

# الإسلام

مَرْفُوعٌ فِي مُسَلَّمَاتِ الْحَاجِجِ

تأليف

الإمام أبي زكريا محيي الدين بن محيي بن شرف النووي

٦٣٦ - ٦٧٦ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

ياسر حسن

رضوان مامو

الجزء السادس

مؤسسة الرسالة ناشرون



### ٣٠ - [ كِتَابُ الْأَقْضِيَّةِ ]

#### ١ - [بَابُ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ]

[ ٤٤٧٠ ] ١ - ( ١٧١١ ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَوْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ مِائَةَ رَجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» . [البخاري: ٤٥٥٢ مطولاً] [رايظور: ٤٤٧١] .

[ ٤٤٧١ ] ٢ - ( ٥٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ

### كِتَابُ الْأَقْضِيَّةِ

#### باب اليمين على المدعى عليه

قال الأزهرى<sup>(١)</sup>: المقضاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه . ويكون القضاء إمضاء الحكم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْكَ بَيِّنَاتٍ مِّنْ بَيْنِ أَيْمَانٍ﴾ [الأنعام: ٤٤] وسمي الحاكم قاضياً لأنه يُمضي الأحكام ويحكمها، ويكون قضى بمعنى أوجب، فيجوز أن يكون سمي قاضياً لإيجابه الحكم على من يجب عليه، وسمي<sup>(٢)</sup> حاكماً لمنعه الظالم من الظلم، يقال: حكمت الرجل وأحكمته: إذا منعته، وسميت حكمة الدابة لمنعها الدابة من ركوبها رأسها، وسميت الحكمة حكمة لمنعها النفس من هواها.

قوله ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ مِائَةَ رَجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»

(١) في (عن) و(ها) الزهري، وهو خطأ.

(٢) في (حك) يسمى. والنسب موافق لما في «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» ص ٢٧٦.

عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

[أحمد: (٣٦٨٨) إسناده صحيح: ٢٤٤٧٠.]

وفي رواية: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ).

هكذا روى هذا الحديث البخاري ومسلم في «صحيحيهما» مرفوعاً من رواية ابن عباس عن النبي ﷺ، وهكذا ذكره أصحاب كتب «السنن» وغيرهم. قال القاضي عياض: قال الأصيلي: لا يصح مرفوعاً، إنما هو قول ابن عباس، كما رواه أيوب وناقع الجمحي<sup>(١)</sup>، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس. قال القاضي: قد رواه البخاري ومسلم من رواية ابن جريج مرفوعاً، هذا كلام القاضي<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد رواه أبو داود والترمذي<sup>(٣)</sup> بأسانيدهما عن نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مرفوعاً. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وجاء في رواية البيهقي وغيره بإسناد حسن أو صحيح زيادة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى قَوْمٌ دَمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»<sup>(٤)</sup>.

وهذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع، ففيه أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بينة أو تصديق المدعي عليه، فإن طلب يمين المدعي عليه فله ذلك. وقد بين ﷺ الحكمة في كونه لا يعطى بمجرد دعواه؛ لأنه لو أعطي بمجرد دعواه، لادَّعَى قَوْمٌ دَمَاءَ قَوْمٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَسْتَبِيحَ، وَلَا يُعْطَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يَصُونَ مَالَهُ وَدَمَهُ، وَأَمَّا الْمُدَّعَى فِيمَكُنْ صَيَانَتُهُمَا بِالْبَيِّنَةِ.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي والجمهور من سلف الأمة وخلفها أن اليمين تتوجه على كل من ادَّعى عليه حق، سواء كان بينه وبين المدعي اختلاف أم لا.

وقال مالك وجمهور أصحابه والفقهاء السبعة فقهاء المدينة: إن اليمين لا تتوجه إلا على من بينه وبينه خلطة، لئلا يبتذل السفهاء أهل الفضل بتحليفهم مراراً في اليوم الواحد، فاشترطت الخلطة دعماً لهذه المفسدة.

(١) في (ج): والجمحي، وهو خطأ.

(٢) في الإكمال للعالم: (٥٥٥/٥).

(٣) أبو داود: ٣٦١٩، والترمذي: ١٣٩١، ورواه أيضاً النسائي: ٥٤٢٥ من هذه الطريق مرفوعاً.

(٤) السنن الكبرى: (٢٥٢/١٠).



واختلفوا في تفسير الخلطة، فقيل: هي معرفته بمعاملته ومداينته، بشاهد أو شاهدين، وقيل: تكفي الشبهة، وقيل: هي أن تليق به الدعوى بمثلها على مثله، وقيل: أن يليق به أن يعامله بمثلها. ودليل الجمهور حديث الباب، ولا أصل لاشتراط الخلطة في كتاب ولا سنة ولا إجماع، والله أعلم.



## ٢ - [باب القضاء باليمين والشاهد]

[٤٤٧٢] ٣ - (١٧١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدٌ - وَهُوَ ابْنُ حُبَابٍ - حَدَّثَنِي سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بَيْنَيْنِ وَشَاهِدٍ، (أحمد: ٢٧٧٤).

## باب وجوب الحكم بشاهد ويمين

قوله: (عن ابن عباس أن النبي ﷺ قضى بيمين وشاهد) فيه جواز القضاء بشاهد ويمين، واختلف العلماء في ذلك:

فقال أبو حنيفة والكويتيون والمثعبي والحنك والاوزاعي والليث والأندلسيون من أصحاب مالك: لا يُحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام.

وقال جمهور علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار: يقضى بشاهد ويمين المدعي في الأموال وما يقصد به الأموال. وبه قال أبو بكر الصديق وعنه عمرو بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار.

وحجتهم أنه جاءت أحاديث كثيرة في هذه المسألة، من رواية علي وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر وأبي هريرة وعُمارة بن حزم وسعيد بن عُباد وعبد الله بن عمرو بن العاصي والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم. قال الحقّاظ: أصبح أحاديث الباب حديث ابن عباس، قال ابن عبد البر: لا مَطْعَنَ لأحد في إسناده، فإن: ولا خلافاً بين أهل المعرفة في صحته، قال: وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسن <sup>(١)</sup>، والله أعلم بالصواب.



## ٢ - [باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة]

[٤٤٧٣] ٤ - (١٧١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَحْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

[المحدث: ٢٦٤٩١، والبخاري: ٦٩١٧].

[٤٤٧٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، بِكِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِثَلَاثٍ. [المحدث: ٢٦٦١٨، والنظر: ٤٤٧٣].

[٤٤٧٥] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ جَلْبَةَ حَضَمَ بِنَابَ حُجْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِنِي الْخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرَهَا». [النظر: ٤٤٧٣].

## باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن

قوله ﷺ: «إِنَّكُمْ تَحْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِنِي الْخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرَهَا».

أما «الحن» فهو بالحاء المهملة، ومعناه: أعلم، وأبلغ بالحجة، كما صرح به في الرواية الثالثة.

وقوله ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ» معناه التنبية على حالة البشرية، وأن البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الأمور شيئاً، إلا أن يُظهِرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي أُمُورِ الْأَحْكَامِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ، لِيَحْكُمَ بِالْبَيِّنَةِ وَبِالْيَمِينِ وَلِذَا ذَلِكَ مِنْ

أَحْكَامِ الظَّاهِرِ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ فِي الْبَاطِنِ خِلَافَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا كُتِبَ الْحُكْمُ بِالْأَكْبَرِ الْأَكْبَرِ



[٤٤٧٦] ٦ - (١١٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، يَكْلَاهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ. [بخاري: ١٧١٨٠] [واتظرو: ٤٤٧٣].

قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»<sup>(١)</sup> وفي حديث المتلاعنين: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن»<sup>(٢)</sup>.

ولو شاء الله تعالى لأطلعهم ﷺ على باطن أمر الخصمين؛ فحكم يبين نفسه من غير حاجة إلى شهادة أو يمين، ولكن لما أمر الله تعالى أمته ﷺ بأثباته والافتدائ بأقواله وأفعاليه وأحكامه، أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور؛ ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه، فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره، ليصبح الافتداء به وتطيب نفوس العباد للانقياد للأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن، والله أعلم.

فإن قيل: هذا الحديث ظاهره أنه قد يقع منه ﷺ حكم في الظاهر مخالف للباطن، وقد اتفق الأصوليون على أنه ﷺ لا يُقَرَّ على خطأ في الأحكام.

فالجواب: أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصوليين؛ لأن مراد الأصوليين فيما حكم فيه باجتهاده، فهل يجوز أن يقع فيه خطأ؟ فيه خلاف، الأكثرون على جوازه، ومنهم من منعه، فالذين جؤزوه قالوا: لا يُقَرَّ على إضغافه، بل يُعلم أنه تعالى به ويتداركه، وأما الذي في الحديث فمعناه: إذا حكم بغير الاجتهاد، كالبينة واليمين، فهذا إذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه لا يسمى الحكم خطأ، بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً، فإن كانا شاهدي زور أو نحو ذلك، فالتقصير منهما وممن ساعدهما، وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك، ولا عتب عليه بسببه، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد؛ فإن هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجماع علماء الإسلام وفقهاء الأمصار

(١) أخرجه البخاري: ١٣٩٩، ومسلم: ١٢٤ من حديث عمر ؓ. وهو في مسند أحمد: ١١٧.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود: ٢٢٤٦، وأحمد: ٢١٣١ من حديث ابن عباس ؓ. وهو في صحيح البخاري: ٤٧٤٧.

بلفظ: «لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن».



وَلَمْ يَحِدِّثْ مُعَمَّرٌ: قَالَتْ: سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ لَجَبَةً خَصِمَ بِيَّاسٍ أُمِّ سَلَمَةَ.

من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، أن حكم الحاكم لا يحيل الباطن ولا يجعل حراماً، فإذا شهد شاهداً رؤي الإنسان هناك فحكم به الحاكم له، لم يجعل للمحكوم له ذلك المانع، ولو شهدا عليه بقتل، لم يجعل للولي قتله مع علمه كذبهما، وإن شهدا بالزور أنه طلق امرأته، لم يجعل لمن علم كذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق.

وقال أبو حنيفة: يجعل حكم الحاكم الفروج دون الأموال، فقال: يجعل نكاح المذكورة. وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح وإجماع من قبله، ومخالف لقاعدة وافق هو وغيره عليها، وهي أن الأضباع أولى بالاحتياط من الأموال، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فإنما أقطع له به قطعة من النار» معناه: إن قضيت له بظاهر يخالف الباطن، فهو حرام يؤول به إلى النار.

قوله ﷺ: «فليحسبها أو يذرهما» ليس معناه للتخيير، بل هو للتهديد والوعيد، كقوله تعالى: «وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ» [الكهف: 29] وقوله سبحانه: «وَأَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» [فصلت: ٤٠].

قوله: (سمع لجبة خصم بياب أم سلمة) هي بفتح اللام والجيم وبالياء الموحدة. وفي الرواية التي قبل هذه: (جلية خصم) بتقديم الجيم، وهما صحيحان.

والجلبة) واللبة) - اختلاط الأصوات. والخصم) هنا الجماعة، وهو من الألفاظ التي تقع على الواحد والجمع، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فمن قضيت له بحق مسلم» هذا التقيد بالمسلم خرج على الغالب، وليس المراد به الاحترار من الكافر؛ فإن مال اللقي والمعاهد والمرتد في هذا كمال المسلم، والله أعلم.



## ٤ - [باب قضية هند]

[٤٤٧٧] ٧ - (١٧١٤) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السُّعْلِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ امْرَأَةَ أَبِي سَفْيَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيعٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النِّقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ». (المصنف: ٣٩١٩٧، والسنن: ٤٢٢٢١).

باب قضية هند<sup>(١)</sup>

قولها: (يا رسول الله، إن أبا سفيان رجل شجاع، لا يعطيني من النقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه، فهل علي في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: «خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك»).

في هذا الحديث فوائد:

ومنها: وجوب نفقة الزوجة. ومنها: وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار.

ومنها: أن النفقة مقدرة بالكفاية لا بالأمداد. ومذهب أصحابنا أن نفقة القريب مقدرة بالكفاية كما هو ظاهر هذا الحديث، ونفقة الزوجة مقدرة بالأمداد؛ على المومر كل يوم مدين، وعلى المعسر مدين، وعلى المتوسط مدين ونصف، وهذا الحديث يرد على أصحابنا.

ومنها: جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم، وكذا ما في معناه.

ومنها: جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء والشكوى ونحوهما.

ومنها: أن من له على غيره حق وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن. وهذا مذهبنا، ومنع ذلك أبو حنيفة ومالك.

ومنها: جواز إطلاق الفتوى، ويكون المراد تعليقها بثبوت ما يقوله المستفتي، ولا يحتاج المفتي أن

(١) في (ن)؛ باب جواز أخذ الإنسان حقه ممن منعه إياه بغير إذن.

[ ٤٤٧٨ ] ( \* \* \* ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الْقُضَاعِيُّ: يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ - كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [احمد ٢٤٢٣١] لولسر ١٤٤٧٧.

[ ٤٤٧٩ ] ٨ - ( \* \* \* ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ لَرَّاقٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ

يقول: إن كنت كان الحكم كل وكذا، بن يجوز له لإطلاق، كما أطلق النبي ﷺ، فوث قال ذلك فلا بأس. ومنها: أن للمرأة متحلاً في كدالة أولادها والإنتاق عليهم من مال أبيهم. قال أصحابي: إذا امتنع الأب من الإنتاق على الولد الصغير أو كان غائباً، أذن للقاضي لأبيه في الأخذ من مال الأب أو الامتقراض عليه والإنتاق على الصغير، بشرط أمليته.

وهن لها الاستقلال بالأخذ من ماله بغير طلب القاضي؟ فيه وجهان منبأن على وجهين لأصحابنا في أن ذن النبي ﷺ لهنة أمراً أو أبي سفیان كان إفتاء أم قضاء؟ ولا يصح أنه كان إفتاء، وأن هتاف يجري في كل أمراً أشبهت، فيجوز والثاني: كان قضاء، فلا يجوز لغيرها إلا بذن لقاضي، والله أعلم. ومنها: اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي.

ومنها: جواز خروج المروجة من بيتها بحاجتها، إذا أدن لها زوجها في ذلك أو عيبت رضاه به. وستدل به جماعت من أصحابنا وغيرهم على جواز قضاء على غائب. وفي المسألة خلاف لعبداء، قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين: لا يقضى عليه بشيء، وقال الشافعي والجمهور: يقضى عليه في حقوق الأدميين، ولا يقضى في حدود الله تعالى.

ولا يصح الاستقلال بهذا الحديث للمسألة؛ لأن هذه القضية كست بمكة وكان أبو سعيد حاضراً بها، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد، أو مستتراً لا يقدر عليه، أو معتزلاً<sup>(١)</sup>، ولم يكن هذا اشترط في أبي سعيد موجوداً، فلا يكون قضاء على غائب، بل هو إفتاء كصديق، والله أعلم.

(١) هي ليس، معتزلاً.

الرَّهْبَرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَنِّي ظَهَرُ الْأَرْضِ أَهْلُ خَبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُدْلَهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ، وَمَا عَلَى ظَهَرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خَبَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعِزَّهُمُ اللَّهُ مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَيْضاً، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» ثُمَّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ مُمِيسٌ، فَهَلْ عَلَى خَرَجٍ أَنْ أَتَقَيَّ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا خَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تَتَقَيَّ عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ» . [أحمد: ٢٥٨٨٨] [واسط: ٤٤٨٠]

[٤٤٨٠] ٩ - (١٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الرَّهْبَرِيِّ، عَنْ عُمِّهِ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى ظَهَرِ الْأَرْضِ خَبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُدْلُوا مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ، وَمَا أَصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهَرِ الْأَرْضِ خَبَاءٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعِزُّوا مِنْ أَهْلِ خَبَائِكَ.

قوله: (جاءت هند إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، والله ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي من أن يدلهم الله من أهل خبايك، وما على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلي من أن يعزهم الله من أهل خبايك فقال النبي ﷺ: «وأيضاً، والذي نفسي بيده»).

وفي الرواية الأخرى: (وما أصبح اليوم على ظهر الأرض خباء أحب إلي من أن يعزوا من أهل خبايك).

قال القاسمي: أرادت بقولها: (أهل خباء) نفسه ﷺ، فكثرت عنه بأهل الخباء إجلالاً له. قال: ويحتمل أن تريد بأهل لخباء أهل بيته، وسجاء يعبر به عن مسكن رجل وداره.

وأما قوله ﷺ: «وأيضاً، والذي نفسي بيده» فمعناه: وستزيد من ذلك، وبينكم الإيماء من قبلك، ويزيد حثك لله ولرسوله ﷺ، ويقوى رجوعك عن بغضه. وأصل هذه اللفظة: أحسن يبيض أبيضاً، إذا رجع<sup>(١)</sup>.



فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَيْضاً، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ وَمَسِيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرْجٌ مِنْ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا؟ فَقَالَ لَهَا: «لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ». [بخاري - ٦٦٤١] [واسع - ٤٤٧٩].

قولها في الرواية الأخيرة: (إن أبا سفيان رجل مسيك) أي: شحيح وبخيل واختطفوا في صبطه على وجهين حكاهما القاضي<sup>(١)</sup>، أحدهما: (تسبيك) بفتح لميم وتخفيف السين. والثاني: بكسر الميم وتشديد السين، وهذا الثاني هو الأشهر في رويات المحدثين، ولأنَّ أصحَّ عند أهل العربية، وهما جميعاً للمبدلة والله أعلم.

لونها: (فهل عليَّ حرج من أن أطعم من الذي له عيالنا؟ فقال لها: «لا، إلا بالمعروف») هكث هو في جميع النسخ. وهو صحيح، ومعناه: لا حرج، ثم ابتدأ فقال: إلا بالمعروف، أي. لا تنفقي إلا بالمعروف، أي لا حرج إلا لم تنفقي إلا بالمعروف.



٥ - [باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة،  
والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه،  
أو طلب ما لا يستحقه]

[٤٤٨١] ٢٠ - (١٧١٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ خَلَّانَا جَرِيرًا عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ» (مسند ٤٨٣٢).

[٤٤٨٢] ١١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا. وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَا تَفْرُقُوا. (مسند ٤٤٨١).

[٤٤٨٣] ١٢ - (٥٩٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ أَخْبَرَنَا جَرِيرًا عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَادِ مَوْلَى الْمُعْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُعْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأَمْهَاتِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتٍ. وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا. قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ» (مسند ١٣٣٨) [لعالي ٢٤١٨] (مكرر ٤٤٢٧).

**باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات،  
وهو الامتناع من أداء حق لزمه، أو طلب ما لا يستحقه**

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ». وهي لرواية الأخرى: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأَمْهَاتِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتٍ. وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ».

قال العلماء: لرضا ولسخط والكره من الله تعالى لمراد بها أمره ونهيه، أو ثوابه وعقابه، أو إرادته الثواب لبعض العباد والعقاب لبعضهم.

[ ٤٤٨٤ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ مَنصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَثْنًا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ. [ حمد. ١٨١٤٧، (م. طر. ١٤٤٧٥) ]

ولحل يطلق على العهد، وعلى الأمان، وعلى الوصل، وعلى السبب، وأصله من استعمار لعرب الحبل في مثل هذه الأمور، لاستمساكهم بالحبال عند شديد أمورهم، ويصلون بها المتفرق، فاستعير اسم الحبل لهذه الأمور.

وأما قوله ﷺ: «ولا تفرقوا»، فهو أمر بضرورة الجماعة للمسلمين وتألف بعضهم ببعض، وهذه إحدى قواعده الإسلامية.

وعلم أن الثلاث الموضوعية هي: أن يعيدوه، ثنية: ألا يشركوا به شيئاً، ثالثة: أن يحتضروا بحبل الله ولا يفرقوا.

وأما «قيل وقيل» فهو المخصوص في أخبار الناس وحكايات ما لا يعني من أحوالهم وتصرفاتهم، واختلفوا في حقيقة هذين التفظين على قولين:

أحدهما: أنهم «فعلان» (فأقيل) مبني لما لم يسم فاعله، (وقيل) فعل مضارع والثاني: أنهم «سمان» مجروران متوحدان؛ لأن الثقيلَ ونفوتَ والقالَ ولقاءَ كله بمعنى، ومنه قوله تعالى: «وَمَنْ آمَنَكَ مِنَ اللَّهِ بِحَقِّ كَيْلٍ؟» [النساء: ١٢٢] ومنه قولهم: كثر ثقيلٌ ونقاله.

وأما «كثرة السؤال» فقيل: المراد به التطلع في المسائل والإكثار من السؤال عما لم يقع ولا تدعو إليه حاجة، وقد تظاهرت لأحاديث نصيحة بالتهني عن ذلك، وكان السلف يكرهون ذلك ويرونه من التكلف المنهي عنه، وفي «الصحيح»: كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها<sup>(١)</sup>.

وقيل: المراد به سؤال الناس أمورهم وما في أيديهم، وقد تظاهرت لأحاديث نصيحة بالتهني عن ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري، ٥٢٥٩، ومسلم، ٣٧٤٢ من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه وهو في إسناده أحمد، ٢٢٨٥١.

(٢) من ذلك قوله ﷺ: «من سأل الناس أمورهم كثراً فإلما يسأل جمر»، فيستعمل أو ليسكتوا أخرجه مسلم، ٢٣٩٩، وأحمد، ٢١٦٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[ ٤٤٨٥ ] ١٣ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَشْوَحَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُخْبِرَةِ بْنُ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مَعْدِيَّةُ إِلَى الْمُخْبِرَةِ: اكَتَبَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ».

[تجويد: ١٨١٧٩، وابيضاري: ١٤٧٧].

وقيل: يحتمل أن المراد كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الإيمان، وما لا يعني الإنسان. وهذا ضعيف؛ لأنه قد عُرف هذا من النهي عن قيل وقال.

وقيل: يحتمل أن المراد كثرة سؤال الإنسان عن حاله وتفاصيل أمره، فيدخل ذلك في سؤاله عما لا يعني، ويتضمن ذلك حصول لُحرج في حق المسؤول، فإنه قد لا يوزن إجابته بأحواله، فإن أخبره شيء علمه، وإن كُتِبَ في الأخبار أو تكلف لتعريض حقيقته المشقة، وإن أهمل جوابه وتكلم سوء الأدب. وأما «إضاعة المال» فهو صرفه في غير وجوهه الشرعية وتعريضه للتلف، وسبب النهي أنه الفساد، والله لا يحبُّ لفساد، ولأنه إذ ضاع<sup>(١)</sup> ماله تعرَّضَ لما في أيدي الناس.

وأما «عقوق الأمهات» فحرم، وهو من الكبائر بإجماع العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث لصحة على عبده من الكبائر، وكذلك عقوق الآباء من الكبائر، وإنما اقتصر هذا على الأمهات لأن حرمتهن أكثر من حرمة الآباء ولهذا قال ﷺ حين قال له النساء: من أترق؟ قال: «أمك» ثلاثاً، ثم قال في لربعة: «ثم أبائك»<sup>(٢)</sup>، ولأن أكثر لعقوق يقع للأمهات وبطمع الأولاد فيهن. وقد سبق بيان حقيقة العقوق وما يتعلق به في كتاب الإيمان<sup>(٣)</sup>.

وأما «وأد البنات» بالهرم، فهو دفنهن في حياتهن، فيستن تحت أثراب، وهو من الكبائر الموبقات؛ لأنه قتل نفس بغير حق، ويتضمن أيضاً قطيعة الرحم، وإنما اقتصر على البنات لأنه المعتاد لدى كانت الجاهلية تفعله.

وأما قوله: «ومنعاً وهدية» وفي الرواية الأخرى: «ولا وهات» فهو بكسر التاء من «هدت».

(١) في (من) أضيع.

(٢) أخرجه بخاري (٥٩٧)، ومسلم. ٦٥٠٠ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو في نسخة أحمد ٩١٨١.

(٣) (١٦٤/٧).



[ ٤٤٨٦ ] ١٤ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقُرَازِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ لَتُفْقِي، عَنْ وَرَادٍ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: سَلَامٌ عَلَيْكَ، أَمَّا بَعْدُ، فإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ<sup>(١)</sup>، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ. وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ». [ أحمد، ١٨١٩١ ] ( روى ٢٤٤٧٥ ) .

ومعنى الحديث أنه نهى أن يمنع الرجل ما توجه عليه من الحقوق، أو يطلب ما لا يستحقه.

وفي قوله ﷺ: «حَرَّمَ ثَلَاثًا» و«كَثْرَةُ ثَلَاثٌ» دليل على أن الكراهة في هذه الثلاثة لأخيرة لمنهيه لا للتحريم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ثَلَاثًا وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَادَ الْبَنَاتِ، وَلَا وَهَاتِ. وَنَهَى عَنْ ثَلَاثٍ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ».

هذا لحديث دليل لمن يقول: إن النهي لا يقتضي التحريم، والمشهور أنه يقتضي التحريم، وهو الأصح، ويجاب عن هذا بأنه خرج بمثل آخر.

وقوله في إسناد هذا الحديث: (عن خالد الحذاء، عن ابن أشوع، عن الشعبي، عن كاتب المغيرة بن شعبه، عن المغيرة) هذا الحديث فيه أربعة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم: خالد، وسعيد بن عمرو بن أشوع، وهو تابعي، سمع يزيد بن سمدة الجعفي الصحابي، والشعبي الثالث لشعبي، والوايع: كاتب المغيرة وهو وزياد.

قوله: (كتب المغيرة إلى معاوية سلام عليك، أما بعد) فيه استحباب المكتوبة على هذا الوجه، فبدأ سلام عليك، كما كتب النبي ﷺ إلى هرقل: «السلام على من أتبع الهدى»<sup>(٢)</sup>.



(١) في نسخة: الوالدان. كذا في حاشية النسخة لسلطانية.

(٢) أخرجه البخاري: ٧، ومسلم: ٤٦٠٧ من حديث أبي سفيان رضي الله عنه، وهو في إسناده أحمد.

## ٦ - [باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد

## فاصاب أو أخطأ]

[٤٤٨٧] ١٥ - (١٧١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ لَهْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ».

١ مكرر ٤٤٨٨ -

## باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد

## فاصاب أو أخطأ

قوله: (عن يزيّد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن بusr بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص) هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم يزيّد بن مكرّم.

قوله ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر».

قال العبد: أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم، فإن أصاب فيه أجران، أجرٌ باجتهد، وأجرٌ بصدقه. وإن أخطأ فله أجرٌ باجتهد. وفي الحديث محلوف، تقديره: إذا أراد الحكم فاجتهد.

قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم فلا يجلّ له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم، ولا ينفذ حكمه، سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابته انعكاس صدرة عن أصل شرعي، فهو عاصي في جميع أحكامه، سواء وافق المصواب أم لا، وهي مردودة عنها، ولا يُعذر في شيء من ذلك؛ وقد جاء في الحديث في «السنن» «القضاء ثلاثة: قاضٍ في الجنة والثاني في النار، قاضٍ في النار».

[ ٤٤٨٨ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلَهُ. وَزَادَ فِي عَقِبِ الْحَدِيثِ: قَالَ يَزِيدُ: فَحَدَّثْتُ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَرَ وَبَنِي حَزْمٍ، فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [حدود: ١٧٧٧٤ - وسخري: ٧٣٥١ - ٧٣٥٢] .

[ ٤٤٨٩ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ النَّمَشَقِيُّ -: حَدَّثَكَ لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ الْهَدِيدِ اللَّيْثِيُّ، بِهَذَا الْحَدِيثِ مِثْلَ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، بِإِسْنَادَيْنِ خَوِيعًا، [نظر: ٢٤٤٨٨] .

فهو في الجنة، وقاض عرف الحق فقصي بخلافه فهو في النار، وقاض قصي على جهل فهو في النار<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف لعلماء في أد كل مجتهد مصيب أم المصيب واحد - وهو من وافق الحكم الذي عند الله تعالى - والآخر محصو لا يتم عليه لعمره؟ والأصح عند الشافعي وأصحابه أن المصيب واحد .

وقد حُتِجَتُ لِمَا قُتِبَ بِهَذَا الْحَدِيثِ: فَأَمَّا الْأَوَّلُونَ الْقَائِمُونَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٍ، فَقَالُوا: قَدْ جُعِلَ لِمُجْتَهِدٍ أَجْرٌ، فَلَوْلَا إِصَابَتُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ، وَأَمَّا الْآخِرُونَ فَقَالُوا: سَمَاءٌ مَخْطُوءَةٌ، وَلَوْ كَانَ مُصِيبٌ كَمِ يَسْمُهُ مَخْطُوءًا، وَأَمَّا لِأَجْرٍ، فَوَيْهِ حَصِيلٌ لَهُ عَلَى تَعْبِهِ فِي الْاجْتِهَادِ، قَالِ الْأَوَّلُونَ: إِنَّمَا سَمَاءٌ مَخْطُوءَةٌ لِأَنَّهُ مَحْصُولٌ عَلَى مَنْ أَخْصَا انْتَصَرَ أَوْ اجْتَهِدَ فِيمَا لَا يَسُوعُ فِيهِ الْاجْتِهَادُ، كَالْمُجْتَمِعِ عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ، بِمَا هُوَ فِي الْاجْتِهَادِ فِي الْقُرْعِ، فَأَمَّا أَصُولُ التَّوْحِيدِ، فَالْمُصِيبُ فِيهِ وَاحِدٌ يَرْجِعُ مِنْ تَعَدُّ بِهِ، وَنَمَّ يَخْتَلِفُ إِلَّا غَيْبٌ<sup>(٣)</sup> اللَّهُ بْنُ الْحَسَنِ الْخَبِيرِيِّ وَدَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، فَصَرَّحَ لِمُجْتَهِدِينَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: قَالِ الْعُلَمَاءُ: لِمُظَاهَرَةِ أَرْبَاعِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ كُفَّارٍ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.



- (١) أبو داود: ٣٥٧٣، والبيهقي: ١٣٧١، وابن ماجه: ٢٣١٥ من حديث يزيد بن عبد الله  
(٢) ولكن بقدر حد، إن من اجتهد فما لا يسوع فيه لا يجود له أجر أصلاً، بل يكون له، كما ذكر المصنف قبل قليل، والله أعلم  
(٣) في (نظر) وهذا: (لم تجرد في (ح) والمثبت عن المصنف، وسعت برجته (٥) / ٢٥١)

## ٧- [بَابُ كِرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ]

[٤٤٩٠] ١٦- (١٧١٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: كَتَبَ أَبِي - وَكَتَبْتُ لَهُ - إِلَى عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ بِسَجِسْتَانَ أَنْ: لَا نَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ». (عل: ١١١٧).

[٤٤٩١] (١١١٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ (ح). وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شَقِيبَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، بِإِسْنَادٍ عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ. [الحد: ٢٠٣٧٩ و ٢٠٣٨٩ و ٢٠٣٩٢ و صح: ١٧١٥٨].

## باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان

قوله ﷺ: «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان» فيه النهي عن القضاء في حال الغضب.

قد علم العلماء<sup>١</sup> ويتحقق بالغضب كل حال يخرج الحاكم فيها عن سداد لظن واستقامة لحد، كالسَّخَطِ لِمُصْرَطٍ، والسخرة المقلقة، واليه، والفرح السَّخَطِ، ومداغمة الحدث، وتعلق القلب بأسره، ونحو ذلك. وكل هذه الأحوال يكره له القضاء فيها خوفاً من الغلط، فإن قضى فيها صحَّ قضاؤه؛ لأن النبي ﷺ قصي في شراح السخرة في مثل هذا الحد<sup>(١)</sup>، وقال في اللقطة: «ما لك ولها»<sup>(٢)</sup> إلى آخره، وكان في حال الغضب<sup>٣</sup> والله أعلم.



(١) أخرجه بخاري ٢٣٥٩، ومسلم ٢٣٦٠، وصححه ٦١١٢ من حديث عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو في مسند أحمد ١٦١١٦.

(٢) سنن أبي داود ٤٤٩٨.



## ٨. [باب نقض الأحكام الباطلة]

### ورد محدثات الأمور

[٤٤٩٢] ١٧ - (١٧١٨) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَزْزٍ الْهَلَالِيُّ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُرَى أَحَدٌ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». [أحمد ٣٦٠٢٣، وبيهقي ٣٦٩٧..]

[٤٤٩٣] ١٨ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُنَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَامِرٍ - قَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَأَلْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ ثَلَاثَةُ مَسْكِنٍ، فَأَوْضَى بِثَلَاثِ كُلِّ مَسْكِنٍ مِنْهَا، قَالَ: يُجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَسْكِنٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». [أحمد ٢٥٦٢٨، وبيهقي ٤٤٩٢..]

## باب نقض الأحكام الباطلة

### ورد محدثات الأمور

لَوْه ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ» وفي الرواية الثانية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

قال أهلُ حَرْبِيَّةٍ: رَدٌّ هُنَا بِمَعْنَى الْمَرْدُودِ، وَمَعْنَاهُ: فَهُوَ بَاطِلٌ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ

وهذا الحديثُ قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعدِ الإسلامِ، وهو من جَوْمِ كَلِمَةِ ﷺ، فإنه صَرِيحٌ فِي رَدِّ كُلِّ لِبْدَعٍ وَلِمُخْتَرَعَاتٍ. وفي الرواية الثانية زيادةٌ، وهي أَنَّهُ قَدْ يَعْتَدُّ بَعْضُ الْمَاعِلِينَ فِي بَدْعِهِ سَبْقَ لِبْدَعِهِ، بِإِذْ حُجَّتْ عَلَيْهِ بِالرُّوْيَةِ لِأَنَّهُ يَقُولُ: أَنَا مَا أَحْدَثْتُ شَيْئاً، فَيُحْتَجُّ عَلَيْهِ بِالثَّابِتَةِ الَّتِي فِيهَا لَتَصْرِيحُ بِرَدِّ كُلِّ الْمُحْدَثَاتِ، سَوَاءٌ أَحْدَثَهَا لِقَاعُهُ أَوْ سَبَقَ بِمُحْدَثَاتِهَا.

وفي هذا الحديثِ دليلٌ لِمَنْ يَقُولُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ: بِنِ الْإِنْتِهَى يَقْتَضِي الْقَسْدَ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَقْتَضِي الْقَسْدَ يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ وَاحِدٌ، فَلَا يَكْفِي فِي رِبَاتِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْمُهِمَّةِ، وَهَذَا جَوَابٌ فَاسِدٌ.

## ٩ - [بَابُ بَيَانِ خَيْرِ الشُّهُودِ]

[٤٤٩٤] ١٩ - (١٧١٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو، لَأَنْصَارِيٍّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهُودِ؟» الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا». [إسناده: (١٧٠١٠)].

### بَابُ بَيَانِ خَيْرِ الشُّهُودِ

قوله في إسناده حديث الباب، (حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان، عن ابن أبي عمرة الأنصاري، عن زيد بن خالد الجهني) هذا الحديث فيه أربعة تدعيون بعضهم عن بعض، وهم عبد الله - وأبوه، وعنه الله بن عمرو بن عثمان، وابن أبي عمرة، وحماد بن أبي عمرة، والرحمن بن عمرو بن يحيى الأنصاري. قوله ﷺ: «ألا أخبركم بخير الشهداء؟» الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها وفي المرد بهذا الحديث ثاويلاً.

أصحهما وأشهرهما تأويلُ مالك وأصحابه شافعي: أنه محمولٌ على من عنه شهادة الإنسان بحق، ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد، فأتى إليه فخبره بأنه شاهد له.

والثاني: أنه محمولٌ على شهادة نجسة، وذلك في غير حقوق الأديمين لاختصاصهم بهم. فسقاً تُقبل فيه شهادة نجسة؛ المطلق والعتق والوقف ولوصايا العتمة والأحدود ونحو ذلك، فمن عيّم شيئاً من هذه الأنواع وجب عليه رفعه إلى القاضي وعلامة به وشهادة، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا شَهَادَتَكُمْ﴾ [سورة: ٢] وكذا في النوع الأول ينزح من عنه شهادة الإنسان لا يعلمها أن يعينه بإها؛ لأنها أمانة له عنده.

وحكي تأويل ثالث: أنه محمولٌ على مسجد واممبسة في أداء شهادة بعد طيبها لا قبله. كما يقال: المجوز يعطي قبل السؤال، أي: يعطي سريعاً عقب السؤال من غير توقف.

(١) في (غ). - بين لا تقبل. وفي (ص): قد تقبل.

قد لعبداء وليس في هذا حديث منقضة للحديث الآخر في أنه من يأتي بشهادة قبل أن  
يُستشهد، في قوله ﷺ «يُشهدون ولا يُستشهدون»<sup>(١)</sup> وقد تأول العلماء هذه تأويلات:

أصحها تأويل أصحابنا: أنه محمول على من معه شهادة لأدعي عالم بها، فيأتي فيشهد به قبل أن  
تُطلب منه

والثاني، أنه محمول على شاهد الزور، فيشهد بما لا أصل له ونم يُستشهد

والثالث: أنه محمول على من يتصب شهاداً وليس هو من أهل الشهادة.

والرابع: أنه محمول على من يشهد لفرقة بالجنة أو بالدر من غير توقيف، وهذا ضعيف، والله أعلم



(١) أخرجه البخاري ٢٦٨١، ومسلم ٦٤٧٥ من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو في المسند ١ - ٢٠٠ - ١٥١٢٣

## ١٠- (بَابُ بَيَانِ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ)

[ ٤٤٩٥ ] ٢٠- ( ١٧٢٠ ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي شَبَابَةُ: حَدَّثَنِي وَزْقَاءُ، عَنْ أَبِي الرَّدِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ اللَّسِبُ فَلَهُبَّ بِابْنٍ إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ هَلْ بِهِ بِصَاحِبَتِهَا: إِنَّمَا دَهَبَ بِابْنِكَ أَنْتِ. وَقَالَتِ الْأُخْرَى: إِنَّمَا دَهَبَ بِابْنِكَ. فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ، فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى، فَخَرَجَتَا عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ

## باب اختلاف المجتهدين

فيه حديث أبي هريرة في قصة داود وسليمان صلى الله عليهما وسلم في أولئحين اللذين أحدا السلب أحدهما فتنازعه أُمَاهُمَا، فقضى به داود للكبرى، فلما مرَّتَا بسليمان قال: أقطعني لصفتين بينهما، فاعترفت به الصغرى للكبرى بعد أن قالت الكبرى: أقطعني. فاستدلَّ سليمانُ بشفقة الصغرى على أنها أُمُّهُ، وأما الكبرى فبكرهت ذلك، بل أرادت تشاورَها صاحبُها في المصيبة بهما ولدها.

قَالَ عُلَمَاءُ: يَحْتَسِبُ أَنَّ دَاوُدَ ﷺ قَضَى بِهِ كُبْرَى لُشْبَةِ رَأَى فِيهِمَا<sup>(١)</sup>، أَوْ أَنَّهُ كَانَ فِي شَرِيْعَتِهِ التَّرْجِيحُ بِالْكِبَرِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ بِكَوْنِهِ كَانَ فِي يَدَيْهِ، وَكَانَ ذَلِكَ مَرْتَبِعًا فِي شَرْعِهِ.

وَأَمَّا سُلَيْمَانُ، فَتَوَضَّعَ بِطَرِيقٍ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْمِلَاحِفَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ بَدْحِي الْغَضِيَّةِ، فَأَوْفَاهُمَا أَنَّهُ يَرِيدُ قِطْعَهُ؛ لِيَعْرِفَ مَنْ شَتَّى عَيْبَهَا، فَتَكُونُ هِيَ أُمُّهُ، فَلَمَّا رَأَتْهُ الْكُبْرَى قِصْعَهُ، عَرَفَتْ أَنَّهَا لَيْسَتْ أُمُّهُ، لَيْسَ قَالَتْ لِصُغْرَى مَا قَالَتْ، عَرَفَتْ أَنَّهَا أُمُّهُ، وَلَمْ يَكُنْ مَرَادُهُ أَنَّهُ يَقْطَعُ حَقِيقَةً، وَنَمَّا أَرَادَ اخْتِبَارَ شَعْقَتِهِمَا لِتَمَيِّزِهِ الْأُمَّ، فَلَمَّا تَعَيَّرَتْ بِهِ ذَكَرَتْ<sup>(٣)</sup> عَرَفَهَا، وَلَعَلَّهُ اسْتَقَرَّ الْكُبْرَى فَأَقَرَّتْ بِدَلِيلِ ذَلِكَ بِهِ لِصُغْرَى، فَحُكِمَ لِصُغْرَى بِالْإِقْرَارِ، لَا بِمَحَرِّدِ الشَّفَقَةِ الْمَذْكُورَةِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَمِثْلُ هَذَا يَعْنِي لِحُكْمِ لِيُوضَّحُوا لَهُ إِلَى حَقِيقَةِ الصُّوْبِ، بِحَيْثُ يَذْهَبُ فَرْدٌ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَلَّقَ بِهِ حُكْمٌ.

(١) فِي (ص) وَ(هـ): فِيهِمَا.

(٢) فِي (ص): بِالْكِبَرِ.

(٣) فِي (ع): ذَكَرَتْ.

دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : فَأَخْبَرْتَاهُ، فَقَالَ: التُّونِي بِالسُّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَتِ الطُّغْرَيُّ: لَا، يَرْحِمُكَ اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا، فَقَضَى بِوِلَايَةِ الطُّغْرَيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُكَ بِالسُّكِينِ قَطُّ إِلَّا يَوْمِي، مَا كُنْتُ يَقُولُ إِلَّا الْمُدِيَّةَ. (أحمد: ٨٢٨٠) [ونظر: ٤٤٩٦].

[ ٤٤٩٦ ] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنَعَانِيُّ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ وَرَقَاءَ. (أحمد: ٨٢٨٠، والبخاري: ١٣٤٢٧).

فمن قيل: كيف حكم سليمان بعد حكم داود في القضية الواحدة ونقض حكمه والمجهد لا ينقض حكم مجتهد؟ فالجواب: من أوجه مذكورة:

أحدها: أنه داود لم يكن جرم بالحكم.

والثاني: أن يكون ذلك فتوى من داود لا حكماً.

والثالث: لعله كد في شرعهم فسخ الحكم، إذا رفع الخصم إلى حاكم آخر يرى خلافه.

والرابع: أن سليمان فعل ذلك حيلة إلى إظهار الحق وظهور الصدق، فلما أقرت به الكبرى، عيّن بإقرارها، وإن كان بعد الحكم، كما إذا اعترف المحكوم له بعد لحكم أن الحق عند الخصم، والله أعلم.

قوله: «فَقَالَتِ الطُّغْرَيُّ: لَا، يَرْحِمُكَ اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا» معناه: لا تشقه. وثم الكلام: ثم سألت فقالت: «يَرْحِمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا» قال العلماء: ويستحب أن يقال في مثل هذا ما رواه فيقال: لا، ويَرْحِمُكَ اللَّهُ.

قوله: «السُّكِينِ» والمُدِيَّةُ) أما (المُدِيَّةُ) فبضم الميم وكسر الميم وفتحها، سميت به لأنها تقطع مدى حياة الحيوان. و(السُّكِينِ) يذكر ويؤنث، لعتان، ويقال أيضاً: سَكِينَةٌ؛ لأنها تسكن حركة الحيوان.





## ١١ - [باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين]

[٤٤٩٧] ٢١ - (١٧٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ ، عَنْ حَمَّامِ بْنِ مُتَبِّهِ قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ حَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ : خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي ، إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ وَلَمْ أَبْتَغِ مِنْكَ الذَّهَبَ ، فَقَالَ الَّذِي شَرَى الْأَرْضَ : إِنَّمَا بَعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا . قَالَ : فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ ، فَقَالَ الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ : أَلَكُمَا وَلَدٌ ؟ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : لِي غُلَامٌ ، وَقَالَ الْآخَرُ : لِي جَارِيَةٌ ، قَالَ : أَنْكِحُوا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ ، وَأَنْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِكُمَا مِنْهُ ، وَتَصَدَّقَا » . [تأليفه : ٨١٩١ - وابيضاري : ٢٤٧٧] .

## باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين

ذكر في الباب حديثه لرجل الذي دفع عقاره فوجد المشتري فيه حرة ذهب، فتكره، فأصلح بينهما رجل على أن يزوجه أحدهما بـ من الآخر، ويثمنها ويثمنها الله.

فيه فصل الإصلاح بين المتنازعين، وأن القاضي يستحب به الإصلاح بين المتنازعين كما يستحب معبره

قوله ﷺ « اشترى رجل عقاراً » هو الأرض وما يتصل بها - وحقيقته العقار لأصله، سمي بذلك من العقر، بضم العين وفتحها، وهو الأصل، ومنه عقر نادر، بالضم والفتح

قوله ﷺ : « فقال الذي شري لأرض إما بعثت الأرض وما فيها » هكذا هو في أكثر النسخ « شري » بغير ألفاء وهي معصها « شري » بالألف قال العلماء : لأول أصح، وشري هو بمعنى دفع كما في قوله تعالى : « وَشَرَوْهُ بِحَبْنٍ بِحَبْنٍ » [يوسف ٢٠] ولهذا قال « فقال الذي شري لأرض » بضم بعثتك والله أعلم.



## ٣١ . [ كِتَابُ اللَّقْطَةِ ]

[ ٤٤٩٨ ] ١ - ( ١٧٢٢ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لَتَمِيمٍ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَعَبِّثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ ، فَقَالَ : «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَشَانُكَ بِهَا» قَالَ فَضَلُّهُ الْعَنَمُ ؟ قَالَ «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ» قَالَ : فَضَلُّهُ الْإِبِيسُ ؟ قَالَ «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجِذَاؤُهَا ، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» قَالَ يَحْيَى أَحْسِبُ قَرَأْتُ : عِفَاصَهَا . [ سعادتي ٢٣٧٢ ] (رواه ٤٤٠٠) .

[ ٤٤٩٩ ] ٢ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ ، قَالَ ابْنُ حُجْرٍ : أَخْبَرَنِي . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَعَبِّثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ ، فَقَالَ : «عَرِّفْهَا سَنَةً ، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ، ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ» فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَضَلُّهُ لَعْنٌ ؟ قَالَ : «أَخْذُهَا ، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ» قَالَ :

## كتاب اللقطة

هي بفتح لاء على لغة مشهورة لتي قلها لجمهوره ، والسنعة الثانية . (لقطة) بوسكونها ، والثالثة : (لقطة) بضم لام ، والرابعة : (لقطة) بفتح اللام والثاقف

قوله : (جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن اللقطة ، فقال : «اعرف عفاصها ووكاءها ، ثم عرّفها سنة ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فشأنك بها» قال : فضله العنم ؟ قال : «لك أو لأخيك أو للذّب» قال : فضله الإبيس ؟ قال : «ما لك ولها معها سقائوها وجذاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها» ) وفي رواية الثانية : «عرّفها سنة ، ثم اعرف وكاءها وعفاصها ، ثم استنفق بها ، فإن جاء ربها فأدّها إليه» .

قال الأزهري وغيره : لا يقع اسم الضأنة ، لا على الخيوان ، يقال : ضأ الإنسان والبعير وغيرهم من الحيوان ، وهي من الضوال ، وأما الأمتعة وما سوى الحيوان ، فيقال له : لقط .

قال لأزهري وغيره: يقال للنضوال: الهوامي والهوامي، واحسانها: هامية وهامية، وعمت وعمت وعملت: إذا ذهبت على وجهه بلا راع<sup>(١)</sup>.

وقوله **ع**: «عرف عاصمها معناه: تعرف لتعلم صلق وصيها من قذبه، وكلا يختص بماله وشبهه».

وأما (لوعاصم) فبكسر العين وبالفاء والصاد المهملة، وهو لوعاء الذي<sup>(٢)</sup> تكون فيه النقلة، جلدًا كان أو غيره. وتطلق العفاس أيضًا على الجلد الذي يكون على رأس البقرة؛ لأنه كالوعاء له، فأما الذي يدخل في فم البقرة، من خشب أو جلد أو جرة مجموعة ولحم ذلك، فهو الضم، بكسر الصاد، يقال: عصف عصفًا: إذا شددت العصف عصفًا، وأعصفتها بعصفًا: إذا جعلت لها عصفًا.

وأما (الوكاء) فهو الحيض الذي يُشدُّ به الرعاء، يقال: أوكيته إيكاء فهو مؤكى، بلا همز

قوله **ع**: «فأشالك بها» هو يصعب الثوب.

وأما قوله **ع**: «معها ببقاؤها» فمعناه: أنها تقوى على ورود السور وتشر في اليوم الواحد وتملأ أكراسها<sup>(٣)</sup> بحيث يكفيها الأيام. وأما «جلادها» فجلاد، وهو أخفها؛ لأنها تقوى به على السير وقطع البقايا.

وفي هذا الحديث جواز قول: رب المال، ورب لمتخ، ورب لمشية، بمعنى: صاحبها الأدنى. وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء، ومنهم من كره إضافته إلى ما له روح دون العاني ولد ولحمه، وهذا غلط لقوله **ع**: «فإن جاء ربها فأذهب إليه» و: «حتى يلقاها ربها» وفي حديث عمر **ع**: «وأدخل رب الثوريمة والغنمية<sup>(٤)</sup>، وتظن ذلك كثيرة، والله أعلم».

وأما قوله **ع**: «ثم عرفها سنة فمعناه: إذا أخذتها فعرفها سنة».

فأما الأحاد، فهل هو واجب أم مستحب؟ فيه مذاهب، ومختصر ما ذكره أصحابنا ثلاثة أقوال،

(١) لأزهري في غريب ألفاظ الشافعي ١٧٧

(٢) في (ص): التي

(٣) في (ص): عروها.

(٤) أخرجه البخاري، ٣٠٥٩ والصبرية. تصغير بقرعة، وهي قطع من الإبل وعم. يريد: أدخل في حصى وسجور

صاحب الأثرين الغنمية والغنمية

أصحبها عندهم، **يُسَحَّبُ** ولا يجب. ولثاني: يجب. والثالث: إن كنت اللقطة في موضع يأمن عيبها إذا تركها، **الَسَحَّبُ** الأخذ، وإلا وجب.

وأم التعريف ستة، فقد أجمع المسلمون على وجوبه إذا كنت اللقطة ليست تافهة ولا في معنى لكفاهة ولم يرد حفظها على صاحبها، بل أراد تملكها، ولا بد من تعريفها سنة بالجماع.

فأما إذا لم يرد تملكها، بل أراد حفظها على صاحبها، فهل يلزمه التعريف؟ فيه وجهان لأصحابنا، أحدهما: لا يلزمه، بل جاء صاحبها وأثبت دفعها إليه؛ ولا دم جففتها والثاني، وهو الأصح: أنه يلزمه التعريف لثلاثة تضيغ على صاحبها، فإثمه لا يعلم أين هي حتى يطلبها، فيوجب تعريفها.

وأم الشيء الحقير، فيجب تعريفه وما يطرأ أن دفعه لا يطلبه في عدة أكثر من ذلك الزمان.

قال أصحابنا: ولتعريف أن يُشَدَّها في الموضع الذي وجد فيه، وفي الأسواق، وأرواب المساجد، ومواضع اجتماع الناس، فيقول: مَنْ ضاع منه شيء؟ مَنْ ضاع منه حيوان؟ مَنْ ضاع منه درهم؟ ونحو ذلك، ويكرر ذلك بحسب لعدة. قال أصحابنا: فيعرفها أولاً في كل يوم، ثم في الأسبوع، ثم في أكثر منه والله أعلم.

قوله **فإن جاء صاحبها**، وإذا فُشِّتْك بها، مع: إن جاء صاحبها فادفعها إليه؛ وإلا فيجوز لك أن تملكها.

قال أصحابنا: إذا عرفها فجاء صاحبها في أثناء مدة التعريف، أو بعد نقضتها وقبل أن يتملكها الملتقط، فثبت أنه صاحبها، أحدها بزيادتها لمتصية والمنفصلة؛ فالمتصية كالسمن في الحيوان وتعلم<sup>(١)</sup> ضئيلة ونحو ذلك، والمنفصلة كالولد والبي ويطوقه وأكساب<sup>(٢)</sup> العبد ونحو ذلك. وأما إن جاء من يدعيها ولم يثبت ذلك، فإن لم يصدقه الملتقط، لم يجر له دفعها إليه، فإن صدقه جاز له لدفع إليه؛ وإلا يلزمه حتى يقبم اليقينة.

هذا كله إذا جاء قبل أن يتملكها الملتقط، فأما إذا عرفها سنة ولم يجد صاحبها، فله أن يديم حفظها لصاحبها، وله أن يملكها سواء كان غنياً أو فقيراً.

(١) في (ص): تعيم

(٢) في (ص): اكتساب

فإن أراد تملكها، فمتى يملكها؟ فيه أرجح لأصحابنا.

أصحابنا لا يملكها حتى يتلفظ بالملك، بأن يقول: تملكها، أو اختبرت تملكها. وشأننا: لا يملكها، لا بتصرف فيها بالبيع وسحبه. وثالث: تكفيه به التملك، ولا يحتاج إلى تلفظ. والرابع: يملك بمجرد مضي السنة.

فإذا تملكها ولم يظهر لها صاحب، فلا شيء عليه، بل هو كسائر أكرانه، لا مطالبة عليه به في الأخيرة. وإن جاء صاحبها بعد تملكها، أخذها بزيادتها، لمتصلة دون المنفصلة، فإن كانت قد تلفت بعد تملكك، سلم المستقطب بثأها عندك وعند الجمهور، وقال داود: لا يترمه، والله أعلم بقوله: (قضية الغنم؟ قال: «كأنك أو لا تحب أو للذهب»).

معناه: إذا كان في أحدها، بخلاف الإبل، وفرق الله بينهما، وبين الفرق ما بين مستغنية عن حفظها، لاستقلالها بجذائلها وبقائها، وورود الماء والشجر، وامتناعها من الغناب وغيرها من صغار سباع، والغنم بخلاف ذلك، فلك أن تأخذها، لأنها معرضة للذئب، وضعيفة عن الاستقلال، فهي مترددة بين أن تأخذها أنت، أو صاحبها، أو أحوك لمسلم الذي يمر بها، أو الذئب؛ فهذا جناز أخذها دون الإبل.

ثم إذا أخذها وعرفها سنة وأكدها، ثم جاء صاحبها، لزمه غرامتها عندك وعند أبي حنيفة، وقال مالك: لا يترمه غرامتها؛ لأن النبي ﷺ لم يذكر له غرامة. واحتج أصحابنا بقوله ﷺ: هي لروية لأخرى. «فإن جاء صاحبها فأعطها يده» وأجوبوا عن دليل مالك بأنه لم يذكر في هذه الروية الغرامة ولا نفاها، وقد عرفت وجوبها بدليل آخر.

قوله ﷺ: «عرفها سنة، ثم اعرف وكده» وعقدوها، ثم استغنى عنها.

هذا ربما أوهى أن معرفة بكاءه ولحفص نتائج على تعريفها سنة. وبقي الروايات صريحة في تقديم المعرفة على التعريف، فيحب عن هذه الرواية أن هذه معرفة أخرى، ويكون مأموراً بمعرفة اثنين، فيعرف (١) أوله بيقطه، حتى يحتم صدق وأصفيها، إذا وصفها، وثالثاً تختلط ونسبته، فإذا عرفها سنة

(١) في (ج) يعرفها.



يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَضَالَةٌ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ - أَوْ: احْمَرَّ وَجْهَهُ - ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا! مَعَهَا حَدَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَلْفَاَهَا رِيثُهَا». [الباري (٢١٣٦)]  
[والمطهر: (٤٥٠٠)].

[٤٥٠٠] ٣ - (٠٠٠) وحدثني أبو الطاهر: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ، أَنَّ زَيْعَةَ بْنَ أَبِي عَنَدٍ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنِ أَنَسٍ أَنَّهُ رَأَى: أَنَّهُ أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَدَّ مَعَهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ النَّفَقَةِ قَالَهُ، وَقَالَ عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ: «إِذَا لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَاسْتَنْفَقَهَا». [احمد: (١٧٠٦٠) وسبخاري: (٧٤٢٧)].

[٤٥٠١] ٤ - (٠٠٠) وحدثني أحمد بن عثمان بن حكيم لأودي: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ مَخْلَبٍ: حَدَّثَنِي سَلِيمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ زَيْعَةَ بْنِ أَبِي عَنَدٍ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ حَالِدٍ الْجُهَنِيَّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ

وَأَرَادَ تَمْلِكُهَا، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَعْرِفَهَا أَيْضًا مَرَّةً أُخْرَى تَعْرِفًا وَافِيًا مُحَقَّقًا، لِيَعْلَمَ قَدْرَهَا وَصَفَتَهَا فَبَرَدَهَا إِلَى صَاحِبِهَا إِذَا جَاءَ بَعْدَ تَمْلِكِهَا وَتَلْفِهَا.

ومعنى «يستثقل بها»: تملكها ثم أنفقها على نفسك.

قوله: (فغضب رسول الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه - أَوْ: احمر وجهه - ثم قال: «ما لك ولها»)  
(لوحنة) بفتح، لواز وضمها وكسرها، وفيها لغة رابعة: أجنة: بضم الهيمزة، وهي اللحم المرتفع من الخدين، ويقال: رجل موخن وأوخن<sup>(١)</sup> أي: عظيم الوجنة، وجمعها: وجنات، ويحيى: فيها اللغات المعروفة في جميع قصعة وحجرة وكسرة وديهن<sup>(٢)</sup>.

وفيه جواز الفتوى بالحكم في حال الغضب، وأنه لا فائدة، لكن يكره ذلك في حقك ولا يكره في حق النبي ﷺ؛ لأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف علينا، والله أعلم.

(١) في (عين) و(هـ) و(و) و(ج). وكتبت موالف لها في كتاب اللغة.

(٢) أوضحها المصنف رحمه الله تعالى في كتابه «تحرير ألفاظ متبوعة» ص ٣١٦ فقد: جمع الوجنات، بفتحها، ومن كسر، بمقدار: أسكن الهمزة وفتحها وكسرها، ومن ضمها فبفتح الهمزة وفتحها وأسكنها.

إِسْمُهُ عَيْلٌ بِنُ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَحْمَرُ وَجْهَهُ وَجَبِيئُهُ وَغَضِبَ. وَرَأَى بَعْدَ قَوْلِهِ: «ثُمَّ عَرَفْتُهَا سَنَةً»: «فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ». [البيهقي ٩١، (المعجم) ٤٥٠٠]

[٤٥٠٢] ٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُثَنَّبِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ رَبْعَةَ بِنْتَ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ صَدِيقَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْطَةِ، السُّهْبِ أَوْ لَوْدِي، فَقَالَ: «إِنْ جَاءَ وَكَأَنَّهَا وَعِصَافُهَا، ثُمَّ عَرَفْتُهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّاهَا إِلَيْهِ» وَمَأْلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا! دَعَهَا، فَإِنْ مَعَهَا جَدَاءُهَا وَسِقَاءُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا» وَمَأْلَهُ عَنْ الشَّاةِ، فَقَالَ: «خُذْهَا، فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ». [المعجم ١٧٠٥١، (المعجم) ٢٤٢٨]

[٤٥٠٣] ٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ الرَّأْيِ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُثَنَّبِيِّ، عَنْ رَبْعَةَ بِنْتَ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ. رَدَّ رَبِيعَةُ: فَغَضِبَ حَتَّى

قوله ﷺ: «ثُمَّ عَرَفْتُهَا سَنَةً»، فإن لم يَجِئْ صاحبها كانت وديعة عندك» وفي الرواية الثانية: «ثُمَّ عَرَفْتُهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ. فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّاهَا إِلَيْهِ»

معناه: تكون أمانة عندك بعد أسنة ما لم تملكها، فإن توفيت بغير تعريض فلا ضمان طبعاً وليس معناه من تملكها، بل له تملكها على ما ذكرناه؛ لأحاديث الباقيّة الصحيحة الصريحة، وهي قوله ﷺ: «ثُمَّ سَتَتِّيقُ بِهَا» «فَدَسْتَنْفِقْهَا» وقد أشهد ﷺ في هذا في الرواية الثانية بقوله: «فإن لم تُعرف فاستنفقها»، ولتكن وديعة عندك أي: لا ينقطع حق صاحبها، بل متى جاء فأدَّاه إليه إن كنت سافية، وإلا فبئذيه، وهذا معنى قوله ﷺ: «فإن جاء طالس، يوماً من الدهر فأدَّاه إليه» والمراد أنه لا ينقطع حق صاحبها بأكليّة، وقد نقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على أنه إذا جاء صاحبها بعد لتمكُّت<sup>(١)</sup>، ضَمِنَتْهُ اَلْمَمْلُوكُ، لا دُونَ فَاسْقَطَ الضَّمَانُ<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

(١) أي (ص): التملك. وهو عطاء.

(٢) أي (ص): التملك. وهو عطاء.

أَحْمَرْتُ وَجَنَّدَهُ. وَاتَّقَصَّ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِقَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ». [سجاري ٥٦٩٢] [وتعبر ٤٥٠٢].

[٤٥٠٤] ٧- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِّحَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي الضُّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ يُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّقْضِ، فَقَالَ: «عَرَفُهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْتَرَفْ، فَأَعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ كُلُّهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ». [تعبر ٤٥٠٠].

[٤٥٠٥] ٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «فَإِنْ اُعْتَرِفَتْ فَأَدِّهَا، وَإِلَّا فَأَعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَدَهَا». [أحمد ١٧٠٤٧، وتعبر ٤٥٠٠].

[٤٥٠٦] ٩- (١٧٢٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ج). وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ - وَلِلْفَقْطَةِ لَهُ -: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ عَفْفَةَ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسَلْمَانُ بْنُ رَيْمَةَ غَدَرِينَ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا فَأَخَذْتُهُ، فَقَالَ لِي: دَعُهُ، فَقُلْتُ: لَا، وَلَكِنِّي أُعْرِفُهُ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ وَإِلَّا سَمِعْتُهُ بِهِ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَدِيهِمَا، فَمَا رَحِمَتْ مِنْ عَوَائِنَا فُضِي لِي أَنِّي حَبِجْتُ، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَلَقِيْتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِشَأْنِ السَّوِطِ وَيَقُولُهُمَا. فَقَالَ: وَنِي وَجَدْتُ صُرَّةً فِيهَا مِثَّةٌ دِينَارٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ:

قوله ﷺ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِقَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ».

فِي هَذَا دَلَالَةٌ لِمَالِكَ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَقُولُونَ: إِذَا جَاءَ مَنْ وَصَفَ النُّقْطَةَ بِصِفَاتِهَا، وَجَبَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ بِلَا بَيِّنَةٍ، وَأَصَحُّهَا يُقُولُونَ: لَا يَجِبُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَيَتَأَوَّنُونَ هَذَا لِحَدِيثٍ عَلَى أَنَّ الْمِرْدَ أَنَّهُ إِذَا صَدَّقَ جَرَّ الدَّفْعَ إِلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ، فَلَا مِرْدَ دَفْعُهَا بِمَجْرَدِ تَصْدِيقِهِ لَيْسَ لِلتَّوَجُّوبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ فِي رَوَايَاتٍ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: «عَرَفُهَا سَنَةً» وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَنِي كَعْبٍ

«عَرَفْتُهَا حَوْلًا» قَالَ: فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَفْتُهَا حَوْلًا» فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ: «إِحْفَظْ عِدَّتَهَا وَوَعَائِدَهَا وَوَكَايَتَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَاسْتَمِيعْ بِهَا» فَاسْتَمِيعْتُ بِهَا. فَلَقِيتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَتْرِكُ بِثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلٍ وَاحِدٍ. [احمد ٢١١٦٧، والمحادي ٢٤٢٦ مختصراً].

[٤٥٠٧] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ - أَوْ: أَخْبَرَ الْقَوْمَ وَأَنْ فِيهِمْ - قَالَ: سَمِعْتُ سُؤَيْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ صُوحَانَ وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا. وَفُتِّصَ الْحَدِيثُ بِمُتَابِعِهِ إِلَى قَوْلِهِ: فَاسْتَمِيعْتُ بِهَا، قَالَ شُعْبَةُ: فَسَمِعْتُهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ يَقُولُ: عَرَفْتُهَا عَدَمًا وَاحِدًا. [نظر ٤٥٠٦].

[٤٥٠٨] ١٠ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ سُمَيَّانَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ بِهَذَا، لِإِسْنَادِ نَحْوِ حَدِيثِ شُعْبَةَ. وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ. إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَوْلٌ فِي حَدِيثِهِ: عَدَمِينَ أَوْ ثَلَاثَةَ. وَفِي حَدِيثِ سُمَيَّانَ وَزَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يُخْبِرُكَ بِعِدَّتِهَا وَوَعَائِدِهَا وَوَكَايَتِهَا،

بِتَعْرِيفِهَا ثَلَاثَ سِنِينَ) وَفِي رَوَايَةٍ: (سَنَةً وَاحِدَةً) وَفِي رَوَايَةٍ أَلَّا تَرَكْتُ شَيْئًا، قَالَ: (لَا أَتْرِكُ حَوْلًا أَوْ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ) وَفِي رَوَايَةٍ: (عَامَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشٌ: قِيلَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الرَوَايَاتِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُطْرَحَ الشُّكُّ وَلِزِيَادَةِ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ سَنَةً فِي رَوَايَةِ لُشْتٍ، وَتُرَدُّ الرِّبَاةُ لِمَخَالَفَتِهَا بِاقِي الْأَحَادِيثِ.

وَالثَّانِي: أَلَّهُمَا قَضَيْتُ، فَرَوَايَةُ زَيْدٍ فِي التَّعْرِيفِ سَنَةً مَحْمُولَةٌ عَلَى أَقَلِّ مَا يَجْزِي، وَرَوَايَةُ أَبِي بَرٍّ كَعِبٍ فِي التَّعْرِيفِ ثَلَاثَ سِنِينَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْوَرَعِ وَزِيَادَةِ الْفَضِيلَةِ.

فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَزَادَ سُفْيَانُ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ: «وَلَا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكٍ» وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ ثُمَيْلٍ:  
«وَلَا فَاسْتَمْتَعَ بِهَا». [الحيد: ٢١١٦٦ و ٢١١٦٨ و ٢١١٧٠] [انظر: ١٤٥٠٦].

قال: وقد أجمع العلماء على لاكتفاء بتعريف سنة، ولم يشترط أحدٌ تعريف ثلاثة أعوام، إلا ما  
روى عن حماد بن عمار بن الخطاب رضي الله عنه (١). ولعله لم يثبت عنه.



(١) «كمال العميم»: (٩/ ٦٠، ٦١).



## ١ - [باب في نقطة الحاج]

[٤٥٠٩] ١١ - (١٧٢٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسْحَجِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ. (المعجم ١٧٢٤)

[٤٥١٠] ١٢ - (١٧٢٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَكْرِ بْنِ سَوْدَةَ، عَنْ أَبِي سَلِيم الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يَعْرِفْهَا». (المعجم ١٧٢٥).

قوله: (نهى عن لقطة الحاج) يعني عن التقاضا للملك، وأما التقاطها لمحض فقط. فلا مع مة، وقد أوضح هذا ﷺ في قوله ﷺ في الحديث. الآخر: «ولا تجعل لقطتها إلا لمتئيد» وقد سقت المسألة مبسطة في آخر كتابه الحج<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: «من أوى ضالة فهو ضال»، ما لم يعرفها هذا دليل للمذهب المختار أنه يترجمه تعريف، للقطة مطلقاً، سواء أراد تمسكها أو حفظها على صاحبها، وهذا هو الصحيح، وقد سبق بيان الخلاف فيه<sup>(٢)</sup>. ويجوز أن يكون المراد بالصلاة ههنا صلاة، لا بئس ونحوه مع لا يجوز التقاضا بملكك، بل إنما<sup>(٣)</sup> تلتقط لمحض على صاحبها، فيكون معناه: من أوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها أبداً ولا يملكها. والمراد بالصلاة ههنا العشرة للصواب.

وفي جميع أحاديث الباب دليل على أن لقاط اللقطة وتملكها لا يقتضي حكم حاكم، ولا إلى إذن السلطان، وهذا متجمع عليه.

وفيها أنه لا فرق بين الغني والفقير، وهذا مذهب ومذهب الجمهور، والله أعلم.

(١) والحدوث سيأتي عنده برقم: ٣٣٠٥، وانظر الرسالة رقم.

(٢) في أبواب الباب.

(٣) في (الحج). زهد.

## ٢ - [باب تحريم حلب الماشية

## بغير إذن مالِكها]

[٤٥١١] ١٣ - (١٧٢٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى لُثُومِي قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَوْتِيَ مَشْرُبُهُ فَتُكْسَرَ خِرَانَتُهُ فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ؟ إِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ». «مسند أبي داود» (٢٩٤٣٥) [والنظر: ٢٥٥١٢].

[٤٥١٢] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنْ الثَّيِّبِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح) - وَحَدَّثَنَا بْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنِي

## باب تحريم حلب الماشية

## بغير إذن مالِكها

قوله ﷺ: «لَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَوْتِيَ مَشْرُبُهُ فَتُكْسَرَ خِرَانَتُهُ فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ؟ فَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَتَهُمْ، فَلَا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وفي روایات: «فَيُنْتَقَلَ» بِاللَّامِ الْمُثَنَّى فِي آخِرِهِ بِذَلِكَ الْفَافِ، وَمَعْنَى: «فَيُنْتَقَلَ» يَنْتَقِلُ كُلُّهُ وَيُرْمَى.

(المشربة) بفتح ليم، وفي لراء لغتان: الضم والفتح. وهي كالغرفة يُخْزَنُ فِيهَا لَطْعَامُ وَغَيْرُهُ وَمَعْنَى حَدِيثِ أَنَسٍ ﷺ شَبَّهَ لَبْسَ فِي خُضْرٍ بِالطَّعَامِ لِمُخْزَوْنٍ لِمَحْفُوظٍ فِي الْخِرَانَةِ فِي أَنَّهُ لَا يَحْلُبُ أَخَذَهُ بغير إِذْنِهِ

وفي الحديث فوائد:

منها: تحريم أخذ مالي لإسنان بغير إِذْنِهِ، ولا أكل ماله ولا تصرف فيه؛ وأنه لا فرق بين لبس وغيره، وسواء لمحتج وغيره، ولا لمضطرٍّ لذي لا يجد مَيْتَةً ويجد طعاماً لغيره، فيأكل الطعام للضرورة، ويلزمه بذلك لِمَالِكِهِ عَدَدَتٌ وَعَسَدُ الْعَجْمُورِ، وقال بعض السلف وبعض المحققين: لا يلزمه، وهذا ضعيف.

فإن وجد مَيْتَةً وطعاماً لغيره، ففيه خلاف مشهور للعلماء وفي مذهبه، فلا يصح

أبي، كَلَامُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ (ح).  
وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَغْنِي ابْنُ عُثَيْمٍ - جَوْسَعًا عَنْ أَبِي ثَوَابٍ (ح). وَحَدَّثَنَا  
ابْنُ أَبِي حُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا  
عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي ثَوَابٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ<sup>(٥٠)</sup>، عَنْ مُوسَى، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ رَافِعٍ، عَنْ  
ابْنِ هُمَيْرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ ذَلِكَ. عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ جَمِيعِهِمْ جَمِيعًا: «فَيُشْتَلُّ» إِلَّا  
الَّتِيَتْ بَنَ شَعْبٍ، فَإِنْ فِي حَدِيثِهِ: فَيَسْتَقِلُّ طَعَامَهُ، كَرَوَايَةٍ مَالِكٍ. (إسناد: ٤٤٧١، ٤٥٠٥، ٤٥٠٦، ٤٥١١، ٤٥١٢).

أما غيرُ المضطرِّ إذ كان له إِدْلَالٌ على صاحب الدين أو غيره من الطعام، بحيث يسم أو يضرب أن نفسه  
تطيب بأكله منه بعير إِيَّاهُ، فله لأكلُ بعير إِيَّاهُ، وقد قَبَّلْنَا بَيَانَ هَذَا مَرَّةً<sup>(٥١)</sup>

وأما شُرْبُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَهُمَا قَاصِدَانِ الْمَدِينَةَ فِي الْمَهْجَرَةِ مِنْ لَيْسَ غَنِمِ الرَّاصِي، فَقَدْ قَدَّعْنَا  
بَيَانَ وَجْهِهِ<sup>(٥٢)</sup>. وَأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنَّهُمَا شَرَبَهُ إِدْلَالًا عَلَى صَاحِبِهِ، لِأَنَّهُمَا كُنَا يَعْرِفَانَهُ، أَوْ أَنَّهُ إِذْ كَانَ مُلَرِّعِي أَنْ  
يَسْتَقِي مِنْهُ مِنْ تَرَبٍّ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ عَرَفَهُمْ إِدْرَاجَةً ذَلِكَ، أَوْ أَنَّهُ مَالٌ حَرِيمٍ لَا أَمَانَ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي هذا الحديث أيضاً إِنْشَاءُ الْقَدَمِ وَالتَّمَثُّلُ فِي الْمَسَائِلِ

وفيه أَنَّ لِلرَّاسِ يَسْتَقِي طَعَامًا، فَيَحْتَسِبُ بِهِ مَنْ حَلَفَ لَا يَتَنَاوَلُ صَدَقَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ بَيْعٌ تُخْرَجُ لَيْسَ.

وفيه أَنَّ بَيْعَ لَمَنِ الشَّاةُ بِشَاةٍ فِي صَرْعِهَا لَيْسَ بِحَلٍّ، وَبِهِ قَوْلُ شَاةٍ وَمَالِكٌ وَالْجَهْلُورُ، وَجَوْرُهُ  
الْأَوَّلُ عَنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(٥١) هو معطوف على مصدق، فيخرج عبد الرزاق في رموسى المذكور هو ابن عتبة.

(٥٢) انظر (٣٤١/١).

(٥٣) كذا قال رحمه الله تعالى في بيانها ص: ٥٣٥ من هذا الجزء.

## ٣ - [باب الضيافة ونحوها]

[٤٥١٣] ١٤ - (٤٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَذْنِي وَأَبْصَرْتُ عَيْنَيَّ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ» قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صِدْقَةٌ عَلَيْهِ» وَقَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيَقْبَلْ خَيْرًا أَوْ لِيَضْمَتْ». [مكرر: ١٧٦] [تصحیح: ١٦٣٧٤] [راجع: ١٦٠١٩].

[٤٥١٤] ١٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُرَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُوْثِمَهُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يُوْثِمُهُ؟ قَالَ: «يُقِيمُ عِنْدَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيه بِهِ». [تصحیح: ١٦٣٧١] [واتفق: ٤٥١٣].

[٤٥١٥] ١٦ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ يَغْنِي الْحَنْبَلِيُّ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا شُرَيْحٍ الْخُرَاعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَذْنِي وَأَبْصَرْتُ عَيْنَيَّ وَوَعَاهُ قَلْبِي حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ لَيْثٍ، وَذَكَرَ

## باب (١) الضيافة ونحوها

قوله ﷺ: «(من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه جائزته» قالوا: وما جائزته يا رسول الله؟ قال: «يومه وليلته، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه» وقال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقبل خيراً أو ليضممت».

وفي رواية: «(الضيافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة، ولا يجزى لرجل مسلم أن يقيم عند أخيه حتى يوثمه» قالوا: يا رسول الله، وكيف يوثمه؟ قال: «يقيم عنده ولا شيء له يقريه به».

فيه: «وَلَا يَجِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُوَلِّمَهُ» بِمَنْزِلِ مَا فِي حَدِيثِ وَكَيْعٍ. [١٥١٣].  
 [٤٥١٦] ١٧- (١٧٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ:  
 أَخْبَرَنَا الثَّبِثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَاخِرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ قَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا:  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تَبْعُنَا فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ فَلَا يَفْرُوتَنَا، كَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ  
 نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَأَقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ  
 الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ». [أحمد: ١٧٣١٥، وصحاح: ٦١٣٧].

وفي رواية: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَأَقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ  
 الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ».

هذه الأحاديث متظاهرة على الأمر بالضيفة والاهتمام بها وعظيم موقعها، وقد أجمع المسلمون  
 على الضيافة، وأنها من متأكدات الإسلام، ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة والجمهور: هي سنة  
 ليست بواجبة، وقال الثبث وأحمد: هي واجبة يوماً وبيلة. قال أحمد: هي واجبة يوماً وليلة على أهل  
 البادية وأهل القرى دون أهل المدن.

وثأول الجمهور هذه الأحاديث وأشبهاها على الاستحباب ومكارم الأخلاق وتأخير حق الضيف،  
 كحديث: «عُصِلَ الْجُمُعَةُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»<sup>(١)</sup> أي: متأكد لاستحباب. وتأولها لخطابي<sup>(٢)</sup>  
 وغيره على المضطرب والله أعلم.

قوله ﷺ: «تَبْعُكُمْ صِيْفَةٌ جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ» والضيفة ثلاثة أيام؛ قال العلماء: معناه لاهتمام به في  
 ليوم واللييلة وإتحافه بما يمكن من برٍّ وإصاف، وأمر في ليوم الثاني والثالث فيطعمه ما تيسر، ولا يزيد  
 على ما قلناه، وأمر ما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف، إن شاء فعل وإن شاء ترك.

قالوا: وقوله ﷺ: «وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهُ حَتَّى يُوَلِّمَهُ» معناه: لا يجِلُّ للضيف أن يقيم عنده بعد  
 الثلاث حتى يوقعه في الإثم؛ لأنه قد رغبته لصور مقامه، أو يعرض له بما يؤذيه، أو يظن به ما لا  
 يجوز، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَخِينُوا كَلِمَةً مِنَ اللَّهِ يَكُنْ بَعْضُ النَّفْسِ لَكُمْ﴾ [الحجرات: ١٢].

(١) أخرجه البخاري: ٨٥٨، ومسلم: ١٩٥٧ من حديث أبي سعيد، لغيره. وهو في الأصل: «أَجَلَتْ لِيَوْمَ يَجْعَلُ الْخُرُوفُ»

(٢) في «مخالف المتن»: (٢/٤٣٥).



وهذا كله محمولٌ على ما إذا أقدم بعد الثلاث من غير استدعاء من المضيف، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته، أو عدم أو ظناً أنه لا يكره إقامته، فلا بأس بالزيادة؛ لأنَّ التَّهْيِئَةَ إنما كان لكونه يؤتمه. وقد رُل هذا المعنى والحالة هذه. فهو شكٌّ في حان المضيف، هل تُكوه الزيادة ويحقُّ بها حرجٌ أم لا يُعجَّلُ له لزيادة إلا بإذنه لظاهر الحديث؟ والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» فقد سبق شرحه مبسوطاً في كتاب الإيمان<sup>(١)</sup>.

وفيه التصريح بأنه ينبغي له الإمساك عن الكلام الذي ليس فيه خيرٌ ولا شرٌّ، لأنَّه ص لا يعبه؛ ومن أحسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولأنَّه قد يتجرُّ الكلام العباح إلى حرام، وهذا موجودٌ في العادة وكثير، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا نَكْمَ بِهِمُ بِنَظِيْفٍ لِّنَظِيْفٍ مَا فَسَدُوا، فَيَنْ لِمَ يَقَعُوا، فَخَلُّوا مِنْهُمْ حَقَّ لَظِيْفٍ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ» فقد حمى اللئيمَ وأحمد على ظاهره، وتأوَّلَه الجمهورُ على أوجه.

أحدها: أنه محمولٌ على المصطرين؛ فَإِنْ ضَيَّافَتُهُمْ وَاجِبَةٌ، فَإِذَا لَمْ يُضَيِّفُوهُمْ فَلَهُمْ أَنْ يَتَّخِذُوا حَاجَتَهُمْ مِنْ سَالِ الْجَمْعَتَيْنِ.

والثاني: أن المراد، إن لكم أن تأخذوا من أعرصهم بالسنتكم، وتذكروا<sup>(٢)</sup> للناس نوزمهم ويخلهم ولا تعبَ عليهم وفهم.

والثالث: أن هذا كان في أول الإسلام، وكانت المواصلة واجبة، فبمَّا اتسع للإسلام تسخ ذلك. هذا حكاية القاضي<sup>(٣)</sup>، وهو تأويلٌ ضعيفٌ أو باطل؛ لأن هذا الذي أدَّعه قائله لا يعرف.

والرابع: أنه محمولٌ على من مرَّ بأهل الدُّمَّة الذين شرده عنهم ضيفته من يمرُّ بهم من تسمين، وهذا أيضاً ضعيف، إنما صدر هذا في زمن عمرؓ. والله أعلم.

(١) (١/٣٧١)

(٢) غي (هي): وتذكروا.

(٣) في [كتاب المعجم]: (٢٣/٦).

قوله: (عن أبي شريح العدوي) وفي الرواية الثانية: (عن أبي شريح الخزازي) هو واحد، يقال له: العدوي والخزازي والكمبي، وقد سبق بيانه<sup>(١)</sup>.

قوله **وَقَدْ**: لا شيء به بغيره، هو بمعنى أوله، وكذا قوله في الرواية لأخرى: (فلا يقرئ) بفتح أوله، يقال: قرئت الضيف أقرئه قرئ.



## ٤ - [باب استحباب المواساة بقضول المال]

[٤٥١٧] ١٨ - (١٧٢٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصْرَهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ» قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَفِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ. [أحمد ١١٢٩٣].

باب استحباب المواساة<sup>(١)</sup> بقضول المال

قوله: (بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر، إذ جاء رجل على راحلة، فجعل يصرف بصره بيننا وبينهما)، فقال رسول الله ﷺ: «من كان معه فضلٌ ظهر فلْيَعُدْ به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد فلْيَعُدْ به على من لا زاد له» قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأيت أنه لا حق لأحد منا في فضل).

أما قوله: (فجعل يصرف بصره) فهكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: (يصرف) فقط، بحذف (بصره) وفي بعضها: (يتصرف) بدل الضد لمعجمة ولباء، وفي رواية أبي داود وغيره: (يصرف وحده)<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الحديث الحث على الصدقة ونحوها والمواساة والإحسان إلى الرفقة ولأصحاب، والاعتناء بمصالح الأصحاب، وأمر كبير القوم أصحابه بمواساة المحتج، وأنه يكتفى في حاجة المحتج بتعرضه للمعصاة، وتعريضه من غير سؤال، وهذا معنى قوله: (فجعل يصرف بصره) أي: «تعرضاً لشيء يطلع به حاجته».

وفيه مواساة في السبيل والصدقة عليه، إذ كان محتاجاً وإن كان له راحة وعينه ثيب، أو كان موبراً في وطنه، ولهذا يُعطى من لُزَاة في هذه الحال، والله أعلم.

(١) في (خ): المداواة.

(٢) أبو داود ١٦٦٣، وأحمد ١١٢٩٣.

## ٥ - [باب استحباب خلط الأزواج

### إذا قلت والمواساة فيها]

[٤٥١٨] ١٩ - (١٧٢٩) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَرْدِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِي -: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ -: حَدَّثَنَا إِبَاسُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَأَصَابَنَا جَهْدٌ حَتَّى هَمَمْنَا أَنْ نَتَخَرَّ بِغَضِ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَجَمَعْنَا مَزَارِدَنَا فَبَسَطْنَا لَهَا يَطْعَاءً، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النَّطْعِ، قَالَ: فَتَطَوَّلْتُ لِأَحْزَرَةٍ كَمْ هُوَ، فَحَزَرْتُهُ كَرَبِصَةِ الْعَنْزِ، وَنَحَرْتُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِثْقَةً، قَالَ: فَأَكَلْتُ حَتَّى شَبَعْنَا جَمِيعًا، ثُمَّ حَشَوْنَا جُرْبَنَا، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلْ مِنْ وَضوء؟» قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ بِإِدَاوَةٍ لَهَا فِيهَا نُطْفَةٌ، فَأَفْرَغَهَا فِي نَدَحٍ، فَتَوَضَّأْنَا كُلُّنَا نُدْعِفُهُ دَعْفَةً، أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِثْقَةً. قَالَ: ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةٌ فَقَالُوا: هَلْ مِنْ طَهْوٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرِغِ الْوَضوءَ».

## باب استحباب خلط الأزواج

### إذا قلت والمواساة فيها]

قوله: (خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فأصابنا جهد حتى هممنا أن نتخر بغير ظهري، فأمر نبي الله ﷺ، فجمعنا مزاردنا فبسطنا لها يطاءً، واجتمع زاد القوم على النطع، قال فتطاولت لأحزرة كم هو، فحزرت كربة من العنز، ونحرت أربع عشرة مثقلاً، قال: فأكلت حتى شبعنا جميعاً، ثم حشونا جربنا، فقال رسول الله ﷺ: «هل من وضوء؟» قال: فجاء رجل بإداوة فيها نطفة، فأفرغها في نَدَحٍ، فتوضأنا كلنا ندفعه دفعَةً، أربع عشرة مثقلاً. قال: ثم جاء بعد ذلك ثمانية فقالوا: هل من طهور؟ فقال رسول الله ﷺ: «فرغ الوضوء»).

أما قوله: (جهد) فبفتح الجيم، وهو إمساك.

وقوله: (مزودت) هكذا هو في بعض النسخ أو أكثرها، وفي بعضها: (أزودنا) ولي بعضه:

(تزوادة) يفتح لتاء وكسر هاء. وفي (النطع) لغات سبقت، أفصحهن كسر النون والكاف واللام والواو والهمزة.

وقوله: (كربضة العنز) أي: كميّزكها، أو كغذرها، وهي ربضة، قال القاضي، الروية فيه بفتح لراء، وحكاها ابن خزيمة بكسرها<sup>(١)</sup>.

قوله: (حشوف جُرْمَن) هو بضم لراء وبسكانها، جمع جرب، بكسر الجيم على المشهور، ويقال لفتحها.

قوله ﷺ: «هل من وضوء؟» أي: ما يتوضأ به، وهو يفتح الوضوء على المشهور، وحكي ضمها، وسبق بيانه في كتابي لظهوره.

قوله: (فيها لطفة) بضم النون، أي: قليل من الماء. قوله: (ندغفقه وغفقه) أي: نصه صه شديداً. وفي هذا الحديث معجرتان صهرتان لرسول الله ﷺ، وهما: تكثير الطعام وتكثير الماء هذه الكثرة لظهوره. فإن الصدري في تحقيق المعجزة في هذا: أنه كلما أكل منه جزء أو شرب جزء، خلق الله تعالى جزءاً آخر يخبئه.

قال: ومعجرتان النبي ﷺ ضربان:

أحدهما: القرآن، وهو منقول تواتراً، والثاني: مثل تكثير الطعام والشراب وسحو ذلك. وث في طريقان:

أحدهما: أن تقول: تواترت على المعنى كثرة جود حاتم طي وجنم الأحنف بن قيس، فإنه لا ينقص في ذلك قصة بعينها متواترة، ولكن تكررت أروافها لأحد حتى أفاد مجموعها لو تكرر لكم والجسم، وكذلك تواتر اسحق في العدة للنبي ﷺ بغير القرآن.

وسريق الثاني: أن تقول: إذ روى الصحابي مثل هذا الأمر العجيب وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه أو بلغهم<sup>(٢)</sup> ذلك ولا ينكرون عليه. كان ذلك تصديقاً له يوجب العلم بتصديقه ما قال<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

(١) إسناده الصحيح: (٢٥/٦).

(٢) في (ن): وبلغهم.

(٣) في نسخة: (٢/٢١٣ - ٢١٤).



وفي هذا الحديث استصحاب الموت <sup>(١)</sup> في الزيادة وجميعه عند قبته، وجواز أكل بعضهم مع بعض في هذه الحالة، وليس هذا من الرب في شيء، وإنما هو من نحو الإباحة، فكأن واحد مباح لرفقته <sup>(٢)</sup> الآخر من طعامه، وسواء تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته أو دونها أو مثله، فلا بأس بهذا، لكن يستحب له الإتيار وتقليل، لا سيما إن كان في الطعام قبته، والله أعلم.



(١) في (ن)، رفقته.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٢ - [كتاب الجهاد والشير]

١. [باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام  
من غير تقدم الإعلام بالإغارة]

[٤٥١٩] ١ - (١٧٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْمَرَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى تَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ، قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ أَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ قَدَرُونَ وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مَقَاتِلَهُمْ وَسَبَى سَبْيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ - قَالَ يَحْيَى: أَحْسَبُهُ قَالَ: جَوِيرِيَّةَ، أَوْ قَالَ: ابْنَةَ الْحَارِثِ، وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْحَيْشِ.

[المعجم، ٤٨٥٧، وسحري، ٢٥٤١]

## كتاب الجهاد

باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام  
من غير تقدم إعلام بالإغارة

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى التميمي: حدثنا سليم بن أحمد، عن ابن عون: كتب إلى تافع أسأله عن الدعاء قبل القتال، قال: فكتب إلي: إنما كان في أول الإسلام، قد أغار رسول الله ﷺ على بني المصطلق وهم عارون وأنعامهم تسقى على الماء، فقتل مقاتلتهم وسبى سبيهم، وأصاب يومئذ - قال يحيى بن يحيى: أحسبه قال: جويرية، أو قال: ابنة الحارث، وحدثنني هذا الحديث عبد الله بن عمر، وكان في ذلك الجيش) قال: وهذا في الرواية الأخرى: (جويرية بنت الحارث، ولم يشك).

[ ٤٥٢٠ ] ( ٥٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ وَثْقَةٍ . وَقَالَ جُوزَيْرَةُ بَنَتُ الْحَارِثِ ، وَلَمْ يَشْكُ . ( ١٥١٩ )

سُلَيْمٌ بْنُ أَحْصَرَ سَمَّاهَا فِي رِوَايَةِ حُرَيْرَةَ ، أَوْ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ وَأَحْرَمَ بِهِ وَأَقُولُهُ الْبُتَّةُ ، وَحَاصِدُهَا حُرَيْرَةُ فِيمَا أَحْفَظُهُ ، يَمَّا ظَلَّ رِمَا عَمَاءُ ، وَفِي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ قَالَ : هِيَ<sup>(٢)</sup> جُوزَيْرَةُ بَنَتُ الْحَارِثِ ، بِإِلَّا شَكَّ . وَقَوْلُهُ : ( وَهُمْ غَارُونَ ) هُوَ بِالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَتَشْدِيدُ الراءِ ، أَيُ : غَافِلُونَ .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ الْإِعَارَةِ عَلَى الْكَفَّارِ الَّذِينَ يَبْغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ مِنْ غَيْرِ إِنْدَرٍ بِالْإِعَارَةِ ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ مَذْهَبٌ ، حَكَاهَا الْمَازَرِيُّ وَالْقَاضِي<sup>(٣)</sup> : أَحَدُهُمَا : يَجِبُ الْإِنْدَرُ حَقًّا ، قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ . وَالثَّانِي : لَا يَجِبُ مَطْلَقًا ، وَهَذَا أَوْضَحُّ مِنْهُ ، أَوْ بَاطِلٌ .

وَالثَّلَاثُ : يَجِبُ إِنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةَ ، وَلَا يَجِبُ إِنْ بَلَّغْتَهُمْ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَبِهِ قَامَ نَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو وَاحْمَدُ بْنُ الْيَمِينِ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَثَرِيُّ وَشَا فَعِي وَأَبُو ثَوْرٍ وَبْنُ لُمَيْزٍ وَالْجَمْهُورُ ؛ قَالَ بْنُ الْمُنْذِرِ : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ تَصَامَرْتُ الْأَحَادِيثَ لِصَحِيحَةٍ عَلَى مَعْنَاهُ ، فَمِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ ، وَحَدِيثُ قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ<sup>(٤)</sup> ، وَحَدِيثُ قَتْلِ أَبِي الْحَقَّاقِ<sup>(٥)</sup> .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ اسْتَرْقَاقِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّ بَنِي الْمِصْطَلِقِ عَرَبٌ مِنْ خُزَاعَةَ ، وَهَذَا قَوْلُ لُشَاعِيٍّ فِي الْحَدِيثِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ قَالَ مَالِكٌ وَجَمْهُورُ أَصْحَابِهِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَدَاوُدُ عَيْنِي وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : لَا يُسْتَرْقَقُونَ ، وَهَذَا قَوْلُ لُشَاعِيٍّ فِي الْقَدِيمِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) فِي (نَحْ) : عَلِمَ . وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي (نَحْ) : قَرِيبَةٌ ، بِاللَّامِ ؛ هِيَ

(٣) الْإِسْلَامِيُّ ( ٢ / ٤ ) ، وَالْإِسْلَامِيُّ الْمَعْنَى : ( ٧٩ / ٦ ) ، وَالْكَلَامُ فِيمَا مَقْصُودٌ .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَالٍ : ٤٨٠٣٧ ، وَمُسْلِمٌ : ٤٦٦٤ ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَالٍ : ٤٨٠٣٨ ، مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

## ٢ - إِبَابُ تَأْمِيرِ الْإِمَامِ الْأَمْرَاءَ عَلَى الْبُعُوثِ،

## وَوَصِيَّتِهِ إِيَّاهُمْ بِأَدَابِ الْغَزْوِ وَغَيْرِهَا

[ ٤٥٢١ ] ٢ - ( ١٧٣١ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ لَجْرَاحٍ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَمَلَاهُ عَلَيْهِ إِفْلَاحًا، الْحَدِيثُ ٢٩٧٨.

[ ٤٥٢٢ ] ٣ - ( ١٠٠٠ ) (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ - وَالْبَلْفُظُّ لَهُ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يُعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا. ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمُتُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا».....

## باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث،

## ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها

قوله: (كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله تعالى ومن معه من المسلمين خيراً. ثم قال: «اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر به، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تموتوا، ولا تقتلوا وليداً»).

أما (السرية) فهي قطعة من الجيش فخرج منه تغير ورجع إليه. قال إبراهيم الحارثي: هي لخيول تبلغ أربع مئة ونحوها. قالوا: سميت سرية لأنها تسري في الليل ويخفى ذهابها، وهي قعينة بمعنى فاعلة، يقدر: سرى وأسرى، إذا ذهب ليلداً.

قوله ﷺ: «ولا تغدروا» بكسر الدال. (والويحة): الصبي.

وفي هذه الكلمات من الحديث فوائد مجميع عليها وهي: تحريم الغدر، وتحريم الغلواء، وتحريم

قتل الصبيان إذا لم يقاتلوا، وكرهه لئلا، واستحباب وصية لإمام أمره وجبوا، إكفان الأعداء، وإباحتهم

وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ: جَلَالٍ - فَأَبِئْتَهُمْ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلَ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلَ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنََّّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنََّّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، ..... .

والرَّقِي بِأَتْبَاعِهِمْ<sup>(١)</sup>، وتعريفهم ما يحتاجون لي غزوهم، وما يجب عليهم وما يحل لهم وما يحرم عليهم وما يكره وما يُستحب.

قوله ﷺ: «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَأَدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ: جَلَالٍ - فَأَبِئْتَهُمْ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلَ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلَ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ»

قوله: «ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ» هكذا هو في جميع نُسَخِ «المصحيح مسند»<sup>(٢)</sup>، «ثُمَّ دَعَاهُمْ» قد لقد ضي عيسى: صواب الرواية: «أَدْعُهُمْ» بسقاط «ثُمَّ» وقد جاء بسقاطها على الصواب في كتاب أبي خنيد وفي «سنن أبي داود» وغيرهما<sup>(٣)</sup>؛ لأنه تفسير للفصل الثلاثي وليست غيرها، وقال المازني: ليست (ثم) هنا زائدة، بل دخلت لاستفتاح الكلام ولأخيه<sup>(٤)</sup>.

قوله ﷺ: «ثُمَّ أَدْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنََّّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ».

ومعنى هذا الحديث أنهم إذا أسلموا ستحب أن يهاجروا إلى المدينة، فإن فعلوا ذلك كانوا

(١) في (خ): بآبائهم.

(٢) «لأمم» ص ٣١، ٢٧١، و«سنن أبي داود» ٢٦١٢، و«ترمذي» ١٧١٩، و«ابن ماجه» ٢٨٥٨، و«مسند أحمد»

٢٢٩٧٨.

(٣) «المعجم» (٧/٣).



فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّمُوا الْجَزِيَّةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَمِرْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُمْ، .....

كالمهاجرين قبلهم في استحقاق الفداء والغنيمة وغير ذلك، ولا يهملهم أعراب كسائر أعراب المسلمين الكنعين في البداية من غير هجرة ولا غزو، فتجري عليهم أحكام الإسلام، ولا حق لهم في الغنيمة والفيء، وإنما يكون لهم نصيب من الزكاة إن كانوا بصحة استحقاقها.

فإن الشافعي: ابصداقت لعسكاري ونحوهم ممن لا حق لهم في الفداء والغنيمة للأجناد. قال ولا يُعطى أهل الفداء من الصداقات، ولا أهل الصدقات من الفداء واحتج بهذا الحديث.

وقال مالك وأبو حنيفة: المدان سواء، ويجوز صرف كل واحد منهم إلى النوعين وقال أبو عبيد: هذا الحديث منسوخ، وقال: وما كان هذا الحكم في أول الإسلام لمن لم يهاجر، ثم نسح ذلك بقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَلَّا تَكْفِرَ بِقَتْلِهِمْ أَوْ لَوْ يَمُوتُونَ﴾<sup>(١)</sup> (البقرة: ١٧٥) وهذا الذي ادَّعى أبو عبيد لا يسلم به.

قوله ﷺ: «فإن هم أبوا فسلمهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم».

هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقهما في جواز أخذ الجزية من كل كفر، عرب كان أو عجمي، كتابيا أو مجوسيا أو غيرهما، وقد أبو حنيفة: تراخى الجزية من جميع الكفار، إلا مشركي العرب ومجوسهم. وقال الشافعي: لا تُفرض إلا من أهل الكتاب والمجوس، عربا كانوا أو عجمي وتحتج بمفهوم الآية لجزية، وبحديث: «سُئِلُوا بِهَمِّ سُنَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ»<sup>(٢)</sup> وتناول هذا الحديث على أن المراد بأهل الجزية أهل الكتاب، لأن اسم مشرك يُطلق على أهل الكتاب وغيرهم، وكان تخصيصهم معروفا عند الصحابة.

وختلفوا في قدر الجزية، فقال الشافعي: أضعف دينار على الغني، ودينار على فقير أيضا، في كل سنة، وأكثر ما يقع به لشرضي. وقال مالك: هي أربعة دنانير على أهل الذنوب، وأربعون درهما على أهل النقص. وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأحمد: على الغني ثمانية وأربعون درهما، والمتوسعة أربعة وعشرون، والفقير اثنتان عشر.

(١) الآيات ٢٧١ فما بعدها.

(٢) أخرجه مالك: ٦٣٦، ومن طريقه بن أبي شيبة: ٢٣٣١٩، والبيهقي (١٨٩/٩) من حديث عبد الرحمن بن عوف.

وفي نسخة: «وهو بمنزلة في الصحيح البخاري»: ٣١٥٩ - ٣١٥٧.

وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ جِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ نَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخَوِّرُوا وَذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخَوِّرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ. وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ جِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَنْ تُصِيبَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا أَوْ نَحْوَهُ. وَزَادَ إِسْحَاقُ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ قَالَ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ - قَالَ يَحْيَى: يَغْنِي أَنْ عُلِّقَتْهُ يَتَوَلَّاهُ لَابِنِ حَيَّانَ - فَقَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ هَيْصَمٍ، عَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ لُثَيْبٍ رضي الله عنه،

نَحْوَهُ - [المعجم: ١٧٣٠٧].

[٤٥٢٣] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنِي عُلْفَةَ بْنُ مُرَّةٍ، أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ بَرْزَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ

قوله رضي الله عنه. وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ جِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ نَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ؛ فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخَوِّرُوا وَذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخَوِّرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: (الذِّمَّةُ) هُنَا الْمَعْدُ. وَالتَّخَوُّرُ يُقَالُ: أَحْقَرْتُ الرَّجُلَ، إِذَا نَقَضْتَ عَهْدَهُ، وَخَفَرْتَهُ؛ أَمْنَتُهُ وَحَمِيَّتُهُ. قَالُوا: وَهَذَا لِهَيْ تَنْزِيهِهِ، أَيْ، لَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُضْهَا مِنْ لَا يَعْرِفُ حَقَّهَا، وَيَتَهَمَّتْ حُرْمَتُهَا، بَعْضُ الْأَعْرَابِ، وَسَوَادُ الْجَيْشِ.

قوله رضي الله عنه. 'وَإِذَا حَاصِرَتْ أَهْلَ جِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ؛ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَنْ تُصِيبَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟'

هَذَا التَّوْحِيْدُ أَيْضًا عَلَى التَّنْزِيهِ وَالِاحْتِيَاظِ.

وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ: لَيْسَ كُلُّ مَجْتَهِدٍ مُصِيبًا، بَلِ الْمَصِيبُ وَاحِدٌ، وَهُوَ مُوَافِقُ لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. وَفِيهِ بَيِّنَةٌ أَنَّ كُلَّ مَجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، بِأَنَّ الْمَرَدَّ يَكُنْ لَا تَأْمَنُ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ وَحْيٌ بِخِلَافِ مَا حَكَمْتَ. وَهَذَا الْمَعْنَى مُسْتَقْبَلٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ هَيْصَمٍ) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَالضَّمِّ الْمُهْمَلَةِ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً دَعَاهُ فَأَوْصَاهُ. وَنَادَى الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَبِيبِ سَفِيَّانَ.  
[نظر: ٤٥٢٦].

❦ [ ٤٥٢٤ ] ٥ - ( ١٠١ ) حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَافِيُّ (❦)، عَنْ  
الْحُسَيْنِ بْنِ الزُّلَيْدِ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا. [نظر: ٤٥٢٦].



(❦) قال تقي الدين حيدر في التكملة لمعجم (٣٥/٦) ذكر مسلم في حبيب: حدثنا محمد بن عبد الوهاب... ثم  
قال: ليت هذا مسلم لمعدي و بن سعدان وسقط بغيرهما. وقال محقق طبعها من الصحيح مسلم: هذا الحديث من  
روايات أبي سعد بن يحيى بن سعيدان، ذكر في عن مسلم صحيحه، والقاتل، حدثنا بن هب، هو الخليلي ذكر في عنه،  
مع أن صاحب مسلم ساوى مسلماً في رواية هذا الحديث عن أبي عن شعبة، فعلاً لم يجل فيه

٣ - [باب في الأمر بالتيسير وتزك الثنفر]

[٤٥٢٥] ٦- (١٧٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْقَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ : «بَشِّرُوا وَلَا تُنْقِرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْقِرُوا».

[١٥٢٦] ٧. (١٧٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمَعَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَتَطَاوَعُوا وَلَا تُخَافِعُوا». (مسند: ١٧١٧، ٥٢٢٤) [المطبوع: ١٩٦٩، بيروت، دار الحديث، ١٣٠٨].

[ ٤٥٢٧ ] ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَدَدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو (ح)، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي حَتِّافٍ، عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ لُثَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نَحْوُ حَدِيثِ شُعْبَةَ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ: «وَلَا تَخْتَلِفَا». [ ٤٥٢٨ ]

[ ٥٢٨ ] ٨ - ( ١٧٣٤ ) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي الْبَيْح ، عَنْ أَنَسٍ ( ح ) . وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ( ح ) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي الْبَيْح قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا ، وَسَكَنُوا وَلَا تُقْرُوا » .

قوله ﷺ «بشّروا ولا تنفّروا، ويسّروا ولا تعسّروا» وفي الحديث الآخر أنه ﷺ قال لعمادٍ وأبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهما: «يسّروا ولا تعسّروا، وبشّروا ولا تنفّروا، وتطاولوا ولا تختلّفوا» وفي الحديث أئمة: «يسّروا ولا تعسّروا، ومكّنوا ولا تقنّروا».

إني جمع في هذه الألفاظ بين شيئين وضمتهم لأني قد فعلتهما في وقتين، فلو فصلت عنهما لكانت  
صديق ذلك على من يمر مرة أو مرتين، وعسر في معظم الحالات، فإني قد قلت: **الكتب الواردة في هذا الموضع**  
MAHIT KASHAKAR MAHARAJA

لتعسير في جميع الأحوال من جميع وجوهه، وهذا هو المطلوب. (وكذا يقال في «تشر» ولا تنفر<sup>(١)</sup>)،  
ونظراً ولا تختصفاً لأنهما قد يتطوعان في وقت ويختلفان في وقت، وقد يتطوعان في شيء  
ويختلفان في شيء.

وفي هذا الحديث لأمر بالتيسير بفضل الله وعظيم ثوابه وجزيل عطائه<sup>(٢)</sup> وسنة رحمته، والنهي عن  
التعسير بذكر التخويف وأبواب الوعيد محضة من غير ضمها إلى التيسير.

وفيه تأليف من قرب سلامته وترك التشديد عنده، وكذلك من قرب الهدى من الضياع، ومن بلغ  
ومن تاب من المعاصي، كلهم يُطلق<sup>(٣)</sup> بهم. ويُرجون في أنواع الصاعقة قليلاً قليلاً، وقد كدنته أمور  
الإسلام في استكليف صبي لتدريج، فمتى يسر على اسخل في المطعة أو لمريد لدخول فيها؛ شُهِلَتْ  
عليه، ركنت عاقبته غالباً التزايد سهلاً، ومتى عسرت عليه؛ أوشك ألا يدخل فيها، وإن دخل أوشك  
ألا يشوم؛ أو لا يستحلبها.

وفيه أمر لولاية بالرفق. ونفاق المستدركين في ولاية وجوها، وهذا من التمهيدات؛ فإن غالب  
المصالح لا تقم إلا بالاتفاق، ومعنى خصص الاختلاف فحاش.

وفيه وصية الإمام الولاية وإن كانوا أهل نضج وصلاح، كمعدي وأبي موسى؛ فإن الأكرى تنضم  
لجوامين، والله أعلم.

قوله: (حدثنا محمد بن عباد. حدثنا سفيان، عن عمرو، عن سعيد بن أبي بردة).

هذا مما استدركه الدرقطني وقال: لم يتابع بن عباد عن سفيان عن عمرو عن سعيد، وقد روي عن  
سفيان، عن جعفر، عن سعيد، ولا يثبت، ولم يخرج البخاري من طريق سفيان. هذا كلام  
الدرقطني<sup>(٤)</sup>، ولا إنكار على مسنده، لأن بن عباد ثقة وقد جزم بروايته عن سفيان عن عمرو عن  
سعيد؛ ولو لم يثبت لم يضر مسلماً؛ فإن المتن ثابت من طريق.

(١) في (خ): بشرى ولا تنفر. وفي (هـ): يشرو ولا تنفر.

(٢) في (خ): إعطاه.

(٣) في (خ): يطلق.

(٤) في الإبراهيم والنتيج: ص ١٦٤ - ١٦٥.



## ٤ - [باب تحريم الغدير]

[٤٥٢٩] ٩ - (١٧٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ وَيُوسُفُ أَسْمَاءُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَغَيْبَةُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ - يَعْنِي أَبَا قُدَّامَةَ السَّرْحَظِيَّ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - كُلُّهُمَا عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَالدَّلْفُظِيُّ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لِكُلِّ عَادِرٍ لَوَاءٌ، فَيُقِيلُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانَةٍ». [أحمد ٤٦٤٨ و٦٢٨١، وميجري ٦١٧٧].

[٤٥٣٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَمَّانُ: حَدَّثَنَا صَحْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. [أحمد ٥٠٨٨ و٥٩١٥، وميجري ٦٣١٨٨].

[٤٥٣١] ١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ مُجَرَّرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَادِرَ يَنْصَبُ اللَّهُ لَهُ لَوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: أَلَا هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ». [أحمد ٥١٩٢، والبخاري ٦١٩٨].

[٤٥٣٢] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لِكُلِّ عَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [ميجري ٤٥٢٩].

[٤٥٣٣] ١٢ - (١٧٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ السُّنِّيِّ وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي يَسْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ عَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ». [أحمد ٤٦٠١، وميجري ٣١٨٦].

## باب تحريم الغدير

[ ٤٥٣٤ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا لُثُفَرُ بْنُ شَمِيلٍ (ح) - وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: يُقَالُ: هَلِوْ غَدْرُهُ فَلَانٌ. [بحر: ٢٥٣٣].

[ ٤٥٣٥ ] ١٣ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ». يُقَالُ: هَلِوْ غَدْرُهُ فَلَانٌ. [بحر: ٤٥٣٣].

[ ٤٥٣٦ ] ١٤ - ( ١٧٣٧ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ». [احمد: ١٢٤٤٣، وحري: ٣١٨٧].

[ ٤٥٣٧ ] ١٥ - ( ١٧٣٨ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَلِيدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [احمد: ١١٢٠٣].

[ ٤٥٣٨ ] ١٦ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَصَمٍ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْمُسْتَمِرُّ بْنُ الزُّبَيْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ، أَلَّا وَلَا غَادِرٌ أَكْثَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَةٍ». [احمد: ١١٢٤٧٧].

«لكل غادر لواء عند استه يوم القيامة، وفي رواية: «لكل غادر لواء يوم القيامة يُرفع له بقدر غدره، ألا ولا غادر أعظم غدراً من أمير عامة».

قال أهل اللغة: اللواء: الراية لعظيمة، لا يمسكها إلا صاحب جيش الحرب أو صاحب دعوة لجيش، ويكون الناس تبعاً له، فمعنى «لكل غادر لواء» أي: علامة يُشهر بها في الناس، لأن موضوع اللواء لشهرة مكان الرئيس علامة له، وكانت العرب تنصب الألوّة في أسواق الحفلة بغدرة الغادر لتشهيره بذلك.

وأم (الغادر) فهو الذي يواعد على أمر ولا يقي به، يقال: غَدَرَ بغيره، بكسر الدال في المضارع.

وهي هذه الأحاديث بيان غلظ تحريم الغدير، لا سيما من صاحب الولاية العظمى.

ضرره، أي خشي كثيرين، وقيل لأنه غير مضمّر إلى العدو؛ لقدرته على الوفاء، كما جاء في الحديث الصحيح في تعظيم كذبة المهدي<sup>(١)</sup>.

والمشهور أن هذا الحديث وارد في ذمّ لإمام اسعادر، وذكر القاضي عياض احتمالين: أحدهما هنا، وهو نهى الإمام أن يغليز في عهده برعيته ولسكفار وغيرهم، أو غديره بالأمانة التي قلدها لرعيته وانترم القيام بها والمحافظة عليها، ومتى خانهم أو ترك لشقة عليهم أو لرفق<sup>(٢)</sup> بهم، فقد عسر بههده.

والاحتمال الثاني أن يكون المراد نهى الرعية عن الحذر بالإمام، فلا يُشَقُّ عليه<sup>(٣)</sup> العبد ولا يتعرّضوا<sup>(٤)</sup> لما يُخاف حصول فتنة بسببه<sup>(٥)</sup>. والصحيح لأول، والله أعلم.



(١) أخرجه مسلم: ٤٩٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اللائق لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكوهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم» شيخ زنا، ومثل ذلك كذاب، وعقل مستكير. وهو في مسند أحمد: ١٠٢٢٧.

(٢) في (ج): والرفق.

(٣) في (ج): عليهم.

(٤) أي (ج): يتعرض.

(٥) إجماع المصنف: (٦/ ٤١).

## ٥ - [باب جواز الخداع في الحرب]

[٤٥٣٩] ١٧ - (١٧٣٩) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَعَمْرُو بْنُ النَّقِيعِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَالْبُقَاطُ لِعَلِيِّ وَزُهَيْرٍ - قَالَ عَلِيُّ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْوَانُ: حَدَّثَنَا سَمِيانُ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ». [أحمد: ١٦٣٠٨، والبخاري: ٤٣٠٣٠].

[٤٥٤٠] ١٨ - (١٧٤٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مَثْبُوءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ». [البخاري: ١٨١١٤، والبخاري: ٤٣٠٢٩].

## باب جواز الخداع في الحرب

قوله ﷺ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ» فيها ثلاث لغات مشهورات، تفقر على أن أفصحهن: خُدْعَةٌ، بفتح الحاء وإسكان الدال؛ قال ثعلب وغيره. وهي لغة لنبي ﷺ وتسمية بضم ناء وإسكان الدال والثالثة بضم الحاء وفتح الدال.

ونفق العلماء على جواز خدع الكفار في الحرب كيف أمكن لخداع، ولا أن يكون فيه مقصود عيب أو أمان، فلا يحل. وقد صحَّ في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء، أحدها في الحرب<sup>(١)</sup> قال الطبري: وإنما يجوز من الكذب في الحرب، للمريض دون حقيقة الكذب، فإنه لا يحل. هذا كلامه<sup>(٢)</sup>، والظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب، لكن الاقتضار على التعريض أفضل، والله أعلم.



(١) أخرجه الترمذي: ٢٠٥١، وأحمد: ٢٧٥٩٧ من حديث أسماء بنت يزيد ؓ قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل الكذب إلا في ثلاث: يحدث لرجل مرأته ليرضيها، والكذب في الحرب، والكذب ليصلح بين الناس» وأخرجه مسلم: ٦٦٣٤، وأبو داود: ٤٩٢١، وأحمد: ٢٧٢٧٧ من حديث أم كلثوم بنت عتبة ؓ. وأخرجه مسلم أيضاً: ٦٦٣٣ مرفوعاً من كلام الزهري.

(٢) في التهذيب: «لا يجوز» مصنف علي: (١٤٨/٣).

## ٦ - [باب كراهة تمني لقاء العدو،

## والأمر بالصبر عند اللقاء]

[٤٥٤١] ١٩ - (١٧٤١) حَدَّثَنَا لَحْشَنُ بْنُ عَبْدِ الْحُلَوَائِيِّ وَعَبْدُ بْنُ حُسَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَلِيُّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَرَامِيِّ - عَنْ أَبِي الرَّزْدِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا».

[أحمد: ١٠٧٧٤، والبخاري تعليقاً بصيغة الجمع: ٣٠٢٦].

[٤٥٤٢] ٢٠ - (١٧٤٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ كَثَابِ بْنِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِ لِسِيِّ ﷺ، يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حِينَ سَارَ إِلَى الْخُرُوبَةِ بِخَبْرِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَفِيَ فِيهَا الْعَدُوُّ يَنْتَظِرُ، حَتَّى إِذَا مَلَأَ الشَّمْسُ قَامَ بِهِمْ قَصَبٌ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» . . . . .

## باب كراهة تمني لقاء العدو،

## والأمر بالصبر عند اللقاء

قوله ﷺ: «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا» وفي لرواية لأخرى «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ».

[هذا يعني عن تمني لقاء العدو، لأن فيه من صورة الإعجاب والاشكال على نفس والوقوف بالقوة، وهو نوع بغى، وقد ضمن الله تعالى لمن بغى عليه لينصرته<sup>(١)</sup>، ولأنه ينصت فيه الاهتمام بالعدو واحتقاره، وهذا يخالف الاحتياط والحزم،

وتأوله بعضهم على النبي عن التمني في صورة خاصة، وهي إذا شئت في لمصنعة فيه وحصول

(١) يشير إلى قوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ فَلْيَنْصُرُوا اللَّهَ الَّذِي دَفَعَهُمْ إِلَيْكُمْ وَالَّذِي لَا يَبْتَغِي الْجَزَاءَ مِنْكُمْ فَإِذَا هُمْ كَارِهِينَ أَنْ يَنْصُرُوا اللَّهَ وَالَّذِي دَفَعَهُمْ إِلَيْكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفْعَلُونَ» [آل عمران: ٢٠٠].



ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجَرِّي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، أَهْزِمْهُمْ وَانصُرْنَا عَلَيْهِمْ»<sup>(١)</sup>. (المعجم: ٦٩١١٤، وسنن: ٢٩٦٥ و ٢٩٦٦).

فمروا، وإلا فاقبل كل فضيلة واحدة والصحيح لأول، ولهذا تَمَّمَهُ ﷺ بقوله: «وَمَالُوا اللَّهَ لِعَاقِبَةِ». وقد كثرت الأحاديث في الأمر بمؤل اعاقبة، وهي من الألفاظ لعامة لاعتدول بدفع جميع لمكروهات في لبدن والحدن، في سدين ولدين والآخرة. منهم إني أسألك لعاقبة لعامة لي ولأحبابي ولجميع المسلمين<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله ﷺ: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ يَصْبِرُونَ» فهذه حث على نصبر في القتال، وهو أكد أركنه، وقد جمع الله سبحانه آداب يقتل في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلِبُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا فِئَةً مَسْخُورَةً وَتَهَبُوا بِهَا وَأَمِيرًا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٤٧﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِيقَةً وَكَانَ كَيْدُكُمْ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ [الأنفال: ٤٥-٤٧]

وأما قوله ﷺ: «وَأَعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلِّانِ الْمَيْمِثِ» فمعناه: ثواب الله والسبب الموصيل إلى الجنة عند ضرب بالسيف ومشى المجاهدين في سبيل الله، فحضرو فيه بصديق واثنون.

قوله في هذه الحديث: (أَن النَّبِيَّ ﷺ انْطَرَحَ حَتَّى مَالَتْ الشَّمْسُ، قَامَ فِيهِمْ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ...) إلى آخره. وقد جاء في غير هذا الحديث أنه ﷺ كان إذا لم يقتل أول النهار نظر حتى تزول الشمس<sup>(٤)</sup>.

قال العلماء: سببه أنه أمكن لقتل فيه وقت هبوب لرياح<sup>(٥)</sup> ونشيط النفوس، وكَمَدَ طَال رَدَّ دَوَّاشاً وَفَدَّ مَأْ عَلَى عَدُوِّهِمْ، وَفَدَّ جَاءَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: أَخْبَرَهُ حَتَّى نَهَبَ لَأَرْوَاحَ وَنَحْضَرُ لَهْلُوات<sup>(٦)</sup>. قَالُوا: وَنَهَبَهُ بِقِيَّةٍ أَوْ كَانَتْ الْمَبْلُوتِ وَلَدَعَدَ عِنْدَهُ.

قوله: (ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنِّزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجَرِّي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، أَهْزِمْهُمْ وَانصُرْنَا عَلَيْهِمْ»<sup>(٧)</sup> فِيهِ سَبْعُ مَبْدُوعَاتٍ عِنْدَ الْعَقَدِ وَاسْتِصْبَر<sup>(٨)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) اللهم آمين

(٢) هو قصة من حديث المعاصي في مقرر ﷺ «الذي سبلكم بالمصنف الأول».

(٣) في (ص) واحدة مرفع

(٤) البخاري: ٢٦٢١ عن حديث أنس بن مالك بن مقرر ﷺ وهو في نسخة أحمد: ٢٣٧٤٤.

(٥) في (ص) ولا استفاد

قوله : (عن أبي النضر، عن كتاب رجل من الصحابة) قال الدارقطني : هو حديث صحيح، قال :  
وانفاق لبخاري ومسلم على روايته حجة في جواز العمل بالسكينة والإجازة<sup>(١)</sup>. وقد جوزوا العمل  
بالعكاسة والإجازة، وبه قال جماهير العلماء من أهل الحديث والأصول والفقه، وصحت طائفة الرواية  
بهم، وهذا غلط، والله أعلم.



(١) الإجازات والتعيم، ص ٣٠٤، ٣٠٥.

## ٧ - (باب استحباب الدعاء بالنصر

## عند لقاء العدو)

[٤٥٤٣] ٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَأَحْرَبَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْرَابَ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلِّهِمْ». [البيهقي: ٤٥٤٣].

[٤٥٤٤] ٢٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْحُرَّاجِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «هَارِمَ الْأَحْرَابِ» وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: «اللَّهُمَّ». [البيهقي: ١٩١٠٧، والحاكم: ١٧٣٩٢].

[٤٥٤٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِهِ: «السُّجْرِي السَّحَابِ». [البيهقي: ٧٤٨٩، (وسط: ٤٥٤٤)].

[٤٥٤٦] ٢٣ - (١٧٤٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ عَرْفَانَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ إِن تَشَأْ لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ». [البيهقي: ١٧٤٣٨].

## باب استحباب الدعاء بالنصر

## عند لقاء العدو

ذَكَرَ فِي لِبَابِ دُعَاءِ ﷺ عِنْدَ لِقَاءِ الْعَدُوِّ، وَهَذَا أَتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِهِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلِّهِمْ» أَيْ: أَزْعِجْهُمْ وَحَرِّكْهُمْ بِالشَّدَانِدِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الزَّلْزَالُ وَالزَّلْزَلَةُ: الشَّدَانِدُ الَّتِي تَحَرِّكُ النَّاسَ.

قَوْلُهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ «اللَّهُمَّ إِنَّكَ إِن تَشَأْ لَا تُعْبِدُ فِي الْأَرْضِ»)

قَالَ الْعُلَمَاءُ: فِيهِ اتِّسَاعٌ لِقَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَرُؤْيَا عَلَى غَلَاةِ الْفُتُورَةِ الْمُرْعَمِينَ أَنَّ لَشَرَّ غَيْرِ مَرَاوٍ

وَلَا عَقَرٍ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ. وَهَذَا لِكَلَامِهِ مُتَضَمِّنٌ أَيْضًا لَطَلْبِ النَّصْرِ، وَجَاءَ فِي «الْمَعْنَى الْمَلَكُوتِيَّةِ»

قال هذا يومٌ أُحدٌ، وجاء بعده<sup>(١)</sup> أنه قاله يوم بدر، وهو المشهور في كتب السير والمغازي، ولا معارضة بينهما فقلناه في التبيين: والله أعلم<sup>(٢)</sup>.



(١) برقم: ٤٥٨٨.

(٢) وجاء في رواية في «مسند أحمد»: ١٢٢٢٠ أنه قال: لا بدك يوم حنين.

## ٨- [باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب]

[٤٥٤٧] ٢٤ - (١٧٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَدَلَا: أَخْبَرَنَا الْبَيْهَقِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَأَنْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ. - ر. ح. - ٥٦٥٨.

(البخاري: ١٣٠٦٤).

[٤٥٤٨] ٢٥ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ بِشْرِ وَأَبُو أُسَامَةَ، قَدَلَا: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وَجَدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ يَلَدِ الْمَغَازِي، فَكَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ. - (الاحمد: ٤٧٣٩، والبخاري: ١٣٠١٥).

## باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان)،

أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقتلوا، فإن قتلوا، قال جمهور العلماء: يقتلون، وأما شيوخ الكفار، فإن كان فيهم رأي قتلهم، وإلا ففيهم وفي الرهبان خلاف، قتل مالك وأبو حنيفة: لا يقتلون، ولا أصح في مذهب الشافعي قتلهم



## ٩ - [باب جواز قتل النساء والصبيان

### في البَيَاتِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ]

[١٥٤٩] ٢٦ - (١٧٤٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَسْوُورٍ وَعَمْرُو بْنُ النَّافِذِ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُيَيْنَةَ لَهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الضَّعْبِيِّ بْنِ جَنَادَةَ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ قِصِيُّونَ مِنْ يَسَائِهِمْ وَقَرَّ بِهِمْ، فَقَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ». [أحمد ١٦٤٢٢ مطروقة، وبيهقي ١٣٠١٢].

## باب جواز قتل النساء والصبيان

### في البَيَاتِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ

قوله (سئل رسول الله ﷺ عن الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ قِصَائِهِمْ وَذَرَارِيَهُمْ، فقال: «هم منهم»).

هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا: (سئل عن الذَّرَارِيِّ) وفي بعضها: (سئل عن أهل سدا من المشركين) وقل القاضي هذه عن رواية جمهور روة «صحيح مسلم» قد وهي لغو، فاما رواية الأولى فقل: يست بشيء، بل هي تصحيف، قل: وما بعد بين<sup>(١)</sup> الغلط فيه.

قلت، وليست ساطلة كما، ادعى القاضي، بل لها وجه، وتقديره - سئل عن حكم صبيان المشركين الذين يبئنون فيصحب من نسائهم وصبيهم بالقتل، فقال: هم من أباؤهم، أي: لا بأس بقتلهم؛ لأن أحكام آبائهم جارية عليهم في الميراث وفي الشكح وفي القصاص والديات وغير ذلك، إذ لم يتعمدوا من غير ضرورة. واما الحديث لسبق في انهي عن قتل النساء والصبيان، فليس به ذا نهي.

وهذا الذي ذكرناه من جواز قتلهم وقتل النساء والصبيان في البَيَاتِ هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور.

وعسى (البَيَات) و(يُبَيِّتُونَ) أن يغار عليهم بليل بحيث لا يعرف لرجل من امرأة والطبي.

(١) في (ص): «هو كمين». و«تعمدت» موافق لما في «إكمال المعلم»: (١٩/٦).



[ ٤٥٥٠ ] ٢٧ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الرَّهَرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا نُصِيبُ فِي الْبَيَاتِ مِنْ ذُرِّيِّ الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ».

[المعجم: ١٦٤٧٦] [رواه: ٤٥١٩].

[ ٤٥٥١ ] ٢٨ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا بْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: لَوْ أَنَّ خَيْلًا أَغَارَتْ مِنَ الْمِلَّةِ فَأَصَابَتْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ».

[احمد: ١٦٤٧٤] [رواه: ٤٥١٩].

وَأَمَّا (الَّذِي) فَتَشْدِيدُ الْبَاءِ وَتَخْفِيفُهَا، لَفَتْ، التَّشْدِيدُ أَصَحُّ وَأَشْهَرُ. وَاسْتِزَادَ بِالذَّرَارِيِّ هَذَا النِّسَاءَ وَالصَّبِيانَ.

وَفِي هَذَا لِحَدِيثٍ دَلِيلٌ لَجَوَازِ لِيَاثِ وَجُوزِ الْإِعْدَارَةِ حَتَّى تَمُوتَ بِلُغَتِهِمُ الْفُتُورَةُ مِنْ غَيْرِ إِعْلَامِهِمْ بِذَلِكَ.

وَفِيهِ أَنَّ أَوْلَادَ الْكُفَرِ حَكْمُهُمْ فِي لَدُنِ حَكْمِ آبَائِهِمْ وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ، فَفِيهِمْ إِذَا هَانُوا قُلُوبَ الْبُيُوتِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ، الطَّحْطِيعُ: أَيْ فِي الْحَنَّةِ وَالثَّنِي: فِي السُّرْرِ. وَمِثَالُ: لَا يُجْزَمُ فِيهِمْ بِشَيْءٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



### ١٠- [باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها]

[٤٥٥٢] ٢٩- (١٧٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).  
وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ذَيْعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي  
النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُوَيْرَةُ.

رَأَى قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ فِي حَدِيثِهِمَا: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَكَبْتُمَا فَلَا تَمْلِكَا عَلَيْهِ  
أُصُولَهَا فَيَأْتِيَنَّ اللَّهُ وَبِخَرَى الْعُلَمَاءِ﴾ [المعشر: ٤٥]. [احمد: ٦٠٥٤، والبخاري: ٤٨٨٤].

[٤٥٥٣] ٣٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهَذَا بْنُ السَّرِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ  
الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي  
النَّضِيرِ وَحَرَّقَ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَنًا:

وَمَنْ عَلَى سَرَةٍ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ

### باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

قوله: (حرق رسول الله ﷺ نخل بني النضير وقطع، وهي البويرة، فأَنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَكَبْتُمَا فَلَا تَمْلِكَا عَلَيْهِ أُصُولَهَا فَيَأْتِيَنَّ اللَّهُ وَبِخَرَى الْعُلَمَاءِ﴾ [المعشر: ٤٥].

قوله: (حرق) بتشديد راء. (والبويرة) جمع الباء الموحدة، وهي موضع نخل بني النضير.  
(واللينة) المذكورة في القرآن هي أنواع للتمر كلها، لا العجوة. وقيل: كرام نخل. وقيل: كل  
النخل. وقيل: كل الأشجار ليسها، وقد ذكرت قبل هذا أن أنواع نخل المدينة مئة وعشرون نوعاً.

وفي هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وحرقه، وبه قال عبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن  
عمر ومالك والثوري وأبو حنيفة ولشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور، وقال أبو بكر الصديق والحديث  
ابن سعد وأبو ثور والأوزاعي في رواية عنه: لا يجوز.

قوله.

(ومَنْ عَلَى سَرَةٍ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ)

وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿مَنْ قَطَعَهُمْ مِنْ لَيْتِهِ أَوْ تَرَكَهُمْ فَأَيُّمَةً عَلَىٰ أَعْمَالِهِمْ﴾ الآية حسن ١٥.

راجمد ١٤٣٢ هـ، ص ٣١١، ذكرهم الآية ولا تتركهم.

[ ٤٥٤ ] ٣١ - ( ١١٠ ) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَانَ: أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ، عَنْ

عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ.

المر ١٤٥٧ هـ.

(المستطير): المنتشر و(لَمَرًا) بفتح اللام: أشرف تقوم رؤسائهم، والله أعلم.



## ١١ - [باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة]

[ ٤٥٥٥ ] ٣٢ - ( ١٧٤٧ ) وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ : حَدَّثَنَا هُنَّ السُّبَارِيُّ عَنْ مَعْمَرٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَ اللَّفْظُ لَهُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمْدَانَ بْنِ مَتَّى قَالَ : قَدِمَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ ، مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «عَزَا نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ : لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا بَنَى ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بَيْنَانًا وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا ، وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلِفَاتٍ وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلَا ذَمًّا . قَالَ : فَعَزَا ، فَأَذْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ

## باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

قوله ﷺ : «عَزَا نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ : لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَلَمَّا بَنَى ، وَلَا آخَرَ قَدْ بَنَى بَيْنَانًا وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا ، وَلَا آخَرَ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلِفَاتٍ وَهُوَ مُنْتَظَرٌ وَلَا ذَمًّا» .

أما (البُضْع) فهو بضم الباء، وهو مخرج المرأة، وأما (الخِلِفَات) فيفتح لحاء المعجمة وكسر اللام، وهي لحواص.

وفي هذا الحديث أن الأمور المهمة بسعي الأتفوض لا يسي أهلي محرم، وفرغ الدار لها، ولا نفوس بني متعلق لقبيل بغيره، لأن ذلك يضعف عزه ويفوت كماله بسلي ومعه فيه قوله ﷺ : «فَعَزَا، فَأَذْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ» هكذا هو في جميع النسخ : «فَأَذْنَى» بهمة قطع؛ قال ابن قاضي : كذا هو في جميع النسخ «فَأَذْنَى» ربا عي، إما أن يكون تعدياً (ذات) أي : هرباً، فمعناه : أدنى جهوشه وجموعه للقربة، وإما أن يكون أدنى بمعنى حثان، أي : قرب فتحب، من قولهم : أوثقت الشاة، إذا : حان لتأجيله، ولم يقولوه في غير شاة<sup>(١)</sup>.

ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا، فَحُبِسَتْ عَلَيْهِ حَتَّى  
فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ. قَالَ: فَجَمَعُوا مَا عَنِمُوا، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُلَهُ، فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ، فَقَالَ: فَيَكُمُ  
عُلُولٌ، فُلَيْبَايْنِي مِنْ كُرٍّ قَيْلٍ رَجُلٌ. فَبَايَعُوهُ، فَلَصِبَتْ يَدُ رَجُلٍ يَدِيهِ، فَقَالَ: فَيَكُمُ الْعُلُولُ،

نوله ﷺ: «نَقَالَ لِلشَّمْسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيَّ شَيْئًا، فَحُبِسَتْ عَلَيْهِ حَتَّى  
فَتَحَ اللَّهُ الْقَرِيَّةَ».

قال لقاضي: اختلف في حبس الشمس المذكور هنا، فقيل: رُذَّتْ عَنِ أَدْرَاجِهَا رَقِيبٌ. رُفِفَتْ  
وَلَمْ تُرَدْ، وقيل: بَقِيَ<sup>(١)</sup> بحركتها. وكن ذلك من معجزات النبوة. قال: ويقال: إن لبي حُبِسَتْ عَلَيْهِ  
الشَّمْسُ يَوْمَئِذٍ بِنُورٍ<sup>(٢)</sup>

قال نقاضي: وقد رُوِيَ أَنَّ نَبِيَّ ﷺ حُبِسَتْ لَهُ الشَّمْسُ مَرَّتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَوْمَ اسْتَدْرَكَ حِينَ شَقَلُوا، عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى غَوَبَتِ لَشَّمْسٌ، هَرَفَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَتَّى  
صَلَّى الْعَصْرَ. ذَكَرَ ذَلِكَ الطَّحَاوِيُّ وَقَالَ: رَوَاهُ ثَقَاتٌ<sup>(٣)</sup>.

والثَّانِيَةُ: حَسْبُجَةُ الْإِسْرَاءِ حِينَ نَظَرَ إِبْرَاهِيمَ لَنَبِيِّ أَخْبَرَ بِوَصُولِهِا مَعَ شُرُوقِ شَمْسٍ. ذَكَرَهُ يُونُسُ بْنُ  
بَكِيْرٍ فِي زِيَادَتِهِ عَلَى سِيَرَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ<sup>(٤)</sup>.

نوله ﷺ: «فَجَمَعُوا مَا عَنِمُوا، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُلَهُ، فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ، فَقَالَ: فَيَكُمُ الْعُلُولُ».

هذه كانت عدة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم في الغنائم، أن يجمعوها فتجيء من الله من السماء

(١) في (مين) و(إحد): أبقوا. و(بقيته) هو الحق في (الكتاب المجمع): (٥٣/٦)

(٢) أخرج لإمام أحمد ٨٣١٥ سند صحيح عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن شمس يوم تحبس على بشر  
لا يوضع ليالي سائر إلى بيت المقدس»

(٣) المشرح مشكل لأثره: ١٠٦٧، ١٠٦٨. والمعلية في ثبوته كلام طويل، نظره لا شك في «اللائق لمعجم»  
ص ٣٠٨ صف بعد، واقتضيه لتريده (١) ٣٧٨ صف بعد) وقد أجاب مصحاحي عن رده بجمع بين هذا الحديث والحديث  
الناقل في «حاشية» سابقة

(٤) وأخرجه من طريقه البيهقي في «اللائق نبوة» (٤١٤/٢) عن إسباط بن نصر الهمداني، عن محمد بن عبد الرحمن  
السدي الترمذي، مرسلاً قال ابن حجر في «التقرينة»: ٣٢٦ عن أمية بن عبد الله بن ميمون كثير الخطأ، يقر به. وقال عن السدي:  
٤٦٢: صدوق يوم، وفيه بالفتح.

وأخرج الطبري في «الأوسعة» ٤٠٣٩ من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ أمر الشمس فأحرق مائة من بهار  
حسنة يهشمي في المصحح الرواية، (٢٩٦/٨) و(٢٩٧) و(٢٩٨) في «الفتح القريب» (٢٣٨/٧) و(٢٣٩) في «الفتح  
لدي» (٢٢١/٦).

فَأَتْبَاعُنِي قَيْلًا نَّكَ، قَبَائِعُهُ، قَالَ: فَلَصِيفَتُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، أَنْتُمْ  
 حَمَلْتُمْ، قَالَ: فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ،  
 فَأَقْبَلَتِ النَّارُ تَأْكُلُهُ، فَلَمْ تَحِلِّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبِيلِنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَأَى ضَعْفَنَا  
 وَهَجْرَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا، ١ جلد ٨٢٣٨، والمحدثي ٣١٢٤

فأكلها، فيكون ذلك علامة لقبولها وعدم الغلول، فمما جاءت في هذه لمرة فابت أو تأكلها، علم أن  
 فيها غبولا، فمما رذوه جاءت فأكلتها، وكذلك كان أمر قريشهم؛ إذا نُقِسَ جاءت نار من لسمه  
 ماكنته

قوله **فَأَتْبَاعُنِي قَيْلًا نَّكَ**، «فوضعه في المال وهو بالصعيدا يعني وجه لأرض».

وفي هذا الحديث إباحة الغنائم لهذه الأمة زاده لله شرفاً، وأنها محتصة بذلك. والله الحمد.





## ١٢ - [باب الأنفال]

[٤٥٥٦] ٣٣ - (١٧٤٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخَذَ أَبِي مِنَ الْخُمْسِ سِتْمًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: هَبْ لِي هَذَا، فَأَبَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [البقرة: ١١].

[مكرر: ٦١٣٨] [مكرر: ١٥٥٧].

[٤٥٥٧] ٣٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، .....

## باب الأنفال

قوله: (عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: أخذ أبي من الخمس سبعا، فأتى به النبي ﷺ فقال: هب لي هذا، فأبى، قال: أنزل الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [البقرة: ١١]).

قوله: (عن أبيه، قال: أخذ أبي) هو من تدوين الخطاب، وتقديره: عن مصعب بن سعد أنه حدث عن أبيه بحديث قال فيه: (قال أبي: أخذت من الخمس<sup>(١)</sup> سبعا...)، ليس آخره.

قال القاضي: يحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول حكم انعدام وإباحته. قال: وهذا هو الصواب، وعليه يدل الحديث، وقد روي في تصحيحه ما بيته<sup>(٢)</sup> من كلام النبي ﷺ لسعد بعد نزول الآية: «خذ سبقتك، إنك سألتني وليس لي ولا لك، وقد جعله الله لي وجعلته لك».

قال: وحذفوا في هذه الآية، فقليل: هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرًا يُبَيِّنُ لَكُمْ شَيْءًا فَإِنَّ لِلَّهِ حُكْمَهُ﴾ [الأنفال: ٤١] وأن مقتضى آية الأنفال والمراد به أن الغنائم كانت تعني ﷺ خاصة كلها، ثم جعل الله أربعة أحاديثها للمعين بالآية لأخرى، وهذا قول ابن عباس وجماعة. وقيل: هي محكمة، وإن لتفصيل من الخمس. وقيل: هي محكمة، وإن للإمام أن يفسق من لغنائم ما شاء لمن يشاء بحسب ما يراه. وقيل: محكمة مخصوصة، والمواد أنفاله لسرايا.

(١) أي (من): أخذت حكم الغنائم من الخمس. وهو خطأ.

(٢) أي (صحيح) و(مكرر) بيته. والمثبت موافق لما في [إكمال المعلم]: (٦/ ٥٥).

عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ، أَصَبْتُ سَيْفًا فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَقْلِيهِ، فَقَالَ: «ضَعُهُ ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ، ثُمَّ قَدْ قَدْ قَدْ: نَقْلِيهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «ضَعُهُ» فَقَامَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَقْلِيهِ، أَجْعَلْ كَمَنْ لَا هَنَاءَ لَهُ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ضَعُهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ» قَالَ: فَتَرَأَيْتَ عَلَيْهِ الْآيَةَ: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الْأَنْفَالِ مَنْ الْأَنْفَالِ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١١]. (احمد: ١٦١٢، مطولاً).

[١٥٥٨] ٣٥ - (١٧٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً وَأَتَتْ فِيهِمْ قَبِيلٌ نَجْدٍ، فَعَزَمُوا رِيَالًا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمْ ثِنَا عَشَرَ بَعِيرًا - أَوْ: أَحَدُ عَشَرَ بَعِيرًا - وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا. (احمد: ٥٢٨٨، وبيهقي: ٣١٢٤).

[١٥٥٩] ٣٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قَبِيلَ نَجْدٍ وَفِيهِمْ ابْنُ عُمَرَ، وَأَنَّ سُهْمَانَهُمْ بَلَغَتْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَتَقَلُّوا سِوَى ذَلِكَ بَعِيرًا، فَلَمْ يُعَيِّرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [مسند: ٢٥٥٨].

قوله: (عن سعد قال: نزلت في أربع آيات، أصبت سيفاً) لم يذكر هنا من الأربع إلا هذه الواحدة، وقد ذكر مسلم الأربع بعد هذا في كتاب الفضائل<sup>(١)</sup>، وهي: برؤس المؤمنين، وتحريم الخمر، و﴿وَلَا تَقْرُؤُوا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ دِينَهُمْ بِالْعَدْوَى وَالْمَنِيِّ﴾ وفيه لأنفال.

قوله: (أجعل كمن لا هناء له؟) هو بفتح غين وباء مد، وهو لكفاية.

قوله: (فكانت سُهْمَانُهُم اثنا عشر بعيراً) هكذا هو في أكثر النسخ: (اثنا عشر) وفي بعضها: (اثني عشر) وهذا ظاهر<sup>(٢)</sup>، والأول أصح على لغة من يجعل لشيء بالالف، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وهي لغة أربع قبائل من العرب، وقد كثرت في كلام العرب، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِينَ لَشَرٌّ مِنَ﴾ [٣٢] (ط: ٦٣).

قوله: (فكانت سُهْمَانُهُم اثنا عشر بعيراً - أَوْ: أَحَدُ عَشَرَ بَعِيرًا - وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا) وفي

(١) برقم: ٦٧٣٨ - ٦٧٤١

(٢) في (ح) أظهر

(٣) «قرأ حصص بنحيف، فإنه فيكون الهدى ساحراً، مبتداً وحيراً في محل رفع خبر، واسم «ذو القعدة» خبراً له.

[٤٥٦٠] ٣٧ (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَيْبُ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ، فَخَرَجَتْ فِيهَا، فَأَصَبَتْ إِيْلًا وَغَنَمًا، قَبِلَتْ سَهْمَانَتَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَفَقَتَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا. [مسر ٤٥٥٨].

[٤٥٦١] (٣٧ م) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَنُ - عَنْ عُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ. [أحمد: ٥١٨٧] [مسر: ٤٥٥٨].

رواية: (ونفقتا رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً) فيه إثبات النفل، وهو مجمع عليه.

وختلفوا في محل النفل: من هو من أصل الغنمة، أو من أربعة أحماسها، أو من خمس الخمس؟ وهي ثلاثة أقوال، لنشأها، ويكنى منها قال جماعة من العلماء، ولا يصح عندنا أنه من خمس الخمس، وبه قال ابن المسيب ومالك وأبو حنيفة وآخرون، وممن قال: إنه من أصل الغنمة، الحسن البصري والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وآخرون. وأحد النحوي أن نفق السرية جميع ما غنمت دون باقي الجيش، وهو خلاف ما قاله العمدة كافة.

قد أصحاحنا: ولو نفلهم الإسم من أموال بيت المال لغنمة دون غنمة جز.

والتفصيل يكون لمن صنع صنعة جميلة في الحرب الفردية

وأما قول ابن عمر رضي الله عنهما: (نفقوا بغيراً بغيراً) فمعناه أن اثنين سحلو سحلو نفلوا بغيراً بغيراً، لا أن كل واحد من السرية نفق.

قال أهل اللغة والفقه: لأنفال هي العطية من الغنمة غير السهم المستحق بالتقسمة، وأحد نفل، بفتح الفاء على المشهور، وحكي إسكانها.

وأما قوله: (مكنت سهمانهم اثنا عشر بغيراً) فمعناه سهم كل واحد منهم، وقد قيل: معناه سهمان جميع الغانمين الله مشور. وهذا غلط، فقد جاء في بعض روايات أبي داود وغيره أن الأنبياء عشر بغيراً كانت سهمان كل واحد من الجيش والسرية، ونفل السرية سوى هذا بغيراً بغيراً<sup>(١)</sup>

(١) في (بخ) لا (في) (ص) لا أن، وكلاهما خطأ، وأصله ما ذكرنا في الطرح التشريعي (٧/ ٢٥٨) وقد تعقبه جر في قولنا: هذا خلاف ظاهر اللفظ، فظاهر أن كل واحد من السرية نفل، وبنيته زيادة حذو، وبمعناه بدلالة من بقية الجيش بذلك بقية ومشفقة.

(٢) أبو داود: ٢٧٤١ - ٢٧٤٣، وأحمد: ٦٣٨٦

[٤٥٦٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ النَّفْلِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. [احمد ٤٥٧٩،

و. ٤٣٨، ج. ١]

[٤٥٦٣] ٣٨- (١٧٥٠) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ بِسُرَيْجٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَفَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْلًا يَوْمَ نَعِيبَتِ مِنَ الْخُمُسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ - وَالشَّارِفُ: الْمِسْرُ الْكَبِيرُ.

[بط ٢٤٥٦٥، ج. ١]

[٤٥٦٤] ٣٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ (ح). وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَفَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً - بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ رَجَاءٍ - [احمد ٤٥٦٥، ج. ١]

قوله: (وَنَفَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا) وفي رواية: (نَفَلُوا بَعِيرًا، فَلَمْ يَغَيِّرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: (وَنَفَلُوا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا بَعِيرًا) والجمع بين الروايات أن أمير السرية نَفَلَهُمْ فَأَجَزَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَجُوزُ نَسْبُهُ إِلَى كُلِّ مَهْمَا.

وفي هذا الحديث استحيات بعث السرايا، وما عُنِمَتْ تَشْتَرِكُ فِيهِ هِيَ وَالْجَيْشُ مِنْ نَفَرَاتٍ عَنِ الْجَيْشِ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، وَأَمَّا إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الْمَدِينَةِ وَأَقَامَ الْجَيْشُ فِي الْمَدِينَةِ، فَتُخْتَصَرُّ هِيَ بِالْعِنِيَةِ وَلَا يَشْرِكُهَا الْجَيْشُ.

وفيه إشادةٌ التَّخْفِيلِ لِلشَّرْفِ فِي تَحْمِيلِ مَصَالِحِ الْفِتَالِ.

ثم لجمهورٍ على أن التَّخْفِيلَ يَكُونُ فِي كُلِّ غَنِيْمَةٍ، سِوَا الْأَوَّلَى وَغَيْرِهَا، وَسِوَةِ غَنِيْمَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَغَيْرِهِمَا، وَقَالَ الْأَوْرَاعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّامِيِّينَ: لَا يَنْفَلُ فِي أَوَّلِ غَنِيْمَةٍ، وَلَا يَنْفَلُ دَهَبٌ وَلَا فِضَّةٌ.

[ ٤٥٦٥ ] ٤٠ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَكَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بِإِسْنَادٍ لِيَيْتٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي قَالَ : حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ بِنِ شَيْبَانَ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبِيعُ مِنَ السَّرَابَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً سِوَى قَسَمِ عَامَّةِ الْجَيْشِ ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ كُلُّهُ . [ أحمد ٦٦٥٠ ، والحاوي ٣١٣٥ ] .

قوله : ( أن رسول الله ﷺ قد كان ينقل بعض من يبيع من السرابا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش ) والخمس في ذلك واجب كله .  
قوله : ( كله ) مجرور ، تأكيداً لقوله ( في ذلك ) وهذا تصريح بوجوب الخمس في كل الغنائم : ورد على من جهل فزعم أنه لا يجب ، فاعترض به بعض الناس ، وهذا مخالف للإجماع ، وقد أوضحت هذه في حوزة جمعته في قسمة الغنائم حين دعت لضرورة إتيه في أواسط أربعة وسبعين وست مئة ، والله أعلم .



### ١٣ - [باب استحقاق القاتل سلب القتل]

[٤٥٦٦] ٤١ - (١٧٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، لَتَجَمِّعُنِي: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَفْلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ - وَكَانَ جَلِيساً لِأَبِي قَتَادَةَ - قَالَ، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ، وَاقْصُرْ الْحَدِيثَ. [الظاهر: ٥٦٨]

[٤٥٦٧] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ، وَسَأَقِ الْحَدِيثَ. [البخاري: ٧١٧٠] [والظاهر: ٥٦٨].

[٤٥٦٨] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَّمَلَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَفْلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، عَمَّا

### باب استحقاق القاتل سلب القتل

قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى التميمي - أخبرنا<sup>(١)</sup> هُشَيْمٌ، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير، عن أفلح، عن أبي محمد الأنصاري - وكان جليساً لأبي قتادة - قال: قال أبو قتادة. واطَّصَرَّ الحديث)

قال مسلم: (وحدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا ليث، عن يحيى، عن عمر بن كثير، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، أن أبا قتادة قال، وسأق الحديث).

قال مسلم: (وحدثنا أبو الطاهر وخرملة، واللفظ له: أخبرنا عبد الله بن وهب قال - سمعت مالك بن أنس يقول - حدثني يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة قال - خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين - إلى آخره).

علم أن قوله في الطريق الأول (واقصر الحديث) وقوله في الثاني (وسأق الحديث) يعني بهما لحديث المذکور في الطريق الثانی المذكور بعدهما، وهو قوله: (وحدثنا أبو الطاهر -) وهذا غير



لَتَكَيِّدَ كَأَنَّهُ يُمْسِلُومِينَ جَوْلَهُ قَالَ: فَرَأَيْتَ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ .  
فَاسْتَدَارَتْ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ ، فَضَرَبْتُهُ عَلَى خَبْئِ عَاتِقِهِ ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَّنِي ضَمَّةً  
وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ ، ثُمَّ أَدْرَكَنِي الْمَوْتُ ، فَأَرْسَلَنِي . فَلَحَقْتُ عُثْمَانَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ : مَا  
لِلنَّاسِ ؟ فَقُلْتُ : أَمَرَ اللَّهُ . . . . .

عن<sup>(١)</sup> عادة مسلم، وحفظ ما حَقَّقْتَهُ لَكَ، فَقَدْ رَأَيْتَ بَعْضَ الْكُتَّابِ<sup>(٢)</sup> غلط فيه وتوهم أنه متعلق  
بالحديث لمسبق قديم، كما هو الغلط المعروف من عادة مسلم، حتى إن هذا لمشار إليه ترجعه  
باباً مستقلاً، وترجم للطريق الثالث ما أخره، وهذا غلط فاحش، وحذره، وإذا تمسرت الطرق  
المذكورة تَقَيَّنْتَ ما حَقَّقْتَهُ لَكَ والله أعلم.

وَسَمِ (أبي محمد) هَذَا نَافِعُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَفْرَغِيُّ الْمَسْنِي الْأَنْصَارِيُّ مَوْلَاهُمْ

وفي هذا حديث ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم: يحيى بن سعيد، وعمر بن أبي محمد.

قوله (كانت للمسلمين جولة) بفتح الجيم، أي: انهزم وخيفه<sup>(٣)</sup> ذهبوا فيها. وهذا إنما كان في  
بعض الجيوش، وأما رسول الله ﷺ وطائفة معه فلم يؤثروا، والأحاديث الصحيحة بذلك مشهورة،  
وسباني بيئها في مواضعها، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يقال: نهزم النبي ﷺ،  
ولم يرو أحد قط أنه انهزم بنفسه ﷺ في موطن من الموطأ، بل ثبتت الأحاديث الصحيحة بذلك،  
وثباته ﷺ في جميع الموطأ.

قوله (فرايت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين) يعني: طهر عليه وأشرف على قتله.  
أو صرعه وجلس عليه مقتله

قوله: (فضربت على خبل عاتقه) هو ما بين العنق والكتف.

قوله: (فضممتي ضمة وجدت منها ريع الموت) يحتمل أنه أراد شدة كشدته لموت، ويحتمل  
قاريته الموت.

(١) في (ص) ولها: من.

(٢) في (خ) الكبير.

(٣) في (خ) انهزماً وخلفه.

ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ يَتَّةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ» قَالَ: فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَسْتُ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةَ، فَقُمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟»

قوله: (ثم إن الناس رجعوا، وجلس رسول الله ﷺ فقال: «من قتل قتيلاً له عليه يتيمة فله سلبه»)

اختلف العلماء في معنى هذه الحديث:

فقال شافعي<sup>(١)</sup> والأوزاعي والليث والثوري وأبو نؤر وأحمد وإسحاق وابن جرير وغيرهم: يستحق لقتل سلب لقتيل في جميع الحروب، سواء قتل أمير الجيش قبل ذلك: من قتل قتيلاً فله سلبه، أم لم يقل ذلك. قلوا: وهذه فتوى من النبي ﷺ وخبر عن حكم للشرع، فلا يتوقف على قول أحد.

وقال أبو حنيفة ومالك<sup>(٢)</sup> ومن تابعهما: لا يستحق القتل بمجرد القتل سلب لقتيل، بل هو لجميع الغنائم كسائر الغنمة، لا أن يقول لأمير قبل القتال. من قتل قتيلاً فله سلبه، وحملوا الحديث على هذا، وحملوا هذا إطلاقاً من النبي ﷺ وليس بفتوى وإخبار عام.

وهذا الذي قالوه ضعيف، لأنه صرح في هذا الحديث بأن النبي ﷺ قال هذا بعد الفرغ من القتال واجتماع الغنائم، والله أعلم.

ثم إن الشافعي يشترط في استحقاقه أن يعرف بنفسه في قتل كافر مبتدع في حال اقتتال. ولأصح أن القتل لو كان ممن له رخص<sup>(٣)</sup> ولا سهم له، كالمراء والصبي والعبد، استحق السلب. وقال مالك: لا يستحقه إلا المقاتل. وقال الأوزاعي والشافعي: لا يستحق سلب إلا في قتل قتله قبل التحام للحرب، فأبى من قتل في تحام الحرب، فلا يستحقه.

وختلفوا في تعميم السلب، وللشافعي فيه قولان: لصحيح منهم عند أصحابه: لا يعمس. وهذا ظاهر الأحاديث، وبه قال أحمد وابن جرير<sup>(٤)</sup> وابن المنذر<sup>(٥)</sup> وآخرون. وقال مكحول ومالك

(١) في (خ). مالك. (في نص) و(هـ): الشافعي ومالك. وما أثبتاه هو مصوب

(٢) في (ج): والشافعي. وهو خطأ

(٣) الرخص: العصة القليلة

(٤) الطبري تفسيره: (١١/١١)

(٥) في الإصحاح: (٤٨٢/٢)، وه لاوسط: (١١/١٠٨)

فَقَضَضْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَلَبُ ذَلِكَ الْفَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرْضِيهِ مِنْ حَقِّهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصُّدُوقُ: لَا هَا اللَّهُ إِذَا، لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ، نَأْطِطُو إِثَاءً»

وَأَوْزَعِي. يَحْمَسُ. وَهِيَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ لِلشَّعْبي. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه: يَحْمَسُ إِذَا تَكَلَّمَ. وَعَنْ مَالِكٍ رَوَيْتُهُ نَحْوَهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي: أَنَّ لِإِسْمَاعِيلَ بِالْخَيْرِ، إِنْ شَاءَ حَمْسُهُ وَلَا فَلَا

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ» فِيهِ تَصْرِيحٌ بِالدَّلَالَةِ لِمَذْهَبِ الشَّعْبي وَالْمَالِئِي وَصَافِيهِمْ مِنَ الْمَالِكِيَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ السَّلْبَ لَا يُعْطَى إِلَّا لِمَنْ لَهُ بَيْتَةٌ بَأَنَّهُ قَتَلَهُ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ بِغَيْرِ بَيْتَةٍ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: يُعْطَى بِقَوْلِهِ بِلَا بَيْتَةٍ؛ قَالَا - لِأَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ أَعْطَاهُ السَّبْبَ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ وَاحِدَهُ وَلَمْ يَخْلُفْهُ.

وَلِجَوَابِ: أَنَّ هَذَا مُحْصُولٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلِمَ أَنَّهُ الْقَاتِلُ بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ، وَقَدْ صَرَّحَ ﷺ بِالْبَيْتَةِ قَالًا تَلْعَنِي.

وَقَدْ يَقُولُ لِمَالِكِي: هَذَا مَفْهُومٌ، وَلَيْسَ هُوَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُ. وَيُجَابُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ...» الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>.

فَهَذَا الَّذِي قَدَّمَهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي دَلِيلِ الشَّعْبي، وَأَمَّا مَا يَحْتَجُّ بِهِ بَعْضُهُمْ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ إِنَّمَا سَمِعَ سَلْبَ بَقْرٍ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ إِذَا يَضَعُ إِذَا كَانَ الْمَالُ مَنْسُوبًا إِلَى مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ، فَيُؤْخَذُ بِالْفَرَادِ، وَالْمَالُ مَنْسُوبٌ إِلَى جَمِيعِ الْجَيْشِ، وَلَا يُغْنِي إِفْرَادُ بَعْضِهِمْ عَنِ الْبَقْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصُّدُوقُ ﷺ: لَا هَا اللَّهُ إِذَا، لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يَقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ»).

هَكَذَا فِي جَمِيعِ رَوَايَاتِ الْمُحَدِّثِينَ فِي «الْمُصَحِّحِينَ» وَغَيْرِهِمْ - (لَا هَا اللَّهُ إِذَا) بِالْألفِ؛ وَأَنْكَرَ هَذَا الْمُخْطَلَبِيُّ<sup>(٢)</sup> وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَالُوا: هُوَ تَعْيِيرٌ مِنَ الرُّوَاةِ، وَصَوَابُهُ: (لَا هَا اللَّهُ إِذَا) بِغَيْرِ أَلِفٍ فِي أَوَّلِهِ،

(١) أَخْرَجَهُ لِخَزَرِي ٤٥٥٢، وَمُسْنَدُ - ٤٤٧٠ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ. وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ: ٣١٨٨.

(٢) فِي مَعَالِمِ الْمَسْئَلَةِ: (٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦).

فَأَعْطَانِي، قَالَ: فَبِعْتُ الدَّرْعَ، فَأَتَيْتُ بِهِ مَخْرُفًا فِي بَنِي سُلَيْمَةَ، .....

وقد لو . و(ها) بمعنى لو و التي يُقسَّم بها، فكانه قال: لا والله . قال أبو عثمان لمؤلفي<sup>(١)</sup>: معناه: لاها، الله ذا يميني، أو ذا قسَمي . وقال أبو زيد: ذا زائلة .

وفي (ها) لغتان: المد والقصر . قاتلوا: ويلزم جرحَ بعدها كما يلزم بعد سوا . سواء: ولا يجوز الجمع بينهما فلا يقال: لاها والله .

وفي هذا الحديث دليل على أن هذه لفظة تكون ميمًا . قال أصحابي . إن نوى به اليمين كان ميمًا، وإلا فلا . لأنها ليست متعريفية في الأيمان، والله أعلم .

وما قوله: (يعبد) فقبضوه بالياء والنون، وكذا قوله بعده: (فيعطيك) بالياء والنون، وكلاهما طهر . وقوله: (يقاتل عن الله ورسوله) أي: يقاتل في سبيل الله نصرته لدين الله وشريعته رسول الله ﷺ، لتكون<sup>(٢)</sup> كلمة الله هي العليا .

وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي بكر لصديق الله ﷺ في إقامته بحضرة النبي ﷺ واستدل به لذلك، وتصديق النبي ﷺ في ذلك . وفيه منقبة ظاهرة لأبي قتادة؛ فإنه سَمَاءُ أُسْدًا من أشد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله، وصدقه لنبي ﷺ، وهذه منقبة جسيمة من مناقبه .

وفيه أن السِّلْبَ يقتل؛ لأنه أخصه إليه فقال: (يعطيك سَلْبَهُ) والله أعلم .

قوله: (فأتيت به مخرفاً في بني سُلَيْمَةَ) أحد (بنو سُلَيْمَةَ) فبكسر اللام .

وأما (المخرف) ففتح لميم والراء، وهذا هو المشهور، وقال القاضي روياء بفتح الميم وكسر لراء، كالنمسجد والمسكرين، بكسر لكاء<sup>(٣)</sup>، والمراد بالمخرف هنا ليستن . وقيل: السُّكَّة من السحل تكون ضيقاً، يخرف من أيها شيء، أي: يعجنني . وقال ابن وهب: هي الجُحَّة الصغيرة . وقال غيره: هي ثُغْلَانَت يسيرة .

(١) في (من) و(عند): العائري، وهو عطاء

(٢) في (من) و(ها): وليكون .

(٣) وأما الجحار فتحرك بكف (لصحيح) (مسك) وقد ذكر القاضي في (الكلمات لمعجم) . (٦٣/٦) هذه برواية بعد أن ذكر برواية مشهورة، وعبارته روياء بفتح ميم وكسرها . فمن كسرها جعله مثل يزيد، ومن فتحها جعله مثل مصرب . روياء أيضاً بفتح ميم وكسر ياء

قَاتِلُهُ لَأَوَّلَ مَا تَأْتِيهِ فِي الْإِسْلَامِ. [احمد: ٢٢٦١٧، ولبخاري: ٣١١٢].

وهي حديث الثَّيِّث: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَامٌ لَا يُعْطِيهِ أَصْبَغٌ مِنْ قُرَيْشٍ وَيَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ. وَفِي حَدِيثِ الثَّيِّث: لَأَوَّلَ مَا تَأْتِيهِ.

[٤٥٦٩] ٤٢- (١٧٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ، عَنْ ضَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا وَقِفْتُ فِي لُصْفٍ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بَيْنَ عِلَامَتَيْنِ مِنْ

وَأَمَّ الْمُخْرَفُ، بِكسر الميم وفتح لراء، فهو الوعد الذي يُجعل فيه ما يُحتنى من الثمر، ويقال: اخترف الثمر، إذا جنده، وهو ثمرٌ مخروف.

قوله: (فإنه لأول ما تأتته في الإسلام) هو بالهاء المثلثة بعد الألف، أي: فتنبه وتأصلته، وأئمة لشبه: أصله.

قوله: (لا يعطيه<sup>(١)</sup>) أصبغ من قریش) قال بقاضي: اختلف رواية كتب مسلم في هذا، لحرفه على وجهين، أحدهما: رواية السمرقندي: (أصبغ) بالصد الممهلة والعين المعجمة. والثاني: رواية سائر الرواة: (أصبغ) بالضم الممهلة والعين الممهلة.

قال: وكذلك اختلف فيه رواية لبخاري. فعلى الثاني هو تصغير ضبع على غير قياس، كأنه لما وصف أب قتادة بأنه أسد، صغر هذا بالإضافة إليه وشبهه بالضبع الضعيف اقتراباً، وقد تم وصف به من العجز والخنور. وأما على لوجه الأول، فوصفه به لتغيير لونه، وقيل: حفره وقعه بسواد لونه، وقيل: معده: أنه صاحب لون غير محمود، وقيل: وصفه بالمهانة والضعف.

قال الخطابي: لأصبغ<sup>(٢)</sup>: نوع من الطير. قال: ويجوز أنه شبهه بنبت ضعيف يقال له: الضبغاء<sup>(٣)</sup>. أول ما يطلع من الأرض يكون مائل الشمس منه أصفر<sup>(٤)</sup>.

(١) أي (خ) و(ص): لا تعده

(٢) أي: «أعلام الحديث»: ١٧٥٤/٣ وغيره من كتب اللغة: لأصبغ.

(٣) سمعت في (ص) و(ها) و(ك) المعلقة (٦٤/٦) إلى: لأصبغ.

(٤) أي: «أعلام الحديث»: أصفر: وهو المصحف.

الأنصار حبيبة أسألتهم، تَمَيَّتُ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعٍ وَبَيْنَهُمَا، فَعَمَزَنِي أَحَدُهُمَا فَقَالَ: يَا عَمُّ، مَنْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، وَمَا حَاجُكَ إِلَيْهِ يَا ابْنَ أُخِي؟ قَالَ: أَخْبَرْتُ أَنَّهُ يَسُتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَئِنْ رَأَيْتُهُ لَا يُفَارِقُ سَوَادَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ بِنَاءً، قَالَ: فَتَعَجَّبْتُ لِلذِّكِّ، فَعَمَزَنِي الْآخَرُ فَقَالَ مِثْلَهَا، قَالَ: فَلَمْ أَتَشَبْ أَنْ نَصَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَيَانِ؟ هَذَا صَاحِبُكُمْ الْبَدِي تَسْأَلَانِ عَنْهُ، قَالَ:

قوله: (تَمَيَّتُ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعٍ وَبَيْنَهُمَا) هكذا هو في جميع النسخ: (أضلع) بالضاد سمعجمة وبالعين، وكذا حكاة لقاضي عن جميع نسخ «صحيح مسلم» وهو الأصوب. قال: ووقع في بعض رويات البخاري: (أضلع) بالصاد والهاء المهملتين. قال: وكذا روه مسدّد<sup>(١)</sup>. فب: وكذا وقع في حاشية بعض نسخ «صحيح مسلم» ولكن لأوّل أضلع وأجود، مع أن الاثنين صحيحان، ولعله قد لهما جميعاً. ومعنى (أضلع): أقرى.

قوله: (لَا يَفَارِقُ سَوَادَهُ) أي: شخصي شخصه. قوله: (حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مَنَّا) أي: لَا أَهْرَاقُهُ حَتَّى يَمُوتَ أَحَدُنَا، وهو لأقرب أجلاً.

قوله: (فَلَمْ أَتَشَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ) معناه: لَمْ أَلْبَثْ.

وقوله: (يَزُولُ) هو بالزاي والواو، هكذا هو في جميع نسخ بلاون، وكذا رواه القاضي عن جماعة من شيوخهم؛ قال: ووقع عند بعضهم عن ابن مهديّ (يَزُولُ) بالراء والفاء. قال: ولأوّل أظهر وأوجه. ومعناه: يَتَحَرَّكُ وَيَنْتَحِلُ<sup>(٢)</sup> وَلَا يَسْتَقِرُّ عَلَى حَالَةٍ وَلَا فِي مَكَانٍ، وَالزُّوَالُ الْقَبْحُ. قوله: فَبَيْنَ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ لثَانِيَةً، فَمَعْنَاهَا: يُسَبِّحُ ثِيَابَهُ أَوْ يَنْزِلُهُ<sup>(٣)</sup> وَيَجْرُو<sup>(٤)</sup>.

(١) في إكمال المعجم: (٦٥/٦)، وهكذا روه مسلم دون رواية جماعة من الحفاظ (أضلع) قلب - والحديث في «صحيح البخاري»: ٣١٤١ (صبغة سكتور زهير الجبر) من رواية مسدّد بالمفتلين «أضلع» وأضلع «والشاذ رواية الهروي وابن عساكر، كما في حاشيته، والله أعلم.

(٢) في (عصر) يزجج. وفي «إكمال المعجم»: (٦٥/٦) يترجج.

(٣) في (عصر) يذبح: ودرجته. يسميت موافق لما في «إكمال المعجم».

(٤) في «إكمال المعجم»: يترجج.



فَبَتَدْرَاهُ، فَضْرَبَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ نَصَرَفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: «أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟» فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُ، فَقَالَ: «هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟» قَالَا: لَا، فَغَطَّرَ فِي السَّيْفَيْنِ قَتَاتٌ: «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ» وَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ، وَالرَّجُلَانِ: مُعَاذُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْجَمُوحِ، وَمُعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ، لِاحِدَهُ: ١٦٧٣، وَبِخَارِجٍ: ٢١٤١ -

قوله ﷺ: «(أَيُّكُمَا قَتَلَهُ؟» فقال كل واحد منهما: أنا قتلت، فقال: «هل مسحتما سيفكما؟» قالا: لا، فغطر في السيفين قنات. «كلاكما قتله» وقضى سلبيه لمعاذ بن عمرو بن الجموح. والرجلان معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء).

الختلاف المذهب في معنى هذه الحديث:

فقد أضحى: شترك هذان الرجلان في جرحه، لكن معاذ بن عمرو بن الجموح أخذه أولاً فبحثق السلب؛ ولما قال النبي ﷺ: «كلاكما قتله» تطييباً لقبيل الآخر من حيث إن له مشاركة في قتله، وإلا فالقتل الشرعي لذي يتعلق به استحقاق لسبب - وهو الإيذاء وإخراجه عن كونه معتقاً<sup>(١)</sup> - إن<sup>(٢)</sup> واحد من معاذ بن عمرو بن الجموح؛ فهذا قضى له بسلب. قالوا: وإنما أخذ السيفين ليستدل بهما على حقيقة كنيته فليهما، نعم أن من الجموح<sup>(٣)</sup> أخذه ثم شاركه الثاني بعد قتل وبعد استحقاقه لسبب، فلم يكن له حق في سلب، هذا مذهب أصحابنا في معنى هذه الحديث وقال أصحاب مالك: بما أعده لأحدهما لأن الإمام مخير في السلب يفعل فيه ما شاء. وقد سبق لرد مني مذهبهم هذا<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وأما قوله: (الرجلان - معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء) فهكذا رواه البخاري ومسلم من رواية يوسف بن الماجشون، وجاء في الصحيح لبخاري<sup>(٥)</sup> أيضاً من حديث إبراهيم بن سعد أن الذي ضربه بن عفراء، وذكره أيضاً من رواية سي مسعود<sup>(٦)</sup>، وأن أبي عفراء ضربه حتى برز، وذكر

(١) في (ص): معتقاً.

(٢) في (خ): عوجاً - وهو خطأ.

(٣) في أول الباب.

(٤) برقم: ٣٩٨٨.

(٥) وهو من رواية أبي مسعود رضي الله عنه وأجله قد صرح به بن عفراء.

[ ٤٥٧٠ ] ٤٣ - ( ١٧٥٣ ) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرِجٍ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ - أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ جَمِيرٍ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ ، فَأَرَادَ سَلْبَهُ ، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ - وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ - فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ لِيَخْلِيَهُ : «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟» قَالَ : اسْتَكْرَهْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : «إِذْ لَعَنَهُ إِلَهِهِ» فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ - فَجَرَّ بِرَدَائِهِ ، ثُمَّ قَالَ : هَلْ أَنْجَزْتَ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاِسْتَعْصَبَ ، فَقَالَ : «لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ ، لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أَمْرًايَ ! إِنَّمَا مَنَعَكُمْ وَمَنَعْلَهُمْ

ذلك مسلمٌ بعد هذا<sup>(١)</sup> ، وذكر غيرهما أن بن مسعود هو الذي أجهز عليه وأخذ رأسه ، وكان وحده وبه رمق ، وله سعة خبرٌ معروف<sup>(٢)</sup> قال القاضي<sup>(٣)</sup> . هذا قولٌ أكثر أهل السير .

قلت : يُحتمل على أن الثلاثة اشتركوا في قتله ، وكان لإلحاد من محدثي عمرو بن جندب ، وحده ابن مسعود بعد ذلك وفيه رَمَقٌ فَحَرٌّ رقيقه .

وفي هذا الحديث من الفوائد :

لمبادرة إلى الخير ، ولا اشتياق إلى الفضائل . وفيه الغضبُ لله ولرسوله ﷺ .

وفيه أنه لا يسمي أن يُحتقر أحد ، فقد يكون بعض من يستصغر عن القيام بأمر أكبر مما في الدفوس وأحقّ بذلك الأمور ، كما جرى لَهْدَيْنِ الغلامين .

واحتجَّت به المالكية في أن استحقاق لِقَاتِي لِسَلْبٍ يكفي فيه قَوْلُهُ دَلِيلُهُ ، وجواب أصحابه عنه . لعنه ﷺ عليهم ذلك بيّنة أو غيرها .

قوله . (عن عوف بن مالك قال : قتل رجل من جمير رجلاً من العدو ، فأراد سلبه ، فمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ - وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ - فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ لِيَخْلِيَهُ : «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟» قَالَ : اسْتَكْرَهْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : «ادْفَعْهُ إِلَيْهِ» فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ ، فَجَرَّ بِرَدَائِهِ ، ثُمَّ قَالَ : هَلْ أَنْجَزْتَ لَكَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاِسْتَعْصَبَ ، فَقَالَ : «لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ ، لَا تُعْطِيَهُ يَا خَالِدُ ، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أَمْرًايَ ؟» . إلى آخره .

(١) برقم ٤٦٦٢

(٢) أخرجه أبو داود ٤٧٠٩ وأحمد ٣٨٢٤ من حديث ابن مسعود ر

(٣) في «كشاف معجم» ٦٧/٦

كَمَثَلِ رَجُلٍ اشْتَرَعَ إِبِلًا أَوْ غَنَمًا قَرَعَاهَا، ثُمَّ نَحَّيْن سَفِيهَا فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا، فَشَرَعَتْ فِيهِ، فَشَرِبَتْ صَفْوَةً وَتَرَكَتْ كَذِرَةً، فَصَفْوَةٌ لَكُمْ وَكَذِرَةٌ عَلَيْهِمْ» . [أحمد ٢٣٩٨٧ موطأ ١].

هذه القضية جرت في غزوة مؤتة سنة ثمان، كما بيّنه في الرواية التي بعد هذه.

وهذا الحديث قد يُستشكل من حيث إن القاتل قد استحق سبباً، فكيف معه إياه ١٩؟ ويجيب عنه بوجهين:

أحدهما: لعله أعطاه بعد ذلك لبقا، وناب آخره تعزيراً له وبحرف بين هاتين فكلاهما أصناف المستلهم في خالدهما والتهكما جرمة الوالي وثمن ولأه.

الوجه الثاني: لعله استطاب قلب صاحبه فتركه صاحبه باختياره وجعله للمسلمين، وكان المقصود بذلك استطابة قلب خالده للمصلحة في إكرام الأمور.

قوله (فاستغضب، فذر): «لا تعطه يد خالده» فيه جوار القضاء في حد الغضب ونفوذه، وأن ينهي عنه للتنزيه لا لتحريم. وقد سبقت لمسألة هي كتاب لأقضية قريش واضحة<sup>(١)</sup>

قوله ﷺ: «أهل أئتم تاركوا في أمرني» هكذا هو في معظم النسخ «تاركوا» بغير لول، وفي بعضها: «التاركون» بالتثنية، وهذا هو الأصل، ولأول صحيح أيضاً، وهي لغة معروفة، وقد جاءت به أحاديث كثيرة، منها قوله ﷺ: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا» وسبق بيّنه في كتاب الإيمان<sup>(٢)</sup>.

قوله ﷺ في صفة الأمراء والرعية: «صَفْوَةٌ لَكُمْ - بمعنى الرعية - وَكَذِرَةٌ عَلَيْهِمْ» يعني على الأمر.

قد أهل اللغة: صفوه هذا بفتح الصاد لا غير، وهو الخالص. هذا الحقوه الهاء ففسر الصفوة، كانت الهاء مضمومة ومفروحة ومكسورة، فثلاث نعت.

ومعنى الحديث أن لرعية يأخذون صفو الأمور، فنصلهم أعطياتهم بغير نكد<sup>(٣)</sup>، وتبلى أمواله بمفاسدة الناس وجمع لأموال على وجوها وصرفيها في وجوها، وحفظ لرعية والشفقة عليهم والتدب عنهم، وإنصاف بعضهم من بعض، ثم متى وقع عتقة<sup>(٤)</sup> أو عتف في بعض ذلك، توجه على الأمراء دون الناس.

(١) ص ٢٢

(٢) (١/٣٩٥)

(٣) في (ج): فكر

(٤) بفتح: ملهم. (القاموس المحيّد) (عق)

[ ٤٥٧١ ] ٤٤ - ( ١٠٠ ) وحديثي زهير بن حرب: حدثني الوليد بن مسلم: حدثنا صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي قال: خرجت مع من خرج مع زيد بن حارثة في غزوة مؤتة، ورافقي مديني من اليمن. وصدق الحديث عن النبي ﷺ بنحوه. غير أنه قال في الحديث: قال عوف: فقلت: يا خاليد، أما علمت أن رسول الله ﷺ قضى بالسلب للقاتل؟ قال: بلى، ولكنني استكثرته. ا. ح. ٢٢١١٧.

[ ٤٥٧٢ ] ٤٥ - ( ١٧٥٤ ) حدثنا زهير بن حرب: حدثنا عمرو بن بونس الخبيبي: حدثنا عكرمة بن عمار: حدثني يونس بن سلمة: حدثني أبي سلمة بن الأكوع قال: غزونا مع رسول الله ﷺ هوازن، فبينا نحن نتضحى مع رسول الله ﷺ إذ جاء رجل على جمل أحمر، فأنحده، ثم انتزع طلقاً من حقه فقبده به الجم، ثم تقدم بتغدي مع القوم، وجعل ينظر،

قوله: ( غزوة مؤتة ) هي بضم الميم ثم همزة ساكنة، ويجوز ترك الهمزة كما في نضرة وهي قرية معروفة في طرف الشام عند الجرد.

قوله: ( ورافقي مديني ) يعني رجلاً من الممد الذين جدوا يمدون جيش مؤتة ويساعدونه.

قوله: ( فبينا نحن نتضحى ) أي: نتغذى<sup>(١)</sup>. مأخوذ من الضحاه، بالمد وفتح الصاد، وهو بعد متداب، انتهى وفوق الضحى بالضم والقصر.

قوله: ( ثم انتزع طلقاً من حقه ) أما (الطلق) فيفتح الطاء واللام والقف، وهو العدل من جلد.

وأما قوله: ( من حقه ) فهو منج، الحاء والقف وهو جبل يشد على حقه ليعبر. قال القاضي: لم يرو هذا الحرف إلا فتح القاف. قال: وكان بعض شيوخنا يقول: صوبه بإسكانها، أي: من احتجب خلفه وجعه في حقيقته، وهي الرقادة في مؤجر، نقب.

ورقم هذا الحرف في لسان أبي داود: ( حقه )<sup>(٢)</sup> وفسره: مؤجره. قال القاضي: والأشبه عندي أن يكون ( حقه ) في هذه الرواية حجرة وجزمه. والحق: معقد الإزار من الرجل. وبه سمي الإزار حقو.

(١) في (هـ): تغذى.

(٢) أبو داود: ٢٦٥٤. وليس فيه التفسير الذي سيذكره.

وَفِيهَا صَفْعَةٌ وَرِقَّةٌ فِي الظُّهْرِ، وَيَبْعَثُنَا مُشَاءً، إِذْ خَرَجَ يَشْتَدُّ، فَأَتَى جَمْعَهُ فَأُطِيقَ قَيْدَهُ، ثُمَّ أَنَاخَهُ وَقَعَدَ عَلَيْهِ فَأَذَرَهُ، فَأَشْتَدَّ بِهِ الْجَمَلُ، فَاتَّبَعَهُ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ وَرِقَاءَ.

قَالَ سَلَمَةُ: وَخَرَجْتُ أَشْتَدُّ، فَكُنْتُ بَيْنَ وَرِكَ لِدَاقَةٍ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ وَرِكَ الْجَمَلِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِخَصَمِ الْجَمَلِ فَأَنْخَعْتُ، فَلَمَّا وَضَعَ رُكْبَتَهُ فِي الْأَرْضِ، اخْتَرَضْتُ سَيْفِي فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ، فَتَذَرْتُ، ثُمَّ جِلْتُ بِالْجَمَلِ الْخَوْدَةَ عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَبِمَلَأْخُهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟» قَالُوا: ابْنُ الْأَكْوَعِ، قَالَ: «لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ». (أحمد: ١٦٥٢٢، مسند أحمد: ٥١، ٥٢).

وروق لي رواية لشمر قندي في «المسم»: (من جفنته) بالميم والمعين، فإن صح ولم يكن تصحيحاً فيه وجه، بأن حلقه بجملة سهاويه وأدخله فيها<sup>(١)</sup>.

قوله: (وهي صَفْعَةٌ وَرِقَّةٌ) ضبوه على وجهين، الصحيح المشهور وروية الأكثرين بفتح لضد وإسكان لعين، أي: حالة ضعف وهزال، قال القاضي: وهذا الوجه هو لضوب، ولشاني مفتوح العين، جمع ضعيف<sup>(٢)</sup>، وفي بعض النسخ: (وهي صَفْعٌ) بحذف الهاء.

قوله: (خرج يشتد) أي: يعدو، قوله: (ثم أناخه فقعده عليه، ثم أثاره) أي: ركبته ثم بعثه قائماً، قوله: (داقة ورقاء) أي: في لولها سوداء كثيرة، قوله: (اخترطت سيفي) أي: سللته، قوله: (فضربت رأس الرجل، فتذرت) أي: سقط.

قوله: (لاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه، فقال: «من قتل الرجل؟» قالوا: ابن الأكوع، قال: «له سلبه أجمع» فيه استبدال الشراي، والتاء على من فعل جميلاً.

وفيه تثل لجاسوس الكافر العربي، وهو كذلك بوجمع لمسلمين. وفي رواية لنسائي<sup>(٣)</sup> أن النبي ﷺ كان أمرهم بطلبه وقتله.

وأما لجاسوس المعاهد والذمي، فقال مالك والأوزاعي: يصير ناقضاً للعهد، فإن رأى استرقاقه

(١) «كتاب المسم»: (٦/٢٩ - ٧٠)

(٢) المصدر السابق.

(٣) في السنن الكبرى: ٨٧٣.

أرقه، ويجوز قتله. وقال جماهير العلماء لا ينتقض عهدك بذلك؛ قال أصحابنا: إلا أن يكون قد شرط عليه انتقاض العهد بذلك.

وأما مجسمون لمسه، فقال الشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وبعض المالكية وجماهير العلماء بعزرة الإمام بما براه من ضرب وحس ونحوهما، ولا يجوز قتله. وقال مالك يجتهد فيه الإمام ولم يفسر لاجتهاده. وقال إمامي هياض: قال كبار أصحابه: يقتل قال واحتجوا في بركه بالقوية، قال المجسئون: إن عرف بذلك قتل، وإلا عذر.

وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وموافقيه أن القاتل يستحق السلب وأنه لا يخصس. وقد سبق إيضاح هذا كله.

وهو مستحب مجسمه لكلامه إذ لم يكن فيه تكلف ولا فربك مصدحة، والله أعلم.





## ١٤ - [باب التنزيل وفداء المسلمين بالأسارى]

[٤٥٧٣] ٤٦ - (١٧٥٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمِّيَارٍ: حَدَّثَنِي إِدْرَسُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: عَزَّوْنَا فِرَازَةَ وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، أَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَهُ وَالْمَاءِ سَاعَةً، أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَعَرَسْنَا، ثُمَّ شَنَّ الْعَارَةَ، فَوَرَدَ الْمَاءَ، فَقُتِلَ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ وَسَبَى، وَأَنْظَرُ إِلَى عُتْقٍ مِنَ النَّاسِ بِهِمْ الدَّرَارِيُّ، فَخَشِيتُ أَنْ يَسْبِقُونِي إِلَى الْجَبَلِ، فَرَمَيْتُ بِهِمْ يَنْهَمُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ فَلَمَّا رَأَوْا السَّهْمَ وَقَفُوا: فَجِئْتُ بِهِمْ أَسْرَقَهُمْ، وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فِرَازَةَ عَلَيْهَا قُشْعٌ مِنْ أَدَمَ - قَالَ: الْقُشْعُ: النَّطْعُ - مَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ، فَمَقَّتْهُمْ حَتَّى أَتَيْتُ بِهِمْ أَبَا بَكْرٍ، فَتَقَلَّنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهَا، فَكَلِمَتُ الْمَيْمَنَةِ وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَلَقِيتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السُّوقِ فَقَالَ: «يَا سَلَمَةَ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ» فَقُلْتُ.

## باب التنزيل وفداء المسلمين بالأسارى

قوله: (فَلَمَّا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةً) هكذا رواه جمهور رواة (صحيح مسموع) وفي رواية بعضهم: (بَيْنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ) <sup>(١)</sup> ساعة) والصواب الأول.

قوله: (أَمَرْنَا أَبُو بَكْرٍ فَعَرَسْنَا، ثُمَّ شَنَّ الْعَارَةَ) التعريس: النزول أخيراً ليس. (وَشَنَّ الْعَارَةَ). فَرَقَهَا.

قوله: (وَأَنْظَرُ إِلَى عُتْقٍ مِنَ النَّاسِ) أي، جماعة. قوله: (فِيهِمُ الدَّرَارِيُّ) يعني النساء والنصباء.

قوله: (وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فِرَازَةَ عَلَيْهَا قُشْعٌ مِنْ أَدَمَ) هو يضاف ثم شين معجمة ساكنة ثم عين مهملة، وفي اللغات لغتان: فَتَحَهَا وَكَسَرَهَا، وهما مشهورتان، وفُسِّرَ فِي الْكِتَابِ بِالنَّطْعِ، وهو صحيح.

قوله: (فَتَقَلَّنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنَتَهَا) فيه جواز التنزيل، وقد يحتج به من يقول: للتنزيل من أصل الغنيمة، ولقد يجيب عنه الآخرون بأنه حَسَبَ قِيمَتِهَا لِيَعْوِضَ أَهْلَ الْخُمْسِ عَنْ حِصَّتِهِمْ مِنْهَا.

قوله: (وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا) فيه استحباب الكناية عن لواطع بما يفهمه <sup>(٢)</sup>.

(١) في (ص) و(هـ): الماء، وهو خطأ.

(٢) في (ج): يفهم.

يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ أَغْجَبْتَنِي وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، ثُمَّ لَقِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَدِ فِي السُّوقِ فَقَالَ لِي: «يَا سَلَمَةُ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ لَكَ أَبُوكَ» فَقُلْتُ: «هِيَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ مَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَبَحَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا أُسِرُوا بِمَكَّةَ». [المجد: ١٦٥١٢].

قوله ﷺ: «يَا سَلَمَةُ، هَبْ لِي الْمَرْأَةَ لَكَ أَبُوكَ» فقلت: هي لك يا رسول الله، فوالله ما كشفت لها ثوباً. فعث بها رسول الله ﷺ إلى أهل مكة، فقدى بها ناساً من المسلمين كانوا أسروا بمكة) فيه جواز لمعاداة، وجواز قتال الرجال بالنساء الكافرات. وفيه جواز التفريق بين الأم وولدها البالغ، ولا خلافت في جوازه عندنا. وفيه جواز استيهاب لإمام أهل جيشه بعرض ما عيّموه ليدّعي به مسلماً، أو يصرفه في مصالح المسلمين، أو يتألف به من في تألفه مصلحة، كما فعل ﷺ هن وفي غنائم حنين. وفيه جواز قول الإنسان للآخر: لله أبوك، والله ذلك. وقد سبق تفسيره معناه واضحاً في أول الكتاب في كتاب الإيمان، في حديث حذيفة في الصنة التي تموج موج البحر<sup>(١)</sup>.



## ١٥ - [باب حكم الفقه]

[٤٥٧٤] ٤٧ - (١٧٥٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْثَرٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَذَكَرَ أَحَادِيثَ، وَنَهَا. وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا. وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ». [أحمد: ٤٨٢١٧].

[٤٥٧٥] ٤٨ - (١٧٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَالْمُقَدِّسِيُّ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: .....

## باب حكم الفقه

قوله ﷺ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا [و] أَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا. وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنْ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».

قال القاضي. يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأُولَى الْفَقِيءَ الَّذِي لَمْ يَوْجِفْ لِمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ بِخِيَلٍ وَلَا رِكَابٍ، بَلْ جَلَا عَنْهُ أَهْلُهُ أَوْ صَالِحُو<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ، فَيَكُونُ سَهْمُهُمْ فِيهَا - أَيْ: حَقُّهُمْ مِنَ الْعَطَاءِ<sup>(٢)</sup> - كَمَا يُصَرِّفُ الْفَقِيءُ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالثَّانِيَةِ مَا أَخَذَ غَنَوَةً، فَيَكُونُ عَنِيْمَةً يُخْرِجُ مِنْهُ الْخُمُسَ وَيَبْقِيهِ لِمُغَانِمِينَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» أَيْ: بَاقِيهَا.

وقد احتج من لم يوجب الخمس في الفقه بهذا الحديث، وقد أوجب الشافعي لخمسة في الفقه كما أوجبوه كُتُبُهُمْ فِي الْغَنِيْمَةِ، وَقَالَ حَمِيْدٌ لِعَلَمَاءٍ سِوَاهُ: لَا خُمُسَ فِي الْفَقْرِ. قَالَ بَنُ الْمُنْثَرِ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَبْلَ الشَّافِعِيِّ قَالَ بِالْخُمُسِ فِي الْفَقْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله. (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عُمَرَ).

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُودَيْنِ مِنْ لِسَانِهِ عَنِ الْمُصَحِّحِ عِيْسَى.

(٢) أَيْ (ح) وَصَالِحُو. وَالْمُنْثَرُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْكَلْبِ الْمَعْلُومَةِ» (٧٤/٦) وَقَدْ تَحَرَّفَتْ فِيهِ بَعْضُ: أَوْ بِمَعْنَى حَقِّ.

(٣) أَيْ (ح) وَبَعْضُ الْعَطَاءِ. وَالْمُنْثَرُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْكَمَالِ الْمَعْلُومَةِ».

كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْرٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. (أحمد: ١٧١، والبخاري: ٣٠٩٤).

[٤٥٧٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، (البحاري: ٥٣٥٧ بحروماً [والمكرر: ٤٥٧٥]).

[٤٥٧٧] ٤٩١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بِأَسْمَاءِ الصُّبَيْعِيِّ: حَدَّثَنَا جُرَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ مَالِكََ بْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ، قَالَ: أُرْسِنَ إِنِّي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَجِئْتُ

ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: (وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ) هكذا هو في كثير من النسخ، وأكثرها: (عن عمرو، عن الزُّهْرِيِّ، عن مالك بن أوس) وكذا ذكره حَقِيقٌ الواسطي في «الأطراف» وغيره، وهو الصواب، وسقط في كثير من النسخ ذكر الزُّهْرِيِّ في الإسناد الأول، فعلى: (عن عمرو، عن مالك بن أوس) وهذا عطفٌ من بعض النسخ على مسموع قطعاً؛ لأنه قد قال في الإسناد لثاني: (عن الزُّهْرِيِّ، بهذا الإسناد) فدلَّ على أنه ذكره في الإسناد الأول، فالصواب إثباته.

قوله: (كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْرٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ).

أي «الكرَاع» فهو الخيل، وقوله: «يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً» أي: يُعْزِلُ لَهُمْ نَفَقَةً سَنَةً، وَبُنْتُ كَانَ يَفْقَهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ لِسْتَةٍ فِي وَجْهِهِ لَخِيرٍ، فَلَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ لِسْتَةٌ، وَلِهَذَا تَوَقَّيْتُ ﷺ وَدَرَّعُهُ مَرْهُوْتُهُ عَلَيْهِ شَعِيرٍ مَسْتَدَانَهُ (١) لَأَهْلِهِ، وَلَمْ يَشِيعْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ يُبَاعاً (٢)، وَقَدْ تَقَدَّهْرَتْ لِأَحَدِيْثِ الصَّحِيْحَةِ بِكَثْرَةِ جَوَابِهِ ﷺ وَجَوَابِ عِيَالِهِ.

وقوله: (كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً) هذا يؤيد مذهب الجمهور أنه لا خصص في الشيء، كما سبق، وقد

(١) في (بخ)، ستلاد، وهو خطأ. ونحوه أخرجه البخاري: ٢٩١٦، ومسلم: ١١١٤ من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو في

أحمد: ٢٥٩٩٨.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٣٧٤، ومسلم: ٧٤٥٧ و٧٤٥٨ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في أحمد:

حِينَ تَعَالَى النَّهَارُ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِسًا عَلَى سَرِيرٍ، مُقْضِيًا إِلَى رَمْلِهِ، مُتَّكِئًا عَلَى  
وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَقَالَ لِي: يَا مَالٍ، إِنَّهُ قَدْ دَفَنَ أَهْلُ أَبِيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ، .....

ذكرنا أن لشافعي وجهه، وعنه أن لشافعي أن النبي ﷺ كان له من ثياب أربعة أخطامه وخمس خمس  
الباقي، فكان له أحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين سهماً، وأربعة لباقي لدوي القري وأبتمامي  
والمساكين وابن السبيل، ويتأول هذا الحديث على هذا، فيقول: (كانت أموال بني النضير) أي:  
معظمها.

وفي هذا الحديث جواز اقتدار ثوب سنة، وجوز لادخار للمعالي، وأن هذا لا يفتح في التوكل.  
وأجمع العلماء على جواز لادخار فيها يستغلها الإنسان من قريته، كما جرى لمسيي ﷺ. وأما إذا أراد  
أن يشتري من الموق ويسخره لقوت عياله، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجز، بل يشتري ما لا  
يصحب على المسلمين، كقوت آدم أو شهر، وإن كان في وقت سعة، اشترى قوت سنة وأكثر. هكذا  
قال القاضي<sup>(١)</sup> هذا التفصيل من أكثر العلماء، وعن قوم إحاطته مطلقاً.

وأما ما لم يوجب عليه لمسلمون بخيل ولا ركاب: فلا يجاف الإسراع.

قوله: (فجئته حين تعالى النهار) أي: ارتفع، وهو بمعنى: (منع) بفتح الميم فوق، كما وقع في  
رواية البخاري.

قوله: (فوجدته في بيته جالساً على سرير، مقضياً إلى رمله) هو بضم الراء وكسر هاء، وهو ما يُسج  
من سجع النخل ونحوه ليضطجع عليه. وقوله: (مقضياً إلى رمله) يعني ليس بينه وبين رمله شيء،  
وإنما قال هذا لأن لعدة أن يكون فوق الرمال فراش أو غيره.

قوله: (فقال لي يا مَالٍ) هكذا هو في جميع النسخ: (يا مَالٍ) وهو ترخيب مالِكٍ بحذف الكاف،  
ويجوز كسر اللام وضمتها، وجهان مشهوران لأهل العربية، فمن كسرها<sup>(٢)</sup> تركها على ما كانت، ومن  
ضمها جعله اسماً مستقلاً.

قوله: (دَفَنَ أَهْلَ أَبِيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ) الدَّفَنُ: الممضي بسرعة، كأنهم جازوا مسرعين للضر الذي نزل  
بهم. وفيه: (لشور اليسير).

(١) في الإكمال: «المعلم»: (٧٦/٦).

(٢) في (نح): كسرة.

وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضِيخٍ، فَحَذَّاهُ فَأَقْسَمَهُ بَيْنَهُمْ. قَالَ: قُلْتُ: لَوْ أَمَرْتُ بِهَذَا غَيْرِي؟ قَالَ: خُذْهُ يَا مَالُ، قَالَ: فَجَاءَ يَرَفًا فَقَالَ: هَلْ لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَلِزُبَيْرٍ وَسَعْدٍ؟ فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَدَخَلُوا. ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعُيَيْ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَذِنَ لَهُمْ، فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الْآثِمِ الْغَادِرِ الْخَائِنِ، فَتَنَانِ الْقَوْمِ. أَجَلُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَاقْضِ بَيْنَهُمْ وَأَرْحَهُمْ - فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَرْسٍ: يُخَيِّرُ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا قَدْ مَوَّهَهُ لِيْلَيْكَ - فَقَالَ عُمَرُ: انْثَبَا، أَنْشِدْكُمْ

قوله: (وقد أمرت فيهم برَضِيخٍ) هو يسكان مضاد وبالحاء للمعتمدين، وهي العطية لقليلة

قوله (الحاء مرفأ) هو يفتح اسمها تحت وإسكان الراء وينفاه غير مهموز، هكذا ذكره الجمهور، ومنهم من همزه، وفي «سُنن سيبقي»<sup>(١)</sup> في باب قسم الفرية تسميته (اليرفأ) بالالف واللام، وهو صاحب عمر بن الخطاب.

قوله: (اقض بيني وبين هذا الكاذب...) إلى آخره، قال جماعة من العلماء: معناه: هذا الكاذب إن لم يتصف، فحذف الجواب.

وقال القاضي عياض: قال المازري: هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس، وحاشا لسبي أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف، فضلاً عن كونه، وليس يقطع بالعصمة، لا لسبي<sup>(٢)</sup> أو لمن شهد له بها، لكن ما مودون بحسن الظن بالصحابة<sup>(٣)</sup> أجمعين، ونفي كل رذيلة عنهم، وإذا نسدت<sup>(٤)</sup> طرق تأويلها نسب الكذب إلى رؤتها. قال: وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على أن أراة هذا المعنى من سمخته تورعاً عن إثبات مثل هذا، ولعله حمل بوقم على روته.

قال المازري: وإذا كان هذا اللفظ لا بد من إثباته ولم يصف الوهم إلى رواته، فأجوز ما حصل عليه أنه صدر من العباس على وجه الإدلال على بن أخيه؛ لأنه بمنزلة يده، وقد لا يعتقد وما يعلم برقة ابن أخيه<sup>(٥)</sup> منه، ولعله قصد بذلك ردعه عما يعتقد أنه محتط فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها

(١) (٣٥٤/٦)

(٢) في (ص) و(ح)، وحاشا وفي «العلم» (٣/١٨) وإكمال العلم: (٦/٧٧) و(ح) عري

(٣) في (ج)، شذبت وهو خطأ.

(٤) في (ص) و(ه)، ذبة بن أخيه



بِاللهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَنْتَعَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً؟» قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ وَعَلِيٍّ فَقَالَ: «أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَنْتَعَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً؟» قَالَا: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ بِخَاصَّةٍ لَمْ يَخْصُصْ بِهَا أَحَدًا غَيْرَهُ، قَالَ: ﴿مَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَى رَسُولٍ مِنْ أَهْلِ الْفِرْقَيْنِ قَبْلَهُ وَالرَّسُولُ﴾ (بخاري ٧ - ما أذري هن قرأ الآية التي قبلها أم لا - قَالَ: فَخَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَكُمْ أَمْوَالَ بَنِي النُّضَيْمِ، فَوَاللَّهِ مَا اسْتَأْذَرَ عَلَيْكُمْ وَلَا أَخَذَهَا مِنْكُمْ، حَتَّى بَقِيَ هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْخُذُ مِنْهُ نَفَقَةً سَنَةً ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ أَسْوَةَ الْمَالِ ثُمَّ قَالَ: «أَنْشُدُكُم بِاللهِ الَّذِي يَأْذِيهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ أَنْتَعَمُوا ذَلِكَ؟» قَالُوا: نَعَمْ. ثُمَّ نَشَدَ عَبَّاسٌ وَعَبِيًّا بِمَنْ لَمْ يَشَدَ بِهِ الْقَوْمُ: أَنْتَعَمَانِ ذَلِكَ؟ قَالَا: نَعَمْ، قَالَ: فَلَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُمَا، تَطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ وَتَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِي مِنْ أَبِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» فَرَأَيْتُمَا كَذِبًا أَمْ غَادِرًا خَائِنًا. وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَأِيذُ نَائِبِ نُورِكَ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»

لو كان يفعل ما يفعله من قصد وإن كان علي لا يرها موجبة لذلك في اعتقاده<sup>(١)</sup>، وهذا كما يقول المالكي: شارب لبنيل ناقص لبنين، والحنفي يعتقد أنه ليس بنقص، فكل واحد محق في اعتقاده. ولا بد من هذا التأويل؛ لأن هذه القضية جرت في مجلس فيه عمر - وهو الخليفة - وعثمان وسعد والزبير وعبد الرحمن رضي الله عنهم، ولم يذكر أحد منهم هذا الكلام مع تشلدهم في إنكار المنكر، وما ذلك إلا لأنهم فهموا بقرينة الحال أنه نكلم بما لا يعتقد ظهريه مبالغة في الزجر.

قال المازري: وكذلك قول عمر: (إنكما جئتما أبا بكرٍ فرأيتما كاذباً أَمْ غَادِرًا خَائِنًا؟) وكذلك ذكر عن نفسه أنهما رأياه كذلك، وتأويل هذا على نحو ما سبق، وهو أن المراد أنكم تعتقدان أن الواجب أن يفعل في هذه القضية خلاف ما معناه أن وأبو بكر، فتحن على مقتضى رأيكم لو أنتم ما أتيت وتحن معتقدان ما تعتقدونه، لكننا بهذه الأوصاف، أو يكون معناه أن الإمام إنما يحالف إذا كان على هذه

(١) في (ص): «وإن علي كان لا يراها موجبة...» ولج وهو خطأ وفي (هـ): «لا يراها موجبة وهو صواب» وقد

تصرفه المثلث هنا في نقل عن المصدرين

إِلْحَقْ، ثُمَّ تَوَلَّى أَبُو بَكْرٍ، وَأَنَّ وَلِيَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَوَلِيَّ أَبِي بَكْرٍ، فَأَيْتَمَّانِي كَذِبًا أَيْمًا غَدِيرًا خَائِنًا، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنِّي لَصَدِيقُ بَدْرٍ رَاشِدٍ تَابِعَ لِلْحَقِّ، فَوَلَّيْتُهَا، ثُمَّ جِئْتَنِي أَنْتَ وَهَذَا وَأَنْتُمْ جَمِيعٌ وَأَمَرُكُمْ وَاحِدٌ، فَقُلْتُمْ: أَذْفَعُهَا إِلَيْتَ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمْ عَلَى أَنْ عَلَيْكُمَا عَهْدُ اللَّهِ أَنْ تَعْمَلَا فِيهَا بِأَلَيْدِي كَانَ يَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذْتُمَا بِذَلِكَ. قَالَ: أَكْذَبُكَ؟ قَالَا: نَعَمْ. قَالَ: ثُمَّ جِئْتُمَانِي لِأَقْضِي بَيْنَكُمَا، وَلَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا بِغَيْرِ ذَلِكِ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ. قَبْرٌ عَجَزْتُمْ عَنْهَا، فَرَدَّاهَا إِلَيَّ. [البخاري: ٢٠٩٤ (رواه: ٢٤٥٧٨)].

الأوصاف ويذهب في قضاياهم<sup>(١)</sup>، فكان محالفكما لنا نشعر من رأها أنكما<sup>(٢)</sup> تعتقدان ذلك فين، والله أعلم.

قال لما روي: وأما الاعتقاد عن عبيد وعباس عليهما السلام في أنهما تروى إلى الخلفيتين مع قومه عليهما السلام إلا برزوت ما تركناه صدقة<sup>(٣)</sup> وتقرير عمر عليه السلام عليها أنهما يعمدان ذلك؛ فأمثل ما فيه ما قانه بعض العلماء: إنهم طلب أن يقسموها بينهما نصفين، يتبعون<sup>(٤)</sup> به عبي حسب ما يشعها الإمام بها، ولها يشعها، ففكره عمر أن يوقع عليها بسم القسيسة لثلاث عبي. لذلك مع تطاول الأوصاف أنها غيراها وأنهما ورواه لا سيما وقسمه الميراث بين السب ولعمري نصفان، فيلتمس<sup>(٥)</sup> ذلك ويقبل أنهم تسكو ذلك.

ومما يؤيد ما قلناه أبو داود<sup>(٦)</sup> أنه لما صارت الخلافة إلى علي عليه السلام لم يغيرها عن كونها صدقة، وبسحق هذا احتج السفاح؛ فإنه لما خطب أول خطبة قدم بها، قدم ربه رجل معلق في عنقه المصحف فقال: أنا شريك الله، لا ما حكمت بيني وبين خصمي بهذا المصحف، فقال: من هو خصمك؟ قال: أبو بكر في منعه فذلك، قال: أظنك؟ قال: نعم، قال: فمن بعده؟ قال: عمر، قال: أظنك؟ قال: نعم، وقال في عهدك كذلك، قال: فعبي ظنك؟ فسكت لرحم، فأعطف له السفاح.

قال نقاضي عياض: وقد تروى قوم طلت عظمته عليه السلام ميرتها من أبيها على أنها تأوت الحديث، إن

(١) في (ج) نصيبهم.

(٢) في (ص) أنكم. وهو خطأ.

(٣) في (ص)؛ يلقان.

(٤) في (ج). ميس.

(٥) ثم أضاف عليه.

[ ٤٥٧٨ ] ٥٠ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَكَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَكَ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّادِ قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ هُمَيْرُ بْنُ الْحَطَّابِ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ آيَاتِ مِنْ قَوْمِكَ، يَتَجَوَّعُونَ حَيْثُكَ مَالِكُ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، وَرَبَّمَا قَالَ

كَانَ بَعْدَهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَوْرَثُ» - عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي لَهَا بَلَاءٌ، فَهِيَ لَهَا لَا تَوْرَثُ، لَا مَا يَتَرَكُونَ مِنْ صَعَامٍ وَأَتَانٍ وَسِلَاحٍ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ خِلَافٌ مَا فَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَالِكُ الصَّحَابِيُّ ﷺ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْثِقِ عَمَلِي» فَلَيْسَ مَعَهُ رِثَتُهُنَّ مِنْهُ، بَلْ لَكُونَهُنَّ مَحْبُوسَاتٍ عَنِ الْأَزْوَاجِ بِسَبَبِهِ، أَوْ لِيُحْصَمَ حَقُّهُنَّ فِي بَيْتِ السَّالَةِ لِفَصْلِهِنَّ وَقَدَمِ هَجْرَتِهِنَّ، وَكَوْنَهُنَّ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَذَلِكَ اخْتِصَصْنَ بِمَسَاكِنِهِنَّ، لَمْ يَرِثْنَهَا رِثَتُهُنَّ.

قَالَ الْقَاسِي: وَفِي تَرْكِ فَاطِمَةَ مَنَازِعَةً أَبِي بَكْرٍ عَدَا احْتِجَاجَهُ عَلَيْهِ بِالْحَدِيثِ التَّسْلِيمِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى الْقَضِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَمَّا بَغَى الْحَدِيثَ وَبَيَّنَّ لَهَا تَأْوِيلَ تَرْكِتِ رَأْيِهَا، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا، وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ ذُرِّيَّتِهَا بَعْدَ ذَلِكَ صَدَقَ لِمِيرَاثُ<sup>(١)</sup>. ثُمَّ وَلَّى عَمِّي لَخْلَافَةَ، فَلَمْ يَعْدِلْ بِهَا عَمَّا فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَدُلَّ عَلَى أَنَّ طَلَبَ عَلِيٍّ وَلِعَبَاسٍ إِذَا كَانَ طَلَبٌ تَوَلَّى لِقِيَامَ بِهِمَا بِأَنْفُسِهِمَا وَقَسَمَتُهَا بَيْنَهُمَا كَمَا سَبَقَ.

فَقَالَ: وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ هِجْرَانِ فَاطِمَةَ أَمَّا بَكْرٍ ﷺ، فَمَعْنَاهُ نَقَبُ ضَرْفٍ عَنْ لِقَائِهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ هِجْرَانِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ السَّلَامِ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ النِّقَاءِ. وَقَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: (فَمَنْ تَكَلَّمَهُ) يَعْنِي فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَوْ لَانْقِبَاضِهَا لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُ حَاجَةً، وَلَا صَبْرَتْ إِلَى لِقَائِهِ فَتَكَلَّمَهُ، وَلَمْ يُقْلَ قَطُّ أَنَّهُمَا الْبَقِيَّةُ فَلَمْ تَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَلَا تَكَلَّمَهُ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: (جِئْتُمَنِي تَكْتُمَانِي وَكَيْدُكُمَا وَاحِدَةٌ)<sup>(٢)</sup>، جِئْتُ يَا عَبَّاسُ تَسْأَلْنِي نَصِيكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَجَاءَنِي هَذَا يَسْأَلُنِي نَصِيْبَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَمِيهِ) فِيهِ إِشْكَالٌ مَعَ إِعْلَامِ أَبِي بَكْرٍ لَهُمْ قِسْمُ هَذَا بِالْحَدِيثِ، وَأَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَوْرَثُ» وَجَوَابُهُ: أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ نَبَا طَلَبَ لِقِيَامَ وَاحِدَةٍ عَنْ ذَلِكَ، وَيَحْتَجُّ هَذَا بَقَرِيَّةً بِالْعُمُومَةِ، وَذَلِكَ بِقَرَبِ امْرَأَتِهِ بِالْبَقَرَةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُمَا طَلَبَا مِنْ عِلْمَا مَنْعِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمَا مِنْهُ، وَمَنْعَهُمَا مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، وَيُبَيِّنُ لَهُمَا دَلِيلُ الْمَنْعِ، وَاعْتَرَفَ لَهُ بِذَلِكَ.

(١) فِي (أَخِي) وَ(أَخِي) هِجْرَانٌ.

(٢) فِي (أَخِي): فِي وَاحِدَةٍ. وَهُوَ خَطَأٌ.

مَقَمْرُ: يَحْبِسُ قُوَّةَ أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ مَجْعَلًا مَالِ اللَّهِ ﷻ. [أحمد: ٣٣٣]

[و نظر: ٢٤٥٧٧]

قال العلماء: في هذا الحديث أنه ينبغي أن يؤتى أمر كل قبيلة سيدهم، وفوض إليهم مصيبتهم؛ لأنه أعرف بهم وأرقى بهم، وأبعد من أن يأنفوا من الانقياد له، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ أَهْلِيهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٦٣].

وفيه جواز نداء الرجل باسمه من غير تسمية

وفيه جواز احتجاج المتولي في وقت الحاجة لطعامه أو وضوئه أو نحو ذلك

وفيه جواز قبول خبر الواحد.

وفيه استشهاد الإمام على ما يقوله بحضرة الخصمين العلون؛ لتقوى حُجَّتِهِ في إقامة الحق وقمع الخصم، والله أعلم.

قوله: (فقال عمر: أنشدنا) أي: صبرنا وأمهلا.

قوله: (أنشدكم بالله) أي: أسألكم بالله، مأخوذ من أنشيد، وهو رفع الصوت، يقال: أنشدت<sup>(١)</sup> وأنشدك بالله.



(١) هي (نح): أنشدت بك، أي.

١٦ - [باب قول النبي ﷺ:

«لا نورث، ما تركنا فهو صدقة»]

[٤٥٧٩] ٥١ - (١٧٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُؤْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرْذُنُ أَنْ يَبْعَثُنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَيَسْأَلَهُ مِيرَاثَهُنَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ نَهْنُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَوْرَثُ، مَا تَرَكَنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ»؟ [أحمد ٢٦٧٦٠، والبخاري ٦٧٣٠]

[٤٥٨٠] ٥٢ - (١٧٥٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَفِيعٍ: أَخْبَرَنَا حُجَّيْنٌ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ قَاطِطَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُرْسِيتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَسَأَلَهُ مِيرَاثَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَقَدْ كَانَ وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمْسٍ خَيْرًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نَوْرَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ؛ إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ» وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُعِيرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ حَالَتِهَا، أَلَيْسَ كَانَتْ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عُثْمَانَ فِيهَا بِمَا عَوَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَذْفَعَ إِلَيَّ قَاطِطَةَ شَيْئًا، فَوَجَدْتُ قَاطِطَةَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي

قوله ﷺ: «لا نورث، ما تركنا» صدقة، هو برفع «صدقة» و«ما» بمعنى الذي، أي: الذي تركناه فهو صدقة، وقد ذكر مسلم بعد حديث يحيى بن يحيى عن مالك من حديث عائشة رَفَعَهُ «لا نورث، ما تركنا» فهو صدقة، وربما نُهت على هذا لأن بعض جهة الشيعة يصحونه.

قال العلماء: ولحكمة في أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يورثون أنه لا يؤمن أن يكون في الورثة من يمتنى موته، فيهلك، ولئلا يُظنَّ بهم الرعية في الدنيا لوراثتهم، فيهدك لظان ويغير لسانهم.

قوله: (إن الله كان خص رسول الله ﷺ بخاصة لم يخص بها أحدا غيره، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنَا أَنَا﴾

(١) في (ص): تركه.

(٢) في (ص): تركه.

ذَلِكَ، قَالَ: فَهَجَرْتُهُ، فَلَمْ تَكَلِّمُهُ حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْلًا، وَلَمْ يُرَ دُنْ بِهَا أَنَا بِكَرٍ، وَصَلَّى عَلَيْهَا عِيًّا. وَكَانَ لِعَلِيِّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ اسْتَنْكَرَ عَلِيُّ وَجْهَ النَّاسِ، فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ بَايَعَ تِلْكَ الْأَشْهُرَ، .....

ذكر القاضي في معنى هذا احتمالين، أحدهما: تحليل العنيفة له ولأئمة والثاني: تخصيصه بالفيء، إما كله أو بعضه، كما سبق من اختلاف العلماء. قال: وهذا الثاني أظهر؛ لاستظهار عمر<sup>(١)</sup> صلى هذا الآية.

قوله: (فَهَجَرْتُهُ فَلَمْ تَكَلِّمُهُ حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ)، أو هجرانها فسبق تأويله وأما كونها عاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر، فهو الصحيح المشهور، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: ثلاثة، وقيل: شهرين، وقيل: سبعين يوماً فعلى الصحيح فدلوا: تُوَفِّيَتْ لثلاث مَضَيْنَ من شهر رمضان سنة إحدى عشرة. قوله: (إِنَّ عَلِيًّا دَفَنَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَيْلًا) فيه جواز لدن ليلًا، وهو محتمل عليه، لكن التمهيد أفضل إذا لم يكن عندك.

قوله: (وَكَانَ لِعَلِيِّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ اسْتَنْكَرَ عَلِيُّ وَجْهَ النَّاسِ، فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ بَايَعَ تِلْكَ الْأَشْهُرَ).

أما تأخر صبي عن البيعة، فقد ذكره علي في هذا الحديث وعندك، وعشر أبو بكر أيضاً، ومع هذا لتأخره ليس بقادح في البيعة ولا فيه.

أما البيعة، فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس، ولا كل أهل الحرم والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر اجتماعهم<sup>(٢)</sup> من أهل الفصل والعلماء ورؤساء ووجوه الناس. وأما عدم التذرع فيه فلائله لا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الإمام فيضع يده بيده لبيعته، وإنما يلزمه بد عقد أهل الحرم والعقد لإمام<sup>(٣)</sup> لا يفيد له، وألا يظهر خلافاً ولا ينشئ عصاً، وهكذا

(١) في كمال المعلم: (٦٧/٦) : أبي بكر. وهو خطأ.

(٢) في (ص): اجتماعهم.

(٣) في (ص): للإمام.



فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ (ثُمَّ)، وَلَا يَأْتِنَا مَعَكَ أَحَدٌ - كَرَاهِيَةً مُحَضَّرٍ عُمَرَ بْنِ لَخَطَابٍ - فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَحْدَكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا بِي، إِنِّي

كَانَ شَأْنُ عُمَرَ ﷺ فِي نَسَبِ أُمِّهِ أَنْتِي قَدْ بَيَّعْتَهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يُظْهِرْ عَلَيَّ أَبِي بَكْرٍ خِلَافَهُ وَلَا شَيْءَ لِحَصْبٍ، وَلَكِنَّهُ تَأَخَّرَ عَنِ الْحُضُورِ عِنْدَهُ لِلْعَدْلِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَكُنْ الْعَقْدُ لِبَيْعِهِ وَإِنْ شَاءَ مُتَوَقِّفًا عَلَى حُضُورِهِ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحُضُورُ لَذَلِكَ، وَلَا لَغَيْرِهِ، فَلَمَّا لَمْ يَجِبْ لَمْ يَحْضُرْ، وَمَا نُقِلَ عَنْهُ قَدْخُ فِي الْبَيْعَةِ وَلَا مَخَالَفَةٍ، وَكَانَ يَبْقَى فِي نَفْسِهِ عَتَبَةٌ فَتَأَخَّرَ حُضُورُهُ إِلَى أَنْ رَأَى الْعَتَبَ، وَكَانَ سَبَبُ عَتَبٍ أَنَّهُ مَعَ وَحْدَتِهِ وَفَضِيلَتِهِ فِي نَفْسِهِ فِي كَيْ شَيْءٍ وَتَقَرُّبِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ وَغَيْرِ ذَلِكَ، رَأَى أَنَّهُ لَا يُسْتَبَدُّ بِأَمْرِ وَلَا بِمَشُورَةٍ وَحُضُورِهِ، وَكَانَ عَدُوَّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ وَاضِحًا؛ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا لِمَهْدَرَةِ الْبَيْعَةِ مِنْ أَعْظَمِ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَخَافُوا مِنْ تَأْخِيرِهَا حُصُولَ خِلَافٍ وَنَزَاعٍ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَفْسَدُ عَظِيمَةٍ، وَلِهَذَا أُخْرُوا دَفْنَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى عَقِدُوا الْبَيْعَةَ؛ لِكُونِهَا كَانَتْ أَهَمُّ لِلْأُمُورِ لِشَلَالِ يَقَعُ نَزَاعٌ فِي مَدْفَنِهِ أَوْ كَفْنِهِ أَوْ غُسْلِهِ أَوْ انْصِلَافِهِ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَلَيْسَ بِهِمْ مِنْ يَفْصِلُ الْأُمُورَ - مَرَأَوْ تَقْدِيرَ اسْبِعَةِ أَهَمِّ الْأَشْيَاءِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ التَّاءِ، وَلَا يَأْتِنَا مَعَكَ أَحَدٌ - كَرَاهِيَةً مُحَضَّرٍ عُمَرَ بْنِ لَخَطَابٍ - فَقَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَحْدَكَ).

أَب كَرَاهِيَتِهِمْ لِمُحَضَّرِ عُمَرَ فَلَمَّا عَصَمُوا مِنْ شَلْتِهِ وَضَدَّعِهِ بِمَا يَظْهَرُ لَهُ، فَخَافُوا أَنْ يَنْتَهِيَنَّ دَائِي بِكَرٍ ﷺ فَيَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ يُوَحِّشُ قُلُوبَهُمْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ طَافَتْ عَلَيْهِ وَانْشَرَحَتْ لَهُ، فَخَافُوا أَنْ يَكُونُوا حُضُورَ عُمَرَ سَبَبًا لَتَخِيرِهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: (لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَحْدَكَ) فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ خَافَ أَنْ يَغْتَضِبَ عَلَيْهِ فِي الْمَعَابَةِ وَيُحِبِّتَهُمْ عَلَى الْإِكْثَارِ مِنْ ذَلِكَ لِئِنْ أَبِي بَكْرٍ وَصِيرَهُ عَنِ الْجَوَابِ عَنْ نَفْسِهِ، وَرَوَى رَأَى مِنْ كَلَامِهِمْ مَا غَيَّرَ قَلْبَهُ، فَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ خَاصَّةٌ أَوْ عَامَّةٌ، وَإِذَا حُضِرَ عُمَرُ مُتَعَوٍّ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَمَّا كَوْنُ عُمَرَ حَالِفٍ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَحْدَهُ فَحُثُّهُ أَبُو بَكْرٍ وَدَخَلَ وَحْدَهُ: فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِبَرَاءَةِ الْمُقْسِمِ إِنْ يَزُومُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِذَا أَسْكَنَ احْتِمَالَهُ بَلَا مَشَقَّةٍ وَلَا تَكُونُ فِيهِ مَكْسَدَةٌ، وَعَمِّي هَلْ يُحْمَلُ الْحَدِيثُ بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري ٢٤٤٥، ومسلم ٥٣٨٨ من حديث نوري عن عمار بن عبد الله مرفوعاً وهو في نسخة.

وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، فَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ قَدْ عَرَفْنَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ وَمَا أَعْظَمَكَ اللَّهُ، وَلَمْ نَنْفَسْ عَنكَ خَيْرًا سِوَاكَ اللَّهُ إِلَهِي، وَلَيْسَتْكَ اسْتِزْدَاتٌ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ، وَكَذَلِكَ نَرَى لَنَا حَقًّا لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى قَاضَتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بَيْنَ يَدَيْ لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَأَمَّا الَّذِي شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، فَوَلَّيْتُ لَمْ أَلْ فِيهَا عَنِ الْحَقِّ، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ، فَقَدْ عَيَّرَ لِأَبِي بَكْرٍ: مَوْعِدُكَ لِعَشِيَّةٍ لِنَيْعَةٍ، فَلَمَّا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ، رَفَعِي عَلَى الْمِنْبَرِ، فَتَشَهَّدَ، وَذَكَرَ شَأْنَ عَلِيٍّ وَتَحَفُّهُ عَنِ النَّيْعَةِ، وَغَدْرَهُ بِإِلْدِي اعْتَدَرَ إِلَيَّ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ، وَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَقَطَّعَ حَقَّ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى اللَّيْلِ صَنَعَ تَقَامَةً عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَا إِنْكَارًا لِلَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَرَى لَنَا فِي الْأَمْرِ نَصِيبًا، فَاسْتَبَدَّ عَلَيْنَا بِهِ، فَوَجَدْنَا فِي الْأَعْيُنِ، فَسَرَّ بِذَلِكَ الْمُشْبِمُونَ، وَقَالُوا: أَصْبَتْ، فَكَانَ الْمُشْبِمُونَ إِلَى عَلِيٍّ قَرِيبًا حِينَ رَاجَعَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

[أحمد ٥٥ مختصر، وسنن أبي داود ٤٦٤٠ - ٤٦٤١].

٤٥٨١٦ ٥٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَتَمَسَّكَانِ بِمِرْاثِهِمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَهُمَا

قوله: (ولم نفس عليك حراً سِوَاكَ اللَّهُ إِلَهِي) هو بفتح لاء، يقال: نفست، بكسر هاء، أنفست، بفتحها، نفاساً، وهو قريبٌ من معنى الحسد.

قوله: (وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال، فوالذي لم أَلْ فيها عن الحق) معنى (شجر) لاختلاف والمنازعة، وقوله: (لم أَلْ) أي: لم أقصُر.

قوله: (لقد أَلَيَّْ أَبِي بَكْرٍ موعِدك العشي للبيعة، فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر، رَفَعِي عَلَى الْمِنْبَرِ) هو بكسر القاف، يقال: رَفَعِي رَفْعًا، كعلم يعلم. والعشيَّة والعشي، يحذف هاء، هو من رَوَى الشمس، ومنه الحديث: صَلَّى إِحْدَى صَلَاتِي لِعَشِيٍّ، إِس: لظهر وإس: لعصر<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الحديث يدلُّ صَحَّةُ خلافة أبي بكرٍ ونعقاد لإجماع عليها.

(١) أخرجه البخاري ٤٨٧٠، ومسلم ١٦٨٨ من حديث أبي هريرة ؓ وهو في نسخة أحمد

حَيْثُ يَطْلُبُ بِأَرْضِهِ مِنْ قَدْرِكَ، وَسَهْمُهُ مِنْ خَيْرٍ، فَقَالَ لَهُمَ أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَتَأْتِي الْحَدِيثَ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ خَافَ عَلَيَّ، فَعَظَّمُ مِنْ حَقِّ أَبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَ فَصِيلَتَهُ وَتَبَقُّعَهُ، ثُمَّ مَضَى إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَدَبَّعَهُ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى عَلِيٍّ فَقَالُوا: أَضْيَبْتَ وَأَحْسَنْتَ. فَكَانَ النَّاسُ قَرِيبًا إِلَى عَلِيٍّ حِينَ فَارَبَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ. [أحد - ٩] [وسط - ٤٥٨١].

[٤٥٨٢] ٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَوْحَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نُورِثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ».

قَالَ: وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ. وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْرٍ وَقَدْرِكَ وَصَدَقَتِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، إِنِّي أَخْشَى إِنْ تَرَكْتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ. فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ، فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَعَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ وَأَمَّا خَيْرٌ وَقَدْرُكَ فَأَمْسَكَهُمَا عُمَرُ وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كُنْتَ لِحَقُوقِهِ الْيَتِي تَعْرُوهُ وَلَوَاتِبِهِ، وَأَمَرَهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ. قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ. [أحد - ١٢٥] [وسط - ٤٥٨١].

[٤٥٨٣] ٥٥ - (١٧٦٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَّسِمُ وَرَثَتِي وَبَنَارًا، مَا تَرَكَتُ - بَعْدَ نَفَقَتِي نِسَائِي وَمَوْزُونَهُ عَامِلِي - فَهُوَ صَدَقَةٌ». [أحد - ١٧٧٦] [وسط - ٤٥٨١].

قوله: (كانت لحقوقه التي تعروه ونوائيه) معناه: ما يطرأ عليه من الحقوق الواجبة والمندوبة. ويقال: عروته وعثرته وعزوته واعتزوته، إذ أثبتته تطلب منه حاجة.

قوله ﷺ: «لا يتتسم ورثتي وبناراً، ما تركت - بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي - فهو»

[٤٥٨٤] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [أحمد: ٧٣١٣] [الناظر: ٤٥٨٣].

قال العلماء: هذا لتقييد بالنفياد هو من باب استيلاء به على ما سواه، كما قال الله تعالى: ﴿فَسَّخِلَ يُسْخَلُ دَرُؤُهُ حَتَّىٰ يَمُوتَ﴾ [الزُّنَاد: ٧] وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَاهُ يَدْرِكُوهُ لَا يُوَدُّهُ إِلَّا عَدُوٌّ﴾ [الزُّنَاد: ٧٥].

فانوا: وليس المراد بهذا اللفظ نهي؛ لأنه إنما يُنهى عما يمكن وقوعه، وإدراكه بغير ممكن، وإنما هو بمعنى الإخبار، ومعه: لا يقتسمون شيئاً؛ لأن لا أَوْرَثَ، هذا هو الصحيح المشهور من مذاهب العلماء في معنى الحديث، وبه قال جماهيرهم.

وحكى القاضي عياض<sup>(١)</sup> عن ابن عُبَيْدٍ وبعض أهل بصرة أنهم قالوا: إنما لم يورث لأن الله تعالى حطبه أن جعل ماله كله صدقة، ولصواب الأول، وهو الذي يقتضيه سياق الحديث.

ثم إن جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لا يورثون، وحكى القاضي<sup>(٢)</sup> عن الحسن البصري أنه قال: عدم الإرث بينهم منصوص بنبي ﷺ لقوله تعالى عن زكريا: ﴿يَرْفَعِي وَيَرْثِي وَيَرْثِي وَيَرْثِي﴾ [مريم: ٦] وزعم أن المراد ورثة المال، وقال: ودواؤهم وورثة النبوة لم يقل: ﴿وَلَا يَخْلُقُ الْوَلَدُ يَنْزِلُ مِنْ رَحْمَتِي﴾، إذ لا يخلف العوالي على النبوة، ويقول تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ٢٦] ولصواب ما حكياه عن الجمهور أن جميع الأنبياء لا يورثون، والمراد بقصة زكريا ودواؤه ورثة النبوة، وليس المراد حقيقة الإرث، بل قيامه مقامه وحلوله مكانه، والله اعلم.

وأما قوله ﷺ: «مؤنة عملي» فقيل: هو مقام على هذه الصدقات والنظر فيها. وقيل: كل عمل للمسلمين من خيفة وغيره؛ لأنه عامل بسبب ﷺ وثالث عنه في أمته، وأما «مؤنة تساه ﷺ» فسبق بيانها قريباً، والله أعلم.

قال القاضي عياض رحمه الله في تفسير صدقات النبي ﷺ المذكورات في هذه الأحاديث، قال: صدرت إليه بثلاثة حقوق:

(١) في إكمال المعتمد: (٩١/٦)

(٢) في إكمال المعتمد: (٩١/٦)

[ ٤٥٨٥ ] ٥٦ - ( ١٧٦١ ) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ السَّمُرَيْكِيِّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَوْرٌ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً».

أحمد: ما ذهب له ﷺ، وذلك وصية مُخَيَّرِيقَ الْيَهُودِيِّ لَهُ عِندَ سَلَامِيهِ يَوْمَ أُخِذَ، وَكَانَتْ سَبْعَةً<sup>(١)</sup> حُرَ لَطْفٍ فِي بَنِي النَّضِيرِ. وَمَا أُعْطَاهُ الْأَنْصَارُ مِنْ أَرْضِهِمْ، وَهُوَ مَا لَا يَبْقَى اسْمُهُ، وَكَانَ هَذَا يَمْلِكُ لَهُ ﷺ. الدَّيْنِيُّ: حَقُّهُ مِنَ الْفِيءِ مِنْ أَرْضِ بَنِي النَّضِيرِ حِينَ أُجْلَاهُمْ<sup>(٢)</sup>، كَانَتْ لَهُ خَاصَّةٌ؛ لِأَنَّهُ دِمٌ يَوْجِفُ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهَا بَيْعِيًّا وَلَا رَكْبًا. وَأَمَّا مَنْفُولَاتُ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ، فَحَمَلُوا مِنْهَا مَا حَمَلَهُ الْإِسْرَافُ عِبْرَ السَّلَاحِ، كَمَا صَانَحَهُمْ، ثُمَّ قَسَمَ ﷺ الْبَقِيَّةَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَتْ الْأَرْضُ لِنَفْسِهِ وَيُخْرِجُهَا فِي نَوَاصِي الْمُسْلِمِينَ. وَكَذَلِكَ نَصَفَ أَرْضَ قَتَاكٍ، صَالِحَ أَهْلِهَا بَعْدَ فَتْحِ حَيْبَرَ عَلَى نَصْفِ أَرْضِهَا، وَكَانَ خَالِصًا لَهُ وَكَذَلِكَ نَصَفَ أَرْضَ وَدِيِّ لُقْرَى، أَخَذَهُ فِي الْفُتُوحِ حِينَ صَالَحَ أَهْلَهَا لِيَهُودَ وَكَسَنَتْ حِصْنَانِ مِنْ حِصُونِ حَيْبَرَ، وَهِيَ الْوُصَيْحُ<sup>(٣)</sup> وَالسَّلَاحُ، أَخَذَهُمَا خَالِصًا.

ثالث: سَهْمُهُ مِنْ خُمْسِ حَيْبَرَ وَمَا افْتَتَحَ فِيهَا غَنَوُهُ، فَكَانَتْ هَذِهِ كُلُّهَا مِلْكًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً، لَا حَقَّ فِيهَا لِأَحَدٍ غَيْرِهِ، لَكِنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَأْذِنُ بِهَا، بَلْ يُنْفِقُهَا عَلَى أَهْلِهِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمَصَالِحَ الْعَامَّةَ. وَكَانَ هَذِهِ صَدَقَاتُ مُحَرَّرَاتِ التَّمَلُّكِ بَعْدَهُ<sup>(٤)</sup>.



(١) علي (ص)، (هـ)، سبع، و: مخلط مذكر.

(٢) لي (خ)، اجتلاهم.

(٣) علي (ص)، لوطيخ وهو خطأ.

(٤) الألباني، المعجم، (٨٧/٨٨ - ٨٨).

## ١٧. [باب كيفية قسمة الغنيمة

### بين الحاضرين]

[٤٥٨٦] ٥٧ - (١٧٦٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ قُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا بَاوِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْسِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا. أحمد ٤٦٩٦.

[ربيعي ٢٨٦٣]

## باب كيفية قسم الغنيمة

### بين الحاضرين

قوله: (أن رسول الله ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا) هكذا هو في أكثر الروايات: (للفرس سهمين، وللرجل سهمًا) وفي بعضها: (للفرس سهمين، وللراجل سهمًا) بالالف في (الراجل) وفي بعضها: (للفرس سهمين).

والمراد بـ (النفل) هنا الغنيمة، وأطلق عليها اسم النفل لكونها تسمى نفلًا لغة، فإن النفل في لغة الزيادة والعطية، وهذه عطية من الله تعالى، فإنها أُجِلَّت لهذه الأمة دون غيرها.

وختلف العلماء في سهم الفارس والراجل من الغنيمة، فقال الجمهور: يكون للراجل سهم واحد ولل فارس ثلاثة أسهم، سهمان بسبب فرسه وسهم بسبب نفسه. مع ذلك هذا ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن جرير وآخرون.

وقال أبو حنيفة: للفارس سهمان فقط، سهم لها وسهم له، قالوا: ولم يقل بقوله هذا أحد إلا ما روي عن علي وأبي موسى.

وحجة الجمهور هذا الحديث، وهو صريح على روية من روى: (للفرس سهمين، وللرجل سهمًا) غير ألف في الرجل، وهي رواية الأكثرين، ومن روى: (وللراجل) روايته<sup>(١)</sup> محتجة، فيتعين حملها على موافقة الأولى، جمعاً بين الرويتين.

(١) في (خ) فرويه



[ ٤٥٨٧ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا أَبُو نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَمِثْلَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ : فِي النَّقْلِ . [ أحمد ٦٢٩٧ ] [ وسط ٤٥٨٦ ] .

قال أصحابنا وغيرهم : ويرجع هذا لاحتمال ما ورد مفسراً في غير هذه الرواية ، في حديث ابن عمرو من رواية أبي معاوية وعبد الله بن نُمَيْرٍ وأبي سامة وغيرهم بسنده عن : ( أن رسول الله ﷺ أسهم لرجلٍ ولفرسه ثلاثة أسهم ، سهمٌ له وسهمان لفرسه )<sup>(١)</sup> ومثله من رواية ابن عباس<sup>(٢)</sup> وأبي غمرة الأنصاري<sup>(٣)</sup> ، والله أعلم .

ولو حضر<sup>(٤)</sup> يافراش لم يسهم إلا لفرس واحد ، هذا مذهب الجمهور ، منهم الحسن ومالك وأبو حنيفة والثوري ومحمد بن الحسن . وقد الأوزاعي والثوري ولليث وأبو يوسف : يسهم لفرسين ، وروي مثله أيضاً عن الحسن ومحمد بن يحيى الأنصاري وابن وهب وغيره من المالكيين . قالوا : وما ينسب أحد أنه يسهم<sup>(٥)</sup> لأكثر من فرسين إلا شئت زوي عن سليمان بن موسى<sup>(٦)</sup> أنه يسهم ، والله أعلم .



(١) طريق أبي معاوية أخرجه أبو داود : ٢٧٣٣ ، وابن ماجه : ٢٨٥٤ ، وأحمد : ٤٤٤٨ ، وطريق ابن ميمر أخرجه مسلم في تروية ثانية دون : مثله . وكذا هي في باقي المصادر مثل الرواية لأولى . وطريق أبي أسامة أخرجه بخاري . ٢٨٦٣ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة : ٣٣٨٤٢ ، والنسائي في « الكبير » : ١٢٦٦٠ ، وسيفي : ( ٦ / ٢٩٢ ) .

(٣) أخرجه أبو داود : ٢٧٣٤ و ٢٧٣٥ ، وأحمد : ١٢٢٢٩ ، في مسنده ضعيفه .

(٤) قوله ( بخ ) : حرمي .

(٥) في ( بخ ) : سهم .

(٦) هو أبو أروبة سليمان بن موسى البجلي الشافعي المتوفى سنة ١١٥ هـ أو ١١٩ . قال معبد بن عبد العزيز : كان سليمان

ابن موسى أعلم أهل الشام بعد مالك بن أنس . « سير أعلام النبلاء » ( ٥ / ٤٣٣ ) .

## ١٨ - [باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر،

### واباحة الغنائم]

[٤٥٨٨] ٥٨ - (١٧٦٣) حَدَّثَنَا هَذَا بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمْرِو: حَدَّثَنِي سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَلَقِظَ لَهُ -: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنِي أَبُو زَمِيلٍ - هُوَ سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شُمَيْرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَشْرِيقِ

## باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر،

### واباحة الغنائم

قوله: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ) عدم أن بدر هو موضع الغزوة العظمى المشهورة، وهو ماء معروف وقريّة عامرة، على نحو أربع مراحل من المدينة بينها وبين مكة. قال بن قتيبة: بدر بئر كست لرجل يسمى سراً، فسُميت باسمه؛ قال أبو القحطان: كست لرجل من بني عكر<sup>(١)</sup>.

وكانت غزوة بدر يوم الجمعة بسبع عشرة حنة من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة<sup>(٢)</sup> وروى الحافظ أبو القاسم بإساده في التاريخ دمشق<sup>(٣)</sup> فيه صفحة لها كانت يوم الإثنين، قال الحافظ: والمعروف لها كانت يوم الجمعة. وثبت في الصحيحين ببدر<sup>(٤)</sup> عن ابن مسعود أن يوم بدر كان يوماً حاراً<sup>(٥)</sup>.

(١) «معروف» ج ١٥٢، والقول الأول نقله عن الشعبي وأبو يعقوب هو عامر بن حفص استوفى سنة ٥١٩هـ، وبقية صحيح لرواية لأخبار بني مسينة له «أحمد بن حنبل» و«مسند فكيك» وغير ذلك. «شهرست» ص ١٢٣، و«معجم الأدياء» ١٣٤٢/٣.

(٢) ١٨/٣، ٦٩.

(٣) البيهقي: ٣٩٦٠، وأخرجه مبدع: ٤٦٥٦، وأحمد: ٣٧٧٥.

وَهُمْ أَلْفٌ وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثٌ مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْقَبِيلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ  
فَجَعَلَ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ  
هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَذْ فِي الْأَرْضِ» فَقَالَ زَلَّ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ، مَاذَا يَدْنِي مُسْتَقْبِلَ  
لِقَائِهِ، حَتَّى سَقَطَ رِذَاؤُهُ عَنْ مَتَكِّيهِ، فَأَنَاءَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى مَنْكَبِيهِ، ثُمَّ  
الْتَرَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ وَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، كَفَاكَ مُدْشِدْتُكَ رَبُّكَ، فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ،

قوله: (فاستقبل نبي الله ﷺ القبيلة، ثم مد يديه فجمع يهتف بربه: «اللهم أنجز لي ما وعدتني» أما  
(يهتف) فبفتح أوله وكسر الداء لثبته فوق يعد الهاء، ومعناه: يصبح ويستغيث بالله بالدعاء<sup>(١)</sup>.

وقبه استجاب استقبل القبيلة في الدعاء ورفع يديه فيه، وأنه لا بأس برفع الصوت في الدعاء.

قوله ﷺ: «اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض» ضطو: «تهلك»  
يفتح لك وضمة، فعلى الأول تُرفع «العصابة» على أنها فعل، وعلى الثاني تُنصب فتكون معولة.  
و«العصابة»: لجماعة.

قوله: (كذلك مناشدتك ربك) لما شدة السؤال، مأخوذة من الشيد، وهو رفع الصوت.

هكذا وقع لجمهور رواد مسلم. (كذلك) بالمد، وبعضهم (كفأك) بلفاء، وفي رواية لبخاري:  
(جسبت مناشدتك ربك)<sup>(٢)</sup> وكلمة بضمي.

وضبطو: (جسبتك) بالرفع والتنصب، وهو لأشهر، قال القاضي من رفعه جعده داعلاً (كفأك)  
ومن نصبه فعلى لمفعول به في (جسبتك) و(كفأك) و(كفأك) من معنى الفعل من الكف<sup>(٣)</sup>

قال لعبداء: وهذه الماشدة بما فعلها النبي ﷺ لير «أصحابه يمشك الحان» فتقوى قلوبهم بدعائه  
وتضرعه، مع أن الدعاء عبادة، وقد كان وعده الله تعالى إحدى الطلقتين، إما أن يعير وإما العيش،  
وكانت المعير قد ذهبت وفاتت، فكان على ثقة من حصول الأخرى، لكن ساء تعجيل ذلك وتنجيزه من  
غير آتئ يلحق «المعجمين».

(١) في (م): ويستغيث بالدعاء

(٢) الحديث في «صحيح البخاري» ٢٩٦٥ من رواية بن عباس رضي الله عنهما، فقد ألحقت على ربك.

(٣) في نسخة (المعجم): (٩٥/٩)

فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَإِذْ تَسْتَعْيِدُونَ رَبَّكُمْ فَأَسْتَجَابَ لَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَ مِنَ الْمَلِكِ كُذْرَةَ مَرْيَمَ﴾<sup>(١)</sup>  
 الاعاء ١٩، فَأَمَدَهُ اللَّهُ بِالْمَلَأَيْكَةِ.

قَالَ أَبُو رُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَسْتَنْدُ فِي أَثَرِ رَجُلٍ  
 مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةً بِالسُّوْطِ فَوْقَهُ، وَصَوْتَ الْفَارِسِ يَقُولُ: أَقْدِمَ حَيْزُومَ،  
 فَتَنَظَّرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ، فَحَمَرٌ مُسْتَلْقِيًا، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ فَوَيْدٌ، هُوَ قَدْ حُطِمَ أَنْفُهُ وَشُقَّ رَجُلُهُ كَضَرْبَةِ  
 لِسُوطٍ، فَاحْضَرُ ذَلِكَ أَجْمَعٌ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «صَدَقْتَ  
 ذَلِكَ مِنْ مَقْدَمِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ» فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ وَأَسْرَوْا سَبْعِينَ.

قَالَ أَبُو رُمَيْلٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَلَّمَا أَسْرَوْا الْأَسْرَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ:  
 أَمَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسْرَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ  
 نَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً، فَتَكُونُ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ، فَنَعْسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ، فَقَالَ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تُبَدِّلُ مِنَ الْمَلِكِ كُذْرَةَ مَرْيَمَ﴾<sup>(٢)</sup> (الأنفال ١٩، أي: مُعِينَتَكُمْ، وَالْإِمْدَادُ الْإِعَانَةُ.  
 (مَرْيَمُ) مَتَبَعِينَ. وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (أَقْدِمَ حَيْزُومَ) هُوَ سَحَابٌ مَهْمُوزٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ شَدَّةٌ تَحْتَ سَاكِيَةٍ ثُمَّ رِيٍّ مَضْمُومَةٌ ثُمَّ وٍ ثُمَّ مِيمٌ.  
 قَالَ الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>: وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْمُدَرِّي: (حَيْزُومَ) بِالْتَوْنِ، وَالنَّصْرَابُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ لِمَا فِي  
 الرُّوَاةِ وَالْمَحْفُوظِ، وَهُوَ اسْمُ فَرَسٍ أَمْلَكَ، وَهُوَ مَذْخِي بِحَلْفِ حَرْفِ اللِّدَاءِ، أَيْ: يَا حَيْزُومَ.  
 وَأَمَّا (أَقْدِمَ) فَتَضْبُطُهُ بِوَجْهَيْنِ:

أَصِحُّهُمَا وَأَشْهُرُهُمَا - وَلَمْ يَسْكُرْ بَيْنَ ذَرِيَّةٍ وَكَثِيرُونَ أَوْ الْكَثَرُونَ عِوَاهُ - أَنَّهُ نَهْمَزَةٌ فَصَحَّ مَفْتُوحَةٌ وَيَكْسَرُ  
 الدَّلَالُ، مِنَ الْإِقْدَامِ<sup>(٤)</sup>، قَالُوا: وَهِيَ كَلِمَةُ زَجَرٍ لِلْفَرَسِ مَعْمُومَةٌ فِي كَلَامِهِمْ.  
 وَثَانِيًا: بِضَمِّ الدَّلَالِ وَبِهَمْزَةٍ وَصَلَّ مَضْمُومَةٌ، مِنَ التَّقْدِيمِ.

قَوْلُهُ: (فَإِذَا هُوَ قَدْ حُطِمَ أَنْفُهُ) لِحَطْمِ الْأَثَرِ عَلَى الْأَنْفِ، وَهُوَ بِالضَّاءِ الْمَعْجَمَةُ.

(١) فِي الرُّكْبَةِ الْمَعْنَمِ: (٦/٤٥).

(٢) ذَكَرَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي «مِجْمَعَةِ اللَّغَةِ»: (٢/٦٧٥ - ٦٧٦) ثُمَّ نَقَلَ عَنْ «الْمُدَرِّي» ابْنَ إِسْحَاقَ هَذَا بِقَضْيِ كَسْرِ نَهْمَزَةٍ وَفَتْحِ

فَتْحِ النَّهْمَةِ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَرَى يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟» قُلْتُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنَّ ثَمَكُنَا قَتَضَرِبَ أَعْدَاءَهُمْ، فَتَمَكَّنَ عَلَيَّ مِنْ عَقِيصٍ فَيَضْرِبُ عَنْقَهُ، وَثَمَكُنِي مِنْ فُلَانٍ - نَسِيْبًا لِعَمْرٍ - فَأَضْرِبُ عَنْقَهُ؛ لِمَنْ هَؤُلَاءِ أَلِئِمَةُ الْكُفْرِ وَصَنَائِدُهَا، فَهَوِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَلَمْ يَهْوَ مَا قُلْتُ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدَا، جِئْتُ فَرَدًّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعْدَيْنِ يَتَكَيَّانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، فَوَيْلٌ وَجَدْتُ بَكَاءَ بَكَيْتَ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بَكَاءَ تَبَاكَيْتَ لِبُكَائِكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخْلَاسِ الْفِدَاءِ، لَقَدْ حُرِضَ عَلَيَّ عَدَاؤُهُمْ أَذْنَى مِنْ هَلِيقِ الشَّجَرَةِ شَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنِي أَنْ يَكُونَ لَكَ أَشْرَى حَتَّى يُشْجَعَ فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَكُلُّوْا مِمَّا حَرَمْتُمْ حَتَّىٰ طَبَا﴾ [سورة النحل: ٦٧-٦٩] فَأَحَلَّ اللَّهُ الْعَنِيْمَةَ لَكُمْ. الحد: ١٢٠٨.

قوله: (هؤلاء أئمة لكفر وصناديدها) يعني أشرفها، الواحد: صديد، بكسر الصاد. وضمير في (صناديدها) يعود على أئمة الكفر، أو مكة.

قوله: (فهوى رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر) هو بكسر الواو، أي: أحب ذلك واستحسنه؛ يقال: هوى الشيء، بكسر الواو، يهوى، بفتحها، هوى، ولهوى لمحبة.

قوله: (ولم يهوى ما قلت) هكذا هو في بعض النسخ. (ولم يهوى) وفي كثير منها: (ولم يهوى) بالياء، وهي لغة قديمة يابست الياء مع حجازم، ومنه قراءة من قرأ: ﴿لَهُ مِنْ يَتْمَنِي وَيَضْرِبُ﴾ [يوسف: ٩١] بالياء<sup>(١)</sup>، ومنه قول الشاعر:

لَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَلْبَدُ تَلْمِي

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُشْجَعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [النحل: ٦٧] أي: يكثر القتل والقهق في العدو.



(١) هي قراءة ابن كثير في رواية قبله بخلافه عنه. (التبسيط) ص ٧٠ و ١٣١، ود لكسر: (٢٩٧/٢)

(٢) جرجة: وما لاقت ليونته بني ربيعة، وهو تميم بن زهير العبدي.

## ١٩. [باب ربط الأسير وحبسه،

## وجواز المن عليه]

[٤٥٨٩] ٥٩ - (١٧٦٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَلًا قَتَلَ نَجْدِيًّا، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَيْفَةَ يَقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَنَالٍ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ، إِنْ تَقَتَّلْتُ تَقَتَّلَ ذَا دِمٍّ، وَإِنْ تَنْعَمَ تَنْعَمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتُ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ

## باب ربط الأسير وحبسه،

## وجواز المن عليه

قوله: (فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أنال، فربطوه بسارية من سوارى المسجد) أما (أنال) فبضم الهمزة وفتح النون، وهو مصري.

وفي هذا جو ز ربط الأسير وحبسه، وجوز دحرج الكافر المسجد، ومذهب الشافعي يجوز به بذهن مسلم، مما إذا كان الكافر كذبياً أو غيره، وقال عمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك: لا يجوز. وقال أبو حنيفة: يجوز للكافي دون غيره. ودليلك على الجميع هذا الحديث، وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَتْلُ مَنْ يَفْرُغُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة ٢٨] فهو حاصص بالحرم، ونحن نقول: لا يجوز دحرجه المحرم، والله أعلم.

قوله: (إن تقتل تقتل ذا دم) اختلص في معناه، فقال القاضي عياض في «المشرك» وأشهر إليه في «شرح مسلم»، معناه: إن تقتل تقتل صاحب دم. لديه موقع يشتكي بقتله فائده<sup>(١)</sup>، ويدرك قاتله به ثاره، أي: الرياسة وقصيلته، فحلفه هذا، لأنهم يلهمونه في عرفهم.

وقال آخرون: معناه: تقتل من عبه دم مطلوب<sup>(٢)</sup> به، وهو مستحق عليه، فلا عتب عليه في قتله

(١) في المشارق الأندلسية (٢٥٨/١) يشكى بقتله ومثله في «كتاب العتبات» (٩٨/٦)

(٢) في (عربي)، ومطلوب. وهو خطأ



رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْعَدِ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تَنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرًا، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ دَا ذِمًّا، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى كَانَ مِنَ الْعَدِ، فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تَنْعِمَ تُنْعِمَ عَلَيَّ شَاكِرًا، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ دَا ذِمًّا، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ» فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَغَتَّسَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ،

ورواه بعضهم في «سنن أبي داود» وغيره: (ذ ذِمًّا) بالهمزة المعجمة وتشديد الميم<sup>(١)</sup>، أي: ذا ذِمَّةٍ وخُرْمَةٍ في فومه، ومن إذا عقد ذِمَّةً وفي بها، قال القاضي<sup>(٢)</sup>: هذه الرواية ضعيفة لأنها تطلب اسمي، فإن من له خُرْمَةٌ لا يستوجب القتل.

قلت: ويمكن تصحيحها، ويحمل على معنى التفسير الأول، أي: تقتل رجلاً جليلاً يحتفل قاتله بقتله، بخلاف ما إذا قتل ضعيفاً مهيناً، فإنه لا فضيلة في قتله، ولا يدرك به قاتله ثأره.

قوله ﷺ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ» فيه جواز لمن على الأسير، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور.

قوله: (إلى نخل قريب من المسجد، فاغتسل) قال أصحابنا: إذا أراد الكافر لإسالة يادر به، ولا يؤخره للاغتسال، ولا يجزئ لأحد أن يأذنه في تأخير، بل يادره ثم يغتسل.

ومذهبنا أن غتسله واجب إن كان عليه جذبة في الشرك، سواء كان غتسل منها أم لا، وقال بعض أصحابنا: إن كان غتسل أجزاءه، وإلا وجب. وقال بعض أصحابنا وبعض المالكية: لا غسل عليه. ويسقط حكم الجانبة بالإسلام كما تسقط للذنوب. وضعفوا هذا بالوصوء؛ فإنه ينزعه بالإجماع، ولا يقال: يسقط أكثر المآثرت بالإسلام.

هذا كله إذا كان أجنت في الكفر، أم إذا لم يجيب أصلاً ثم أسلم، فالغسل مستحب له وليس بوجوب. هذا مذهبنا ومذهب مالك وأخريين، وقال أحمد وآخرون: يلزمه الغسل.

قوله: (فانطلق إلى نخل قريب من المسجد) هكذا هو في «البحاري» و«مسلم» وغيرهما: (نخل) بدعاء المعجزة، وتفسيره: نطلق إلى نخل فيه ماء فغتسل منه.

(١) أبو داود، ٢٦٧٩

(٢) في «المبسوط»

وَاللَّهُ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجْهَ أَبْعَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهَكَ أَحَبَّ لَوْجُوهٍ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهُ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْعَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهُ مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ أَبْعَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ الْبِلَادِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَإِنَّ حَبْلَكَ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا نَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنْ لِيَمَامَةِ حَبَّةٍ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْتِيَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (أصح، ٩٨٧٢، والجاري ٤٣٧٧).

[٥٩٠: ٦٠ - (٠٠٠)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَلًا لَهُ نَحْوَ أَرْضِ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يَقَالُ لَهُ: ثَمَامَةُ بْنُ أَثَلٍ الْحَنْفِيُّ، سَيِّدُ

قَالَ الْقَاضِي: قَالَ بَعْضُهُمْ: صَوَابُهُ: (نَجْدٌ) بِالْجِيمِ، وَهُوَ السَّاءُ بِقَلِيلِ الْمَتَمَتِ، وَقِيلَ: الْجَارِي<sup>(١)</sup>. قُلْتُ: بَلِ الصَّوَابُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ صَحَّتْ بِهِ، وَلَمْ يَرَوْا إِلَّا هَكَذَا، وَهُوَ صَحِيحٌ، فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «مَا عِنْدَكَ بِأَثَمَامَةٍ» وَكَرَّرَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَهَامٍ. هَذَا مِنْ تَأْلِيفِ الْقُلُوبِ وَالْعَمَلِاطِفِ<sup>(٢)</sup> لِمَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ مِنَ الْأَشْرَافِ الَّذِينَ يَشْعُهُمْ عَلَى إِسْلَامِهِمْ خُلُقٌ كَثِيرٌ.

قَوْلُهُ: (وَلَنْ خِيَلْتُ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا نَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ) يَعْنِي: بَشَّرَهُ بِمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ الْعَظِيمِ (إِسْلَامٍ)، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِيهِ مَا كَانَ قَبْلَهُ. وَأَمَّا أَمْرُهُ بِالْعُمْرَةِ فَاسْتِحْبَابُهَا لِأَنَّ الْعُمْرَةَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، لَا مَيْمَنًا مِنْ هَذَا الشَّرِيفِ الْمَطْعِ إِذَا أَسْلَمَ وَجَدَ مُرَادَهُ لِأَهْلِ مَكَّةَ، فَطَافَ وَسَعَى وَأَظْهَرَ إِسْلَامَهُ وَأَخَذَ ظُهُمَ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (قَالَ لَهُ قَائِلٌ أَصَبَوْتَ؟) هَكَذَا، هُوَ فِي الْأَصُولِ: (أَصَوْتُ) وَهِيَ لَعَنَةٌ، وَالْمَشْهُورُ: (أَصْبَأْتُ) بِالتَّهْمِزِ، وَعَنِ الْأَوَّلِ جَاءَ قَوْلُهُمْ: الصُّبَاءُ، كَقَاضِي وَقُضَّة.

(١) «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» ٩٩/٦.

(٢) «جَمْعُ» وَ«عَمَلِاطِفُ».

أَهْلِي الْمَمَامَةِ، وَنَاقَ لَحْدِيكَ بِمِثْلِ حَدِيثِ النَّبِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَقْتُلْنِي تَقْتُلْ ذَا دَمٍ.

[أحمد: ٧٣٦٩] (نظر: ٤٥٨٩).

قوله في حديث ابن المنثني: (إلا أنه قال: إن تقتلني تقتل ذا دم) هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة والمصحقة: (إن تقتلني) بالنون والياء في آخرها، وفي بعضها: يحذفها<sup>(١)</sup>، وهو فاسد؛ لأنه يكون حينئذ مثل الأول، فلا يصح استثنائه.



(١) كذا في نسخ ثلاث، ووجه: يحذفها.

## ٢٠ - [باب إجلاء اليهود من الحجاز]

[٤٥٩١] ٦١ - (١٧٦٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ» فَخَرَجْنَا نَعَهُ حَتَّى جِئْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَادَاهُمْ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا» فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أُرِيدُ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا» فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أُرِيدُ» فَقَالَ لَهُمُ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجْلِبَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْعًا قَلْبِيغَةً، وَإِلَّا فَأَعْلَمُوا أَنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ».

[أحمد ٩٨٢٦، والبخاري ٣١٦٧]

[٤٥٩٢] ٦٢ - (١٧٦٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ ابْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ زَائِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَفَرِيطَةَ حَارَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

## باب إجلاء اليهود من الحجاز

قوله ﷺ لليهود: «(أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا) فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أُرِيدُ» (معناه: أُرِيدُ أَنْ تَعْتَرِفُوا أَنِّي بَلَغْتُ).

وفي هذا الحديث استحباب تجنيس الكلام، وهو من يدبغ الكلام وأبوح لفصاحة.

وأما بحر جه ﷺ لليهود من المدينة، فقد سبق بيانه وأصح في آخر كتاب الوصايا.

قوله ﷺ «الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» معناه: يملكها ولحكم فيها. وإنما قال لهم هذا لأنهم حاربوا رسول الله ﷺ، كما ذكره ابن عمر في روايته التي ذكرها مسلم بعد هذه

بني النضير، وأقر قريظة ومن عليهم، حتى حاربت قريظة بعد ذلك، فقتل رجالهم وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين، إلا أن يفضهم لحجو، برَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّتْهُمْ وَأَسْلَمُوا. وَأَجْنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ. بَنِي قَيْنَقَ - وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامَ - وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِيٍّ كَانَ بِالْمَدِينَةِ. [أحمد ٦٣٦٧ وأبي داود: ٤١٠٦٨].

[٤٥٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَّابٍ: أَخْبَرَنِي خَفِصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ سُوَيْبٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثَ. وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَكْثَرُ وَأَمُّ. [انظر ٤٥٩٧].

بني النضير، وأقر قريظة ومن عليهم، حتى حاربت قريظة بعد ذلك، فقتل رجالهم وقسم نساءهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين).

في هذا أن الساعفة والنبي إذا نقض نعهده صدر حربيًا وجرت عليه أحكام أهل الحرب، وللإمام سبي من أولاد منهم، وله المهر على من أواد.

وفيه أنه إذا من عليه ثم ظهرت منه محاربة، انتقض عهده، وإنما ينفع المهر فيما مضى لا فيما يستقبل، وكانت قريظة في أمد، ثم حاربوا النبي ﷺ ونقضوا العهد، وظهروا، فربط على قتال النبي ﷺ، فبأمر الله تعالى: ﴿وَأَرْزَلَهُ الَّذِينَ طَهُرُوا مِنْ آمَلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُيُومِهِمْ أَرْضًا قَرِيبًا يَفْتُلُونَهَا فَنَامَتُ قَرْيَا﴾ [الأحراب: ٢٦] إلى آخر الآية لأخرى.

قوله: (يهود بني قَيْنَق) هو بفتح قاف، ويقال بصم لنون وفتح جيم وكسر هاء، ثلاث لغات مشهورات.



٢١ - [باب إخراج اليهود والنصارى

من جزيرة العرب]

[٤٥٩٤] ٦٣ - (١٧٦٧) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا لُصْحَاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ (ج). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَدِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي هَمْرُ بْنُ الْحَطَّابِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا». [أحمد: ٢٠١].

[٤٥٩٥] (١٠٠) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا دَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (ج). وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَقِينٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - يَكْلَاهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، بِهِذِهِ الْإِسْنَادُ مِثْلَهُ. [أحمد: ٦١٩].





## ٢٢ - [باب جواز قتال من نقض العهد.

## وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم]

[ ٤٩٦ : ٦٤ - ( ١٧٦٨ ) ] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَالْفَاظِلُ بْنُ مِقَارٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، عَنْ ثَعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حَنْظَلٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ : نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ سَعْدٌ، فَأَتَاهُ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيباً مِنَ الْمَسْجِدِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

## باب جواز قتال من نقض العهد،

## وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم

قوله : ( نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ ) فيه جواز التحكيم في أمور لمسلمين وفي مهماتهم يعطون، وقد أجمع العلماء عليه، ولم يحالف فيه إلا المخوارج، فإنهم أنكروا على علي عليه السلام لتحكيم، وأقدم الحجة عليهم.

وفيه جواز مصلحة أهل قريظة أو حصن على حكم حاكم مسلم عديم صالح للحكم أمين على هذا الأمر، وعيه الحكم بما فيه مصلحة للمسلمين، وإذا حكم بشيء لزم حكمه، ولا يجوز للإمام ولا لهم الرجوع عنه، ولهم الرجوع قبل الحكم، والله أعلم.

قوله ( فأرسل رسول الله ﷺ إلي سعد، فأتاه على حمار، فلما دنا قريباً من المسجد ).

قال القاضي عياض : قد بعضهم : قوله : ( دنا من المسجد ) كذا هو في « البخاري » و« مسلم » من رواية شعبة، وأراه وهذا إن كان أراد مسجد النبي ﷺ لأن سعد بن معاذ جاء منه، فبذلك كان فيه كما صرح به في الرواية الثانية، وإن كان النبي ﷺ حين أرسل إلى سعد نازلاً على بني قريظة، ومن هناك أرسل إلى سعد ليأتيه، فإن كان الروي أراد مسجداً اختطفه النبي ﷺ هناك كان يصلي فيه مدة مقدمة، ثم يكن وهذا.

لِلْأَنْصَارِ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ، أَوْ: خَيْرِكُمْ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَىٰ حُكْمِكَ» قَالَ:

قَالَ: وَالصَّحِيحُ، جَاءَ فِي غَيْرِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: قَالَ: (عَلَّمَ دَنَا مِنْ لَنَبِيِّ ﷺ، أَوْ فَلَمْ يَطْلَعْ<sup>(١)</sup> عَلَىٰ لَنَبِيِّ ﷺ) كَذَا وَقَعَ فِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْتَنْ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> فَحُتَمِلَ أَنَّ (الْمَسْجِدَ) بِصَحِيْفٍ مِنْ لَفْظِ الرُّبُوعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ، أَوْ: خَيْرِكُمْ» فِيهِ تَكْرَامُ أَهْلِ الْمَضَىٰ وَتَلَقُّهُمْ بِالْقِيَامِ لَهُمْ إِذَا أَقْبَلُوا. هَكَذَا احْتِجَّ بِهِ حَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ لِاسْتِحْبَابِ الْقِيَامِ. قَالَ الْقَاضِي: وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْقَدِيمِ لِمَنْهَرٍ عَنْهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَنْ يَقُومُونَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ وَهُوَ جَالِسٌ وَيَمْتَلِئُو قِيَمًا طَوَّلَ جُوسَهُ<sup>(٤)</sup>.

قَسَتْ الْقَدِيمُ<sup>(٥)</sup> لِلْقَدَمِ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ مُسْتَحَبٌّ، وَقَدْ حَاءَ فِيهِ لَحْدِيثُ<sup>(٦)</sup>، وَنَمَّ يَصْحُ فِي لَنَبِيِّ هُنَا نَبِيٌّ صَرِيحٌ، وَقَدْ جَمَعْتُ كُلَّ ذَلِكَ مَعَ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ فِي جُزْءٍ<sup>(٧)</sup>، وَأُجِبْتُ فِيهِ عَنْ يَوْمِهِمُ<sup>(٨)</sup> السَّهْوِ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْقَاضِي: وَاخْتَلَفُوا فِي الَّذِينَ عَنْهُمْ لَنَبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «قُومُوا إِلَىٰ سَيِّدِكُمْ» هَلْ هُمْ، لِالْأَنْصَارِ خَاصَّةٌ أَمْ جَمِيعٌ مِنْ خَصَرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مَعَهُمْ؟<sup>(٩)</sup>

قَوْلُهُ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَىٰ حُكْمِكَ» وَفِي الرَّوَايَةِ لِأُخْرَىٰ قَالَ: (فَنَزَلُوا عَلَىٰ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَىٰ سَعْدِ).

قَالَ الْقَاضِي: يُجْمَعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّهُمْ نَزَلُوا عَلَىٰ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَضُوا بِرَدِّ الْحُكْمِ إِلَىٰ سَعْدِ، تَسْبُّبًا بِهِ. وَالْأَشْهُرُ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ طَبَقِ مَنْ لَنَبِيِّ ﷺ لَعَفَوْ عَنْهُمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا حُلَفَاءَهُمْ، فَقَامَ لَهُمْ

(١) فِي (خ) وَ(ك) وَ(ل) الْمَعْنَى: «طَلَعَ» وَالْعَبَثُ مَوَاقِفُ لَمَّا فِي الْمَصْنُوعِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: ٣٧٩٥٧. وَفِي رَوَاةٍ خَرَجَ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) فِي (ك) الْمَعْنَى: «كَتَبَ أَبِي دَاوُدَ» وَنَمَّ أَجْلَهُ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» وَنَمَّ عَنْهُ فِي «تَبَعَاتِ أَبِي دَاوُدَ» سَعْدِي: ٢٣٥٤.

(٣) فِي (ج) يَقُومُوا.

(٤) فِي (ك) الْمَعْنَى: «طَوَّلَ جُوسَهُ» (١٠٥/٦).

(٥) فِي (خ): «هَذَا الْقَدِيمُ».

(٦) فِي (ج)، وَقَدْ جَاءَتْ أَحَدِيثُ.

(٧) رَوَى مَعْنُوعٌ بِسَمِّ «الرَّحِيصِ» فِي الْإِكْرَامِ بِمَقَامِهِ وَبِسَمِّ «الرَّحِيصِ» بِالْقَدِيمِ بِأَبِي دَاوُدَ وَبِسَمِّ «الرَّحِيصِ» فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

(٨) فِي (ص) وَ(هـ): «يَوْمِهِمْ».

(٩) فِي (ك) بِسَمِّ (١٠٥/٦).

تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ وَرَبِّمَا قَالَ «قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ» وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ لُمْتَى: وَرَبِّمَا قَالَ «قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ». [أحمد: ١١١٦٨، وليحاري: ٤١٧٩].

[٤٥٩٧] (٥٠٠) وَحَدَّثَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ» وَقَالَ مَرَّةً: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ». [أحمد: ١١١٧٠] [والنظر: ٤٥٩٦].

[٤٥٩٨] ٦٥ - (١٧٦٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْعَاءِلَ، لَهُمَا نِسَابٌ، يَكْلَاهُمَا عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَصِيبَ مَعْدُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَمَا رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَقَالُ لَهُ: مِنْ لَعْرِقَةٍ.....

لنبي ﷺ: «أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمْ»<sup>(١)</sup> رَجُلٌ مِنْكُمْ» يعني من الأوس، يرضيهم بذلك، لرضو به غيره<sup>(٢)</sup> إلى سعد بن معاذ الأوسي.

قوله: (وتسبي ذريتهم) سبق أن للثمة تطبق على النساء والنسب معاً.

قوله ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ» الرواية المشهورة: «الميك» بكسر اللام. وهو الله سبحانه وتعالى، وتؤيده<sup>(٣)</sup> روایت التي قال فيها: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ» قال القاضي<sup>(٤)</sup> رويده في «صحيح مسلم» بكسر اللام بغير خلافه<sup>(٥)</sup> قال: وصبطه بعضهم في «صحيح البخاري» بكسرها وتجيهاً، فإن صحيح المنفتح فالمراد به جبريل، وتقدمه<sup>(٦)</sup> بالحكم الذي جاء به لفتاك عن الله تعالى.

قوله (وما رجُل من قريش يقال له. ابن العرقه) هو بعين مهيلاً مفتوحة ثم راء مكسورة ثم فاف. قال القاضي: قال أبو عبيد: هي أمه. قال ابن الكلبي: سم هذا الرجل جيلان - بكسر الحاء - بن أبي قيس بن علقمة بن عبد مناف<sup>(٧)</sup> بن لحدوث من سقيد بن عمرو بن معيص بن عمرو بن لؤي بن غالب.

(١) في (ج) فيكم، والمنتد يوافق لما في (إكسد المعلم): (١٠٧/٦) وغيره من كتب التاريخ وتسير.

(٢) في (ج) - فردوه.

(٣) في (ج): وثلاثه.

(٤) في (إكسد المعلم): (١٠٥/٩).

(٥) في (إكسد المعلم) لابن الكلبي من ٣٩٩ - ٤٠٠: ابن عبد بن همد عاصم، وأنظر ما مضى.

وَمَدَّ فِي الْأُكْحَلِ، فَضْرَبَ عَيْبُو رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِمَةَ فِي الْمَسْجِدِ يُعَوِّدُهُ مِنْ قَرِيبٍ، ثُمَّ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخُنْدَقِ، وَضَعَ السَّلَاحَ فَأَغْتَسَلَ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ وَهُوَ يَنْقُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْعُبَارِ، فَقَالَ: وَضَعْتَ السَّلَاحَ؟ وَاللَّهِ مَا وَضَعْنَاهُ، أَخْرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِنٌ؟» فَأَشَدَّ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ، فَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَتَزَلُّوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَى سَعْدٍ، قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ فِيهِمْ أَنْ تُقَاتِلَ الْمُقَاتِلَةَ، وَأَنْ تُسَيِّدَ الدَّرِيَّةَ وَالنِّسَاءَ، وَتُقَسِّمَ أَمْوَالَهُمْ. [أحمد: ٢١٦٩٤ - ٢١٦٩٥، البخاري: ٤١٢٦].

[٤٥٩٩] ٦٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: قَالَ أَبِي: فَأُخْبِرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ ﷻ» [مسلم: ٤٥٩٨].

[٤٦٠٠] ٦٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَعْدًا قَالَ: وَتَحَجَّرَ كَلِمَةُ لَيْبَرَةٍ فَقَالَ: - اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ

قَالَ 'وَسَمِ الْعَرِيقَةَ قِلَاسَةً، بِشَافٍ مَكْسُورَةٍ وَبَاءٍ مُوَحَّدَةٍ، بَنَتْ سَعِيدٌ<sup>(١)</sup> بِنُ سَهْمٍ<sup>(٢)</sup>، وَهِيَ لَأُمِّ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ<sup>(٣)</sup> بِنِ الْعَارِثِ، وَسَمِيَتْ بِالْعَرِيقَةِ لِغَلِيبِ رِيحِهَا، وَكُنِيَ بِهَا أُمُّ فَاغْلَمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (رماء في الأُكْحَلِ) قال العلماء: هو عرق معروف، قال الخليل: إذا قطع في اليد لم يرقأ لدم، وهو عرق الحياة، في كن عضو منه شعبة تسمى<sup>(٤)</sup>.

قوله: (الضرب عليه رسول الله ﷺ خيمة في المسجد) فه حوازل النوم في المسجد، وجواز مكث للمريض فيه وإن كان تجريحاً.

قوله: (أن سعداً تحجر كلمه لبره) الكتم، بفتح الكاف: الخرج، و(تحجر) أي: نيس

(١) في النسخ ثلاث: سعد والخطيب من «جمهرة السادة» والمعجم: (٢٥/٣) والإكمال المعجم: (١٠٦/٦) وقد انصرف لإمام النووي من كلام القاضي عياض على ما نقله عن الإمام أحمد بن حنبل، ونقله صبي بعد ذلك كلام طويل، لعله فيه واختلاف في رسم أبيه، فقول: سعيده، كذا في المعجم، وقول: سعيده.

(٢) في النسخ الثلاث: سهلي، والتثبت عن المصادر.

(٣) ما بين مقتولين سادس من نسخ ثلاث: ووقع في «المعجم» والإكمال: أم عبد مناف والعتب مرفق لها في «جمهرة السادة» وجدته فيه، ومنهم عبد الأكبر من عبد مناف.

(٤) «العين» (٦٢/٣) وليس فيه: إذا قطع في اليد لم يرقأ دم.

أَجَاهِدْ فِيكَ مِنْ قَوْمٍ كَذَبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوهُ، اللَّهُمَّ فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبٍ قُرَيْشٍ شَيْءٌ، فَأُتِيتَنِي أَجِدُهُمْ فِيكَ، لَهُمْ قَوْلِي أَضُنُّ أَنَّكَ قَدْ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ كُنْتُ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَافْجُرْهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا، فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَتِيهِ، فَلَمْ يَرُعَهُمْ - وَفِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ خِيَمَةٌ مِنْ بَنِي عَقَارٍ - إِلَّا وَلَدَهُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْحِيَمَةِ، مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِيَنَا مِنْ قِبَلِكُمْ؟ فَوَدَّ سَعْدُ جُرْحُهُ يَغْدُ دَمًا، فَمَاتَ وَتَهَا - . بحري ١١٢

[نظر: ١٥٩٨].

[٤٦٠١] ٦٨ - (٥٠٠) وَحَدَّثَكَ عَيْبُ بْنُ لُحْسَيْنٍ مِنْ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَانْفَجَرَ مِنْ لَتِيهِ، فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: فَذَاكَ حِينَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

قوله. (فإن كنت وضعت الحرب بيننا وبسهم. فافجرها واجعل موتي فيها) هذا ليس من تمنى الموت المنهي عنه؛ لأن ذلك ليس تمناه لغرض من به. وهذا إنما تمنى انفجارها ليكون شهيداً.

قوله: (فانفجرت من لتيه) هكذا هو في أكثر لأصول المعتمدة: (لتيه) بفتح اللام وبعدة ياءً مفتوحة مشددة مفتوحة، وهي النحر. وفي بعض الأصول: (من لتيه) بكسر اللام وبعدة ياءً مشددة من تحت ساكنة، والليته صاعدة المعتق. وفي بعضها: (من لتيه) قال القاضي: "قالوا: وهو القواب، كما اتفقوا عليه في الرواية التي بعد هذه.

قوله: (فلم يرعهم) أي: لم يفتأهم وبأنهم بهتة.

قوله: (فلما سعد جرحه يغد دماً) هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة: (يغد) بكسر المعى المعجمة وتشديد الهمزة المعجمة أيضاً، وثقته القاضي عن جمهور الرواة. وفي بعضها: (يغذو)<sup>(١)</sup> بإسكان الغين وضيم الدال المعجمة، وكلاهما صحيح، ومعه: يسيل، يقال: غد الجرح يغد، إذ دام سيلانه، وغدا يغذو، قال في الرواية الأخرى: (لما زال يسيل حتى مات).

قوله في الشعر:

(١) في إكمال المعجم: (١٠٧/٦).

(٢) في (ص) وإكمال المعجم: (١٠٧/٦) - يغذ. وهو خطأ.

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ  
لَعَمْرُكَ إِنَّ سَعْدَ بَنِي مُعَاذٍ  
تَرَكْتُمْ قُدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا  
وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حُنَابٍ  
وَقَدْ كَانُوا يَبْلُغَتُهُمْ يُقَالُ  
فَمَا فَعَلْتَ قَرِظَةَ وَالنُّضِيرُ  
عَدَّةٌ تَحْمَلُوا هُوَ الصُّبُورُ  
وَقُدْرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَفُورُ  
أَقِيمُوا قُنُقَاعُ وَلَا تَسِيرُوا  
كَمَا فَعَلْتَ بِمَيْصَانَ الصُّحُورُ

[المطر ١٥٩٨].

(أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قَرِظَةَ وَالنُّضِيرُ)

مكانا هو في معظم النسخ، وكذا حكاه القاضي عن المعظم، وهي بعضها؛ (لما فعلت) باللام بدل  
الماء، وقال: وهو مصوب، والمعروف في النسخ<sup>(١)</sup>.  
قوله:

(تَرَكْتُمْ قُدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا وَقُدْرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَفُورُ)

هذا مثل لعدم الناصر. وأراد بقوله: (تَرَكْتُمْ قُدْرَكُمْ) الأوس؛ لقلة حلفائهم، فإن حلفاءهم قريظة،  
وقد قُتِلُوا. وأراد بقوله: (وَقُدْرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ) الحزج<sup>(٢)</sup>؛ شفاعتهم هي حلفائهم بني قيس<sup>(٣)</sup> قيسع، حتى  
من عليهم النبي ﷺ وتركهم بعد الله بن أبي من سول<sup>(٤)</sup>، وهو أبو حذاف لمذكور في البيت الآخر.

قوله: (كما فعلت بـمَيْصَانَ الصُّحُورِ) هو اسم جبل من أرض الحجاز في ديار بني مؤينة، وهو منبع  
لميم على المشهور، وقال أبو حذاف البكري<sup>(٥)</sup> وجماعة هو بكسره، ويعلى ياء مشددة تحت وآخره  
نون. هذا هو صحيح المشهور، ووقع في بعض نسخ المصنف: (بـمَيْصَانَ) بالراء؛ قال القاضي: وهي  
رواية ابن مهران: (بـمَيْصَانَ) بالحاء مكان الميم، وصوت أول قاص وإنه قصد هذا الشاعر  
نحريض سعد على استقاء بني قريظة حلفائه، وعلومه على حكمه قيههم، ولذكركه بفرض عبد الله بن أبي  
رندج بشفاعته في حلفائهم بني قيسع.

(١) إكبر المصنف: (١١٨/٦).

(٢) صحاح في (ص) إلى: الحزج. وهي غير مجوزة في (ج).

(٣) في (ج): مؤينة.

(٤) سول أم عبد الله وليته أم أبي.

(٥) في المصنف ما: (١٢٨٤/٤).



## ٢٣ - [باب المبادرة بالغزو،

## وتقديم أهم الأمور المتعارضين]

[٤٦٠٢] - ٦٩ - (١٧٧٠) وحدثني عبد الله بن محمد بن أسامة الصَّبَّي: حدثت جُوزَيْرَةَ بنَ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَادَى فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ انْصَرَفَ عَنِ الْأَحْزَابِ أَنْ: «لَا يَصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فَتَخَوَّفَ نَاسٌ فَوُتَ الْوَقْتُ، فَصَلُّوا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَهَذَا آخَرُونَ: لَا نُصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ فَاتَكَ الْوَقْتُ، قَالَ: فَمَا عَنَّفَ وَاحِدٌ مِنَ الْقَرِيقَيْنِ. (البحري، ٩٤٦، في المصنف، باب ٥، الظاهر).

## باب المبادرة بالغزو،

## وتقديم أهم الأمور المتعارضين

قوله: (نادى فينا رسول الله ﷺ يوم انصرف عن الأحزاب أن: «لا يصلِّيَنَّ أحد الظهر إلا في بني قريظة» فتخوف ناس فوَّت الوقت، فصلُّوا دون بني قريظة، وقال آخرون: لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله ﷺ وإن فاتنا الوقت، فما عَنَّفَ واحداً من القريقتين)

هكذا روى مسلم. «لا يصلِّي أحد الظهر» وروى البخاري في باب صلاة الخوف من رواية ابن عمر أيضاً قال: قال النبي ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلِّي أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدرك بعضهم العصر في طريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى تأتيهم، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يزد ذلك منّا، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فلم يعثف واحداً منهم<sup>(١)</sup>.

أما الجمع بين الترويض في كونها الظهر والعصر، فمحمول على أن هذا الأمر كان بعد دخولي وقت الظهر وقد صلى الظهر بالمدينة بعضهم دون بعض، فقيم للذين لم يصلُّوا الظهر. لا تصلُّوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين صلُّوا بالمدينة: لا تصلُّوا العصر إلا في بني قريظة. ويحتمل أنه قيل للجميع: لا تصلُّوا العصر ولا الظهر إلا في بني قريظة. ويحتمل أنه قيل للذين ذهبوا أولاً: لا تصلُّوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين ذهبوا بعدهم لا تصلُّوا العصر، والله أعلم.

وأما اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في المبدرة بالعبادة عند ضيق وقتها وتأخيرها، فسببه أن أدلة الشريعة تعارضت عندهم بأن لصلاة مأمور بها في الوقت، مع أن المفهوم من قول النبي ﷺ: «لا يصين أحد الظهر - أو - العصر - إلا في بني عريضة المبدرة بالذهاب إليهم، ولا يشتغل عنه شيء»، لا أن تأخير الصلاة مقصود في نفسه من حيث إنه تأخير، فأخذ بعض الصحابة بهذا المفهوم نظراً إلى المعنى لا إلى اللفظ، فصلّوا حين حافوا فوت الوقت، وأحد آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته فأخروها، ولم يعنف النبي ﷺ واحداً من الفريقين؛ لأنهم مجتهدون، فمعه دلالة لمن يقول بالمفهوم وليس بمراعاة المعنى، ولمن يقول بالظاهر أيضاً.

وفيه أنه لا نعقب المجتهد فدا فعله باجتهاده، بل وسعه في الاجتهاد. وقد يستدل به على أن كل مجتهد مصيب، وللقائل الآخر أن يقول: لم يصحح بإصابة الضائقين، بل ترك تعنيفهم؛ ولا خلافاً في ترك تعنيف المجتهد وإن أخطأ إذا بذل وسعه في الاجتهاد والله أعلم.



## ٢٤ - [باب رد المهاجرين إلى الأنصار من أشجارهم من الشجر والتمر

### حين استغفروا عنها بالفتوح]

[٤٦٠٣] ٧٠ - (١٧٧١) وحللتني أبو الطاهر وحرمة، قال: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك قال: لما قدم المهاجرون من مكة المدينة، قدموا وليس بأيديهم شيء، وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقاسمهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كل عام ويكفونهم العمل والمؤونة، وكانت أم أنس بن مالك، وهي تدعى أم سليم، وكانت أم عبيد الله بن أبي طلحة، كان أخا لأنس لأمو، وكانت أعمت أم أنس رسول الله ﷺ عذاقا لها، فأعطاه رسول الله ﷺ أم أيمن مولاه أم أسامة بن زيد.

قال ابن شهاب: فأخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ لما فرغ من قتال أهل خيبر وانصرف إلى المدينة، رد المهاجرون إلى الأنصار ما يحضرون التي كانوا منحورهم من ثمارهم،

## باب رد المهاجرين إلى الأنصار من أشجارهم من الشجر والتمر

### حين استغفروا عنها بالفتوح

نوله: (لما قدم المهاجرون من مكة المدينة، قدموا وليس بأيديهم شيء، وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقاسمهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كل عام، ويكفونهم العمل والمؤونة) ثم ذكر (أن النبي ﷺ لما فرغ من قتال أهل خيبر وانصرف إلى المدينة، رد المهاجرون إلى الأنصار ما يحضرون التي كانوا منحورهم من ثمارهم).

قال العلماء: لما قدم المهاجرون أثرهم الأصار بمنائح من أشجارهم، فمنهم من قبلها منيحة محضه، ومنهم من قبلها بشرط أن يعمل في الشجر والأرض وله نصف الثمار، ولم يطلب نفسه أن يقبلها منيحة محضه: لشرف نفوسهم وكرههم أن يكونوا كغلا، وكان هذا مباحا، أو في معنى المساواة، فقد فتحت عليهم خير، استغنى المهاجرون بأنصافهم فيها عن تدب المنائح، فردود إلى الأنصار.

قَالَ: فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُمِّي عَذَابَهَا، وَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ إِيْمَنَ مَكَانَهُنَّ مِنْ حَائِطِهِ. [التخاري: ٢٦٣٠] [ونظر: ٤٦٠٤].

ففيه مضيةٌ ظاهرةٌ للانصار في مواساتهم وريثاتهم، وما كانوا عليه من حبِّ الإسلام وإكرام أهله، وأخلاقهم الجميلة ونفوسهم الطاهرة، وقد شهد الله تعالى لهم بذلك، فقال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ تَتَرَوْنَ آيَةً﴾ [التخاري: ٢٦٣٠] [ونظر: ٤٦٠٤].

قوله: (وكان لانصار أهل الأرض والعقار) أرد بانقار هنا التحل: قل لزواج: عقار: كل ما له أصل، قاله: وقيل: إنه المنخل خاصة يقال له: عقار<sup>(١)</sup>

قوله: (وكانت أعطت أم انس رسول الله ﷺ عناقاً لها) هو بكسر العين، جمع غنق، بنتحها، وهي النخلة، ككَلْبٍ وكلاب، وبئر وبئر.

قوله: (فأعطى ما رسول الله ﷺ أم إيمان) هذا دليل لما قدمناه من العلم أنه لم يكن كل ما أعطت الأنصار على المساقاة، بل كان فيه ما هو منيحة ومواساة، وهذا منه، وهو محمول على أنها أعطته ﷺ ثمارها بلحق فيها ما شاء من أكله بنفسه وعياله وضيغته، وريثه بدليل لمن شاء، فلهذا أثر بها أم إيمان. ولو كانت إباحة له خاصة بما أباح لغيره؛ لأن المباح له بنفسه لا يجوز له أن يبيع ذلك الشيء لغيره، بخلاف الموهوب له نفس رقيق شيء، فإنه يتصرف فيه كيف شاء.

قوله: (رد المهاجرون إلى الأنصار منافعهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم) هذا دليل على أنها كانت منافع ثمار، أي: إباحة للثمار، لا تملك<sup>(٢)</sup> لأرقب<sup>(٣)</sup> لنخص؛ فهي لو كانت هبة لرقبة لمخل لم يرجعوا فيها، من الرجوع في الهبة بعد لقبض لا يجوز، وإنما كانت إباحة كما ذكرنا، وإباحة يجوز الرجوع فيها متى شاء، ومع هذا لم يرجعوا فيها حتى أُنسحت لحدل على محمد جرين بفتح حير واستغفروا عنها. فردوها على الأنصار فقبلوها، وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال لهم ذلك.

(١) في الأصل: ولاه: المأذون والمأذون هو الذي له في المعالي النظر: (٤٦٠٨/١).

(٢) في الأصل: تملك.

(٣) كذا والمذكور في كتب اللغة من جموع رقة: رقات ورقت وأرقب ورجبات.

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنْ أُمِّ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ، فَلَمَّا وَلَدَتْ أَمِنَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَا تُوَفِّيَ أَبُوهُ، فَكَانَتْ أُمُّ أَيْمَنْ تَحْضِنُهَا، حَتَّى كَبِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَقَهَا، ثُمَّ أَلْكَحَهَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، ثُمَّ تُوَفِّيَتْ بَعْدَ مَا تُوَفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَمْسَةِ أَشْهُرٍ.

[٤٦٠٤] ٧١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَيْهَقِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقُشَيْرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّخَعِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا - وَقَدْ حَامِدٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى أَنَّ الرَّجُلَ - كَانَ يَجْعَلُ يَلْبَسِي ﷺ السَّخَالَاتِ مِنْ أَرْضِهِ، حَتَّى فُيْحَتْ عَلَيْهِ قُرَيْظَةُ وَالنَّضِيرُ، فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ أَعْطَاهُ.

قوله: (قال ابن شهاب: وكان من شأن أم أيمن أم أسماء بن زيد أنها كانت وصيفة لعبد الله بن عبد المطلب، وكانت من الحبشة).

هذا تصريح من ابن شهاب أن أم أيمن أم أسماء بن زيد حبشية، وكل قاله أبو عبد الله وغيره، ويؤيده<sup>(١)</sup> ما ذكره بعض المؤرخين أنها كانت من سبئي الحبشة أصحاب الفيل. وقيل: إنها لم تكن حبشية، وإنما الحبشية امرأة أخرى. وسم أم أيمن التي هي أم أسماء: نَزْكَ، كُنِيَتْ بِأُمَيْنِةٍ أَيْمَنْ بْنِ عُيَيْنٍ لَحْشِيٍّ، صحابي استشهد يوم حُنين<sup>(٢)</sup>، قاله الشافعي<sup>(٣)</sup> وغيره. وقد سبق ذكر قطع من 'حوال أم أيمن في باب النقا'<sup>(٤)</sup>.

قوله في قصة أم أيمن أنها امتنعت من رد تلك المنافع حتى عوضها عشرة أمثاله

إنما فعلت هذا لأنها ظنّت أنها كانت هبة مؤبّدة، وتميكا لأصل لرقية، وأراد النبي ﷺ استعطية قبيلها في سرده ذلك، لما زال يزيد من لي عوض حتى رضيت. وكل هذا تبرع منه ﷺ وإكرام بها وإعلاء لها من حق الحضانة والثوية.

(١) في (بخ): ويؤيده

(٢) في (ص): و(هـ): غنيم، وهو حمص

(٣) في (لام): (١٤٠/٦)

(٤) (١٣٤/٥).

قَالَ أَنَسٌ: وَإِنْ أَهْلِي أَمَرُونِي أَنْ أَلْبِسَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْأَلَهُ مَا كَانَ أَهْلُهُ أَعْطَوْهُ أَوْ يَعْضُهُ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ أُمُّ أَيْمَنَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِيهِنَّ، فَجَاءَتْ أُمُّ أَيْمَنَ، فَجَعَلَتْ الثُّوبَ فِي عُنُقِي وَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَا نُعْطِيكَاهُنَّ وَقَدْ أَعْطَانِيهِنَّ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: يَا أُمُّ أَيْمَنَ، انْزُكِيهِ وَلَكِ كَذَا وَكَذَا، وَتَقُولُ: كَلَّا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَجَعَلَ يَقُولُ كَذَا حَتَّى أَخْصَاهَا عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ، أَوْ قَرِيباً مِنْ عَشْرَةِ أَمْثَالِهِ. [احمد ١٣٠٩١، ١٣٠٩٢، ١٣١٧٠].

قوله: (والله لا نعطيكاهن) هكذا هو في معظم النسخ. (نعطيكاهن) بالالف بعد الكاف، وهو صحيح، فكأنه أشيع فتحة الكاف فتولدت منها ألف، وهي بعض النسخ: (والله ما نعطيكاهن)<sup>(١)</sup> وفي بعضها: (لا نعطيكاهن) والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ): معطاكهن.



## ٢٥ - [باب جواز الأكل من طعام الغنيمة

## في دار الحرب]

[٤٦٠٥] ٧٢ - (١٧٧٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ - : حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ هَلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: أَصَبْتُ جِرَاباً مِنْ شَحْمِ يَوْمٍ خَيْرٍ، قَالَ: فَالْتَزِمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئاً، قَالَ: فَالْتَفَتُ، فَلَمَّا دَرَسْتُ اللَّهَ ﷻ مَسْتَسْمِئاً، (الحديث: ١٦٧٩١) [رواه: ٤٦٠٦].

## باب جواز الأكل من طعام الغنيمة

## في دار الحرب

فيه حديث عبد الله بن مغفل: (أنه أصاب جراباً من شحم يوم خيبر) وفي رواية: (قال: رُمي إلينا جراب فيه طعام وشحم) أم (الجراب) ليكر الجهم وفتحها، لفناء الكسر أفصح وأشهر، وهو وعاء من جلاب.

وفي هذا رسالة أكر الطعام<sup>(١)</sup> في دار الحرب، قال القاضي: أجمع العلماء على جواز أكل طعام الحربيين ما دام المسلمون في دار الحرب، فيأكلون منه قدر حاجتهم<sup>(٢)</sup>، ويجوز بهذين الإمام ويعبر إذنه، ولم يشترط أحد من العلماء استئذنه إلا الزهري. وجمهورهم على أنه لا يجوز أن يُخرج معه شيء إلى عمارته في الإسلام. وإن أخرج به نومه رثه إلى لمفتم، وقد الأوزاعي لا يلزمه.

وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع شيء منه في دار الحرب ولا غيرها، فإن بيع منه شيء لغير لعائمين، كان بدله غنيمة<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يركب درابهم ويلبس ثيابهم ويستعمل ملاحهم في حل الحرب بالاجتماع، ولا يقتصر إلى دين الإمام، وبشرط ألا وزاعي، فإنه، مخالفة للدينين.

وفي هذا الحديث دليل لجواز أكل شحوم ذنبح ليهود وإن كانت شحونها محرمة عليهم، وهو

(١) في (نسخ) و(أصح) طعام الغنيمة.

(٢) في (نسخ) و(أصح): حاجتهم. وفيهيب موافق هذا في (إكمال المعتمد): (٦/ ١١٤).

(٣) في (نسخ) غنيمته.

[٤٦٠٦] ٧٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شَارِبٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بَهْرُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ يَقُولُ: رُويَ إِلَيْنَا جِرَاتٌ فِيهِ طَعَامٌ وَشَحْمٌ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَوَثِّبْتُ لِأَخِيهِ، قَالَ: فَلَتَعْتُ فَوَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ (أحمد: ٢١٠٥٥٥، وإسحاري: ٣١٥٣).

(٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو ذَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ غَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: جِرَاتٌ مِنْ شَحْمٍ. وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّعَامَ. (أحمد: ٢١٠٥٦٢، وإسحاري: ٤٦٠٦).

مذهب مالك وأبي حنيفة ولشافعي وجمعي لعلماء قال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: لا كرامة فيها، وقد مالئ: هي مكروهة، وقال أشهب وابن القاسم مالكياً<sup>(١)</sup> وبعض أصحاب أحمد: هي محرمة، وحكي هذه أيضاً عن مالك.

واحتج الشافعي والجمهور بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٥] قال المفسرون: المراد به الذبائح، ولم يستثن منها شيئاً، لا لحماً ولا شعماً ولا غيره.

وقد حل ذبائح أهل الكتاب. وهو مجمع عليه، ولم يخالف فيه إلا الشيعة. ومذهبنا ومذهب لجمهور بإباحته سواء سَمُوا الله تعالى عليها أم لا، ولقد قوم: لا تجل<sup>(٢)</sup>، لا أن يسَمُوا الله تعالى. فأبى ذا ذبح على اسم المسيح أو كيسة وحومها، فلا تجل ثبت الذبيحة عنده، وبه قال جمهور العلماء، والله أعلم.

قوله: (فالتفت فإذا رسول الله ﷺ، فاستحييت منه) يعني لنا رآه من حرصه على أخذه، أو لقوله: (لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً) والله أعلم.



(١) في (خ): المتكئين.

(٢) في (ص): ولاهبة لا يحس.

## ٢٦ - [باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل]

## يندعوه إلى الإسلام]

[٤٦٠٧] ٧٤ - (١٧٧٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ الْحَنْظَلِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعُمَيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللُّمْتُظُّ بْنُ رَافِعٍ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْوَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ لَوْزٍ ق: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ أَبَا سَمِيَانَ أَخْبَرَهُ مِنْ فِيهِ بَنِي فِيهِ: قَالَ انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قَالَ قَبَيْتُ أَنْ يَلْشَامَ، إِذْ جِيءَ بِكِتَابٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ، يَعْنِي عَظِيمَ الرُّومِ. قَالَ وَكَانَ رَحِيَةً لِكَلْبِيِّ جَاءَ بِهِ، فَلَقَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ، فَلَقَعَهُ عَظِيمٌ

## باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ملك الشام

## يدعوه إلى الإسلام

يقال: (هرقل) بكسر الهمزة وفتح لراء ويسكن الهمزة لقال: هذا هو المشهور، ويقال: (هرقل) بكسر الهمزة ويسكن الراء وكسر المقاف، حكاه الجوهري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> وهو سمع عنم له، ولقبه قيصراً، وكذا كل من ملك الروم يقال له: قيصراً.

قوله عن أبي سميان: (انطلقت في المدّة التي كانت بيني وبين رسول الله ﷺ) يعني الصلح يوم الحطيئة، وكانت الحطيئة في أواخر سنة ست من الهجرة.

قوله: (دحية الكلبي) هو بكسر الهمزة وفتح حاء لغتان مشهورتان، احتلف في ترجيحتهما، ودعى بن أسكيت أنه بالكسر لا غير، وأبو حاتم أشجعته أنه بالفتح لا غير<sup>(٢)</sup>

قوله: (عظيم بصرى) هي مضممة لباء وهي مدينة خورن، دُت قلعته وأعماله، قريبة من طرف بصرى بين الشام والحجاز، والمراد بعظيم بصرى أميرها.

قوله عن هرقل أنه سأل: أيهم أقرب نسباً إلى النبي ﷺ؟ ليسأله عنه، قال لعلماء: إنما سأل قريب

(١) الصحيح: (هرقل).

(٢) وهو قول الأصمعي أيضاً كما في كتاب اللغة

بُضِرَى إِلَى هِرْقُلَ، فَقَالَ هِرْقُلُ: هَلْ هَذَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟  
 قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: قَدْ جِئْتُ فِي نَقَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَدَخَلْتُ عَلَى هِرْقُلَ، فَأَجْلَسَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ:  
 أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَباً مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَجِئْتُ: أَنَا،  
 فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي، ثُمَّ دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ فَقَالَ لَهُ: قُلْ لَهُمْ إِنِّي  
 سَائِلٌ هَذَا عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِنْ كَذَبَنِي فَكُذِّبُوهُ. قَالَ: فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ:  
 وَائِمُ اللَّهُ، لَوْ لَا مَخَافَةُ أَنْ يُؤَثَّرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكُذِّبْتُ. ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: سَلْهُ: كَيْفَ حَسَبُهُ  
 فَيُكْمُ؟ قَالَ: قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ. ....

النَّسَبُ لَهُ أَهَمُّ بَعْدَهُ. وَابْعُدْ مَنْ أَنْ يَكْذِبَ فِي سَبِّهِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: (إِنْ كُذِّبَنِي  
 فَكُذِّبُوهُ) أَيُّ: لَا تَسْتَجِيبُوا مِنْهُ فَتَسْكُنُوا عَنْ تَكْلِيهِهِ وَتَكْذِبِهِ.

قوله: (وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي) قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَمْنَا لَعَلَّ ذَلِكَ لِيَكُونَ أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ لِي تَكْلِيهِهِ  
 إِنْ كَذَّبْتُ: لِأَن مَقَابِلَتَهُ بِالْكَذِبِ فِي وَجْهِهِ صَعِبَةٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبِلْهُ.

قوله: (دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ) هُوَ بِصَمِّ اللِّسَانِ وَتَرْجُمَانُهُ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَهُوَ الْمَعْبُورُ عَنْ لَعْنَةِ بَعْضِ آخَرِي،  
 وَاللَّعْنَةُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، وَأَنْكَرُوا عَلَى الْجَوْهَرِيِّ كَوْنَهُ جَعَلَهَا زَائِلَةً<sup>(١)</sup>.

قوله: (لَوْ لَا مَخَافَةُ أَنْ يُؤَثَّرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكُذِّبْتُ) مَعْنَاهُ: لَوْ لَا خِفْتُ أَنْ رُفِّقَتِي يَنْقُبُونَ<sup>(٢)</sup> عَلَيَّ الْكَذِبَ  
 إِلَى قَوْمِي وَيَتَحَدَّثُونَ بِهِ<sup>(٣)</sup> فِي مِلَادِي، نَكَّذْتُ عَلَيْهِ، لِيُبْغِضَ إِلَيَّ وَتُحْطَى نَفْسُهُ وَلِي هَذَا بَيِّنٌ أَنْ  
 الْكَذِبَ قَبِيحٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَمَا هُوَ قَبِيحٌ فِي الْإِسْلَامِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْخَزَرِيِّ: (لَوْ لَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْتُرُوا عَلَيَّ كُذْباً لَكُذِّبْتُ عَنْهُ)<sup>(٤)</sup> وَهُوَ بِضَمِّ كَاءٍ  
 وَكَسْرِ هَاءٍ.

وقوله: (كَيْفَ حَسَبُهُ فَيُكْمُ؟) أَيُّ: نَسَبُهُ.

(١) حيث ذكره في (رحم) عن الصحاح. وقد ذكره صاحب الفهرست في (ترجم) وأكرر عليه الشرح في «فناج العرب»  
 وقال لغوي في «الصحاح للبشر»: (ترجم): الأكثر على أصالة «لغة».

(٢) في (ج): يغلوا.

(٣) في (ج): ويتحدثون به. وفي (ص): ويتحدثونه.

(٤) البخاري: ٧.

قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَهُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: وَمَنْ يَتَّبِعُهُ، أَشَرَفُ النَّاسِ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ وَبِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَخَطَةٌ لَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ وَقْتُكُمْ إِذَا؟ قَالَ: قُلْتُ: تَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سَجَالًا، يُصِيبُ مِنَّا وَنُصِيبُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَلْ يَغْيِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مَدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا، قَالَ: قَوْلُ اللَّهِ مَا أَمَكَّنِي مِنْ كَلِمَةٍ أَدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ حَلَوٍ. قَالَ: فَهَلْ قَالَتْ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا.

قَالَ لِرَجُلَيْنِ: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسْبِهِ، فَرَعَمْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ لَوْ حَسَبٌ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابِ قَوْمِهِ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ لِي أَبِيٌّ مِثْلُكَ؟ فَرَعَمْتَ أَنَّ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ

قوله: (فهل كان من آبائه ملك؟) هكذا، هو في جميع نسخ «صحيح مسلم» ووقع في الصحيح لبحاري: (فهل كان من آبائه من ملك؟) ورؤي هذا اللفظ على وجهين، أحدهما: (من) بكسر الميم، و(قيلت) بفتحها مع كسر اللام، والثاني: (من) بفتح الميم، و(ملك) بفتحها على أنه فعل ماضٍ. وكلاهما صحيح، والأول أشهر وأصح، وتؤيده رواية مسلم بحذف (من).

قوله: (ومن يتبعه؟ أشرف الناس أم ضعفاؤهم؟) يعني بأشرافهم كبرهم وأهل لأحساب فيهم.

قوله: (سَخَطَةٌ لَهُ) هو بفتح السين. والسَخَطُ والسَخَطُ: كراهة الشيء وعدم الرضا به.

قوله: (تكون الحرب بيننا وبينه سجالاً) هو بكسر السين أي: ثوباً، ثوبة لت وثوبة له، قاتلوا ووصله المستقيدون بالسجل، وهي الدلو المألى، يكون لكل واحد منهما سجل.

قوله: (فهل يغير؟) هو بكسر الدال، وهو ترك الوفاء بالعهد.

قوله: (ونحن منه في مدة لا ندري ما هو صانع فيها) يعني مدة الهدنة والصلح الذي جرى يوم الحُدَيْبية.

قوله: (وكذلك الرسل تُبعث في أحساب قومها) يعني في أفضل أنسابهم وأشرافها. قيل: لحكمة<sup>(٢)</sup> في ذلك أنه أبعد من اتعاده الباطل وأقرب إلى انقياد الناس له.

(٢) في (ص): مائدة. وهو خطأ.

(٣) في (خ): والحق.

مِنْ آبَائِهِمْ مِلَّةً، قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ هُنَاكَ آبَاءَهُ. وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ، أَضَعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟  
قُلْتُ: بَرٌّ ضَعَفَاؤُهُمْ، وَهُمُ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قُلْ أَنْ يَقُولَ  
مَا قَالَ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدْعُ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُكَذِّبُ  
عَنِ اللَّهِ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سَخَطُهُ لَهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا،  
وَكَذَلِكَ لَا إِيمَانَ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ الْقُلُوبِ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ  
يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَمُوتَ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ قَاتَلْتُمُوهُ، فَتَكُونُ  
الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَجًّا لَا، يَنَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى، ثُمَّ تَكُونُ لَهُمْ  
الْعَاقِبَةُ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ  
قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ، قُلْتُ: رَجُلٌ انْتَمَى  
بِقَوْلِهِ قَبْلَهُ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: يَمْ يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَاةِ،

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (إِنْ الضَّعَفَاءُ هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ) فَهَلْ كُنْ لَا شَرَّ فِي يَأْتُونَ مِنْ تَقَدُّمِ مَثَبِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَالضَّعَفَاءُ  
لَا يَأْتُونَ، فَيَسُوعُونَ إِلَى الْإِسْقَادِ وَالْقَبْحِ الْحَقِ.  
وَأَمَّا سُؤَالُهُ عَنِ الرَّدَّةِ فَلَا نَمَنُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي أَمْرٍ مُحَقَّقٍ لَا يَرْجِعُ عَنْهُ: بِخِلَافِ مَنْ دَخَلَ فِي  
الْأَطِيلِ.

وَأَمَّا سُؤَالُهُ عَنِ الْغَدْرِ: فَلَا نَمَنُ مِنْ طَلِبِ حَظِّ الدِّينِ لَا يَسَالِي سَاعِدَ وَصِيْرِهِ مِمَّا يُتَوَصَّلُ<sup>(١)</sup> بِهِ إِلَى ذَلِكَ،  
وَمَنْ طَلِبَ، لِأَخْرَاجِهِ لَمْ يَرْكَبْ غَدْرًا وَلَا غِيْرًا مِنَ الْقَبِيْحِ.  
قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ الْقُلُوبِ) يَعْنِي سُخْرَاحَ مَصْدُورٍ، وَأَصْلُهُ: اللُّطْفُ بِالْإِنْسَانِ  
عِنْدَ قَدِيمِيَّةٍ وَيُظْهِرُ السُّورِيَّ بِرُؤْيَاهُ يَقْدِرُ: يَشْهَدُ بِهِ وَالْبَشِيْشِ.  
قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى، ثُمَّ تَكُونُ لَهُمْ<sup>(٢)</sup> الْعَاقِبَةُ) مَعْنَاهُ: يَتَّبِعُهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> لِيُعْظِمَ أَجْرَهُمْ  
بِكَثْرَةِ صِيْرِهِمْ وَيُثْلِيَهُمْ وَسَعِيْهِمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى.  
قَوْلُهُ: (قُلْتُ، يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَاةِ) أَمْ (الصَّلَاةِ) فَصْلَةٌ لِأَرْحَمِ وَكَرَّ مَا أَمَرَ اللَّهُ  
بِهِ أَنْ يُوصَلَ، وَكَذَلِكَ دَائِرَةُ الْإِكْرَامِ وَحَسْبُ الْمُرَاعَاةِ.

(١) فِي (ج): لَا يَتَوَصَّلُ، وَهُوَ غَطَا.

(٢) فِي (خ): لَهَا.

(٣) فِي (ج): يَتَّبِعُهُمْ فِي ذَلِكَ.



قَالَ: إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ لَيَبِيٍّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّ مِنْكُمْ، وَلَوْ  
أَلَيَّ أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لِأَحَبِّتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَعَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ، وَلَيَبْلُغَنَّ مِنْكُمْ مَا  
تَحْتُ قَدَمَيَّ.

قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ

وَأَمَّا (العطف) والكتب<sup>(١)</sup> عن المحرم وخورم المروءة: قال صاحب «المحكم»: «الصفة» الكتب  
عطف لا يجل ولا يجل<sup>(٢)</sup>، يقال: عطف يعطف عطفًا وعفاً وعفاة، وتعطف واستعطف، ورحل عطف  
وعطف، والآن في حقيقته، وجميع لعطف: أفعلة وأعطف.

قوله: (إِنْ يَكُنْ) ما تقول فيه حقًا فإنه<sup>(٣)</sup> نبي قال العلماء: هذا الذي قدم هرقل أخذه من الكتب  
القديم، فهي لتوراة هذا أو نحوه من علامات رسول الله ﷺ، فحرفه بالعلامات، وأما الدليل القاطع  
على النبوة، فهو المعجزة الظاهرة بالخارقة للعادة، هكذا قاله المازري<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

قوله: (وَلَوْ أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لِأَحَبِّتُ لِقَاءَهُ) هكذا هو في «مسم» ووقع في «البخاري»:  
(لَتَحَبَّبْتُ لِقَاءَهُ) وهو أصح في المعنى، ومعه: لتكسبت الوصول إليه وارتكبت المشقة في ذلك،  
ولكنني أحاف أن أقطع دونه. ولا عذر له في هذا؛ لأنه قد عرف صدق النبي ﷺ، وإنما شح  
بالمثل<sup>(٥)</sup> ورغب في الرئاسة، فأثوره على الإسلام، وقد جاء ذلك مصرحاً به في «صحيح البخاري»  
ولو أراد الله هديته لوفقه كما وفق لجاشي، وما زالت عنه الرئاسة، ونسأل الله توفيقه.

قوله: (ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ

(١) في (خ) و(ص): الكتب.

(٢) في (خ) و(ص): يعطف. وفي (هـ): يستعطف. ولحققت من «المحكم»: (١٠٢/١).

(٣) في (خ): يكون.

(٤) في (خ) و(ص): ما يقول حقاً به.

(٥) في «المعلم»: (٢٨/٣).

(٦) في (ص) و(هـ): في جنتك. وفي «تدوين المحيطة»: (شحيح) أنه يتعدى بـ.

رَسُولُ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى سَيِّدِ النَّبِيِّينَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ  
الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمْ بِوَلَايَةِ اللَّهِ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِن تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ،  
وَمَا يَتَأَمَّلُ الْكَتِّيبُ تَمَاقُلًا إِنَّ صَكَّتِمَ سَوَّيْتُمْ بَيْنَكُمْ وَيَنْتَكُفُوا إِلَّا تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَلَا  
تَتَّخِذُوا بَعْضُكُمْ أَوْلِيَاءَ مِنَ الدُّنْيَا فَإِنَّ آوَاءًا ذُفُّوا أَوْلِيَاءُ أَكْثَرًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ ۝ ۱۱ ۝ فَلَمَّا

رسول الله، سي هرقل عظيم الروم، سلام على سيدي النبي الهدي، أما بعد، فإني أدعوك بدعاية الإسلام،  
أسلم تسلم، وأسلم بولايته الله أجرك مرتين، وإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، وما يتأمل الكتيب تماقلاً إن صككتهم سويتهم بينكم وينتكمفوا إلا تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ولا  
تتخذوا بعضكم أولياء من الدنيا فإن آوئاً ذفوا أولياء أكثر إن الله سامعٌ عليم. الآية.

في هذا الكتاب جمل من القواعد وأنواع من الفوائد:

منها: دعوة الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم، وهذه لدعوة واجب، واقتداء قبله حرام، إن لم تكن  
بلغتهم دعوة الإسلام، وإن كانت بلغتهم فدعوة مستحب، هذا عندهما، وفيه خلافاً للسلف سبق بيانه  
في أول كتاب الجهاد.

ومنها: وجوب العمل بخير الواحد، وإلا قسم يكن في بعثه مع دحية فائدة، وهذا إجماع من  
يعتد به.

ومنها: استحباب تصدير الكتاب<sup>(١)</sup> بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) وإن كان المبعوث إليه كافراً.  
ومنها: أن قوله ﷺ في الحديث الآخر: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي يَأْلٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْزَمُ»<sup>(٢)</sup> لمراد  
بـ «الحمد لله» ذكر الله تعالى، وقد جاء في رواية: «يلكرك الله»<sup>(٣)</sup>. وهذا الكتاب كان ذا بال، يلي من  
المهمات العظام، ويبدأ فيه بالسملة دون الحديث.

ومنها: أنه يجوز أن يسافر إلى أرض العدو بآية ولآيتين ونحوهما، وأن يبحث بينك إلى الكفار،  
وإنه يُنهي عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو<sup>(٤)</sup>، أي: بكله، أو بجزء منه، وذلك أيضاً محمول  
على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار.

(١) في (ج): كلام.

(٢) أخرجه أبو دود: ٤٨٤٠. ومن مسنده: ١٨٩٤، وأحمد: ٨٧١٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو حسن بطريقه  
وشويعه.

(٣) هي رواية أحمد والنسائي في المصنوع الكبير: ١: ٣٥٨.

(٤) أخرجه البخاري: ٢٩٩٠، ومسلم: ٢٨٣٩ من حديث بن عمر رضي الله عنه وهو في المسند أصح.

ومنها : أنه يحوز للمُحدث والكاتب مسْئَلة أو آيات يسيرة مع غير القرآن .

ومنها : أن المسْئَلة في لُكاتبَة والرسائل بين الناس أن يبدأ لُكاتبٌ بنفسه فيقول : من زيد إلى عمرو . وهذه مسألة محتلف فيها ، قال الإمام أبو جعفر النخاس في كتابه «صدحة الكتاب» : قال أكثر العلماء . يستحبُّ أن يبدأ بنفسه ، كما ذكرنا . ثم روى فيه أحاديث كثيرة وآراء ، قال : وهذا هو الصحيح عند أكثر العلماء ، لأنه يجمَعُ الصحابة . قال : وسواء في هذا تصدير الكتاب والعنوان .

قال : ورخص جماعة في أن يبدأ بالمشكوب إليه ، فيقول في التصدير والعنوان ، إلى فلان من فلان ، ثم روى بإسناده أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية فبدأ باسم معاوية ، وعن محمد بن الحنفية ويكره بن عبد الله وأيوب السخيتي أنه لا يأمن بذلك .

قال : وأم العنوان ، فالصواب أن يكتب عليه : إلى فلان . ولا يكتب . فلان لأنه إليه لا له ، إلا على مجز . قال : هذا هو الصواب المدي عليه أكثر العلماء من الصحابة والتابعين

ومنها : لتوفي في لُكاتبَة واستعمال الورع فيها ، فلا يُعْرِط ولا يُنْطِط ، ولهذا قال النبي ﷺ : «إلى هرقل عظيم الروم» فسم يَقل : «مليك الروم» لأنه لا مُلكَ له ولا غيره إلا بحكم دين الإسلام ، ولا سلطان لأحد ، إلا لمن وُلاه رسول الله ﷺ ، أو وُلاه من «أذن له رسول الله ﷺ بشرط ، وإنما يُنْفَذُ من تصوّرات الكفار ما تُثْبِتُهُ الضرورة . ولم يقل : إلى هرقل ، فقط ، بل أتى بنوع من الحلاطفة فقال : «لعظيم الروم» أي . الذي عظموته وبقلمونه ، وقد أمر الله تعالى بإلانة القول لمن يُدعى إلى الإسلام ، فقال تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالنَّعْظِ الْخَسِيِّ﴾ . الفصل ١٢٥ ، وقال تعالى : ﴿فَقُولُوا نَرْوَا لَكُمْ﴾ [٤١] وغير ذلك .

ومنها : استحبابُ البلاغة والإيجاز ، وتجرى الألفاظ المجزلة في المشكوبة ؛ من قوله ﷺ : «أسلم» في هدية من الاختصار ، وهدية من الإيجاز والبلاغة وجمع المعاني ، مع ما فيه من بديع لطيف ، وشعوره لسلامته من خزي لدين بالحرب والسبي والقتل وأخذ الدين والأموال ، ومن عذاب الآخرة .

ومنها: أن من أدرك من أهل الكتاب نبياً ﷺ فأمن به فله<sup>(١)</sup> أجران، كما صرح به هنا وفي الحديث  
 الآخر في «الصحح»<sup>(٢)</sup>: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين.. منهم رجل من أهل الكتاب» الحديث  
 ومنها: البيهقي أوضح أن من كان سبباً لفضيلة أو سبب منع من هداية، كان أنماً؛ لقوله ﷺ: «وان  
 تولت فإن عيبك»<sup>(٣)</sup> إثم الأريسين» ومن عدا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَيَجْعَلَنَّ اللَّهُ لَكُمْ نِقَابًا﴾  
 [المكوت: ١٣٠]

ومنها: استحباب (أب بعد) في الخطب والمكتبات، وقد ترجم البخاري لهذه باباً في كتاب  
 لجمعة، ذكر فيه أحاديث كثيرة.  
 قوله ﷺ: «وان تولت فإن عيبك إثم الأريسين» هكذا وقع في هذه الرواية الأولى في «مسند»  
 «الأريسين» وهو الأشهر في رويات الحديث وفي كتب أهل لغة، وعلى هذا خُتِفَ في ضبطه على  
 أوجه:  
 أحدها: ياءين بعد السين.

ولثاني: ياء واحدة بعد السين، وعلى هذين الوجهين همزة مفتوحة والراء مكسورة مخففة.  
 والثالث: (الأريسين) بكسر الهمزة وتشديد الراء، وياء واحدة بعد السين  
 ووقع في الرواية الثانية في «مسند» وفي أول «صحيح البخاري»: «إثم الأريسين»<sup>(٤)</sup> ياء مفتوحة في  
 أوله وياءين بعد السين.  
 واختلف في الراء بهم على أقوال:

أصحها وأشهرها، أنهم لا تارون، أي، لقلاحون والزراعون، ومعناه: إن عليك إثم رعيك  
 الذين يتبعونك وينفذون بأمرهم، ونبه هؤلاء على جميع الرعايا؛ لأنهم لأعجب، ولأنهم أسرع

(١) في (خ) له.

(٢) صحيح البخاري: ٣٠١١، وصحيح مسلم: ٣٨٧ من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهو في «مسند أحمد»:  
 ١٩٥٣٢.

(٣) في (خ) فليكن.

(٤) بخاري ٧ (طبعة الدكتور زهير ناصري) وهي رواية مسكوة في هـ، مش، وأروية، لأحمد.

قَرَعَ مِنْ قِرَاعَةِ الْكِتَابِ، وَتَفَعَّيَ لِأَصْوَاتِ عِذِّهِ، وَكَثُرَ اللَّعَطُ، وَأَمَرَ بِنَا فَأُخْرِجْنَاهُ، قَالَ:  
فَقُتْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، .....

بقيادة، فَبَدَأَ أَسْلَمَ أَسْلَمُوا، وَهَذَا مَتَعَّيٌّ أَمْتَعُو. وَهَذَا يَقُولُ هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَدْ جَاءَ مَصْرُوحًا بِهِ فِي رَوَايَةٍ  
وَرَوَاهُ فِي كِتَابِ «دَلَالِ النَّبُوءَةِ»<sup>(١)</sup> لِمَبِيهَقِي فِي عِيَرِهِ. لِغُلَانِ هَلِيكَ إِثْمَ الْكَافِرِينَ» وَفِي رَوَايَةٍ ذَكَرَهَا أَبُو عُبَيْدٍ  
فِي كِتَابِ «الْأَمْوَالِ»<sup>(٢)</sup>: «وَالَا فَلَا تَعْمَلُ بَيْنَ الْفَلَاحِينَ وَبَيْنَ الْإِسْلَامِ» وَفِي رَوَايَةٍ بِنِ وَهْبٍ: «إِنَّهُمْ هَلِيكَ»  
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: لَيْسَ لِعَرَضِ الْفَلَاحِينَ<sup>(٣)</sup> الزَّرْعَانِ حَاضِيَةً، بَلِ الْمَرَادُ بِهِمْ جَمِيعُ أَهْلِ مَمْلَكَتِهِ.

لِثَنِي: أَنَّهُمْ لِيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَهَمَّ أَتْبَعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَرَسٍ الْبَدْيِي تَمَسُّبَ إِلَيْهِ الْأَرُوسِيَّةَ مِنْ  
النَّصَارَى، وَلَهُمْ مَقَلَّةٌ فِي كِتَابِ الْمُتَعَدَّلَاتِ: وَيَقَالُ لَهُمْ: الْأَرُوسِيُونَ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُمْ أَمْلُوكُ الَّذِينَ يَقْدُونَ النَّاسَ إِلَى الْمَذْهَبِ الْعَادِيَّةِ وَيَأْمُرُونَهُمْ بِهِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ» هُوَ بِكَسْرِ الدَّالِّ، أَيُّ: بِدَعْوَتِهِ، وَهِيَ كَدْمَةُ التَّوْحِيدِ، وَقَدْ فِي  
لِرَوَايَةِ الْآخَرَى، لَتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ بَعْدَ هَذَا. «أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ» وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلَى، وَسَعَاهَا:  
لِكَدْمَةِ الدَّاعِيَّةِ إِلَى الْإِسْلَامِ.

قَالَ لِقَاضِي: وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (دَعَايَةً) هَذَا بِمَعْنَى دَعْوَةٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ  
كَافِيَةٌ» (النِّصَم. ٥٨) أَيُّ كَثِيفٌ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِسْلَامٌ عَلَى مَنْ تُعْجِ لِهْدَى» هَذَا دَلِيلٌ لِمَنْ يَقُولُ: لَا يُبْتَدَأُ الْكَافِرُ بِالْإِسْلَامِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ  
خِلَافٌ، مِمَّا يَنْبَغِي وَجْهٌ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ لِعَسَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَبْتَدِيَ كَافِرًا بِالْإِسْلَامِ،  
وَأَحَادِيثُ كَثِيرُونَ مِنْ سَنَفٍ، وَهَذَا مَوْدُودٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَمُسْتَأْنِي فِي  
مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>. وَجُوزُهُ آخَرُونَ لَاسْتِثْنَاءٍ أَوْ لِحَاجَةٍ إِلَيْهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ

قَوْلُهُ: (وَكَثُرَ اللَّعَطُ) هُوَ بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَإِسْكَانِهَا، وَهِيَ الْأَصْوَاتُ الْمُخْتَلِطَةُ

قَوْلُهُ: (لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ) أَمَا (أَمَرَ) فَبِفَتْحِ الْهَمْزِ وَكَسْرِ نَحِيمٍ، أَيُّ: عَظُمَ

(١) (٣٨٤/٤) وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ: ٧٢٧٩.

(٢) بِرَقْم ٥٥.

(٣) فِي (خ): بِالْفَلَاحِينَ هَذَا. وَاسْمُهَا مَوْالِي لَهَا فِي «الْأَمْوَالِ».

(٤) الْإِكْمَالُ لِلْمَعْلُومِ: (٦٢٤/٦).

(٥) فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ: ٥٦٥٢ غَيْرًا بَعْدَ

MAHDI-KHAHLAN & K. RAHMAN





## ٢٧ - [باب كُتِبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مُلُوكِ الْكُفَّارِ

يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ]

[٤٦٠٩] ٧٥ - (١٧٧٤) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى التَّجَاشِيِّ، وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالتَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. احمد: ١٣٣٥٥.

وعبد: لاكثر حوفا بين التجاشي.

## باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار

يدعوهم إلى الإسلام

قوله: (حدثني يوسف بن حماد المعني) هو بكسر النون وتشديد الياء، منسوبة إلى نفس، قد استعملني<sup>(١)</sup>؛ هو من ولد معمر بن زائدة.

قوله: (حدثني يوسف بن حماد المعني: حدثنا عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس) قال مسلم: (وحدثنا محمد بن عبد الله الرزقي<sup>(٢)</sup>): حدثنا عبد الوهاب بن<sup>(٣)</sup> عطاء، عن سعيد، عن قتادة: حدثنا أنس) قال مسلم: (وحدثني نصر بن علي الجهضمي: أخبرني أبي: حدثني خالد بن قيس، عن قتادة، عن أنس).

هذه لأسانيد الثلاثة كلهم بصريون، ومحمد بن عبد الله الرزقي بصري بخلدي، ولا ينقص هذا مذكرته. وفي الإسناد الثاني تصريح قَتَادَةَ بِالسَّمْعِ مِنْ أَنَسٍ. فَرَأَى مَا يُخَافُ مِنْ تَدْلِيْسِهِ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى التَّجَاشِيِّ، وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالتَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ).

أما (كيسرى) مفتوح الكاف وكسر الهمزة، وهو لقب لكل من سَكَّ لِمَرْسٍ، و(قَيْصَرَ) لقب من ملك

(١) في «الأسانيد»: (١٧٧/٢٥٧).

(٢) في (نسخ): الرزقي، وهو خطأ.

(٣) في (نسخ): عطاء، وهو خطأ.

[ ٤٦١٠ ] ( ٠٠٠ ) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزَّازِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَدِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَجِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ : وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، (هر: ٢٤٦٠٩).

[ ٤٦١١ ] ( ٠٠٠ ) وحَدَّثَنِيهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ لِحِفْصِ بْنِ أَبِي : حَدَّثَنِي جَالِدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، (هر: ٤٦١٠) وَلَمْ يَذْكُرْ : وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

الرُّومَ، وَ(لُحَاشِي) لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْحِيشَةَ، وَ(خَاقَان) نِكَلٌ مِنْ مَلَكَ الثَّرَكِ، وَ(فِرْعَوْن) لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْقُطْرَ، وَ(عَزِيز) لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ مِصْرَ، وَ(ثُبَع) لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ جَمْعِيًّا.

وفي هذا الحديث جواز مکتب لکفار ودعوتهم إلى الإسلام. والعمل بالکتاب وبِحبر لواحده، والله أعلم.



## ٢٨ - [باب في غزوة حنين]

[٤٦١٢] ٧٦ - (١٧٧٥) وحديثي أبو الظاهر أحمد بن عمرو بن سرح: أخبرني أبو وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب قال: حدثني كثير بن عباس بن عبد المطلب قال: قال عباس: شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فلو كنت أنا وأبو سعيد بن الحارث بن عبد المطلب رسول الله ﷺ، فلم نغاركه، ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء، أهداه له فروة بن ثقاتة الجذامي، فلما التقى المسلمون والكفار، ولّى المسلمون مذبرين، فطبق

### باب غزوة حنين

(حسين) وأبو بين مكة والطائف وراء عرفت، بيه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، وهو مصروف كما جاء به لقراؤ العريز.

قوله: (قال عباس<sup>(١)</sup>) شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسول الله ﷺ، فلم نغاركه.

(أبو سفيان) هذا هو بن عم رسول الله ﷺ. قال جماعة من العلماء: اسمه هو كنيته، وقال آخرون: سبه المنيرة، ومن قاله هشام بن الكلبي<sup>(٢)</sup> وروى عنه ابن المنذر وسري بن بكار وغيرهم. وفي هذا عطف لأقارب بعضهم على بعض عند اشتداد، وذبح بعضهم عن بعض. قوله: (ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء، أهداه له فروة بن ثقاتة الجذامي).

أما قوله: (بغلة بيضاء) فكذلك قال في هذه الرواية ورواية أخرى بعده أنها بغلة بيضاء، وقال في آخر الباب: (عنى بعنته الشهباء)، وهي وحدة فاب العلماء لا يعرف له ﷺ بغلة سواها، وهي التي يقاب لها: (أدلل)،

وأما قوله: (أهداه له فروة بن ثقاتة) فهو بنون مضمومة ثم فاء محققة ثم ألف ثم شدة، وهي الرواية التي بعده رواية<sup>(٣)</sup> إسحاق بن إبراهيم قال: (فروة بن ثقاتة) بالعين والميم، والصحيح المعروفة الأورد.

(١) في (ص): امر عس وهو خطأ

(٢) في «جمهرة النسيب» ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٣) في (خ): عرواية، وهو خطأ

قال القاضي . واختلفوا في إسلامه ، فقال الطبري : أسلم وعمر عمراً طويلاً ، وقال غيره . لم يسلم . وفي «صحيح البخاري» أن النبي أهدها له فليث أيلة<sup>(١)</sup> ، واسم بنت أيلة - فيما ذكره ابن إسحاق - بختة بن ربيعة<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

فإن قيل : ففي هذا الحديث قبوله ﷺ هدية لكافر ، وفي الحديث لآخر : «هدايا المشرك غلول»<sup>(٣)</sup> مع حديث بن النخبة عامي الصفات<sup>(٤)</sup> . وفي الحديث الآخر أنه رد بعض هدايا المشركين وقال : «إننا لا نقبل ربة المشركين»<sup>(٥)</sup> أي : وقدّم ، فكيف يجمع بين هذه الأحاديث ؟

قال القاضي عياض قال بعض العلماء : إن هذه الأحاديث ناسخة لقبول الهدية ؛ قال . وقال لجمهور . لا نسخ ، بل سبب القبول أن النبي ﷺ مخصوص بالفيء المحصل بلا قتال ، بخلاف غيره ، فقبل النبي ﷺ ممن صمغ في إسلامه وتأليفه ؛ ليصالحوا يرجعوا للمسلمين ، وكافأ بعضهم ، ورد هدية من لم يصمغ في إسلامه ولم يكن في قبولها مصلحة ؛ لأن الهدية توجب لمحبة والمودة . وأم غير أنبي ﷺ من العلماء ولولا ، فلا يحل قبولها بنفسه عند جمهور العلماء ، فإن قبلها كانت قبيحة للمسلمين ؛ لأنه لم يهره إليه ، لا لكونه منهم ، وإن كانت من قوم هو محاصرهم فهي غنمة .

قال القاضي : وهذا قول الأوزاعي ومحمد بن الحسن وابن القاسم وابن حبيب ، وحكاه بن حبيب عن ثقه من أهل العلم . وقال آخرون : هي للإمام خاصة . قاله<sup>(٦)</sup> أبو يوسف وأشهب ومخزون .

قال الطبري<sup>(٧)</sup> : إنما رد النبي ﷺ من هدايا المشركين ما علم أنه أهدي له في خاصة نفسه ؛ وقس<sup>(٨)</sup> ما كان خلاف ذلك مما فيه استتلاف المسلمين . قال : ولا يصلح قول من ادعى النسخ قال : وحكم

(١) البخاري - ١٤٨١ من حديث أبي حميد ساعدي . وهو في «صحيح مسلم» : ٥٩٤٨ ، واسمها أحمد : ٢٣٦٠٤ .

(٢) «إسناده صحيح» : ١٢٦/٦٥

(٣) أخرجه أحمد : ٢٣٦٠١ بإسناد ضعيف ، وله شواهد ، منها حديث بن النخبة بن مذكور ، بصرف

(٤) أخرجه بخاري : ٢٥٩٧ ، ومسلم : ٤٧٣٨ من حديث أبي حميد ساعدي . وهو في «سنن أحمد» : ٢٣٥٩٨ .

(٥) أخرجه أبو داود : ٣٠٥٧ ، وترمذي : ١٦٦٧ ، وأحمد : ١٧٤٨٢ من حديث عبد بن حماد . وقال الترمذي .

حسن صحيح

(٦) في (خ) : وقال . وفي (ص) : كما

(٧) في التهذيب لأئمة : مسند هني . ٢٠٩/٢٢

(٨) تصحقت في (ص) و(هـ) إلى . وفي . وهي مهمة في (خ) .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكُضُ بَعْثَهُ قَبْلَ الْكُفَّارِ، قَالَ عَبَّاسٌ: «وَأَلَّا تَجِدَ بِلَجْدِ بَعْلَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَكْثَرَهَا إِرْدَةً أَلَّا تُسْرِعَ، وَأَبُو سَفْيَانَ أَخَذَ بِرِكَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ عَبَّاسٍ، نَادَى أَصْحَابَ الشَّجَرَةِ».....

لأنه بعد إجراءه فحوى مال الكفار من الهبة أو الغنيمة بحسب خلاف لحد، وهذا معنى «هنايا العيال علول» أي: إذ خُصوا بها أنفسهم؛ لأنها لجمعة المسلمين يحكم الهبة أو الغنيمة.

قال القاضي: وقيل: إنما قيل استي ﷺ هدايا كعاد أهل الكتاب من كان على النصرانية، كالمقوقس وملوك الشام، فلا تعارض<sup>(١)</sup> بينه وبين قوله ﷺ: «لا تقبل زهد المشركين» وقد أبيع لك ذبائح أهل الكتاب ومن كتبهم؛ بخلاف المشركين غيبة الأوثان، هذا آخر كلام القاضي عياض.

وقال أصحابنا: متى أخذ القاضي والعاقل هدية، لزمه ردّها إلى مُهديها، فإن لم يعرفه، وجب عليه أن يجعلها في بيت المال، والله أعلم.

قوله: (ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء).

قال لعلمه: رُويته ﷺ البغلة في موطن الحرب وعند اشتداد سنام هو النهاية في الشجاعة والشبّ؛ ولأنه أيضاً يكون معتمداً يرجع المسممون إليه<sup>(٢)</sup>، وتعلمون قتلهم به ويمكنه، ربما فعل هذا عمداً، ولا فقد كانت له ﷺ أفراسٌ معروفة.

ومما ذكره في هذا الحديث من شجاعته ﷺ تقدّمه يركض بغلته إلى جمع المشركين وقد فرّ الناس عنه، وفي الرواية الأخرى أنه ربّ إلى الأرض حين غشوه، وهذا مبالغة في الشبّ و الشجاعة والصبر. وقيل: فعل ذلك موصلة لمن كان ناراً على الأرض من المسممين وقد أخبرنا لصحابة رضي الله تعالى عنهم بشجاعته ﷺ في جميع المواطن. وفي «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup>. قال: إن المُجاع مد الذي يحذّو به. وألهم كانوا يشكون به.

قوله ﷺ: «أي عباس، نادى أصحاب الشجرة» هي الشجرة التي يدعوا تحتها نعمة الرضوان، ومعه: نادى أهل بيت الرضوان يوم الحديبية.

(١) في (ص) و(هـ) معارضة، وشبّ مرفق لما في (ك) - المعلم: (١٢٨/٦).

(٢) في (ج): يكون معتمداً يرجع إليه المسممون.

(٣) في (خ): البحاري. وهو خطأ، والمذكور من الحديث الباب.



فَقَالَ عَمَّاسٌ - وَكَانَ رَجُلًا صَيِّتًا - فَقُلْتُ يَا عَنَى صَوْتِي: أَيْنَ أَصْحَابُ السُّمْرِ؟ قَالَ: قَوْلَ اللَّهِ لَنُكَانَ عَظَمَتُهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي عَظْمَةً الْبَقَرِ عَلَى أَوْلَادِهِمْ، فَقَالُوا: يَا لَبِيبُكَ، يَا لَبِيبُكَ. قَالَ: فَامْتَنُوا وَالْكَفَّارَ وَالذُّعُوءَ فِي الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ. قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدُّعُوءُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَعْضِهِ كَلِمَتَا دُولٍ عَلَيْهَا إِلَى قَتْلِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا حِينَ حَمَى الْوَيْطِيشُ» قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

قوله: (لَقَالَ عَبَّاسٌ، وَكَانَ رَجُلًا صَبِيحًا) ذكر الحارثي في «المعجم» أن لعباس رضي الله تعالى عنه كان يقف على سطح فينادي عليمته في آخر الليل وهم في الغابة فيسمعهم. قال: وبين سماع ولغاة ثمانية أميال<sup>(١)</sup>.

قوله: (فَوَالله لَكُمْ عَظَمَتُهُمْ حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي عَظَمَةُ الْبَقَرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالُوا: يَا لِبَئِكِ، يَا لِحَسْبِكَ).

قال عليه السلام: في هذا دليل على أن فرادهم لم يكن بعيداً، وأنه لم يحصل الفراق من جميعهم، وإنما فتح عليهم من في قلبه مرض من مسلمة أهل مكة لمؤلفة ومشركية الذين لم يكرهوا أسماهم، وإنما كانت هزمتهم كجأة لأنصبيهم عليهم دفعة واحدة ورشيقهم بالسهام، ولا اختلاط أهل مكة معهم ممن لم يستقر الإيمان في قلبه ومن يتربص بالمسلمين الدوائر، وفيهم ساءة وصياد خرجوا لبعثته، فنقدّم أخيراً لهم، فلم يشقوهم يستل ولو، فنقلبك أولاهم على أحراسهم، إلى أن أنزل الله تعالى سكينته على المؤمنين، كما ذكر الله تعالى في القرآن (٢).

قوله: (فَاتَّقُوا اللَّهَ) هكذا هو في النسخ، وهو ينصب (الكُفْرَ) أي: مع الكفار

قُوَّة (والدموع في الأنصار) هي يفتح الدل، سعي الاستغناء ولعدة إليهم.

قوله ﷺ: «هذا حين حمي الوطيس» هو بفتح الواو وكسرطاء العهد وبالسّين المهملة. قل

(۱) *لہذا 'نقشِ مُنہجہ' و 'خزینہ حسیہ' ۱۹۶۱ء*

[illegible]

حَصَابَاتٍ فَرَمَى بِهِنَّ وُجُوهَ الْكُفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: «انْهَزُمُوا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ» قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى مَيْتَتِهِ فِيمَا أَرَى، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَهُمْ بِحَصَابَاتِهِ، فَمَا زِلْتُ أَرَى حَدَثَهُمْ كَيْلًا وَأَمْرَهُمْ مَدْبَرًا. [نظر ٤٦١٣].

[٤٦١٣] ٧٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ: قِرْوَةً بِنُ نَعَامَةَ الْجَذَامِيِّ، وَقَالَ: «انْهَزُمُوا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ»، «انْهَزُمُوا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ» وَرَدَّ فِي الْحَدِيثِ: حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ، قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَرْكُضُ حَتْفَهُمْ عَلَى بَعْتِهِ [أحمد ١٧٧٥].

[٤٦١٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ لُبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُتَيْنَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ يُونُسَ وَحَدِيثَ مَعْمَرٍ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَثَمٌ. [نظر ١٧٧٦].

الأكشرون: هو شبه الثُّور يستخر فيه، ويضرب مثلاً لشدة الحرب التي يشبه حرها حرًا. وقال آخرون: الوطيس هو الثُّور نفسه. وقال الأصمعي: هي حجارة مدورة إذ حبيت لم يفلح أحد أن يطأ عليها. فيقال: الآن حمتِ الوطيس. وقيل: هو الضرب في الحرب. وقيل: هو الوطء الذي يطيس الناس، أي: يذقُّهم. قالوا: وهذه اللفظة من فصيح الكلام وبديع التي لم يُسمع من أحد قبل النبي ﷺ.

قوله: (فرماهم بالحصيات<sup>١١</sup>) ثم قال: «انْهَزُمُوا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ» فما هو إلا أن رماهم بحصياته، فما زلت أرى حدتهم كليلًا وأمرهم مدبرًا) هذا فيه معجزتان ظهريتان لرسول الله ﷺ، واحدة فعلية وأخرى خبرية؛ فإنه ﷺ أخبر بهزيمتهم، ورماهم بالحصيات هوأوا مدبرين.

ودكر مسلم في الرواية الأخرى في آخر هذا الباب (أنه ﷺ قبض<sup>١٢</sup>) قبضة من تراب من الأرض، ثم استنفس بها وجوههم فقال: «شاهت الوجوه» فما خلق الله منهم إنسانًا إلا ملأ عينه ترابًا من تلك

(١١) في (خ) بالحصيات. وكذا في الموصفين الآتين.

(١٢) في (خ) أحد.

[ ٤٦١٥ ] ٧٨ - ( ١٧٧٦ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو خَبْكَمَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ : يَا أَبَا عُمَارَةَ ، أَقَرُّوْكُمْ يَوْمَ حَنْيْنٍ ؟ قَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شُبَّانٌ أَصْحَابُهُ وَأَخِفَّاؤُهُمْ خُسْرًا لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ ، أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ ، فَلَقُّوْا قَوْمًا

**القبضة**، وهذا أيضا فيه معجزتان : خبرية ، ولعمري . ويحتمل أنه ﷺ أخذ قبضة من حصي وقبضة من ثواب . فمرى بلد مرة وبدا مرة . ويحتمل أنه أخذ قبضة و حدة مغلوبة من حصي وثواب .

قوله : (فما زلت أرى حنهم كثيرا) هو بفتح الحاء المهملة ، أي : ما زلت أرى قوتهم ضعيفة .

قوله : (قال رجل للبراء : يا أبا عماره ، أقررتكم يوم حنين ؟ قال : لا والله ما فر رسول الله ﷺ . ولكنه خرج شبان أصحابه وأخفائهم خسرًا<sup>(١)</sup> ليس عليهم سلاح).

هذا جواب الذي أجاب به البراء رضي الله تعالى عنه من يتبع الأدب لأن تقدير الكلام : فررتكم كلكم ؟ فيقتضي أن النبي ﷺ وفقهم في ذلك ، فقال للبراء : (لا والله ما فر رسول الله ﷺ ، ولكن جماعة من أصحابه تجرى لهم كذا وكذا).

وأما قوله : (شبان أصحابه) فهو بدلشين وأخراة نون جمع شاب .

وقوله . (أجفائهم) جمع خفيف ، وهم الميسرون المستعجلون . ووقع هذا الحرف في رواية إبراهيم الحريشي والهروي<sup>(٢)</sup> وغيرهما : (جفأ) بجيم مضمومة وبالمد . وفسروه بسرعة منهم ، قالوا : تشبهها بجفأ المسير ، وهو عثرة .

قال القاضي عياض : إن صححت هذه الرواية فمعناها ما سبق من خروج من خرج معهم من أهل مكة ، ومن نضاف إليهم ممن لم يستعد<sup>(٣)</sup> وأما خروج للعنينة ، من النساء والظبيان ومن في قبته مرثى<sup>(٤)</sup> ، فشبهم<sup>(٥)</sup> يغفل<sup>(٦)</sup> السيل .

(١) في (ج) : وحسر

(٢) هو صاحب التبريد كما في المشرق والأموار (٢٤٥/١) ولعله في التبريد (جفأ) ، يطلق جفأ من الناس .

(٣) في (ص) و(هـ) . يستعدو والمثبت موثق لها في إكمات المعلم (١٣٠/٦) .

(٤) في (ج) : مريض .

(٥) في (ص) : تشبهه .

رَمَاةٌ لَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، جَمْعُ هَوَازٍ وَتَنِي نَصْرٌ، فَرَمَقُوهُمْ رَشْقًا مَدَّ يَكَادُونَ يُخْطِئُونَ، فَأَقْبَسُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَتَزَلُّ فَاسْتَلَصَرُوا وَقَالَ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا أَكْذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»

ثُمَّ صَفَّوهُمْ. (المعجم: ٤٢٩٣٠) (الأنظر: ٤٢٩١٧).

وأما قوله: (خُسْرًا)<sup>(١)</sup> فهو بضم حاء وتشديد السين المفتوحة، أي: بغير خروج؛ ولقد فسره بقوله: (ليس عليهم سلاح) والحاسر: من لا يبرع عليه.

قوله: (فرشقوهم رشقاً) هو بفتح الراء، وهو مضارع. وأم الرشيق، بالكسر: فهو سم سهم لتي مرميها الجماعة دفعة واحدة. وضبط القاصي الرواية هنا بالكسر<sup>(٢)</sup>، وضبطه غيره بالعنع كما ذكرنا أولاً، وهو الأجود وإن كان جديداً.

وأما قوله في الرواية التي بعد هذه: (لهموه برشق من قبل) فهو بالكسر لا غير، والله أعلم. قال أهل اللغة: يقال: رشقه برشقه، وأرشقه، ثلاثي ورباعي، والثلاثي أشهر وأصح. قوله: (فتزلوا واستلصروا) أي: دعد، فيه استحياء للدعاء عند قيام لمحرب.

قوله ﷺ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا أَكْذِبُ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»

قال القاصي عياض: قال المازري: أنكر بعض الناس كون الرجز شعراً؛ بقرعه من النبي ﷺ مع قوله الله تعالى: «وَمَا كُنْتُمْ تَشْعُرُونَ وَمَا بَلَّيْتُمْ كَذِبًا» (س ١٦٩) وهذا مذهب الأخفش، واحتج به على ساد مذهب الخليل في أنه شعر. وأجابو<sup>(٣)</sup> عن هذا بأن الشعر هو: قصد إليه وعتيد الإنسان أن يوقعه موزوناً متقياً بقصده<sup>(٤)</sup> إلى المقام، ويقع في ألفاظ العامة كتبر من الألفاظ الموزونة ولا يقول أحد: إنها شعر، ولا صاحبها شعر، وهكذا لجوب عما في القرآن من الموزون، كقوله تعالى: «وَلَنْ نَكُونُوا أَكْثَرَ حَقًّا تَعْلَمُونَ وَمَا يُشْعُرُونَ» (ال عمران: ١٩٠) وقوله تعالى: «وَلَنْ نَكُونُوا أَكْثَرَ حَقًّا تَعْلَمُونَ وَمَا يُشْعُرُونَ» (ال عمران: ١٩٠) ولا شك أن هذا لا يسمى أحد من العرب شعراً؛ لأنه لم يقصد توقيته وجمعه شعراً.

(١) في (خ): خس.

(٢) الإكمال، المعجم: ١٣١ / ٦) وضبطه في (مشارق الأنوار: ٣٠٠ / ١) بفتح.

(٣) في (المعجم: ٣٠ / ٣) وفي (الإكمال، المعجم: ١٣١ / ٦) وجواب الخليل.

(٤) في (ص) و(و): يقصد. وفي المصدرين: يقصد.

قال: وقد عقل بعض الناس عن هذا القول، فأوقعه ذلك لي أن قال: الروية: «أنا النبي لا كذب»<sup>(١)</sup> بفتح الباء، جرساً منه على أن يتخذ الروي<sup>(٢)</sup>، فيستعني عن الاعتذار. وإنما الرواية بسكان الباء. هذا كلام القاضي عن المازري.

فبت: وقد فاق الإمام أبو القاسم علي بن جعفر بن عيسى السعدي الطنطاوي المعروف بابن لقطّاع<sup>(٣)</sup> في كتابه «الشافعي في علم القوافي». قد رأى قوم - منهم الأخفش - وهو شيخ هذه الصاعدة بعد لخبيل - أن مشطوراً للرجز ومنهوكه ليس بشعر، كقول النبي ﷺ: «الله مولانا، ولا مولى لكم»<sup>(٤)</sup> ونوله ﷺ: «هل أنت إلا صبيح كويت»، وفي سبيل الله ما لقيت»<sup>(٥)</sup> وقوله ﷺ: «أف، لنبي لا كذب». أن ابن عبد المعطي وأشباهه.

قال ابن لقطّاع: وهذا الذي زعمه الأخفش وغيره غلط بين؛ وذلك لأن لشعر نعم سمي شعراً لوجوده، سبب: أنه شعر القول وقصده وأرادته واعتدى إليه، وأتى به كلاماً موزوناً على طريقة العرب مقفى، فإن خلا من هذه الأوصاف أو بعضها، لم يكن شعراً، ولا يكون قائله شاعراً، بدليل أنه لو قال كلاماً موزوناً على طريقة العرب وقصده به الشعر وأراد<sup>(٦)</sup> ولم يقفه، لم يسم ذلك الكلام شعراً، ولا قائله شاعراً، يجمع الصواب والشعر، وكذا لو قفه وقصده به شعر ولكن لم يأت به موزوناً، لم يكن شعراً، وكذا لو أتى به موزوناً مقفى لكن لم يقصده به الشعر، لا يكون شعراً. وبدل عليه أن كثيراً من الناس يأتون بكلام موزون مقفى غير أنهم م قصصه ولا أرادوه، ولا يسمي شعراً، وإذا تفقّد ذلك وجد كثيراً في كلام لسان، كما قال بعض السّوّال: خيمو ضلاتكم بالدّعا<sup>(٧)</sup> والطبقة. وأعدك هذا كثير<sup>(٨)</sup>، فدل على أن الكلام الموزون لا يكون شعراً إلا بالشروط المذكورة، وهي لقصد وغيره مما سبق، وإنني ﷺ لم يقصد بكلامه ذلك لشعر ولا أرادته، فلا يعدّ شعراً وإن كان موزوناً، والله أعلم.

(١) في نسخة: أوزن.

(٢) انظر في نسخة: ٥١٥ هـ.

(٣) أخرجه ليخاري: ٣٠٣٩ من حديث إبراهيم بن عمار رضي الله عنه مطروكاً وهو في «مسند أحمد»: ١٨٥٩٣.

(٤) ميان في كتاب: الجهاد هـ؛ رقم: ٢٦٥٤.

(٥) في (ص) و(هـ): أو أراد.

(٦) في (ص): بالدعاء. وفيه معنى لوزن.

(٧) في (ص) و(هـ): كثيرة.

[٤٦١٦] ٧٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْوَصِيطِيُّ: حَدَّثَنَا عِمْسَى بْنُ يُوْنُسَ، عَنْ زَكْرِيَّاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ فَقَالَ: أَكُتِّمُ وَلَيْشُمُ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَا أَبَا عُمَارَةَ؟ فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ مَا وَلَّى، وَلَكِنَّهُ نَطْلُقُ أَخِفَاءَ مِنَ النَّاسِ وَخُسْرَ إِلَى هَذَا الْحَيِّ

فَوْن قِيلَ. كَيْفَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» فَاَنْتَسَبَ إِلَى جَدِّهِ دُونَ أَبِيهِ وَافْتَخَرَ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّ الْاَفْتِخَارَ فِي حَقِّ أَكْثَرِ النَّاسِ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ؟

والجواب: أنه ﷺ كانت شهرته سجدته أكثر؛ لأَنَّ أَبَاهُ عَبْدُ اللَّهِ تَوَلَّى شِدْبًا فِي حَيَاةِ أَبِيهِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَبْلَ اسْتِهْزَاءِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ مَشْهُورًا شَهْرَةً ظَمِرَةً شَانِعَةً، وَكَانَ سَيِّدَ أَهْلِ مَكَّةَ، وَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُدْعَوْنَ النَّبِيَّ ﷺ بَنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يَنْسُبُونَهُ إِلَى جَدِّهِ لَشَهْرَتِهِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ ضِمَامٍ<sup>(١)</sup> بَنَ ثَعْلَبَةَ فِي قَوْلِهِ: أَيُّكُمْ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَقَدْ كَانَ مَشْهُورًا عَنْدهُمْ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بَشَّرَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَأَنَّهُ سَيُظْهِرُ وَيَكُونُ شَأْنُهُ عَظِيمًا، وَكَانَ قَدْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ سَيْفُ بْنُ ذِي يَزَانَ. وَقِيلَ: إِنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبَ رَأَى رُؤْيَا تَدُلُّ عَلَى ظُهُورِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ ذَلِكَ مَشْهُورًا عَنْدهُمْ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ تَذْكِيرَهُمْ بِذَلِكَ، وَتَنْبِيْهِهِمْ بِأَنَّهُ ﷺ لَا يَدُّ مِنْ ظُهُورِهِ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَأَنَّ الْعَاقِبَةَ لَهُ؛ لِتَقْوَى نَفْسِهِمْ، وَأَعْلَمَهُمْ أَيْضًا بِأَنَّهُ نَابِتٌ مَلَا زَمَ لِحَرْبِ لَمْ يُولَدْ مَعَ مَنْ وَلَّى، وَعَرَّفَهُمْ مَوْضِعَهُ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ الْوَاجِعُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومعنى قوله ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ لَا كَذِبَ» أَيُّ: أَنَّهُ النَّبِيُّ حَقًّا، فَلَا أَوْفَرُ وَلَا أَزُورُ. وَفِي هَذَا ذَنْبٌ عَلَى جَوَازِ قَوْلِ الْإِنْسَانِ فِي الْحَرْبِ: أَنَا فُلَانٌ، أَوْ: أَنَّهُ ابْنُ فُلَانٍ. وَمِثْلُهُ قَوْلُ سَلَسَةَ: أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ، وَقَوْثُ عَلِيٍّ ﷺ: أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَةَ<sup>(٢)</sup> وَأَشْبَهُهُ ذَلِكَ. وَقَدْ صَرَّحَ بِجَوَازِهِ عُلَمَاءُ السَّلَفِ، وَفِيهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ<sup>(٣)</sup>. قَالُوا: وَإِنَّمَا يُكْرَهُ قَوْلُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْاَفْتِخَارِ كَفَعَلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْوَصِيطِيُّ) هُوَ بِالْجِيمِ وَالنُّونِ. وَ(الْوَصِيطِيُّ) بِكَسْرِ لَامِهِمْ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ الْأُولَى، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَيُقَالُ أَيْضًا يَفْتَحُ لَامَهُمْ وَتَخْفِيفِ الصَّادِ.

(١) فِي (ص) وَ(ع): هَمَامٌ وَهُوَ حَمَامٌ، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> ٦٣ بِحُجُوهٍ مِنْ حَدِيثِ ثَمَسٍ ﷺ. وَهُوَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ لِأَحْمَدَ: ١٢٧١٩.

(٢) سَبَاقِي الْأَنْوَادِ فِي كِتَابِ سَجْدَةِ هَذَا بِرُفُقٍ: ٤٦٢٧ وَ٤٦٢٨.

(٣) وَهُوَ حَدِيثُ الْبَابِ



مِنْ هَوَارِئَ، وَهُمْ قَوْمٌ رَمَاءٌ، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبْلِ كَانَتْهَا رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَأَقْبَلَ  
الْقَوْمُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ يَقُولُ بِهِ بَغْلَتَهُ، فَتَزَلَّ، وَدَعَا وَاسْتَنْصَرَ وَهُوَ  
يَقُولُ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا أَكْذِبُ      أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ  
اللَّهُمَّ لَوْلَا نَصْرُكَ».

قَالَ الْمَوَازِي: كُنَّا وَإِذَا أَحْمَرُ الْبَاسِ تُقْفِي بِهِ، وَإِنَّ الشُّجَاعَ مِنْ لَلَّذِي يُحَاذِي بِهِ، يَعْنِي  
النَّبِيَّ ﷺ. (ص ١٦١٧).

[ ١٦١٧ ] ٨٠ - ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ:  
حَدَّثَنَا سُحَيْدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ  
قَيْسٍ: أَمَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ فَقَالَ الْبَرَاءُ: وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَمُرَّ،  
وَكَانَتْ هَوَارِئُ يَوْمَئِذٍ رَمَاءً، وَإِنْ لَمْ حَمَسَتْ عَلَيْهِمْ أَنْكَشَفُوا، فَأَكْبَبْنَا عَلَى الْغَنَائِمِ، فَاسْتَقْبَلُوا  
بِالسَّهْمِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَعْلَيْهِ الْبَيْضَ وَإِنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ آجِدٌ  
بِبَحَائِمِهَا، وَهُوَ يَقُولُ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا أَكْذِبُ      أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»

الْحَدِيثُ ١٨٤٧٥، وَلِصَدَقِ ١٤٣١٧.

قوله: (فرمؤهم<sup>(١)</sup> برشق من نبل كانتها رجل من جر د) يعني: كانتها قطعة من جر د، وكانها شبهت  
برجل الحيون لكونها قطعة منه، وقوله (برشق) هو بكسر الراء، وسبق بيانه قريباً.

قوله: (فانكشفوا) أي: بهزموا وهادفوا وضعهم وكشفوه.

قوله: (كنا والله إذا احمر البأس نقفي به، وإن الشجاع من للذي يحاذي به) احمرار البأس كناية عن  
شدّة الحرب، واستعير ذلك لحمرة الدمع الحاصلة فيها في المعركة، أو لاستعداد الحرب وشتائها،  
كاحمرار الجمود كما في الرواية السابقة: لجمي نوطيس<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ن) فرمؤ وهو خطأ.

[٤٦١٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبِرَاءِ قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا بَرَاءُ غَنَامَةُ فَلَا تَزِرُ الْخَبِيرَةَ، وَهَرَأُلُ مِنْ حَرِّهِمْ، وَهَرَأُلَا ثُمَّ حَارَبُوا. (البحري ٢٨٧٨).

[٤٦١٩] ٨١- (١٧٧٧) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْخَنْزِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنِي إِقْسَامُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُنَيْنًا، فَلَمَّا وَاجَهْنَا الْعَدُوَّ تَقَدَّمْتُ، فَأَعْلُو ثِيَابِي، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَمِيهِ بِسَهْمٍ، فَتَوَارَى عَنِّي، فَكَأَنَّكَ تَدَ صَنَعَ، وَنَظَرْتُ إِلَى الْقَوْمِ قِيْدًا هُمْ قَدْ ظَلَعُوا مِنْ ثِيَابِهِمْ أُخْرَى، فَالْتَقَوْا هُمْ وَصَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلِيَ صَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَرْجَعُ مِنْهُمْ مَاءً، وَعَنِّي بُرْدَانِ مَثَرُ بِحَدِّهِمْ مُرْتَلِبًا بِالْأُخْرَى، فَاسْتَطَلَقَ إِزَارِي، فَجَمَعْتُهُمَا جَمِيعًا، وَمَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ مَاءً، وَهُوَ عَلَى بَعْضِ الشُّهْبَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ رَأَى ابْنُ الْأَكْوَعِ قَرْعًا» فَلَمَّا غَشِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عَنِ الْمَخْبِ، ثُمَّ قَبِضَ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِهِ وَجُوهَهُمْ فَقَالَ: «شَاهَتِ الْوُجُوهُ» فَدَ خَلَوْا اللَّهُ مِنْهُمْ إِنْسَانًا إِلَّا مَلَأَ عَيْنِيهِ تُرَابًا بِحَدِّكَ لِقَضِيَّةٍ، قَوْلُوا مُدِيرِينَ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ ﷻ، وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

ومنه بيان شجاعته ﷺ وعظم وثوقه بالله تعالى.

قوله عن سفيان بن عمار: (وأرجع منهم ماء). أي قوله. (مررت على رسول الله ﷺ منهم ماء فقال. «لقد رأى ابن الأكوع قرعاً»).

قال سعيد. قوله. (منهم ماء) حال من (ابن الأكوع) كما صرح أولاً بنهم ماء، ولم يره أن السبي ﷺ نهرم، وقد قالت الصحابة كلهم ﷺ: ما نهرم، ولم ينقل أحدٌ قط أنه نهرم ﷺ لي موطن من لمواضع. وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعتقد انهزامه ﷺ، ولا يجوز ذلك عليه، من كان العباس وأبو سفيان بن الحارث أحدين يلجأ بهما يكفأها عن التمسك إلى العسوة، وقد صرح بذلك الثوري في حديثه السابق، والله أعلم.

قوله ﷺ: «شاهت الوجوه» أي: قُبِحت، والله أعلم.

## ٢٩ - [باب غزوة الطائف]

[٤٦٢٠] ٨٢ - (١٧٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ شَيْمٍ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ - قَدْ رُفِئَ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَاصِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَلْ مِنْهُمْ

## باب غزوة الطائف

قوله: (حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن عبد الله بن عباس الأشعري، عن عبد الله بن عمرو) قال: حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف، هكذا هو في نُسَخِ «صحيح مسلم». (عن عبد الله بن عمرو) بفتح العين، وهو ابن عمرو بن العاص.

قال القاضي: كذا هو في رواية الجلودي وأكثر أهل الأصول عن ابن مهران. قال: وقد التقىني الشهيد أبو علي<sup>(١)</sup>: صوابه بن عمرو بن العاص، كذا ذكره البخاري<sup>(٢)</sup>، وكذا صوابه لدارقطني<sup>(٣)</sup>. يذكر بن أبي شيبة الحديث في «مسنده»<sup>(٤)</sup> عن سفيان قال: عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم قال: إن ابن عيينة<sup>(٥)</sup> حدثت به غزوة أخرى عن عبد الله بن عمرو.

هذا ما ذكره القاضي عياض، وقد ذكر خلف لو سطر هذا الحديث في كتاب «الأطراف» في مسند ابن عمر، ثم في مسند ابن عمرو. وأضفه في الموضوعين إلى البخاري ومسلم جميعاً، وأنكر هذا على خفاف.

وذكره أبو مسعود الممشقي في «الأطراف» عن ابن عمر بن الخطاب مضافاً إلى البخاري ومسلم وذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»<sup>(٦)</sup> في مسند ابن عمر، ثم قال: هكذا أخرجه البخاري

(١) هو أبو علي حسين بن محمد بن يزيد، مصنف في الأسامي، سرقسطي. روى عن أبي الوليد نياحي وغيره، وخرج له ألفي عيضة «مطبوعة» وأكثر عنه. وشهد فيوقعة من ثغور سرقسطة سنة ٥١٤ هـ. «سير أعلام النبلاء»: ٣٧٩/١٩٠.

و«تاريخ المدينة»: ٣٣٠/٦. و«أخبار يزيد بن أبي أختار» قاضي عياض: ٣/١٥١.

(٢) في بعض رواياته، كما في طبعة الشكوك، وهو المتأخر: ٤٣٢.

(٣) في «النسب»: ٤٣١/١٢.

(٤) هو في «مسنده»: ٣٨١/٧.

(٥) في نسخ الثلاث بن عتبة، وهو خطأ، ولعل من ذكره «معلم»: ١٣٥/٦. ولا يصح.

(٦) يردم: ١٣٩٦.

شَيْئًا، فَقَالَ: «إِنَّا قَائِلُونَ إِنَّ شَاءَ اللَّهِ» قَالَ أَصْحَابُهُ: نَرْجِعُ وَلَمْ تَفْتَنِيحُوا؟ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعِدُّوا عَلَى الْقِتَالِ» فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا قَائِلُونَ عَدًّا» قَالَ: فَأَعْجِبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [حدود، ٤٥٨٨، وسنن أبي داود، ١٤٣٧٥]

في كتاب لأدب<sup>(١)</sup> عن ثنية، وأخرجه هو ويسمى جميعاً في المعاري عن ابن عمرو بن العاص<sup>(٢)</sup>. قال: والحديث من حديث أبي عبيدة، وقد اختلف فيه عليه<sup>(٣)</sup>، فمنهم من رواه عنه هكذا، ومنهم من رواه بالشك

قال الحميدي: قال أبو بكر البرقسي: الأصح: ابن عمر بن الخطاب، قال: وكذا أخرجه أبو مسعود في مسند ابن عمر بن الخطاب، وليس لأبي عباس هذا في مسند ابن عمر بن الخطاب غير هذا الحديث المختلف فيه.

وقد ذكره الثنائي في «شبهه» في كتاب السير عن ابن عمرو بن العاص لفظ<sup>(٤)</sup>

قوله: (حاصر رسول الله ﷺ أهل لطائف، ثم يبل منهم شيئاً، فقال: «إِنَّا قَائِلُونَ إِنَّ شَاءَ اللَّهِ» قال أصحابه: نرجع ولم نفتنحه؟ فقال «أَعِدُّوا عَلَى الْقِتَالِ» فَعَدُّوا عَلَيْهِ، فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا قَائِلُونَ عَدًّا» فَأَعْجِبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)

معنى الحديث أنه ﷺ قصد الشفقة على أصحابه ولرفق بهم بلرحيل عن الطائف؛ بصعوبة أمره وشدة الكفار الذين فيه وتقربهم بحصلهم، مع أنه ﷺ علم أن رجلاً أتته سيفته بعد هذا بلا مشقة، كما جرى، فلما رأى حرص أصحابه على التقدم والجهاد، أقدم ووجد في القتال، فلما أصابتهم الجراح، رجع إلى ما كان قصبه أولاً من الرفق بهم، ففرحوا بذلك ولم يروا من المشقة الظاهرة، ولعلمهم بظرو فعلهم، أن رأي النبي ﷺ أترك وأنفع، وأحمد<sup>(٥)</sup> عاقبة وأصوب من رأيهم، فوفر، على لرحيل وفرحوا، فضحكت النبي ﷺ تعجباً من سرعة تغير رأيهم، والله أعلم.

(١) في (ص) سنن أبي داود، وأخرجه في كتابه لأدب وهو خطأ، وأحدث في الصحيح البخاري، ٦١٨٦ في أكثر رواه، وفي بعضه: ابن عمرو. (طبعة الدكتور زهير شاخص)

(٢) صحيح البخاري، ٤٣٧٥، وفي بعض رواه: ابن عمر وأخرجه أيضاً في كتاب تنوخذ، ٧٤٨٠ بالرويتين جميعاً

(٣) في (ج): عليهم وهو خطأ

(٤) السنن الكبرى، ٨٥٤٥، وذكره في موضع آخر، ٨٨٢٦ عن عبد الله، وذكره المحقق أن في بعض النسخ: عبد الله بن عمرو

(٥) في (ج): وأجمل.

## ٣٠ - [باب غزوة بدر]

[٢٦٢١] ٨٣ - (١٧٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: إِنَّا نَأْتِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ. لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخَيِّضَ الْبَحْرَ لَأَخْضَنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْمِرَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْعِمَادِ لَفَعَلْنَا. قَالَ: فَتَذَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، فَانْطَلَقُوا حَتَّى تَزَلُّوا بَدْرًا، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَايَا قُرَيْشٍ وَفِيهِمْ عَلَامٌ أَسْوَدُ لِبْنِي الْحَجَّاجِ، فَأَخَذُوهُ، فَكَانَ

باب غزوة<sup>(١)</sup> بدر

قوله: (أ) رسول الله ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان، قال: فتكلم أبو بكر فأعرض عنه، ثم تكلم عمر فأعرض عنه، فقام سعد بن عبد الله فقال: إيانا تريد يا رسول الله؟ والذي نفسي بيده، لو أمرنا أن نخيضها البحر لأخضناها).

قال العلماء: إنه قصد ﷺ اختياراً لأنصاراً لأنه لم يكن بايعهم على أن يخرجوا معه لقتل وطلب العدو، وإنما بايعهم على أن يسموه ممن يقصده، فمما عرض الخروج ليعير أبي سفيان، أراد أن يعلم أنهم يوفقون على ذلك، فأجابه أحسن جواب بالموافقة التامة، في هذه المرة وغيرها.

ولم يشر إلى استشارة الأصحاب وأهل الرأي والخبرة.

قوله: (أن نخيضها) يعني بالخيل.

وقوله: (برك العِمَاد) أي (برك) فهو بفتح الباء وسكان الواو، هذا هو المعروف المشهور في كتب الحديث ورواه ياقوت المحدثين، وكلنا نقله القاضي عن رواية المحدثين؛ قال: وقال بعض أهل اللغة: صوابه كسر الهمزة<sup>(٢)</sup>، قال: وكنا نؤكده شيوخ أبي ذر في «البخاري» كذا ذكره القاضي في «شرح مسلم» وقال في «المشريق»: هو بالفتح لأكثر الرواة؛ قال: ووقع للأصلي والمستعلي وأبي محمد الحموي بالكسر<sup>(٣)</sup>، قلت: وذكره جماعة من أهل اللغة بالكسر لا غير.

(١) في (بخ): في غزوة.

(٢) في الشيخ الثلاثة: الواو، وهو خطأ، والمثبت من «كتاب الحميم»: (١٣٩/١).

(٣) في مشاوري لأبو داود: (١١٥/١).

أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ، فَيَقُولُ: مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَغَتَبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، فَإِذَا قَدْ ذَلِكَ حَسْرَتُهُ، فَقَالَ: نَعَمْ أَنَا أَخْبَرْتُكُمْ، هَذَا أَبُو سُفْيَانَ، فَإِذَا تَرَكُوهُ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ: مَا لِي بِأَبِي سُفْيَانَ عِلْمٌ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَغَتَبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ فِي النَّاسِ، فَإِذَا قَدْ هَذَا أَيْضًا حَسْرَتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ، نَصَرَ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَضُرِّيَنَّهُ إِذَا صَلَّيْتُكُمْ، وَتَرَكُوهُ إِذَا كَلَّيْتُكُمْ».

واتفق لجميع على أن الراء ساكنة، إلا ما حكاه القدسي عن الأصمعي أنه ضبطه بإسكانها وفتحها<sup>(١)</sup>. وهذا قريب ضعيف.

وأم (الجماد) فبغير محجمة مكسورة ومضمومة، لغتان مشهورتان، لكن لكسر أفصح، وهو المشهور في روایات المحدثين، ولضم هو المشهور في كتب اللغة، وحكى صاحب «المشرك» و«المطالع»<sup>(٢)</sup> الوجهين من ابن عَرَبٍ<sup>(٣)</sup>.

وقال لقاضي عياض في «النشر»: ضبطناه في «الضحيين» بالكسر، قال: وحكى ابن قريه فيه نضم و لكسر<sup>(٤)</sup> وقد الحازمي في كتابه «المؤلف والمحتف» في أسماء الأماكن: هو بكسر العين، ويقال بضمتها: وقد ضبطه ابن القريه<sup>(٥)</sup> في أكثر المواضع بالنضم، لكن أكثر ما سمعته من المشايخ بكسر قـ. وهو موضع من وراء مكة بخمس ليالٍ بحاجية الساحل، وقيل: بلد يمدني<sup>(٦)</sup> هذا قول الحازمي، وقال القدسي وغيره: هو موضع بالقاضي حجر، وقال إبراهيم الحربي: برك الجماد، وسفقات حجر: كناية لقول قبيد تباعد.

قوله (ورسول الله ﷺ قائم يصلي، فلما رأى ذلك انصرف، قال: «والذي نفسي بيده، لتضربوه إذا صدقكم، وتتركوه إذا كذبكم»).

(١) الإكمال «معجم»: ١/١٤٦.

(٢) «المشرك» لأبوزيد: ٢/٦٤٣، و«المطالع» لأبوزيد: ١/١٨٠.

(٣) «الجمهرة» للغة: ٢/٦٧٠.

(٤) الإكمال «معجم»: ١/١٤٦.

(٥) هو أبو الحسن محمد بن عيسى بن أحمد بن محمد بن بشر بن بقمادي متوفى سنة ٣٨٤هـ الإدم بحافظ الديار.

لمعجود، كان غاية في صحة نقل رحدة القبط «سير أعلام النبلاء» ١/١٦ (١٦٩٥).

(٦) في (ص) و(هـ) بدتاك وسمعت موائع في «الأماكن» ص ٧٢٥.



قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا مَصْرَعُ فُلَانٍ» قَالَ: وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ هَاهُنَا وَهَاهُنَا. قَالَ: قَدْ مَاطَ أَحَدُهُمْ عَنْ مَوْضِعِ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ١٧٣٩٧].

معنى (نصرف): سلم من الصلاة، فعليه امتناعاً تخفيفاً إذا مرض أمر في أمثلتها.  
وهكذا وقع لي الشسخ (تضريبه) و(تركوه) عبر نون، وهي لغة سبق بيأتها مراراً، أعني حذف النون بغير لا صبي ولا جازم.  
وفيه جواز ضرب الكافر الذي لا عهد له وإن كان أسيراً.  
وفيه معجزتان من أعلام نبوة، إحداهما: إخباره ﷺ بمصارع<sup>(١)</sup> جبرائيل، فلم يتعد<sup>(٢)</sup> أحد مصرعه، الثانية<sup>(٣)</sup>: إخباره ﷺ بأن انغلام الذي كانوا يفسريونه بضيق إذا تركوه، ويكليب إذا ضربوه، وكان كذلك في نفس الأمور، والله أعلم.  
قوله: (لما ماط أحدهم) أي: تبعه.



(١) أي (ضرب) و(مصارع) بالضم، والمثبت مؤنث لما في (الكتاب المعلم): (١٣٧/٦).

(٢) في (ص): يتعد، وهو خطأ.

(٣) في (ج): الثاني، وهو خطأ.

## ٢١ - [باب فتح مكة]

[٤٦٢٢] ٨٤ - (١٧٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعَبَّرِ حَدَّثَنَا ثَابِتُ  
 الثَّوَالِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَقَلَّتْ وَفُودٌ إِلَى مُدَوِّيَّةَ، وَذَلِكَ فِي  
 رَمَضَانَ، فَكَانَ يُصْنَعُ بَعْضُنَا يَبْغِضُ الطَّعَامَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَمَّا يُخْجَرُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحِيهِ،  
 فَقُلْتُ: أَلَا أَصْنَعُ طَعَامًا فَأَدْعُوهُمْ إِلَى رَحْلِي؟ فَأَمَرْتُ بِطَعَامٍ يُصْنَعُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنْ  
 الْعِشِيِّ، فَقُلْتُ: الدَّعْوَةُ عِنْدِي لِلَّيْلَةِ، فَقَالَ: سَتَقْتَنِي، قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ  
 أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلَا أَعْلِمُكُمْ بِحَلِيبٍ مِنْ حَلِيبِكُمْ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ؟ ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ فَقَالَ: أَقْبَلَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَبَعَثَ الزُّبَيْرَ عَلَى إِحْدَى الْمُجَنَّبَتَيْنِ، وَبَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ عَلَى  
 الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحُسْرِ، فَأَخَذُوا بَطْنَ الْوَادِي، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَتِيبَةٍ،  
 قَالَ: فَتَنَظَّرَ قَرَأَنِي، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ» قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «لَا يَأْتِينِي  
 إِلَّا أَنْصَارِي».  
 زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ: فَقَالَ: «اهْتَفَى لِي بِالْأَنْصَارِ» قَالَ: فَأَطَاعُوا يَوْمَ . . . . .

## باب فتح مكة

قوله: (بعث الزبير على إحدى المجنبتين) هي بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون، وهما الميمنة  
 والميسرة، ويكون لقلب بينهما (ورثت أم عبدة على الحسر) هو بضم الحاء وتشديد السين  
 المهملتين، أي: الذين لا خروج عليهم.

قوله: (أخذوا بطن الوادي)، أي: جمعوا طريقتهم في بطن الوادي.

قوله ﷺ: «اهتف لي بالأنصار» أي: ادعهم لي.

قوله ﷺ: «لا يأتيني إلا أنصاري» أي: لم يأتني إلا أنصارهم، و«أطاعوا» أي: اطعوا لجلالهم وخصوصيتهم.

(١) في (ن): لا أنصار.

(٢) ما بين مقوس من سبقتنا من صحيح مسلم.

وَوَيْسَتْ قُرَيْشٌ أُوْبَاشًا لَهَا وَاتِّبَاعًا، فَقَالُوا: نُقَدِّمُ هَؤُلَاءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أَصَابُوا أَغْضَيْنَا الَّذِي سَيِّئَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَوْنَ إِلَى أُوْبَاشٍ قُرَيْشٍ وَاتِّبَاعِهِمْ؟ ثُمَّ قَالَ يَبْدُوهُ إِخْدَانُهُمْ عَلَيَّ الْآخَرَى، ثُمَّ قَالَ: «حَتَّى تَوَافُقُونِي بِالصُّبْحِ» قَالَ: فَانْظُرْنَا، فَمَا شَاءَ أَحَدٌ مِنَّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوجِّهُ إِلَيْنَا شَيْئًا. قَالَ: فَجَاءَ أَبُو سَفْيَانَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْبَحْتُ خَضِرَاءَ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ لَيْوَمٍ. ثُمَّ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سَفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ» فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَمَّا الرَّجُلُ فَأَدْرَكْتَهُ رَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ، وَرَأْفَةً بِعَشِيرَتِهِ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَجَاءَ الْوَحْيُ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ الْوَحْيُ لَا يَخْفَى عَلَيْنَا، فَلِذَا جَاءَ قَبَسٌ أَحَدٌ يَرْفَعُ طَرَفَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَنْقُضِي الْوَحْيُ، فَلَمَّا انْقَضَى الْوَحْيُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ» قَالُوا: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ فَأَدْرَكْتَهُ رَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ؟» قَالُوا: قَدْ كَانَ ذَاكَ، قَالَ: «كَلَّا، إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ.

قوله: (وويست قريش أوباشاً لها) أي: جمعت جموعاً من قبائل شتى. وهو بالباء الموحدة المشددة والسين المضمومة.

قوله: (فما شاء أحد منا أن يقتل أحداً إلا قتله، وما أحد منهم يوجه إلينا شيئاً) أي: لا يدفع أحد عن نفسه.

قوله: (قال أبو سفيان: أيبحت خضراء قريش، لا قريش بعد ليوم) كذا في هذه الرواية: (أيبحت) وفي التي بعده: (أبيدت) وهم متقربان، أي: ستوصلت قريش بانقتل وأنتيت. وخضراؤهم بمعنى جماعتهم. ويعبر عن الجماعة لمجموعة بالسود والخضرة، ومنه السوداء. لا عظم.

قوله ﷺ: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» استدلل به الشافعي وموافقه على أن دور مكة مملوكة يصح بيعها وإجارتها؛ لأن أصل الإخافة إلى الأديين يقتضي لملكها، وما سوى ذلك مجزئ. وفيه تأليف لأبي سفيان وإظهار لشرفه.

قوله: (فقاتل الأنصار بعضهم لبعض: أمّا الرجل فأدركته رغبة في قريته، ورأفة بعشيرته) وذكر نزول الوحي، فقال رسول الله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ» قَالُوا: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ فَأَدْرَكْتَهُ رَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ؟» قَالُوا: قَدْ كَانَ ذَاكَ، قَالَ: «كَلَّا، إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ.

وَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَتَكُونُ وَيَقُولُونَ: وَاللهِ مَا قُلْتَ لَدِي قُلْتُ إِلَّا لَضْرَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَصْدَقَانِيكُمْ وَيَعِزُّانِيكُمْ». قَالَ:

للمحيا محياكم والممات مماتكم، فاقبلوا إليه يتكون ويقولون: والله ما قلنا الذي قلنا إلا الضّر بالله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله ورسوله يصدقانكم ويعزبانكم».

معنى هذه الجملة أنهم رأوا رافة النبي ﷺ بأهل مكة وكثف القتل عنهم، فظنوا أنه يرجع إلى سكنى مكة ولمقام فيها دائماً. ويرحل عنهم ويهجر المدينة، فشك ذلك عليهم، وأوحى له تعالى إليه ﷺ فأعلمه بذلك، فقال لهم ﷺ: قلتم كذا وكذا؟ قالوا: نعم قد قلنا هذا. فهذه معجزة من معجزات النبوة، فكان: لكلاً، إني عيّد الله ورسوله.

معنى «كلاً» هنا حقاً، وبها معتبون أحدهما: حقاً. والآخر: انفي.

وأما قوله ﷺ: «إني عبد الله ورسوله» فيحمل وجهين:

أحدهما: إني رسول الله حقاً، فيأنيب الأوحى وحبر بالمعربات، كهدى القضية وشبهه، فيقول بما أقول لكم وأجبركم به في جميع الأحوال.

والآخر: لا تفتتنوا بإخباري يأتى بالمعربات وتظنوني كما أصرت الأنصارى عيسى بن مريم ﷺ؟ فإني عبد الله ورسوله.

وأما قوله ﷺ: «هاجرت إلى الله وإياكم، المنحى محياكم والممات مماتكم» فمعناه: «يهاجرت إلى الله تعالى وإلى دياركم لاسيطانها، فلا أتركها. ولا أرجع عن هجرتي الوعدة لله تعالى. بل أنا ملازم لكم، المحيا محياكم والممات مماتكم، أي: لا أحي إلا عندكم، ولا أموت إلا عندكم. وهذا أيضاً من المعجزات: فمما قال لهم هدى يگوا وصدروا، وقلوا: والله ما قلنا كلامك السابق، لا جرحاً عيبك وعسى مصحبتك ودوامك عندك؛ لاستغفرك منك، وبثرك منك، ولهديتنا النصر ط المستقيم، كما قال الله تعالى: «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ أَنْ يَنْصُرُوا مَنَاصِرَ هَؤُلَاءِ» [شورى: ٥٢].

وهذا معنى قوليهم: (ما قلنا الذي قلنا إلا الضّر بك) وهو يكسر الضد، أي: تُحاديثك أن تعارفت ويختص بك غيرنا، فجزا عليك أن تستقل إلى غيرك، وكان بك وهم فرحاً بما قال لهم، وحياء مما خافوا أن يكون بلغه عنهم مما يستحي منه.

فَأَقْبَلَ نَاسٌ يُمِي دَرِ أَبِي سَفِينَ، وَأَغْلَقَ النَّاسُ أَبْوَابَهُمْ، قَالَ: وَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، قَالَ: فَأَتَى عَلَى صَنْمٍ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ كُنُوا يَعْبُدُونَهُ، قَالَ: وَلِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ، وَهُوَ آخِذٌ بِسِيَةِ الْقَوْسِ، فَلَمَّا أَتَى عَلَى الصَّغْنِ جَعَلَ يَطْعُهُ فِي غِيْثِهِ وَيَقُولُ: «جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ» فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ طَوَائِفِهِ إِلَى الصُّغَا، فَعَلَا عَلَيْهِ حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيَذْكُرُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو. [سحر ١٦٧٣].

قوله: (واقبل رسول الله ﷺ حتى أقبل إلى الحجر، فاستلمه ثم طاف بالبيت).

فيه لا ابتداء بلغوف في أول دخول مكة، سواء كان محرماً بحج أو عمرة أو غير محررم وكان النبي ﷺ دخوله في هذا اليوم - وهو يوم الفتح - غير محررم لجماع المسلمين، وكان على رأسه البغفر، والأحاديث متضادة على ذلك، ولإجماع منعقد عليه.

وإن قول القاضي عياض<sup>(١)</sup>: أجمع العلماء على تخصيص النبي ﷺ في ذلك، ولم يختلفوا في أن من دخله بعده لحرب أو بيعي أنه لا يجوز له دخولها حلالاً، فليس كما نقل، بل ملحق بالشامعي وأصحابه وآخرين أنه يجوز دخولها حلالاً للمحارب بلا خلاف، وكذا لمن يخاف من ظم لم يظهر لظروف وعيظه، وأما من لا عذر له أصلاً، فندب فعي فيه قولان مشهوران، أصحهما: أنه يجوز له دخولها بغير حرام، لكن يستحب له الإحرام، والثاني: لا يجوز. وقد سبقت المسألة في أول كتاب الحج.

قوله: (فأتى على صنم إلى جنب البيت كانوا يعبدونه، فجعل يطعنه بسية قوسه) السية، تكسر السين وتخفيف الياء المفتوحة: المتعطف من طرفي قوس. (بقوه). (بطمن) بضم العين على المشهور، ويجوز في لغة فتحها<sup>(٢)</sup>.

وهذا الفعل بذلال بالأصنام ولعبيدها، وظهر الكون لا تضر ولا تنفع، ولا تدفع عن نفسها، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَسْتَسْقِطُ السَّمَاءُ دُخَانًا لَا يَسْتَوْدَعُونَ مِنْهُ شَيْئًا سَمَكُ السَّمَاءِ وَالْمُتَوَلَّوْنَ﴾ الآية [الحج ١٧٣].

قوله: (جعل يطعن في هيته ويقول: «جاء الحق وزهق الباطل» وقال في الرواية التي بعد هذه:

(١) في إكمال المعجم: (١٤٥/٦).

(٢) ومنهم من جعل لفتح لطم بالقول، قرأ بهما ذكره الرازي في المختار صحاح: (لطم).

[٤٦٢٣] ٨٥ - (٠٠٠) وحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا سُدَيْمَانُ بْنُ الْمُؤَبَّرِ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ بِيَدَيْهِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى: «احْصِدُوهُمْ حَصْدًا» وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: .....

(وحول السمكة ثلاث مئة وستون نضيباً، فعمل بطونها بمود كان يده ويقول: «يَا كُنْ رَزَقِي تُسَلِّ بِذَلِكَ الْبَطْلُ كَانَ رَزَقًا» الإسراء: ٨١ «قُلْ مَا تَلَقَوْا مِنْ شَيْءٍ الْقَبِيلُ وَمَا يُجِدُ» ص ٢١٩) لُصْب: الصنم. وفي «نا» استحياء، قرأه هاتين الآيتين عند إزالة العتكر.

قوله: (ثم قال بيديه إحداهما على الأخرى «احصدوهم حصداً») هو بضم الصاد وكسر هاء. وقد استدل بهذا من يقول: إن مكة فتحت بقوة، وقد اختلف العلماء فيها، فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجه: مير الحليم وأمن لسيو: فتحت عمرة. وقال الشافعي، فتحت صبح، ودعى السامري<sup>(١)</sup> ابن الشافعي انفرد بهذا القول.

واحتج لجمهور بهذا الحديث، ويقولون: (أبيدت خضرَاء قريش) قالوا: وقد ﷺ «من أنقى سلاحه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن» ولو كانوا كلهم آمنين لم يحتاج إلى هذا، وبحديث أم هانئ ﷺ حين أجرت<sup>(٢)</sup> رجلين أراد علي ﷺ قتلهم، مقال النبي ﷺ: «قد أجرتنا من أجرت»<sup>(٣)</sup> فكيف يدخلها صلحاً ويخفي ذلك على علي ﷺ حتى يريد قتل رجلين دخلوا في الأمان؟ وكيف يحتاج إلى أمان أم هانئ بعد الصلح؟!

واحتج الشافعي بالأحدِيثِ المشهورة أنه ﷺ «صالحهم بمن الظهران قبل دخول مكة» وأما قوله ﷺ: «احصدوهم» وقتل خالد بن قتل، فهو محمول على من أظهر من كفر مكة قتالاً. وأما أم أن من دخل دار أبي سفيان ومن ألقى سلاحه، وأما أم هانئ؛ فكله محمول على زيادة الاحتياط لهم بالأمان. وأما أم علي ﷺ بقتل الرجلين؛ فمعله تأول فيهما<sup>(٤)</sup> شيئاً، أو جرى منهما قتال أو نحو ذلك. وأما قوله في الزوابة، الأخرى: (فما أشرف أحد يومئذ لهم إلا أساموه) فمحمول على من أشرف مظهراً للقتال، والله أعلم.

(١) في «معجم» (٣٣/٣)

(٢) في (خ): أجرت.

(٣) أخرجه البخاري: ٣٥٧، ومسلم: ١٦٦٩، وهو في «مسند أحمد»: ٢٦٨٩٦.

(٤) في (خ): فيهما، ومود (ص): منهما.



قَالُوا: قُمْنَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَمَا اسْمِي إِذْنًا! كَلَّا إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ».

[أحمد: ١٠٩١٨].

[٤٦٢٤] ٨٦- (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَنٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنِي قَابُوسٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِيَّاحٍ قَالَ: وَقَدْ لَزِمْنَا إِلَى مَعْدُونَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَفِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنَّا يَصْنَعُ طَعَامًا يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ، فَكَانَتْ نَوْبَتِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، الْيَوْمَ نَوْبِي، فَجَاءُوا إِلَى الْمَنْزِلِ وَلَمْ يُدْرِكْ طَعَامُنَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، لَوْ حَدَّثْتَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُدْرِكَ طَعَامُنَا، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ،

قوله: (قلنا ذاك يا رسول الله، قال: «فما اسمي إذن! كلاً إني عبد الله ورسوله»).

قال القاضي: يحتمل هذا وجهين:

أحدهما: أنه أراد ﷺ: إني لبي! للإعلامي: إياكم بما تحدثتم به سراً.

والثاني: لو فعلت هذا لذي يفتنهم منه وكذا رخصكم ورجعت إلى استيطان مكة، لكنك قد قضيت لجهنمكم في ملازمته، ولكن هذا غير مطابق لما شئتم منه اسمي، وهو الحمد، فإني كنت أوصف حينئذ بغير الحمد<sup>(١)</sup>.

قوله: (وقدنا إلى معديونة وفيها أبو هريرة، فكان كل رجل منا يصنع طعاماً يوماً لأصحابه، فكانت نوبتي).

فيه استحباب شترائك لمساافرين في الأكل، واستعمالهم مكارم الأخلاق، وليس هذا من باب المعاوضة حتى يشترط فيه المساواة في الطعام، والأكل يأكل بعضهم أكثر من بعض، بل هو من باب المروءة ومكارم الأخلاق، وهو بمعنى الإباحة، فيجوز وإن تفضل الطعام وحملت أنواعه، ويجوز وإن أكل بعضهم أكثر من بعض؛ لكونه يستحب أن يكون شأنهم إثارة بعضهم بعضاً.

قوله: (فجاءوا إلى المنزل ولم يدرك طعامنا، فقالت: يا أبا هريرة، لو حدثتنا عن رسول الله ﷺ حتى يدرك طعامنا، فقال: كنا مع رسول الله ﷺ يوم الفتح... إلى آخره).

فيه استحباب الاجتماع على الطعام، وجواز دعائهم إليه قبل درأته، واستحباب حديثهم في حال

(١) إكمال للمعجم: (١٤٥/٦).

فَجَعَلَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْيَمْنَى، وَحَصَنَ الزُّبَيْرَ عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْيُسْرَى، وَجَعَلَ  
أَبَا عُيَيْنَةَ عَلَى لَبْيَاذَةَ وَيَطْنِ الْوَادِي، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا هُرَيْرَةُ، أَدْعُ لِي الْأَنْصَارَ فَدَعَوْتُهُمْ،  
فَجَاءُوا بِهَرُولُونَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، هَلْ تَرَوْنَ أَوْتَاشَ قُرَيْشٍ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ:  
«انْظُرُوا إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَحْصِدُوهُمْ حَصْدًا» وَأَخْفَى بَيْدَهُ، وَوَضَعَ بَيْتَهُ عَلَى تِسْمَلِيهِ،  
وَقَالَ: «مَوْعِدُكُمْ الصُّفَا» .....

الاجتماع بما فيه بيان أحوال النبي ﷺ وأصحابه وعزرائتهم، ونحوها مما تَنَشَّطَتِ النفوسُ لسماعه، وكذلك  
غيرها من لحروب ونحوه، مما لا يتم فيه ولا يتولد منه في العادة ضررٌ في دين ولا دني، ولا أدى  
لأحد، لتنفصع بذلك مدة الانتظار ولا يضجروا، وتلا يشتغل بعضهم مع بعض في غيبة أو نحوها من  
الكلام المنعوم.

وفيه أنه يُسْتَحَبُّ إذا كان في الجمع مشهوراً بالفضل أو بالصلاح أن يُطْلَبَ منه الحديث، فإن لم يطلبوا،  
استُجِبَ به الابتداء بالحديث، كما كان النبي ﷺ يتدبرهم بالحديث<sup>(١)</sup> من غير طلب منهم<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.  
قوله، (وجعل أبا عبيدة على لبياذلة ويطن الوادي) (البياذلة) بـ «موحدة ثم مثناة تحت وبدال  
معجمة وقاف، وهم الرُّجَّانة، قالوا وهو درسيّ معرب، وأصله بالفارسية: أصحاب ركاب الخيل  
ومن يتصرف في أموره، قيل: سُمُّوا بذلك لِحُجَّتِهِمْ وسرعة حركتهم هكذا الرواية في هذا الحرف من  
وفي غير «مسلم» أيضاً.

قال القاضي: هكذا رواها فيه، قال: ووقع في بعض الروايات، (الساقة) وهم الذين يكونون آخر  
العسكر، وقد يُجمع بينه وبين لبياذلة بأنهم رجالة وساقة، وروى بعضهم، (الشراقة) وفسره بالذين  
يُشْرِفُونَ عَلَى مَكَّةَ قال، القاضي، وهذا ليس بشيء، لأنهم أخذوا في بعض الروايات<sup>(٣)</sup>  
(و لبياذلة) من هم (سُحَّسَر) في لروية السابقة، وهم رجالة لا دروع عليهم.

قوله: (وقال «مواعدكم الصفا») يعني قال هذا خالد ومن معه الذين أخذوا أسفل من بعض  
بوادي، وأصله هو ﷺ ومن معه أعلى<sup>(٤)</sup> مَكَّةَ.

(١) في (مع): بالحديث.

(٢) في (مع): منه، وهو خطأ.

(٣) (الكامل للمسلم): (١٣٩/٢).

(٤) في (مع): من أعلى.

قَالَ: فَمَا أَشْرَفَ يَوْمِيذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَا مُوهُ، قَالَ: وَصَّيْعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّفَا، وَجَاءَتْ  
الْأَنْصَارُ فَأَطَافُوا بِالصَّفَا، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُبَيِّدُ خَضِرَاءَ قُرَيْشٍ، لَا  
قُرَيْشَ بَعْدَ لَيْلِي، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ،  
وَمَنْ أَلْقَى السَّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ» فَقَالَتْ الْأَنْصَارُ: أَمَّا لِرَجُلٍ فَقَدْ أَخَذْتُهُ  
رَأْفَةً بِعَشِيرَتِهِ، وَرَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ، وَنَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قُتِلْتُمْ: أَمَّا الرَّجُلُ  
فَقَدْ أَخَذْتُهُ رَأْفَةً بِعَشِيرَتِهِ، وَرَغْبَةً فِي قُرَيْشِهِ، أَلَا فَمَا اسْمِي إِذْنًا - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - أَنَا مُحَمَّدٌ  
عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ، فَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ» قَدَّرَ: وَاللَّهِ  
مَا قُلْنَا إِلَّا حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: «إِنَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ يُصَدِّقَايُكُمْ وَيَعْلِمَايُكُمْ». [المحيد: ٧٩٩٢]

مخبراً.

نوله: (فما أشرف لهم أحد إلا أنا موه) أي: ما ظهر لهم أحد إلا قتلوه فوقع إلى الأرض أو يكون  
بمعنى: أسكنوه بالقتل، كالنائم، يقال: نمت لربيع، إذ سكنت، وضربه حتى سكن<sup>(١)</sup>، أي: مات،  
ونمت الشاة وغيرها: ماتت؛ قال سفيان: النائمة: الميتة. هكذا نأول هذه الحفلة القتلون بأن مكة  
فُتحت عنوة، ومن قال: فُتحت صلحاً، يقول: أنا هو؛ القوه إلى الأرض من غير قتال، إلا من قاتل،  
والله أعلم.



(١) في (خ) سكنت، وهو خطأ.

### ٣٢ - [باب إزالة الأضغام من حول الكعبة]

[٤٦٢٥] ٨٧ - (١٧٨١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْقَاسِمِ رَأْسُ أَبِي عُمَرَ - وَلِلْفُظِ  
لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ  
أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوْلَ الْكَعْبَةِ ثَلَاثُ مِثْقَ وَبِشُونَ نُصْبًا،  
فَجَعَلَ يَطْلِفُهَا بِغُرُودِ كَنْ يَدَيْهِ، وَيَقُولُ: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾  
٧٨ - ٨١. ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبِيدُ الْبَاطِلُ وَمَا يُبِيدُ﴾ ١١٩ - ١٢٠. زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: يَوْمَ الْفَتْحِ.

[الحدود: ٣٥٨٢، البخاري: ٤٦٢٥]

[٤٦٢٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، بِمِلَاهِمَا عَنْ  
عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، إِلَى قَوْلِهِ: زَهُوقًا. وَلَمْ يَذْكُرِ  
الآيَةَ الْآخَرَى. وَقَالَ بِذَلِكَ نُصْبًا: صَتْمًا. [الحدود: ٤٦٢٥].

(صحيح) (مستدرج) (مستدرج)

## ٣٣ - [باب: لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح]

[٤٦٢٧] ٨٨ - (١٧٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَزَكِيَّةٌ، عَنْ زَكْرِيَّاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا يَقْتُلُ قُرَيْشِي صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [أحمد: ١٥٤١٧].

[٤٦٢٨] ٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّاءُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَتْ: قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عُصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرُ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي، فَسَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُطِيعًا. [أحمد: ١٥٤١٨].

قوله ﷺ: «لَا يَقْتُلُ قُرَيْشِي صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» قال العلماء: معناه الإعلام بأن قريشاً يُسلمون كلهم، ولا يولد أحد منهم كما ارتدَّ غيرهم بعده ﷺ من حورب وقتل صبراً، وليس المراد أنهم لا يقتلون ظناً صبراً، فقد جرى على قريش بعد ذلك ما هو معلوم، والله أعلم.

قوله: (ولم يكن أسلم من عُصاة قريش غير مطيع، كان اسمه العاصي، فسماه النبي ﷺ مطيعاً)

قال الذهبي عياض: «عصاة» هن جمع العاصي. من أسماء الأعلام لا من الصفات، أي: ما أسلم من كُنَّ اسْمُهُ الْعَاصِي - مثلاً العاصي بن وائل السهمي، والعاصي بن هشام أبو لبخري، والعاصي بن سعيد بن العاص بن أمية، والعاصي بن هشام بن المغيرة المخزومي، والعاصي بن منبه بن لحجج، وغيرهم - سوى العاصي بن الأسود لغدوي<sup>(١)</sup>، فقيل لبي ﷺ سمَّاهُ مُطِيعًا، وإلا فقد أسلمت عصاة قريش وعُتاتهم كلهم بحمد الله تعالى، ولكنه ترك أبو حنبل بن سفيان بن عمرو، وهو ممن أسلم، واسمُهُ أَيْضًا الْعَاصِي، فإذا صحَّ هذا، فيحتسب أن هذه لَمَّا غُيِبَتْ عَلَيْهِ كُنْيَتُهُ وَجُهِلَ سَمُّهُ، لَمْ يَعْرِفْهُ مُخَيَّرٌ بِسَمِّهِ فَلَمْ يَسْمُئِهِ كَمَا اسْمُنِي مُطِيعٌ بِنِ الْأَسْوَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في نسخ ثلاث: لمبري. وهو خطأ، والثب من «إكمال المعتمد» - (١٤٧/٦) وغيره.

### ٣٤ - [بَابُ صَلَاحِ الْحَدِيثِ فِي الْحَدِيثِ]

[٤٦٢٩] ٩٠ - (١٧٨٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَتَبَ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَصْلُحِ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَكَتَبَ: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»

### باب صلاح الحديثية

في الحديثية والجرأة لغتان: التخفيف، وهو الأنصح، والتشديد، وسبق بينهما في كتاب الحج. قوله: «هذا ما كاتب عليه محمد رسول الله ﷺ» وفي البرورة لأخرى: «هذا ما قاضى عليه محمد» قال العمراء معنى (قاضي) هنا فصل وأمضى أمره عليه، ومنه: قضى القاضي، أي، فصل لحكمهم وأمرهم، وهذا سميت تلك السنة عام المقاضاة، وعمرة لفضي، وعمرة لفضاء، كذا من شد، وفضو من فان؛ إنها سميت عمرة لفضاء نقضاء العمرة التي ضد عنها؛ لأنه لا يجب قضاء العمرة عليها إذا تحل بالاحصار، كما فعل النبي ﷺ وصحابه في ذلك العام

وهي هذا الحديث دليل على أنه يجوز أن يكتب في أول الوثائق وكتب لأمالك والضيق والعتق والوقف والوصية ونحوه هذا ما شري فلان، أو هذا ما أصدق، أو وثقت، أو أعتق، ونحوه هذا هو الصواب لدي عليه جمهور العلماء، وعليه عمل المسلمين في جميع الأزمان وجميع البلدان من غير إكثار.

قال القاضي عياض: وفيه دليل على أنه يكتب بذلك في الاسم المشهور من غير زيادة، خلافاً لمن قال: لا بد من أربعة: المذكور وأبيه وجدته ونسبه<sup>(١)</sup>.

وفيه أن للإمام أن يعقد الصلح على ما رآه مصلحة للمسلمين وإن كان لا يظهر ذلك لبعض الناس في مادي الرأي.

وفيه احتمال المفسدة ليسير لدفع أعظم منها، أو لتحصيل مصلحة أعظم منها، ثم يمكن ذلك، لا بذلك.

(١) إكمال المعجم، (١٤٨/٦ - ١٤٩).



فَقُلُوا: لَا تَكُتُّ. رَسُولُ اللَّهِ، فَمَوْ نَعْمُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ تَقَاتِلْكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «أَمَحَهُ» فَقَالَ: مَا أَنَا بِأَلَدِي أَمَحَهُ، فَمَسَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ. قَالَ: وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطُوا أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ فَيَقِيمُوا بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلُهَا بِسِلَاحٍ وَلَا جُبَّانِ السِّلَاحِ. قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: وَمَا جُبَّانُ لِسِلَاحٍ؟ قَالَ: الْقِرْبُ وَمَا فِيهِ. [نسر: ٤٦٣٠].

[٤٦٣٠] ٩١- (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ سَنُ بَشَّارٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ، كَتَبَ عَيْتِي كِتَابًا بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَكَتَبَ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ ذَكَرَ بَنَحْرٍ حَدِيثَ مُعَاذٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ عِيَّ الْحَدِيثِ: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ». [احمد: ١٨٥٦٧، ولبخاري: ٢٦٩٨].

قوله: (لَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: «أَمَحَهُ» فقال: ما أنا بالذي أمحاه) هكذا هو في جميع النسخ: (بالذي أمحاه) وهي لغة في أمحوه.

وهذا الذي فعله عليٌّ ﷺ من مسح لادب المستحب، لأنه لا يفهم من لسيي ﷺ نحتيم محو عي بنفسه، ولهذا لم يتكرر، ولو حتم محوه بنفسه لم يجر لعليٍّ تركه، ولم أقره لسيي ﷺ على المسخافة.

قوله: (ولا يدخلها بسلاح، إلا جلبان سلاح) قال أبو إسحاق السبيعي: (جلبان السلاح: هو القواب بما فيه).

(الجلبان) يضم الحيم، من القضي في «المشوق»: صبطناه: (جلبان) يضم الحيم واللام وتشديد لاء الموحدة. قال: وكذا روى لأكثر من وصوئه ابن قتيبة وغيره، ورواه بعضهم بوسكان اللام. وكذا ذكره الهروي<sup>(١)</sup> وصوئه هو ولدت، ولم يذكر ثابت سواء. وهو اللفظ من الجرب، يكون من الأدم، يوضع فيه السيف مُقَمَدًا، ويخرج فيه الرأك سوطه وأدته ويهتله في الرحن<sup>(٢)</sup>.

قد انعمنا: ولما شرطوا هذا لوجهين، أحدهما: ألا يظهر منه دخول الغلسين لفاهرين، والثاني: أنه إن عرض فتية أو نحوها، يكون في الاستعداد بالسلاح صعوبة.

قوله: (اشترطوا أن يدخلوا مكة فيقيموا بها ثلاثًا) قال العلماء: سبب هذا التفسير أن المعجزة من

(١) في «الترغيب»، (جلب).

(٢) «مشارق الأمور»: ١/ ١٥٠.

[ ٤٦٣١ ] ٩٢ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَقْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْمُصْطَبِيُّ، جَمِيعاً عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ . وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ - : أَخْبَرَنِي عِيسَى بْنُ يُونُسَ : أَخْبَرَنِي زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْمَوَّاءِ قَالَ : لَمَّا أَحْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ صَالِحَةَ أَهْلَ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا فَيَقِيمَ بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبَتِ السَّلَاحِ، السِّنْفِ وَقِرَابِهِ، وَلَا يَخْرُجَ بِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَمْنَحَ أَحَدًا يَمْكُتُ بِهَا وَمَنْ كَانَ مَعَهُ، قَالَ لِعَلِيٍّ : «اكْتُبِ الشَّرْطَ بَيْنَنَا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ : لَوْ تَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ثَانَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ : مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . فَأَمَرَ غِيثٌ أَنْ يَمْحَاهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ : لَا وَاللَّهِ لَا أَمْحَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أُرَيْي مَكَانَهَا» فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا وَكَتَبَ : بْنُ عَبْدِ اللَّهِ .

سُكَّةٌ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقِيمَ بِهَا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا أَصْلُ فِي أَنَّ الثَّلَاثَةَ لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْإِقَامَةِ، وَأَنْ مَا فَوْقَهَا فَهُوَ حُكْمُ الْإِقَامَةِ . وَقَدْ رَتَّبَ لِقَهَاءً عَلَى هَذَا قَضَرَ الصَّلَاةَ فِيمَنْ نَوَى إِقَامَةً فِي بَلَدٍ مِنْ طَرَفِهِ، وَقَامُوا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلٌ كَثِيرَةٌ .

قوله (لَمَّا أَحْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نُسَخِ بِلَادِنَا : (أَحْصَرَ عِنْدَ الْبَيْتِ) وَكَدَّ بَلَدُهُ لِقَاضِيٍّ مِنْ رَوَايَةِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ سِوَى بِنِ الْحَدَّادِ فَإِنَّ فِي رَوَايَتِهِ : (عَنِ الْبَيْتِ) وَهُوَ لَوْجُهُ <sup>(١)</sup> وَأَمَّا أَحْصَرَ وَحْصَرَهُ فَمُسَبِّقٌ بَيَانُهُمَا فِي كِتَابِ الْحَجِّ .

قوله ﷺ : «أُرَيْي مَكَانَهَا» فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا وَكَتَبَ : بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

قَالَ الْقَاضِي صِيَاضٌ : «حَتَّى يَهْدَى اللَّفْظُ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ ذَلِكَ بِيَدِهِ عَلَى ظَاهِرِ هَذَا اللَّفْظِ، وَقَدْ ذَكَرَ لِسَخَارِيِّ لِحَوْهَ مِنْ رَوَايَةِ إِسْرَاقِيٍّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَقَالَ فِيهِ : أَخْبَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ الْكَتَابَ فَكُتِبَ، وَزَادَ عَنْهُ فِي حَرِيقِ آخَرٍ - وَلَا يُحْسِنُ أَنْ يَكْتُبَ فَكُتِبَ» <sup>(٢)</sup> .

قَالَ أَصْحَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى ذَلِكَ عَلَى يَدِهِ، إِمَّا بِأَنْ كُتِبَ ذَلِكَ بِيَدِهِ وَهُوَ غَيْرُ عَدِيمٍ بَعْدَ يَكْتُبُ، أَوْ أَنَّ <sup>(٣)</sup> اللَّهَ تَعَالَى عَلَّمَهُ ذَلِكَ حَيْثُ حَتَّى كُتِبَ، وَجَعَلَ هَذِهِ زِيَادَةً فِي مَعْجَزَتِهِ :

(١) اتصال للمعجم : (١٥٢/٦)

(٢) البهاري : ٢٢٩٩ و ٢٢٥١

(٣) في (ج) : وَأَنَّ . وَالْمَعْنَى مُوَافَقٌ مَا فِي الْكِتَابِ (المعجم) : (١٥١/٦) .

بأنه <sup>(١)</sup> كان أمياً، فكما علمه ما لم يعلم من النعم، ورجعه يقرأ ما لم يقرأ، ويقل ما لم يكن يتلو، كذلك علمه أن يكتب ما لم يكن يكتب، وخط ما لم يكن يخط بعد النبوة، وأجرى <sup>(٢)</sup> ذلك على يديه. نلوا: وهذا لا يقدح في وصفه بلاميته، واحتجوا بأنما جاءت في هذا عن لشعبي وبعض السلف، وأن لشعبي <sup>(٣)</sup> لم يمض حتى كتب.

قال القاضي: وإلى جوار هذا ذهب الباجي وحكاه عن الشافعي <sup>(٤)</sup> وأبي ذر وغيرهما، وذهب لأكثرهم إلى منع هذا كله؛ قالوا: وهذا الذي رعمه الداهيون إلى القول الأول يطله وصف الله تعالى به بالسب، لا مبي، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كُتُبٍ وَلَا تَهْتَكُمُ بَيِّنَاتٍ﴾ [المكاتب ١٨] وقوله <sup>(٥)</sup>: «إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، لَا تَكُتُبُ وَلَا تَحْسِبُ» <sup>(٦)</sup>. قالوا: وقوله في هذا الحديث: (كتب) معناه: أمر بالكتابة، كما يقال: رَجَمَ معزاً، وقطع السارق، وجلد الشريد، أي: أمر بذلك، واحتجوا بالرواية الأخرى: (فقال لعلي رضي الله تعالى عنه «اكتب: محمد بن عبد الله»).

قال القاضي: وأجاب لا يؤمنون عن قوله تعالى أنه لم يتل ولم يخط، أي: من قبل تعليمه، كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلِهِ﴾ فكما جاز أن يتلو جاز أن يخط، ولا يقدح هذا في كونه أمياً؛ إذ ليست المعجزة مجرد كونه أمياً، فإن المعجزة حاصله بكونه <sup>(٧)</sup> كان أولاً كذلك ثم جاء بالقرآن وبعدم لا يعلمها الأميون.

قال القاضي: وهذا الذي قالوه ظاهراً؛ قال: وقوله في الرواية التي ذكرناها: (ولا يحسن أن يكتب فكتب) كذلك أنه كتب بنفسه، قال: والعبول إلى غيره مجاز، ولا صورة إياه، قال: وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة، وشئت كن مرفقة على الأخرى في هذا، والله أعلم.

(١) في (ج): غلام، وفي (ك): المعلم؛ وذلك.

(٢) في (ص): وأما؛ أو أجرى.

(٣) تصحفت في (الكمال) إلى: الشيباني، والسماني هو أبو جعفر محمد بن أحمد السمان، حنفي، لمتوفي سنة ٢٤٤ هـ.

أزم بن البفلاني حتى ربح في علم الكلام، وكان من أدعياء، معهم، تخرج له في المخطوطات لقاضي أبو الوفاء الباجي وغيره، أسير أعلام، (١٧/١٥١).

(٤) أخرجه بخاري: ١٩١٣، ومسلم: ٢٥١١ من حديث ابن عمر <sup>(٥)</sup> وهو في نسخة أحمد: ١٧٠٥.

فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ يَوْمُ الثَّالِثِ قَالُوا لِعَلِيِّ: هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ، فَأَمْرُهُ فَنُخْرِجُ، فَأُخْبِرُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «نَعَمْ» فَخَرَجَ. وَقَالَ بْنُ حَنَابٍ فِي رِوَايَتِهِ مَكَانَ تَرْبَعَتِكَ. بِأَيْعَنِكَ. راجع: ١٨٦٣، والبيهقي: ١٣١٨٤.

[ ٤٦٣٢ ] ٩٣ - ( ١٧٨٤ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسَمَةَ، عَنْ نَابِثٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ قُرَيْشًا صَلَّحُوا النَّبِيَّ ﷺ، فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ غَزْوٍ،

قوله: (فلما كان يوم الثالث) هكذا هو في النسخ كلها: (يوم الثالث) بوضاعة (يوم) إلى (الثالث) وهو من إضافة لموصوف إلى الصفة، وقد سبق بيانه مرّات، ومذهب الكوفيين جوازُهُ على ظاهره، ومذهب الصريين تعليقٌ محذوفٌ منه، أي: يوم الرمان الثالث

قوله: (لما قام بها ثلاثة أيام، فلما كان يوم الثالث قالوا لعليّ). هذا آخر يوم من شرط صاحبك، فأمره أن يخرج، فأخبره بذلك، فقال: «نعم» فخرج.

هذا الحديث فيه حذف واختصار، والمقصود أن هذا الكلام لم يقع في عدم صلح الحديبية، وإنه وقع في السنة الثانية، وهي عمرة<sup>(١)</sup> القضاء، وكانوا شرطوا النبي ﷺ في عام الحديبية أنه يجيء في عدم لعين فيحتمل، ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام. فجاء في العام المقبل فأقام إلى آخر اليوم الثالث، فقبِلوا لعليّ رضي الله تعالى عنه هذا الكلام، فاختصر هذا الحديث ولم يذكر أن الإقامة وهذا الكلام كان في عدم المقبل، وسمي عن فكرة مكنية معبوساً. وقد جاء مبيناً في روايات أخر، مع أنه قد عم أي النبي ﷺ لم يدخل مكة عام الحديبية، والله أعلم.

فلان قبل: كيف أخرجوهم إلى أن يطلبو منهم الخروج ويقوموا بشرط<sup>(٢)</sup> فالجواب: أن هذا الطلب كان قبل نفض الأيام الثلاثة بيسير، وكان عزم النبي ﷺ وأصحابه على الارتحال عند نفضها ثلاثة أيام، وحادث الكندر لأنفسهم وطبوا الارتحال قبل انقضاء الثلاثة بيسير، فخرجوا عند انقضائها وفاء بالشروط، لا ألهم كانوا مقومين لو لم يطلبوا<sup>(٣)</sup> ارتحالهم.

(١) في (نسخ): وهو عام عمرة

(٢) أي (موت) و(مما): يذهب.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اُكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَا بِاسْمِ اللَّهِ، فَمَا نَدْرِي مَا بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اُكْتُبْ مَا نَعْرِفُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ، فَقَالَ: «اُكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ» قَالُوا: لَوْ عَيَّنْتَ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَا تَبْعُدُكَ، وَلَكِنْ اُكْتُبْ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اُكْتُبْ: مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ» فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ ثُمَّ رَدَّاهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنْكُمْ وَدَذْنُوهُ عَيْنًا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَكْتُبُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنْكُمْ فَلَيْسَ بِهِمْ فَأَبْعُدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنْهُمْ سَبَّحَ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا وَمَخْرَجًا».

[أحمد: ١٧٨٧٧].

قوله: (فقال النبي ﷺ: «اُكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» قال سهيل: أما باسم الله، فما ندري ما باسم الله الرحمن الرحيم، ولكن اكتب ما نعرف. باسمك اللهم).

فإن العلماء وافقهم النبي ﷺ في ترك كتابة (بسم الله الرحمن الرحيم) وأنه كتب (باسمك اللهم) وكذا وافقهم في (محمد بن عبد الله) وترك كتابة (رسول الله ﷺ) وكذا وافقهم في رد من جاء منهم اليد دون من ذهب منا إليهم؛ وإنما وافقهم في هذه الأمور بمصلحة المهمة الخاصة بالصالح، مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور؛ أما ليسبوا (باسمك اللهم) فمعتد بها وحس، وكذا قوله: (محمد بن عبد الله) هو أيضاً (رسول الله ﷺ) وليس في ترك وصفه لله سبحانه وتعالى في هذا الموضع بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك، ولا في ترك وصفه ﷺ بما بالرسالة ما ينفيها، فلا مفسدة فيه مطلقاً. وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يعمل من تعظيم النبي ﷺ ونحوه.

وأما شرط رد من جاء<sup>(١)</sup> منهم ومنع من ذهب إليهم، فقد بين النبي ﷺ في هذا الحديث الحكمة فيه<sup>(٢)</sup> بقوله ﷺ: «مَنْ ذَهَبَ مِنْكُمْ فَلَيْسَ بِهِمْ فَأَبْعُدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنْهُمْ سَبَّحَ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا وَمَخْرَجًا» ثم كان كما قلنا ﷺ، فجعل الله لذين جاؤوا منهم ورددوا إليهم فرجاً ومخرجاً، والله الحمد، وهذا من المعجزات.

قال الحنفية: ولمصلحة المترتبة على إتمام هذا الصالح ما ظهر من ثمراته الباهرة. وهو فيه

(١) في (ع): جاءوا.

(٢) في (ع) و(هـ): فيه.

[٤٦٣٢] ٩٤ - (١٧٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَتَقَرَّرْنَا فِي اللَّفْظِ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَيَّاحٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي نَاسٍ. عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَامَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ يَوْمَ صِفِّينَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، أَنْتُمْ هُمَا أَنْفُسُكُمْ، لَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَلَوْ نَرَى قِتْلًا لَقَاتَلْنَا، وَذَلِكَ فِي الصُّلْحِ

لمتظاهرة، التي كانت عاقبتها فتح مكة، وإسلام أهلها كلها، ودخول الناس في دين الله أفواجا، وذلك أنهم قبل الصلح لم يكونوا يختلطون بالمسلمين، ولا تتظاهر عندهم أمور النبي ﷺ كما هي، ولا يتخلطون بهم يعلمهم به مفصلة، فلما حصل صلح الحديبية، اختلطوا بالمسلمين، وجازوا إلى المدينة، وذهب المسممون إلى مكة، وخلوا بأهلهم وأصدقائهم وغيرهم ممن يستنصحوه، وسمعوا منهم أحوال النبي ﷺ مفصلة بجزئياتها ومعجزاته الظاهرة، وأعلام نبوته المتظاهرة، وحسن سيرته وجميل طريقته، وعادوا بأنفسهم كثيرًا من ذلك، فعدلت<sup>(١)</sup> نفوسهم إلى الإيمان، حتى يادر خلق منهم إلى الإسلام قبل فتح مكة، فاستمروا بين صلح الحديبية وفتح مكة، وازداد الآخرون نيلاً إلى الإسلام، فلم كان يوم فتح أسلموا كلهم؛ لِمَا كَانَ قد تمهد لهم من لُيْلٍ، وكانت العرب من غير قريش في سبوا دي ينتظرون بسلامهم رسول قريش؛ فلما أسمدت قريش أسمدت العرب في لبوا دي؛ قال الله تعالى: ﴿لَمَّا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۝﴾.

قوله: (حدثنا<sup>(٢)</sup> عبد العزيز بن سيباه) هو بسين مهملة مكسورة ثم ياء مثناة من تحت مخففة ثم ألف ثم هاء في الوقف والنزج، هلى ووآي: بياه وشياه.

قوله: (قام سهل بن حنيف يوم صِفِّينَ فقال يا أيها الناس، تهملوا أنفسكم...) إلى آخره.

أراد بهذا تصيير الناس على الصلح<sup>(٣)</sup>، وإعلامهم بما يرجى بعده من الخير؛ فإنه يرجى مصيره إلى خير وإن كان ظاهره في الاستماع مما تكرهه النفوس، كما كان شأن صلح الحديبية. وهذا دل سهل عند القوم حين ظهر من أصحاب علي عليه السلام كراهته لتحكيم، فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس للصالح وأقوالهم في كراهته، ومع هذا فأعقب خيرا عظيما، فنصّرهم<sup>(٤)</sup> النبي ﷺ على الصلح

(١) في (ص): جيد ذلك. وهو خطأ.

(٢) في (ج): حدث.

(٣) في الإكمال الممنوع: (٢/١٥٤): تبصير الناس ما في الصلح من الخير.

(٤) في (ص): واهما؛ ففهمهم.



الَّذِي كَانَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْتَ عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: أَلَيْسَ قَتْلَانَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: فَصِمَ نُعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا وَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: أَيَا ابْنَ الْخَطَّابِ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا» قَالَ: فَانْطَلَقَ عُمَرُ - قَتَمَ يَضِيرُ - مُتَعِظًا، فَأَتَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: يَا أَبَ بَكْرٍ، أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: أَلَيْسَ قَتْلَانَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: فَعَلَّامَ نُعْطِي الدِّيَّةَ فِي دِينِنَا وَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا. قَالَ: فَتَنَزَّلَ الْقُرْآنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْفَتْحِ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ فَأَقْرَأَهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْفَتْحَ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَطَايَتِ نَفْسُهُ وَرَجَعَ.

الحمد ١٥٩٧٥، ولياماني ١٢١٨٢.

مع أب رأيهم كان من جزء كعاري مكة بالقتال، وهذا قال عمر ؓ: (فعلام نعطي الدنية في ديننا؟).

قوله. (فصيم نعطي الدنية في ديننا؟) هي بفتح الدال وكسر النون وتشديد الياء، أي التقيصة والحالة الناقصة.

قال لعمري: لم يكن سؤال عمر ؓ وكلامه المذكور شكًا، بل حلبًا لكشف ما خفي عليه، وحثًا على إذلال الكفار وضهور الإسلام، كما عُرف من خلقه ؓ وقوته في نصرة الدين وإذلال المبغضين. وأم جوب أبي بكر ؓ لعمري بمثل جواب النبي ﷺ، فهو من الدلائل الظاهرة على عظيم فضله، ودارج علمه، وريادة عرفانه، ورسوخه في كل ذلك، وريادته فيه كنه على غيره ؓ.

قوله: (فتنزل القرآن على رسول الله ﷺ بالفتح، فأرسل إلى عمر فأقرأه إياه، فقال: يا رسول الله، أوفتح هو؟ قال: «نعم» فطابت نفسه ورجع).

المراد أنه نزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّاهُ لَكَ فَتَمَّ ثِيَابُكَ﴾، الفتح: ١، وكان الفتح هو صلح الحديبية، فكان عمر: أوفتح هو؟ قال رسول الله ﷺ: «نعم» لما فيه من لقولنا التي قدس ذكره.

وفيه إعلام الإمام والمعلم كبار أصحابه بما يقع له من الأمور المهمة، ولبعث إليهم لإعلامهم بذلك، والله أعلم.

[٤٦٣٤] ٩٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَيْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ بِصِفِّينَ: أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ، وَاللَّهُ لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَنِّي اسْتَطَعْتُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَاللَّهُ مَا وَضَعْتُ سَيْفِي عَلَى عَوَاقِبِنَا إِلَى أَمْرِ قَطٍ إِلَّا أَشْهَلَنِي يَدٌ إِلَى أَمْرِ لَعْرَفَةٍ، وَلَا أَمْرَكُمْ هَذَا.

لَمْ يَذْكُرْ بْنُ نُمَيْرٍ: إِلَى أَمْرِ قَطٍ. [إسناده: ١٥٩٧٤، والبخاري: ٢٣١٨١].

[٤٦٣٥] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرِ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ لَأَشْج. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقِي حَيْثُ بِهِمَا: إِلَى أَمْرِ يَمُظْعَنَا. [٤٦٣٤].

[٤٦٣٦] ٩٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْزُولٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ: اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَنِّي اسْتَطَعْتُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي حُضْمٍ إِلَّا انْفَجَرَ عَيْنُهُ مِنْ حُضْمٍ. [٤٦٣٣].

قوله: (يوم أبي جندل) هو يوم الحُدَيْبِيَّةِ، واسمُ أبي جندل لعاصِ بن سُهَيْلِ بن عمرو.

قوله: (أمر يَمُظْعَنَا) أي: يُشَقُّ علينا ونخافه.

قوله: ((إلا<sup>(١)</sup> أمركم هذا)) يعني: انقضى التوقيع بينهم وبين أهل الشام.

قوله: (عن أبي حَصِينٍ) هو يَفْعُصُ المَحْدِي وكسر المصاد.

قوله: (عن سهل بن حنيف أنه قال: اتَّهَمُوا رَأْيَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَنِّي اسْتَطَعْتُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا فَتَحْنَا مِنْهُ فِي حُضْمٍ إِلَّا انْفَجَرَ عَيْنُهُ مِنْ حُضْمٍ) هكذا وقع هذا الحديث في نسخ «صحيح مسلم» كلها، وفيه محذوف، وهو جواب (لو) تقديره: ولو استطيع أن أَرُدَّ أمره ﷺ لَرَدَدْتُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ ذُنُوبَكُمْ رِجَالًا لَّانفَضُّوا مِنْهُ﴾ [١٢] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ ذُنُوبَكُمْ رِجَالًا لَّانفَضُّوا مِنْهُ﴾ في غزوة بدر.

(١) في (ص)، لي. وهو خطأ.

[٤٦٣٧] ٩٧ - (١٧٨٦) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ غُبَيْرٍ الْجَلْبُزِيُّ: حَدَّثَنَا حَايِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ يَعْبُرُ لَكَ اللَّهُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَوْلًا عَظِيمًا﴾ (ص: ١٥٠) مَرْجِعُهُ مِنَ الْحَدِيثِيَّةِ، وَهُمْ يُخَاطِبُهُمُ الْحُزْنَ وَالْكَبَةَ، وَقَدْ لَحَرَ الْهَدْيُ بِالْحَدِيثِيَّةِ، فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا» (أحمد: ١٣٢٤٦، مطبوعاً، و«بحري»: ٤٨٣٤، بخره معصراً).

[٤٦٣٨] (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ الضُّفْرِ الثَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ (ح). وَحَدَّثَنَا بِنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو ذَاؤُدَةَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَبِي عَرُوبَةَ. [أحمد: ١٣٢٢٦] (وأنظر: [٤٦٣٧]).

الَّذِينَ ﴿وَلَوْ تَرَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ نُورًا﴾ [٣١] وَنَفْسُهُ، فَكُلُّهُ مَحذُوفٌ جَوَابُ (لَوْ) لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

وَأَم قَوْلُهُ: (مَا تَلَحَّثَ مِنْهُ خُصْماً) فَالضَّمِيرُ فِي (مِنْهُ) عائدٌ إِلَى قَوْلِهِ: (اتَّهَمُوا بِأَيْكُم) ومعناه: مَا أَصْحَبْنَا مِنْ رَأْيِكُمْ وَأَمْرِكُمْ هَذَا نَاحِيَةً لَا تَفْتَحُ أُخْرَى. وَلَا يَصِحُّ رَعْدَةُ الضَّمِيرِ إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ.

وَأَم قَوْلُهُ: (مَا تَلَحَّثَ مِنْهُ خُصْماً) فَكَذَلِكَ هُوَ فِي «مُسْلِمٍ» قَالَ نِقَاضِي: وَهُوَ غَيْطٌ وَتَعْيِيرٌ<sup>(١)</sup>، وَصَوْنُهُ (مَا تَلَحَّثَ مِنْهُ خُصْماً) وَكَذَلِكَ هُوَ فِي رِوَايَةِ الْخَارِجِيِّ: (مَا سَدَدَتْ) وَهُوَ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ، وَيَتَقَبَّلُ (مُسَدَّدٌ) بِقَوْلِهِ: (إِلَّا اتَّعَجَرَ).

وَأَم (الْخُصْمُ) فَيُضَمُّ الْخَاءُ، وَخُصْمٌ كُلُّ شَيْءٍ عَرَفْتَهُ وَحِيلَتُهُ، شَتَّىهُ يَخْصِمُ إِلَى رِيَّةٍ وَتَقْدَارٍ مَعَهُ مِنْ طَرَفَيْهَا، أَوْ يَخْصِمُ الْخَيْرَ وَالْجُرْحَ وَالنَّصِيبَ مَا فِيهِ بِالْفِعْلِ.

وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ دِينٌ عَلَى جَوَازِ مَصَالِحِهِ لِكُفْرِهِ بِكَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ، وَهُوَ مَحْمُودٌ عَلَيْهِ عَدُوُّ الْحَاجَةِ، وَمَلْهُوبٌ أَنْ مَدَّتْهَا لَا تَرِيدُ عَلَى عَشْرِ سِنِينَ إِذْ لَمْ يَكُنْ الْإِدْمُ مُسْتَظْهِراً عَنْهُمْ وَكَانَ مُسْتَظْهِراً لَمْ يَرِدْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَفِي قَوْلِ يَحْيَى بْنِ سَعْدٍ: وَقَدْ مَالَتْ لَا حُدَّ لَهَا، بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ قُلٌّ أَمْ كَثُرٌ بِحَسَبِ رَأْيِ الْإِمَامِ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.

(١) فِي (بِس) وَ(هـ): أَوْ تَعْيِيرٌ وَالْمَعْنَى مَوْفَقٌ لِمَا فِي [أحمد: ١٣٢٢٦] (١٨٦/٦)

## ٣٥ - [باب الوفاء بالعهد]

[٤٦٣٩] ٩٨ - (١٧٨٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الطَّيِّفِ: حَدَّثَنَا حُلَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي حُسَيْلٌ، قَالَ: فَأَخَذْنَا كُفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنَّكُمْ تَرِيدُونَ مُحَمَّدًا، فَقُلْنَا: مَا نُرِيدُهُ. مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَبَيْتَاقَهُ لِنَتَصَرَّغَ إِلَى لِمَدِينَةٍ وَلَا نَقَاتِلُ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «انْصَرِفَا، نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ» [أحمد: ٢٣٣٥٤].

## باب الوفاء بالعهد

قوله من حليفة بن يمان: (خرجت أنا وأبي حسيل) إلى آخره. هو حسيل بن جهم مصموم ثم سبي معنوق مهملتين ثم ياء ثم لام، ويقال له أيضاً: حنبل، يكسر الحاء وسكان السين، وهو واحد حنيفة واليمان لقب له. والمشهور في استعمال المحققين أنه «يمان» يسون من غير ياء ويعبه، وهي لغة قليلة، والصحيح: اليماني، بالياء، وكذا عمرو بن لحي، وعبد الرحمن بن أبي الموالى. وشهد من لهادي، المشهور للمحدثين حذف ياءه، وصحيح ثباتها.

قوله: (فأخذنا كفار قريش نقابوا: إلکم تريدون محمدًا، قلنا: ما نريد إلا المدينة، فأخذوا علينا عهد الله وبيثاقه لننتصرغ إلى المدينة ولا نقاتل معه، فأتينا رسول الله ﷺ فأخبرناه الخبر، فقال: «انصرفا، نفي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم»)

في هذا الحديث جوار الكذب في الحرب. وإذا أمكن لتعريض فهو أولى، ومع هذا يجوز تكذيب في الحرب، وفي الإصلاح بين الناس، وكذب الزوج لامرأته، كما صرح به الحديث لصحاح<sup>(١)</sup>.

وفيه لوفاء بالعهد، وقد اختلف العلماء في أسير يهدد لكفر ألا يهرّب منهم، فقال تشافعي

(١) أخرجه مسلم: ٩٦٣٩ و٩٦٣٤ موقوفاً على الزهري وعرفه من حديث أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معية ﷺ وأخرجه

أبو داود: ٤٤٩٧٩ والنسائي في «الكبرى»: ٨٥٨٨، وأحمد: ٢٧٢٧٧ موقوفاً

وأبو حنيفة والكوفيون: لا ينزله ذلك، بل متى أمكنه الهرب هرب، وقال مالك، يلزمه، وتفقر على أنه لو أكرهه فحلف ألا<sup>(١)</sup> يهرب، فله أن يهرب، ولا يمين عليه؛ لأنه مكره.

وأما قضية حليفة وأبيه، فإن انكسار استحل فوهما لا يقاتلان مع النبي ﷺ في غرة بدر، فأمرهما النبي ﷺ بالوفاء، وهذا ليس بالإيجاب، فإنه لا يجب الوفاء بترك الجهاد مع الإمام ونائبه، ولكن أورد النبي ﷺ ألا يمشي عن أصحابه نقض العهد وإن كان لا يلزمهم ذلك؛ لأن المشي عليهم لا يذكر تأويلًا.



(١) في (ع) و(هـ): لا

## ٣٦ - [بَابُ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ]

[٦٤٠] ٩٩ - (١٧٨٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ تَرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَرَّاجِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُدَيْفَةَ، فَقَالَ زَحْرٌ: لَوْ أَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتِلْتُ مَعَهُ وَأَلَيْتُ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ: أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ لَقَدْ رَأَيْتُكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْأَحْزَابِ وَأَخَذْنَا رِيحَ شَيْبَةَ وَفَرَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَسَكَنَّا، فَلَمْ يَجِبْهُ مِنْ أَحَدٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَسَكَنَّا، فَلَمْ يَجِبْهُ مِنْ أَحَدٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَسَكَنَّا، فَلَمْ يَجِبْهُ مِنْ أَحَدٍ، فَقَالَ: «لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ، فَاتَيْنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ» فَسَمَّ أَحَدٌ بَدَأَ إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي أَنْ أَقْرَمَ، قَالَ: «اذْهَبْ فَاتْنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَلَا تَدْعُرْهُمْ عَلَيَّ» فَلَمْ وَلَّيْتُ مِنْ عِنْدِهِ جَعَلْتُ كَأَنَّمَا أَمْشِي فِي حِمَامٍ حَتَّى أَتَيْتُهُمْ، .....

## باب غزوة الأحزاب

قوله: (كنا عند حديفة، فقال رجل: لو أدركت رسول الله ﷺ قاتلت معه وأليت، فقال له حديفة ما قال) معناه: أن حديفة فهم منه أنه لو أدرك النبي ﷺ لبالع في نصرته. ولز دعاني لصحابة ﷺ، فأخبره بخبره في ليلة الأحزاب، وفقد رجاءه عن ظنه أنه يفعل أكثر من فعل الصحابة، قوله: (وأخذتنا ريح شديدة وفر) هو بضم لثاق، وهو ليرد، ويقوم بعد هذا: (أقرت) هو بضم القاف وكسر الراء، أي: بردت.

قوله ﷺ: «اذْهَبْ فَاتْنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَلَا تَدْعُرْهُمْ عَلَيَّ» هو بفتح الداء وبسكون المعجمة، ومعناه: لا تفرعهم علي<sup>(١)</sup> ولا تحركهم علي. وقيل: معناه: لا تنفرهم. وهو قريب من معنى الأول، والمراد: لا تحركهم عليك، فإن أخذوك كذا ذلك ضرراً علي. لأنك رسول الله وصاحبي.

قوله: (فلما ولّيت من عنده جعلت كأنما أمشي في حمام حتى أتيتهم) يعني أنه ثم يجد البرد الذي

(١) في (ج). عني. وهو عطا



فَرَأَيْتُ أَبَا سَفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ بِالنَّارِ، فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كَيْدِ الْقَوْسِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا تَذَعِرْهُمْ عَلَيَّ» وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَضَبْتُهُ، فَرَحَعْتُ وَأَنَا أُنْشِي فِي مِثَالِ الْحَصَمِ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ وَقَوَعْتُ، فَرَزْتُ، فَالْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قُضْرِ عِبَادَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلِّي فِيهَا، فَمَنْ أَرَزَلْ نَائِمًا حَتَّى أَضَبِحْتُ، فَلَمَّا أَضَبِحْتُ قَالَ: «قُمْ يَا نَوْفَلٌ».

يجده الناس، ولا من تلك الرياح الشديدة شيداً، بل عافاه الله تعالى منه ببركة إحيائه لسبي ﷺ وذهابه فيما وجهه له، ودعاه ﷺ له، واستمر ذلك ليعطف به ومعافاته من سرد حتى عاد إلى النبي ﷺ، فمما رجع ووصل، عاد إليه ليرد لذي يجده الناس، وهذه من معجزات رسول الله ﷺ. ولقطة الحمام عربية، وهو مذكور مشتق من لحميم، وهو الماء الحار.

قوله: (فرأيت أبا سفيان يصلي ظهره) هو بفتح الهمزة وإسكان الصاد، أي: يذفقه ويذنيه بها. وهو الصلاة بفتح الصاد والقصر، والصلاة بكسرها والهمزة. قوله: (كبد القوس) هو مقبضها، وكبد كل شيء هو وسطه.

قوله: (فالبسني رسول الله ﷺ من فضل عبادة كانت عليه يصلي فيها) العبادة بالحد، والعبادة بزيادة ياء، لغتان مشهورتان في معروفتان.

وفي جواز الصلاة في العُصوف، وهو جائر بإجماع من يُعْتَدُّ به من العلماء، وسواء الصلاة عليه وفيه، ولا كراهية في ذلك. قال العبدري من أصحابنا. وقالت الشيعة، لا تجوز الصلاة على العُصوف، وتجوز فيه، وقال مالك: يكرهه، لكنه تزييد.

قوله: (فلم أزل نائماً حتى أصبحت، فلما أصبحت قال: «قُمْ يَا نَوْفَلٌ» هو بفتح النون وإسكان الواو، وهو كثير النوم، وأكثر ما يستعمل في النساء، كما استعمله هنا. وقوله: (أصبحت) أي: طلع عليّ الفجر.

وفي هذا الحديث أنه ينبغي للإمام وأمير الجيش بحث لجواسيس والصلائح لكشف خبر العدو، والله أعلم.



### ٣٧ - [باب غزوة أحد]

[٤٦٤١] ١٠٠ - (١٧٨٩) (وحدثنا هذّاب بن خالد الأزدي: حدثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وثابت البناني، عن أنس بن مالك .....

### باب غزوة أحد

قوله: (حدثنا هذّاب بن خالد الأزدي) هكذا هو في جميع النسخ: (الأزدي) وكذا قال البخاري في «المشايخ»<sup>(١)</sup> وابن أبي حاتم في كتابه<sup>(٢)</sup> وغيرهما، وذكره ابن عدي، والسمعاني<sup>(٣)</sup> مفلا: هو قيسي، وقد ذكر البخاري أخاه أمية بن خالد فتبه قيس<sup>(٤)</sup>، وذكره البجلي<sup>(٥)</sup> فقال: القيسي الأزدي.

قال القاضي عياض: هذان الثمان مختلفان؛ لأن الأزدي من اليمن، وقيس من معد؛ قل: ولكن قيس من ليس قيس غيلان<sup>(٦)</sup>، بل هو قيس بن ثوبان<sup>(٧)</sup> من الأزد، فيصح الثمان.

قل القاضي: وقد جاء بشّ هذا في «صحيح مسلم» في زياد بن زباج القيسي، ويقال: يروح، كذا سمعته مسلم في غير موضع القيسي<sup>(٨)</sup>، وقال في الثلثون: لثيمي<sup>(٩)</sup>، فين: لعنه من ثيم بن قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل، فيجتمع الثمان، ولا فيثيم قريش لا نجتمع هي وقيس. هذا كلام القاضي.

وقد سبق بيان ضبط (هذّاب) هذا مرّات، وأنه بفتح الهاء وتشديد الدال، وأنه يدلّ له: هذنة، بضمّ الهاء، قيل: هذنة اسم وهذّاب لقبه، وقيل هكشه.

(١) المشايخ الكبير: (٢٤٧/٨).

(٢) الجرح والتعديل: (٩٠/٩).

(٣) بكر من: (١٣٨/٧) ولا لأسباب: (١٠١، ١٠٢، ١٠٣).

(٤) في (هي) ر(ها) فقد.

(٥) المشايخ الكبير: (٩٠/٢) لا، كما قال: الأزدي البصري، من بني قيس.

(٦) في التشديد والتجريح من خرج له البخاري في الجامع الصحيح: (١٨٦/٢).

(٧) في (هي) ولا إكمال المعجم: (١٦٦/٩) غيلان. وهو خطأ.

(٨) جمعته في (هي) (و(ها) إلى: يونان. وهي سقطت من (ن).

(٩) الصحيح مسند: ٤٧٨٧ - ثم أجد ممنون في غير هذا موضع في نسخة، بن أبي أحمد له رواية في مسند آخر.

(١٠) لم أجد.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَهَقُوهُ قَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟» فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهَقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟» فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَتَمَّ يَوْمَ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبِيهِ: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا؟» [الحديث: ١٧٩٠، ١٧٩١].

[٤٦٤٢] ١٠١ - (١٧٩٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: جُرْحُ وَجْهِهِ

قوله: (فلما رَهَقُوهُ) هو بكسر لهما، أي: عَشَوْهُ وفَرَّقُوهُ منه، يقول: رَهَقَهُ وَأَرَهَقَهُ، أي: تَعَبَّيْهِ.

قال صاحب «الأفعال»: «وأرهقته»<sup>(١)</sup>، أي: أثيركته، قال في «المشهور»: «قيل: لا يُستعمل ذلك إلا في المكروه». قال: «والثابت: كل شيء دُبِثَ منه فقد رَهَقَهُ، والله أعلم».

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَ سَبْعَةِ رِجَالٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَانِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَتَنَلَّتِ السَّعَةِ، فَقَالَ لِصَاحِبِيهِ ﷺ: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا؟»).

الرواية المشهورة فيه: «مَا أَنْصَفْنَا» يَأْسِكُنْ لَفَاءً، و«أَصْحَابُ» منصوبٌ مفعولٌ به، هكذا ضبطه جماعة من العلماء من المعتزليين والمتأخرين، ومعه: «مَا أَنْصَفْتُ قُرَيْشَ الْأَنْصَارِ» لكون القريشيين هم يخرجون لقتل، بل خرجت: الْأَنْصَارُ واحدًا بعد واحد، وذكر القاضي<sup>(٢)</sup> وغيره أن بعضهم رواه: «مَا أَنْصَفْنَا» بفتح الفاء، ولم يَدْعُ هَذَا الَّذِينَ قُتِلُوا مِنَ الْقَتْلِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُصِيفُوا؛ لِقَوْلِهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أصحاب لأطراف، وذكر القاضي عن بعض رواة كتاب مسند أنهم قالوا: لعله أبو بكر بن أبي شيبة، بدلت (يحيى بن يحيى) قال، ولصواب الأول<sup>(٣)</sup>.

(١) في (من) و(ها) ولقد ورد في (١١/٣١١). وعلته وأرهقه، وحديث موقوف به في «الأفعال» لا في النطاق (٢/٢٩).

(٢) في «الكامل المعجم»: (٦/١٦٣).

(٣) في «الكامل المعجم»: (٦/١٦٣).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُسِرَتْ رَبْعِيَّتُهُ، وَهَشِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ قَاطِمَةً بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَغْسِلُ الدَّمَ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِجَنِّ، فَلَمَّا رَأَتْ قَاطِمَةً أَنَّ الْمَاءَ لَا يَرِيدُ الدَّمَ وَلَا كَثْرَةً، أَخَذَتْ قِطْعَةً حَصِيرٍ فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمْدًا، ثُمَّ الصَّقَلَتْهُ بِالْجُرْحِ فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ. [البخاري: ٢٦١١، بوطر: ١٤٦٤].

[٤٦٤٣] ١٠٢- (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَهُوَ يَسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أُمُّ وَلَدِهِ إِنِّي لَا أَعْرِفُ مَنْ كَانَ يَقْبِلُ جُرْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَيَسْفِئُ دُمُورِي جُرْحَهُ.

قوله: (وَكُسِرَتْ رَبْعِيَّتُهُ) هي تتخلف اليد، وهي السُّنُّ التي تلي النُّتْيَةِ من كلِّ جانب. وبالإضافة أربع رُكَّاعِيَّات.

وفي هذا وقوع الأسقام<sup>(١)</sup> والابلاع<sup>(٢)</sup> بالآلِيبَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ؛ لِيَاكُلُوا جُزَيْلَ الْأَجْرِ، وَلِتَعْرِفَ أُمَّتُهُمْ وَعِبَرَتُهُمْ مَا أَصَابَهُمْ وَيَتَأَسَّوْا<sup>(٣)</sup> بِهِمْ. قاب القدسي: وَلِتَعْلَمَ أَهْلُهُمْ مِنْ لِبَاشِرٍ، تُصِيبُهُمْ وَحَنُ الْمَنَازِلِ، وَهَارُ عَلَى أَجْسَادِهِمْ. يَهْلُوْا عَلَى أَجْسَادِهِمْ؛ لِيَتَيَقَّنُوا<sup>(٤)</sup> أَنَّهُمْ مَخْلُوقُونَ مَرْبُوبُونَ، وَلَا يَقْتَنِرُ سِدَّ ظَهَرٍ عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنْ لَمَعَجَرَاتٍ، وَتَسْبِيحٍ لِسُطَّانٍ مِنْ أَمْرِهِمْ مَا يُبَيِّنُهُ عَلَى النَّصَارَى وَعِبَرَتُهُمْ. قوله: (وَهَشِمَتْ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ) فيه امتحادٌ بِسَبْسَبِ الْبَيْضَةِ وَلِدْرُوعٍ<sup>(٥)</sup> وعبرها من سباب المحضين في الحروب، وأنه ليس بقدح في التوكل.

قوله: (يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِجَنِّ) أي: يَصُبُّ عَلَيْهَا بِالْثَرَسِ، وهو بكسر الحيم. وفي هذا الحديث إثبات لحدادواة ومعالجة لجراح. وأنه لا يقذح في التوكل؛ لأن النبي ﷺ معه، مع قول الله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [التوران: ١٥٨].

قوله: (دُمُورِي جُرْحِهِ) هو براقص، ويقع في بعض النسخ بود واحدة، وتكون الأخرى محذوفة كما حُذِفَتْ مِنْ دُمُورِي فِي لُحْظٍ.

(١) في (ص): (الأسقام وهو جعد)

(٢) في (خ): (ويأسوا). والمثبت موافق لما في (الكامل المعجم): (٢١٤٤/٦).

(٣) في (الكامل المعجم): (ليتقنوا)

(٤) في (خ): (والدرع)

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَبِيبِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: وَجَرَحَ وَجْهَهُ. وَقَالَ مَكَانَ هُتِمَتْ: كُسِرَتْ. [نظر: ٢٦٤١].

[٤٦٤٤] ١٠٣- (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاسْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ الشَّيْبِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَرْثَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ مُطَرِّفٍ - كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ [الحمد: ٢٦٧٩٩، ومجاري: ٢٤٣].

فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ: أَصِيبَ وَجْهَهُ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُطَرِّفٍ: جُرِحَ وَجْهَهُ.

[٤٦٤٥] ١٠٤- (١٧٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ سَمَةَ، عَنْ نَاسِيتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُسِرَتْ رِجْلُهُ يَوْمَ أُحُدٍ وَشُجَّ فِي رَأْسِهِ، فَجَعَلَ يَسْلُتُ لِدَمٍ عَنْهُ وَيَقُولُ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجَّوْا نَبِيَّهُمْ وَكَسَرُوا رِجْلَهُ وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ؟» فَأَلْزَلَ اللَّهُ ﷻ: «لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ» [الحمد: ١٢٨، أحمد: ١٣٦٥٧].

[٤٦٤٦] ١٠٥- (١٧٩٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْكِي نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرْبَةَ قَوْمِهِ وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ». [الحمد: ١٤١٧، وناظر: ٤٦٤٧].

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَكَى نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ ضَرْبَهُ قَوْمِهِ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ).

فِيهِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ رَأْسِهِ<sup>(١)</sup> وَلَعَمْرِي وَتَشَفَّقَتْ عَلَى قَوْمِهِمْ دَعَا لَهُمْ بِالْهَدْيَةِ وَتُعْمَرُونَ، وَغَضِبَهُمْ فِي جَنَابِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ. وَهَذَا لِلنَّبِيِّ لَمَشَرٌ إِلَيْهِ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَهَذَا جَرَى لِنَبِيِّنا ﷺ بِش<sup>(٢)</sup> هَذَا يَوْمَ أُحُدٍ.

(١) فِي (صُرَّةِ التَّصْوِيرِ)

(٢) فِي (ج): نَحْوُ

[ ٤٦٤٧ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَهُوَ يَنْضِجُ الدَّمَّ عَنْ جَيْشُو . ١١-١٠ : ٣٦١١ ، ( البخاري ، ٣٤٧٧ ) .

قوله : ( وهو ينضج الدم عن جيشه ) هو بكسر الضاد ، أى - تغيبه ويؤميه .





## ٣٨ - [باب اشتداد غضب الله

على من قتله رسول الله ﷺ]

[٤٦٤٨] ١٠٦ - (١٧٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا هَذَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَهَرَجَ حَتَّى يُشِيرُوا إِلَى رِجَالِهِ. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ».

[أحمد ٨٢١٣، وسأري ٤٠٧٣].

## باب اشتداد غضب الله تعالى على من قتله رسول الله ﷺ

قوله: «اَشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ» فقوله: «في سبيل الله ﷻ» احتراز ممن يقتله في حد أو قصاص؛ لأن من يقتله في سبيل الله كان قد صدأ قتل النبي ﷺ.



### ٣٩ - [بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَذَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ]

[٤٦٤٩] ١٠٧ - (١٧٩٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبَانَ الْجُعْفِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ - يَغْنِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ زَكْرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ حُلُوسٌ، وَقَدْ نُجِرَتْ خَزُورٌ بِالْأَمْسِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ : أَيُّكُمْ يَقُومُ إِلَى سَلَا خَزُورِ بَنِي فُلَانٍ فَيَأْخُذُهُ فَيَضَعُهُ فِي كَيْفِي مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَأَنْتَعَتْ أَشْقَى الْقَوْمِ فَأَخَذَهُ، فَلَمَّ مَسَجِدَ النَّبِيِّ ﷺ

### بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَذَى الْمُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ

قوله: (أيكم يقوم إلى سلا خزور بني فلان...) إلى آخره (السلا) بفتح السين المهملة وتحتفب للام، مقصور، وهو السفاطة التي يكون فيها لول في بطن الدقة وسائر الخيول، وهي من لاديه للمشيعة

قوله: (فانتعت أشقى القوم) هو عقبة بن أبي معيط، كما صرح به في الرواية الثانية

وفي الحديث إشكال، فإنه يقال: كيف استمر في صلاة مع وجود لمجاسة على ظهره؟ وأجاب لقاضي عياض<sup>(١)</sup>: بأن هذا ليس بنحس؛ بل: لأن نفرت ورطوبة البدن طهران، والسلا من ذلك، وإنما التنجس الدم.

وهذا جواب يعجز عن مذهب بذلك ومن وافقه أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، ومنهنا ومذهب أبي حنيفة وحرين نجاسته. وهذا لجواب الذي ذكره القاضي ضعيف أو باطل؛ لأن هذا السلا يتضمن النجاسة من حيث أنه لا يمسح من الدم في العادة، ولأنه ذيصة عتاد الأروان، فهو نجس، وكذلك اللحم وجميع أحراره هذا الجور. وأم لجواب لمرضي: أنه ﷺ لم يعلم ما وضع على ظهره، فاستمر في سجوده استصحاباً لمظهره.

(١) على لسانه في القسم: (١٩٦/١).

وَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ: فَاسْتَضَحُّكُوا، وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ عَلَى بَعْضٍ وَأَنْ قَدِيمٌ أَنْظَرُ، لَوْ كُنْتُ لِي مَتْعَةٌ طَرَحْتُهُ عَنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّبِيُّ ﷺ سَاجِدٌ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى انْطَلَقَ إِنْسَانٌ فَأَخْبَرَ قَاطِمَةَ، فَجَاءَتْ - وَهِيَ جُوَيْرِيَّةٌ - فَطَرَحَتْهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسْتَمِعُهُمْ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، رَفَعَ صَوْتَهُ ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ إِذَا دَعَا ثَلَاثًا، وَإِذَا سَأَلَ سَأَلَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا سَمِعُوا صَوْتَهُ ذَهَبَ عَنْهُمْ انْضِعَاجُ، وَخَافُوا دَعْوَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ يَا أَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ».....

وما ندري هل كانت هذه الصلاة لفريضة فتجب إعادتها على «صحيح عدد»، أم غيرها فلا تجب؟ فإن وجبت الإعادة فلوقت موضح لها.

فإن قيل: يُعَدُّ أَلَا يُجِزُّ بِمَا وَضِعَ<sup>(١)</sup> على ظهره، قلت: وإن أحسن به فما يتحقق أنه نجاسة، والله أعلم.

قوله: (لو كانت لي<sup>(٢)</sup> متعة طرحته) هي بفتح لنون، وحكي إسكانها، وهو شاذ ضعيف. ومعه: لو كانت<sup>(٣)</sup> لي قوة تمنع عي آدام، أو كان لي عشيرة بمنكة تمنعني وعلى هذا (متعة) جمع مانع، ككاتبه وكثبة.

قوله: (وكان إذا دعا دعا ثلاثاً، وإذا سأل سأل ثلاثاً) فيه استحباب تكرير الدعاء ثلاثاً.

وقوله: (وإذا سأل) هو الدعاء، لكن عطفه لاختلاف اللفظ توكيدياً.

قوله: (ثم قال: اللهم عليك يا أبي جهل بن هشام، وعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، والوليد بن عقبة).

هكذا هو في جميع نسخ «صحيح مسلم»: (والوليد بن عُقْبَةَ) بالفتح، وتفق لعلماء على أنه عطف وصورة: (والوليد بن عُتْبَةَ) بالفاء، كما ذكره مسلم في رواية أبي بكر بن أبي شيبة بعد هذا، وقد ذكره

(١) في (ص): ر(ها): وقع.

(٢) في (خ) هنا وفي الموضع الذي: أبي.

(٣) في (ص): و(ها): قد.

وَذَكَرَ السَّامِعَ وَلَمْ أَحْفَظْهُ، قَوْلُ الَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِي سَمِعِي صَرَغِي يَوْمَ  
يَذُرُّ، ثُمَّ سُجِّبُوا إِلَى الْقَلْبِ قَلْبِي بِذُرِّ. [الحديث ٢٧٤٠ و ٢٧٤١].  
قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

البخاري في صحيفته وغيره من أئمة الحديث على الصواب، وقد نثته عليه إبراهيم بن سعيد في آخر  
الحديث فقال: الوليد بن عقبة في هذا الحديث غلط.

قال للعلماء: الوليد بن عقبة - بالقاف - هو ابن أبي شبيب، ولم يكن ذلك الوقت موجوداً، أو كان  
طفلاً صغيراً جداً؛ فقد أتى به الشيخ في يوم الفتح وهو قد دهم الاحتلام ليمسح على رأسه.

قوله: (وذكر السامع ولم أحفظه) وقد وقع في رواية البخاري "تسمية السامع أنه عمارة بن الوليد".

قوله: (ولدي بعث محمداً ﷺ بالحق لقد رأيت للذين سمى صرغى يوم يذُرُّ، ثم سُجِّبُوا إِلَى الْقَلْبِ  
قَلْبِي بِذُرِّ) هذه إحدى دعوائه ﷺ لمُجَابَةِ.

(والغريب) هي بشر التي لم تُغْلَزْ وإنما وُضِعُوا فِي الْقَلْبِ تَحْقِيراً لَهُمْ، وَلَقَدْ يَتَأَذَى نَسْ  
برائحتهم، وليس هو دفن؛ لأن الحربي لا يجب دفنه؛ قال أصحابنا، بل يُتْرَكُ فِي الصَّحْرَاءِ، لَا أَنْ  
يَتَأَذَى بِهِ.

قال القاضي عياض: عترض بعضهم على هذا الحديث في قوله: (رَأَيْتُهُمْ صَرَغِي يَذُرُّ) ومعمود  
أن أهل السير قالوا: إن عمارة بن الوليد - وهو أحد السبعة - كان عند التَّجْدِثِ، فَأَتَتْهُمُ فِي حَرَمِهِ<sup>٢</sup>،  
وكان جليلاً، فنفخ في حبله بجرأ، فهم مع الوحشي في بعض خزائر الحبشة فهمت.

قال القاضي: جوابه: أن المراد أنه رأى أكثرهم، بسبب أن عمارة بن أبي شبيب منهم ولم يُغْتَلْ يَذُرُّ،  
بل حُصِّلَ مِنْهَا أَسِيرُونَ، وَإِنَّمَا قَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَصْرًا بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنْ يَدِي بِعَرَقِ لُطَيْيَةِ.

قلت: اللَّطِيَّةُ، بَطَاءٌ مَعْجَمَةٌ مَضْمُومَةٌ ثُمَّ بَاءٌ مَوْجَدَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ يَاءٌ مَثْنَاءٌ تُحْتُ ثُمَّ هَاءٌ، هَكَذَا ضَبَطَهُ  
الْحَارِزِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمَوْثِقُ وَالْمَخْتَفِ فِي الْأَمَاكِنِ»<sup>٣</sup>، قَالَ: قَالَ الْوَاقِئِيُّ: هُوَ مِنْ لُزُوحٍ عَلَى ثَلَاثَةِ  
أَمْيَالٍ<sup>٤</sup> مَثَلِي الْحَدِيثِ.

(١) برقم - ٥٢٠.

(٢) في إكمال المعجم: (١٦٧/٢)؛ عترض بعضهم ذكر عمارة بن الوليد في هذا الحديث؛ لقوله آخره.

(٣) في (ج): حريمه. وهو غلط.

(٤) من ٦٤٣.

(٥) في المعاري الواقفية: (١/٤٠)؛ على مبدئين.

[٤٦٥٠] ١٠٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى -  
قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ  
مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَجِدٌ وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ  
أَبِي مُعَيْطٍ بِسَلَا جَزُورٍ فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ قَارِظَةُ  
فَأَخَذَتْهُ عَنْ ظَهْرِهِ وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ الْمَلَأَ مِنْ قُرَيْشٍ:  
أَبَا جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَهَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَهَقِيبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ،  
أَوْ: أَبِي بَنٍ خَلْفٍ» شُعْبَةُ الشَّاكُّ، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ قَتَلُوا يَوْمَ بَنِي قَالِقَوْ لِي بَشَرٍ، غَيْرَ أَنَّ أُمَيَّةَ  
- أَوْ: أُبَيًّا - تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ فَلَمْ يَلْقَ فِي الْبَرِّ. [احمد ٢٧٧٢، وصحاحي ٢٨٥١].

[٤٦٥١] ١٠٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ أَخْبَرَنَا  
شُعْبَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنِ وَلِخَوِّهِ، وَرَوَدُ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ ثَلَاثًا، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ  
عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ» ثَلَاثًا. وَذَكَرَ فِيهِمُ الْوَلِيدُ بْنُ عُثْبَةَ،  
وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، وَلَمْ يَشْكُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَنَسِيتُ الْمَسْبُوعَ. [انصر ٤٦٥١].

[٤٦٥٢] ١١٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ. حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ:  
حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَبِيتَ

قوله: (تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ فَلَمْ يَلْقَ فِي الْبَرِّ) الأوصال: المفاصل. وقوله: (فلم يلق) هكذا هو في  
بعض النسخ بتفاوت فقط، وفي أكثرها: (فلم يلق) بالألف، وهو جازم على لغة، وقد سبق بيانه مراراً  
وفريقاً<sup>(١)</sup>.

قوله في رواية أبي بكر بن أبي شيبة: (وكان يستحب ثلاثاً) هكذا هو في نسخ بلاد: (يستحب)  
بأنباء لمؤرخة في آخره، وذكر مقدسي أنه روي بهذه والموحدة<sup>(٢)</sup> وبالمثناة، قال: وهو الأطهر<sup>(٣)</sup>،  
ومعناه: الإلحاح في الدعاء، والله أعلم.

(١) انظر ص ١١٥ من هذا الجزء.

(٢) في (خ) بالموحدة. دون وار وقد ذكر القاضي عياض في (كمد المعجم): (١٦٨/٦) و«لشوقي (١/١٧٧) وابتين: (يستحب) و(يستحب).

(٣) قال في (١) كمدنا ونكتبه في «المشرك»

فَدَعَا عَنَى سِتَّةَ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ: أَبُو جَهْلٍ، وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ نَقَدَ رَأَيْتُهُمْ صَرَغَى عَلَى بَلَدٍ قَدْ غَيَّرْتُهُمُ الشُّغْرُ، وَكَانَ يَوْمًا حَارًّا. [ج ٣٧٧٥، ربيع الح ٣٩٦٠]

[٤٦٥٣] ١١١ - (١٧٩٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْجٍ وَخُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى وَغَمْرُو بْنُ سَوَادٍ لِعَامِرِ بْنِ وَالْفَاظُ لَهُمْ مُتَقَابِرَةٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ - حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ أُحُدٍ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقِيقَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ تَالِيلَ بْنِ عَبْدِ كَلَالٍ، فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَأَنْطَلَقْتُ وَأَنَا مَتَهُومٌ عَلَى وَجْهِ، فَلَمْ أَسْتَفِقْ إِلَّا بِقُرْنٍ لِقَعَالِبٍ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَوَدَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظْلَمَتْنِي، فَتَنَظَّرْتُ فَوَدَا فِيهَا جَبْرِيلُ، فَقَادَانِي فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ نَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، قَالَ: فَقَادَانِي مَلَكَ الْجِبَالِ وَسَلَّمْ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ نَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلَكَ الْجِبَالِ، وَقَدْ بَعَثَنِي رَبِّي إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ، فَمَا شِئْتَ؟ إِنْ شِئْتَ أَنْ أُطِيقَ عَلَيْهِمُ الْأَحْشَابِينَ» فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَهْلَابِهِمْ مَنْ يُعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». [البحري ٣٢٣١].

قوله ﷺ: (فلم أستفق إلا بقُرْنِ الثعالب) أي: لم أظن<sup>(١)</sup> لنفسي وأتيتني لحالي وللوضع الذي أنا فيه ذهبت إليه ومنه إلا وأنا عند قُرْنِ الثعالب، فكثرت هنيء الذي كنت فيه.

قال القاضي: قُرْنِ الثعالب هو قُرْنُ سبازل، وهو ميقا<sup>(٢)</sup> أمر نجد، وهو على مرحلتين من مكة، وأصل القُرْن: كل جبين صغير يقطع من جبين كبير<sup>(٣)</sup>.

قوله: «إِنْ شِئْتَ أُطِيقَ عَلَيْهِمُ الْأَحْشَابِينَ» هم نفع، الهمزة وباء<sup>(٤)</sup> وشين المعجمتين، وهما جبلا مكة: أبو قبيس، والجبل الذي يقبله

(١) في (ص)، أولان، وهو خطأ

(٢) الكسكون المعجم، ١٦٩/٦٥



[٤٦٥٤] ١١٢ - (١٧٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سَفْيَانَ قَالَ: دَمِيتُ بِضَبْعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ بَلَدٍ الْمَشَاهِدِ، فَقَالَ:

«قُلْ أَنْتَ إِلَّا ضَبْعٌ دَمِيتَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَوْ بَتِ»

[إسناده: [٢٨٠٢]، واسطر: [٤٦٥٥]

[٤٦٥٥] ١١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جُمُعًا عَنْ بَنِي عُيَيْنَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَدْرٍ، فَتُكِبْتُ بِضَبْعِهِ. [إسناده: [١٨٨١٧]، والبخاري: [٤٦١٤٦]

[٤٦٥٦] ١١٤ - (١٧٩٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جُنْدُبًا يَقُولُ: أَبْطَأَ جَبْرِينُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: فَذْ وَذَعَ مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَالصَّحَىٰ ۝ وَالَّذِي إِذَا سَجَىٰ ۝ مَا وَعَاكَ رَبُّكَ وَمَا تُغْنِي ۝﴾ [القمر: ١٠-١٣]. [إسناده: [١٨٨١٦]، واسطر: [٤٦٥٨]

قوله ﷺ: «هل أنت، لا إصبع دميت، وفي سبيل الله ما لفت».

لفظ «ما» هنا بمعنى الذي، أي: الذي لقيته محسوبٌ في سبيل الله. وقد سبق في باب غزوة حُنين أن الرَجَزَ هل هو شِعْرٌ؟ وأن من قال: هو شِعْرٌ، قال: شرطٌ لشعرٍ أن يكون مقصوداً، وهل ليس مقصوداً، وأن لَرُويَةً لمعروفة. «دميت» و«تُكِبْتُ» بكسر التاء، وأن بعضهم أسكنها

قوله: (كان النبي ﷺ في غار، فتُكِبْتُ إصبعه) كلٌ هو في الأصول: (في غار) قال القاضي عياض: قد أبو الوليد الكندي<sup>(١)</sup> لعله (غزياً) فتصغف، كما قد في الرواية الأخرى: (في بعض المشاهد) وكلهم جاء في رواية لبخري<sup>(٢)</sup> (يسمى النبي ﷺ بعشي إذ أصابه حجر) قال: قد يراد بانغار هنا لجيشٍ والجمع، لا الغار الذي هو لكهف، فيوفق رواية (بعض المشاهد) ومنه قول علي رضي الله عنه: ما ظنك بأمرنا جمع بين هذين الغارين؟ أي: العسكرين والمجمعين

(١) تصحفت في (بخ) إلى: - تكافى. وتقدمت ترجمة: (١/١٤٣).

[٤٦٥٧] ١١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ - وَالنَّفْطُ لِابْنِ زَائِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدُبَ بْنَ سُفْيَانَ يَقُولُ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ، ثُمَّ أَرَاهُ قَرِيبٌ مِنْهُ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ. قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَاللَّسَى ۝ وَيَلِيلٌ وَدَا سَجَى ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝﴾

[الصحى ١ - ٧] - [أحمد ١٠١٧٨٨١] [رواه ٤٦٥٨]

قوله: (اشتكى رسول الله ﷺ فلم يقم ليلتين أو ثلاثاً، فحماهته امرأة فقالت له: يا محمد، إنني لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أراه قريب منك ليلتين أو ثلاث، قال: فأنزل الله تعالى ﴿وَاللَّسَى ۝ وَيَلِيلٌ وَدَا سَجَى ۝ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ۝﴾).

قال ابن عباس ؓ: ﴿مَا وَدَّعَكَ ۝ أَي: مَا قَطَعَكَ مِنْهُ أُرْسَلَتْ ۝ وَمَا قَلَى ۝ أَي: مَا أَبْعَدَكَ. وَسُمِّيَ الْوَدَاعُ وَدَاعاً لِأَنَّهُ فَرَّاقٌ وَمُتَارِكَةٌ.

وقولها: (ما قرئت) هو بكسر الراء، والمصدر، يقولك، يعنجه.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا وَدَّعَكَ ۝﴾ هو تشديد بدل على لقراءة لصحيفة المشهورة التي قرأ بها القرآن لسبعة، وقرئ في لشد بتخفيفها<sup>(١)</sup>، قال أبو عبيدة<sup>(٢)</sup>: هو من وَدَّعَهُ يَدَّعُهُ، معناه: ما تركك.

قال القاضي<sup>(٣)</sup>: «سحويون ينكرون أن يأتي منه ساهي أو مصدر، قالوا: وبما جاء منه المستقبل والأمر لا غير، وكللت (نكر) قال القاضي: وقد جاء الماضي والمستقبل منهما جميعاً، قال لشعر: وَكَأَنَّ مَا قُلُّوْا لِأَنَّهُمْ كَثُرْنَا لِمَنْ لَدَيْ وَدَّعُوا<sup>(٤)</sup>

وقال:

(١) هي قراءة أبيه وهو أبو العباس، المصنف: (٣٦٤/٢).

(٢) عي (ص) و(م)، أبو عبيد والكلاب في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن عثان: (٣٠٢/٢)

(٣) في «الكميل» لمعجم، (١٧٠/٦ - ١٧١).

(٤) نسخة صاحب «تاريخ الأدب» (٤٧١/٦ - ٤٧٢) النسخة (٤٨٩) لسويد بن أبي كاهل، ونسخة صاحب «المعجم» لسليمان.

(١٧٦/١) وأصح لأبي العباس: (٢٤٢/٢) لأبي العباس

[ ٤٦٥٨ ] ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح)، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَلَائِكِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَسَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا. أحمد ١٨٨٠٤، ١٨٧٩٦، راجعي ٤٩٥١، ٤٩٨٣.]

..... مما الذي غاثه في الرُّؤْيَى حتى وَدَّعَهُ<sup>(١)</sup>  
غاثه بالغين المعجمة أي: أخذه.



(١) شعره الأول - ليت شعري من حبيبي ما الذي ولدته لئن بن ريم نلني، ولأي أسود لدني، ولعد لله بن قريز وعنه المسألة فيه خلاف طویل لعلماء ذكره صاحب تنج العروبي (ردم) باستطاعة.

## ٤٠ - [باب في دعاء النبي ﷺ]

## وَصِيْرُهُ عَلَى أَذَى الْمُنَافِقِينَ

[٤٦٥٩] ١١٦ - (١٧٩٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِدٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَجِيحٍ - قَالَ ابْنُ زَائِدٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْزِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ حِمَاراً عَلَيْهِ إِكَافٌ تَحْتَهُ قُطِيفَةٌ قَدْ كُتِبَتْ، وَأَرَادَتْ رِأْسَهُ أَسَامَةَ، وَهُوَ يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِي بَيْتِ الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ أَشْجَلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودِ، فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا عَشِيَتْ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةً الدَّيَّةِ، حَمَرَ عَنْدَ اللَّهِ مِنْ أَبِي، أَنَّهُ يَرْدَاهُ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُقْبِرُوا عَلَيَّ، فَسَلَّمُوا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ وَقَفَ فَتَنَزَّلَ، فَدَعَاَهُمْ إِلَى اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمْ لِقَاءَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي: أَيُّهَا الْمَرْءُ، لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا، إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَلَا تُؤْخَذُ فِي مَجَالِسِ،

قوله: (ركب حماراً عليه إكاف تحته قطيفة قد كتبت) (الإكاف) بكسر الهمزة، ويقال: يكاف، أيضاً. (والقطيفة)، يَرْكَبُ مَجْمَعٌ، جمعها: قطائف وقُطُف. (والقدكية) منسوبة إلى ذلك، سادة معروفة على مرحلتين أو ثلاث من المدينة.

قوله: (وأرادت رءاه أسامة، وهو يعود سعد بن عبادة) فيه جواز الإدراج على المصدر وصيْرُهُ من السوء، إذا كان عطيْفٌ وفيه جواز العبادة، وكبَرٌ، وفيه أن ركوبَ، مصدر ليس ينقص في حيِّ انكدار.

قوله: (عجاجة الداية) هو: رتفع من غدر حو فرها، قوله: (حمر أنفه) أي عطاء

قوله: (فسلم عليهم النبي ﷺ) فيه جواز الابتداء بالسلام على قوم فيهم مسلمون وكفار، وهذا مجمع عليه.

قوله: (أيها المرء، لا أحسن من هذا) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، بالقب في (حسن) أي: ليس شيء أحسن من هذا، وكذا حكاه القاسمي<sup>(١)</sup> عن جده هو رؤية «مسلم» قد: ووقع للقاضي أبي

(١) في إكمال المعجم، (٦/ ١٧٢ - ١٧٣)

وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ حَاكَ مِنْ قَائِصُصْ عَلَيْهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: إِشْتَبَا فِي مَجَالِسِنَا؛ فَبُنَا نَجِبٌ ذَلِكَ. قَالَ: فَاسْتَبَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ، حَتَّى قَامُوا أَنْ يَتَوَالَّبُوا، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ، ثُمَّ رَكِبَ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ: «أَيُّ سَعْدُ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟ - يُرِيدُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا» قَالَ: أَهْفَ عَنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاصْفَحْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الَّذِي أَعْطَاكَ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ أَنْ يَتَوَجَّهُوا فَيُعَصِّبُوهُ بِالْعَصَابَةِ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ لِنَبِيِّ أَعْطَاكَهُ، شَرِقَ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ فَعَلَّ بِهِ مَا رَأَيْتَ. فَهَفَّ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. (إمام أحمد: ٢١٧٦٧ [والمعجم: ٤٦٦٠]).

[٤٦٦٠] (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُثَنَّى -: حَدَّثَكَ لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَزَادَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ عَبْدُ اللَّهِ. (البيهقي: ٥٦٦٢٢ [المعجم: ٤٦٥٩]).

[٤٦٦١] ١١٧ - (١٧٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قِيلَ لِنَبِيِّ ﷺ: سَوَّيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي؟ قَالَ: فَأَنْطَلِقُ إِلَيْهِ

عَنْ: (لَا حَسَنَ مِنْ هَذَا) بِالْقَصْرِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ؛ قَالَ الْقَاضِي، وَهُوَ عِنْدِي أَظْهَرُ، وَتَعْدِيرُهُ: أَحْسَنُ مِنْ هَذِهِ أَنَّا تَعَدَّدَ فِي يَمِينِكَ وَلَا تَاتِبْنَا.

قوله (لَمْ يَزَلْ يُخَفِّضُهُمْ) أَيُّ: يَسْكُنُهُمْ وَيَسْهِّلُ لَأَمْرِ بَيْنَهُمْ.

قوله: (وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ) هَكَذَا هُوَ: (الْبُحَيْرَةُ) بِضَمِّ الْبَاءِ عَلَى التَّصْغِيرِ؛ قَالَ الْقَاضِي: وَرَوَتْ فِي غَيْرِ الْمُسْلِمِ: (لِجْعَةُ) سَكْبَةٌ، وَكَلَاهُمَا مَعْنَى، وَأَصْلُهَا لِقَرِيَّةٌ، وَامْرُؤُ بِهَا هَذَا مَدِينَةُ سَيِّدِ ﷺ.

قوله: (وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبُحَيْرَةِ أَنْ يَتَوَجَّهُوا فَيُعَصِّبُوهُ بِالْعَصَابَةِ) مَعْنَاهُ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَجْعَلُوهُ مَلِكَهُمْ، وَكَانَ مِنْ عَادَتِهِمْ إِذَا مَلِكُوا إِنْسَانًا أَنْ يَتَوَجَّهُوا فَيُعَصِّبُوهُ بِالْعَصَبِ بِهِ.

قوله: (شَرِقَ بِذَلِكَ) بِكَسْرِ لَوَاءٍ، أَيُّ: تَعَصَّى. وَمَعْنَاهُ: حَسَدَ لِنَبِيِّ ﷺ. وَكَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِ نِفَاقِهِ، عَافَاكَ اللَّهُ الْكَرِيمَ.

قوله: (وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ هَذَا اللَّهُ) مَعْنَاهُ: قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ لِإِسْلَامٍ، وَلَا فَقْدَ كَانَ كَفَرًا

وَرَجَبَ جِمَارًا، وَأَنْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ، وَهِيَ أَرْضُ سَبْحَةَ، فَلَمَّا أَكَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِلَيْكَ غَنِي،  
فَوَاللَّهِ لَقَدْ آدَانِي فُتْنُ جِمَارِكَ. قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ لَجِمَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
أَطْلَبُ رِيحًا مِنْكَ. قَالَ: فَعَصِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ: فَعَصِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
أَصْحَابُهُ، قَالَ: فَكَانَ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ بِالْجَرِيدِ وَبِالْأَيْدِي وَبِالْأَعْيُنِ، قَالَ: فَكَلَعَتْ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِمْ:  
﴿وَمِنَ عَلَافَتَاكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَنَّاوْا فَأَصْرَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الممتحنة: ١٩]. احمد: ١٢٦١٧، البخاري: ٢٦٦٩١.

قوله، (وهي أرض سبخة) هي بفتح السين والباء<sup>(١)</sup>، وهي لأرض التي لا تُبِت لمروحة أرضها.  
وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه النبي ﷺ من العزم والعشق والصبر على ما نزل في الله تعالى،  
ودوام الدعاء إلى الله تعالى، وتأليب قلوبهم، والله أعلم.



(١) كذا قال رحمه الله تعالى، والذي في كتب اللغة وشروح الحديث أن السبخة - بانفتح - اسم للأرض، وقد وصلت لأرض  
قبر: أرض شبخة بكسر الباء.



## ٤١ - [باب قتل أبي جهل]

[٤٦٦٢] ١١٨ - (١٨٠٠) حَدَّثَنَا صَبِيٌّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةٍ -: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَنْظُرَ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» فَلَنُطْلَقَ مِنْ مَسْعُودٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنُ عَفْرَاءَ حَتَّى يَرِكَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِلَحْيَتِهِ فَقَالَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قُتِلَتْهُمُوهُ؟ أَوْ قَالَ: قَتَلَهُ قَوْمُهُ؟ قَالَ: وَقَدْ أُرِيَ مَجْلَزٍ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: فَلَوْ غَيْرُ أَكْثَرٍ قَتَلَنِي. [مسند أحمد ١٧١٤٣، مسند عماري ٤٠٢٠].

[٤٦٦٣] (٥٥٥) حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْبُخَارِيِّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ:

## باب قتل أبي جهل

قوله ﷺ: «مَنْ يَنْظُرَ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ؟» سَبُّ، لسؤال عنه أن يعرف أنه مات ليستبشر الممسومون ببلدك ويكشف شره عنهم<sup>(١)</sup>.

قوله: «ضربه ابن عفرأ حتى يريك» هكذا هو في بعض النسخ: «يرك» بالكاف، وهي بعضها: (يزد) بالذال، فمعناه بالكاف: سقط إلى الأرض، وبالذال: مات، يقال: يزد، إذا مات.

قال القاضي: روية الجمهور: (برد) ورواه بعضهم بالكاف، قال: والأوّل هو المعروف. هذا كلام القاضي<sup>(٢)</sup>، واختار جماعة محققون لكاف، وأن ابن عفرأ تركه غفيرا<sup>(٣)</sup>، لهذا كُلم بن مسعود<sup>(٤)</sup> كتب ذكره مسلم، وله<sup>(٥)</sup> معه كلام آخر كثير مذكور في غير «مسلم» وابن مسعود هو الذي أجهز عليه واحتز رأسه.

قوله: «وهل فوق رجل قتلتموه؟» أي: لا عار عليّ في قتلكم إيدي.

قوله: «لو غير أكار قتلي» (الأكار) الرّاع والفلاح، وهو عند العرب ناقص، وأشار أبو جهل إلى

(١) في (خ): شيء عنهم.

(٢) في تكملة المعلم: (١٧٥/٦).

(٣) تصحيف في (ص) إلى غفيرا.

(٤) في (خ): «وقد كلفه كلام بن مسعود».

(٥) في (خ): له.

حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَعْلَمْ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟» يَمْشِي حَلِيمٌ ابْنُ عُلْبَةَ، وَقَوْلُ أَبِي مَحَلٍ كَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ [بسر ١١٦٢]

ابني عفراء اللذيير، فتلاه، وهما من الأنصار، وهما أصحاب ذريح ونخيل، ومعاذ، هو كان الذي قتلني غير أنكر، لكن أحب إلي وأعظم لشأني، ولم يكن عليّ بقص في ذلك



## ٤٢ - [باب قتل كعب بن الأشرف

## طاغوت اليهود]

[٤٦٦٤] ١١٩ - (١٨٠١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْطَلِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ لُزْمَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَالْقَطُّ لُزْمَرِيُّ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

## باب قتل كعب بن الأشرف

## طاغوت اليهود

ذكر مسلم في قصة محمد بن قيس مع كعب بن الأشرف بالحيدة التي ذكرها من مخادعته.

وختلف العلماء في سبب ذلك وجوابه:

فقول الإمام لمأزري: إنما قتله كذلك لأنه نقض عهد النبي ﷺ ووجهه وسبه، وكان صهده الأيمن عليه أحداً، ثم جاء مع أهل الحرب مُعيناً عليه. قال. وقد أمكن قتله على هذا توجه عن بعضهم ولم يعرف الجواب الذي فكرناه<sup>(١)</sup>.

قال لقاضي: قيل هذا الجواب، وقيل: لأن محمد بن مسلمة لم يصريح له بأمر في شيء من كلامه. وإنما كتبه في أمر البيع والشراء وشتكى إليه، وليس في كلامه عهد ولا أمن. قال: ولا يجعل لأحد أن يقول: إن قتله كان غدرًا، وقد قال ذلك ابنك في مجلس عني بن أبي طالب عليه السلام، فأمر به عني فضرب<sup>(٢)</sup> عنقه، وإنما يكون الغدر بعد أمن موجود. وكان كعب قد نقض عهد النبي ﷺ، ولم يؤمه محمد بن مسلمة ورفقته، ولكنه ستأس بهم، فتمكنوا منه من غير عهد ولا أمن، وأما ترجمته لبخاري على هذا الحديث (باب لفتك في الحرب)<sup>(٣)</sup> فليس معناه الغدر<sup>(٤)</sup> بل الفتك<sup>(٥)</sup> هو القتل على غرة وغيلة، والغيلة نحوه.

(١) "معجم" (١/٣).

(٢) في "إكمال المعلم" (١٧٧/٦): "فصربت". وهي غير سجدة في (ج).

(٣) هو رقم: ٣١٣٧.

(٤) في (ج): "المجرب"، وهو خطأ.

(٥) في (ج): "القتل". وهو خطأ.

عَنْ عُمَيْرٍ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَبِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: «إِذَنْ لِي فَلَأَقُلَّ»، قَالَ: «قُلْ» فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ: وَذَكَرَ مَا بَيْنَهُمَا - وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَاقَةً، وَفَدًى عَدَنًا، فَلَمَّا سَمِعَهُ قَالَ: «وَأَيْضًا وَاللَّهِ لَتَمْلِكَنَّهُ، قَالَ: إِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاهُ الْآنَ، وَنَكْرَهُ أَنْ نَدْعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَجِيرُ أَمْرَهُ، قَالَ: وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسَلِّفَنِي سَلَفًا، قَالَ: قُبَا تَرْهَنُنِي؟ قَالَ: مَا تُرِيدُ، قَالَ: تَرْهَنُنِي بِسَاءِ كَيْفٍ، قَالَ: أَنْتَ أَجْمَرُ الْعَرَبِ، أَنْزَهْتُكَ بِسَاءِ مَا قَالَ لَهُ: تَرْهَنُونِي أَوْلَادَكُمْ، قَالَ: يُسَبُّ ابْنُ أَحَدِنَا فَيُقَالُ: رُهْنٌ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرٍ وَلَكِنْ تَرْهَنُكَ الْأُمَّةُ - يَعْنِي السَّلَاحَ - قَالَ: فَتَعَمْ. ....

وقد استدلل بهذا الحديث بعضهم على جواز اغتيال من بلغته لدعوة من سخط وتبينه من غير دعاء إلى الإسلام.

قوله: (إِذَنْ لِي فَلَأَقُلَّ) معناه: إِذْ لِي أَنْ أَقُولَ عَنِي وَعَنْتَ مَا رَأَيْتَهُ مَصْحُوحَةً مِنَ التَّعْرِيفِ وَغَيْرِهِ. فيه دليل على جواز التعريض، وهو أن يأتي بكلام باطله صحيح ويفهم منه المخاطب غير ذلك، فهذا جائز في الحرب وغيره ما لم يمنع به حقا شرعيا.

قوله: (وقد هنا) هذا من التعريض الجائز، بل المستحب؛ لأن معناه في الباطن: إنه أدنا بأدب لشرع اتى فيها تعيب، لكنه تعب في مَرَضَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فهو محبوب لك والذي فهم المخاطب منه لعنة الذي ليس بمحبوب.

قوله: (وأيضا والله لتملكه) هو بفتح التاء ولسم، أي: لتضجرن<sup>(١)</sup> منه أكثر من هذا الضجر. قوله: (يُسَبُّ ابْنُ أَحَدِنَا فيقال: رُهْنٌ في وسقين من تمر) هكذا هو في الروايات لمعروفة في «مسلم» وغيره: (يُسَبُّ) بضم الياء وفتح السين المهملة من السَّبِّ، وحكى القاضي عن رواية بعض رواة كتاب مسلم: (يُسَبُّ) بفتح الياء وكسر الشين المعجمة، من السَّبِّ، والصواب الأول<sup>(٢)</sup> (وَلَوْ شِقْ) بفتح اللام وكسرها، وأصله الحمل.

قوله: (ترهنتك الأمة) هي بالهمزة، وفسرها في الكتاب بأنها سلاح، وهو كذا قال.

(١) في (مس): تضجرن، وفي (هنا): تضجرن.

(٢) اكتمال المعجم (١٧٧/٦)

وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَيْسٍ بْنِ جَبْرِ وَعَبَّادَ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: فَجَاؤُوا، فَدَعَاؤُهُ لَيْلَاءُ، فَتَرَلَّ  
إِلَيْهِمْ، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ غَيْرُ غَيْرٍ، قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ،  
قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَرَضِيْعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوُدَّعِي إِلَى طَفْعَةِ لَيْلَاءَ  
لَأَجَابَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي إِذَا جَاءَ فَسَوَّفَ أَمُدُّ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَمَكَنْتُ مِنْهُ قَتَلْتُكُمْ،  
قَالَ: فَلَمَّا تَرَلَّ، تَرَلَّ وَهُوَ مُتَوَسِّخٌ، فَقَالُوا: نَجِدْ مِنْكَ رِيحَ الطَّيِّبِ، قَالَ: نَعَمْ، تَخْبِي فَلَانَتُهُ،  
هِيَ أَعْظَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ. قَالَ: فَتَأَذَّنَ لِي أَنْ أَتَمُّ مِنْهُ، قَالَ: نَعَمْ فَتَمَّ، فَتَنَازَلَ فَتَمَّ، ثُمَّ قَالَ:  
أَتَأَذِّنُ لِي أَنْ أُعْرِدَ؟ قَالَ: فَاسْتَمَكَنْ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: دَرَنْكُمْ، قَالَ: فَقَتَلُوهُ. [بخاري ١٤٠٣٧]

قوله: (وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَيْسٍ بْنِ جَبْرِ وَعَبَّادَ بْنِ بَشِيرٍ) أما (الحارث) فهو الحارث بن  
أوس، ابن أخي سعيد بن عبادة<sup>(١)</sup>. وأما (أبو عيس) فاسمه عبد الرحمن، وقيل: عبد الله. والصحيح  
الأول. وهو جبر، بفتح الجيم وسكان الباء، كما ذكره في الكتاب، ويقال: ابن جبر، وهو أنصاري  
من كبار الصحابة، شهيد بدرًا وسائر المشاهد، وكان سمي في الجاهلية عبد لغزى وهو وقع في معطم  
للسخ: (وأبو عيس) بالواو، وفي بعضها: (وأبي عيس) بالياء<sup>(٢)</sup>، وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضاً،  
ويكون معطوفاً على الضمير في (يأتيه)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (كأنه صوت دم) أي: صوت طلب دم، أو صوت<sup>(٤)</sup> سافك دم، هكذا فسروه.

قوله: (فقال: إنما هذا محمد ورَضِيْعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ) هكذا هو في جميع النسخ؛ قال القاضي. قال لنا  
شيخنا القاضي الشهيد<sup>(٥)</sup> صوابه أن يقول: إنما هو محمد ورَضِيْعُهُ أَبُو نَائِلَةَ، وكذا ذكر أهل السير أن  
أبى نائلة كان رَضِيْعاً لمحمد بن مسلمة، ووقع في الصحيح لبخاري<sup>(٦)</sup> (ورَضِيْعِي أَبُو نَائِلَةَ) قال: وهذا  
صندي له وجه، بل صح أنه كان رَضِيْعاً للكعب<sup>(٧)</sup>، والله أعلم.

(١) كما في نسخ الثلاث، وهو خطأ، وصوابه: معاذ.

(٢) في (هـ) بالياء. وهو خطأ.

(٣) أو يكون على الحكاية.

(٤) حركات في (هي) إلى: موطأ.

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٦١.

(٦) في (ص) و(هـ): لمحمد. وهو خطأ. وسنيت موافق له في الإكمال معجم<sup>(٧)</sup>. (١٧٧/٦).

٤٣ - [بَابُ غُرُوقِ خَيْبَرِ]

[ ٤٦٦٥ ] ١٢٠ - ( ١٣٦٥ ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَا خَيْبَرَ ، قَالَ : فَصَلَّيْتُ عَنْدهُمْ صَلَاةَ الْغَدَاةِ بِغُلَسٍ ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ ، وَأَبُو رَدِيثٌ أَبِي طَلْحَةَ ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ خَيْبَرَ وَإِنْ رُكِبَتِي لَتَمَسَّ فِجْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، وَالْحَسَمُ لِإِرَارُ عَنْ فِجْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَإِنِّي لَأَرَى بِيَضَ فِجْدِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ .

**باب غزوة خيبر**

قوله: ﴿فَصَلِّا عَلَيْهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ مَغْلَسَ﴾

فيه سحبٌ البكير في الصلاة "وَلَوْ وَقَفَ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفُرُهُ تَسْمِيَةُ حَتَاةٍ لِصَبِيحٍ حَتَاةٍ أُعِدَّةً، فَيَكُونُ رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: أَنَّهُ مَكْرُوهٌ. وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُ حَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا فِي كِتَابِ الْمَسَافَةِ<sup>(٢١)</sup>، وَكَفَرْنَا أَنَّهُ جَرُّ الْإِرَادَةِ عَلَى الْمَاءِ إِذَا كَانَ مُطِيعَةً، وَأَنَّ إِجْرَاءَ الْقُرْسِ وَالْإِثَارَةَ<sup>(٢٢)</sup> لَيْسَ بِنَقْصٍ وَلَا جَانِبٍ لِلْمَكْرُوهَةِ، بَلْ هِيَ سُنَّةٌ وَفَضِيلَةٌ، وَهِيَ مِنْ عَقَائِدِ الْقِتَالِ.

قوله: (وانحسر الإزار عن قبلة نبي الله ﷺ واني لأرى يياض فحل نبي الله ﷺ).

هَذَا مِمَّا سَمِعْتُ بِهِ أَصْحَابَ مَالِكٍ وَمَنْ وَفَّقَهُمْ عَلَى أَنَّهُ الْقِيْلُ لَيْسَتْ عَوْرَةٌ مِنَ الرِّجْلِ، وَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ تَحْرِيمِ أَنَّهَا عَوْرَةٌ، وَقَدْ جَاءَتْ بِكَرْهٍ عِزَّةُ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ؛ وَأَوَّلُ أَصْحَابِ حَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا عَلَى أَنَّهُ أَحْسَرُ بَغْيَرٍ اجْتَبَاهُ لِنُضْرُورَةِ الْإِعْرَافِ وَالْإِحْرَافِ، وَسَيِّئٌ فِيهِ أَنَّهُ اسْتَدَّامَ كَشْفُ الْفَخْذِ بِمِ

إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْكَلْبِ

وَأَمَّا قَوْلُ أَسِي (فِيهِ لَأَرْى بِأَضَى فَيْحُنْهُ) لِمَحْمُودٍ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ بَصْرُهُ عَلَيْهِ فَحَقٌّ لَا أَنَّهُ تَعَبُّدٌ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ أَبِي خُذْرَجٍ عَنْ أَبِي أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَازِمًا، فَمَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهُ نَحْسَبُهَا كَمَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَاجَابَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنْ هَذَا فَقَالَ هُوَ ﷺ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَنْتَبِיהُ بِانْكَشَافِ

(٦) سبق لي كتابه الكاس: (٦٧/٥).

(٧) **مجلس القضاء** : يتكون من خمسة أعضاء ، ثلاثة من قضاة المحكمة العليا ، واثنين من قضاة المحاكم الابتدائية ، يعينهم المجلس الأعلى للقضاء.



قَلَمَ دَخَلَ الْقُرْءَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرَيْتُ حَبِيرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ» قَالَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ، قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَدْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَأَصْلُهَا غَنَوَةٌ. معبر ١٣٢١

الحمد، ١١٩٩٢، والبحري ٣٧١ كلامها مطبوعاً.

عورته، وأصحابنا يجهلون عن هذا بأنه إذا كان بغير احتياط الإنسان، فلا نغض عليه فيه، ولا يمتنع بشده قوله: «الله أكبر، خربت حبيرو» فيه استحباب التكبير عند النفاذ. قال القاضي<sup>(١)</sup> قيل: تفاءل سحرها بما رآه في أيديهم من آلات الحرب من الفؤوس والمساحي وغيرها. وقيل: أخذها من اسمها والأصح أنه أعلمه الله تعالى بذلك.

قوله ﷺ: «إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين» الساحة: الفناء، وأصلها: الفضاء بين المازل.

فيه جواز الاستسناد في مثل هذا، لسياق القرآن في الأمور المحققة<sup>(٢)</sup>، وقد جاء لهذا نظائر كثيرة، كما سبق مراراً في فتح مكة أنه ﷺ جعل يقطع لي لأصم ويقول: «جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يُعيد، جاء الحق وزهق الباطل». قال العلماء: ويكره من ذلك ما كان على صرب الأمثال في المحاورات والمزاح ولغو الحديث، فيكره في كل ذلك تعظيم الكتاب، لله تعالى.

قوله: (محمد والخميس) هو الجيش، وقد فسره بذلك في رواية البخاري. قالوا: سمي خميساً لأنه خمسة أقسام: مينة، وميسرة، ومقدمة، ومؤخرة<sup>(٣)</sup>، وقلب. قال القاضي: ورويناه برفع (الخميس) عطفاً على قوله: (محمد) وينصبها على أنه مفعول معه.

قوله: (أصبتها غنوة) هي بفتح العين، أي: قهراً لا صلحاً

قال القاضي<sup>(٤)</sup>: قال لمارزي<sup>(٥)</sup>: ظاهر هذا أنها كُتِبَتْ فُتِحَتْ غَنَوَةٌ، وقد روى مالك عن ابن شهاب أن بعضهما فُتِحَ غَنَوَةٌ وبعضهما سُلِّحَتْ.

(١) في الإكمال: جميعه. (١١١/٩).

(٢) بشر ابن غزوة تعالى: «يَعْلَمُونَ بِتَعْلِيمِهِمْ» ﷺ قَالَ: «إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَذِرِينَ» (المصنفات: ١٧٦-١٧٧).

(٣) في (خ) ومقدم ومؤخر. وفي (الإكمال المعتمد): (١٨٥/٦) ومقدم وسافة.

(٤) في (الإكمال المعتمد): (١٨١/٩).

(٥) في (المعتمد): (٢١/٣).

[٤٦٦٦] ١٢١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رِذْقَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ حَبِيرٍ وَقَدِيبِي تَمَسَّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُمْ حِينَ بَزَعَتِ الشَّمْسُ وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاسِيَهُمْ وَخَرَجُوا بِقُلُوبِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرِبْتُ حَبِيرٌ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُثَلَرِينَ» قَالَ: فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ ﷻ. ١٢١٥-١٣٧٥ مطبوعه [لو سحر: ٤٦٦٥].

[٤٦٦٧] ١٢٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا

قال<sup>(١١)</sup>: وقد أشكل ما روي في أسن أبي داود أنه قسمها نصفين: نصفاً لنوابه وحاجته، ونصفاً للمسلمين<sup>(١٢)</sup>. قال: وجوابه ما قل بعضهم أنه كان حولها ضياع وقرى أجنى عنها أهلها، فكانت خالصةً للنبي ﷺ، وما سواه للعالمين، فكان قسراً الذي خلّوا عنه النصف، فهذا قسمها<sup>(١٣)</sup> نصفين.

قال القاضي: في هذا الحديث أن الإغارة على العدو يستحب كونها أول النهار عند الطلوع، لأنها وقت عزتهم وغلواتهم أكثرهم، ثم يفرى بهم إذا راحوا يحتاج إليه، بخلاف ملاقة الجيوش ومصادفتهم وهما ضيق الحصون، فإن هذا يستحب كونه بعد الزوال ليؤمّ الشدّ يبرد الوقت، بخلاف غلبته.

قوله: (وخرجوا بقلوبهم ومكائيلهم ومرورهم).

(المؤوس) بالهمزة جمع فأس، بالهمزة كراسي وراوس. و(المكائيل) جمع مكئل، يكسر الميم، وهو القفّة، يقال له: يكئل وقفّة وزبيل و(زبيل)<sup>(١٤)</sup> وزبيل وقرق وسقيفة، بالسين المهملة وبهاء بين. و(المرور) جمع مرّ، بفتح الميم، وهي المسحى. قال القاضي: قيل: هي جيالهم التي يصعدون بها إلى النخل، واحدها: مرّ ومرّ<sup>(١٥)</sup>، وقيل: مسحبهم، واحدها: مرّ لا غير<sup>(١٦)</sup>.

(١١) ما زاد في كلام المصنف.

(١٢) أبو داود: ٣٠١١ عن حديث سهل بن أبي حنيفة رضي الله عنه بسند صحيح.

(١٣) في (م) و(هـ): قسم. والمثبت موافق للمصنفين.

(١٤) في (م) و(هـ): زبيل، وهو خطأ، وهي مهمل في (ج).

(١٥) كذا ضبطت في (ج) والنسخ في كتاب اللغة أن واحد سجدة: مرّ بفتح الميم.

(١٦) «إكمال المعلم»: (١٧٩/٦).

النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ قَالَ: «إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَذَرِّينَ» [احمد ١٢٦٧١ مطبوعاً] [در شهر ٤٦٦٥].

[٤٦٦٨] ١٢٣ - (١٨٠٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عِبَادٍ - قَالَا حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَتَسَيَّرْنَا لَيْلًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ بْنِ الْأَكْوَعِ: أَلَا تُسْمِعُنِي مِنْ هُبَيْهَاتِكَ؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا، فَتَنَزَّلَ يَحْدُو بِالْقَوْمِ يَقُولُ

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَدَيْنَا  
فَاغْفِرْ لِدَاءِ لَيْلِكَ مَا اقْتَفَيْنَا وَتَبَّيَّهَ الْأَقْدَامُ إِنَّ لَاقِيَنَا

قوله: (ألا تُسمعنا من هُبَيْهَاتِكَ؟) ولي بعضُ شُئخ: (هُبَيْهَاتِكَ) أي: أراجيزك. (والهبة) يقع على كل شيء.

وبه جوازُ إنشاءٍ لأرَجِيزٍ وغيرها من الشعرِ وسماحيه<sup>(١)</sup> ما لم يكن فيه كلامٌ مدموم. والشعر كلامٌ حسنٌ حسنٌ وقيحٌ قبيحٌ.

قوله: (فتنزل يحدو بالقوم) فيه استحبابُ الحدوِّ في الأسفارِ لتشيطِ النفوسُ والدوابُّ على قطعِ الطريقِ، واشتغالها بسماعه عن الإحساسِ بألمِ السيرِ.

قوله: (اللهم لولا أنت ما اهتدينا) كذا لرواية؛ قلوا: وصوابه في الوزن: (لاهُمَّ) أو (تالله) أو (والله لولا أنت) كما في الحديث الآخر: (والله<sup>(٢)</sup> لولا الله).

قوله: (فاغفر لِدَاءِ لَيْلِكَ مَا اقْتَفَيْنَا) قال المازري: هذه اللفظةُ مشككةٌ فإنه لا يقال: فَيَدِي الباري سبحانه وتعالى، ولا يقال له سبحانه: قَدْ بَتَكَ؛ لأن ذلك إنما يُستعمل في مكروهٍ يُتوقعُ حدوثُه بالشخص، فيختار شخص<sup>(٣)</sup> آخر أن يحلَّ ذلك به ويُقديمه منه. قل: ولعل هذا وقع من غير فصلٍ إلى

(١) غي (خ) وسماه.

(٢) غي (خ) و(ص). قوله: وهو خطأ، وأثبتت موافقاً لما في الحديث لآتي.

(٣) غي (خ) شخصاً. والمطبوع مرفوع لما في «المعلم»: (٢٤/٣) والإمكان المجمع: (١٨٢/١).

## وَالْقَيْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحْنَا أُنِينَا

حقيقة معناه: كما يقول: قائله الله، ولا يُراد بذلك حقيقة الدعاء عليه، وكقوله ﷺ: «تربت يدك»<sup>(١)</sup> وتربت يمينك»<sup>(٢)</sup> وقيل أنه»<sup>(٣)</sup> وفيه كله ضرب من الاستعارة؛ لأن لعدوٍ مبالغ في طلب وصال المملي حين يذل نفسه من نفسه لمكروه، فكان مراد لشعر: إني أذل نفسي في رضاك وعلى كل حال فوك للمعنى وإن أمكن صرفه إلى جهة صحيحة، بإطلاق اللفظ واستعارته ونحوه به ينتقل إلى ورود الشرح بالإذن فيه.

قال: وقد يكون المراد بقوله: (فداء لك) رجلاً يخاطبه، وقص بين الكلام بذلك، فكانه قال: فاغفر، ثم دعا إلى رجل ينهه فقال: فداء لك، ثم عاد إلى إتمام»<sup>(٤)</sup> الكلام الأول فقرأ: (ما تفتيت) قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ والمعنى لولا أن فيه تعسفاً اضطررنا إليه بصحيح الكلام، وقد يقع في كلام العرب من لفص بين الحمل المعلق بعضها ببعض ما يستعمل هذا التأويل قوله: (إذا صبح بنا أنينا) هكذا هو في نسخ بلايد: (أبند) بالمشاء في أوله، وذكر القاضي»<sup>(٥)</sup> أنه روي بالمشاء وبالوحدلة: فعنى «عثة»: إذا صبح بنا للقتال، ونحوه من لمكارم أنينا. ومعنى الموحدة: أئيد الثيران والامتناع.

قال القاضي. قوله: (فداء لك) بالفاء والقصر، والفاء مكسورة، حكاية الأصمعي وغيره، فأما في المصدر فالفاء لا غير. قال: وحكى لفرء: فدى لك، مفتوح مقصور. قال: ورويه هـ: (فداء لك) بالرفع على أنه متماً وخبره»<sup>(٦)</sup>. أي. نفسي فداء لك»<sup>(٧)</sup>، وبالثب على المصدر. ومعنى (تفتيت): اكتسبت، وأصله الاتباع.

(١) أخرجه البخاري: ٥٠٩٠، وإسلم: ٣٩٣٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في مسند أحمد: ٩٥٢١

(٢) ورد في غير حديث، منه حديث عائشة رضي الله عنها عبد بن حمزة: ٤٧٩٦، ومسلم: ٣٥٧٤، وأحمد: ٢٤٠٥٤

(٣) أخرجه البخاري: ٢٧٣٩ - ٢٧٣٢ من حديث مسور بن مخرمة ومراد به لحكم مطلوباً. وهو في مسند أحمد: ١٨٩٢٨. والمراد به أبو بصير رضي الله عنه.

(٤) في (ص) و(هـ): تمام

(٥) في (الكامل في التفسير): ٢١٨١/١٦

(٦) في (خ) و(هـ): أو غير. والمثبت موافق لما في (الكامل في التفسير): ١٨٢/١٦

(٧) في (ص) و(هـ): أي. لك نفسي فداء أو نفسي فداء لك. وفي (الكامل في التفسير): أي. فداء. وأصله: فداء. والمثبت موافق لما في (المبانيح في التفسير): ٤١٦/٤

## وَبِالضُّبَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟» قَالُوا: عَابِرٌ، قَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجِبَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْلَا أَمْنَعْتَنَا بِهِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُكَ لِحَبِيرٍ فَحَاضِرُونَا حَتَّى أَصَابَتْكَ مَخْصَصَةٌ شَيْدَةً. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْكُمْ» قَالَ: فَهَذِهِ أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوْ قَدْ بَرَزَتْ كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذِهِ النَّهْرَانِ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِفُون؟» فَقَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: «أَيُّ لَحْمٍ؟» قَالُوا: لَحْمُ حُمُرٍ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ، فَقَالَ

قوله: (وبالضُّبَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا) أي: استعاضوا بنا واستغفرونا للقتل. قيل: هو<sup>(١)</sup> من نُعْرِيلَ على لُشِيٍّ وهو الاهتمامُ عليه، وقيل: من العوين، وهو البصوت.

قوله ﷺ: (مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟) قالوا: عامر، قال: «يرحمه الله» فقال رجل من القوم، وَجِبَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْلَا أَمْنَعْتَنَا بِهِ؟.

معنى: (وجبت) أي: ثبتت به الشهادة وسيقع قريباً، وكذا هو معروفٌ عندهم أن من دعه له لنبي ﷺ هو لدعة في هذا لموطن استشهده، فقيل: هَذَا أَمْنَعْتَنَا بِهِ! أي: ودونك لو أحرث الدهاء له بهل إلى رقتي أكره لفتحك بمصاحبتك ورؤيتك ملقة.

قوله: (أَصَابَتْكَ مَخْصَصَةٌ شَيْدَةً) أي: جوعٌ شديد.

قوله: (لَحْمُ حُمُرٍ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ) هكذا هو هنا - (حُمُرٍ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ) بإضافة (حمر) وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وسبق بيته مراراً، فعلى قول كوفيَّين هو على ظهره، وعند البصريين تكميره: حُمُرُ الْخَيْلِ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ.

وأما (لِبَنِي إِسْرَءِيلَ) ففيه عتادٌ وروايد، حكاهم القاضي عياض<sup>(٢)</sup> وآخرون، أشهرهما: كسرُ لَهْمَزَةٍ وَسُكُونُ لُحُونٍ قَالَ الْقَاضِي. هذه رواية أكثر للشيخ. ولثانية: فتعولم حبيلاً. وهذا جميعاً نسبة إلى الْإِنْسِ، وهم للناس؛ لاختلاطها بالناس، بخلاف حُمُرِ الْوَحْشِ.

(١) قِي (ص) و(هـ) هي.

(٢) قِي الْإِكْمَالُ الْمَجْمُوعُ (٦/١٨٣).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا» فَقَالَ رَجُلٌ: «أَوْ يُهْرِيْقُوهَا وَيَكْسِرُوهَا؟» فَقَالَ: «أَوْ ذَاكَ» قَالَ: فَلَمَّا تَصَافَتِ الْقَوْمُ، كَانَ سَيْفٌ غَدِيرٌ فِيهِ قِصْرٌ، فَتَنَاقَلَ بِهِ سَاقُ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ، وَتَرَجَعَ دُبُّهُ سَيْفِيَّةً فَأَصَابَ رُكْنَةَ غَايِرٍ، فَسَاقَتْ مِنْهُ، قَالَ: فَسَأَلُوا قَالًا سَمْعَةً - وَهُوَ أَسِيدُ بَيْدِي - قَالَ: فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا كَانَ، قَالَ: «مَا لَكَ؟» قُلْتُ لَهُ: فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي، رَغِمُوا أَنْ غَدِيرًا حَبَطَ عَنْهُ، قَالَ: «مَنْ قَالَهُ؟» قُلْتُ: فَلَانٌ وَفَلَانٌ وَأَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ الْأَجْرَيْنِ - وَجَمَعَ بَيْنَ إِضْبَعَيْهِ - إِنَّهُ لَبَاحِدٌ مُجَاهِدٌ، .....

قوله ﷺ: «أَهْرِيقُوهَا وَاكْسِرُوهَا» هذا يدل على نجاسة لحوم الخمر، لأهمية، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه مع بيان هذه المسألة في كتاب التكاثر<sup>(١)</sup> ومختصر الأمر بذكره أن السيف الصحيح فيه أنه أمر براقته لأنها نجسة محرمة. والثاني، أنه يهيئها للحاجة إليها. والثالث - لأنها أحلوه قبل لقسمته. وهذان السببان لأنهم لأصحاب ماليت الفاكين بإباحة لحومها، ولصواب ما قدمناه

وأما قوله ﷺ: «(اكسروها) فقال رجل: أَوْ يُهْرِيْقُوهَا وَيَكْسِرُوهَا؟ قال «أو ذاك» فهو محمول على أنه ﷺ اجتهد في ذلك لمرئى كسرها، ثم بعث اجتهد، أو أوحى إليه بعملها. قوله ﷺ: «إِنَّ لَهُ الْأَجْرَيْنِ» مكند هو في معتقدهم، لنسخ «لأجران» بالألف، وفي بعضها: «لأجرين» بالياء، وهم صحيحان، لكن الثاني هو الأشهر الأصح، ولأول لغة أربع قبائل من العرب، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> [طه ٦٣] وقد سبق بيانها مراراً ويحتسب أن الأجرين ثمة له لأنه جهاد مجاهد كما ستوضحه في شرحه، فله أجر يكونه جهاداً، أي: مجتهداً في طاعة الله تعالى شديداً لا اعتناء به، وله أجر آخر يكونه مجاهداً في سبيل الله، فمما قدم يوصفان كان له أجران.

قوله ﷺ: «إِنَّهُ لَبَاحِدٌ مُجَاهِدٌ» مكد رواه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين. «الجهاد» بكسر الهمزة وتشديد الجيم والميم وتشوين الدال أيضاً، وشره المجاهد بالجهاد في عبادة وأمره<sup>(٣)</sup> أي: به لجهاد في طاعة الله، ومجاهدته: هو المجاهد في سبيل الله - وهو الذي.

(١) (٢٨/٥)

(٢) وفي قراءة من كثير وحقق من صاحب «هذا بتخفيف نون، «التفسير» ص ١٥١، «التنزيل» (٢، ٣٧٠ - ٣٧١).

(٣) في (أبي) ولده) في عمته وعمله. وفي «الكشاف» (١٨٤/٦) جهاد في أمره.



قُلْ عَرَبِيٌّ مَشَىٰ بِهَا مِثْلَهُ. وَخَدَلَفَ قُتَيْبَةُ مُحَمَّدًا فِي الْحَدِيثِ فِي حَرْفَيْنِ. وَلِي رِوَايَةُ ابْنِ عَبَّادٍ: وَأَلْقَى سَكِينَةً عَلَيْنَا [مكرر ١٢٥٠١٨ البخاري ١١٤٨] [وغير ٤٦٦٩].

[٤٦٦٩] ١٢٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - وَتَسَبَّهَ غَيْرُ ابْنِ وَهَبٍ فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ - أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدُرْتُ

وَقَالَ الْقَاضِي: فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُ جَمَعَ اللَّفْظَيْنِ تَوَكِيدًا، قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: الْحَرْبُ إِذَا دَلَفَتْ فِي عَظِيمٍ شَيْءٍ، اسْتَقَّتْ مِنْ لَفْظِهِ نَفْطًا آخَرَ عَلَى غَيْرِ بَدَلَةٍ زِيَادَةٍ فِي التَّوَكِيدِ، وَأَعْرَبُوهُ بِحَرْبِهِ، يَقُولُونَ: جَاءَ مُجَدَّدًا، وَلَيْسَ لِاتِّلٍ، وَالْبَعْرُ شَاوِرٌ، وَلِحْوُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْقَاضِي: وَرَوَاهُ بَعْضُ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ وَبَعْضُ رُوَاةِ مُسْلِمٍ: «الْجَاهِدُ» بِفَتْحِ الْهَاءِ وَالضَّادِ، عَلَى أَنَّهُ مَعْنَى مَاضٍ «مُتَجَاهِدًا» بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَنْصِبِ الدَّلِ بِلا تَنْوِينٍ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ ﷺ: «قُلْ عَرَبِيٌّ مَشَىٰ بِهَا مِثْلَهُ» ضَبَطْنَا هَذِهِ اللَّفْظَةَ ههـ فِي «مَسْمُومٍ» بِرُوحَيْنِ، وَذَكَرَهُمُ الْقَاضِي يُضَاءً<sup>(٢)</sup>؛

لِصَحِيحِ الْمَشْهُورِ الَّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: «مَشَىٰ بِهَا» بِفَتْحِ الْمِيمِ وَبَعْدَ الشَّيْنِ يهـ، وَهُوَ فَعْلٌ مَاضٍ مِنَ الْمَشَى، وَ«بِهَا» جَاءَ وَمَجْرُورٌ. وَمَعْنَاهُ: مَشَى بِالْأَرْضِ، أَوْ فِي الْحَرْبِ. وَالثَّانِي: «مُشَابِهًا» بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَنْوِينِ الْهَاءِ، مِنْ لِمَشَابِهَةٍ، أَيْ: مُشَابِهًا لَصِفَاتِ الْكَمَالِ فِي الْقِتَالِ أَوْ غَيْرِهِ مِثْلَهُ، وَيَكُونُ «مُشَابِهًا» مَنْصُوبًا بِفَعْلِ مَحْذُوفٍ، أَيْ: رَأَيْتُهُ مُشَابِهًا، وَمَعْنَاهُ: قُلْ عَرَبِيٌّ يُشَبِّهُهُ فِي جَمْعِهِ<sup>(٣)</sup> صِفَاتِ لِكَمَالٍ.

وَضَبَطَهُ بَعْضُ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ: «تَشَأْ بِهَا» بِالثَّوْنِ وَالْهَمْزِ<sup>(٤)</sup>، أَيْ: شَبَّ وَكَبِرَ، وَالْهَاءُ عِدَّةٌ إِلَى الْأَرْضِ، أَوْ الْحَرْبِ، أَوْ يَلَاوِ الْحَرْبِ. قَالَ الْقَاضِي: هَذِهِ أَوْجُهُ الرُّوَبِيَّاتِ.

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ - وَتَسَبَّهَ غَيْرُ ابْنِ وَهَبٍ فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ - أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ).

(١) الظاهر هو: (١٣٩/٢ - ١٤٠).

(٢) في «الكمال المعلم»: (١٨٤/٦).

(٣) لي (حر) و(هـ): جميع.

(٤) صحيح البخاري: ٤١٩٦.

عَنْهُ سَبَقَهُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ وَشَكُّوا بِهِ: رَجُلٌ مَاتَ فِي سَبَاحِهِ،  
وَشَكُّوا فِي بَعْضِ أَمْرِهِ. قَالَ سَلَمَةُ: فَقَقِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ خَيْرِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،  
الَّذِي لِي أَنْ أَرْجُزَ لَكَ، فَأَدِنَ لَهُ وَشَرُّكَ اللَّهُ ﷻ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَعْلَمُ مَا تَقُولُ،  
قَالَ: فَقُلْتُ:

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا هُنَا بِنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اصْدَقْتُ».

وَأَنْزَلَنِي مَكِينَةً غَسَبْنَاهَا وَتَبَّيْتُ الْأَقْدَامَ بِنَا لَا قِيْنَا

وَالْمُتَرَكِّونَ قَدْ بَعَّوْا عَمَّيْنَا

قَالَ: فَلَمَّا قَضَيْتُ رَجَزِي، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ هَذَا؟» قُلْتُ: قَالَهَ أَخِي، فَقَالَ

هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ نُسخِ المصنف وهو صحيح، وهذا من فضائل مسلم ودقيق نظره وحسن تحريره<sup>(١)</sup>  
وعظيم إلقائه، وسبب هذا أن أبى داود وشيخيه وغيرهم من الأئمة زوّوا هذا الحديث بهذا الإسناد عن  
ابن شهاب قال: أخبرني عبد الرحمن وعبد الله بن كعب بن مالك، عن سلمة<sup>(٢)</sup>. قال أبو داود: قال  
أحمد بن صالح - الثواب - عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب<sup>(٣)</sup>. وأحمد بن صالح هذا هو شيخ  
أبي داود في هذا الحديث وغيره، وهو داود<sup>(٤)</sup> عن ابن وهب.

قال لحفاظ. والزعم في هذا من ابن وهب، فجعل عبد الله بن كعب روي عن سلمة، وجعل  
عبد الرحمن راوياً عن عبد الله، وليس هو كذلك؛ بل عبد الرحمن يروي عن سلمة، وإنما عبد الله<sup>(٥)</sup>  
ولده، فذكر في نسبه، لا أن<sup>(٦)</sup> له رواية في هذا الحديث، وحدثه مسلم فلم يذكر في رويته  
عبد الرحمن وعبد الله كما رواه ابن وهب، بل اقتصر على عبد الرحمن رسم نسبه؛ لأن ابن وهب لم  
ينسبه، وأرد مسلم تعريفه فقل: قال غير بن وهب هو عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، فحصل

(١) في (ص) و(هـ): خبره.

(٢) أبو داود: ٢٥٢٨، والنسائي: ٣٤٥٠.

(٣) وفاته أيضاً. إسناده في الكبير: ١٠٢٩١.

(٤) في النسخ الثلاث: رواية. وتعمل ما أثبتته العرب.

(٥) في (ج). عبد الرحمن. وهو خطأ.

(٦) في (ج): إلا أن. وفي (ص): لأن. وكلاهما خطأ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُرْحَمُهُ اللَّهُ» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ نَاسًا لَيْهَابُونَ الصَّلَاةَ عَنِّيهِ، يَقُولُونَ: رَجُلٌ مَاتَ بِسِلَاحِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ ابْنَ إِسْلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ جِئْتُ قُلْتُ: إِنْ نَاسًا لَيْهَابُونَ الصَّلَاةَ عَنِّيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذَبُوا» مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ وَأَشَدُّ بِرِضَائِيهِ. [أحمد ١٦٥٠٣] [وطر: ٤٦٦٨].

تعريفه من غير إضافة للتعريف إلى بن وهب؛ وحذف مسلم ذكر عبد الله من رواية ابن وهب، وهذا جائز؛ فقد اتفق، نعماء عسى أنه إذا كان الحديث عن رجلين، كان له حذف أحدهما والاقتصار على الآخر، فأجزوه هل هذا لم يكن عذر، فإذا كان عذر بأن كان ذكر ذلك للمحذوب غلطاً كما في هذه الصورة، كان لجواز أولى.



## ٤٤ - [باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق]

[٤٦٧٠] ١٢٥٠ - (١٨٠٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا :  
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ : كَانَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ لَأَحْزَابٍ يَنْقُلُ مَعَنَا الثَّرَابَ ، وَلَقَدْ وَرَى الثَّرَابُ بِيَضَ بَقْلِيٍّ ، وَهُوَ يَقُولُ :  
 «وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
 فَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّ الْأَلَى قَدْ آتَاوَا عَلَيْنَا»  
 قَالَ : وَرَبَّمَا قَالَ :

«إِنَّ الْمَلَائِكَةَ آتَاوَا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا بِغَنَمَةِ أَبِي نَافِثَةَ»  
 وَتَرَفَّعَ بِهَا صَوْتُهُ . [أحمد ، ١٨٥٧١] [الطبر ، ٤٩٧١] .

[٤٦٧١] (٤٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،  
 عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّ الْأَلَى قَدْ بَعَثُوا عَلَيْنَا» .  
 [بخاري ، ٢٨٣٧] [البيهقي ، ٤٦٧٠] .

[٤٦٧٢] ١٢٦ - (١٨٠٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ  
 أَبِي حَزِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَحْفِرُ الْخَنْدَقَ  
 وَنَقْلُ الثَّرَابَ عَلَى أَكْتَافِنَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ ، فَأَعْفِرْ  
 لِمُتَّهَجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ» . [أحمد ، ٢٢٨١٦] [مسند ، ٤٣٧٩٧] .

## باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق

قوله : ( لَمَّا قَدْ أَمَرَ عَلِيًّا ) هم أشرف القوم ، وقيل : هم الرجال يسر فيهم لسانه . وهو مهموزٌ  
 مفصّلٌ كما في القرآن<sup>(١)</sup> . ومعنى (أَمَرَ عَلِيًّا) : امتنعوا من إجابته إلى الإسلام .  
 وفي هذا الحديث امتحانٌ لِرُجُزٍ ونحوه من الكلام في حال البناء ونحوه . وفيه عن القضاة في  
 بناء المساجد ونحوه ، ومساعدتهم في اعتدال<sup>(٢)</sup> البُزْجِ .

(١) قوله قد غير مهموز لضربته بوزن .

(٢) أي (تج) : بأصواته .

[ ٤٦٧٣ ] ١٢٧ - ( ١٨٠٥ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - :  
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَعَاذِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ :  
 أَنَّهُ قَالَ :

اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ قَاغُوزٍ لِأَنْصَارٍ وَالْمُهَاجِرَةِ

[ أحمد ١٢٧٥٧ ، وبيهقي ٦٤١٣ ] .

[ ٤٦٧٤ ] ١٢٨ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا  
 مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَدَادَةَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ  
 يَقُولُ : «اللَّهُمَّ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ» . قَالَ شُعْبَةُ : أَوْ قَالَ :

«اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ لَأَكْرَمِ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»

[ أحمد ١٢٧٦٨ ] [ رواه ٤٦٧٣ ] .

[ ٤٦٧٥ ] ١٢٩ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا ،  
 وَقَالَ شَيْبَانُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَرِثِ ، عَنْ أَبِي الْكَيَّاحِ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : كُنَّا نَبْتَغِزُونَ  
 وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ ، وَهُمْ يَقُولُونَ :

لِلَّهِمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَانْصُرِ الْأَنْصَارَ وَلِْمُهَاجِرَةِ

[ أحمد ١٢٦٠٨ مطبوعاً ] [ رواه ٤٦٧٣ ] .

وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ بَدَلُ فَانْصُرِ : فَاغْفِرْ .

[ ٤٦٧٦ ] ١٣٠ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَدَّادٍ : حَدَّثَنَا يَهُزَّ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ :  
 حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنِ أَنَسِ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ كُنُوا يَقُولُونَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ :

نَحْنُ الَّذِينَ يَأْتِعُوا مُحَمَّدًا عَمَى لِإِسْلَامٍ مَا بَقِيَتْ أَبَا

أَوْ قَالَ : عَلَى الْجِهَادِ ، شَدَّ حَمَادٌ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ :

«اللَّهُمَّ إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ قَاغُوزٍ لِأَنْصَارٍ وَالْمُهَاجِرَةِ»

[ أحمد ١٢٦٤٦ ] [ رواه ٤٦٧٣ ] .

قوله ﷺ : «لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ» أَي لَا عَيْشَ بَاقٍ ، أَوْ لَا عَيْشَ مَطْلُوبٍ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

## ٤٥ - [باب غزوة ذي قرد وغيرها]

[٤٦٧٧] ١٣١ (١٨٠٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ  
 نَزِيدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ يَقُولُ: خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ بِأَوَّلَى،  
 وَكَثُرَ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَعَى بِيَدِي قَرْدًا، قَالَ: فَتَقَبَّلَنِي فَلَا مَ يَعْبُدُ لِرَّسْمَيْنِ بِي عَوْفٍ فَقَالَ:  
 أَجَدْتُ لِقَاحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: مَنْ أَخَذَهُ؟ قَالَ: غَضَفُنْ، قَالَ: فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ  
 صَرَخَاتٍ: يَا صَبَاحَةَ، قَالَ: فَسَمِعْتُ مَ بَيْنَ لَأَبْنِي لِمَدِينَةٍ، ثُمَّ انْدَفَعْتُ عَلَى وَحْشِي حَتَّى  
 أَثَرْتُهُمْ بِيَدِي قَرْدًا وَقَدْ أَخَذُوا يَسْتَشُونَ مِنَ الْمَوْتِ، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ بِبَنِي وَأَقُولُ:  
 أَنَا بَنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ

## باب غزوة ذي قرد وغيرها

قوله: (كثرت لِقاح النبي ﷺ ترعى بيدي قردًا) هو بفتح لِقاحٍ ولراء وبالذال المهملة، وهو ما عسى  
 نحو يوم من المدينة مما يلي بلادَ غَضَفان. و(القاح) جمع لِقحة، بكسر اللام وفتحها، وهي دث اللبن  
 قريئة الجهد بالولادة، وسبق بيانها<sup>(١)</sup>.

قوله: (فصرخت ثلاث صَرَخَاتٍ. يا صباحاه) فيه جوارز مثله للإندثار بالعدو ونحوه.

قوله: (فجعلت أرميهم وأقول:)

أَنَا بَنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ

فيه جوارز قول مثل هذا الكلام في التقدير وتعريف الإنسان بنفسه إذا كان شجاعاً ليُربِّع خصمه.

وإن قوله (اليوم يوم الرُّضْع) قالوا: معناه: اليوم يوم هلاك الشام، وهم الرُّضْع، من قلوبهم: نعيم  
 راضع، أي: رَضِعَ لَبؤُهُ في بطن أمه. وقيل: لأنه يَمَضُّ حَلِيقَةَ الشَّوْءِ والتفوق لعدا يستع تسوؤك  
 ولضيفان صوت الجلال فيقصدوه. وقيل: لأنه يوضع ظَرْفُ الجَلال الذي يحس به أسنانه ويمضيه ما  
 يعلق به. وقيل: معناه: اليوم يُعرف من رضع كريمة فأنجبته، أو لثيمته فنجسته. وقيل: معناه: اليوم  
 يُعرف من أرضعته المحرَّب من هيفرد وتُربُّب بها ويُعرف غيرها.



فَأَرْجِزُ حَتَّى اسْتَقْدَلْتُ السَّقَّاحَ مِنْهُمْ وَاسْتَلْبِثْتُ مِنْهُمْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً. قَالَ: وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ جَمَعْتُ الْقَوْمَ الْمَدَّةَ وَهُمْ عَطَّاشٌ، قَدْ بَعَثْتُ إِلَيْهِمُ السَّدَاعَةَ، فَقَالَ «يَا ابْنَ الْأَكْوَمِ، مَلَكَتْ فَأَسْجِحْ» قَالَ: ثُمَّ رَجَعْنَا، وَبُرِدُونِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَافَتِي حَتَّى دَخَلْتُ الْمَدِينَةَ. [أحمد ١٦٥١٥، البخاري ٤١٩٤].

[٤٦٧٨] ١٣٢. (١٨٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمْرِو (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لُدَارِيُّ - وَهَذَا حَدِيثُهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ -: حَدَّثَنِي يَسَّاسُ بْنُ سَمْعَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَدِمْنَا الْحَدِيثِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِثَّةً وَعَلَيْهَا خُمْسُونَ شاةً لَا تُرْوِيهَا، قَالَ: فَتَعَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَبِّ الرُّكْبَةِ، فَإِذَا دَعَا وَإِذَا بَصُقَ فِيهَا، قَالَ فَجَاشَتْ، فَسَقَيْنَا وَنُفِيتْنَا.

قوله (جمعت القوم الماء) أي منعهم إياه.

قوله ﷺ 'مَلَكَتْ فَأَسْجِحْ' هو بهجمة قطع ثم سين مهملة سدكدة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة، ومعناه فأحسين وارفق. والسجاجة: السهولة، أي لا تأخذ بالشدة بل ارفق، فقد حصت للركية في اهدؤ، والله سبحانه

قوله: (قدمنا المدينة ونحن أربع عشرة مئة) هذا هو لأشهر، وفي رواية: (ثلاث عشرة مئة) وفي رواية: (خمس عشرة).

قوله: (فعد النبي ﷺ على جَبِّ الرُّكْبَةِ) (اجب) بفتح الجيم وتخفيف اباء الموحدة، وهو مقصور. وهي من حول البئر وأم (الرُّكْبَةِ) فهو لبئر، والمشهور في اللغة رُكْبِي، بغير هاء، ورفع هاء (الرُّكْبَةِ) بلهاء، وهي لغة حكها الأصمعي وغيره.

قوله: (فإذا دعا وإذا بسق فيها، فجاشت، فسقينا واستقينا) هكذا هو في النسخ (بسق) بالسين، وهي صحيحة، يقال: بَرَّقَ وبسق وبسق، ثلاث لغات بمعنى، والسين قبيلة، لا استعداد. (وجاشت) أي: ارتفعت وفاضت، يقال: جاش الشيء يجيش جياشاً، إذ يرتفع

وفي هذا معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ، وقد سبق مراراً كثيرة لتنبؤه على نضارها.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاكَ لِلْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَبَيْعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ، ثُمَّ بَايَعَ وَبَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَسْطِ مِنَ النَّاسِ قَالَ: «بَايَعَ يَا سَلَمَةُ» قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي أَوَّلِ النَّاسِ، قَالَ: «وَأَيْضاً» قَالَ: وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِزْلاً - يَعْنِي لَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ - قَالَ: فَأَعْظَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَفَةً أَوْ ذَرَقَةً، ثُمَّ بَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي آخِرِ النَّاسِ قَالَ: «أَلَا تَبَايَعُنِي يَا سَلَمَةُ؟» قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي أَوَّلِ النَّاسِ وَفِي أَوْسَطِ النَّاسِ، قَالَ: «وَأَيْضاً» قَالَ: فَبَيْعْتُهُ لثَانِيَةً، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا سَلَمَةُ، أَيْنَ حَجَفَتُكَ أَوْ ذَرَقَتُكَ الَّتِي أُعْظِيتُكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقِيتَنِي عَمِي عَامِرٌ عِزْلاً، فَأَعْصَيْتَهُ بِهَا، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّكَ كَأَلَدِي قَالَ الْأَوَّلُ: االلَّهُمَّ أَبْغِزْنِي حَبِيباً هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي» ثُمَّ إِنَّ الْمَشْرُوكِينَ رَأَسُوا الصُّلْحَ، حَتَّى مَسَى بَعْضُنَا فِي بَعْضٍ وَضَطْلَعْنَا، قَالَ: وَكُنْتُ نَبِيحاً بَطْلُحَةً بِي حُبَيْدٍ لِلَّهِ، أَسْقِي فَرَسَهُ وَأَحْسُهُ وَأَخْذِمُهُ، وَأَكُلُ مِنْ طَعَامِهِ، وَتَرَكْتُ أَهْلِي وَمَالِي مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا اضْطَلَعْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ مَكَّةَ

قوله: (ورأيتني عزلاً) ضبطه يوحنايس. أحدهما: فتح العين مع كسر الزاي والثاني: ضمهما وقا  
نحوه في الكتاب بالدي لا سلاح معه. ويقال له أيضاً: أعز، وهو أشهر استعمالاً.

قوله: (حجفة أو ذرقة) هما شيهتان بالترس.

قوله: «اللهم أبغزني حبيباً» أي أعطني.

قوله: (ثم إن المشركين رأسوا الصلح) هكذا هو في أكثر النسخ. (رأسوا) من المراسلة وفي  
بعضها: (رأسوا) بضم السين المهملة المشددة، وحكى لقاضي<sup>(١)</sup> فتحها أيضاً. وهو بمعنى (رأسوا)  
مأخوذة من قولهم: رأس الحديث رأسه، إذا ابتدأه، وقيل: من رأس بينهم، أي: أصبح، وقيل: جعلناه؛  
فاتحوا، من قولهم: بمعنى رأس من لحر، أي: أوله. ووقع في بعض النسخ: (ورأسوا) بدلوا، أي:  
ثقت نحن وهم على الصلح. ورواه به بدل من الهمزة، وهو من لأسوة.

قوله: (كنت نبيحاً بطلحة) أي: خديماً أتبعه. قوله: (أسقي فرسه وأحسه) أي: أحط طهره بالبخسة  
لأزبل عنه اخبارة ونحوه.

(١) في الإكمال المعجم: (١٩١/٦).

وَاخْتَلَطَ بَعْضُهُمَا بِبَعْضٍ، أَتَيْتُ شَجَرَةً فَكَسَحْتُ شَوْكَهَا، فَأَضْطَجَعْتُ فِي أَصْلِهَا، قَالَ: فَأَنَانِي  
أَرْبَعَةَ مِنَ الْمُسْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَجَعَلُوا يَقْعُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَبْغَضْتُهُمْ، فَتَحَوَّلْتُ  
إِلَى شَجَرَةٍ أُخْرَى، وَغَلَقُوا بِسِلَاحِهِمْ وَأَضْطَجَعُوا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ نَادَى مُنَادٍ مِنْ أَسْفَلِ  
الْوَادِي: يَا لَلْمُهَاجِرِينَ، قَتَلَ ابْنُ رُثَيْمٍ، قَالَ: فَدَخَرْتُ سِنْفِي، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَى أَوْلِيكَ  
الْأَرْبَعَةِ وَهُمْ رُقُودٌ، فَأَخَذْتُ بِسِلَاحِهِمْ، فَجَعَلْتُ ضِعْفًا فِي يَدِي، قَالَ: ثُمَّ قُتِلَ: وَإِذِي كَرَمَ  
وَجْهَ مُحَمَّدٍ لَا يَزْفَعُ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَأْسَهُ إِلَّا ضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاهُ. قَالَ: ثُمَّ حِثُّتُ بِهِمْ أَشْوَقَهُمْ  
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَجَاءَ عُمَيَّ غَايِرٌ بِرَجُلٍ مِنَ الْعَبَلَاتِ يُقَالُ لَهُ: يَكْرَرُ، يُغَوِّدُهُ إِلَى

قوله (أتيت شجرة فكسحت شوكها) أي: كسيت ما تحتها من الشوك.

قوله (قتل ابن رثيم) هو بضم الزاي وفتح النون.

قوله: (فاخترطت سيفي) أي: سللته. قوله (فاخذت سلاحهم فجعلته ضِعْفًا في يدي) (الضِعْفُ):  
الخُزْمَةُ.

قوله: (جاء رجل من العبلات يقال له - يكرّر -) هو سميم مكسورة ثم كاف ثم واء مكسورة<sup>(١)</sup> ثم  
زاي.

(العَبَلَاتُ) بفتح العبي الموحدة ولباء لموحدة، قال الجوهري في «لصاح»: «عَبَلَاتُ - بفتح  
العين والباء - من فريش، وهم أمية الضغرى، ونسبة إليهم غنبي، تردّه إلى الواحد؛ قال: لأن اسمه  
أُمِّهم عَبْلَةُ»<sup>(٢)</sup>. قال القاضي: أمية الأصغر<sup>(٣)</sup> وأخوه<sup>(٤)</sup>: نوقل وعبد الله بنو<sup>(٥)</sup> عبد شمس بن  
عبد مناف، نسبوا إلى أم لهم من بني تميم<sup>(٦)</sup>، سمها عَبْثَةُ بنتُ عُيَيْدٍ.

(١) في (ج): حكرم، وهو خطأ.

(٢) صوابه: راء مفتوحة، كما صرح به من حجر في الفتح الباري<sup>(١)</sup> (٣٤٢/٥)، وبعبي في عمدة القاري<sup>(٢)</sup> (١٤/١٢) والقبائل في الإرشاد السري<sup>(٣)</sup> (٤٤٨/٤).

(٣) «لصاح»: (عن).

(٤) في (ج): بصرى. و«عبلت موافق لما في «إكمال المعجم» (١٩٨/٦).

(٥) في (ج): وأخوه.

(٦) في (نص) و«ج»: بن. وفي «إكمال المعجم»: بنون وعبد شمس.

(٧) في (ج): تميم، وهو خطأ، وأصله موافق لما في «الإكمال».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَرْسٍ مُجْتَفٍ فِي سَبْعِينَ مِنَ الْمَشْرُوكِينَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعُوهُمْ، يَكُنْ لَهُمْ بَدْءُ الْفُجُورِ وَنِثَاءٌ» فَعَمَّا عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَبَيْنَكُمْ عَتَمٌ بِظَنِّ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [فتح ٢٤] الْآيَةَ كُلَّهَا.

قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَتَزَلْنَا مَتَرًا بَيْنَ بَنِي لَحْيَانَ جَبَلٍ، وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ، فَاسْتَعْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ رَفِيَ هَذَا الْجَبَلُ اللَّيْلَةَ كَأَنَّهُ طَلِيقَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ. قَالَ سَلَمَةُ: فَزَيْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَدِمْنَا لِمَدِينَةِ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِظَهْرِهِ مَعَ رَدِجٍ عَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسٍ طَلْحَةَ أَنْثَى

قوله: (على فرس مجتف) هو بفتح الجيم وفتح الفاء الأولى المشددة، أي: عليه يجتاف، بكسر التاء، وهو ثوب كاسحل يلبسه الفرس لبقية من السلاح، وجمعه: تجفيف.

قوله ﷺ: «دعوه» يكن لهم بدء الفجور ونثاء» أي (بدء) بفتح، وباء وإسكان نداءً وبالهمزة، أي: ابتداءه.

وأم (النثاء) فوقع في أكثر النسخ: (نثاء) بناءً مثلثة مكسورة، وفي بعضها: (ثنياء) بضم التاء وبياء مشاة تحت بعد النون، ورواهما جميعاً القاضي<sup>(١)</sup>، وذكر الثاني عن رواية بن مهران: «لأول من غيره»، وهو الصوابية أي: عودة ثانية.

قوله: (بني لحيان) بكسر اللام وفتحها، لتذك.

قوله: (لمن رفي هذا الجبل) وقوله بعده: (فرقيت) كلاهما بكسر القاف.

قوله: (فنزّلنا متراً بيننا وبين بني لحيان جبل، وهم المشركون) هذه اللفظة صبطوها بوجهين ذكرهما القاضي<sup>(٢)</sup> وغيره، أحدهما: (وهم المشركون) بضم الهاء على لاسماء ولخير. والثاني: فتح الهاء وتشديد لميم، أي: هم النبي ﷺ وأصحابه وخافوا غائلتهم، يقال: همّني واهمني، وقيل: همّني: أذهمني، وأهمني: أغممني.

قوله: (وخرجت<sup>(٣)</sup> بفرس طلحة أنثى) هكذا ضبطناه: (أنثى) بهمزة مصمومة ثم نون مفتوحة ثم

(١) في إكمال المعلم: (١٩٨/٦)

(٢) المصدر السابق.

(٣) في (نخ): وخرجنا.

مَعَ الظَّاهِرِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِعَزَارِي قَدْ أَغْدَرَ عَلَيَّ ظَهْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَهُ  
أَجْمَعَ وَقَتْلَ رَاحِيَةٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ، خُذْ هَذَا لِفَرَسٍ فَأَبْلِغُهُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَخْبِرْ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمُسْرِكِينَ قَدْ أَغَارُوا عَلَيَّ سَرَجِي، قَالَ: ثُمَّ قُمْتَ عَلَى أَكْحَمَةٍ فَاسْتَقْبَلْتُ  
الْمَدِينَةَ، فَذَقْتُ ثَلَاثَ: يَا صَبَاحَةَ، ثُمَّ تَخَرَّجْتُ فِي أَكْثَرِ الْقَوْمِ أَرْبَعِيهِمْ بِالنَّبْلِ وَأَرْبَعِي، أَقُولُ:

أَنْتَ ابْنُ الْأَكْـُـوْعِ وَالْيَوْمَ يَوْمُ الرُّضَمِ

فَأَنَحْتُ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَصْبْتُ سَهْمًا فِي رَحِيهِ، حَتَّى خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ:

ذَلِكَ مَكْسُورَةٌ مَشْنُودَةٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاصِي فِي «الشُّرَحِ» عَنْ أَحَدٍ مِنْ رِوَاةٍ مَسْنُودٍ غَيْرِ هَذَا، وَنَقَلَهُ فِي  
«المَشَارِقِ»<sup>(١)</sup> عَنْ جَمَاهِيرِ الرُّوَاةِ؛ قَالَ: وَرِوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي لَحْدَاءٍ (أَيْمِيَّةٍ) بِأَلْفٍ مِنَ الْمَرْخُودَةِ بِدَلِّ  
النُّونِ، وَكَذَا قَالَهُ بْنُ قَتِيْبَةَ، أَيْ: أَخْرَجَهُ إِلَيَّ لِبَدِيَّةٍ وَأَرْزَاءُ إِلَى مَوْضِعٍ بَكْلًا، وَكُلُّ شَيْءٍ أَظْهَرْتُهُ فَقَدْ  
أَدْرَيْتُهُ<sup>(٢)</sup>.

وَالصُّوْبُ رُويَةٌ لِجَمَاهِيرِ النُّونِ، وَهِيَ رُويَةٌ جَمِيعُ الْمُحَسِّنِينَ وَقَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي عُبَيْدٍ فِي  
«غَرِيْبِهِ»<sup>(٣)</sup> وَ«لَا زَهْرِي»<sup>(٤)</sup> وَجَمَاهِيرِ أَحْسَ لُغَةِ الْغَرِيبِ؛ مَعْنَاهُ: أَنْ تُوَزَّعَ أَمْشِيَةُ الْمَاءِ فَتُسْقَى قَبِيلًا، ثُمَّ  
تُرْسَلُ فِي الْمَرْعَى - ثُمَّ تُرْدَى إِلَى الْمَاءِ فَتُرْدُ قَبِيلًا، ثُمَّ تُرْدَى إِلَى السَّرْعَى. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: أَنْكَرَ ابْنُ قَتِيْبَةَ عَلَى  
أَبِي عُبَيْدٍ وَالْأَصْمَعِيِّ كَوْنَهُمَا جَعَلَاهُ بِالنُّونِ، وَزَعَمَ أَنَّ لَصُوبَ بِأَلْفٍ<sup>(٥)</sup>، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: أَخْطَأَ ابْنُ  
قَتِيْبَةَ، وَالصُّوْبُ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ.

قُرْهُ: (فَأَصْبْتُ سَهْمًا فِي رَحْلِهِ، حَتَّى خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ) هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ لَصُوبِ  
لِلْمَعْتَدَةِ: (رَحْلُهُ) بِالْحَدِّ، وَ(كَتِفُهُ) بِتَاءٍ بَعْدَهَا فَاءٌ، وَكَذَلِكَ نَقَلَهُ صَاحِبُ «المَشَارِقِ» وَ«المَطْلَعِ»<sup>(٦)</sup>، وَكَذَا  
هُوَ فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ؛ قَالَ: وَهُوَ<sup>(٧)</sup> الْأَظْهَرُ. وَفِي بَعْضِهَا: (رَحْلُهُ) بِالْحَجِيمِ، وَ(كَتِفُهُ) بِالْعَيْنِ ثُمَّ لِبَاءٌ

(١) «المَشَارِقُ» الْأَوَّلُ وَلاَ: (١/٨١، ٧/٢)

(٢) فِي (خ): يَلْجُهُ، وَالنُّونُ مَوَاقِفٌ لَهَا فِي «المَشَارِقِ».

(٣) تَقْرِيبُ الْجَدِيدِ: (١٣/٤) وَنَقَلَهُ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، وَلَيْسَ عَمُودٌ.

(٤) فِي التَّهْدِيبِ لِلُّغَةِ: (١٤/١٣٤ - ١٣٥)

(٥) تَحَرَّقَتْ فِي (خ) بِأَلْفٍ

(٦) «المَشَارِقُ» الْأَوَّلُ وَلاَ: (١/٣٣٥)، وَ«المَطْلَعُ» الْأَوَّلُ وَلاَ: (٣/٣٣٥)

(٧) تَحَرَّقَتْ فِي (ج) إِلَى: وَالْأَوَّلُ هُوَ

خَلَفَ وَأَبْنُ الْأَثَرِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْعِ  
 قَالَ: قَوْلُهُ مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَعْقِرُهُمْ، قَدْ زَجَعَ إِلَيَّ قَدِيرٌ أَثْنَيْتُ شَجَرَةً فَجَلَسْتُ فِي  
 أَصْبَحِهَا، ثُمَّ رَمَيْتُهُ فَعَقَرْتُ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَضَائِقَ الْجَبَلُ فَلَدَخَلُوا فِي تَصْدِيقِهِ، عَلَوْتُ الْجَبَلَ،  
 فَجَعَلْتُ أَرْدِيهِمْ بِالْحَجَارَةِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ كَذَلِكُ أَتْبَعُهُمْ حَتَّى مَا تَخْلُقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا خَلَفْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي وَخَلَوُا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، ثُمَّ أَتْبَعْتُهُمْ أَرْمِيهِمْ حَتَّى الْفَوْأُ أَكْثَرَ مِنْ  
 ثَلَاثِينَ بُرْدَةً وَثَلَاثِينَ رُمْحاً، يَسْتَحْفُونَ، وَلَا يَنْظُرُونَ شَيْئاً إِلَّا جَعَلْتُ صَبِيحَ أَرَامٍ مِنَ الْحَجَارَةِ  
 يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى أَتَوْا مُنْصَبِقاً مِنْ ثِيَابِهِ، قَدْ هُمْ قَدْ أَتَاهُمْ ثَلَاثُ بَنٍ بَنِي  
 الْفَزَارِيِّ، فَجَلَسُوا يَتَضَحَّوْنَ - يَعْنِي يَتَغَدَّوْنَ - وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ قَرْزٍ، قَالَ الْفَزَارِيُّ مَا هَذَا  
 الَّذِي أَرَى؟ قَالُوا: لَقِينَا مِنْ هَذَا الْبَرِّحِ، وَاللَّهُ مَا قَرَقَتْ مُنْذُ عَسِيسٍ، يَرْمِيَتْ حَتَّى اسْتَرْخَ كُلُّ شَيْءٍ

الْمَوْحِدَةِ، قَالُوا: وَلِصَحِيحٍ لِأَوَّلِهِ، يَقُولُهُ فِي لَرَوِيَةِ الْآخَرَى: (وَأَصْحَابُهُ بِهِمْ فِي لُغْصِ كَتَفِهِ) قَالَ  
 الْقَاضِي فِي «الْمَرْحُومَةِ»: هَذِهِ رَوَاةٌ شَبَوْنَا، وَهِيَ أَشْبَهُ بِالْمَعْنَى: لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَصْبِتَ أَعْيُ شَوْجَرَةٍ  
 تَرْحَلُ، فَيَصِيبُ حِينَئِذٍ إِذَا أَتَاهُ كَتَفُهُ<sup>(١)</sup>، وَمَعْنَى (أَصْلُكَ): ضَرْبٌ.

قَوْلُهُ: (مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَعْقِرُهُمْ) أَيُّ: أَعْقِرُ خَيْبَتَهُمْ. وَمَعْنَى (أَرْمِيهِمْ) أَيُّ: بِالْمُسْرِ. قَدْ  
 لَقَّاهُ الْقَاضِي<sup>(٢)</sup>: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ هُنَا: (أَرْدِيهِمْ) بِالْمَدِّ.

قَوْلُهُ: (فَجَعَلْتُ أَرْدِيهِمْ بِالْحَجَارَةِ) هُوَ بَعْضُ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ، أَيُّ: أَرْمِيهِمْ  
 بِالْحَجَارَةِ الَّتِي تُسْقَطُهُمْ وَيُتْرَلُهُمْ.

قَوْلُهُ: (جَعَلْتُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> أَرَاماً مِنَ الْحَجَارَةِ) هُوَ بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ ثُمَّ رَاءٍ مَفْتُوحَةٍ، وَهِيَ الْأَعْلَامُ، وَهِيَ  
 حِجَارَةٌ تُجْمَعُ وَتُصَبُّ فِي الْمَفَارِجِ يُهْتَدَى بِهَا، وَاحِدُهَا: إِرَامٌ، كَكِتَابٍ وَأَعَابٍ.

قَوْلُهُ: (وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ قَرْزٍ) هُوَ يَفْتَحُ الْقَافَ وَيُسَكِّنُ الرَّاءَ، وَهُوَ كُلُّ جَبَلٍ صَغِيرٍ مُنْقَطِعٍ عَنِ  
 الْجَبَلِ الْكَبِيرِ.

قَوْلُهُ: (لَقِينَا مِنْ هَذَا الْبَرِّحِ) هُوَ يَفْتَحُ لِبَاءً وَيُسَكِّنُ الرَّاءَ، أَيُّ: ثُبَّةٌ.

(١) إكمال المعلم: (١٩٨/٦)

(٢) في إكمال المعلم: (١٩٩/٦).

(٣) هي (خ) و(س)، عظيم.



فِي أَيِّدٍ ، قَالَ : فَيَقُومُ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْكُمْ أَرْبَعَةٌ ، قَالَ : فَصَبَّحَ إِلَيَّ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي الْجَبْرِ ، قَالَ :  
 فَلَمَّا امْكُنُونِي مِنَ الْكَلَامِ قَالَ : قُلْتُ : هَلْ تَعْرِفُونِي ؟ قَالُوا : لَا ، وَمَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : قُلْتُ : أَنَا  
 سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ ، وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا أَطْلُبُ رَجُلًا مِنْكُمْ إِلَّا أَذَرَكْتُهُ ، وَلَا يَطْلُبُنِي  
 رَجُلٌ مِنْكُمْ فَيَذِرُ كُنْيَتِي ، قَالَ أَحَدُهُمْ أَنَا أَظُرُّ ، قَالَ : فَرَجَعُوا ، فَمَا بَرِحْتُ مَكْنِي حَتَّى رَأَيْتُ  
 فَوَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُونَ لَشَجَرٍ ، قَالَ : فَإِذَا أَوَّلُهُمْ لِأَخْرَمِ الْأَسَدِيِّ ، عَلَى إِثْرِهُ أَبُو قَتَادَةَ  
 الْأَنْصَارِيُّ ، وَعَلَى إِثْرِهِ الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيُّ ، قَالَ : فَأَخَذْتُ بِحَنَائِكِ الْأَخْرَمِ ، قَالَ :  
 قَوْلُوا مَا يَرْبِي ، قُلْتُ : يَا أَخْرَمُ اخْذِرْهُمْ ، لَا يَنْتَظِمُوكَ حَتَّى يَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ ،  
 قَالَ : يَا سَلَمَةُ ، إِنْ كُنْتُ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتَعْلَمُ أَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ ، فَلَا تَعْلُ  
 بِيَّتِي وَتَبْنِي الشَّهَادَةَ ، قَالَ : فَحَلَيْتُهُ ، فَاسْتَقَى هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : فَعَقَّرَ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَرَسَهُ ،  
 وَظَعَنَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَتَلَهُ ، وَتَخَوَّلَ عَلَى فَرَسِهِ ، وَلِحَقَّ أَبُو قَتَادَةَ فِدْرَسُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَظَعَنَهُ فَقَتَلَهُ ، قَوْلَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَتَبِعْتُهُمْ أَعْدُو عَلَى رَجُلَيْنِ حَتَّى بَدَأَ  
 أَرَى وَرَائِي مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا عُبْرِيَهُمْ شَيْئًا حَتَّى بَعْدُوا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى  
 شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ : ذُو قَرْدٍ ، لِيَسْرُبُوا مِنْهُ وَهُمْ عَطَشٌ ، قَالَ : فَتَنَظَرُوا إِلَيَّ أَعْدُو وَرَاءَهُمْ ،  
 فَحَلَيْتُهُمْ عَنْهُ . يَعْنِي أَجَبْتُهُمْ صَنَّهُ . فَمَا ذُو قَرْدٍ مِنْهُ فُظُرَةٌ . قَالَ : وَبَخَرُجُونَ فَيَسْتَدُونَ فِي نَيْفِهِ ،  
 قَالَ : فَأَعْدُو فَالْحَقُّ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَأَصْحَكُهُ بِسَهْمٍ فِي نَغْصِ كَتِفِهِ ، قَالَ : قُلْتُ :

قوله - (يتخللون شجر) أي : يسجلون من جلالها ، أي . بينها .

قوله : (ماء يقال له : ذو قرد) كذا هو في أكثر النسخ المعتمدة . (د) بالفاء ، وفي بعضها : (ذو قرد)  
 بالواو ، وهو الوجه .

قوله : (أحليتهم عنه) هو بفتح مهملة ولا مشددة غير مهموزة ، أي : طردتهم عنه . وقد فسره في  
 الحديث بقوله : (يعني : أحليتهم عنه) بالحجم قال القاضي : كذا روينا في هذا غير مهموز . قال :  
 وأصله الهمز المهملة ، وقد جاء مهموزاً بعد هنا في هذا النص<sup>(١)</sup> .

قوله : (فأصحه بسهم في نغص كتفه) هو بوزن مضمومة ثم غين معجمة ساكنة ثم ضا في معجمة ،

(١) إكمال المعجم : (١/ ١٩٩) .

خَذَهُ وَأَنَا ابْنُ الْكَوْجِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْجِ  
 قَالَ: نَأْتِكُمُ اللَّهُ، أَكُوْعُهُ بُكْرَةٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ يَا عَدُوَّ نَفْسِهِ، أَكُوْعُهُ نُكْرَةٌ. قَالَ: وَأَرَدُوا  
 فَرَسَيْنِ عَلَى ثِيَابِهِ، قَالَ: فَحِثُّتُ بِهِمَا أَسْوَفَهُمَا إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَلَحِقْنِي عَامِرٌ  
 بِسَطِيجَةٍ فِيهَا مَدَقَةٌ مِنْ لَسَنِ وَسَطِيجَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَتَوَضَّأْتُ وَشَرِبْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 وَهُوَ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي حَلَيْتُهُمْ عَنْهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَخَذَ ثَلَاثَ الْإِبِلِ وَكُلَّ شَيْءٍ اسْتَنْقَذَهُ  
 مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَكُرَّ رَمَحٌ وَنَزْدَةٌ، وَإِذَا بِلَالٌ نَحَرَ نَاقَةً مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ، وَإِذَا  
 هُوَ يُسَوِّي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَيْدَيْهَا وَمَسَامِيهَا، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَلَيْتُ فَأَنْتَ خَبٌّ مِنْ

وهو عظيم الرقيب على طَرْفِ الكُفِّ، سَمِيَّ بِذلِكَ لِكَثْرَةِ تَحَرُّكِهِ، وَهُوَ الْبَاقِضُ أَيْضاً.

قوله: (يَأْتِكُمُ اللَّهُ، أَكُوْعُهُ بُكْرَةٌ؟ قلت: نعم).

معنى (لَأْتِكُمُ اللَّهُ)، فَقَدَتْهُ. وقوله: (أَكُوْعُهُ) هو يرفع العين، أي: أنت لأكوعٌ لذي كنت نُكْرَةً هَذَا  
 الْيَوْمَ؟ وَلِهَذَا قَالَ: نعم. وَالنُّكْرَةُ: مَنْصُوتٌ غَيْرُ مَوْنٍ، قَالَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ. يُقَالُ: أَيْتُهُ بُكْرَةٌ، بِالتَّنْوِينِ،  
 إِذَا أَرَدْتَ أَنْتَ لِقَائَهُ بَاكراً فِي يَوْمٍ غَيْرِ مَعْنٍ، قَالُوا: وَإِنْ أَرَدْتَ نُكْرَةً يَوْمَ بَعِيتَهُ قُلْتَ: أَيْتُهُ بُكْرَةٌ، غَيْرُ  
 مَنْصُوتٍ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْخَطَرِ وَفِيهَا غَيْرُ اسْمِ مَكْنَةٍ

قوله: (وَأَرَدُوا فَرَسَيْنِ عَلَى ثِيَابِهِ) قَالَ الْقَاضِي: رَوَيْتُ لِحَبِيبٍ يَلِدُ الْمَهْمَلَةَ، وَرَدَّ بَعْضُهُمْ  
 بِاسْمِ مَكْنَةٍ، قَالَ: وَقَلَّاهُمْ مَقْدَرُ الْمَعْنَى، فَالْمَعْمُومَةُ مَعَاءٌ، خُفِّفُوهُمَا، وَالرَّوْدِيُّ: الضَّعِيفُ مِنْ كَرٍّ  
 شَيْءٍ، وَبَدَلَهُ مَهْمَلَةً مَعَاءٌ أَهْلَكُوهُمَا وَأَنْعَبُوهُمَا حَتَّى اسْقَطُوهُمَا وَتَرَكُوهُمَا. وَمِنَ الْمَعْرُوفَةِ (١)، وَأَرَدُوا  
 الْفَرَسَيْنِ الْفَارَسَيْنِ: اسْقَطْتَهُ.

قوله: (وَلَحِقْنِي عَامِرٌ بِسَطِيجَةٍ فِيهَا مَدَقَةٌ مِنْ لَسَنِ) (السَّطِيجَةُ): إِنَاءٌ مِنْ حَبُودِ شَمْعٍ بَعْضُهَا عَلَى  
 بَعْضٍ. وَ(الْمَدَقَةُ): يَفْتَحُ الْمِيمَ وَيُسَكِّنُ الْإِلَّاءَ لِمَعْمُومَةٍ: قَلِيلٌ مِنْ لَبَنٍ مَمْزُوجٍ بِمَاءٍ.

قوله: (وَهُوَ عَلَى لِمَاءِ الَّذِي حَلَّاهُمْ عَنْهُ) كَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ: (حَلَّاهُمْ) بِالْحَاءِ لِمَهْمَلَةٍ  
 وَلِهَمْزٍ، وَفِي بَعْضِهَا: (حَلَّيْتُهُمْ عَنْهُ) بِالْهَاءِ مَشْدُودَةٍ غَيْرِ مَهْمُوزَةٍ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ لَوَاقِعاً.

قوله: (نَحَرَ نَاقَةً مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ) كَذَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ: (الَّتِي) وَفِي بَعْضِهَا:

(١) قِي (نَصْرٌ): الْفَرْدِيَّةُ. وَالْمَشْدُودَةُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَخَفِ الْإِكْمَالُ السَّعْلُ: (١٤٩/٢).

الْقَوْمَ بِنْتِ رَجُلٍ فَاتَّبَعَ الْقَوْمَ فَلَا يَتَقَى مِنْهُمْ مُخْبِرٌ إِلَّا قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَضَجَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِلُهُ فِي صَوِّ الشَّامِ، فَقَالَ: «يَا سَلَمَةُ، أَتُرَاكَ كُنْتَ قَاعِيلاً؟» قُلْتُ: نَعَمْ وَلِي يَدِي أَكْرَمَتِكَ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَقْفِرُونَ فِي أَرْضِ عَقْلَقَانَ» قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ عَقْلَقَانَ، فَقَالَ: نَحَرْنَا لَهُمْ فَلَانَ جَرُوراً، فَلَمَّا كَشَفُوا جِلْدَتَهُ رَأَوْا عُبَاراً، فَقَالُوا: أَكُنْمْ لِقَوْمٍ، فَخَرَجُوا هَارِبِينَ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ خَيْرَ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرَ رَجَالِنَا سَلَمَةُ» قَالَ: ثُمَّ أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَيْنِ: سَهْمَ الْفَارَسِ وَسَهْمَ الرَّاجِلِ، فَجَمَعْتُهُمَا لِي حَمِيحاً، ثُمَّ أَرَفَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ عَلَى الْعَضْبَةِ زَجِيعٍ إِلَى الْحَدِيدَةِ، قَالَ: فَيَتِمَّا نَحْوَ نَسِيرٍ قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يُسَبِّقُ شُدًّا، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَلَا مُسَابِقٌ إِلَيَّ اسْتَدِيئَةً؟ هَلْ مِنْ مُسَبِّقٍ؟ فَجَعَلَ يُعِيدُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ كَلَامَهُ قُلْتُ: أَمَا تُكْرِمُ غَيْرِمَا

(النبي) وهو أوجه؛ لأن (بيل مؤنثة، وكذا أسماء الجسوع من غير لادمين، والأول صحيح أيضاً، وأعاد الضمير إلى القيمة لا إلى لفظ الإبل).

قوله: (ضحك حتى بدت نواجله) بهذا المعجمة، أي أنبأه، وقيل: أضراسه، ولصحيح الأول، وسبق بيانه في كتاب التبيين<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: «كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة، وخير رجالنا سلمة» هذا فيه استحباب لثناء على الشجعان وسائر أهل الفضل، لا سيما عند صيغهم الجميل؛ لما فيه من التشجيع لهم ولغيرهم في الإكثار من ذلك الجميل، وهذا كله في حق من يؤمن<sup>(٢)</sup> الفتنة عليه بعجابه وبحبه.

قوله: (ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين: سهم الفارس وسهم الراجل، فجمعتهما لي) هذا محمول على أن لوائه على سهم الرجل كان ثقلًا، وهو حقيقٌ باستحقاق الثقل ﷺ؛ لبديع ضيعه في هذه الغزوة.

قوله: (وكان رجل من الأنصار لا يسبق شُدًّا) يعني عدوًّا على لوططين.

(١) صابرة في كتاب الإيذان (٢/٣٤-٣٥).

(٢) في (ص) «يؤمن».

وَلَا تَهَابُ شَرِيفًا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَدُنْكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَيِّ وَأُمِّي، ذَرَنِي قَلِيلًا سَبَقَ الرَّجُلُ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ» قَالَ: قُلْتُ: اذْهَبْ إِلَيْكَ، وَتَنَيْتُ رَجُلِي، فَطَفَرْتُ فَعَدَوْتُ، قَالَ: قَرَبْتُ عَيْنِي شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ أَسْتَبْقِي نَفْسِي، ثُمَّ عَدَوْتُ فِي إِثْرِهِ، فَتَنَطَّطَ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ، ثُمَّ إِنِّي رَفَعْتُ حَتَّى أَلْحَقَهُ، قَالَ: فَأَصْحَكُ بَيْنَ كَيْفَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ: قَدْ سَبَقْتُ وَلِلَّهِ، قَالَ: أَنْ أَظُنُّ، قَالَ: فَسَبَقْتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ مَا لُبْتُ إِلَّا ثَلَاثَ لَيَالٍ حَتَّى خَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَجَعَلَ عَمِّي عَامِرُ يَرْجُو بِالْقَوْمِ:

ثَلَاثَ لَيَالٍ مَا أَهْدَيْنَا وَلَا نَصْرًا لَكَ وَلَا صَاحِبًا  
وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا سَتَعْنَيْنَا فَكُنْتُ الْأَقْدَامَ إِذَا لَقِينَا  
وَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا؟» قَالَ: أَنَا عَدِيمٌ، قَالَ: «عَقَرَكْ لَكَ رَبُّكَ» قَالَ: وَمَا اسْتَعْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْإِنْسَانِ بَعْضُهُ إِلَّا اسْتَشْهَدَ، قَالَ: فَتَادَى عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَوْلَا مَا مَتَّعْتْ بِعَدِيمٍ قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا خَيْبَرَ قَالَ: خَرَجَ مِنْكُمُ مَرْحَبٌ

قوله: (لَطَفَرْتُ) أي: وثبتت وفقرت (فربطت عيني شرفاً أو شرفين أستبقي نفسي) معنى (ربطت). حبست نفسي عن سجري الشهيد (والشرف): ما ارتفع من الأرض. وقوله: (أستبقي نفسي) بفتح النون، أي: ثللاً يقطعني البحر<sup>(١)</sup>.

وفي هذا دليلٌ لجواز المسابقة على الأقدام، وهو جائز بلا خلاف إذ تسابق بلا عوض، فلو تسابقا على عوض، ففي صحتها خلاف، الأصح عند أصحابنا لا تصح.

قوله: (فجعل عمي عامر يرتجز بالقوم) هكذا قال هما: (عمي) وقد سبق في حديث أبي طاهر عن ابن وهب أنه قال: (أخي) فعمه كان أخاه من الرضاعة وكان عمه من النسب.

يُخَطِّرُ بِسَيْفِهِ وَيَقُولُ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ  
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهُبٌ

قَالَ: وَبَرَزَ لَهُ عَمِي غَامِرٌ فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي غَامِرٌ شَاكِي السَّلَاحِ بَطْلٌ مُغَامِرٌ

قَالَ: فَاجْتَلَفَا حَضْرَتَيْنِ، فَوَقَعَ سَيْفُ مَرْحَبٍ فِي ثَرَسِ غَامِرٍ، وَذَهَبَ غَامِرٌ يَسْأَلُ لَهُ، فَرَجَعَ سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَطَعَ أَكْحَلَهُ، فَكَانَتْ فِيهِ نَفْسُهُ. قَالَ سَلَمَةُ: فَخَرَجْتُ فَرَدًا تَقَرُّ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ بَطْلٌ عَمَلُ غَامِرٍ، قَتَلَ نَفْسَهُ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَتَدُّ أَبُوكِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَطْلٌ عَمَلُ غَامِرٍ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، قَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ» ثُمَّ أُرْسِلَنِي إِلَى عَلِيٍّ وَهُوَ أَرْمَدُ. فَقَالَ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» قَالَ: فَأَكَيْتُ عَيْنًا، فَجِئْتُ بِهِ أَقْوَدَهُ وَهُوَ أَرْمَدُ، حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ قَبْرًا، وَأَعْطَاهُ

قوله: (يُخَطِّرُ بِسَيْفِهِ) هو بكسر الطاء، أي: يرفعه مرة ويضعه أخرى، ومثله خَطَرَ البعيرُ بِلَنَبِهِ يُخَطِرُهُ بِالْكَسْرِ: إِذَا رَفَعَهُ مَرَّةً وَوَضَعَهُ مَرَّةً.

قوله: (شَاكِي السَّلَاحِ) أي: تَأَمُّ السَّلَاحِ؟ يَقَالُ: رَجُلٌ شَاكِي السَّلَاحِ، وَشَاكُ السَّلَاحِ، وَشَاكِي فِي السَّلَاحِ، مِنْ شَكْوَاةٍ، وَهِيَ الْقُوَّةُ، وَالشُّكُوَّةُ أَيْضًا السَّلَاحُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ نَعَالِي: «وَوَدُّرْتُ أَنْ عَرَّ ذَاتِ الشُّكُوَّةِ فَكَوَتْ لِكُلِّهِ» [الاصطلاح: ١٧]

قوله: (بَطْلٌ مُجَرَّبٌ) هو بفتح الراء، أي: مُجَرَّبٌ بِالشَّجَاعَةِ وَفَهْرِ الْفَرَسِ، وَالْبَطْلُ: الشَّجَاعُ، يَقَالُ: بَطْلٌ الرَّجُلُ، بِضَمِّ الطَّاءِ، يَبْطُلُ بِضَالَةٍ وَيُطَوِّلُهُ، أَي: صَدْرُ شُجَاعَةٍ.

قوله: (بَطْلٌ مُغَامِرٌ) بِدَلْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، أَي: يَرْكَبُ عَصَا رِبِ الْحَرْبِ وَشِدَّةِ نَمَلِهِ وَيُبْقِي نَفْسَهُ فِيهَا.

قوله: (وَدَهَبَ غَامِرٌ يَسْأَلُ لَهُ) أي: يَضْرِبُهُ مِنْ أَسْفَلِهِ. وَهُوَ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَرِسَاكَةِ السَّيْنِ وَصَمٌّ لِفَاءٍ.

قوله: (وَهُوَ أَرْمَدُ) قَالَ أَحْمَدُ لِلْغَةِ يَقَالُ: رَمَدَ الْإِنْسَانُ، بِكَسْرِ لَيمٍ، يَرْمَدُ، بِفَتْحِهَا، زَمَدًا، فَهُوَ زَمَدٌ وَأَرْمَدُ: إِذَا هَاجَتْ عَيْنُهُ.

لِرَايَةٍ، وَخَرَجَ مَرْحَبٌ فَقَالَ:

فَبَدَّ عَلِمْتُ خَيْبَرُ أُمِّي مَرْحَبٌ      مَكِّي السُّلَاحُ بَطْنُ مُجَرَّبٍ  
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ ثَلْهَبٌ

فَقَالَ عَلِيٌّ:

أَبَ الْأَيِّ مَمْثُوبِي أُمِّي حَيْدَرَةٌ      كُنْتُ غَابَاتٍ كَرِيهِ الْمُنْطَرَةِ  
أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلُ السُّنْدَرَةِ

قَالَ: فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ. [أحمد ١٦٥٣٩ مختصراً].

قوله: (أما الذي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةً) حَيْدَرَةٌ: اسْمٌ بِالْأَسَدِ، وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ سَمَّى أَسَدًا فِي أَوَّلِ  
وِلَادَتِهِ، وَكَانَ مَرْحَبٌ قَدْ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّ أَسَدًا يَقْتُلُهُ، فَذَكَرَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ لِخِيفَةِ<sup>(١)</sup> وَيُضَعِّفُ نَفْسَهُ  
قَالُوا: وَكَانَتْ أُمُّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ابْنَتُهُ ابْنَةُ أَبِي هِشَامِ بْنِ عَبْدِ شَمَادٍ، وَكَانَ أَبُو طَالِبٍ  
عَرُوبًا، فَمِمَّا قَسَمَ بِهِ عَلَيْهِ عَلِيٌّ.

وَسَمَّى الْأَسَدَ حَيْدَرَةً لِمَنْعِهِ، وَالْحَدَرُ: لَعْلَهٌ الْقَوِي<sup>(٢)</sup>. وَمُرَادُهُ: أَبَ الْأَسَدِ فِي جَرَأَتِهِ وَفِدَائِهِ  
وَقُوَّتِهِ.

قوله: (أَزِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلُ السُّنْدَرَةِ) معناه: أَقْتَلُ الْأَعْدَاءَ قَتْلًا وَسِعًا قَرِيبًا. قَالُوا: وَ(السُّنْدَرَةُ)  
مَكِيدٌ وَاسِعٌ. وَقِيلَ: هِيَ لَعْلَهٌ أَيْ: أَقْتُلُهُمْ عَاجِلًا. وَقِيلَ: مَاخُوفٌ مِنَ السُّنْدَرَةِ، وَهِيَ شَجَرَةٌ قَوِيَّةٌ<sup>(٣)</sup>  
يُعْمَلُ مِنْهَا السُّبُلُ وَالْقَسِيُّ.

قوله: (فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ) يَعْنِي عَلِيٌّ، فَقَتَلَهُ، هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ أَنَّ عَلِيًّا قَاتَلَ مَرْحَبًا. وَغَيْرُهُ: بِأَنَّ  
قَاتَلَ مَرْحَبًا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبَةَ، قَالَ بَنُ عَبْدِ لَبْرِ فِي كِتَابِهِ «السُّنَنُ فِي مَخْتَصَرِ لَبْرِ»: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ  
إِسْحَاقَ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ هِشَامَةَ هُوَ قَاتَلَهُ. قَالَ: وَقَدْ عَرِفْتُهُ؛ فَلَمَّا قَاتَلَهُ عَلِيٌّ قَاتَلَ ابْنَ عَبْدِ لَبْرِ. هَذَا هُوَ

(١) فِي (نَحْوِ): لِلخِيفَةِ

(٢) فِي (نَحْوِ): وَالْقَوِي.

(٣) فِي (نَحْوِ): شَجَرَةُ الصُّوْبَرِ وَنُشِبَتْ مَوَاقِفُ لَمَّا فِي «التَّبَاج» بِمِصْرَ، (٤٢٧/٤) وَلَيْسَ أَحَدٌ مِمَّنْ ذَكَرَ أَنَّ السُّنْدَرَةَ  
شَجَرَةُ الصُّوْبَرِ، وَلَكِنْ أَعْلَمُ



« قَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَكَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقَيْسِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمْرِو، بِهَذَا الْحَدِيثِ بِصَوْلِهِ.

لصحيح عندنا. ثم روى ذلك بإسناده عن سُلَيْمَةَ وَبُرَيْدَةَ<sup>(١)</sup>. قَالَ بْنُ لَاحِظٍ<sup>(٢)</sup>. لصحيح الذي عنه أكثر أهل الحديث وأهل السير أن علياً هو قاتلهم، والله أعلم.

وأعلم أن في هذا الحديث أنواعاً من الجسم سوى ما سبق التنبيه عليه<sup>(٣)</sup>.

منها: أربع معجزات لرسول الله ﷺ، إحداهن تكثير مدد الحديبية. والثانية: إبراء عبي عبي ﷺ. والثالثة: الإخبار بأنه يفتح الله على يديه<sup>(٤)</sup> وقد جاء لتصريح به في رواية غير مسلم هذا<sup>(٥)</sup>. والرابعة: إخباره ﷺ بأنهم لقنوني في غطفان، وكذا كذا.

ومنها: جوارز لفتح مع الحديبية

ومنها: بحث طلائع، وجوارز المسابقة على الأرجل بلا عوض، وفضيلة لشجاعة والقوة

ومنها: مناقب لخدمة من لا كوخ، ولأبي قتادة، وللأخزمي لأسدي، ﷺ.

ومنها: حوز لثناء علي من فعل حملاً، واستحباب ذلك إذا تروى عليه مصلحة، كما أوضحه قريباً.

ومنها: جوارز غفر خيل العدو في القتال، واستحباب سرح في الحرب، وجوارز قلوب الرامي ولطعن والضارب: أخذها وأل غلان، أو ابن فلانة.

ومنها: جوارز لأكر من الغنيمة، واستحباب التتميل منها لمن صنع صنيعاً جديلاً في الحرب، وجوارز الإرداف على الله المصيبة. وجوارز المبارزة بغير ذوي الأسماء، كما بارز عمر.

ومنها: ما كانت مصحبة ﷺ عليه من حب الشهادة والحرص عليه.

ومنها: بقاء النفس في غمرات القتال. وقد تنفق على جوارز التخريب بالنفس في الجهاد في المبارزة

وتحويها.

(١) الدرر (١/ ١٩٨ - ٢٠٠).

(٢) في تاريخه: (١٧/ ١١٧).

(٣) في (خ): عبيد.

(٤) وج: مصرحاً به من رواية مسلمة ﷺ مختصر عبد البحري ٢٩٧٥، ومستم ٢٢٧٤.

\* وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ السُّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ،  
بِهَذَا.

ومنها: "إن من مات في حرب الكفار بسبب القتال يكون شهيداً، سواء مات بسلاحهم أو رمته، برة  
أو غيرها، أو عاد عليه سلاحه كما جرى لعامر.  
وسنها: تفقد الإمداد الحيش، ومن وآد بلا سلاح أعطاه سلاحاً.



## ٤٦ - [آبَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ أَلَّيْ كَفَّ لِيَدَيْهِمْ عَكُمْ﴾ (الآية)]

[٤٦٧٩] ١٣٣ - (١٨٠٨) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّافِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَبَلِ الشَّوْءِ مُتَسَلِّحِينَ يُرِيدُونَ غَرَّةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَضْحَاهُ، فَأَخَذَهُمْ سُلْهُمٌ فَاسْتَحْيَاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَنْ أَلَّيْ كَفَّ لِيَدَيْهِمْ عَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ عَنْهُمْ يَطْرُقُ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [الفتح ٤٦، لأحمد: ١٧٢٧٧].

## باب قوله تعالى:

﴿وَمَنْ أَلَّيْ كَفَّ لِيَدَيْهِمْ عَكُمْ﴾ (الآية)

قوله: (يريدون غرته) أي: غفلة.

قوله: (فأخذهم سُلْهُمًا) ضبطوه بوجهين، أحدهما: بفتح السين واللام. والثاني: يرسكون اللام مع كسر السين، وصححها. قال الحميدي<sup>(١)</sup>: ومجناه: الطَّلِيحُ.  
قال القاضي في «المشرق»<sup>(٢)</sup>: هكذا ضبطه لأكثر ورده قال فيه وفي «الشرح»<sup>(٣)</sup>: الرواية لأولى أضره ومجناه: أسرهم. و«المستم»: الأسمي<sup>(٤)</sup>.

وحرم لخطابي بفتح لام وأسين، قال: والسرد بفتح الاستسلام والإذعان، كقوله تعالى: ﴿وَأَلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى السَّيْرِ ۚ﴾ أي: الانقياد. وهو مصدر يقع على لواحد ولأثنين والجمع<sup>(٥)</sup>.

قال ابن الأثير. هذا هو الأشبه بالقصة، فإنهم لم يؤخذوا شجعاً، وإنما أخذوا قهراً وأسندوا.

(١) في «المستدرر» ما في «المصنف» ص ٢٦٦.

(٢) «المشاور» الأثوري: (٢/٢١٧).

(٣) في «المصنف» (٦/٢١٢).

(٤) في (ص) و(هـ) الأسر وهو صحيح أيضاً، وسُميت مؤلفات للمصدرين، وبهيهما لأنه أسلم. و«غير» لقيموس المصيبة (سم).

(٥) في «الترغيب» الحديث: (١/٥٧٣ - ٥٧٤)، وليس فيه نص على تصحيد.

أَنْفُسَهُمْ عَجْزًا قَاتٍ وَلِنَقُولَ الْآخِرَ وَجْهًا، وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ مَعَهُمْ قِتَالُ، بَلْ عَجَزُوا عَنْ دَفْعِهِمْ  
وَلِتَحَاجِّ مِنْهُمْ، قَرْضُوا<sup>(١)</sup> بِالْأَمْرِ، فَكَانَتْهُمْ قَدْ صَوَّلُوا عَلَى ذَلِكَ.



## ٤٧ - [باب غزوة النساء مع الرجال]

[٤٦٨٠] ١٣٤ - (١٨٠٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْمَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ تَخَذَتْ يَوْمَ خَيْبِ خَنْجَرًا فَكَانَ مَعَهَا، فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ أُمُّ سَلِيمٍ مَعَهَا خَنْجَرٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا هَذَا الْخَنْجَرُ؟» قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ، إِنَّ ذَلِكَ مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَقْرُثُ بِهِ نَفْسَهُ، فَحَقَلَن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْتُلْ مَنْ بَعَثَنَا مِنَ الطُّغَمَاءِ، أَنْهَزُوا بَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُمَّ سَلِيمٍ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَفَى وَأَحْسَنَ». [أحمد ١٤٠٤٩].

باب غزوة<sup>(١)</sup> النساء مع الرجال

قوله: (أن أم سليم اتخذت يوم خيبن خنجراً) هكذا هو في النسخ المعتمدة: (يوم خيبن) بضم الحاء المهملة ولامين، وفي بعضها: (يوم خير) بفتح الحاء لمعجمة، والأول هو الصواب<sup>(٢)</sup>.  
(والخنجر) بكسر الخاء وفتحها، ولم يذكر القاصي في «الشرح»<sup>(٣)</sup> إلا لفتح، وذكرهما معاً في «المشارف»<sup>(٤)</sup> ورجح الفتح، ولم يذكر الجوهري غير لكسر<sup>(٥)</sup>؛ فهم<sup>(٦)</sup> لغتان. وهي سيكن كبيرة ذات حنين.

وفي هذا الغزو بالنساء وهو مجتمع عليه.

قولها: (يقرث بنفسه) أي: شققه.

قولها: (أقتل من بعدنا من لطلقاء) هو بضم الطاء وفتح اللام، وهم الذين أسلموا من أهل مكة يوم الفتح، سموا بذلك لأن النبي ﷺ من عليهم وأصلقهم، وكان في إسلامهم ضعف، فاعتقدت أم

(١) في (ن): غزو.

(٢) في (ج): الصحيح.

(٣) في (ك): المعلم، (٢٠٣/٦).

(٤) في (م): الأثر، (٢١١/٦).

(٥) في (الصحاح): «خنجرة: سيكن كبير». هذا كل ما فيه.

(٦) في (ن): ييب.

[٤٦٨١] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِ هُزْلُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي قِصَّةِ أُمِّ سُلَيْمٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَ حَدِيثِ ثَابِتٍ، (ص. ٤٦٨٠).

[٤٦٨٢] ١٣٥ - (١٨١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأُمِّ سُلَيْمٍ وَنِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا غَزَا، فَيَسْقِينَ امْرَأَةً وَيَدَّوِينُ الْغَرْحَى.

[٤٦٨٣] ١٣٦ - (١٨١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو - وَهُوَ أَبُو مَعْمَرٍ الْمُنْقَرِي - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْتَهَزَمَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ حَرَّ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ مُجَوَّبٌ عَلَيْهِ بِحَقَّقَةٍ، قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا رَافِعًا شَدِيدَ النَّزْعِ، وَكَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: فَكَانَ التَّوَجُّلُ يَمُرُّ مَعَهُ الْجَعْبَةُ مِنَ النَّبْلِ فَيَقُولُ: اشْرُفْهَا

سُلَيْمٍ أَيْ هَمَّاهُ مَقْبُولًا، وَأَيْ هَمَّاهُ اسْتَحْشَرُوا لِلنَّاسِ بِهَذَا مَعَهُمْ وَغَيْرِهِ، وَقَوْلُهُ: (أَيْ بَعْدَ) أَيْ: قَدْ سَوَّاهُ.

قَوْلُهُ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ، فَيَسْقِيَنَّ امْرَأَةً وَيَدَّوِينُ الْغَرْحَى) فِيهِ خُرُوجُ النِّسَاءِ فِي الْغَزْوِ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِنَّ فِي الشَّقَى وَالْمَسِّ وَافٍ وَنَحْوِهِمَا. وَهَذِهِ الْمَدَاوِلُ لِمَحَارِمِهِنَّ وَأَزْوَاجِهِنَّ، وَمَا كَانَ مِنْهُنَّ لَغَيْرِهِمْ لَا يَكُونُ فِيهِ مَسٌّ بِشَرِّهِ<sup>(١)</sup> إِلَّا فِي مَوْضِعِ الْحِجَّةِ.

قَوْلُهُ: (أَبُو مَعْمَرٍ الْمُنْقَرِي) هُوَ كَسَرَ الْجِيمِ وَبَسَكَنَ لِمَوْنٍ وَفَتْحَ الْقَافِ، مَنْسُوبٌ إِلَى مِنْقَرٍ بْنِ عَبْدِ بْنِ مُقْدَسٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ كَعْبٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ رَيْدٍ مَدَنِيٍّ<sup>(٢)</sup> بَنَ تَمِيمٍ بَنَ مَرْثَةَ بَنَ أَدَسَ بَنَ طَلْحَةَ<sup>(٣)</sup> بَنَ أَيْدَسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نَزَارٍ بْنِ قَعْدَةَ بْنِ عَدْنَةَ.

قَوْلُهُ: (مُجَوَّبٌ عَلَيْهِ بِحَقَّقَةٍ) أَيْ: مَتَرَسَّ عَنْ لَيْقَتِهِ سِلَاحٌ لِكُفْرِهِ.

قَوْلُهُ: (كَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَافِعًا شَدِيدَ النَّزْعِ) أَيْ: شَدِيدَ لُؤْلُؤِهِ. قَوْلُهُ: (الْجَعْبَةُ) بَفَتْحِ الْجِيمِ.

(١) فِي (نَحْ) ٢ يَشْرُ - وَهَذَا أَهْلًا

(٢) فِي (ص) - رَيْدُ بْنُ مَدَنِيٍّ - وَهُوَ سَلَمٌ.

(٣) فِي (ص) - طَلْحَةُ - وَهُوَ جَلَدٌ



لَأَبِي طَلْحَةَ، قَالَ وَيُشْرِفُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ، فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، يَا أَبِي أُنْتُ وَأُمِّي، لَا تُشْرِفْ لَا يُصِيبَكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ. قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَدِيْشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَهُمَا لَمُسْمَرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سُوقِيهِمَا، تَنْقُلَانِ الْقُرْبَ عَلَى مُتُونِهِمَا ثُمَّ تُفَرِّغَانِي فِي أَفْوَاهِهِمْ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ قَتْمَلَانِيهَا، ثُمَّ تَجِيئَانِ تُفَرِّغَانِي فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيَّ أَبِي طَلْحَةَ وَهُمَا مَرَّتَيْنِ وَإِنَّمَا ثَلَاثًا، مِنَ النَّعَاسِ. (الحديث ١٢٠٢٤)

سجده محضراً، والبخاري ٢٢٨١١.

قوله: (خَدَمَ سُوقِيهِمَا) هو بفتح الخاء المعجمة والهمزة المهملة، الواحدة: خَدَمَةٌ، وهي لخلخال. وأما (السُّوق) فجمع ساق، وهذه الرواية<sup>(١)</sup> للبخاري لم يكن فيها نهْيٌ، لأن هذا كان يومَ أُحُدٍ قبل أسْرِ النِّسَاءِ بالحِجَابِ وتَحْرِيمِ النَّظَرِ إِلَيْهِنَّ، ولأنه لم يذكر هنا أنه تعمَّد النظر إلى نفس النساء، فهو محمولٌ على أنه حصص تلك النظرة<sup>(٢)</sup> فجاءَ بحبر قصد ونم يستدبرها.

قوله: (نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ) هذا من مناقبِ أَبِي طَلْحَةَ الفاحرة. قوله: (على متونيهما) أي: على ظهورهما.

وفي هذا الحديث حثٌّ لِنِسَاءِ فِي الْغَزْوِ بِرِجَالِهِنَّ فِي حَالِ الْقِتَالِ لِسُقَى لِهَدْمِ وَلِحَوِّهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) في (ص): الرواية وهو خطأ.

(٢) في (ع): حصص ذلك بنظر.

٤٨ - [بَابُ النِّسَاءِ الْغَازِيَاتِ يَرْضَخُ لَهُنَّ وَلَا يَسْهَمُ،

وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ صَبْيَانِ أَهْلِ الْحَرْبِ]

[ ٤٦٨٤ | ١٣٧ - ( ١٨١٢ ) ] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَنُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرَيْرٍ أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خُمْسِ جَلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنْ أَكُنْتُمْ عِلْمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَا يَغْدُو، فَأُخْبِرُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصَّبْيَانَ؟ وَمَتَى يَنْقُضِي يَتَمُّ الْغَنِيمَةُ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ يَمْنُ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ كَتَبْتُ نَسَائِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِنِسَاءٍ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ، فَبَدَّ وَبَيْنَ الْجُرْحَى وَيُحْلِلِينَ مِنَ الْغَنِيمَةِ. وَأَمَا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَقْتُلَ الصَّبْيَانَ، فَلَا تَقْتُلْ

بَابُ النِّسَاءِ الْغَازِيَاتِ يَرْضَخُ لَهُنَّ وَلَا يَسْهَمُ،

وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ صَبْيَانِ أَهْلِ الْحَرْبِ

قوله: (فقال ابن عباس: لولا أن أنتم علماء ما كتبت إليه) يعني إلى نَجْدَةَ لِحُرُورِيٍّ من الخوارج

معناه أن ابن عباس يكره نَجْدَةَ لِبِدْعَتِهِ، وهي كونه من الخوارج الذين يَمُرُقُونَ من الذين مَرُوقُوا لِسَهْمٍ من الرِّمِيَّةِ، ولكن لما سأل عن العلم لم يُمكنه كتمه، فاضطرَّ إلى جوابه وقال: " (لولا أن أنتم علماء ما كتبت إليه) أي - لولا أنني إذا تركت الكتابة أصبح كالتما لمعلم مستحقاً لو عيّد كتابته، لما كتبت إليه

قوله: (كان يغزو بالنساء: فيداوين الجرحى ويحللن من الغنيمة، وأما بسهم فلم يضرب لهن) فيه حضور النساء يغزو وداوين لِحُرُورِيٍّ، كما سبق في باب قتله

وقوله: (يُحْلِلِينَ) هو بضم الياء وإسكان الحاء لمهملية وفتح الدال المعجمة، أي. يُغْنِيْن. وذلك المعنى تسمى الرِّضْخ.

وفي هذا أن المرأة تستحق الرِّضْخ ولا تستحق سهم، وبهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث

(١) في (ج): وبوله.

الصَّبِيَّانَ. وَكَتَبْتُ تَسْأَلُنِي: مَتَى يَنْقُضِي يَتَمُّ الْيَتِيمُ؟ فَلَعَمْرِي إِنْ الرَّجُلَ لَتَنَبْتُ بِحَيْثُ وَرَأَيْتُهُ لَضَعِيفٌ لَا أَخْلَدُ يَنْقُسُو الْعَقْدَ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحٍ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتَمُ. وَكَتَبْتُ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيَّ قَوْمٌ ذَلِكَ. [أحد ٢٨١١]

والشافعي وجهه غير العلماء، وقال الأوزاعي: تستحق السهم، بد كنت تقتل أو ته وي التخرخي، وقد مالئ: لا رضىع لها، وهذا المذهب مردود بهذا الحديث الصحيح الصحيح.

قوله بعد هنا: (وسألت عن المرأة والعبد هل كان لهم سهم معلوم إذا حضرو الباس؟ وإنهم لم يكن لهم سهم معلوم. إلا أن يُغلبوا من عتائم القوم).

فيه أن العبد يُرضع له ولا يُسهم له، وهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وجماعة من العلماء، وقال مالك: لا رضىع له، كما قال في المرأة، وكان الحسن بن سعيد والشافعي والمالك: إن قاتل أسهم له قوله: (فإن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان، فلا تقتل الصبيان) فيه النهي عن قتل صبيان أهل الحرب، وهو حرام إذا لم يقاتلوا، وكذا نساء، فإن قتلوا جاز قتلهم.

قوله: (وكتبت تسألني: متى ينقضي يتم اليتيم؟ فلعمرى إن الرجل لتنتب لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليتيم).

معنى هذا: متى ينقضي حكم اليتيم ويستقل بالتصرف في ماله؟ وأما نفس اليتيم فينقضي بالبلوغ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: «لَا يَتَمُّ بَعْدَ الْحُلُمِ» (١).

وهي هذه خليل شافعي، ومالك وجهه غير العلماء أن حكم اليتيم لا ينقطع بمجرد البلوغ، ولا بعمر السن، بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله، وقال أبو حنيفة: إذ بلغ خمساً وعشرين سنة زال عنه حكم لصبيان وصدر رشيداً يتصرف في ماله، ويجب تسليمه إليه، وإن كان غير ضابط له.

وأما الكبير إذا طرأ نسيه، فمنع من مالك وجهه غير العلماء وجوباً لنحوه عليه، وقال أبو حنيفة: لا يُخجَرُ فإن بن القصور وغيره: الصحيح لأول، وكأنه جماع.

قوله: (وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو؟ وإننا كنا نقول هو لنا، فأبى علينا قوماً ذلك) معناه

(١) أخرجه أبو داود ٢٨٧٣ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأخرجه يعقوب بن عيسى بن حماد بن عمار بن محمد بن عمرو بن

بني أبي أمامة عن حديث «عن أبيه» في حديث في رولد من حديث العارث ٢٥٧٠. والبر ٢٤٣.

[٤٦٨٥] ١٣٨ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ أَنَّ نَحْلَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ قَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ جَلَالٍ. يُمَثِّلُ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَلَالٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ حَاتِمٍ: وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّ، فَلَا تَقْتُلِ الصَّبِيَّ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مَا عَلِمَ الْخَضِرُ مِنَ الصَّبِيِّ الَّذِي قُتِلَ. وَذَا إِسْحَاقُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ حَاتِمٍ: وَتَمَيَّزَ الْمُؤْمِنُ، فَتَقْتُلِ الْكَافِرَ وَتَدْعُ الْمُؤْمِنَ. (١٦٨١).

خُمُسُ خَمْسِ الْغَنِيمَةِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِلدَّوِيِّ الْقَرِيِّ؛ وَقَدْ خْتَلَفَ لِعُلَمَاءِهِ فِيهِ، فَقَدْ اشْتَفَعِي مِثْلَ قَوْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَنَّ خَمْسَ الْحَصَنِ مِنَ الْفِيءِ وَالْغَنِيمَةِ يَكُونُ لِلدَّوِيِّ الْقَرِيِّ، وَهُمْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ.

وقوله: (أبي عليا قومنا ذك) أي. رأوا أنه لا يتعين صرفه علينا، بن يصرفونه في المصالح، وأرد بقوله ولاية الأهل من بني أمية.

وقد صرح في سُنَنِ أَبِي هَادٍ<sup>(١)</sup> في رواية له بأن سَوَّالَ نَجْدَةَ لابن عباس عن هذه المسائل كان في فتنة بن الزبير، وكانت فتنة ابن الزبير بعد نصف وستين سنة من لهجرة؛ وقد قال الشافعي يجوز أن بن عباس أراد بقوله: (أبي ذاك عينا قومنا) من بعد الصحابة، وهم يريد بن عبدوية وأهله<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

قوله: (فلا تقتل الصبياء، إلا أن تكون تعلم ما علمه الخضر من الصبي الذي قتل) معناه أن الصبيات لا يجزئ قتلهم، ولا يحل لك أن تتعلق بفضة الخضر وقتله صبيبا؛ فإن الخضر ما قتله إلا بأمر الله تعالى له على لتعيين<sup>(٣)</sup>، كما قال في آجر انقصة: ﴿وَمَا يَقْتُلُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكتاب ١٨٢] فإن كنت أنت تعلم من صبي ذلك ذنبه، ومعلوم أنه لا علم له بذلك، فلا يجوز له<sup>(٤)</sup>، يقتل.

قوله: (وتميز المؤمن، فقتل الكافر وتلدح المؤمن) معناه: من يكون إذا عاش إلى لبوغ مؤمرا،

(١) برقم: ٢٩٨٢. وهو عند النسائي: ٤١٣٣، وأحمد: ٢٩٤١.

(٢) (الأم: ٤/٩٦٠). وصغت نسخة (وأجره) من (ص) و(هـ).

(٣) في (غ): المعين.

(٤) في (غ): لك.

[٤٦٨٦] ١٣٩ - (٠٠٠) وحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ بْنُ عَامِرٍ لِحُرُورِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ يَخْصُرَانِ الْمَعْنَمَ، هَلْ يُقْسَمُ لِهَمَّا؟ وَعَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ، وَعَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيَتَمُ؟ وَعَنْ ذَوِي الْقُرْبَى مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ يَزِيدُ: أَكْتُبْ إِلَيْهِ، فَنُؤَلِّقُ فِي أَحْمُوقَةٍ مَا كَتَبْتَ إِلَيْهِ. أَكْتُبْ. إِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ يَخْصُرَانِ الْمَعْنَمَ هَلْ يُقْسَمُ لِهَمَّا شَيْءٌ؟ وَإِنَّهُ لَيْسَ لِهَمَّا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ. وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ قَتْلِ الْوَلَدَانِ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتُلْهُمْ، وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلْهُمْ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُمْ مَا عَلِمَ صَاحِبُ شَرَسَى مِنَ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ. وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ؟ وَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتِيمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُوْنَسَ مِنْهُ رُشْدٌ. وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ ذَوِي الْقُرْبَى مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا زَعَمْنَا أَنَّ هُمْ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمًا. [احمد ٣٢٦٤ - محضر ١].

[٤٦٨٧] (٠٠٠) وحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ. عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ. [ع ٤٦٨٦].

❦ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ.

[٤٦٨٨] ١٤٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ

وَمَنْ يَكُونُ إِذَا عَدَلَ كَافِرًا، فَمَنْ عَدَمَتْ أَمَهُ يَبِيعُ كَافِرًا فَتَقْتُلُهُ، كَمَا عَلِمَ سَخْصَرُ أَنَّ ذَلِكَ لَصَبِيٍّ لَوْ بَنَعَ لَكُنْ كَافِرًا، وَأَعْلَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ أَنْتَ لَا تَعْلَمُ ذَلِكَ؛ فَلَا تَقْتُلْ صَبِيًّا.

قوله. (لولا أن يقع في أحموقه ما كتبت إليه) هي بضم همزة ولميم، يعني فعلاً من أفعال الحمقى، ويرى رأياً كراهياً، ومثله قوله في الرواية الأخرى: (والله لولا أن أردّه عن نكاح يقع فيه ما كتبت إليه) يعني بالثمن الفهر لقبيح، وكل مستلح يدل له: الثمن والخيث والرجس والقدور والقادورة. قوله: (لا ينقطع عنه اسم اليتيم حتى يبلغ ويونس منه رشداً) يعني: لا ينقطع عنه حكمهم لهم كما

سبق، وأراد بالاسم المحكم.

- وَالنَّفْطُ لَهُ. قَالَ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ. حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ بْنُ عَامِرٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَشَهِدْتُ أَنَّ عَدَسِي حِينَ قَرَأَ بَيِّنَاتِهِ وَحِينَ تَحْتَ جَوْبِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ أَرَدَهُ عَنْ نَشْرِ يَنْقُعُ فِيهِ مَا كَثُرَتْ إِلَيْهِ، وَلَا لُعْدَةُ غَيْرِ. قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنَّكَ سَأَلْتَ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ هُمْ؟ وَإِنَّ كُنَّا نَرَى أَنَّ قُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُمْ نَحْنُ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمٌ. وَسَأَلْتَ عَنِ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقُضِي يَتَمُّهُ؟ وَإِنَّهُ إِذَا بَلَغَ الْكُمَاخَ وَأَوْنَسَ مِنْهُ رُشِدٌ وَدُفِعَ إِلَيْهِ مَا لَهُ، فَقَدْ انْقَضَى يَتَمُّهُ. وَسَأَلْتَ هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ مِنْ صِيبَانِ الْمُشْرِكِينَ أَحَدًا؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَأَنْتَ فَلَا تَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَغَنَّمَ مِنْهُمْ مَا عَلَيْهِ الْخَضِرُ مِنَ الْعِلَامِ حِينَ قَتَلَهُ. وَسَأَلْتَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ إِذَا حَضَرُوا الْبَأْسَ؟ فَبَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ. (احمد: ٢٢٣٥).

[٤٦٨٩] ١٤١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسْدٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشِيُّ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمَزٍ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: فَلَذَكَرَ بَعْضَ الْحَوَائِثِ وَلَمْ يَتِمَّ الْفَصْلَةَ كُلَّهَا مِنْ ذَكَرْنَا حَلِيلَتَهُمْ. (الله: ١٦٨٨).

[٤٦٩٠] ١٤٢ - (١٨١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: عَزَّوَجَلَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ عَزَوَاتٍ، أَخَفَّهُمْ فِي رَحْلِهِمْ، فَأَصْنَعَ لَهُمْ لَطْعَمًا وَأَذَى لِحَجْرَتِي وَأَقْرَبُ عَلَى الْمَرْضَى. (ط: ١٦٩١).

[٤٦٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الشَّافِعِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. (احمد: ٢٢٠٧٩٢).

قوله: (ولا نعمة عين) هو بضم النون وفتح العين، أي: مسرة عين ومعدة لا تسر عينه. بدل: نعمة عين، ونعمة عين، ونعماني<sup>(١)</sup> عين، ونعفى عين، ونعيم عين، ونعم عين، بمعنى: وأنعم الله عينك، أي: أقرها، فلا تعرض لثقتك<sup>(٢)</sup> في شيء من الأمور.

قوله: (إذا حضروا البأس) هو بالباء الموحدة، وهو الشدة، والمراد هنا الحرب.

(١) هي (عين) و(اح). نعمة: والمشتق منه هو لما في الإكمداء حسم (٢٠٩/٦) وغيره.

(٢) هي (نخ) شيء نكد.



## ٤٩ - [باب عدد غزوات النبي ﷺ]

[٤٦٩٢ - ١٤٣ - (١٢٥٤)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَمَلِيِّ وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ لُمَيْسٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي سَحَابٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَرْبُودَ حَرَّحَ يَسْتَسْقِي بِالنَّاسِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ اسْتَسْقَى، قَالَ: فَلَقِيتُ يَوْمَئِذٍ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ غَيْرُ رَجُلٍ - أَوْ: بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَجُلٌ - قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ. فَقُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَالَ: فَقُلْتُ: فَمَا أَوَّلُ غَزْوَةٍ غَزَاهَا؟ قَالَ: دَاثَ الْعُسَيْرِ أَوْ الْعُسَيْرِ، [مكرر: ١٣٠٣٥] [أحمد: ١٩٧٥٥] [إسنظر: ٤٦٩٣].

## باب عدد غزوات النبي ﷺ

ذكر في ثواب من روية زيد بن أرقم وجابر وأبي ربيعة: (أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة) وفي رواية يزيد: (قال لي ثمان منها).

فقد ختلف أهل المعاري في عدد غزواته ﷺ وسراياه. فذكر ابن سعيد<sup>(١)</sup> وطيبره عددان مختلفان على ترتيبهم، فبلغت سبعاً وعشرين غزوة وسراياه وخمسين سيرة. قالوا: قل في تسع من غزواته، وهي: بدر، وأحُد، والخندق، والخيبر، والفتح، وخيبر، والطائف، هكذا عدّها الفتح فيها، وهذا على قول من يقول: فتحت مكة غنوة. وقد قدّمنا بيان الخلاف فيها، ولعل يزيد أراد بقوله: (قال لي ثمان) إسقاط غزوة الفتح، ويكون مذهبه أنها فتحت صلحاً، كما قاله لثاعي وموافقه.

قوله: (قلت: فما أول غزوة؟) غزاه<sup>(٢)</sup> قال: ذات العُسَيْرِ أَوْ الْعُسَيْرِ<sup>(٣)</sup> هكذا في جميع نسخ صحيح مسلم: (العُسَيْرُ أَوْ الْعُسَيْرِ)<sup>(٤)</sup> لعين مصدومة، والأول بالسين المهملة والثاني بالميمجمة.

وقال لثاعي في التمهيد: هي ذات العُسَيْرِ، بضم العين وفتح الشين المعجمة. قال: وجاء في

(١) في «طبقات الكبرى»: (٩/٢) قد يحد.

(٢) في (ع): غزاه.

(٣) في (ع): ذات عسير أو عسيرة.

(٤) في (ع): عسيرة.

[٤٦٩٣] ١٤٤ - (٠٠٠) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا زهير.

عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم، سمعته منه أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة، وخج بعد ما هاجر حجة لم يخرج غيره، حجة الموداع. (المعجم ١١٩٣٨٨ والبحري ٤١٠٤)

[٤٦٩٤] ١٤٥ - (١٨١٣) حدثنا زهير بن حرب: حدثنا زوخ بن عبدة: حدثنا زكرياء:

أخبرنا أبو الربيع، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: غزوت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة، قال جابر: لم أشهد بداراً ولا أحداً، منعتني أبي، فلما قُتل عبد الله يوم أحد، لم أتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة قط. (المعجم ١١٤٥٢٣)

[٤٦٩٥] ١٤٦ - (١٨١٤) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا زيد بن الحباب (ح).

كتاب المعاري يعني من «صحيح البخاري»: (لغوية أو لغوية) بفتح المعري وكسر السين المهملة بحذف الهاء<sup>(١)</sup> قال: والمعروف فيها (الغوية) مصغرة بالسين المعجمة والياء، قال: وكذا ذكرها<sup>(٢)</sup> ابن<sup>(٣)</sup> إسحاق، وهي من أرض شرج<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، عن زيد بن أرقم) هكذا هو في أكثر نسخ بلاط - (وهيب، عن أبي إسحاق) وفي بعضها: (زهير، عن أبي إسحاق) ونقل القاضي أيضاً، لاختلاف فيه، قال: قال عبد الله<sup>(٥)</sup> لصوت زهير، رأيت وهيباً فخطأ، قال: لأن وهيباً لم يلق أب إسحاق<sup>(٦)</sup>. وذكر خلف في «الأطراف» فقال: زهير، ولم يذكر وهيباً.

قوله: (عن جابر. لم أشهد بداراً ولا أحداً) قال القاضي: كلما في رواية مسلم أن جابراً لم

(١) ذكر في «المشارق» (٢٧٦/١) أنها نسخة الأصلية، وفي «صحيح البخاري»: (٢٩٤٩) «هبة أنبجور زهير زهير» روايتان للأصلي، جدهب. (المعجم أو المعبر) والثانية. (المعبر أو المعبر) وثمة روايات أخرى انظرها بهما

(٢) في: ذكرهم.

(٣) في (ص) و(هـ) أبو. وقد ذكر البخاري في «الترجمة» كلام ابن إسحاق.

(٤) في النسخ، ثلاث: «شرج». وثبتت من «المشارق» وغيره.

(٥) هو الحافظ عبد الله بن سعيد، وقد تقدمت ترجمته (١٣٧/١).

(٦) «إكبر المعتمد» (٢١٠/٦).

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَزَيْريُّ: حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ، قَالَ جَمِيعًا. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَاتَلَ فِي ثَمَارٍ مِنْهُمْ وَلَمْ يَقْرَأْ أَبُو بَكْرٍ: وَنَهْنَهْنٌ، وَقَالَ فِي حَلِيبَةٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، [انظر ٤٦٩٦].

[٤٦٩٦] ١٤٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُغْتَبِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُثَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً. [احمد ٢٢٩٥٤]. وسندري ٢٤١٧٢.

[٤٦٩٧] ١٤٨ - (١٨١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَغْنِي ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ - قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، وَخَرَجْتُ فِيهَا يَبْعَثُ مِنَ الْبُعُوثِ تِسْعَ غَزَوَاتٍ، مَرَّةً عَلِيًّا أَبُو بَكْرٍ، وَمَرَّةً عَلِيًّا أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ. [انظر ٤٦٩٨].

[٤٦٩٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَيُرْوَى أَنَّهُ قَالَ فِي كِلْتَاهُمَا: سَبْعَ غَزَوَاتٍ. [احمد ١٦٥٤٣، وسندري ٤٢٧٠].

بشهادتهما، وقد ذكر أبو سعيد<sup>(١)</sup> أنه شهد بدرًا، قال ابن عبد البر: الصحيح أنه لم يشهدهما<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر ابن الكلبي<sup>(٣)</sup> أنه شهد أحدًا.

قوله: (عن جابر قال: غزوت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة، ولم أشهد أحدًا ولا بدرًا) هذا تصريح منه بأن غزوات رسول الله ﷺ لم تكن محصورة في تسع عشرة غزوة، بل رتبة، وإنما مر ذكره ابن أرقم وبريدة بقولهم: (تسع عشرة) أن منها تسع عشرة<sup>(٤)</sup> كما صرح به جابر، فقد أخبر<sup>(٥)</sup> جابر أنها إحدى وعشرون كما ترى، وقد قدمنا أنها سبع وعشرون، وأما قوله في الرواية الأخرى عن بريدة: (سبت عشرة غزوة) فليس فيه نفي الزيادة.

(١) في (ج) غيبة، والعلية، موافق لما في (إكمال المعلم): (٢٦٠/٦) - (٢٦١).

(٢) في (ص) و(أ) يشهدهما. وعبارة في الاستيعاب: (٢٢٠/١) ذكره بعضهم في سيرته، ولا يصح مع ذلك وذكر لبحري أنه شهد بدرًا وكان ينشأ لأصحابه، لكنه يؤيد. قال: أسنده البخاري في التاريخ الكبير: (٢٠٧/٢).

(٣) تصحفت في (ج)، إلى: الحلي.

(٤) بتأنيده في (ج): بن زائدة وأب مراد. وهو خطأ.

(٥) في (ج)، بأنها.

### ٥٠ - [باب غزوة ذات الرقاع]

[٤٦٩٩ | ١٤٩ - (١٨١٦) ] حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدٍ الْأَشْجَرِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَامِرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ بُرَيْدٍ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَبِيهِ ؛ فَإِنْ فَتَقِينَتْ أَقْدَامُنَا ، فَتَقِينَتْ قَلَمَدِي وَسَقَطَتْ أَظْفَارِي ، فَكُنْتُ نُلْثُ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخِرْقَ ، فَسُمِّيَتْ غَزَاةُ ذَاتِ الرَّقَاعِ ؛ لَمَّا كُنَّا نَعْطِبُ عَلَى أَرْجُلِنَا مِنَ الْخِرْقِ .  
قَالَ أَبُو بُرَيْدَةَ : فَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ ، قَالَ : كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مِنْ عَمَلِهِ أَقْشَاءُ .  
قَالَ أَبُو أُسَامَةَ : وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَجْرِي بِهِ . [إسناده صحيح] .

### باب غزوة ذات الرقاع

قوله : (ونحن ستة نفر بيننا بعير نعته) أي: يركبه كل واحد من نوبة، فيه جواز مثل هذا إذ لم يغزُ بالمركوب.

قوله : (فتقبت أقدامنا) هو بفتح الميم وكسر القاف، أي: فخرجت من الخفاء.

قوله : (فسميت ذات الرقاع لذلك) هذا هو الصحيح في سبب تسميتها، وقيل سميت بذلك بحبل هناك فيه بياض وسواد وخمرة، وقيل: سميت باسم شجرة هناك، وقيل: لأنه كان في ألويتهم رقاع. ويحتمل أنها سميت بالمجموع.

قوله : (وكره أن يكون شيئاً من عمله<sup>(١)</sup> أقشأ) فيه استحباب إخفاء الأعمال المصحلة وما يكدره لعباد من السوء في طاعة الله تعالى، ولا يظهر شيئاً من ذلك، لا لمصلحة، مثل بيان حكم ذلك الشيء والتسليم على الاعتقاد به فيه ونحو ذلك، وعلى هذا يحصر ما وجد لسلف من الإحبار بذلك.



## ٥ - [باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافرين]

[٤٧٠٠] ١٥٠ - (١٨١٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ (ح)، وَحَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَالِكٍ مِنْ أَنَسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُبَاتٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَةِ الزُّبَيْرَةِ، أَذْرَكَهُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ يُدَكِّرُ مِثْلَهُ جُرَأَةً وَنَجْدَةً، فَفَرِحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ. فَلَمَّا أَذْرَكَهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: جِئْتُ لِأَتَبِعَكَ وَأَصِيبَ مَتَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ».

باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر  
إلا لحاجة، أو كونه حسن الرأي في المسلمين

قوله: (عن عائشة أن النبي ﷺ خرج قبل بدر، فلما كان بحرة الزبيرة) هكذا صيغناه بفتح الباء، وكذا نقله القاضي عن جميع رتبة مسلم؛ قال: وضبطه بعضهم بإسكانها، وهو موضع على نحو من أربعة أميال من المدينة<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: «فارجع فلن أستعين بمشرك» وقد جاء في الحديث لا يخفى أن النبي ﷺ استعان بصفيان بن أمية قبل إسلامه<sup>(٢)</sup>، فأخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على إصلاقه، وقال: لشافعي وأخرون: إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به، استعين به، ولا فيكره، وحمل الحديث على هذين الصنفين.

وبدأ حضر الكافر بـ (إذن) رُصِّحَ له، ولا يُسهم له. هذا مذهب مالك وشافعي وأبي حنيفة والجمهور، وقال الثوري والأوزاعي: يُسهم له، والله أعلم.

(١) الإكمال لمعلم: (٢/٢١٣)

(٢) أخرجه الحاكم ٤٣٦٩، لم يهتفي (١/٨٩) من حديث جابر ﷺ ولا استعانة به إلا كذا

قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالشَّجَرَةِ أَدْرَكُهُ الرَّحْلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، قَالَ: «فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ» قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَدْرَكُهُ بِالتَّيْدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَانْظِلْ» . [المحلى: ٢٥١/٥٨] .

قوله (حين هانئة قالت: ثم مضى، حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرحل) هكذا هو في النسخ: (حتى إذا كنَّا) فيحتمل أن عائشة خرجت<sup>(١)</sup> مع المؤذنين فرأت ذلك، ويحتمل أنها أرادت بقولها، (كننا): كان المسلمون، والله أعلم.



(١) هي (ص) و(ع): كانت.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٣ - [ كتاب الإمارة ]

## ١ - [باب: الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش]

[ ٤٧٠١ ] ١ - ( ١٨١٨ ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْبِرَةُ، يَعْنِي ابْنَ الْحَزَامِيِّ (ح) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَمَرُو النَّقْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، بَلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّدَدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ: يَبْلُغُ بِهِ لَنَبِيِّ ﷺ. وَقَالَ عَمَرُو رِوَايَةً -: «النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ لِكَافِرِهِمْ». [احمد: ٧٣٠٦، والحاوي: ٢٤٩٥].

[ ٤٧٠٢ ] ٢ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مُعْمَرُ عَنْ هُضَامِ بْنِ مَتْبَعٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبِعَ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبِعَ لِكَافِرِهِمْ». [احمد: ٤٨٢٤٣، والحاوي: ٢٤٧٠١].

[ ٤٧٠٣ ] ٣ - ( ١٨١٩ ) وَحَدَّثَنِي يُحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَاوِثِيُّ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ

## كتاب الإمارة

## باب: الناس تبع لقريش والخلافة في قريش

قوله ﷺ: «الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم» وفي رواية: «الناس تبع لقريش في الخير والشر» وفي رواية: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان» وفي رواية: «لبحاروي»: «ما بقي منهم اثنان».

جُرَيْج: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّنَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ لِمَيْمٍ عليه السلام: «النَّاسُ تَبَعَ لِقُرَيْشٍ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ». [١٥٠١].

[٤٧٠٤] - ٤ - (١٨٢٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَدِيمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ الثَّلَاثُ». [لحمه: ٤٨٢٢، والبخاري: ٢٣٥٠١].

هذه لأحاديث واشتبهها ديس طاهر أن الخلاف مختصة بقريش لا يجوز عقده لأحد<sup>(١)</sup> من غيرهم، وعنى هذا: نعتد لإجماع في زمن صحابة، وكذلك بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرّض بخلاف من غيرهم، فهو محجوب بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وبأحاديث<sup>(٢)</sup> المصححة.

قال القاضي: اشتراط كونه قريشاً هو بمنهيب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمرو رضي الله عنهما على الأنصار يوم لسقيفة، فلم يُكره أحد، قال القاضي: وقد عدّها لعلماء في مسائل لإجماع، ولم يُنقل عن أحد من الثمّة فيها قول ولا فعل بخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا عيباً بقول أسطام ومن وقفه من سخورج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش، ولا بسخافة صيرار بن عمرو<sup>(٣)</sup> في قوله: إن غير القريش من لُتَط وغيره يقدّم على قريش؛ فهو أن خلعه إن عرّض منه أمر. وهذا الذي قاله من باطل لقول وخرقه، مع ما هو عليه من محاسبة بإجماع المسلمين<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «الناس تبع لقريش في الخير والشر» فمعناه: في الإسلام والجاهلية، كما صرح به في رواية الأولى؛ لأنهم كانوا في الجاهلية رؤساء<sup>(٥)</sup> العرب، وأصحاب حرم الله تعالى، وأهل حج

(١) غير (بخ) لا يرى.

(٢) بنعت أبو بكر من (ص) و(ه).

(٣) هو من رؤوس المعتزلة، وأليه نسب الحركة الضمرية من المعتزلة، قال الإمام أحمد: شهدت على ضر بن عمرو عند سعيد بن عبد الرحمن، فأمر بضرب عنقه فهرب. قالوا: أحدهم يحيى بن خالد ليرمي حتى مات، قال: بصفتي، توفي في حدود ٢٣٠ هـ. السير أعلام النبلاء: (١٠/٥٤٤) والبودي بالوقفيات: (١٦/٢٢٠).

(٤) الإكتمال للمعلم: (٣/٢١٤).

(٥) في (غ): رؤوس، وانعكسته موافق ما في الإكتمال للمعلم: (٦/٢١٥).

[٤٧٠٥] ٥- (١٨٢١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ (ح) - وَحَدَّثَنَا رِقَاعَةُ بْنُ الْمَيْثَمِ الْوَاسِطِيُّ - وَالْمَقْلُطُ لَهُ -: حَدَّثَنَا حَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ لَطْحَانٌ - عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُوتَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً» قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ. قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» . [أحمد: ٢٠٨١٦ (روابط: ٤٧٠٦) .]

[٤٧٠٦] ٦- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَضِياً مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا» ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ خَفِيَثَ عَلَيَّ، فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» . [أحمد: ٢٠٩٢٢ . بحري: ٧١٢٢٢-٧١٢٢٣ .]

بيت الله، وكانت العرب تنتظر<sup>(١)</sup> إسلامهم، فلما آمنوا، وفتحت مكة، تبعهم الناس، وجاءت وفوداً لعرب من كل جهة، ودخل الناس في دين الله أفواجا، وكشك في الإسلام هم أصحاب الخلافة والناس تبع بهم. وبين ﷺ أن هذا الحكم مستمر إلى آخر الدين ما بقي من الناس بعده، وقد ظهر ما قاله ﷺ: فمن رآه ﷺ إلى الآن الخلافة في قريش من غير من حمة لهم فيها، وتبقى كذلك ما بقي ثمان كما قاله ﷺ.

قال القاضي عياض: استدل أصحابنا لهذا الحديث على فضيلة لشافعي، قال: ولا دلالة فيه بهم؛ لأن العرافة تقنيه قريش في الخلافة فقط<sup>(٢)</sup>. قلت: هو حجة في مزية قريش على غيرهم، ولشافعي قريش.

قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمُوتَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» وفي رواية: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَضِياً مَا وَلِيَهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» وفي رواية: «لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ مَوْزِعاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» وفي رواية: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ إِلَى ثَلَاثِي عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» .

(١) في (حز) (والم): تنظر. ونسيت موق لما في (الإكمال).

(٢) المصدر السابق.

[٤٧٠٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَبْرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ قَاضِيًا». [احمد: ٢٠٨٣٦] (و نظر: ٤٧٠٦).

[٤٧٠٨] ٧- (٠٠٠) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا خَمْدُ بْنُ سَمَةَ، عَنْ سِمَاكٍ بْنِ خَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الْإِسْلَامُ عَزِيزًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً» ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ». [احمد: ٢٠٨٣٨] (و نظر: ٤٧٠٦).

[٤٧٠٩] ٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ

قَالَ الْقَاضِي: قَدْ تَوَجَّهَ هَذَا سَوَالَانِ:

أحدهم: أنه قد جاء في الحديث الآخر: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً»<sup>(١)</sup> وهذا يخالف الحديث الاثني عشر خليفة، فإنه لم يذكر في ثلاثين سنة إلا خلفاء الراشدون الأربعة والأشهر التي يبيع فيها المعصوم بن علي.

قال: والجواب عن هذا أن المراد في حديث «الخلافة ثلاثون سنة» خلافة النبوة، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات<sup>(٢)</sup>: «الخلافة النبوة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً» ولم يشترط هذا في الاثني عشر (سؤال الثاني: أنه قد ولي أكثر من هذا العدد).

قال: وهذا اعتراض - صل؛ لأنه ﷺ لم يقل: لا ولي إلا اثنا عشر خليفة، وإنما قال: ولي، وقد ولي هذا العدد، ولا يضرب كونه وحدهم غيرهم، هذا إن جعل المراد بالنقط كل ولي، ويحسن أن يكون المراد مستحق<sup>(٣)</sup> الخلافة العدلين، وقد مضى منهم من غيم، ولا بد من تمام هذا العدد قبل قيام الساعة.

قال: وقيل: معناه: أنهم يكونون في عصر واحد يتبع كل واحد منهم طائفة. قال القاضي: ولا يبعد.

(١) أخرجه أبو داود: ٤٦٤٧، ومطهر: ٢٣٧٥، واحمد: ٢٦٩١٩ من حديث سفيان بن عيينة رضى الله عنه عن سلمة بن كهيل.

(٢) هي رواية أبي داود.

(٣) في (ع) و(ص): اثني عشر. وفي حديث موافق من أبي الجهم: المعصوم: (٢١٧/٦).

(٤) في (ع) و(ص): مسجون.

الشَّعْبِيُّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ قَرِيباً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً» قَالَ: لَمْ تَكَلِّمْ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ»

[أحمد: (٢١٥٨٧٩) [والمقر: (٤٧١٠)].

[٤٧١٠] ٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضُمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ وَثَيْقٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُلَمَانَ التُّوفَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا الْأَعَزُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعِيَ أَبِي - فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَرِيباً مَتَبِعاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً» فَقَالَ كَيْفَهُ صَمَّيْنَاهُ النَّاسُ، فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ». [أحمد: (٢١٩٢٦) [والمقر: (٤٧٠٦)].

[٤٧١١] ١٠ - (١٨٢٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ

أَنْ يَكُونَ هَذَا قَدْ وَجَدَ إِذَا تَبَعْتَ لِقَوَائِمِهِ؛ فَقَدْ كَانَ بِالْأَنْدَلُسِ وَحَدَا مِنْهُمْ فِي عَصْرِ وَاحِدٍ بَعْدَ أَرْبَعِ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ مِائَةً ثَلَاثَةً كُلُّهُمْ بِدَعْوَاهَا وَيُلَاقِبُ بِهَا، وَكَانَ حِينَئِذٍ فِي عَصْرِ آخِرٍ، وَكَانَ خَدِيفَةُ الْجَمْعَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ<sup>(١)</sup> بِبَغْدَادَ، سَوَى مَنْ كَانَ بِدَعْوَى ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ. قَالَ: وَبَعَثْتُ هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلَهُ فِي كِتَابِ مَسْئَلٍ بَعْدَ هَذَا<sup>(٢)</sup> «سَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ»<sup>(٣)</sup> قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُ؟ قَالَ: «قُلُوا بِبَيْعَةِ»<sup>(٤)</sup> الْأَوَّلَى قَالُوا لَهُ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ مَنْ يَمُورُ بِالْإِسْلَامِ فِي زَمَانِهِ وَيَجْتَمِعُ لِمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ، كَمَا جَاءَ فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»<sup>(٥)</sup>: «كُلُّهُمْ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْأَمَّةُ» وَهَذَا قَدْ وَجَدَ قَبْلَ اضْطِرَابِ أَمْرِ بَنِي أُمَيَّةٍ وَخِثْلَانِهِمْ فِي زَمَانِ يَزِيدَ بْنِ الزُّوَلِيِّ، وَخَرَجَ عَلَيْهِمْ<sup>(٦)</sup> بَنُو الْعَبَّاسِ وَيَحْتَمِلُ أَوْجُهَاً أُخَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِ نَبِيِّ ﷺ. قَوْلُهُ: (فَقَالَ كَلِمَةً صَمَّيْنَاهُ النَّاسَ) هُوَ يَفْتَحُ الصَّوْءَ وَتَشْدِيدُ الْحِمَامِ لِمَفْتُوحَةٍ، أَيْ: أَصْغَرِي عَنْهَا، فَمِنْ أَسْمَافِهَا لِكثْرَةِ الْكَلَامِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: (صَمَّيْنَاهُ النَّاسَ) أَيْ: سَكَّنِيهِ عَنْ لِسْوَالِهَا.

(١) فِي (ص) وَ(هـ): الْعَبَّاسِيَّةُ.

(٢) يَرْقُمُ: ٤٧٧٣.

(٣) فِي «الْإِسْمَاءِ الْمَعْنَمِ»: فَكْثُرَ. وَكَذَلِكَ هِيَ فِي «مَصْبُوحِ مَسْئَلٍ» وَ«مَصْبُوحِ ذِكْرِ رُوَيْدَةِ الْبُخَارِيِّ»: ٣١٥٥.

(٤) فِي (ص) «الْإِسْمَاءِ»: بَيْعَةٍ.

(٥) يَرْقُمُ: ٤٧٧٩.

(٦) فِي (ص) وَ(هـ) عَلَيْهِ (وُخْرِجَ) هَذَا مَعْلُوفٌ عَلَى (صِغَرِيَّةٍ) فَهُوَ عَطَفَ نَحْوَهُ عَلَى مَصْدَرٍ كَمَا لَرَى، وَكَلَامٌ يَدْعُو

سَمْعَ مَنْ هَذَا؛ فَمِنْ «الْإِسْمَاءِ» وَهَذَا قَوْلٌ قَدْ وَجَدَ فِيهِ جَمْعٌ عَلَيْهِ إِذَا اضْطَرَبَ أَمْرُ بَنِي أُمَيَّةٍ.

- وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ بَشْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ مَعَ غُلَامِي نَافِعٍ أَنْ أَخْبِرَنِي بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ جُمُعَةٍ عَصِيَّةٍ رُجِمَ الْأَسْلَمِيُّ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ الدِّينُ قَائِمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْكُمْ أُنَّا عَشْرَ خَلِيفَةٍ، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «عَصِيَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَحُونَ الْبَيْتَ الْأَبْيَضَ، بَيْتَ كَسْرَى، أَوْ آلِ كَسْرَى» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ كَذَّابَيْنِ فَاحْذَرُوهُمَا» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِذَا أَعْطَى اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَنَا الْفَرَطُ عَلَى الْحَوْضِ»، (الحد: ٢٠٨٣٠).

[٤٧١٢] (٧٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ مُهَاجِرِ بْنِ بَشْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ سَمُرَةَ الْعَدَوِيِّ حَدَّثَنَا مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَاتِمٍ، (الحد: ١٢٠٨٠٤).

قوله ﷺ: «عصية من المسلمين يفتحون البيت الأبيض، بيت كسرى» هذا من المعجزات الطاهرة لرسول الله ﷺ، وقد تنحوه محمد الله في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

والعصية تصغير عصبة، وهي الجماعة. ولا كسرى (بكسر) بكسر الكاف وفتحها.

قوله ﷺ: «إذا أعطى الله أحدكم<sup>(١)</sup> خيراً فليبدأ بنفسه» هو مثل حديث: «ابداً بنفسك ثم بمن تعول»<sup>(٢)</sup>.

قوله ﷺ: «أنا الفَرَطُ على الحوض» هو بفتح الراء ومعناه: لسيبق إلى والمنظر لستبكم منه. والفرط وفارط. هو الذي يقدم لقرم إلى الماء ليهيئ لهم ما يحتاجون إليه.

قوله: (عن عامر بن سعد أنه أرسل إلى ابن سمرَةَ الْعَدَوِيِّ) كذا هو في جميع النسخ: (العدوي) قال نقاضي: هذا تصحيف، فليس هو بَعْدَوِيٍّ، إنما هو عامريٌّ من بني عامر بن صعصعة، فالتصحيف<sup>(٣)</sup> بالعدوي، والله أعلم.

(١) في (ج): إلى أحدكم.

(٢) ذكره القاضي في «الإكمال» بلفظ «لو بدأ من تعول» وهو في «الصحیح البخاری» ١٤٢٧، و«الصحیح مسلم» ٢٣٨٦، و«مسند أحمد» ١٥٣١٧ من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه. وأنا لثقة بصحة، فقد قاله ابن المنذر في «مرئ للسير» (٢٦٦/٥)، ثم أورد كذا في حديثه. وخذ نعم في «الصحیح مسلم» [٢٣١٣] من حديث جابر رضي الله عنه في قصة بيع بئر منير.

«ابداً بنفسك تصدق عليها، فإن فصل شيء فلا تحب». ثم ذكر حديث «الصحیحين»

(٣) في (ج): تصحيف.



## ٢ - [باب الاستخلاف وتركه]

[٤٧١٣] ١١ - (١٨٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَضَرْتُ أَبِي حِينَ أُصِيبَ، فَأَنزَلْنَا عَنْهُ وَقَالُوا: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَقَالَ: رَغِبَ وَرَاهِبٌ، قَالُوا: اسْتَخْلِفْ، فَقَالَ: أَتَحْمِلُ أَمْرَكُمْ حَيٌّ وَمَيِّتًا؟ لَوِ دُرْتُ أَنْ حَظِي مِنْهَا الْكَفَافُ، لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، فَإِنْ اسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ - وَإِنْ أَتْرَكْتُكُمْ فَقَدْ تَرَكْتُكُمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أحمد ٢٩٩، وسجزي ٤٧٢١٨].

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مُسْتَخْلِفٍ.

## باب الاستخلاف وتركه

قوله: (راغب وراهب) أي: راج وخائف، ومعناه: الناس صفتان: أحدهما يرجو، والثاني يحاف، أي: رغب في حصول شيء منه شدي، أو راهب سي.

وقيل: أرادني وعقب فيما عند الله تعالى، ورهب من عذبه، فلا أهول علي ما ألتزم به علي.

وقيل: (العراق الخليفة)، أي: للناس فيها ضربان: راض فيها، فلا أحب تقديمه لرغبته، وكاره لها، فأخشى صجره عنها.

قوله: (إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني) إلى آخره.

حاصله أن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة في مقتنيات الموت وقيل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بسني ﷺ في هدا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر ﷺ.

وأجمعوا على عقد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقاد عقد أهل الخبر ولعقد الإنسان إذا لم يستخلف للخليفة وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة، كما فعل عمر بالسنة.

وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة، ووجوبه بالشروع لا بالعقل، وأم ما حكى عن الأصم<sup>(١)</sup> أنه قال، لا يجب، وعن غيره أنه يجب بالعقل لا بالشروع، فبطلان؛ أم لا أصم،

(١) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم معتزلي صاحب مقالات في الأصول قال الغربي في «الوسيط»، لا مبالاة بالخاصة وبكيسان. قال ابن حجر: هو من طبقة أبي لهيل العلاف أراد من منه «تهذيب لأسماء والديت» ص ٤٥٥، والحمد لله رب العالمين: (١٢١/٥).

[ ٤٧١٤ ] ١٢ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِثْرَهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَالْفَتْهُمُ مُتَّفَاقُونَ - قَالَ إِسْحَاقُ وَعَبْدُ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقَالَتْ: أَغْلَبْتُ أَنْ أَبَاكَ غَيْرُ مُسْتَخْلَبٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا كَانَ لِيَقْعَلَ، قَالَتْ: إِنَّهُ قَاصِرٌ، قَالَ: فَحَلَفْتُ أَنِّي أَكَلَمُهُ فِي ذَلِكَ، فَسَكَتَ حَتَّى عَدَوْتُ وَلَمْ أَكَلِمْهُ، قَالَ: فَكُنْتُ كَأَنَّمَا أَحْمَرُ بَيْنِي خَبَلًا، حَتَّى رَخَعْتُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَسَأَلَنِي عَنْ حَالِ النَّاسِ وَأَنَا أَخْبِرُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: إِنِّي

فَمُحْجَرٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي بَقَاءِ الصَّحَابَةِ بِلَا خَبِيْفَةٍ فِي مَدَّةِ الشُّوْرَى سَقِيْفَةٍ وَأَيَّامَ الشُّوْرَى بَعْدَ وَفَاةِ عُمَرَ رضي الله عنه؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا تَارِكِينَ لِنُصْبِ الْخَلِيفَةِ، بَلْ كَانُوا سَاجِدِينَ فِي اسْطِزْرِ فِيمَنْ يُعَلِّقُ لَهُ. وَأَمَّا نَقْدُ الْآخِرِ، فَصَدُوقُ قَوْلِهِ طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ اعْقَلَ لَا يُوجِبُ شَيْئًا وَلَا يَحْسُنُهُ وَلَا يَقْبِضُهُ، وَلَوْلَا يَقَعُ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْعَادَةِ لَا يَلْتَمِزُ.

وَلَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ لَمْ يَنْصَلْ عَلَى خَبِيْفَةٍ، وَهُوَ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَغَيْرِهِمْ. قَالَ لَقَدْ ضَلَّيْتُ؛ وَخَافْتُ فِي ذَلِكَ بِكَرٍّ بَنُ أَخْبَرْتُ عَبْدَ الرَّاحِدِ <sup>(١)</sup>، فَرُغِمَ أَنَّهُ لَصَقَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ. وَقَالَ بَنُ الرَّوْثِي <sup>(٢)</sup>: لَصَقَ عَلَى الْعَبَّاسِ، وَوَقَعَتِ الشَّيْعَةُ وَالرِّفْقَةُ: عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه.

وَهَلْهُ دَعَاوَى بَاطِلَةٌ، وَجَسَدَةٌ عَلَى الْإِفْتِرَاءِ، وَوَقْدَةٌ فِي مَكَابِرَةِ الْحِجَابِ؛ وَلِذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم اجْتَمَعُوا عَلَى اخْتِيَارِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَى تَغْيِيلَ عَهْدِهِ إِلَى عُمَرَ، وَصَى تَغْيِيلَ عَهْدِ عُمَرَ بِالشُّوْرَى، وَلَمْ يَخْلَفْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا أَحَدٌ، وَلَمْ يَدَّعِ هَلِيٌّ وَلَا لِعَبَّاسٍ وَلَا أَبُو بَكْرٍ وَصِيَّةً فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَقَدْ اتَّفَقَ صَدِيقُ الْعَبَّاسِ عَلَى جَمِيعِ هَذَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مُنَافِعَةٍ مِنْ ذِكْرِ وَصِيَّةٍ لَوْ كُنْتُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ وَصِيَّةٌ فَقَدْ نَسَبَ الْأُمَّةَ إِلَى اجْتِمَاعِهَا عَلَى لُخْطَا وَاسْتِمْرَارِهَا عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَجُزُّ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَقِيَّةِ أَنْ يَنْسُبَ انْصِحَابَهُ إِلَى الْمَوَاطَاةِ عَلَى لِبَاطِلٍ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ لُنُقْ؛ فَإِنَّهُ مِنْ الْأُمُورِ الْمُهْمَّةِ.

(١) هو عبد الله بن زيد بصري مزني، روى عنه من جسد الخوارج، السامعي، المبرور، (٢/ ٣٥٨).

(٢) هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، توفى سنة ٢٤٥ أو ٢٥٠ أو ٢٩٨ هـ، كان من متكلمي المعتزلة ثم

تردد في من كتب بعد من ١١٤ كتاباً «وفيات الأعيان»: (١/ ٩٤) و«سير أعلام النبلاء».

سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقُولُ مَقَالَةً قَالَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ: زَعَمُوا أَنَّكَ عَيْرٌ مُسْتَخْلِفٌ، وَإِنَّهُ لَوْ كَانَ  
لَكَ رَاعِيٌّ يَبْلِي أَوْ رَاعِيٌّ غَنَمٌ ثُمَّ جَاءَكَ وَتَرَكْتُهَا رَأَيْتَ أَنْ قَدْ صَبَّحَ، فَوَعْدِيهِ النَّاسُ أَشَدُّ، قَالَ:  
فَوَاقِفُهُ قَوْرِي، فَوَضَعَ رَأْسَهُ سَاعَةً ثُمَّ رَفَعَهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَحْفَظُ دِينَهُ، وَإِنِّي لَمِنُ  
لَا أُسْتَخْلِفُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْتَخْلِفْ، وَإِنْ أُسْتَخْلِفَ فَإِنَّ أَدَّ بَكْرٍ قَدْ سَخِيفَ. قَالَ:  
قَوْلُ اللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَعْدِلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
أَحَدٌ، وَإِنَّهُ عَيْرٌ مُسْتَخْلِفٌ. [الحديث: ١٣٣٧، إسناده: ١٤٧١٣].

قوله: (أليت أن أقولها) أي: حلفت، والله أعلم.



### ٣ - [باب النهي عن طلب الإمارة والجهرص عليها]

[٤٧١٥] ١٣ - (١٦٥٢) حَدَّثَنَا شَيْتَانُ بْنُ قُرُوحَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنِ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ أُكِلَتْ لَهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِيتَ عَلَيْهَا».

[مكرر] [٤٧٨١] [أحمد: ٢٠٦٢٨، وبيهقي: ٦٦٢٢، وصحاح مطبوع: ١٧١٧].

[٤٧١٦] ١٤ - (١٦٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورٍ وَحُمَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَعْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ وَيُونُسَ بْنِ عَمِيٍّ وَيُهَنَسَ بْنَ حَسَّانَ، كُلُّهُمْ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

[أحمد: ٢٠٦٢٨، وبيهقي: ٦٦٢٢، وصحاح مطبوع: ١٧١٧].

[٤٧١٧] ١٤ - (١٧٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَزُجْلَانٌ مِنْ نِسِيِّ عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرْتَ عَلَى بَعْضِ مَا زَلَاكَ اللَّهُ ﷻ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ» - [مكرر: ١٤٥٢٦] [أحمد: ٧١٤٩] [رواه مطبوع: ١٤٧١٨].

### باب النهي عن طلب الإمارة والجهرص عليها

قوله ﷺ: «لا تسأل الإمارة»؛ فذلك إن أعطيها عن مسألة أُنكِتَ إليها» هكذا هو في كثير من النسخ أو أكثرها - «أُكِلَتْ» بالهمزة: وفي بعضها: «وُكِلَتْ» فان انقاصي - هو في أكثرها بالهمزة، قال: والصواب بالواو، أي: أُسْلِمَتْ إليها ولم يكن معث دعاء، بخلاف ما إذا حصلت من غير مسألة.

قوله ﷺ: «إنا والله لا نؤلي على هذا العمل أحدا سأل» ولا أحدا حَرَصَ عليه» يقال: حَرَصَ،

[ ٤٧١٨ ] ١٥ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَاتِمٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرَّةٍ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، أَحَدُهُمَا عَن يَمِينِي وَالْآخَرُ عَن يَسَارِي، فَكَلَاهُمَا سَالِ الْعَمَلِ، وَلَتَبْنِي ﷺ يَسْتَاكَ، فَقَالَ: أَمَا تَقُولُ يَا أَبَا مُوسَى، أَرَأَيْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسِهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنَّهما بَضَلَانِ الْعَمَلِ، قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى سِوَاكِ تَحْتَ شَفْوَيْهِ وَقَدْ قَبَضْتُ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنَ آرَادَهُ، وَلَكِنْ أَذْهَبَ أَنْتَ يَا أَبَا مُوسَى، أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ، فَبَعَثَهُ عَلَى الْيَمَنِ، ثُمَّ أَرْبَعَةُ مُعَدَّ بْنِ جَبَلٍ، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ قَالَ: انْزِلْ، وَأَلْفَى لَهُ وِسَادَةً، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ مِوْتَقٍ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ، ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ دِينَ السُّوءِ، فَتَهَوَّدَ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ: أَجْبِسْ، نَعَمْ، قَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَضَاءَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - فَأَمَرَ بِهِ فُقِتِلَ. ....

بفتح الراء وكسرهما، ولعنت أفصح، وبه جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَكْثَرُ الظَّالِمِينَ وَلَوْ كَرِهْتَ يَسْمُرِينَ﴾ (يوسف: ١٠٣).

قال النعمان: والحكمة في أنه لا يولى من سأل الولاية أنه يؤكل إلبها ولا تكون معه إهانة، كما صرح به في حديث عبد الرحمن بن سبرة السابق، وإذا لم تكن معه إهانة لم يكن كفواً، ولا يولى غير لكفو، ولأن فيه تهمة لطلال والحريص، والله أعلم.

قوله: (واللقى له وِسَادَةً) فيه إكترام الضيف بهذا ونحوه.

قوله في يهودي الذي أسلم ثم ارتد، فقال: (لا أجلس حتى يقتل، فأمر به فقتل) فيه وجوب قتل المرتد، وقد أجمعوا على قتله، لكن اختلفوا في اسئلته، هل هي وجبة أم مستحبة؟ وفي قتره، وفي قبول توبته، وفي أن المرأة كالرجل في ذلك أم لا؟

فقال مالك وشافعي وأحمد والجمهور من السلف والخلف: يستتاب، ونقل ابن القصار المالكي

ثُمَّ لَدَّ كَرًّا الْقِيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ - مُعَدٌّ -: أَمَّا أَنْ قَاتَلْتُمْ وَأَقْرَبْتُمْ، وَأَرْجُو فِي تَوَمُّنِي  
مَا أَرْجُو فِي قَوْلَتِي. [أحمد ١٩٦٦٦، والحاوي ٦٩٩٣].

لا يُستتاب، وبو تَاب نفعته ثوبته عند الله، ولا يَسْقُطُ قَتْلُهُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup>. وقد ن  
عطاء: إِنْ كَانَ وَلَدٌ مُسْلِمًا لَمْ يُسْتَبَّ، وَرَبُّهُ وَدَّ كَافِرًا فَاسْمُ نَمِ ارْتَدَّ يُسْتَبَّ.

واخْتَفُوا فِي أَنْ الِامْتَابَةِ وَاجِبَةٌ أَمْ مُسْتَحَبَّةٌ؟ وَلاَ صُحِّحَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ، وَنَهَا فِي  
الْحَالِ، وَلَهُ قَوْلٌ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَيْمٌ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَحَمَّادٌ وَاسْحَاقُ، وَمَنْ عَلِيٌّ عليه السلام <sup>(٢)</sup> أَنَّهُ  
يُسْتَبَّ شَهْرًا.

قَدَلَ الْجُمْهُورُ وَلِلْمَرْأَةِ كَلْرَجُلٍ فِي أَنَّهَا تُقْتَلُ إِذَا لَمْ تُثَبِّبْ، وَلاَ يَجُوزُ سَتْرُهَا، هَذَا مَذْهَبُ  
الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَحَمَّادٌ تُسَجَّنُ الْمَرْأَةُ وَلاَ تُقْتَلُ. وَعَنِ الْحَسَنِ وَقَدَدَةُ أَنَّهَا  
تُسْتَرْقَى، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشٌ وَفِيهِ أَنَّ لَأَمْرَاءَ الْأَمْصَارِ إِقَامَةَ الْحُدُودِ فِي الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ <sup>(٣)</sup> مَالِكٍ  
وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْعُلَمَاءُ كَأَنَّهُ.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: لَا يُقِيمُهُ إِلَّا فَهَاءُ الْأَمْصَارِ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يُقِيمُهُ عَامِلُ أَسْوَادَ.

قَدَرَ - وَاخْتَفُوا فِي لِقْصَةِ إِذَا كَانَتْ وَلَا يُنْهَمُ مَطْلَقَةً لَيْسَتْ مُخْتَصَّةٌ بِنَوْعٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَكُلُّ جُمْهُورٍ  
الْعَمَاءُ: تَقِسُّ الْقَضَاءَ الْحُدُودَ وَيَنْظُرُونَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ، إِلَّا مَا يَخْتَصُّ بِقَبْضٍ بَيِّضَةٍ مِنْ عِدَّةِ  
الْجِيوشِ وَجَبْدَةِ الْغَرَاجِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا وَلاِيَّةَ لَهُ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ.

قَوْلُهُ - (أَمَّا أَنْ قَاتَلْتُمْ وَأَقْرَبْتُمْ، وَأَرْجُو فِي تَوَمُّنِي مَا أَرْجُو فِي قَوْلَتِي) مُعَدٌّ: بَيَّنَّ أَمَامَ بَيِّنَةِ الْفَرْقِ وَاجْتِمَاعِ  
النَّفْسِ لِلْعِبَادَةِ وَتَنْشِيطِهَا لِلْعَايَةِ، فَارْجُو فِي ذَلِكَ الْأَجْرَ كَمَا أَرْجُو فِي قَوْلَتِي. أَي: صَلَاتِي.

(١) انظر في البخاري: ٣٠٧٧ من حديث ابن عباس رضي الله عنه وهو في مسند أحمد: ٦٨٧١.

(٢) في (ص): وعن علي أيضًا.

(٣) في (ع): قول يونس بن عيسى: «إكناه المعلوم»: (٢٢٤/٦).

(٤) كذا في نسخ ثلاثة، وفي «إكناه» نعم: «واختلف أصحاب مالك وغيرهم في إقامة ولاية إمارة وقضاةهم بذلك،  
فروى أصحابه أن ذلك لهم رد جعل ذلك لهم الإعدام، ولأن ابن القاسم حواه، وقد كرهوا، لا يقيمه إلا أمير - لا أمصار

وانظر شرح صحيح البخاري: ٤١٦/٨ (٢٢٤/٨) وفتح الباري: (١٣٦/١٣) والعمدة الباري: (٢٢٢/٢٤)

والمذهب، يميل في شرح مختصر خليل: (١٣٧/٩).



## ٤ - [باب كراهة الإمارة بغير ضرورة]

[٤٧١٩] ١٦ - (١٨٢٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ ابْنِ حُجَيْرَةَ الْأَكْبَرِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْتَعِينُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ يَدَهُ عَلَى شَئْءٍ ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُزْءٌ وَلَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا». [١٨٢٥١٣].

[٤٧٢٠] ١٧ - (١٨٢٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَكُلَاهُمَا عَنِ الْمُفَرِّجِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ -: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

## باب كراهة الإمارة بغير ضرورة

قوله: (حدثني الليث بن سعد - حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن بكر بن عمرو، عن الحارث بن يزيد الحضرمي، عن ابن حُجيرة الأكبر، عن أبي ذر) هكذا وقع هذا الإسناد في جميع نسخ بلادنا: (يزيد بن أبي حبيب، عن بكر) وكذلك نقله القاضي عن نسخة<sup>(١)</sup> لجلوديّ التي هي طريق بلادنا، قال: ووقع عند ابن ماجة: (حدثني يزيد بن أبي حبيب وبكر) بوار العطف، والأول هو الصحيح، قاله عبد الغني<sup>(٢)</sup> قلنا: ولم يذكر تحالف الواسطي في «الأطراف» غيره.

واسم (ابن حُجيرة) عبد الرحمن، وهو بحداء مهمة مضمومة ثم جيم مفتوحة وسم (أبي حبيب) شويبة.

وفي هذا الإسناد أربعة تبعيون يروي بعضهم عن بعض، وهم يزيد وثلاثة بعده.

قوله في الإسناد الذي بعده: (حدثنا وهب: حدثنا عبد الله بن يزيد - حدثنا سعيد بن أبي أيوب. عن عبد الله بن أبي جعفر القرشي، عن سالم بن أبي سالم الجيشاني، عن أبيه، عن أبي ذر)

(١) في (ج) - شحمة - وهو خطأ.

(٢) في كمال المعلم: (٢٢٥ - ٢٢٦) وعبد يعني هو لجلوديّ عبيد، غني بن سعيد.

«يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَيَّ اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلِّئَنَّ مَالَ يَتِيمٍ» [الحمد ٢١٥٦٣ مطبوعاً].

قال الدارقطني في كتاب «العلل»<sup>(١)</sup> حُتِلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ<sup>(٢)</sup> عبيد الله بن أبي جعفر في هذا الإسناد، مروى سعيد بن أبي أيوب عنه كما سبق، وزوده ابن لهيعة عنه، عن مسدد بن أبي مريم، عن أبي سالم الحيشاني، عن أبي ذرٍّ، ولم يحكمه الدارقطني فيه بشيء؛ قال الحديث صحيح إسناداً ومثنياً، وسعيد بن أبي أيوب أحفظ من ابن لهيعة.

وَأَمَّا (الْمَقْرَأُ) الْمَذْكُورُ فِي الْإِسْنَادِ، فَهُوَ عَيْدُ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمَذْكُورُ غَيْبِهِ.

وَأَسْمُ (أَبِي أَيُوبَ) وَالَّذِي سَمَّيَهُ الْمَذْكُورُ بِقِلَاصٍ انْخِرَاعِي لِبَصْرِي

وَأَسْمُ (أَبِي سَالِمٍ الْحَيْشَانِيِّ) سَفِيانُ بْنُ هَانِيٍّ، مَسْنُوبٌ إِلَى خَيْشَانَ - بَفَتْحِ الْعَجِمِ - قَبِيلَةٍ مِنَ الْبَصَرِ.

قَوْلُهُ **«يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ»**، وَإِنَّمَا أَمَانَةٌ، وَإِلَيْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَآذَى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» وَفِي الرُّوْيَةِ الْآخَرَى: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَيَّ اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلِّئَنَّ مَالَ يَتِيمٍ».

هَذَا حَدِيثٌ أَصْلُهُ عَظِيمٌ فِي حَتَابِ الْوَلَايَةِ، لَا سَيِّمَ لِمَنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ عَنِ الْقِيَامِ بِوُطَائِفِ تِلْكَ الْوَلَايَةِ.

وَأَمَّا الْحِزْيُ وَالنَّدَامَةُ، فَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا بِهِ، أَوْ كَانَ أَهْلًا وَهُوَ يَتَعَدَّلُ فِيهِ، فَيُحْزِيهِ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَفْضَحُهُ، وَيَنْدِمُ عَلَى مَا قَرَّطَ. وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلًا لِلْوَلَايَةِ وَتَعَدَّلَ فِيهِ، فَلَهُ فَضْلٌ عَظِيمٌ. تَظَاهَرَتْ بِهِ لَأَحَادِيثُ لَصَحِيحَةٌ، كَحَدِيثِ: «سَبْعَةٌ يُظَلِّهِمُ اللَّهُ»<sup>(٣)</sup>، وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ هَذَا غَقِيبٌ هَذَا، لِأَنَّ الْمُتَشَيْطِينَ عَلَى مَتَابَرٍ مِنْ فُورَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاجْتِمَاعُ الْمُسَدِّمِينَ مُنْعَقِدٌ عَلَيْهِ. وَمَعَ هَذَا فَكَثْرَةُ الْخَطَرِ فِيهَا حَذَرُهُ **«يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ»**، وَكَذَا حَذَرُ الْعُلَمَاءِ، وَامْتِنَاعُ مَنِ اخْتَلَفَ مِنْ سَلَفٍ، وَصَرُوحُ عَصَى الْأَذَى حِينَ امْتَنَعُوا.



(١) فِي (ص) وَ(هـ): فِي كِتَابِهِ

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): عَنْ. وَالْحَيْشَانِيُّ يُوَدِّعُ لَهَا فِي «الْعِلَلِ»: (٦/٢٨٥).

(٣) أَخْرَجَهُ بَيْهَقِيُّ ١٦٦٠، وَمُسْلِمٌ ٢٢٨١ عَنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ **«سَبْعَةٌ يُظَلِّهِمُ اللَّهُ»** وَهُوَ فِي سَبْعَةِ أَحَادِيثَ

## هـ - [باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر،

والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم]

[٤٧٢٩] ١٨ - (١٨٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَيْرٍ - يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَقْسُطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكُلُّنَا يَذُوبُ يَمِينٌ، الَّذِينَ يُعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا». [احمد ٦٨٩٢].

## باب فضيلة الأمير العادل وعقوبة الجائر،

والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم

قوله ﷺ: «إِنَّ الْمَقْسُطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكُلُّنَا يَذُوبُ يَمِينٌ، الَّذِينَ يُعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلَّوْا».

أم قوله «وَلَّوْا»، يفتح الواو وضمة اللام، المحققة، أي، كانت لهم عليه ولاية.

(والمقسطون) هم المعدون، وقد سببه في آجر الحديث، و لإقسط والقسط، بكسر القاف، العدل، يقال: أقسط إقسطاً فهو مقسط، إذا عدل، قال الله تعالى: ﴿وَأَقِمْ وَدَانَ الْقِسْطِ﴾ [١] اللَّهُ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ [الحجرات ٩]، ويقان: قَمَطَ يَقْطِد، بفتح الياء وكسر السين، قُطُوطٌ وقُسطٌ، يمنح القاص، فهو قاسط وهم قاسطون، إذا جروا، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْمُتَمِسِّعُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَاةً﴾ [النجم ١٥].

وأم (لمنابر) تجمع منبر، سمي به لارتفاعه، قال القاضي: يحتمل أن يكون على منابر حقيقة على ظهر الحديث، ويحتمل أن يكون كناية عن المنزل الرفيعة<sup>(١)</sup>. قلت: الضعف الأول، ويكون متضمناً بمنزل الرفيعة، فهم على منابر حقيقة ومنازلهم رفيعة.

وأما قوله ﷺ: «عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ» فهو من أحاديث ثقات، وقد سبق في آو هذا شرح يدل على اختلاف العلماء فيها، وأن منهم من قال: لو من يمين ولا لتكلم في تأويلها ولا نعرف معناها، لكن نعتقد أن

[ ٤٧٢٢ ] ١٩ - ( ١٨٢٨ ) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ : حَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُبَّانَةَ قَالَ : أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ، فَقَالَتْ : وَمَنْ أَنْتَ ؟ فَقُلْتُ : رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَصْرَةٍ، فَقَالَتْ : كَيْفَ كَانَ صَاحِبُكُمْ لَكُمْ فِي عَزَائِكُمْ هَلَاوًا ؟ فَقَالَ : مَا نَقَمْتُ مِنْهُ شَيْئًا، إِنْ كَانَ لَيَمُوتُ لِلرَّجُلِ مِنَ الْبَعِيرِ، فَيُعْطِيهِ الْبَعِيرُ، وَالْعَبْدُ فَيُعْطِيهِ الْعَبْدُ، وَنَحْتَأْجُ إِلَى النَّفَقَةِ فَيُعْطِيهِ النَّفَقَةَ، فَقَالَتْ : أَمَا إِنَّهُ لَا يَمْنَعُنِي الَّذِي فَعَلَ فِي مُحَمَّدٍ بِنِ أَبِي بَكْرٍ - أَخِي - أَنْ أَخْبِرَكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي يَتِيمِي هَذَا : . . . . .

ظاهرها غير مرد، وأن بها معنى يتيق بالله تعالى، وهذا مذهب جمهير السلف وطوائف من المعتكلمين .  
والنسي : أنها تؤوّل على ما يليق بها، وهذا قول أكثر المعتكلمين، وعلى هذا قال القاضي عياض رحمته : المراد بكونهم عن اليمين الحالة لحسنه ومنزلة رفيعة؛ قال فإن بن عرفة <sup>(١)</sup> يقول : أتاه عن يمينه، إذا جاءه من لجهة المحمودة، ولعلّ تشبّه الفعل المحمود والإحسان إلى اليمين، وضده إلى اليسار، قالوا : واليمين مأخوذة <sup>(٢)</sup> من اليمين <sup>(٣)</sup> .

وأما قوله رحمته «وكلنا يدين يمين» فتبيّن على أنه ليس المراد باليمين جرحه، تعالى الله عن ذلك؛ فإنها مستحيلة في حقّه سبحانه وتعالى .

وأما قوله رحمته «الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولّوا» فمعناه : أن هذا الفضل إنما هو من عدل فيما تقدّمه من خلافة، أو إمارة، أو قضاء، أو حسيبة، أو نظير على يتييم، أو صدقة، أو وقف، وفيما يلزمه من حقوق أهله وعياله ونحو ذلك؛ والله أعلم .

قوله : (عن عبد الرحمن بن شماس) هو بفتح الشين وضمتها، وسبق بيّنه في كتاب الإيمان <sup>(٤)</sup> .

قوله : «ما نقمنا منه شيئا» أي : ما كرهنا، وهو بفتح الدال وكسرها .

قولها : (أما إنه لا يمنعي الذي فعل في محمد بن أبي بكر - أخي - أن أخبرك) فيه أنه ينبغي أن يذكر فضل أهل الفضل، ولا يمتنع منه بسبب عدمه، ونحوها .

(١) هو مطوية

(٢) في (ص) و(هـ) : مأخوذة .

(٣) في كتاب اليمين : (٢٢٧/٦) .

(٤) (١، ٥٢٦) .

«اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَنُشِقْ عَلَيْهِمْ، فَاشْتَقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَقَوْهُمْ، فَارْقُ بِهِ». [المعجم: ٢٤٦٢٢ مختصراً].

[٤٧٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَنْزَلٍ، عَنْ حُرْمَلَةَ الْجُمُحَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [احمد: ٢٦١٩٩].

[٤٧٢٤] ٢٠ - (١٨٢٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا كَلُّكُمْ رَاعٍ وَكَلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». [خط: ٤٧٢٥].

[٤٧٢٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (ح). وَحَدَّثَنَا ثُمَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَعْنِي ابْنَ الْحَدَادِ (ح). وَحَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي الْقَطَّانَ - كَلَّمَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا

وحدثني في صفة فني محمد هذا، فين في المعركة، وقيل: بل قتل أسيراً بعده، وقيل: وحدثني في خربة في جوف حصو حيث قُتل محمد.

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَنُشِقْ عَلَيْهِمْ، فَاشْتَقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَقَوْهُمْ، فَارْقُ بِهِ» هذا من أبع الزوج عن لمشفة على اندس، واعظم الحث على الرقق بهم، وقد تظاهرت الأحاديث بهذا المعنى.

قوله ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» قال العلماء: الرعي هو الحافض لمؤمن المنزلة صلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره. فقيه<sup>(١)</sup> أن كل من كان تحت نظره شيء فهو مطالب بالتدخل فيه والقيام بمصلحته في دينه ودنياه ومخلفاته.

(١) في (ح) فيه

إِسْمَاعِيلُ، جَمِيعًا عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، يَنْبَغِي ابْنُ عَثْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَسَمَةُ، كُنْ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ. (المعجم: ٤٤٩٥ و ٥١٦٧، راسخري: ٢٥٥٤ و ٥١٨٨).

\* [٤٧٢٦] (٠٠٠) قَالَ أَبُو سُهَيْبٍ: وَحَدَّثَنَا أَحْسَنُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِهَذَا، مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ. [٤٧٢٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ خُزَيْمٍ، كُتْلُبُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ نَهْدٍ، عَنْ سَابِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: وَرَأَيْتُ فِي حَدِيثِ الرَّحَرِيِّ: قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَدْ قَالَ: «الرَّجُلُ رَاحٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». (المعجم: ٥٩٠١ و ٦٠٢٦، راسخري: ٨٩٣ و ٧١٢٨).

[١٧٢٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ سَمَاءُ رَعَمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بِهَذَا الْمَعْنَى. [المعجم: ٤٧٢٥].

[١٧٢٩] ٢١ - (١٤٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ لَحْسَنِ قَالَ: عَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ الْمُرِّيَّ فِي مَرْصِهِ الَّذِي دَاثَ فِيهِ، فَقَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مَحْدُثٌ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». [مكرر: ٣٦٣] [البخاري: ٧٧٥٠] [الترمذي: ٢٧٣٠].

قوله ﷺ: «ما من عبد يسترضيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاشٌّ لرعيته، إلا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».



[ ٤٧٣٠ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: دَخَلَ بْنُ زَيْدٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ رَجُعٌ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي لَاشَهَبٍ، وَزَادَ: قَالَ: أَلَا كُنْتُ حَدِّثْتَنِي هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: مَا حَدَّثْتُكَ، أَوْ: لَمْ أَكُنْ لِأَحَدٍ. [احمد ٢٠٢٩١  
[ابن ماجه ٤٧٢٩].

[ ٤٧٣١ ] ٢٢ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالُوا: إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَيْسَرَةِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْنَادٍ دَخَلَ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ. فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُخَذِّتُكَ بِحَدِيثٍ لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَحَدِّثْ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

هذا الحديث والذي بعده سبق شرحهم، في كتب الإيمان<sup>(١)</sup>، وحاصله أنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون مستحلاً لعشهم، وتحريم عليه الجنة ويحسد في دار.

والثاني: أنه لا يستحده، لم يمنع<sup>(٢)</sup> من دخولها أول وهلة مع لفافتين، وهو معنى قوله ﷺ في الرواية الثانية: لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ أَيْ: وَقَدْ دَخَلَتْهُمْ: بَلْ يَأْخُرُ عَنْهُمْ عَقُوبَةٌ لَهُ، إِي فِي النَّارِ وَمَا فِي الْحَسَبِ وَمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

وفي هذه الأحاديث وجوب النصيحة على الولي لرعيته والاحتياط في مصالحهم والصبر لهم في دينهم ودينهم.

وفي قوله ﷺ: «يموت يوم يموت وهو غاشي» دليل على أن التوبة قبل حالة الموت باغمة.

قوله: (بوعلمت أن لي<sup>(٣)</sup> حياة ما حدثتك) وفي الرواية الأخرى: (لولا أني في الموت لم أحدثك

به<sup>(٤)</sup>) يحتمل أنه كان يحافه على نفسه قبل هذه الحالة ورأى وجوب تبليغ العزم الذي عنده قبل موته لا تلا يكون مضيقاً له، وقد أوردنا<sup>(٥)</sup> قلنا بالتبليغ.

(١) ١/٥٦١

(٢) أي (أصل) و(هبة) لم يمنع

(٣) أي (أصل) أي،

(٤) أي (ح) أي

(٥) أي (ح) أي

يَقُولُ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ».

[طبر - ٤٧٢٩ و ٤٧٣٠].

[٤٧٣٢] (\*\*\* ) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ : أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ : حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ مَرِضٌ فَأَتَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ يُعَوِّدُهُ ، ثُمَّ حَلِيثُ الْحَسَنِ بْنِ مَعْقِلٍ . [طبر - ٤٧٢٩ و ٤٧٣٠].

[٤٧٣٣] [ ٢٣ - ( ١٨٣٠ ) ] حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحَ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّ عَائِذَ بْنَ صَمْرُو - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ فَقَالَ : أَيُّ بُنَيَّ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ شَرَّ الرُّعَاءِ الْخُطَمَةُ ، فَإِنَّكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ» فَقَالَ لَهُ جُبَيْسٌ ، فَوَيْتَ أَنْتَ مِنْ نُحَالَةٍ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، فَقَالَ : وَهَلْ كُنْتُ لَهُمْ نُحَالَةً ؟ لَمْ كُنْتُ لِنُحَالَةٍ بَعْدَهُمْ وَفِي غَيْرِهِمْ . [حسن - ٢٠٦٣٧].

قوله : (نما أنت من نُحَالَتِهِمْ) يعني : لست من فصلايتهم وعلمائهم وأهل المراتب منهم ، بل من نكطهم . و نُحَالَةٌ ههنا استعارة من نُحَالَةِ الدَّقِيقِ ، وهي قذرة ، و نُحَالَةٌ والنُّحَالَةُ والنُّحَالَةُ<sup>(١)</sup> بمعنى واحد . قوله : (وهم كانت لهم نُحَالَةٌ ؟) إنما كانت النُّحَالَةُ بعدهم وفي غيرهم) ههنا من حَزَلِ الْكَلَامِ وفصيحته ، وصدقه الذي ينقد له كل مسلم ؛ فإنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ كلُّهُمْ هم صقوة الناس وسدَّتْ لَأَمَّةً ، وأفضلُ من بعدهم ، وكلُّهُمْ عدولٌ قذرة ، لا نُحَالَةَ<sup>(٢)</sup> فيهم ، وإنما جاء لتخليط من بعدهم ، وفيمن بعدهم كانت النُّحَالَةُ<sup>(٣)</sup> .

قوله ﷺ : «إِنَّ شَرَّ الرُّعَاءِ الْخُطَمَةُ» قالوا ، هو العييف في رعيته ، لا يرفق بها في شوقها ومرضها ، بل يحبسها في ثلث وفي سقيها وغيرها ، ويتركهم بعضهم ببعض يؤذيها ويحسبها .



(١) بهذا هي (ج) : و نُحَالَةٌ ، قذرة ، نُحَالَةٌ ، ونُحَالَةٌ : اليد القبيحة

(٢) في (ج) : لا نُحَالَةَ ،

(٣) في (ج) : النُّحَالَةُ ،

## ٦ - [باب غلظ تحريم الغلول]

[٤٧٣٤] ٢٤ - (١٨٣١) وحدثني زهير بن حرب: حدثت إسماعيل بن إبراهيم، عن أبي حبان، عن أبي رزعة، عن أبي هريرة قال: قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم فذكر الغلول، وعظمه وعظم أمره، ثم قال: «لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَةٍ بِعِيرٍ لَهُ رُغَاءٌ، يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ

## باب غلظ تحريم الغلول

قوله: (ذكر رسول الله ﷺ الغلول، وعظمه وعظم أمره) هذا تصريح بوجه تحريم الغلول.

وأصل الغلول: الخيانة مطلقاً، ثم جلب اختصاصه في الاستعانة بالخيانة في الغنيمة<sup>(١)</sup>. قال يقطر، سمي بذلك لأن الأيدي مغلولة عنه، أي: محبوسة، يقال: غُلَّ غُلولاً وأُغْلِلَ غُلولاً. قوله ﷺ: «لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَةٍ بِعِيرٍ لَهُ رُغَاءٌ» هكذا ضبطه: «الْفَيْن» بضم الفهمزة وبسواء لمكسورة، أي: لا أحدٌ أحدكم على هذه بصفة ومعناه: لا تعملوا<sup>(٢)</sup> عملاً أحدكم بسببه على هذه البُغْية. قال القاضي<sup>(٣)</sup>، ووقع في رواية العُدري: «لَا أَلْفَيْن» بفتح الهمزة والقاف، وله وجه كلحوا ما سبق، لكن المشهور الأول.

و(الرُغَاء) بالمد: صوت البعير، وكذا المذكورات بعده، وصف كل شيء بصوته. و(الصامت): النعيب والقيضة.

قوله ﷺ: «لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً» قال القاضي: معناه: عن المعقرة أو لشفاقة إلا إذن الله تعالى. ذر: ويكون ذلك أولاً غضب<sup>(٤)</sup> عليه، لمخالفته، ثم يشفع في جميع الموحدين بعد ذلك، كما يبين في كتاب الإيمان في شفاغته ﷺ<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ج): بالمعينة كالغنيمة

(٢) في (ج): شغلوا

(٣) في (الكشاف المعجم): (٢٣٣/٦)

(٤) في (الكشاف المعجم): (٢٣٤/٦): غيظاً.

(٥) (٢٨/٢) ٢٩، ٥٣.

يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ قَرْسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ  
 لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثَغَاءٌ، يَقُولُ:  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ  
 الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ نَقْسٌ لَهَا صِبَاحٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً،  
 قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ  
 أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ  
 صَامِتٌ، فَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنِنِي، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئاً، قَدْ أَبْلَغْتُكَ. [رواه أحمد: ١٧٥٠٣]

[و.ط. ١٧٣٥].

واستند بعض العلماء بهذا الحديث على وجوب ركابة المروءات والنساء، ولا دالة فيه لو حد  
 منهما؛ لأن هذا الحديث ورد في العلول وأخذ لأمر عصباً، فلا تعلق له بالركابة  
 وأجمع المسلمون على تغليظ تحريم العلول وأنه من الكبائر  
 وأجمعوا على أن عليه رد ما غلبه، فلا تفرق الجن وتعد إصباح حتى كل واحد إليهم، فمعه خلافة،  
 للعلماء؛ قال الشافعي وضافة: يجب تسميته إلى لإمام أو لحاكم، كسائر الأموالي القضائية. وقال ابن  
 مسعود وابن عباس ومعدية والحسن والزهرى والأوزاعي ومالك والثوري والليث وأحمد والجمهور:  
 ينفع تسميته إلى الإمام، ويصدق بالباقي.  
 واحتجوا في صفة عقوبة العال، فقال جمهور العلماء وأنتم الأمصار: يعزّر على تحسب ما يراه  
 لإمام. ولا يحرق منه شيء. وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ومن لا يخص من لصحة والتابعين  
 ومن بعدهم.

وقال مكحول والحسن والأوزاعي: يحرق راحته ومعه كلب؛ قال لأوزاعي: إلا سلاخه وثيابه  
 شيء عليه، وقال الحسن: إلا الحيوان والمصحف. واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 رويته (١).

قال الجمهور: هذا حديث ضعيف؛ لأنه مما انفرد به صالح بن محمّد عن سالم، وهو ضعيف.

[ ٤٧٣٥ ] ( ٠٠٠ ) وحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّجِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ وَعُمَرَةُ بْنُ الْقَفَّاعِ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ. [البيهقي ٤٧٣٣، ويطر ٤٧٣١].

[ ٤٧٣٦ ] ٢٥ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَ حَمَّادٌ - يَغْنِي ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عُمَيْرٍ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَلُولَ فَعَقَّمَهُ، وَاهْتَصَّ الْحَدِيثَ، قَالَ حَمَّادٌ: ثُمَّ سَمِعْتُ يَحْيَى بَعْدَ ذَلِكَ يَحْدُثُهُ، فَحَدَّثْتُ بِنَحْوِ مَا حَدَّثَ عَنْهُ أَيُّوبُ. [طر ٤٧٣١، و ٤٧٣٥].

[ ٤٧٣٧ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ. [طر: ٤٧٣٤، و ٤٧٣٥].

قال لظَهْدِي: وَلَوْ صَحَّ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَتْ الْعُقُوبَةُ بِالْأَمْوَالِ، كَأَخَذِ شَطْرَ مَدْلٍ مِنْ مَدْنٍ لِرُكُوزَةٍ وَضَلَّةٍ لِإِبِلٍ، يَسَارِقِ النَّمْرَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَنْسُوخٌ<sup>(١)</sup>، وَاللهُ أَعْلَمُ.



## ٧ - [باب تحريم هدايا العمال]

١٤٧٣٨ هـ - ٢٦١ - (١٨٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو لُثَايْدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ - عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: سَتَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسْبِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ اللَّثِيَّةِ - قَالَ عَمْرُو وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: عَلَى الصَّدَقَةِ - فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا لِي - أَخَذَنِي لِي - قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ: «مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثَهُ لِيَقُولَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَنَا لِي! أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُّهُدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا، وَالَّذِي تَفْسُرُ مُحَمَّدٌ بِيَدِهِ،

## باب تحريم هدايا العمال

قوله: (استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد يقال له: ابن اللثية) أم (الأسد) فياسكان السين، ويقال له: الأزدي، من أزود شئوة، ويقال لهم: الأزود والأسد، وقد ذكره مسلم في لرواية ثانية.

وام (اللثية) بضم اللام واسكان الراء، ومنهم من فتحها - قالوا: وهو خطأ، ومنهم من يقول: الأثنية، بفتحها<sup>(١)</sup> - وكل وقع في «مسلم» في رواية أبي كريب المذكورة بعد هذا، قالوا: وهو خطأ أيضاً، وانصواب: اللثية، بإسكانها، نسبة إلى بني لثب، قبيلة معروفة - وسم (ابن اللثية) هذا عبد الله.

وفي هذا الحديث بيان أن هدايا لعمّال حرامٌ وغدول؛ لأنه حان في ولايته وأمرته، ولهذا ذكر في الحديث في عقوبته حملته<sup>(٢)</sup> ما أهدى إليه يوم القيامة، كما ذكر وشك في الخال؛ وقد مّن ﷺ في نفس الحديث السبب في تحريم الهدية عليه، وأنها بسبب لولاية، بخلاف الهدية لغير العامل؛ فيها مستحبة. وقد سبق بيان حكم ما يقبضه العالم وتحريمه باسم الهدية، وأنه يرده إلى مهيده، فإن تعذر فوسى بيت المال<sup>(٣)</sup>.

(١) في (هـ) بفتحهم - وسقط من (ص) و(هـ) قوله لاثنية - ومطر فصحح البحري: ٢٥٩٧ و ٧١٧٤ و ٧١٩٧ (حجة المذكور زهير شاوي)

(٢) في (ج) و(ص) و(هـ) وجمعه.

(٣) من ١٥١.



لَا يَنَالُ أَحَدُ يَتَكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحِمْلَةٍ عَلَى عُنُقِهِ، بِعِيرٍ لَهُ رَعَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا حَوَارٍ، أَوْ شَاةٌ تَبْعِرُ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَى غُفْرَتِي بِطَيْبِهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ بَلَغْتُ؟» مَرَّتَيْنِ. [أحمد: ٢٣٥٩٨، والبخاري: ٢٥٩٧].

[٤٧٣٩] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ لُزْهَرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: سَتَعْمَلُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ النَّسِيئَةِ - رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ - عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ بِالْمَالِ فَدَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَذَا مِنْكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةُ أَهْلِيئَتِي لِي. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفَلَا قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ فَتَنْظُرَ أَهْلِيئَتِي إِلَيْكَ أَمْ لَا؟» ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا. ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ. [مسند: ٤٧٣٨].

[٤٧٤٠] ٢٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنَ الْأُتَيْيَةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، قَالَ: هَذَا مِنْكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةٌ، فَقَدَّسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلَّا جَلَسْتُ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟» ثُمَّ لَحَضَبْنَا، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مَعًا وَلَآئِي اللَّهِ، فَبِأَيِّ لَيْتُكُلْ: هَذَا مِنْكُمْ وَهَذِهِ هَدِيَّةُ أَهْلِيئَتِي لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ

قوله ﷺ: «أَوْ شَاةٌ تَبْعِرُ» هو مَعْدَّةٌ فوق مَعْدَّةٍ تحت ساكنة ثم عين مهملة مكسورة ومفتوحة. ومعدَّة: تصبيح، من البعد: صويته المشدة.

قوله: (ثم رفع يديه حتى رأى غفرتي بطيبه) هي بضم لعين لمهمة وقصرها، والفاء ساكنة فيها، ومن ذكر اللعين في لعين نقاضي، هذا وهي «الاستدراق» وصادحت «المضلع»<sup>(١)</sup>، والأشهر الضم. قال الأصمعي وآخرون: غُفْرَةٌ لِبَطْنٍ: هي البيضة ليس بالناصع، بل فيه شيء كلون لأرض؛ قالوا: وهو مأخوذ من غَفَرَ الْأَرْضَ، بفتح العين والفاء، وهو وجهها.

قوله: (فلما جاء حاسبه) فيه محاسبة العمال ليعلم ما قبضوه وما صرفوا.

(١) «كمال المعجم» (٢٣٨/٦) و«مشارقي لأبوزر» (٩٧/٢) و«مطالع لأبوزر» (٢٤/٥)

حَتَّى تَأْتِيَهُ هَيْبَتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا! وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى بِحِمْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا عَرَفَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ بِحِمْلٍ بَعِيرًا لَهُ رِغَاءٌ، أَوْ يَقَرَّةَ لَهَا خُورًا، أَوْ سَاءَةٌ تَبْعَرُ ثُمَّ رَفَعَ نَدْيَهُ حَتَّى رُبِّي يَبَاضُ بِطَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟» بَصَرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي. (إسحاري ٦٩٧٩، أو بطر ٤٧٣٨).

[٤٧٤١] ٢٨- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْنَةُ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعَادَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا بْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ هَاشِمٍ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ. وَفِي حَدِيثِ عَبْنَةَ وَابْنِ نُمَيْرٍ: فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ، كَمَا قَالَ أَبُو أَسَمَةَ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: «فَتَعَلَّمْتُ وَاللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا» وَرَوَاهُ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ قَالَ: بَصَرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي، وَسَلُّوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِي. (بطر ٤٧٣٨).

[٤٧٤٢] ٢٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ - وَهُوَ أَبُو الرُّزْدِ - . . . . .

قوله **﴿﴾**: «فَلَا عَرَفَ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ بِحِمْلٍ بَعِيرًا» هكذا هو ببعض النسخ. «فَلَا عَرَفَ» وفي بعضها: «لَا أَعْرِفُ» بالألف على اسقي؛ قال القاضي<sup>(١)</sup> هذا أشهر، قل: والأول هو رواه أكثر رواة «صحيح مسلم»

قوله: (بَصَرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي) معناه: أعلم هذا الكلام يقيناً؛ وأبصرت عيني لبي **﴿﴾** حين نكلم به؛ وَسَمِعْتُهُ أُصْفِي: «فَلَا شَكَّ فِي عِلْمِي بِهِ».

قوله **﴿﴾**: «وَاللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» فيه تأكيد ليميز يذكر اسمين أو أكثر من أسماء الله تعالى.

قوله: (وَسَلُّوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ كَانَ حَاضِرًا مَعِي) فيه استشهاده الراوي ولفظه بقوله من يوفقه؛ ليكون أوقع في نفس السامع وأبلغ في طمأنينته.

قوله: (وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ

عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ، فَجَاءَ بِسَوَادٍ كَثِيرٍ، فَيَجْعَلُ يَقُولُ هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْبَيْتُ إِلَيَّ، فَذَكَرَ لِعُرْوَةَ. قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لِأَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَيَّ أَذْيِي. [نظر ١٧٣٨].

[٤٧٤٣] ٣٠ - (١٨٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْجَرَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمْنَا بِحَيْثُ قُوَّةٍ، كَانَ عُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ: فَقَدِمَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَمِنَ عَنِّي عَمَلْتُ، قَالَ: «وَمَا لَكَ؟» قَالَ: سَجَعْتُكَ ثَقُولٌ كَذَا، وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ، مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوْنِي مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ انْتَهَى». [نظر ١٧٣٩].

**عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على الصدقة إلى قوله: (قال عروة: فقلت لأبي حميد: أسمعته من رسول الله ﷺ؟ فقال: من فيه إلى أذني)**

هكذا هو في أكثر النسخ. (عن عروة أن رسول الله ﷺ) ولم يذكر أب حميد، وكذا نقله القاضي<sup>(١)</sup> هنا عن رواية الجمهور، ووقع في جملة من النسخ: (عن عروة بن الزبير، عن أبي حميد) وهذا واضح، وأما الأول، فهو متصل أيضاً بقوله: (قال عروة: فقلت لأبي حميد: أسمعته من رسول الله ﷺ؟ فقال: من فيه إلى أذني) وهذا تصريح من عروة بأنه سمعه من أبي حميد، فالتصل الحديث، ومع هذا فهو متصل بالطرفين الكثيرين السابقة.

قوله: (فجاء بسواد كثير) أي: بأشياء كثيرة وأشخاص بارزة من خيول وعبيد. والسواد يقع على كل شخص.

قوله ﷺ: «كتماننا بـحـيـثـ قـوـة» هو بكسر الميم وسكان اللام، وهو الإبرة

(١) في الإحداث المعلقة: (٦/٢٣٨).

[ ٤٧٤٤ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ (ح).  
وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، قَالَوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.  
(نظر: ٤٧٤٣).

[ ٤٧٤٥ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْطَلِبِيُّ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا  
إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَالِدٍ: أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ  
يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَمُوتُ خَلْبَتُهُمْ. (نظر ٤٧٤٣).

قوله: (علي بن عميرة) بفتح العين. قال القاسمي<sup>(١)</sup>: ولا يُعرف من الرجال أحدٌ يقال له: عميرة،  
بالضم، بل كلهم بالفتح، ووقع في النص<sup>(٢)</sup> الأمران.



(١) في «إكمال المعلم» (٢٣٩/٦).

(٢) في (ص) و(م): النسائي وهو خطأ.

## ٨ - [باب وجوب طاعة الأُمراء في غير معصية،

## وتحريمها في المعصية]

[٤٧٤٦] ٣١ - (١٨٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: نَزَلَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُدَافَةَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَبْدِ السَّهْمِيِّ، بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ. أَخْبَرَنِيهِ يَعْلَى بْنُ نُسَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُتَّاسٍ. [أحمد: ٣٧٣٤، والبخاري: ٤٥٥٩].

[٤٧٤٧] ٣٢ - (١٨٣٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَمِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لِمَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يَعَصِنِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعَصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي.

[البخاري: ٢٩٤٧] [وغيره: ٤٧٤٨].

باب وجوب طاعة الأُمراء في غير معصية<sup>(١)</sup>،

## وتحريمها في المعصية

أجمع العلماء على وجوبها في غير معصية وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض<sup>(٢)</sup> وآخرون.

قوله: (نزل قوله تعالى: ﴿اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] في عبد الله بن حذافة أمير السرية.

قال العلماء: المراد بـ(أولي) (أولى) (أول)، من أوجب الله طاعته من بؤلاة والأُمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والعقهاء وغيرهم، وقيل: هم العلماء، وقيل: الأُمراء والعلماء، وأما من قال: الصحابة خاصة فخطأ فقد أخطأ.

(١) غير (ج) - معصية الله.

(٢) في إكمال المعلم: (٢٤٠/٦).

[٤٧٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ أَبِي الرَّثَدِيِّ - بِهَذَا.

الْإِسْنَادُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي» [أحمد: ٧٣٢٤] [بازنظر: ٤٧١٧]

[٤٧٤٩] ٣٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ

ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ

أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي». [أحمد: ٧٦٥٦، والبيهقي: ٧١٣٧].

[٤٧٥٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ (إِبْرَاهِيمَ): حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ،

عَنْ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ سَوَاءً. [بازنظر: ٤٧٤٩]

[٤٧٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ لَجَّحْدَرِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ،

عَنْ أَبِي عَنُقَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ بْنُ فَيْدٍ إِلَى فِي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (ح).

وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

جَعْفَرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ثُمَنِيَّةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَطَاءٍ، سَمِعَ أَبَا عَنُقَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. [بازنظر: ٤٧٤٩].

[٤٧٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ

مُنَبِّهٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. [أحمد: ٨١٣٨] [بازنظر: ٤٧٤٩].

[٤٧٥٣] ٣٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو لُصَايِرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَيْوَةَ، أَنَّ أَبَا يُونُسَ

مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَقَالَ: «مَنْ

أَطَاعَ الْأَمِيرَ وَلَمْ يَنْفِرْ: «أَمِيرِي» وَكَذَلِكَ فِي حَسْبِ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [بازنظر: ٤٧١٩].

[٤٧٥٤] ٣٥- (١٨٣٦) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْصُورٍ وَثَنِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ، بِلَا هَمَّامٍ عَنْ يَحْيَى

- قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ لَسْتَانِ، عَنْ

قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي» وَقَالَ فِي الْمَعْصِيَةِ بِمِثْلِهِ:

لأن الله تعالى أمر بطاعة رسوله ﷺ، وأمر هو ﷺ بطاعة لأمره، فقلنا تمت. لفظ



أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشُوطِكَ وَمَكْرُوهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ». (احمد: ١٨٩٥٣).

[٤٧٥٥] ٣٦ - (١٨٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَاءٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هُنَاقُ بْنُ دَرِيمٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ. (الطبر: ٤٧٥٦).

[٤٧٥٦] (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ.

قوله ﷺ: «عليك السمع والطاعة في عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشُوطِكَ وَمَكْرُوهِكَ، وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ».

قال العلماء: معناه: تجب طاعة ولاؤُ لأُمُورٍ يجب يَسْقُوتُ وتكرهه لنفوسٍ وغيره مما ليس بمعصية، فإن كان لمعصية فلا سَمْعَ ولا طاعة، كما صرح به في الأحاديث السابقة، فتَحْمِلُ هذه الأحاديثُ المطلقةُ بوجوب طاعة ولاؤِ لأُمُورٍ على موافقة نيت الأحاديثِ المصروفةِ بأنه لا سَمْعَ ولا طاعة في المعصية.

و(الأثره) مفتوح لهمزة والثاء، ويقال بضم<sup>(١)</sup> الهمزة وإسكان<sup>(٢)</sup> الشاء، وبكسر الهمزة وإسكان<sup>(٣)</sup> الشاء، ثلاث لغات، حكاهن في «المشارك»<sup>(٤)</sup> وغيره، وهي الاستثارة والاختصاص بأمور الدين عليكم أي. سمعو وأطيعوا وإن ختص لأمره الدين ولم يوصلوكم حقكم مسا عندهم

وهذه لأحاديث في لحن على السمع والطاعة في جميع الأحوال سببها<sup>(٥)</sup> اجتماع<sup>(٦)</sup> كلمة المسلمين فإن لحالات سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم.

قوله (إن خليلي ﷺ أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً مجذعاً الأطراف) يعني مقصودها، والبراءة حسن لعبد، أي: أسمع وأطع<sup>(٧)</sup> للأمر وإن كان ديني التَّسْبِ، حتى لو كان عبداً أسوداً مقصعاً لأطرافه لخطأه واجبة.

(١) في (ع): مفتوح، وهو خطأ.

(٢) المشارق الأنوار (١/١٨).

(٣) في (ص): (هـ)؛ وفي (ع): (هـ).

(٤) في (ع): اجتماع.

(٥) في (هـ): (هـ)؛ وفي (ع): وأطيع.

أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ لَا فِي الْحَدِيثِ، عِنْدَ حَبِيبٍ مُجَدِّعٍ الْأَطْرَافِ، (تاجد ٢١٤٦٨ ص ١٠٤).

[٤٧٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعَادٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: عَبْدُ مُجَدِّعٍ الْأَطْرَافِ. (ط ٤٧٥٦).

[٤٧٥٨] ٣٧- (١٨٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَدِّي تَحَدَّثُ أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يَقُولُ: «وَلَوْ اسْتَغْفِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُوذُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْتَمَوْا لَهُ وَأَطِيعُوا». (تاجد ١٧٦١٦).

[٤٧٥٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «عَبْدُ حَبِيبِيَّا». (ط ٤٧٥٨).

[٤٧٦٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «عَبْدُ حَبِيبِيَّا مُجَدِّعًا». (ط ٤٧٥٨).

[٤٧٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «حَبِيبِيَّا مُجَدِّعًا» وَرَأَى أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْنَى أَوْ يَعْرِفَاتِ. (ط ٤٧٥٨).

[٤٧٦٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا لَحْسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ جَدِّهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ، قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: خَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَبِيبُهُ قَالَتْ: أَسْوَدٌ - يَقُوذُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَاسْتَمَوْا لَهُ وَأَطِيعُوا». (ط ٤٧٥٨).

[٤٧٦٣] ٣٨- (١٨٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ». (ط ٤٧٦٤).

وتتصور إمارة العبد بـ «ولاء» بعض الأئمة، أو تغلب على البلاد بشركته وأتباعه، ولا يجوز ابتداء

عقد المولايّة له مع الاختياره بـ «شرطها» الحرية.

[٤٧٦٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَنُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِتَابَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مُثَنًى.

[أحمد: ٦٦٨، والبخاري: ٢٩٥٥].

[٤٧٦٥] [٣٩- (١٨٤٠)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَالْقَطَنُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّا قَدْ قَرَرْنَا مِنْهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِلَّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: «لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَرَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» وَقَالَ لِلْآخَرِينَ قَوْلًا حَسَنًا، وَقَالَ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ». [أحمد: ٧٢٤، والبخاري: ٧٢٥٧].

[٤٧٦٦] [٤٠- (٠٠٠)] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ - وَتَفَرَّسُوا فِي اللَّفْظِ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيَطِيعُوا، فَأَعْصَبُوهُ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: «اجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا لَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقَدُوا، ثُمَّ قَالَ: أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْمَعُوا لِي وَتَطِيعُوا؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَادْخُلُوهَا، قَالَ: فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَقَالُوا: إِنَّمَا قَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ، فُكِّانُوا كَذَلِكَ، وَسَكَنَ عَصَبُهُ وَطَفِقَتِ النَّارُ، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِشَيْخٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ». [أحمد: ١٠١٨] [ونظر: ٤٧٦٥].

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، فَأَوْقَدَ نَارًا وَقَالَ: ادْخُلُوهَا) بلى قوله: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» هذا موافق للأحاديث النابتة أنه لا طاعة في معصية. إنما هي في المعروف.

وهذا الذي فُتِحَ بِهِ لَاهِيْرُ، قِيلَ: أَرَادَ عَلَيْهِمُ، وَقِيلَ: كَانَ مَزْحًا، قِيلَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَدِجَةَ السَّهْمِيِّ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي لَرُوبَةِ الَّتِي بَعْدَهُ أَنَّهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَسَأَلَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُهُ. قوله ﷺ: «لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَرَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» هذا مما عَيَّنَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْوَحْيِ، وَهَذَا

التَّشْيِيدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَيَّنَ لِلرُّوبَةِ الْمَضْفُوقِ بِأَنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا لَوْ دَخَلُوهَا.

[٤٧٦٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو سَعَادَةَ عَنْ عَنِ الْأَعْمَشِ،  
بِهَذَا إِسْنَادٍ نَحْوَهُ. [أحمد ١٦٢٢، وأبو بكر ٤٧٦٥].

[٤٧٦٨] ٤١ - (١٧٠٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ  
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ:  
بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمُسْلِمِ وَالْمُكْرِهِ، وَغَى أَثَرَةٍ  
عَلَيْنَا، وَعَلَى الْأَنْتَابِ الْأَمْرِ أَهْلُهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً  
لَا بَإِمْ. [أبو بكر ١٤٦١، أحمد ١٤٦٥٣، وأبو بكر ٧١٩٩، وأبو بكر ٧٢].

[٤٧٦٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ إِدْرِيسَ -: حَدَّثَنَا بْنُ  
عَجَلَانَ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ أَبِي لَيْلَى، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلُهُ.  
[أبو بكر ٤٧٦٨].

[٤٧٧٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي لُثْرًا وَرُودِي - هُنَّ يَزِيدَ -  
- وَهُوَ ابْنُ الْهَدَدِ - عَنْ عُبَادَةَ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ:  
بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ. [أبو بكر ٤٧٦٨].

[٤٧٧١] ٤٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَمِّي  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي بَكْرٌ، عَنْ بَشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ  
أَبِي أُمَيَّةَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَقُلْنَا: حَدِّثْنَا - أَصْلَحَكَ اللَّهُ -  
بِحَدِيثٍ يَنْفَعُ اللَّهُ بِهِ سَمْعَتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَايَعْتُهُ، فَكَانَ  
فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي الْمُسْلِمِ وَالْمُكْرِهِ، وَغَيْرِهَا، وَغَيْرِهَا، وَأَثَرَةٍ  
عَلَيْنَا، وَالْأَنْتَابِ الْأَمْرِ أَهْلُهُ، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ قَبْلَ بَرَهَانٍ»

[أحمد ٢٢٧٣٥، وأبو بكر ٧٠٥٥، وأبو بكر ٧٠٥٦].

قوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ قَبْلَ بَرَهَانٍ» هَكَذَا هُوَ لِمُعْظَمِ لُرُوَاةٍ وَفِي مُعْظَمِ  
لُتْسَخِ: «بَوَاحًا» بِالْوَاوِ، وَفِي بَعْضِهَا: «بَرَّاحًا» وَالْبَاءُ مُفْتُوحَةٌ فِيهِمَا. وَمَعْنَاهُمَا: كُفْرًا ظَاهِرًا وَالْمَعْرُودُ  
بِالْكَفْرِ هُنَا الْمَعَاصِي وَمَعْنَى «عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ قَبْلَ بَرَهَانٍ» أَيُّ: تَعَمَّرْتُمْ مِنْ دِينِ اللَّهِ

ومعنى الحديث: لا تندرجو ولاية لأمر في ولايتهم<sup>(١)</sup> ولا تعترضو عليهم، إلا أن ثرو منهم منكر محقق تعموده من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقوبوا بالحق حثما كنتم. وأما الخروج عليهم وقتلهم، فحرم بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تضمنت الأحاديث بمعنى ما ذكرته. وأجمع أهل السنة أنه لا يتعزل السطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب القول لبعض أصحابه أنه يتعزل، وحكي لبعض معتزلة أيضاً، فحفظ من فائله مخالفة للإجماع.

قال العلماء: وسبب عدم اعزانه وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من إيقاع إراقة الدماء وفساد ذات الدين، فذلكون لمفسدة في عزه أكثر منها في بقاءه.

قال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن الإمامة لا تتعقد للكفر، وعلى أنه لو صرأ عليه الكفر انعزل. قال: وكذا لو ترك إقامة يصلوات وادعاء لبها، قال: وكذلك عند جمهورهم البدعة. قال: وقال بعض البصريين: تتعقد له وتستدع له، لأنه مقبول.

قال القاضي: فصرطاً عليه كفر وتغيير للشروع أو بدعة، يخرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين إقامته عليه وخلفه، وصحت إمام عادي إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك ولا خلفه، وجب عليهم إقامته بكنع الكفر، ولا يجب في المبتدع، لا إذا طردوا لفساده عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام، وليهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويقر سبه.

قال: ولا تنعقد لبناستة<sup>(٢)</sup> فلو طردوا على الخليفة فسق، قال بعضهم: يجب خلعه؛ ولا أن ترتب عليه فتنة وحرب: وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء ومحدثين والمتكلمين: لا يتعزل بالفسق ولا يظلم ويعطى الحقوق، ولا يخضع، ولا يجوز الخروج عليه لذلك، بل يجب وعظه وتحويله؛ للأحاديث الواردة في ذلك.

قال القاضي: وقد دعى أبو بكر بن مجاهد<sup>(٣)</sup> في هذا الإجماع، وقد رآه عليه بعضهم هذا بقيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية، وقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدوق الأول على

(١) في (ج): ولايتكم.

(٢) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن يحيى بن مجاهد التميمي البغدادي الموهبي سنة ٣٢٤ هـ. صحيح حفرتين، محدث

الموهبي. صاحب كتابه «سبعة» في فرائد. أمير أعلام سنيان (١٥، ٢٧٢) ودعاه له في طاعتهم تقر ١٠٠

(١/١٣٩).

الاحتجاج مع من الأشعث<sup>(١)</sup>. وتأول هذا القتل قوله: «ألا تنازع الأمر أهله» في أثمة العدل. وحيث الجمهور أن قيامهم على الاحتجاج ليس لمجرد الفسق، بل بما عيّر من اشترع وظاهر من الكفر. قال القاضي وقيل: إن هذا لخلاف كان أولاً، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

قوله (بإيمنا على السمع) المراد بالمبايعة لمعدة، وهي مأخوذة من البيع؛ لأن كل واحد من المتبايعين كان تعدد يده إلى صاحبه، وكلنا هذه البيعة تكون بأخذ الكف. وقيل: إنها سببت مبايعة بما فيها من المداومة؛ بما وعدهم الله تعالى من عظيم الجزاء، قال الله تعالى: ﴿وَيَذَرُ اللَّهُ أَشَدَّ مِنْكَ الْفُتُورَ أَنْفُسَهُمْ وَأَتَوْفَكَ بِأَنَّكَ تَهْمُ الْيَمِينَةَ﴾ (سورة البقرة ١١٠ الآية).

قوله (وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم).

معناه: نأمر بالمعروف وننهي عن المنكر في كل زمان ومكان الكبار والصغار، لا نأمر فيه خذاً ولا نخذه، ولا نلتفت إلى لائمه<sup>(٣)</sup> ففيه القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وأجمع العلماء على أنه فرض كفاية؛ فإن خاف من ذلك على نفسه أو ماله أو على غيره، سقط الإنكار بيده ولسانه ووجب تركه بقية هذا مذهبتنا ومذهب أصحابنا، وحكى لقاضي هنا عن بعضهم أنه ذهب إلى الإنكار معتقداً في هذه الحالة وغيرها. وقد سبق في باب الأمر بالمعروف في كتاب الإيمان<sup>(٤)</sup>، وبسطه بسطاً شافياً.



(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي. عنه حجاج بن محمد، فثار هذا وصف من جمع كبير. وكان قد جمع عبد الملك بن مروان ودعا لنفسه وبيع نفسه، فوقع بغير إجماعهم، فقتل سنة ٤٨ هـ. (سير أعلام النبلاء)

(٢) (١٨٣/٤)، والشيخ في التوبة (١٨، ١٣٤)

(٣) الكمال في معرفة (٦/٢٤٦-٢٤٧)

(٤) في (ص) و(ج)، في الأشعة. وفي إقبال السمع (٦، ٢٤٨). ولا تمتثل لهم لأنهم

(٤) (١/٣٧٦ قه بعد)



## ٩ - [باب: «الإمام جنة يقاتل من ورائه

ويتقى به»]

[٤٧٧٢] ٤٣ - (١٨٤١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزُّرَّادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتِلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ». [المعجم، ١٠٧٧٧، والطحاوي: ٢٩٥٧].

## باب: «الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به»

قوله: (حدثنا إبراهيم، عن مسلم. حدثني زهير بن حرب: حدثنا شيبانة. حدثني ورقاء، عن أبي الرناد. عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إنما الإمام جنة، يقاتل من ورائه ويتقى به»).

هذا الحديث أول الفوائد الثلاثة الذي لم يسمعه إبراهيم بن سعيد عن مسلم، بل رده عنه لإجزاء؛ ولهذا قال: (عن مسلم) وقد قدمنا بيانه في الفصول. لسبقه في مقدمة هذا الشرح<sup>(١)</sup>

قوله ﷺ: «الإمام جنة» أي: كالسنن؛ لأنه يمنع العدو من أذى للمسلمين، ويمنع الناس بعضهم من بعض، ويحمي بضمة الإسلام، ويتقيه الناس ويخافونه سطوته.

«يعني «يقاتل من ورائه» أي: يقاتل معه الكفار والعدو والخوارج وسائر أهل الفساد ويُنصر عليهم، ومعنى «يتقى به» أي: يتقى به شر العدو وشر أهل الفساد والعلم مطلقاً، والله في «يتقى» شبهة من التواتر لأن أصلها من التوقية.



## ١٠ - [باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء]

## الأول فالأول

[٤٧٧٣] ٤٤ - (١٨٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قُرَاتٍ لِقُرَّازٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَمْسَ سِنِينَ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «أَقُوا بَيْعَةَ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، وَأَعْظَمُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ». [أحمد: ٧٩٦١، وإسنادي: ٣٩٥٥].

## باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة

## الأول فالأول

قوله ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ» أي: يتولوا أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالزعية. والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه. وفي هذا الحديث جوهر قوي: هَلَكَ فُلَانٌ، رَدَا مَاتَ، وقد كثرت الأحاديث به، ووجهه في القرآن لتعريف قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَذُوقَ هَلَكًا فُلَانٌ لَّنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ مِن بَعْدِهِ رَسُولًا﴾ [نور: ٢٤] قوله ﷺ: «وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «أَقُوا بَيْعَةَ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ». قوله: «فَتَكْثُرُ» بالبناء، معتلثة، من الكثرة، هذا هو الصواب المعروف، قال القاضي<sup>(١)</sup>: وحاصله بعضهم «فَتَكْثُرُ» باب الموحدة، كأنه من إكثار قبيح أمثالهم، وهذا تصحيح. وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ.

ومعنى هذا الحديث: إذا بويع بحليف بعد حبيبة، فبيعة الأول صحيحة بحسب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة بحسب الوفاء بها، ويحرم عليه طغيها. وسواء عقدوا لشئ عالمين بقصد لأول أم جهين: وسواء كان في يدين أو من، أو أحدهما في بلد الإمام<sup>(٢)</sup> لم يفتصل ولا آخر في غيره. هذا هو الصواب.

(١) في الإكمال المعمل: (٦/٤٤٥).

(٢) في (خ): الإسلام وهو خطأ.

[ ٤٧٧٤ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُرَاجِدِ الْأَشْعَرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ لَحْصَنِ بْنِ فَرَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [ ٤٧٧٥ ] [ ٤٥ - ( ١٨٤٣ ) ] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ وَوَكَيْعٌ (ح)، وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَمِي بْنُ خُشَيْرٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُنْهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ رَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي آثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُ وَنَهَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْكَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ» [ أحمد، ٤١٢٧، ٣٦٤٠، وابيسري ١٣٦٠-٣ ] .

الذي عليه أصحابنا وجهان، نعم، وقيل، تكون لمن عقبت له في بعد الإمام<sup>(١)</sup>، وقيل، يقع بينهم<sup>(٢)</sup>، وهذا فسادان.

ونفق العلمية على أنه لا يجوز أن يُعَقَّدَ خِيفَتَيْنِ في عصر واحد، سواء اشتملتا أو لا، وقال إمام الحرمين في كتابه «الإرشاد» قال أصحابنا: لا يجوز عقده لشخصين؛ قال: وعندي أنه لا يجوز عقده لأثنين في ضيق واحد، وهذا مُجْمَعٌ عليه؛ قال: فإن عُدَّ بين الإمامين وتخلَّست بينهما شُيُوعٌ، ففلا حتمان فيه محذور، قال: وهو خارجٌ من القواطع.

وحكى لما زكري<sup>(٣)</sup> هذا لقول عن بعض متأخري من أهل «أصول»<sup>(٤)</sup>، وأراد به إمام الحرمين، وهو قول فاسد مخالف لما عليه السلف والخلف، ولظواهر ضلالي الأحاديث، والله أعلم.

قوله ﷺ: «سَتَكُونُ بَعْدِي آثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُ وَنَهَا» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَأْمُرُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْكَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ. وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ».

هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكرراً، ووجدتُ فيه متكرراً.

(١) أي، الإمام المتوفى قبله، كما في «تكملة المعلم»: (٢٥٦/٦).

(٢) في «فتح»: بينهم.

(٣) في «المعالي»: (٤٤/٣ - ٥٥).

(٤) في «نصر»: الأشعر، وهو خطأ.

[٤٧٧٦] ٤٦ - (١٨٤٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَبَدَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُمْ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَرَنَّا مَنَازِلًا، لَمَّا مَنَ يَصْلُحُ خِيَاءَهُ، وَمِمَّا مَنَ يَنْتَصِلُ، وَمِمَّا مَنَ هُوَ فِي جَسَرِهِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَاجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتُهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرُهُمْ شَرًّا مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَإِنْ أَمَّتَكُمْ عَلَيْهِ جُوعٌ هَاقِيَتُهَا فِي أَوَّلِهَا، وَسَيُصِيبُ آخِرَهَا بَلَاءٌ وَأُمُورٌ تُنْكَرُونَهَا، وَتُجِيءُ فِتْنَةٌ فَيَرْتَفِقُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَتُجِيءُ الْفِتْنَةُ يَقُولُ الْمُؤْمِنُ: هَذَا مُهْلِكِي، ثُمَّ تَنْكَسِفُ، وَتُجِيءُ الْفِتْنَةُ

وفيه البحث على السمع والصناعة وإن كان المتولي ظالماً فسوف، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه ولا يخلع، بل يتضرع إلى الله تعالى في كشف أذاه ودفع شره، وإصلاحه. وتقدم قريباً ذكر الملتفات الثلاث في (الأثر) وتفسيرها<sup>(١)</sup>، والمراد هنا استشارة الأعراف بأموالهم والمال، والله أعلم.

قوله: (ومِمَّا مَنَ يَنْتَصِل) هو من المتصلة، وهي المرأة بالشَّاب.

قوله: (وعننا من هو في جسره) هو بفتح الجيم والشين، وهي الدوب التي ترمى وتثبت مكانها.

قوله: (لصلاة جامعة) هو بتصب (لصلاة) على لإغراء و(جامعة) على الحال.

قوله **يَلَا:** (وتجىء فتنة يرتفق بعضها ببعض) هذه اللفظة رويت على أوجه:

أحدها، وهو الذي نقله القاضي<sup>(٢)</sup> عن جمهور الرواة: «يرتفق» بضم سين وفتح لراء وبفتحة أي: يصير بعضها رقيقاً، أي: خفيفاً ليطعم ما بعده، فالثاني يجس لأول رقيقاً. وقيل: معناه: يشبه بعضها بعضاً. وقيل: يدور بعضها في بعض ويندب ويحيى\*. وقيل: معناه: يشوق<sup>(٣)</sup> بعضها إلى بعض بتعصبتها وتوسيتها.

(١) ص ٢٨٥، من عقلاً جزء.

(٢) في «إكمال المعلم»: (٢٨٩/٦).

(٣) في (ص) و(هـ): يسوق، واشتبهت موافقاً لما في «البيان»: (ارتفق) وغيره.

فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُونَ هَذِهِ هَلِيهِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزْجَرَ عَنْ النَّارِ وَيَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلْتَأْتِيهِ مَبِينَةٌ وَهُوَ يُؤْمِرُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَلَيَأْتِ إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ. وَمَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفَقَةً بِيَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَأَضْرِبُوا عَنْقَ الْآخِرِ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ فَقُلْتُ لَهُ: أُنْشِدْكَ اللَّهَ، أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَهْوَى إِلَى أُذُنِيهِ وَقَلْبِي بِيَدِيهِ، وَقَالَ: سَمِعْتُهُ أَذُنِي وَوَعَدَهُ قَلْبِي، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمِّكَ مُعَاوِيَةُ يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمْوَالَنَا بَيْنَنَا بِالْبَاطِلِ وَنَنْشَأَ أَنْفُسَنَا، وَاللَّهِ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِحُكْمٍ عَنْ بَيْنَ وَبَيْنٍ﴾ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ قَالَ:

وإدروجه الثاني «فَيُزْفَقُ» بفتح لاء وإسكان الراء ويعده فاة مضمومة<sup>(١)</sup>.

والثالث «فَيَدْفَقُ» بالمدال المهملة الساكنة وبالفاء المعكورة<sup>(٢)</sup>، أي: يدفع ويضرب، ولدْفَق الضَّب.

قوله ﷺ: «وليات إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه» هذا من حوامع كليمه ﷺ وبيدع جركمه. وهذه فاهة مهملة، فيجزي الاعتناء بها، وإن الإنسان يلزم ألا يفعل مع الناس إلا ما يحب أن يفعله معه.

قوله ﷺ: «فإن جاء آخر يمازعه فاضربوا عنق الآخر» معناه: ادعوا الثاني فإنه خرج على الإمام، فإن لم ينفذ ولا يحرر وقتل فقتلوه، فإن دعت العقدة إلى قتله، جدر قتله ولا ضمير فيه، لأنه حاله متعل في قتله.

قوله: (فقلت له: هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ونقتل أنفسنا، والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾) أي آخره.

المقصود بهذا الكلام أن هذا يقابل لما سمع كلام عبد الله بن عمرو بن العاصي. وذكر الحديث في تحريم منازعة الخليفة الأوب وأن الثاني يقتل، فاعتقد هذا القائل هذا لوجه في معاوية لمنازعتة

(١) وهذا الوجه لم أجده لغير المصنف رحمه الله تعالى.

(٢) ولاشور منه.

فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: أَطْلَعُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ - وَأَعْصِيهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ. [عبر: ٩٧٧٧]

[٩٧٧٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا زَكِيَّةٌ (ج). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [السد: ٦٥٠٣، ٦٧٩٣].

[٩٧٧٨] ٤٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا أَبُو لُسَيْنٍ بِسَمَاعٍ عَنْ ابْنِ عُتَمَرٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَنِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِّ الْكَعْبَةِ الصَّائِدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ جَمَاعَةً عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَذَكَرُوا نَحْوَ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ. [أ - ٦٧٩٤].

عِدًّا ﷺ، وَكَانَتْ خِدْمَتُهُ تَمُتُّ عَلَيَّ، فَرَأَيْتُ هَذَا أَنَّ مَقْعِدَهُ<sup>(١)</sup> مَعْدُومَةٌ عَلَى أَجْدَادِهِ وَأَنْدَعُهُ<sup>(٢)</sup> فِي حَرْبِ عِدِّي ﷺ وَمَذَازِهِ وَمَقَاتِلُهُ إِيَّاهُ مِنْ أَكْثَرِ الْمَدَى بِالْبَاطِلِ وَمِنْ قَتْلِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا يَسْتَحِقُّ أَحَدٌ مَالًا فِي مَقَاتِلِهِ.

قوله: (أَطْلَعُهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَأَعْصِيهِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ) هذا فيه دليلٌ وجوب صَدَقَةِ السُّقُولَيْنِ لِلْإِمَامَةِ بِالْفَقْرِ مِنْ غَيْرِ إِجْمَاعٍ وَلَا عَهْدٍ.

قوله: (عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة الصائدي) هكذا هو في جميع النسخ: بالصد وابدال المهملة، وكذا نقبه القاضي عياض عن جميع النسخ؛ قال<sup>(٣)</sup>: وهو غلط، وصوابه: (العائلي) بالعين والتالي المعجمة؛ قاله ابن الخطيب التتابة<sup>(٤)</sup>، هذا كلامٌ ثَقُفِي، وقد ذكره البخاري في «تاريخه» ولشُعْمَانِي فِي «الأنساب»<sup>(٥)</sup>، فقال: هو الصَّائِدِيُّ، ولم يذكرنا غير ذلك؛ فقد اجتمع مَسْمُومٌ وَابْخَارِيُّ وَشُعْمَانِي عَلَى: لَصْدِي، قال السمعاني: هو مَسْمُومٌ إِلَى صَدَدٍ بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ، قال. وصَدَدٌ اسْمُهُ

(١) فِي (خ): بَيْعَةٌ، وَهُوَ جَمْعٌ.

(٢) فِي (خ): وَتَبَاعَهُ.

(٣) فِي الْإِسْنَادِ: (٢٥٦/٦ - ٢٥٧).

(٤) فِي النسخ ثلاث: وَصَلَاةٌ، وَفِي الْإِسْنَادِ: ابْنُ الْعَيَّابِ الْفُضَالِيُّ، وَكَانَتْهُ الْعَيَّابِيَّةُ وَهُوَ أَبُو يَكْرَ أَحْمَدُ بْنُ الْعَيَّابِ بْنِ حَمْرَةَ الْحَمِيرِيِّ الْبَلْخِيُّ شَيْخُهُ السُّنَنِيُّ سَنَةَ ٢٧٧ هـ. التَّاريخ للإسلام: (٢٧٩/٦).

(٥) «التاريخ الكبير»: (٣١٩/٥)، وَابْنُ الْأَثَرِ: (٦٦٣/٨).



كعب بن شراحيل بن شراحيل<sup>(١)</sup> بن عمرو بن جشم<sup>(٢)</sup> بن حاشد<sup>(٣)</sup> بن جشم<sup>(٤)</sup> بن حيوان<sup>(٥)</sup> بن نوف  
بن عبد مناف بن مالك بن زيد بن سهالة بن سلمة بن ربيعة<sup>(٦)</sup> بن الحيار<sup>(٧)</sup> بن مالك بن زيد بن كهلان بن  
مينا.



(١) في (ص): شراحيل، وهو خطأ.

(٢) في (ص): جشم، وهو خطأ.

(٣) في (ص): حاشد، وهو خطأ.

(٤) في (ص): جشم، وهو خطأ.

(٥) في (ص): حيوان، وفي (هـ) حوت، وكلاهما خطأ، وهي خبر مجردة في (ج)، والثبت موافق لما في «الأنساب».

وفي بعض المصادر حبراء؛ قال ابن ماكولا في «الإكبر»: (٢٠٩/٣)، لأكثر ولأشهر أنه حيوة بن دؤوب.

(٦) كله في النسخ، لثلاث، وفي «الأنساب» وغيره: زيد بن أوسمة بن ربيعة. قال ابن دريد في «الاشتقاق» ص ٤١٩: وشتاق

أوسلة من الزميلة.

(٧) في النسخ ثلاث: أخير، وهو خطأ، وانحصر في «الأنساب» وغيره.

## ١١ - [باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم]

[٤٧٧٩] ٤٨ - (١٨٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَلَا تَسْتَعِينُنِي تَمَّا اسْتَعَمَنْتَ لَنَا؟ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي آثَرًا، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ». (٠٠٠) [٤٧٨٠] ٤٩ - (١٩٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ - انظر: ١٧٧٩ - [٤٧٨١] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ. وَلَمْ يَقُلْ: خَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (انظر: ١٧٧٩).

## باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم

تقدم شرح أحاديثه في أبواب قبله، وحاصله إصرار على ظلمهم، وأنه لا تسقط طاعتهم بظلمهم، والله أعلم.



## ١٢ - [باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق]

[٤٧٨٢] ٤٩ - (١٨٤٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَسَائٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَقِيقَةَ بْنِ وَاثِلِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَدِيَّتَا أَمْرَاءَ يَسْأَلُونَ حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ، فَجَذَبَهُ لِأَشْعَثَ بْنِ قَيْسٍ، وَقَالَ: «إِسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ».

[٤٧٨٣] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: فَجَذَبَهُ لِأَشْعَثَ بْنِ قَيْسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ».



## ١٣ - [بَابُ وَجُوبِ فَلَازِمَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ

### وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ عَلَى الطَّاعَةِ وَمُقَارَفَةِ الْجَمَاعَةِ]

[٤٧٨٤] ٥١ - (١٨٤٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَوْلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي بُسَيْرُ بْنُ صَبِيحٍ: أَنَّ سُبْعَ بْنَ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُلْزِمَنِي. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَمَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ» قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «لِقَوْمٍ يَسْتَتُونَ بِغَيْرِ سُنَّةِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدْيِي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُهُ» فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ»

## بَابُ وَجُوبِ مَلَازِمَةِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ

### وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَتَحْرِيمِ الْخُرُوجِ مِنَ الطَّاعَةِ وَمُقَارَفَةِ الْجَمَاعَةِ

قوله: (قلت يا رسول الله، إن كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال «نعم» فقلت هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال «نعم، وفيه دخن»).

كان أبو عبيد<sup>(١)</sup> وغيره «الدخن» بفتح الدال المعجمة والخاء السبعية، «صمه أن تكون في لون لدابة كدرة إلى سواد. قلوا: ولمراد هنا ألا تصنفوا قلوب بعضنا لبعض ولا يروا خلقنا، ولا ترحح إلى ما كانت عقيدته من النصف».

قال القاضي: قيل «المراد بالخير بعد الشر أيام عرس بني عبد العزيز»<sup>(٢)</sup> وقوله بعده «تعرف منهم وتنكر» المراد بالأمر بعد عرس بني عبد العزيز، «هو الله».

قوله ﷺ: «ويهدون بغير هديي» الهدي هو الهدية والسيرة والطريقة.

(١) في «غريب الحديث»: (٢/٢٦٢).

(٢) «إكسامه» (١/٢٥٥).

دُعَاةً عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «نَعَمْ، قَوْمٌ مِنْ جَلَدِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِالسِّنِّينَا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَرَى إِلَيَّ أَذْرَكُنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلَزُمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ» فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تُكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةً وَلَا إِمَامًا؟ قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ عَلَى أَضَلِّ شَجَرَةٍ، حَتَّى يَذْرُوكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ». البخاري: ٥٣٦٠٩.

[٤٧٨٥] ٥٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ عَسْكَرٍ النَّيْسَابُورِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ (ج). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ حَسَّانَ -: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ -: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كُنَّا بِشَرِّ فِتْنَاءَ اللَّهِ بِخَيْرٍ، فَتَحْنُ مِنْهُ فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «يَكُونُ يُعَدِّي أُمَّةً لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ وَلَا يَسْتَنْوُونَ

قوله ﷺ: «دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا» قال العلماء: هؤلاء ممن كان من لأمره يدعو إلى بدعة أو ضلالة أخرى، كالخوارج والفرامطة وأصحاب الملحنة<sup>(١)</sup>.

وفي حديث حذيفة هذا لزوم جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته وإن فسق وعمل المعاصي، من أجل لأموال وغير ذلك، فتجب طاعته في غير معصية.

وفيه معجزة نرسول الله ﷺ، وهي هذه لأمر، التي أخبر بها، وقد وقعت كلها.

قوله: (من أبي سلام قال: قال حذيفة بن اليمان) قال الدارقطني: هذا عندي مرسل، لأن أبا سلام لم يسمع حذيفة<sup>(٢)</sup>. وهو كما قال الدارقطني، لكن المتن صحيح «متصل بالصريق الأول»، وإنما أسمى مسمً بهذا متابعة كما ترى، وقد قدمت في الفصول<sup>(٣)</sup> وغيره أن الحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلًا؛ نبهنا به صحة المرسل وجاز الاحتجاج به. ويصير في المسألة حديثًا صحيحًا

(١) أي: الذين امتنعوا بالمرسل بقول يمشق فخره

(٢) للإجازات ونسبها من ١٨١ - ١٨٢.

(٣) (١/٦٤).

يُسْتَبْتِي، وَتَسْتَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُفْمَانِ إِنْسِي، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَضْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَسْمَعُ وَتَطِيعُ بِالْأَكْبَرِ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ وَأَخَذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ» [غير ١٧٨٤]

[٤٧٨٦] ٥٣ - (١٨٤٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَغْنِي ابْنُ حَارِثٍ -: حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ بْنِ رِجَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُصْبَةٍ، يَنْضَبُ لِعُصْبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً، فَقِيلَ: لَقِيتَ جَاهِلِيَّةً.....

قوله: (من أبي قيس بن رباح) هو بكسر الراء وبالمثناة، وهو زياد بن رباح القيسي المذكور في الإسناد بعده، وقوله البخاري بالمثناة وبالموحدة<sup>(١١)</sup>، وقوله لجهدي بالمثناة لا غير.

قوله ﷺ: «من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية» هي بكسر الميم، أي: على صفة موتهم، من حيث هم قوتهم لا إيمانهم لهم.

قوله ﷺ: «ومن قاتل تحت راية عنية» هي بكسر العين وضمة هاء، لثاني مشهورتين، ولميم مكسورة مشددة، والياء مشددة أيضاً، قسوا: هي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور. قال إسحاق بن راهويه: هذا كقوله لقوم عصية<sup>(١٢)</sup>.

قوله ﷺ: «منضبط لعصبة، أو يدعو إلى عصبة، أو ينصر عصبة» هذه الألفاظ الثلاثة دلت على الصدق والمهتدين، هذا هو الصواب المعروف في نسخ بلايا وغيرها، وحكى القاضي<sup>(١٣)</sup> عن رواية الحنري بالعين والصد المجمعين في الألفاظ الثلاثة، ومعناه: أنه يقاتل لشهوة نفسه وعصبيته لها، ويؤيد لرواية الأولى الحديث المذكور بعدها: «ينضبط للعصبة<sup>(١٤)</sup>»، ويقابل للعصبة<sup>(١٥)</sup> ومعناه: إنما يقاتل عصبيته لقومه وهواه.

(١١) ذكره في «تاريخ كبير». (٣/ ٣٥١) بالموحدة، ثم ذكر بعده زياد بن رباح بالمثناة وهو متأخر عن الأول، وانظر كلام المحقق.

(١٢) في (هم) و(ام) للعصبة.

(١٣) في «إكمال المعلم» ١٠ (٢٥٨/٦)

(١٤) في (ج): نعصبة.



وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ  
عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ». [احمد ٧٩٤٤].

[٤٧٨٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا  
أَيُّوبُ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زَيَْادِ بْنِ رِيحٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَنْحِرُ حَبِيبُ جَرِيرٍ، وَقَالَ: «لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا». [احمد ٨١٩١].

[٤٧٨٨] ٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا  
مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زَيَْادِ بْنِ رِيحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ثُمَّ مَاتَ، مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً. وَمَنْ قُتِلَ  
تَحْتَ رَايَةٍ عُمِّيَّةٍ، يَغْضَبُ لِلْعَصْبَةِ وَيَقَاتِلُ لِلْعَصْبَةِ، فَلَيْسَ مِنْ أُمَّتِي. وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمَّتِي عَلَى  
أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا لَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا وَلَا يَفِي بِذِي عَهْدِهَا، فَلَيْسَ مِنِّي».

[نظر ٢٧٨٦].

[٤٧٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَشَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا  
شُعْبَةُ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ. [احمد ١١٣٣٤].

أَمَّا ابْنُ الْمُثَنَّى فَلَمْ يَذْكُرْ لَنَبِيِّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ، وَأَمَّا ابْنُ نَشَارٍ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَنْحِرُ حَبِيبَهُمْ.

[٤٧٩٠] ٥٥ - (١٨٤٩) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ الْجَعْفَرِ  
أَبِي عُمَرَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ  
أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيُصِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا فَمَاتَ، فَمَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً». [احمد ٩٤٨٧]

[وابر ١٧٩١].

[٤٧٩١] ٥٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْجَعْفَرُ:  
حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الْعُضْرَدِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا

قوله ﷺ: «ومن خرج من أمتي على أمتي. يضرب برها وفاجرها لا يتحاشى من مؤمنها» وفي بعض

النسخ: «يتحاشى» بلباء. ومعناه: لا يكثر بما يفعله فيها، ولا يحاد ولا يعفونه

فَلْيَضِرَّ عَلَيْهِ. فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ ضَبْرًا فَمَاتَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. [بخاري ٧٠٥٣] [ومط ٤٧٩٠].

[٤٧٩٢] ٥٧ - (١٨٥٠) حَدَّثَنَا هُرَيْزُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْمَى: حَدَّثَنَا لُمَعْتُمُ بْنُ قُلَيْبٍ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي بَجَلَزٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةِ عُمَيَّةٍ، يَدْعُو عَصِيْبَةً أَوْ يَنْصُرُ عَصِيْبَةً، فَقَتَلَهُ جَاهِلِيَّةً».

[٤٧٩٣] ٥٨ - (١٨٥١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الصَّبْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ - عَنْ زَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطْلِعٍ حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرَّةِ مَا كَانَ زَيْدٌ يَرِيدُ بِنَ مَعَاوِيَةَ، فَقَالَ: «إِظْرَحُوا لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَبِسَادَةٍ، فَقَالَ: إِنِّي لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِسَ، أَتَيْتُكَ لِأَحَدِكَ حَدِيثًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ بَدَأَ مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ. وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». [مس ٤٧٩٥].

[٤٧٩٤] ٥٩ - (١٨٥٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَمَرَ ابْنَ مُطْلِعٍ، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. [مس ٤٧٩٥].

[٤٧٩٥] ٦٠ - (١٨٥٣) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ. [مس ٥٥٥١].

قَوْلُ ﷺ: «مَنْ خَلَعَ بَدَأَ مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ» أَي: لَا حُجَّةَ لَهُ فِي فِعْلِهِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ بِنَفْسِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## ١٤ - [باب حكم من فرق أمر المسلمين

### وهو مجتمع]

[٤٧٩٦] ٥٩ - (١٨٥٢) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ دَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ بْنُ دَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْرُقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَانَتْهُ مِنْ كَانٍ». (المعجم: ١٨٥٠٠).

[٤٧٩٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَرَّاشٍ: حَدَّثَنَا حَبَّانٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُضْعَبُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْحُثُلِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ (ح). وَحَدَّثَنِي حَبَّاجٌ: حَدَّثَنَا غَدَرَمُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُحْتَارِ وَرَجُلٌ سَمَّاهُ، كُلُّهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَرْفَجَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِ جَمِيعًا: «فَاغْتُلُّوهُ». (المعجم: ١٨٩٩٩).

[٤٧٩٨] ٦٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُوثَرُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمَرَكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ

## باب حكم من فرق أمر المسلمين

### وهو مجتمع

قوله ﷺ: «ستكون هنات وهنات»: جمع هنة، وتُطلق على كل شيء، والمراد به هت الفتن والأمر المحدث.

قوله ﷺ: «فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائن من كان».

فيه الأمر بقتل من خرج على الإمام أو ارتد عن كلمة المسلمين ونحو ذلك. ويهي عن ذلك، فمن لم ينته قتل، ويد له سدفع شره إلا بقتله فقتل، كان هدرا.

قوله ﷺ: «فاضربوه بالسيف» وفي الرواية الأخرى: «فاقتلوه» معناه: إذا لم يتد

وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَائِكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، قَاتِلُوهُ» [سطر ٤٧٩٦].

قوله **يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَائِكُمْ** معناه: يفرق جمعك كما تفرق العصا <sup>(١)</sup> المشقوقه، وهو عبارة عن اختلاف الكلمة وتلفظ النفوس.



(١) في (س) - «عصاه».

## ١٥ - [باب: إذا بويع لخليفتين]

[ ٤٧٩٩ ] ٦١ - ( ١٨٥٣ ) وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ يَمِينَةَ السُّوسِيُّ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ  
الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَمِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا بُوِيَعَ  
لِخَلِيفَتَيْنِ ، فَأَقْبَلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا » .

## باب: إذا بويع لخليفتين

قوله ﷺ : « إِذَا بُوِيَعَ لَخَلِيفَتَيْنِ - فَأَقْبَلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا » هذا محمولٌ على ما إذا لم يمدفع ، لا يقتله ، وقد  
سبق إيضاحٌ هذا في «الأبواب» السابقة ،  
وعنه أنه لا يجوز عقدهما لخليفتين ، وقد سبق قريباً نقل الإجماع فيه وحملاً بهما لخرمين<sup>(١)</sup> .



وَتَرَكْ قِتَالَهُمْ مَا صَلُّوْا، وَنَحْوُ ذَلِكَ]

٤٨٠١ [ ٦٣ - ( ٠٠٠ ) ] وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَدٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذٍ  
- وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَسَدٍ : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ لِدُسْتَوَيْهِ - حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَدَادَةَ  
حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مَعْصُومٍ الْعَنَزِيِّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ  
قَالَ : «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أَهْرَاءٌ، فَتَعْرِثُونَ وَتُشْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرَأَ، وَمَنْ أَتَى فَقَدْ  
سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَقَاتَعَ» قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تُفَاتِلُهُمْ ؟ قَالَ : «لَا، مَا صَلُّوا» أَيْ :  
مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَتَى بِفَعْلِهِ . المطر ١٤٨٠٠ .

وَتَرَكْ قِتَالَهُمْ مَا صَلُّوْا، وَنَحْوَ ذَلِكَ

هذا الحديث فيه معجزة ظاهرة ، الإحمار بالمستقيين ، ووقع ذلك كما أحمر عليه

وَأَمَّا قَوْلُهُ **يَعْنِي**، **الْمَنْ عَرَفَ بَرِيءًا** وَفِي الرُّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَهُ: **الْمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِيءٌ** فَأَمَّا رَوَايَةُ مَنْ رَوَى:  
**الْمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِيءٌ** فَظَاهِرَةٌ، وَمَعْنَاهُ: مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ الْمَتَكْرَهَ، فَقَدْ بَرِيءٌ مِنْ لُجْمَةٍ وَعُقُوبَةٍ. وَهَذَا فِي حَقِّ  
 مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ إِنْكَارَهُ بَرِيءًا وَلَا إِسْبَاطَهُ عَلَيْهِ كَرِهًا وَبَرِيءًا.

وأما من روى: «لمن عرف فقد روي» فمعناه - والله أعلم - «من عرف المنكر وله يقينه عليه» فقد صارت له طريق إلى البررة من إخمد وعقوبته، أن يغيره يفسد أو يسهله، فإن عجز عن ذلك



[ ٤٨٠٢ ] ٦٤ - ( ٠٠٠ ) وحديثي أبو الربيع العتكي: حدثنا حماد - يعني ابن زيد -: حدثنا  
المُعَلَّى بْنُ زَيْدٍ وَهَيْشَمٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِتَحْرِ دَلِيلٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِيَ»، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ.

[ ج ٢ ص ٢٥٨ ]

[ ٤٨٠٣ ] ( ٠٠٠ ) وحدثنا حسن بن الربيع البجلي: حدثنا ابن لمبارك، عن هُشَمٍ، عَنِ  
الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَدْ كَرِهْتُ، إِلَّا  
قَوْلَهُ: «وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» لَمْ يَذْكُرْهُ. الطبر ١٨٠٢ .

قوله ﷺ، «وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» معناه: ولكن الإثم والعقوبة على من رضي وتابع

وفيه دليل على أن من عجز عن ردِّه لاعتكاف لا يأثم بمجرد السكوت، بل إنما يأثم بالرضا به، أو  
بالأبى يكرهه بطلبه، أو بالمتابعة عليه

وأما قوله: (أفلا يقدحهم؟) قال: «لا، ما صلوا» ففيه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على  
لخلفاء بمجرد الظلم أو لفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام، والله أعلم.



## ١٧ - [بَابُ خِيَارِ الْأَنْثَمَةِ وَشَرَارِهِمْ]

[ ٤٨٠١ ] ٦٥ - ( ١٨٥٥ ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ رُزَيْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشَرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ يُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تَنَادِيهِمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَلَايِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاتَّكُرُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَتَزَعُّوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ». [ ٤٨٠٥ ]

[ ٤٨٠٥ ] ٦٦ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَغْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: أَخْبَرَنِي مَوْلَى بَنِي فَرْزَةَ - وَهُوَ رُزَيْقُ بْنُ حَبِيبٍ - أَنَّهُ سَمِعَ

## بَابُ خِيَارِ الْأَنْثَمَةِ وَشَرَارِهِمْ

قوله: (عن رُزَيْقِ بْنِ حَبِيبٍ) اختلفوا في تقديم الرام على سزاي وتأخيرها على وجهين. ذكره لبحاري<sup>(١)</sup> وابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup> والدارقطني<sup>(٣)</sup> وعبد الغني بن سعيد المصري وابن ماكولا<sup>(٤)</sup> وغيرهم من أصحاب المؤلفين بتقديم الرام المهملة، وهو الموجود في معظم نسخ «صحيح مسلم». وقال أبو زرعة الرازي والدمشقي<sup>(٥)</sup> بتقديم الزاي المعجمة والله أعلم.

قوله: (عن مسلم بن قَرْظَةَ) بفتح قافه والرام وبالطاء المعجمة. وسبق في لباب نفسه شرح هذه لأحاديث.

قوله ﷺ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ» معنى «يُصَلُّونَهُ» أي: يَدْعُوْنَ.

(١) في «التاريخ الكبير»: (٣١٨/٣).

(٢) في «الاسحاح والتعليق»: (٣/٥٠٥).

(٣) في «المؤلفات والشيخان»: (٣/١٠٤٤).

(٤) في «الإكمال»: (٤/٤٧).

(٥) في «التاريخ الكبير»: (٢٤٣).

مُسْلِمٌ بْنُ قَرْظَةَ ابْنِ عَمِّ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَتُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَبِرَارِ أَيْدِيكُمْ الَّذِينَ يُبِضُّونَهُمْ وَيُبِضُّونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَتَلْعَنُونَكُمْ» قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا تُنَادِيهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ. أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَأَاهُ يَأْتِي شَيْعًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِ». [احمد: ٢٣٩٨١].

قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: فَقُلْتُ - بَعْضِي لِرُزَيْقٍ - حِينَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ: اللَّهُ يَا أَبَا الْهَقْدَامِ لَحَدَّثَكَ بِهَذَا، أَوْ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قُلْنَا: فَجِئْنَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَاسْتَقْبَلِ الْقَبِيلَةَ فَقَالَ إِي، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَسَمِعْتُهُ مِنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

[٤٨٠٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَيْلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: رُزَيْقٌ مَوْلَى بَنِي قُرَازَةَ

■ قَالَ مُسْلِمٌ: وَزَوْجُهُ مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رِبْعَةَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ قَرْظَةَ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [نهر: ٤٨١٥].

قوله: (فجئنا على ركبتيه واستقبل القبيلة) هكذا هو في أكثر النسخ. (فجئنا) بالكاء لمتنئة، وفي بعضها: (فجئنا) بالذال المعجمة، وكلاهما صحيح؛ قائماً بالشاء فيقال منه: جئنا على ركبتيه يجئوا، وجئنا يجئني، جئوا وخيبت فيهما، وأجشاه غيره، وتجاثوا على الركب، جئني وجئني، بصمّ للجمع وكسرهما.

وأما جند، فهو الجلوس على أطراف أصابع لرجلين لاصب القدمين، وهو الجذبي، وجمع جذاء، مثل لثيم ونديم. قال لجمهور: سجدي أشدّ ستيغافاً من لجائي، وقال أبو عمرو: هم لعتف



## ١٨- [باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال،

### وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة]

[٤٨٠٧] ٦٧ - (١٨٥٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لُبُّ بْنُ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحَنْدِيبَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعًا مِائَةً، فَبَايَعْنَاهُ وَعُمَرُ أَخَذَ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ، وَقَالَ: بَايَعْنَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَنَحْنُ نُسَائِعُهُ عَلَى الْمَوْتِ. رَجَدَ ١٢٨٣٣ وَتَمَّ ١٤٨١١

## باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال،

### وبيانبيعة الرضوان تحت الشجرة

قوله: (كُنَّا يَوْمَ الْحَنْدِيبَةِ أَلْفًا وَأَرْبَعًا مِائَةً) وفي رواية: (أَلْفًا وَخَمْسَ مِائَةٍ) وفي رواية: (أَلْفًا وَثَلَاثَ مِائَةٍ) وقد ذكر البخاري ومسلم هذه الروايات الثلاث في «صحيحهما» وأكثر روايتهما - (أَلْفًا وَأَرْبَعًا مِائَةً) وكذا ذكر البيهقي<sup>(١)</sup> أن أكثر روايات هذا الحديث: (أَلْفًا وَأَرْبَعًا مِائَةً) ويمكن أن يُجمع بينهما بأنهم كانوا أَرْبَعًا مِائَةً وَخَمْسَ مِائَةٍ، فمن قال: أَرْبَعًا مِائَةً، لم يعتبر انكسار، ومن قال: خَمْسَ مِائَةٍ، اعتبره، ومن قال: أَلْفًا وَثَلَاثَ مِائَةٍ، نَرَدُ بعضَهم لكونه لم يُقَيَّنْ العددُ، أو نَعِيرُ ذَلِكَ.

قوله: في رواية جابر ورواية معقل بن يسار: (بَايَعْنَاهُ يَوْمَ الْحَنْدِيبَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَمْ نُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ) وهي رواية مسلمة أنهم بايعوه يومئذ على الموت، وهو معنى رواية عبد الله بن زيد بن عاصم. وفي رواية مجاشع بن مسعود<sup>(٢)</sup> لَبَّيْعُهُ عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَبَّيْعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ. وفي حديث ابن عمر وعبد<sup>(٣)</sup> بَايَعَهُ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ.

وفي رواية عن ابن عمر في غير «صحيح مسلم» لَبَّيْعُهُ عَلَى الْقَبْرِ<sup>(٤)</sup>. قال العلماء: هذه لرواية تجمع المعاني كلها وتبين مقصود كل الروايات، ولَبَّيْعُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ مَعْنَاهُ الصَّرُّ حَتَّى نَصَرَ بَعْدُوتَ أَوْ

(١) في «السنن الكبرى»: (٢٣٥/٥).

(٢) سنن أبي داود، باب الأمان.

(٣) حديث ابن عمر رضي الله عنهما، مائة ألف، رقم: ٤٨٣٦، وحدثت حياة بن الصامت، سلف برقم: ٤٧٦٨.

(٤) «صحيح البخاري»: ٢٩٥٨.

[ ٤٨١٠ ] ٧٠ - ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَرِيرٍ وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ: هَلْ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ بِلَيْلِي الْحُلَيْفَةِ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَلَّى بِهَا، وَلَمْ يَأْتِ عِنْدَ شَجَرَةٍ إِلَّا الشَّحْرَةَ الَّتِي

وأما حديث عبادة<sup>(٣)</sup> : يابغنا رسول الله ﷺ على ألا تُشركوا بالله شيئاً ، ولا تُسرقوا . . . إلى آخره ، فبما كان ذلك في أوّل الأمر في ليلة العقبة قبل هجرة من مكّة وقبل فرض الجهاد .

٤٣٠      سلب برفه : ٤٤٦٩

بالحديثية. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو لُزَيْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَنِي الْحُدَيْبِيَّةِ. [أحمد: ١٤٤٨] [إسحق: ٤٨٨١].

[٤٨١١] ٧١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ بَرَاهِيمَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَ سَعِيدٌ وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُهَيْبَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ أَلْفًا وَأَرْبَعِينَ مِثْقًا، فَقَالَ لَنَا لَنَبِيِّ ﷺ: «أَنْتُمْ الْيَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ» وَقَالَ جَابِرٌ: لَوْ كُنْتُ أَنْبَصِرُ لَأَرَيْتُكُمْ مَوْضِعَ الشَّجَرَةِ. [أحمد: ١٤٣١٣، وإسحق: ٤٨١٥٤].

[٤٨١٢] ٧٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ مِثْقًا لَكِفَّاتٍ، كُنَّا أَلْفًا وَخَمْسَ مِثْقَةٍ. [أحمد: ١٤١٨١] [إسحق: ٤٨١٣].

[٤٨١٣] ٧٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُثَيْمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (ج). وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا حَالِدٌ - يَعْنِي الطَّحْطَانُ - كِلَاهُمَا يَقُولُ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَوْ كُنَّا مِثْقًا لَكِفَّاتٍ، كُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ مِثْقَةً. [أحمد: ١٤٥٢٦، وإسحق: ٤٨١٥٧].

قوله: (سألت جابرًا عن أصحاب الشجرة فقال: لو كنا مئة ألف لكفانا، كنا ألفاً وخمسة مئة) هذا مختصر من الحديث الصحيح في الحُدَيْبِيَّةِ، ومعناه أن الصحابة لما وصوا الحُدَيْبِيَّةَ وجدوا بها بنو بني تميم<sup>(١)</sup> مثل الشراك، فبصق النبي ﷺ فيها ودعا فيها بالبركة، فجادت<sup>(٢)</sup>، فهي إحدى المعجزات له ﷺ، وكان لسائل في هذا حديث عدم أصل الحديث والمعجزة في تكثير الماء وغير ذلك مما جرى فيها ولم يعلم عددهم، فقال جابر: (كنا ألفاً وخمسة مئة، ولو كنا مئة ألف أو أكثر كفانا)

وقوله في الرواية التي قبل هذه: (دعا على بني الحُدَيْبِيَّةِ) أي دعا فيها بالبركة

(١) في (ص) كثرة، وهو خطأ. ومعنى تميم: يتحلب منها الماء القليل.

(٢) في (ص) جادست، وهو خطأ.



[٤٨١٤] ٧٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا خَيْرٌ، عَنْ لَأَعْمَشٍ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَارْبَعٌ مِائَةً. [المعاري، ٥٦٣٩] [الناظر، ٤٨١١].

[٤٨١٥] ٧٥ - (١٨٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَيْرٍ - يَعْنِي ابْنَ مُرَّةٍ -: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ الشَّجَرَةِ أَلْفًا وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَكَانَتْ أَسْلَمَ ثَمَنُ الْمَهَاوِرِ. [نسخة ٤١٥٥ من نسخة المطبوع عن عبد الله بن معاذ، ب].

[٤٨١٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا النَّضَرُ بْنُ شُمَيْلٍ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [المطبعة، ٤٨١٥].

[٤٨١٧] ٧٦ - (١٨٥٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ الشَّجَرَةِ وَالنَّبِيِّ ﷺ يَبِيعُ النَّاسَ، وَأَنَا رَافِعُ عُضْنًا مِنْ أَحْصَانِي عَنْ رَأْسِهِ، وَمِنْهُ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِائَةً، قَالَ: لَمْ تُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ، وَلَكِنْ بَايَعْتَهُ عَلَى الْأَنْفَرِ. [المطبعة، ٦٠٢٩٣].

[٤٨١٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [المطبعة، ٤٨١٧].

[٤٨١٩] ٧٧ - (١٨٥٩) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: كَانَ أَبِي مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا فِي قَبْلِ حَاجِبِينَ، فَخَفَنِي عَلَيْنَا مَكُثُهَا، فَإِنْ تَحَالَتْ تَبَيَّنْتَ لَكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ. [المطبعة، ٢٣٦٧٥].

[٤٨٢٠] ٧٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ. قَالَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى نَضَرِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَتَسَوَّاهَا مِنَ الْعَامِ الْمُتَقْبِلِ. [المطبعة، ٢٣٦٧٧] [الناظر، ٤٨١٩].

[ ٤٨٢١ ] ٧٩ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا مُنْعِبُهُ، عَنْ ثِقَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ لَشَحْرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا يَغْدُو، فَلَمْ أَغْرِفْهَا. [الحدوث: ٤١٦٢] (رواه: ٤٨١٩).

[ ٤٨٢٢ ] ٨٠ - ( ١٨٦٠ ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَغْنِي - عَنْ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي غُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْثَوَجِ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ. [الحدوث: ٤١٦٩] (رواه: ٤٨٢٣).

[ ٤٨٢٣ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنْ سَلَمَةَ، بِوَسْطِهِ. [أحمد: ١٦٥٠٩] (رواه: ٤٨٢٢).

[ ٤٨٢٤ ] ٨١ - ( ١٨٦١ ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى - عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَتَاهُ ابْنُ فَقْدَالٍ: هَذَاكَ ابْنُ حَنْظَلَةَ يَبِيعُ النَّاسَ، فَقَالَ: عَلَى مَاذَا؟ قَالَ: عَلَى الْمَوْتِ، قَالَ: لَا تُبَاعِ عَلَى هَذَا، أَخَذَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ١٦٥٧٣، والبيهقي: ١٢٩٥٩]

الناس به، لما جرى ثمنها من الخير ونزول الرضوان والسكينة وغير ذلك، فلو بقيت ظاهرة معلومة لخيف بعضهم الأعراب واجتهدوا إياها وعبادتهم لها، فكان خفاؤها رحمة من الله تعالى، والله أعلم.



## ١٩ - [باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه]

[٤٨٢٥] ٨٢ - (١٨٦٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَغْنِي ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ، ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقِبَيْكَ؟ تَعَرَّيْتُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ لِي فِي الْبَدْوِ.

[أحمد: ١٦٥٠٨، مسند: ٧٠٨٧].

## باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه

قوله: «أَنَّ الْحَجَّاجَ قَالَ لِسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ﷺ: ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقِبَيْكَ؟ تَعَرَّيْتُ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ لِي فِي الْبَدْوِ».

قال القاضي عياض: أجمعت الأمة على تحريم ترك المهاجر هجرته ورجوعه إلى وطنه، وعلى أن يتذاق المهاجر أعباء من الكبت، قال: إلى هذا أشار الحجاج، أي أن أعلمه سلمة أن خروجه إلى سدة، إما كان يادن النبي ﷺ، ورحله رجوع إلى غير وطنه، أو لأن لفرص في ملازمة المهاجر أرضه التي هاجر إليها وقرض ذلك عليه إما كان في زمن النبي ﷺ؛ لتصرته، أو ليكون معه، أو لأن ذلك إما كان قبل فتح مكة، فلما كان الفتح وأظهر الله تعالى الإسلام على دين كله وأذل الكفر وأعز المسلمين، سقط قرض الهجرة، فقال ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح» وقال: «مضت الهجرة لأهلها»<sup>(١)</sup> أي: لم يبق من ديارهم وأموالهم قبل فتح مكة، لمودة النبي ﷺ ومواررته ومصرة دينه وشعبه شريعته.

قال القاضي: ولم يختلف المصنف في وجوب الهجرة على أهل مكة قبل الفتح، واختلف في غيرهم، فقيل: لم تكن واجبة على غيرهم، بل كانت ندباً، ذكره أبو عبيد في كتاب «الأمور»<sup>(٢)</sup> لأنه ﷺ لم يأمر أنوفد عليه قبل الفتح بالهجرة. وقيل: إنما كانت واجبة على من لم يسلم كل أهل بلد، «لأنه ينبغي في طوع أحكام»<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية المصنف في باب: لا شيء.

(٢) الفهرست ٢٧٩، ق ١٠٠.

(٣) [كتاب المعجم: (٢٧٣/٦) ٢٧٤].

## ٢٠ - [باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير،

### وبيان معنى: «لا هجرة بعد الفتح»]

[٤٨٢٦] ٨٣ - (١٨٦٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ لَتَهْدِي: حَدَّثَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السُّلَمِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَبَايَهُ عَلَى الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْهَجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لِأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ». [١٨٦٧-١٨٦٨].

[٤٨٢٧] ٨٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودٍ السُّلَمِيُّ قَالَ: جِئْتُ بِأَخِي أَبِي مَعْبُدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْفَتْحِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَبَايَهُ عَلَى الْهَجْرَةِ، قَالَ: «قَدْ مَضَتْ الْهَجْرَةُ بِأَهْلِهَا» قُلْتُ: فَبَأَيِّ شَيْءٍ تُدْبِعُهُ؟ قَالَ: «عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ» قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: فَلَقِيتُ أَنَا مَعْبُدًا فَأَخْبَرَنِي يَقُولُ مُجَاشِعٌ، فَقَالَ: صَدَقَ. [١٨٦٨-١٨٦٩].

[٤٨٢٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ، عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: فَلَقِيتُ أَخَاهُ فَقَالَ: صَدَقَ مُجَاشِعٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَا مَعْبُدًا. [١٨٦٧-١٨٦٨].

[٤٨٢٩] ٨٥ - (١٣٥٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ،

## باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير،

### وبيان معنى: «لا هجرة بعد الفتح»]

قوله. (أتيت النبي ﷺ أبايه على الهجرة، فقال. «إن الهجرة قد مضت لأهلها، ولكن على الإسلام والجهاد والخير») معناه أن الهجرة للممدوحة العاصمة نبي لأصحابه، لمزية تظاهرة إنما كانت قبل الفتح؛ فقد مضت لأهلها، أي: خصلت من وفق لها قبل الفتح، ولكن أبايه على الإسلام والجهاد وسائر أعباء الخير. وهو من باب ذكر العلم بعد لحاظه في الخبر أعم من الجهاد ومعناه: أبايه على أن تفعل هذه الأمور.

عَنْ مُنْصُورٍ، عَنْ مَجْدِيدٍ، عَنْ ظَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: «لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ». وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا». [مكرر ٣٣٠٢] [بخاري ١٨٣٤  
مسنداً، إسناده صحيح، ٤٨٣٠].

[٤٨٣٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، بِعَلِيِّ بْنِ مُهْنَبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، كُلُّهُمْ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [مسند ٢٨٩٦، ٣٣٣٥، ١٨٣٤، ٢٢٧٨٣].

[٤٨٣١] ٨٦ - (١٨٦٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتٌ». وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا». [بخاري ٣٩٠١، مسنداً].

قوله: (قال رسول الله ﷺ يوم الفتح فتح مكة. لا هجرة، ولكن جهاد وبيت) وفي الرواية الأخرى: «لا هجرة بعد الفتح».

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام مقيمة إلى يوم القيامة، وتأولوا هذه الحديث تأويلين:

أحدهما: لا هجرة بعد الفتح من مكة؛ لأنها صارت دار إسلام، فلا تستنصر منها الهجرة والثاني - وهو لأصح - معناه أن الهجرة لفاصلة المهمة لمضومة لتي يمتثل بها أهلها امتثالاً طاهراً انقطع فتح مكة، ومضت لأهلها الذين هجروا قبل فتح مكة؛ لأن لإسلام قوي وعمر بعد فتح مكة عزاً ضاهراً بخلاف ما قبله.

قوله ﷺ: «ولكن جهاد وبيت» معناه أن تحصين الحبيب بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة، ولكن حصلوه بالجهاد والبيت المباحة.

وفي هذا الحديث على نية الخير مطلقاً، وأنه يُدب على النية

قوله ﷺ: «وإذا استنفرتم فانفروا» معناه: إذا طلبكم لإمامكم للخروج إلى الجهاد

[ ٤٨٣٢ ] ٨٧ - ( ١٨٦٥ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، لِبَاهِلِيِّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ: حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَمِيْعٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «وَلَحَلَّكَ، إِنْ شَأْنُ الْهَجْرَةِ لَشَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تُؤْزِي صِدْقَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا».

[أحمد ١١١٠٥، وإسنادي ١١٤٥٢]

[ ٤٨٣٣ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، بِهَذَا إِسْنَادٍ مِثْلَهُ، عَمْرٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا» وَرَوَاهُ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ «فَهَلْ تَحُلُّهَا يَوْمَ وَرْدِهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. [إسنادي ٢٦٣٢، تعليقاً بصحة ١٠٠٠ م، لإسنادي ٤٨٣٣].

فليس على أن الجهاد ليس فرض عين، بل فرض كفاية، إذ فعله من تصحش بهم كفاية سقط الحرج عن الباقيين، وإن تركوه كُتِبَ عنهم كلهم.

قال أصحابنا: الجهاد اليوم فرض كفاية، إلا أن ينزل التكفل ببلد المسلمين، فيتعين عليهم الجهاد، فإن لم يكن على أهل ذلك بلد كفاية، وجب على من بينهم تسييم الكفاية. وأما في زمن النبي ﷺ، فلا صُحَّ عند أصحابنا أنه كان ابداً فرض كفاية. ولذا في: أنه كان فرض عين. وحتج القائلون بأنه كان فرض كفاية أنه كان نعوى لسرايا وفيها بعضهم دون بعض. قوله ﷺ «لأعرابيٍّ أسدي سألته عن هجرة: (إن شأن الهجرة لشديد، فهل لك من إبل؟) قال: نعم، قال: "فهل تؤذي صدقتها؟" قال: نعم، قال: "فأعمل من وراء البحار؛ فإن الله لن يترك من عملك شيئاً"».

أي «يترك» فكسر التاء، معناه: لن يتخلى من ثوب أعمالك شيئاً حيث كنت.

قال المصنف: ولم يرد بالبحار، هذا القري، والعرب تسمي القري البحر، والبرية لبحيرة.

قال لعمري: والمراد بالهجرة التي سأل عنها هذا الأعرابي ملازمة لمدينة مع النبي ﷺ وبرك أهله ووصته، تخاف عليه النبي ﷺ ألا يقوى لها ولا يقوم بحقوقها، وأن يتخلى على عقبه، فكان له. إذ شأن الهجرة التي سألت عنها لشديد، ولكن عمل بالخير في وطنك وحيث كنت، فهو ينفعك ولا يفتكك الله عنه شيئاً.



## ٢١ - [باب كيفية بيعة النساء]

[ ٤٨٣٤ ] ٨٨ - ( ١٨٦٦ ) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سُرُجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ قَالَ بَنُو شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كُنْتُ الْمُؤِمِّنَاتِ إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُمْتَحَنُ بِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُمَتِّعَنَّكَ عَلَيْهِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكَ وَلَا يُمْسِكَنَّكَ بِأَلْفِ مِائَةٍ وَلَا يَمُوتَنَّكَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ﴾ [البقرة: ٢٣٦] إِلَى آخِرِ آيَةٍ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا مِنَ الْمُؤِمِّنَاتِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِالْمَحْضَةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقَرَّرَنَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِنَّ، قَالَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷻ: «إِنْ طَلَّقْتِ فَقَدْ بَايَعْتِكُنَّ» وَلَا وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ، غَيْرَ أَنَّهُ يَبِيعُهُنَّ بِالْكَلَامِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاللَّهِ مَا أَخَذُ

## باب كيفية بيعة النساء

قَوْلَهَا: (كَانَ الْمُؤِمِّنَاتِ إِذَا هَاجَرْنَ يُمْتَحَنُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُمَتِّعَنَّكَ عَلَيْهِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكَ وَلَا يُمْسِكَنَّكَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ﴾) إِلَى آخِرِهِ. (مُتَحَسَّنٌ): بَيَّاعِينَ<sup>(١)</sup>، عَلَى هَذَا الْمَذْكُورِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

وَقَوْلُهَا: (فَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا مِنَ الْمُؤِمِّنَاتِ، فَقَدْ أَقَرَّ بِالْمَحْضَةِ) مَعْنَاهُ: فَقَدْ بَايَعَ لِبَيْعَةِ لَشَرْعِيَّةٍ

قَوْلَهَا: (وَاللَّهِ مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ يَدَ امْرَأَةٍ قَطُّ، غَيْرَ أَنَّهُ يَبِيعُهُنَّ بِالْكَلَامِ).

فِيهِ أَنَّ بَيْعَةَ النِّسَاءِ بِالْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ كُفِّ. وَفِيهِ أَنَّ بَيْعَةَ الرُّجُلِ بِأَحَدٍ كُفِّتْ مَعَ الْكَلَامِ.

وَفِيهِ أَنَّ كَلَامَ الْأَجْنِبِيَّةِ يَبَاحُ سَمَاعُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَأَنَّ صَوْتَهَا لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَأَنَّهُ لَا يَلْمَسُ بَشَرَةً أَلْجَنِيَّةً مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، هُنَّ كَذَلِكَ ضَرُورَةٌ: كَتَطْيِيبِ<sup>(٢)</sup> وَفَصْلِهِ وَجَدَامَةٍ وَقَلْعِ ضَرْسٍ وَكَحْلِ عَيْنٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا تَوْحِدَ امْرَأَةٌ تَفْعَلُهُ، جَازًا لِلرُّجُلِ الْأَجْنِبِيِّ فَعَلَهُ لِلضَّرُورَةِ.

وَفِي (قَطُّ) خَمْسُ لُغَاتٍ: فَتُحُ الْقَافِ وَتَشْدِيدُ لُطَمٍ مَضْمُونَةٌ وَمَكْسُورَةٌ، وَيَضْمُهُمْ وَلِطَاءٌ مُشَدَّدَةٌ، وَفَتْحُ<sup>(٣)</sup> لِقَافٍ مَعَ تَضْيِيفِ الطَّاءِ سَاكِنَةً وَمَكْسُورَةً. وَهِيَ تُنْفِي الْمَاضِي.

(١) فِي (ص): بَيَّاعِينَ.

(٢) فِي (ص): كَتَطْيِيبِ.

(٣) فِي (خ): أَوْ فَتَحَ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النِّسَاءِ قَطُّ إِلَّا بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَمَا مَسَّتْ كَفَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَفَّ  
 مَرَأَةً قَطُّ، وَكَانَ يَقُولُ لَهُمْ إِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا: «قَدْ بَايَعْتُكُمْ» كَلَامًا. (البحرعي: ٥٢٨٨) [والنظر: ٤٢٨٩].

[٤٨٣٥] ٨٩١- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ:  
 أَخْبَرَنِي، وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي مَا يَكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ  
 هَاشِمَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ يَلَعَةَ النَّسَمِ، قَالَتْ: مَا مَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ امْرَأَةً قَطُّ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ  
 عَلَيْهَا، فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا فَأَعْطَتْهُ قَالَ: «إِذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ». (احمد: ٢٤٨٩٩) [والنظر: ٤٢٨٣٥].

قولها في الرواية لأخرى. (ما مس رسول الله ﷺ بيده امرأة قط، [لا أن يأخذ عليها، فهذا أخذ  
 عليها، فأعطته، قال: «إِذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ» هذا الاستثناء مقطوع، وتقدير الكلام: ما مس امرأة قط،  
 لكن يأخذ عليها ليلعة بالكلام، فإذا أخذها بالكلام دل: «إِذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ» وهذا التقدير مصرح به  
 في الرواية الأولى، ولا بد منه.



## ٢٢ - [باب البيعة على السمع والطاعة

### فيما استطاع]

[ ٤٨٣٦ ] ٩٠ - ( ١٨٦٧ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَيُّوبَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنَّا نُبَايِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتُ».

(أحمد: ٤٥٦٥ - مسند: ٢٧٢٠٧).

## باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع

قوله: (كنا سابع رسول الله ﷺ على السمع والطاعة. يقول لنا: «فيما استطعت») هكذا هو في جميع النسخ: «فيما استطعت»<sup>(١)</sup> أي: قل: (فيما استطعت) وهذا من كمال شفقه ﷺ وراحته بأمره، يلقتهم أن يقول أحدهم: فيما استطعت. لئلا يدخل في عموم بعة ما لا يطيقه. وفيه أنه إذا رأى الإنسان من يلتزم ما لا يطيقه ينبغي أن يقول له: لا تلتزم ما لا تطيق، فترك بعضهم وهو من نحو قوله ﷺ: «عليكم من الأعمال ما تطيقون»<sup>(٢)</sup>



(١) قد في حاشية نسخة السلطانية بعد أن نقل كلام النووي هذا: وقد وقع في بعض نسخ أبيه «استطعت» بفتح الطاء، وهو ظاهر.

(٢) أخرجه بخاري: ١٥٨٦١، ومسلم: ١٨٢٧ من حديث عائشة رضي الله عنها وهو في مسند أحمد: ١٢٤.

## ٢٣ - [باب بيان سن النبوغ]

٤٨٣٧ [ ٩١ - ( ١٨٦٨ ) ] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ ذَيْفَعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عَرَضَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَابِ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجْزِنِي، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خُمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي. قَالَ ذَيْفَعُ: فَقُمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةُ - فَحَدَّثْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَحَدَّثَ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَكُنْتُ إِلَى عُمَالِهِ أَنْ يَقْرِضُوا لِمَنْ كَانَ بِنَ خُمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَاجْعَلُوهُ فِي الْعِيَالِ [احمد ٤٦٦١، دوق و دلفا، ر ١ - ر ٢، ٢٦٦٤].

[ ٤٨٣٨ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَفْخِي الشَّافِعِي - جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ: وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَاسْتَضَعَرْنِي. [بحر ١٨٣٧]

## باب بيان سن البلوغ

وهو السن الذي يجعل صاحبه من المعتدين ويجري عليه حكم الرجاء في أحكام القتال وغير ذلك. قوله: (عن ابن عمر أنه عرض على النبي ﷺ يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه، وهو من عليه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه).

هذا دليلٌ لتحديد البلوغ بخمس عشرة سنة، وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن وهب وأحمد وغيرهم؛ قالوا: باستكمال خمس عشرة سنة يصير مكلفاً وإن لم يحشم، فتجري عليه الأحكام من وجوب العبادات وغيرها، ويستحق سهم الرمح من الغنمة، ويُقتل إن كان من أهل الحرب.

وهو دليلٌ على أن غزوة الخندق كانت سنة أربع من الهجرة، وهو الصحيح، وقد جساءة من أهل السني والتواريخ: كانت سنة خمس. وهذا حديث برؤه؛ لأنهم أجمعوا على أنه أخذاً كانت سنة ثلاث، فكون الخندق سنة أربع؛ لأنه جمع في هذا الحديث بعداً بسنة.

قوله: (لم يجزي) و(أجازه) المراد - جعله رجلاً له حكم الرجل البالغين،

## ٢٤ - [باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار

إذا خيف وقوعه بأيديهم]

[٤٨٣٩] ٩٢ - (١٨٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالشَّوْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ. (المص ٢٥٣٥٤)

مطرولاً وريحاني (٢٩٩٠)

[٤٨٤٠] ٩٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُسَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا النَّيْتُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ مَخَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ. (المط ٢٥٨٣٩)

[٤٨٤١] ٩٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ لَعَنَكِي وَأَبُو كَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ؛ فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ» قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدْ نَالَهُ الْعَدُوُّ وَخَاصُّوكُمْ بِهِ. (مط ٢٨٣٩).

## باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار

إذا خيف وقوعه بأيديهم

قوله. (نهي رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو) وفي الرواية الأخرى. (مخافة أن يناله العدو) وفي الرواية الأخرى. (إني لا أَمْنُ أن يناله العدو).

فيه نهى عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار؛ لبعثة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه فينتهكوا حرمة؛ فإن بُعثت هذه العلة بأن يدخل في جيش لمسلمين الظاهرين عليهم، فلا كراهة ولا منع منه حينئذ؛ لعدم العلة. هذا هو الصحيح، وهو قال أبو حنيفة والميموني<sup>(١)</sup> وأخرون، وقيل، مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً وحكى ابن المنذر<sup>(٢)</sup> عن أبي حنيفة لجواز مطبقاً، والمصحيح عنه بما سبق.

(١) في إكمال المعتمد (٢٨٢/٦) ورواه إمام البخاري. قلت: قال في صحيحه بعد الترجمة: وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه في أرض العدو وهم يسيرون القرآن.

(٢) في الأوسط (٢٨٨/١٦).

[ ٤٨٤٢ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، يَغْنِي ابْنُ عَلِيَّةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَالثَّقَفِيُّ، كُلُّهُمَا عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضُّعْفِيُّ - يَغْنِي ابْنُ عُثْمَانَ - جَمِيعاً عَنْ ذَيْعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةَ وَالثَّقَفِيِّ: «فَإِنِّي أَخَافُ» وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَحَدِيثِ الضُّعْفِيِّ بْنِ عُثْمَانَ: «مَخَافَةٌ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ». (العدد: ٢٥٠٧ و ١٤٥٧ و النظر ١٤٨٣٩).

وهذه العدة المذكورة في الحديث هي من كلام النبي ﷺ، وقُطِبَ بعضُ حالِكِيَّةٍ فرُغمَ أنها من كلام مالك.

واتفق العلماء على أنه يجوز أن يُكْتَبَ إليهم كتابٌ فيه آيةٌ أو آيات، والحجة فيه كتاب النبي ﷺ إلى هِرَقْلَ.

قال القاضي: وذكره عدلٌ وغيره معاملةً لكفارٍ بالدراهم والدنانير التي فيها اسمُ الله تعالى أو ذكره سبحانه وتعالى<sup>(١)</sup>.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١) هو ابن بطنة في التلويح صحيح البخاري: (١٤٩/٥).

(٢) «المعجم»: (٢٨٣/٦).



## ٢٥ - [باب المسابقة بين الخيل وتضميرها]

[ ٤٨٤٣ ] ٩٥ - ( ١٨٧٠ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْبِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ شُمَرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ أَضْمَرَتْ مِنَ الْحَفِيَاءِ، وَكَانَ أَمَدُهَا ثَلَاثَةَ لَوْدَاعٍ، .....

## باب المسابقة بين الخيل وتضميرها

فيه ذكر حديث مسابقة النبي ﷺ بين المغفل المضمرة وغير المضمرة.

وفيه جواز المسابقة بين الخيل، وجواز تضميرها، وهما مجتمعٌ عليهما؛ للمصاحفة في ذلك، وتدريب الخيل وربصتها وتدريبها على الجري، واعتدائها لذلك؛ لِيَنْتَفِعَ بها عند الحاجة في القتال، كَرًّا وَفَرًّا.

واختلف العلماء في أن المسابقة بينها أم منسوبة، وبما ذهب أصحابنا أنها مستحبة؛ لما ذكرناه.

وأجمع العلماء على حواز المسابقة بغير عوض بين جميع أنواع الخيل، قويها مع ضعيفها، وسبقها مع غيرها، سواء كان معهم ثالث أم لا. فأما المسابقة بعوض فجازية بالإجماع، لكن يشترط أن يكون العوض من غير المتسابقين، أو يكون منهما<sup>(١)</sup> ويكون معهم محلل، وهو ثالث<sup>(٢)</sup> على فرس مكافئ لفرسهم، ولا يُخرج المحلل من عنده شيئاً؛ ليخرج هذا العقد عن صورة القمار، وليس في هذا التحديق ذكرٌ عريض في المسابقة.

قوله: (سابق بالخيل التي أضمرت) يقال: أضمرت وضمرت، وهو أن يقلل عنفها مدةً وتدخل بيناً كثيراً وتجلل فيه لتعرق وتجفف عرقها فيخف<sup>(٣)</sup> لحمها وتقوى على الجري.

قوله: (من الحفياء إلى ثنية الوداع) هي بحاء مهملة ثم فاء ساكنة وبالمدة والقصر، حكاها لقاضي<sup>(٤)</sup> وآخرون، والفصح الأشهر المدة. والحاء مفتوحة بلا خلاف، وقال صاحب «المطالع»:

(١) في (ص) و(ها): بينهما.

(٢) في (خ): ثالث مكافئ. وهو عمار.

(٣) في (ص) و(ها): فيجب، وهي مهمة في (خ) والمثبت من المصادر.

(٤) في «إكمال المعلم»: (٦/٢٨٥).

وَمَدِينُ بَيْنَ الْعَجَلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَبَقَ بِهَا. (ص ١٤٨١).

[ ٤٨٤٤ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُوحٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَدَيْلٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَبِي يُونُسَ (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ لَقَطَّانٌ - جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ (ح) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقَّةَ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُسَامَةَ يُعْنِي ابْنَ زَيْدٍ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ تَدْفِيعِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ،

وَضَطُّهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّهَا، قَالَ. وَهُوَ خَطَأٌ<sup>(١)</sup>. قَالَ: الْحَازِمِيُّ فِي «الْمُؤْتَلَفِ»: وَيَقَالُ لَهَا أَيْسَاءُ (الْجَمْعُ)<sup>(٢)</sup> بِتَقْدِيرِهِ أَيْسَاءٌ عَلَى الْإِذْعَاءِ، وَاسْمُهُ مَعْرُوفٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup> (الْحَفِيَاءُ).

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: بَيْنَ ثَنِيَّةِ الْوُدْعِ وَالْحَفِيدِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقَّةٍ: سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ. وَأَمَّا (ثَنِيَّةُ الْوُدْعِ) فَهِيَ عِنْدَ الْمَدِينَةِ: سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْخَارِجَ مِنَ الْمَدِينَةِ يَمُشِي مَعَهُ لِمُرْدُصُونَ بِهَا.

قَوْلُهُ: (مَسْجِدُ بَنِي زُرَيْقٍ) بِتَقْدِيرِ الزِّي. وَفِيهِ جَوَازُ قَوْلٍ: مَسْجِدُ فُلَانٍ، وَمَسْجِدُ بَنِي فُلَانٍ، وَقَدْ تَرَجَّمْ لَهُ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ<sup>(٤)</sup>، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ لِلتَّعْرِيفِ.

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) هَكَذَا هُوَ فِي جَمْعِ الشَّخْصِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَافِي: وَذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ لِمُتَشَلِّقِي عَنْ مَسْمُومٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ

(١) «مطالع الأدب» (٢/ ٣٨٤)

(٢) «أما انتهى لفظه وأثره سماه» ص ٢٥٩.

(٣) «فصل حديث ٤٢٠، باب من يقام مسجد بني فلان؟»

وَرَزَاذُ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادٍ وَبْنِ عُثَيْبٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجِئْتُ سَابِقًا، فَطُفْتُ بِي  
لِقُرْسِ الْمَسْجِدِ، [أحمد ٤٤٨٧ و ٤٥٩٤ و ٥١٨١، وبخاري ٢٨٩٩ و ٢٨٨٧].

سَمِعَ مِنْ بَنِي عُثَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ بَنِي نَافِعٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ بَنِي عَمْرِ، فَرَزَادُ (ابن نافع) قَالَ: وَالَّذِي قَالَ  
أَبُو مَسْعُودٍ مَحْمُودٌ عَنْ الْجَمَاعَةِ مِنْ أَصْحَابِ بَنِي عُثَيْبٍ، لَدَلْ لِمَا رَقَعْتُ لِي كِتَابُ «الْعِلَلِ» فِي هَذَا  
لِلْحَدِيثِ: بِرِوَايَةِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَدَاوُدُ<sup>(١)</sup>، عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ بَنِي نَافِعٍ،  
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِ، وَهَذَا شَاهِدٌ لِمَا ذَكَرَهُ أَبُو مَسْعُودٍ، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ بَنِي عُبَيْدٍ، عَنْ  
أَيُّوبَ، عَنْ بَنِي نَافِعٍ، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ابْنِ نَافِعٍ.

قَوْلُهُ عَنْ بَنِي عَمْرِ: (فَجِئْتُ سَابِقًا، فَطُفْتُ بِي الْفَرَسُ الْمَسْجِدَ) هُوَ بِنَفَائِسٍ، أَيُّ: عَلَا وَوَسَبَ إِلَى  
لِلْمَسْجِدِ، وَكَانَ جِدَارُهُ قَصِيرًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَجَاوِزَةِ الْعِيَّةِ<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ لَعَايَةَ هِيَ هَذَا الْمَسْجِدُ، وَهُوَ مَسْجِدُ  
بَنِي «رُثَيْبٍ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) هُوَ دَاوُدُ بْنُ رُثَيْبٍ، كَمَا فِي «الْعِلَلِ» (٣٢٤/١٢) وَتَلَفِيفُ لِمُسْلِمٍ (٣/٨٨٦) وَحَدِيثُ بَنِي عَمْرِ. وَالْحَدِيثُ فِي «الْعِلَلِ»

أَحْمَدُ ٤٤٨٧ و ٤٥٩٤ و ٥١٨١ هُوَ ذِكْرُ ابْنِ نَافِعٍ

## ٢٦ - [باب: الخيل في نواصيها الخير

## إلى يوم القيامة]

[٤٨٤٥] ٩٦ - (١٨٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ذَيْفَعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». (المعجم ٢٩٨)

رواه ح. ٢٨٤٩.

[٤٨٤٦] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ مُشَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، كُلُّهُمْ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَسَمَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ ذَيْفَعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ ذَيْفَعٍ. (المعجم ١٠٥٦٦، المعجم ٣٦٤٤).

[٤٨٤٧] ٩٧ - (١٨٧٢) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ لِحَبَشِيِّ وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بِنِ وَرْدَانَ، جَمِيعاً عَنْ يَزِيدَ - قَالَ الْحَبَشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُبَيَّيذٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْوِي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِصَبْعِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ». (المعجم ١٩١٩٦).

## باب فضيلة الخيل وأن الخير معقود بنواصيها

قوله ﷺ: «الخيال معقود بنواصيها الخير» إلى يوم القيامة - الآخر والفتحة وفي رواية: «الخير معقود بنواصي الخيل» وفي رواية: «البركة في نواصي الخيل».

المعقود والمعقوص بمعنى: ومعه - ملوئ مضمور فيها، والمراد بالناصية هنا لشعر المسترس على الجهة.

قال الخطابي وغيره: قالوا: وكفى بالناصية عن جميع ذنوب الفرس، بقا: فلأن مبارك الناصية،

ومبارك لغرة، أي: الذات.

[٤٨٤٨] (٠٠٠) وحدثني زهير بن حرب: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم (ح). وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع، عن سفيان، كلاًهما عن يونس، بهذا الإسناد مثله.

.. ١٨٤٧

[٤٨٤٩] ٩٨ - (١٨٧٣) وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير: حدثنا أبي: حدثنا وكيع، عن عدي، عن عروة البارقي قال: قال رسول الله ﷺ: «الخيْلُ معقود في تواصيها الخير إلى يوم القيامة: الأجر والمغنم». [أحمد ١٤٣٥٩، وسخري ٢٨٥٧..]

[٤٨٥٠] ٩٩ - (٠٠٠) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن فضال وابن إدريس، عن حصين، عن الشعبي، عن عروة البارقي قال: قال رسول الله ﷺ: «الخير معقود بتواصي الخيل» قال: فقيس له: يا رسول الله، بتم ذلك؟ قال: «الأجر والمغنم إلى يوم القيامة». [أحمد ١٩٣٥٤، والبيهقي ٣١١٩..]

[٤٨٥١] (٠٠٠) وحدثناه إسماعيل بن إبراهيم: أخبرنا جرير، عن حصين، بهذا الإسناد، غير أنه قال: عروة بن الجعد. [نصر ١١٨٤٩..]

[٤٨٥٢] (٠٠٠) حدثنا يحيى بن يحيى وخلف بن هشام وأبو بكر بن أبي شيبة، جميعاً

وفي هذه الأحاديث استعجب رباط الخيل وأثنتها للغزو وقتال أعداء الله، وأن فضلها وخيرها وجهاد باقي إلى يوم القيامة، وأما الحديث الآخر: «الشوم قد يكون في العرس»<sup>(١)</sup>، فالمراد به غير الخيل لمعة للعرو ونحوه، أو أن الخير والشوم يجتمعان فيها، فإنه فسر الحير بالاجر والمغنم، ولا يمتنع مع هذا أن يكون الفرس مما يشاء به.

قوله: (رايت رسول الله ﷺ يلوي ناصية فرس بلهسه) قال القاضي: فيه ستحبة خدعة الرجل فرسه المسئلة للجهاد<sup>(٢)</sup>.

قوله: (عن عروة البارقي) هو بالموحدة والفتح، منسوب إلى بارق، وهو جبل باليمن نزلت<sup>(٣)</sup>

(١) أخرجه بخاري ٥٠٩٤، ومسلم: ٥٨٠٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلغف «إن كان الشوم في شيء، ففي النار والنمر»

والفرس وهو في السنة أحمر: ٥٥٧٥

(٢) «إكتم المعتم»: (٢٩٠/١).

(٣) تصحفت في (ص) إلى تركه.

عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، جَمِيعاً عَنْ شَيْبٍ بْنِ عُرْقَلَةَ، عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَجْرَ وَالْمَغْنَمَ، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: سَمِعَ عُرْوَةَ الْبَارِقِيُّ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ. [أحمد: ١٩٢٥٥، والحاوي: ٣٦٢٣].

[٤٨٥٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمَثْنَى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْخِزَّازِ بْنِ حَزْرِبٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْفَرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهِذَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَجْرَ وَالْمَغْنَمَ. [أحمد: ١٩٢٦٠، [٤٨٤٩]].

[٤٨٥٤] [١٠٠ - (١٨٧٤)] وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثْنَى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَرَكَةُ فِي تَوَاصِي الْحَبْلِ». [أحمد: ١٩٢٦٥، [٢٨٥١]].

[٤٨٥٥] [٠٠٠] وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، يَغْنِي ابْنَ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، سَمِعَ أَنَساً يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٣٦٢٥، [٤٨٥٥]].

الأرد، وهم الأند، بإسكان السين، فُسبوا إليه. وقيل: إلى بارق بن عوف بن عدي، ويقال له: عروة ابن النجم، كما وقع في رواية مسلم. وعروة بن أبي الجعد، وعروة بن عبيد بن أبي الجعد.





## ٢٧ - [باب ما يكره من صفات الخيل]

[٤٨٥٦] ١٠١ - (١٨٧٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ. (١٩١٦٠ - ١٩١٦١)

[٤٨٥٧] ١٠٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، بِهَذَا الْإِسْنِدِ وَهَلْهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: وَالشُّكَالُ أَنْ يَكُونَ الْقَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى يَبْطِئُ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى. (الحدود ٤٧٥٤٨).

## باب ما يكره من صفات الخيل

قوله: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكَالَ مِنَ الْخَيْلِ) ومثله في الرواية الثانية بـ (أَنْ يَكُونَ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى).

وهذا التفسير هو أحد الأقوال في الشُّكَالِ، وقد أبو عبيد<sup>(١)</sup> وجمهور أهل اللغة والغريب. هو أن يكون لله ثلاث فوائم معوجة وواحدة مغلقة، تشبهها بالشُّكَالِ الذي يُشْكَنُ به الخيل؛ فإنه يكون في ثلاث فوائم عاباً. قال أبو عبيد: وقد يكون لشكال ثلاث فوائم مغلقة وواحدة معوجة، قال: ولا تكون مغلقة من الأرجل أو المعوجة إلا المؤرج.

وقال ابن خزيمة: الشُّكَالُ أَنْ يَكُونَ مَحْجَلًا مِنْ شَيْءٍ وَحَدَّ فِي يَدِهِ وَرِجْلِهِ، لِمَنْ كَانَ مَخْلُوقًا قِيلَ: شُكَالٌ<sup>(٢)</sup> مخالف.

قال القاضي: قال أبو عمر<sup>(٣)</sup> لمطرز: قيل: الشُّكَالُ بِيَاضٍ لِرَجْلِ الْيُمْنَى وَالْيَدِ الْيُسْرَى، وقيل:

(١) في الغريب الحديث، ٩، (١٨/٣) - (١٩).

(٢) في (ص) و(ع): الشُّكَالُ وفي «جمهور اللغة» (٢/٤٧٧): به شكال.

(٣) في (ص) و(هـ): أبو عمرو، وهو المصنف، وهو خطأ. وهو المصنف، وهو خطأ.

[ ٤٨٥٨ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، يَغْنِي ابْنُ جَعْفَرٍ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ، وَفِي رِوَايَةٍ وَهْبٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ. وَلَمْ يَذْكُرِ النَّخَعِيُّ. [أحمد ٩٨٩١ مطبوعاً].

بيَضُ لِرَجُلٍ الْبَسْرَى وَالْبَدِ الْبَسْرَى، وَقِيلَ: بِيَضُ لِبَيْنِ، وَقِيلَ: بِياضُ الرَّجُلَيْنِ، وَقِيلَ: بِياضُ لِرَجُلَيْنِ وَبِدَ وَاحِدَةً، وَقِيلَ: بِياضُ الْبَيْنِ وَرَجُلٌ وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>.  
قَالَ عَمَّارٌ: إِنَّمَا كَرِهَهُ لِأَنَّهُ عَلَى صُورَةِ الشُّكَالِ، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَا يَكُونُ مَدَّ جَرْبِ ذَلِكَ الْجَسَدِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ نَجَابَةٌ. قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِذَا كَانَ مَعَ ذَلِكَ أَغْرُ زَالَتِ الْكَرْهَةُ؛ لِزَوَالِ شَبِّهِ الشُّكَالِ.



## ٢٨ - [باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله]

[٤٨٥٩] ١٠٣ - (١٨٧٦) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ صُهَابَةَ - وَهِيَ ابْنَةُ الْقَعْقَاعِ - عَنْ أَبِي ذُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَضُمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَإِيمَانًا بِي وَتَصَدِيقًا بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِرٌ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ».....

## باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله

قوله ﷺ: «تَضُمَّنَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا<sup>(١)</sup>» يعني قوله: «أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ» وفي الرواية الأخرى: «تَكْفُلُ اللَّهُ».

ومعناهما: أوجب الله تعالى له الجنة بفضلهِ وكرمه سبحانه. وهذا تضمين وانكفالة موافق للقول تعالى: ﴿وَإِذَا اللَّهُ لَاسْتَرْجَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ﴾ الآية لاسية (١١١).

قوله سبحانه وتعالى: «لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي» هكذا هو في جميع النسخ. «جهاداً» بالنصب، وكذا قال بعده «وَإِيمَانًا بِي وَتَصَدِيقًا» وهو منصوبٌ على أنه مفعولٌ له، وتلقيده لا يُخْرِجُهُ المُخْرِجَ ويحركه المحرك إلا للجهاد والإيمان والتصديق.

قوله: «لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَإِيمَانًا بِي وَتَصَدِيقًا بِرُسُلِي» معناه: لا يُخْرِجُهُ، لا محض الإيمان والإخلاص لله تعالى.

قوله في الرواية الأخرى: «وَتَصَدِيقٌ كَلِمَتُهُ» أي: كلمة لشهادتين، وليس: تصديقٌ كلامٍ لله في الإخبار بهنَّ كَلِمَتَاهُمَا<sup>(٢)</sup> من عظيم ثوبه.

قوله تعالى: «فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِرٌ» ذكرُوا في «صامن» هنا وجهين، أحدهما: أنه بمعنى مضمون، كما في دقيق ومندقوق، والثاني: أنه بمعنى ذو ضمان.

قوله تعالى: «أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ» قال القاسمي: يحتمل أن يُدْخِلَهُ عند موته، كما قال تعالى في

(١) في (ج) الجهاد. وهو خطأ هنا وإن كان في غير رواية مسموعة لما يذكره محققين

(٢) في (ج) كَلِمَتَاهُمَا للمجاهدين

أَوْ أَرْجَعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَالَّذِي نَفَسَ مُحَمَّدٌ  
بَيْنَهُ، مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ كَلِمَ. لَوْ أَنَّ لَوْنُ دَمٍ،  
وَرِيحُهُ وَسُكُّهُ، .....

الشهداء: ﴿أَمْرًا عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (المع: ١١٦٩) في حديث: «أرواحُ الشهداء في الجنة»<sup>(١)</sup> قال:  
ويحتمل أن يكون استمرار دخول الجنة عند دخول السابقين والمقرئين، بلا حساب ولا عذاب  
ولا مؤ خلق بدين، وتكون الشهادة مكفرة لذنبه، كما صرح به في الحديث الصحيح<sup>(٢)</sup>.

قوله تعالى: «أَوْ أَرْجَعَهُ إِلَى مَسْكِنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ».

قالوا: معناه: مع<sup>(٣)</sup> حصل له من الأجر بلا غنيمة إن لم يعتم<sup>(٤)</sup>، أو من الأجر والغنيمة معاً إن  
غنىما. وقيل: إن «أو» هنا بمعنى الواو، أي: من أجر وغنيمة، وكذا وقع بالواو في<sup>(٥)</sup> رواية  
أبي داود<sup>(٦)</sup>، وكذا وقع في «مسلم» في رواية يحيى بن يحيى التي بعد هذه بالواو<sup>(٧)</sup>.

ومعنى الحديث أن الله تعالى ضمن أن الخروج للجهاد يال خيراً بكل حال، فهو أن يستشهد فيخرج  
لجنة، وإما أن يرجع بأجر، وإما أن يرجع بأجر وغنيمة.

قوله ﷺ: «وَالَّذِي نَفَسَ مُحَمَّدٌ بَيْنَهُ، مَا مِنْ كَلِمٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ  
كَلِمَ، لَوْ أَنَّ لَوْنُ دَمٍ، وَرِيحُهُ وَسُكُّهُ»<sup>(٨)</sup>.

أم (لَكَلِمَ) بفتح الكاف وإسكان اللام، فهو الجرح، و(يُكَلِّمُ) بفتح الكاف، أي: يُجرح.

وفيهِ دليلٌ على أن الشهيدة لا يُرد<sup>(٩)</sup> عنه لدمٌ بغس ولا غيره. والحكمة في مجيئه يوم القيامة هي  
هيئته أن يكون معه شاهدٌ فصيحٌ وبديلٌ نفسه في طاعة الله تعالى.

(١) أخرجه بمسند مسلم: ٤٨٨٥ من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٢) [الكامل المعلم]: (٦/ ٢٩٤) وسأني الحديث المشدّد إليه فرياً في باب من قُتل في سبيل الله كُفرت حديدته إلى النبي.

(٣) قوله: مع، أي: في (ص) و(هـ) والنسب مواضع لما في [الكامل المعلم] وغيره.

(٤) في (ص): بضم.

(٥) في (ج): في الواو وفي: وهو خطأ.

(٦) رقم: ٢٤٩٤ من حديث أبي أمامة البهلي ﷺ.

(٧) ووقع في نسخة: «أورد».

(٨) في (ج): لون الدم وريحه وسكك.

(٩) في (ص) و(هـ): يُرد.

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سِرِّي تَعَزُّوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَبَدًا، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأُحِيلُهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً، وَيَشُقُّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنِّي، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوَدِدْتُ أَنِّي أَهْزَوْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَهْزَوْتُ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَهْزَوْتُ فَأُقْتَلَ» . [البيهقي: ٣٦، مختصرها في الوفاة: ٤٨٦٠].

[٤٨٦٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا بَنُو قُصَيْلٍ، عَنْ عَمْرَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [المجلد ١٧١٥٧، الرطبة ٤٨٦١].

[٤٨٦١] ١٠٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَكْفُلُ اللَّهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِهِ وَتَصْلِيحُ كَلِمَتِهِ بِأَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ

وجه دليل على جواز اليمين واتخاذها بقوله: «والذي نفسي بيده» وبحو هذه الصيغة من الخيف بما دل على ذلك، ولا خلاف في هذا. قد أصحاب يمين تكون بأسماء الله تعالى وصدقته أو ما دل على ذاته.

قال القاضي<sup>(١)</sup>: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» بمعنى القسرة والمنعك.

قوله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ سِرِّي تَعَزُّوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» أي: خَلَّفَهَا وَبَعْدَهَا.

وفيه ما كان عليه ﷺ من الشفقة على المسلمين وإرافة بهم، وأنه كان يترك بعض ما يختاره للرفق بالمسلمين، وأنه قد تعارضت المصالح بيني بهم.

وفيه مراعاة رفيق بالمسلمين ولسمي في زول لمكروه والمشقة عنهم.

قوله ﷺ: «لَوَدِدْتُ أَنِّي أَهْزَوْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَهْزَوْتُ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أَهْزَوْتُ فَأُقْتَلَ».

فيه فضيلة لغزو والشهادة. وفيه تمهي لشهادة وخير، وتملي ما لا يمكن في العادة من الخيرات. وفيه أنه لجهاد عرض كفاية لا فرض عين.

(١) في (خ). وما.

(٢) في إتمام المعجم: (٦/٢٤٥).

يَرْجِعُهُ إِلَى تَسْكِينِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ». [احمد ٩١٧٤، وتحرير ٣١٣].

[٤٨٦٢] ١٠٥ - (١٨٧٦) حَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنْدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَنْقُصُ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالرِّيحُ رِيحُ مَسْلِكٍ». [احمد ٧٣٠٢، وتحرير ٤٨٦٣].

[٤٨٦٣] ١٠٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ، مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمَسْلُوكِ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ فِي يَدَيْهِ، لَوْ لَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَغْرَوُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَا أَجِدُ سَعَةً فَأَخْلِيَهُمْ، وَلَا يَجِدُونَ سَعَةً فَيَتَّبِعُونِي، وَلَا تُطِيبُ أَنْفُسُهُمْ أَنْ يَتَّعِدُوا بِغَدِي». [احمد ٨١٣١، و٨٢٠٥، وتحرير ١٢٣٧].

[٤٨٦٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ لَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خِلَافَ

قَوْمِهِ ﷺ: «وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ» هَذَا تَنْبِيهٌُ عَلَى الْإِخْلَاصِ فِي الْغَزْوِ، وَأَنَّ لَوْنُ الْمَذْكُورِ فِيهِ، إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ أَخْلَصَ فِيهِ وَقَاتَلَ لَتَكُونَ كِسْمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَّةُ.

قَالُوا: وَهَذَا لِفَضْلٍ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي قِتَالِ الْكُفَرِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ وَقَطَاعِ الطَّرِيقِ، وَفِي قَامَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ «وَحَرْحُهُ يَنْقُصُ» هُوَ بِفَتْحِ لِيَاءِ وَالْعَيْنِ وَإِسْكَانِ الْمُثَلَّثَةِ بَيْنَهُمَا، وَمَعْنَاهُ: يَجْرِي مَتَفَجِّرًا، أَيْ: كَثِيرًا، وَهُوَ بِمَعْنَى إِبْرَاهِيمَ الْأَخْرَجِيِّ: «يَتَفَجَّرُ دَمًا».

قَوْلُهُ ﷺ: «تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذَا طُعِنَتْ» الضَّمِيرُ فِي «كَهَيْئَتِهَا» يَعُودُ عَلَى الْجِرَاحَةِ.

و«إِذَا طُعِنَتْ» بِأَلْفٍ بَعْدَ الذَّالِ، كَذَا فِي جَمْعِ التَّنْخِصِ.



سَرِيَّةٍ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ وَبِهَذَا الْإِسْنَدُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوِدِدْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا» بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، [أحمد: ١٧٣٤٤، سنن: ٤٨٦٣].

[٤٨٦٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، يَعْنِي الثَّقَفِيُّ (ح)، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنِ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَحَبِّتُ إِلَّا أَنِّي خَلَفْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ». [أحمد: ٢٩١٨٠، [٢٨٦٣] نظر].

[٤٨٦٦] [١٠٧ - (٠٠٠)] حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقَضَّى اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «مَا تَخَلَّفْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ تَفَرُّو فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى». [أحمد: ٩١٨٧، [٢٨٦٣] نظر].



## ٢٩ - [باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى]

[١٨٦٧] ١٠٨ - (١٨٧٧) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو خازيم الأحمر، عن شعبة، عن قتادة، وحُميد<sup>(١)</sup>، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَاتَ مِنْ نَفْسٍ نَمُوتَ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يَسْرُهَا أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَا أَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدَ. فَإِنَّهُ يَتَمَتَّى أَنْ يَرْجِعَ يَفْتَلَّ فِي الدُّنْيَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ». (أحمد ١٣٩٦١، إسناده صحيح، ٤٨٦٨).

## باب: فضل الشهادة في سبيل الله تعالى

قوله: (حدثنا أبو خالد الأحمر، عن شعبة، عن قتادة، وحُميد، عن أنس)، قال أبو علي الغساني: ظهر هذا الإسناد أن شعبة يرويه عن قتادة وحُميد جميعاً، عن أنس؛ قال: وصوابه أن أبا خالد يرويه عن حميد عن أنس، ويرويه أبو خالد أيضاً عن شعبة عن قتادة عن أنس؛ قال: وهكذا قلته عهداً لغني بن مسعود<sup>(٢)</sup>.

قال القاضي: فيكون (حميد) معطوفاً على (شعبة) لا على قتادة؛ قال: وقد ذكره ابن أبي شيبة في كتابه عن أبي خالد، عن حميد وشعبة، عن قتادة عن أنس<sup>(٣)</sup>، فبينه وإن كان فيه أيضاً بهم؛ فلو غلظه أن حميداً يرويه عن قتادة، وليس المراد كذلك، بل المراد أن حميداً يرويه عن أنس كما سبق<sup>(٤)</sup>.

قوله ﷺ: «مَنْ مَاتَ مِنْ نَفْسٍ نَمُوتَ لَهَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ يَسْرُهَا أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا، وَلَا أَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلَّا الشَّهِيدَ» أي آخره. هذا من صرائح الأدلة في عظيم فضل الشهادة؛ والله المحمود بشكوره.

(١) حميد معطوف على (شعبة) كما بينه المؤلف رحمه الله تعالى.

(٢) تنقيح المهمال ص ٨٨٥

٢ هـ في مصنف بن أبي شيبة، ١٩٦٦٥ (طبعة الشيخ محمد عوازة) و١٩٥٤٧ (مكتبة الرشد - لاسرود) عن روى به مسلم. ووقع في طبعه الدار اسلفية (٢٨٩/٥) ومكتبة الرشد. ١٩٣١٩، ودار معكرو. (٥٦٢/٤). حدثنا أبو خالد الأحمر، عن شعبة، عن قتادة، عن حميد، عن أنس بن مالك، وهذا خطأ، ووقع صواباً في نسخة اليد إليه. محقق طبعة دار الحديث وخطأها.

ويرويه نفي ذكره القاضي عياض عن بن أبي شيبة أسند. عنه أبو علي الغساني في تنقيح المهمال.

(٣) الإكمال للمصنف: (٢٩٧/٦)

(٤) في (ج): خيراً، وهو غلط.

[ ٤٨٦٨ ] ١٠٩ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَدَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنْ لَهُ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرُ الشَّهِيدِ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ لِمَا بَرَى مِنَ الْكَرَامَةِ». أحمد (١٢٧٧١)، والبخاري (٢٨١٧).

[ ٤٨٦٩ ] ١١٠ - ( ١٨٧٨ ) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَفِيٍّ، اللَّهُ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ شَهَابِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا يَعْدِلُ لِحِجَاهٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ؟ قَالَ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» قَالَ: فَأَعَادُوا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» وَقَالَ فِي الْآخِرَةِ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الضَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَائِمِ بِأَيَّامِ اللَّهِ، لَا يَفُتِّرُ مِنْ حِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى».

[ يحدِّثه ] [ ٢٧٨٥ ] [ توسط ] [ ٤٨٧٠ ]

وَأَمَّ سَبَبُ تَسْمِيَةِ شَهِيدٍ، فَقَالَ الْفَرُّغِيُّ بْنُ شُعْبٍ: لِأَنَّهُ حَيٌّ، فَمِنْ أَرْوَحِهِمْ تَهْدَتْ وَخَضَعَتْ دَرُ السَّلَامِ<sup>(١)</sup>، وَأَرْوَاهُ غَيْرُهُمْ إِنَّمَا تَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَمَلَائِكَتَهُ عَلَيْهِمْ تَصَلَاةٌ وَالسَّلَامُ يَشْهَدُونَ لَهُ بِالْجَنَّةِ<sup>(٢)</sup>. وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يَشْهَدُ<sup>(٣)</sup> عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ مَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ مِنَ الثَّوْبِ وَالْكَرَامَةِ. وَقِيلَ: لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ يَشْهَدُونَهُ فَيَأْخُذُونَ رُوحَهُ. وَقِيلَ: لِأَنَّهُ شَهِيدٌ لَهُ بِالْإِيمَانِ رَحْمَةُ الْخَيْرِ بظَاهِرِ حَالِهِ. وَقِيلَ: لِأَنَّهُ عَلَيْهِ شَهِدًا بِكَوْنِهِ شَهِيدًا، وَهُوَ الدَّمُ. وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مَنْ يَشْهَدُ عَلَى الْأَمْرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِإِبْلَاغِ الرِّسَالَةِ إِلَىهِمْ. وَعَلَى هَذَا لَقَوْلُ بَشَرِهِمْ غَيْرُهُمْ فِي هَذَا الْوَصْفِ.

قَوْلُهُ: «مَا يَعْدِلُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟» قَالَ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» هَكَذَا هُوَ طَرِيقُ مَعْظَمِ لُغَتِهِ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» وَفِي بَعْضِهِ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ» بِالْبُيُوتِ، وَهَذَا جَارٍ عَلَى لُغَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ أَيْضًا، وَهِيَ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ: حَدَّثَ ثَوْنٌ مِنْ غَيْرِ نَاصِبٍ وَلَا جَائِزٍ، وَقَدْ سَبَقَ يَدُّهَا وَتَفَاتُرُهَا مَرَّاتٍ<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ ﷺ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الضَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَائِمِ بِأَيَّامِ اللَّهِ» إِلَى آخِرِهِ، مَعْنَى «الْقَائِمِ» هُنَا «الْمُطِيعُ».

(١) فِي (ب) وَ(ص): لِإِسْلَامِهِ، وَهُوَ خَيْرٌ.

(٢) الْإِزْهَارُ: (٣١٢/١) قَالَ غَرِيبٌ: أَيْ دَعَايَ تَعَلَّبَ.

(٣) فِي (ص) وَ(هـ): يَشْهَدُ.

(٤) انظر (٣٩٩/١).

[ ٤٨٧٠ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كُلُّهُمُ عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. (المصدر: ١٩٤٨٨) (والله اعلم).

[ ٤٨٧١ ] ١١١ - ( ١٨٧٩ ) حَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو نُؤَيْبٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا أَبَايَ إِلَّا أَعْمَلْ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أَسْقِي الْحَاجَّ، وَقَالَ آخَرُ: مَا أَبَايَ إِلَّا أَعْمَلْ عَمَلًا بَعْدَ الْإِسْلَامِ إِلَّا أَنْ أَعْمُرَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِمَّا قُتِمَ، فَرَجَرَهُمْ عَمْرُ وَقَالَ: لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ عِنْدَ مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَلَكِنْ يَذَّ صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُ فِيمَا اخْتَفَفْتُمْ فِيهِ، فَأَمَرَ اللَّهُ ﷻ: «لَجَعَلْتُ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَحَمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْفَرَادِ كَمَنْ بَاتَ بِأَنَّهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» (رواه ١١٩) الآية إِلَى آخِرِهَا. (المصدر: ١٨٣٦٧).

[ ٤٨٧٢ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَدَانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي نُؤَيْبٍ. (المصدر: ١٨٧١).

وفي هذا الحديث عظيم فضل الجهاد؛ لأن الصلاة والصيام والقيام بآيات الله أفضل لأعمال، وقد جعل المجاهد مثل من لا يفتر عن ذلك في لحظة من اللحظات، ومعلوم أن هذا لا يتأتى لأحد، ولهذا قال ﷺ: «لا تستطيعونه» والله أعلم.

قوله: ( أن عمر رضي الله عنه زجر الرجال الذين رفعوا أصواتهم يوم الجمعة عند المنبر ). فيه كراهة رفع الصوت في المساجد يوم الجمعة وغيره، وأنه لا يرفع الصوت يوم ولا غيره عند اجتماع الناس للصلاة؛ لما فيه من التشويش<sup>(١)</sup> عليهم وعلى المصلين والذاكرين، والله أعلم.



### ٣٠ - [باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله]

[٤٨٧٣] ١١٢ - (١٨٨٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْمُوعٍ بْنُ قَتَنِبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَمْعَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْغَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». (المعجم: ١٢٣٥٩، والبيهقي: ٤٢٧٩٢).

[٤٨٧٤] ١١٣ - (١٨٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالْغَدْوَةُ يَغْدُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». (1 ج ٤٨٧٥).

[٤٨٧٥] ١١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرَهْبِيُّ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا

### باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله

قوله ﷺ: «الغدوة في سبيل الله أو رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

«الغَدْوَةُ» بفتح لغين - السير أو الذهاب إلى الزَّوَالِ، و«الرَّوْحَةُ»: السير من الزَّوَالِ إلى آخر النهار - و«أو» هنا للتقسيم لا للشك.

ومعناه أن الروحة يحصل بها هذا الثوب وكذا الغدوة وانظروا أنه لا يختص ذلك بالغدوة والرواح من بلدته، بل يحصل هذا الثوب بكل غدوة أو رَوْحَةٍ في طريقه إلى لغزو، وكذا غدوة وروحة في موضع لقتال؛ لأن الجميع يسمى غدوة وروحة في سبيل الله تعالى.

ومعنى هذا الحديث أن فضل الغدوة والروحة في سبيل الله وثوبهما خيرٌ من نعيم الدنيا كلها لو ملكها بسدٌّ وتصورٌ تنعمه بها كلها؛ لأنه زائل، ونعيم الآخرة باقٍ.

قال القاضي: وقين في معناه ومعنى نظائره من تمثيل أمور الآخرة وثوابها بأمور الدنيا، إنها خيرٌ من الدنيا وما فيها لو ملكها إنسانٌ وملك جميع ما فيها وأنفقته في أمور الآخرة؛ قال هذا القائل: وليس تمثيلُ الباطني بالظاهري على ظاهر إطلاقه<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

(١) إكسان، المعجم: ٢/٣٠٠.

وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَذْوَةُ  
أَوْ رَوْحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» [أحمد ١٥٥٦٠، والبخاري ٢٧٩٤،

[٤٨٧٦] ١١٤ م - (١٨٨٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ  
سَعِيدٍ، عَنْ ذُكْوَانَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ رَجُلًا  
مِنْ أُمَّتِي وَسَقَّ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: «وَلَرَوْحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ عَذْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا  
فِيهَا» [أحمد ١٠٨٨٣، وبيهقي ٢٧٩٣،

[٤٨٧٧] ١١٥ - (١٨٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَزُهَيْرُ بْنُ  
حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَإِسْحَاقَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا لُمُقَرِّي  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَنُوبٍ: حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ الْمَخَافِيُّ، عَنْ  
أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَذْوَةُ فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةُ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَغَرَبَتْ» [أحمد ٢٣٥٨٦،

[٤٨٧٨] (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ: حَدَّثَنَا عَيْبِيُّ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَرِّزِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَحَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا:  
حَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ  
يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ سَوَاءٌ. [سفر ٤٨٧٧].

قوله: (وحدثنا ابن أبي عمر) حدثنا مروان بن معاوية، عن يحيى بن سعيد) هكذا هو في جميع نسخ  
ملايين، وكذا نقله أبو علي الغساني عن رواية<sup>(١)</sup> الجلودي؛ قال: وقع في نسخة بن صهبن. (حدثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا مروان) فذكر (ابن أبي شيبة) بدل (ابن أبي عمر) قال: والصواب لأول.





### ٣١ - [باب بيان ما أعدّه الله تعالى للمجاهد في الجنة

#### من الدرجات]

[٤٨٧٩] ١١٦ - (١٨٨٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَدَنِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ وَرَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» فَمَجِبَتْ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعَدَّهُ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَمَرًا، ثُمَّ قَالَ: «وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِثَّةً دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [ص: ١١١٠٣].

### باب بيان ما أعدّه الله تعالى للمجاهد في الجنة

#### من الدرجات

قوله ﷺ: «(وأخرى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِثَّةً دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

قال القاضي عياض رحمه الله: يحتمل أن هذا على طاهره، وأن لدرجات هنا المذكور التي بعضها أرفع من بعض في الظاهر، وهذه صفة من رتب الجنة، كما جاء في أهل العرف أنهم يترادون كالكوكب «سُرِّي»<sup>(١)</sup>، قال: ويحتمل أن لمراد الرفع ما معنى، من كثرة شيع وعظيم لإحسان مما لم يخطر على قلب بشر ولا يصفه<sup>(٢)</sup> محروق، وأن النوع ما أنعم الله عليه من لبر والكرامة يتفاضل بعضها كثيراً، ويكون ما أعدّه في الفضل كمن بين السماء والأرض في البعد، قال القاضي: ولا حتمان لأول أظهر، وهو كما قيل، والله أعلم.



(١) أخرجه ببحري، ٣٧٤٦، ومسلم ٧١٤٤ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وهو في المسند أحمد ١١٢١٦

(٢) في (ص) نسخة، وفي الإكمال للمصنف (١/٦٤٠٤) نسخة، وفي نسخة

### ٣٢ - [باب: من قتل في سبيل الله

### كُفِّرَتْ خطاياهُ إِلَّا الدِّينَ]

[٤٨٨٠] ١١٧ - (١٨٨٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ: «الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٌ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكْفَرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٌ، إِلَّا الدِّينَ» فَإِنْ جَبُرِلَ ﷺ قَالَ لِي ذَلِكَ».

[حدود: ٢٢٥٨٥]

### باب: من قتل في سبيل الله

### كُفِّرَتْ خطاياهُ إِلَّا الدِّينَ

قوله ﷺ لئدي سألته عن تكفير خطياه إن قُتل: «نعم، إن قُتل في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر» ثم أحده فقال: «إلا الدين؟» فإن جبريل قال له: «فذلك».

فيه هذه الفضيلة العظيمة للمجاهد، وهي تكفير خطياه كلها إلا حقوق لادميين، وإنما يكون تكفيرها بهذه الشروط المذكورة، وهو أن يقتل صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، وفيه أن الأعمال لا تنفع إلا بالنية والإخلاص لله تعالى.

قوله ﷺ: «مقبل غير مدبر» لعمدة حترار من يقبل في وقت ويدبر في وقت. (ولمحتسب) هو المخلص لله تعالى. فمن قاتل لعصبية أو بغيضة أو لصيت أو نحو ذلك، فليس له هذا الثوب ولا غيره.

وأم قوله ﷺ: «إلا الدين» فمعية نية على جميع حقوق لادميين، وأن الجهاد والشهادة وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق الأدميين، وإنما يكفر حقوق الله تعالى.

[ ٤٨٨١ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ بِمَعْنَى حَدِيثِ النَّبِيِّ. [المعجم: ٢١٥: ٢١٦].

[ ٤٨٨٢ ] ١١٨ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - يَزِيدُ أَحَدَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ - أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ ضَرَبْتُ بِسَيْفِي؟ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْمَقْبُرِيِّ. [المعجم: ٢٨٨١].

[ ٤٨٨٣ ] ١١٩ - ( ١٨٨٦ ) حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُقْضَلُ - يَعْنِي ابْنَ قُضْلَةَ - عَنْ عِيَّاشٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبِيُّ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُعْقَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ». [الحج: ٧٠٥١].

[ ٤٨٨٤ ] ١٢٠ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ الْقُتَيْبِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ». [المعجم: ٢٨٨٦].

وأما قوله ﷺ: «عم» ثم قال بعد ذلك: «إلا لئیس» محمولٌ على أنه أروحي (لديه به في الحال) ولهذا قال ﷺ: «إلا الدين» فلو حبريل قال لي ذلك والله أعلم.

قوله: (حدثنا سعيد بن منصور حدثنا سفیان، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس قال وحدثنا بن عجلان، عن محمد بن قيس، عن عبد الله بن أبي قتادة) لقائل: (وحدثنا بن عجلان) هو سفیان.

قوله: (عن عيَّاش بن عباس القُتَيْبِيُّ) الأول بالثَّمين المعجمة، والثاني بالمهمله. و(القُتَيْبِيُّ) بالقاف مكسورة ثم مثناة فوق ساكنة ثم موخمة، منسوب إلى قُتَيْبٍ يَطْرُقُ من رُغَيْبٍ.

### ٣٣ - اباب بيان أن أزواج الشهداء في الجنة،

#### وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون

[ ٤٨٨٥ ] ١٢١ - ( ١٨٨٧ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، بِإِسْنَادٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ج). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنْ الْأَعْمَشِ (ج). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَشْبَاطُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَلِيبَنَ الَّذِينَ فُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمَّا قَوْلُ آلِ الْأَحْيَاءِ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ ١٢١ - قَالَ: أَمَّا إِنْ قَدْ سَأَلْتَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «أَرْوَاهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُصِيرٍ، .....»

### باب بيان أن أزواج الشهداء في الجنة،

#### وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون

قوله (حدثني يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة) وذكر إسنادَهُ إلى مسروق (قال: سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَلِيبَنَ الَّذِينَ فُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمَّا قَوْلُ آلِ الْأَحْيَاءِ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ قال: «أما إنا قد سألنا عن ذلك فقال: «أرواهم في جوف طير خصير»).

قال لما زري<sup>(١)</sup> كل جاء (عبد الله) غير منسوب؛ قال أبو عبيد القاسم<sup>(٢)</sup>. وعن ثناس من يشبه يقول: عبد الله بن عمرو<sup>(٣)</sup>، وذكره أبو مسعود الدمشقي في مستدرك مسعود.

قال لقصي عباس - وقع في بعض نسخ من «صحيح مسلم»: (عبد الله بن مسعود) قلت: وكذا وقع في بعض نسخ ملازم المعتمدة، ولكن لم يقع منسوباً في معظمها، وذكره خلعت الراسطي والحسيني<sup>(٤)</sup> وغيرهما في مستدرك مسعود، وهو لطواب

وهذا الحديث مرفوع؛ لقوله. (إن قد سألنا عن ذلك فقال) يعني النبي ﷺ.

(١) في الصحيحين: (٢٢/٢٢).

(٢) نقل عن أبي مسعود الدمشقي، كما في التبعيد لمسلم من ٨٨٨، في صحيحه، وذكره كمال لمسلم. (٣٠٦/٦).

(٣) في (ج): عمر وهو ح.أ.

(٤) في صحيحين: (٣٢٦).

لَهَا قَنَابِيلٌ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرُحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَابِيلِ، . . . .

قوله ﷺ في الشهداء: «أرواحهم في جوف طير تحضر، لها قنابيل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت؛ ثم تأوي<sup>(١)</sup> إلى تلك القنابيل».

فيه يبين أن الجنة مخلوقة موجودة، وهو مذهب أهل السنة، وهي التي أهبط منها آدم، وهي التي ينعم فيها المؤمنون في الآخرة، هذا إجماع أهل السنة. وقد استدل المعتزلة وطائفة من المبتدعة أيضاً وغيرهم: إنها ليست موجودة، وإنما توجد بعد الموت في القيامة؛ قالوا: والجنة التي أخرج منها آدم غير هذه. وظاهر القرآن والسنة يدل على مذهب أهل الحق.

وفيه إثبات مجالس الأرواح بين الموت والعقاب قبل القيامة.

قال القاضي: وفيه أن الأرواح باقية لا تفسد، فينتفع المحسن ويعدب المسيء، وقد جاء به القرآن والآثار، وهو مذهب أهل السنة بخلاف طائفة من المبتدعة قالت: تفسد.

قال القاضي: وقيل هنا: «أرواح الشهداء» وقال في حديث مالك: «إِنَّمَا تَسْمَةُ الْمُؤْمِنِ»<sup>(٢)</sup> والسمة تطلق على ذات الإنسان جسمًا وروحًا، وتطلق على الروح مفردة، وهو المراد بها في هذا التفسير في الحديث الآخر بالروح، ولعمدنا بأن الجسم يفسد ويأكله التراب، ولقوله في الحديث: «حتى يرجعه إلى جسده يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>.

قال القاضي: وذكر في حديث مالك: «تَسْمَةُ الْمُؤْمِنِ» وقال هنا: «الشهادة» [فليس المراد هنا شهادة<sup>(٤)</sup>] لأن هذه صفتهم؛ نقوله تعالى: «أَعْيُنُهُمْ لَدَيْ رَبِّهِمْ يُرَوُّونَ» [المرء ١٦٩] وكما فسره في هذا الحديث، وأما غيرهم، فإنهم يعرض عليه مقعده بالقدرة والعشي كما جاء في حديث ابن عمر<sup>(٥)</sup>، وكما قال الله تعالى في آل فرعون: «أَكَاذِبُ يَتَّبِعُونَ» عَلَيْهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [الفر ١٦].

قال القاضي: وقيل: بن المراء جميع المؤمنين الذين يدخلون الجنة بغير عذاب، فيدخلونها لأن بدليل عموم الحديث. وقيل: بن أرواح المؤمنين على أفنية قبورهم، والله أعلم.

(١) في (خ): تأتي.

(٢) السوطي: ٥٧٩، من طريقه بسالي: ٢٠٧٣، وابن حبان: ٤٢٧١، وأحمد: ١٥٧٧٨ من حديث محمد بن مالك.

(٣) قطعة من الحديث السابق.

(٤) ابن بطون من إكمال المعجم: (٣٠٧/٩).

(٥) أخرجه البخاري: ١٣٢٩، ومسلم: ٧٢١١، وهو في مسند أحمد: ٦٥٨.

قوله ﷺ في هذا الحديث: «في جوف طير خضر» وفي غير «مسلم»: «كطير خضر»<sup>(١)</sup> وفي حديث آخر: «بحواصل طير»<sup>(٢)</sup> وفي «لموطأ» إنما تسمي المؤمن طير»<sup>(٣)</sup> وفي حديث آخر عن قتادة: في جوف طير»<sup>(٤)</sup> ما يري بعض

قال القاضي: قال بعض المتكلمين على هذا: الأ شبه صحة قول من قال: طير، أو صورة طير، وهو أكثر ما جاءت به الرواية، لا سيما مع قوله: «أناوي إلى قد ديل تحت العرش» قال القاضي: واستبعد بعضهم هذا، ولم ينكره آخرون، وليس فيه ما ينكر، ولا عرف بين الأمرين، بل رواية «طير» أو «جوف طير»، أصح معنى، وليس بالأقيسة والعقول في هذا حكم، وكله من المعجزات، فإذا أورد الله أن يجعل هذه الروح إذا خرجت من المؤمن أو الشهيد في فتايل أو أجواب طير أو حيث يشاء، كان ذلك واقع، ولم يعد، لا سيما مع القول بأن لأرواح أجسام.

قال القاضي: وقيل: إن هذا المسم أو المعذب من الأرواح حرة من تجسد تبقى فيه الروح، هو الذي يتألم<sup>(٥)</sup> ومعذب، ويلتذ وينعم، وهو الذي يقول: «رَبِّ أَنْجُوْنِي»<sup>(٦)</sup> وهو الذي يسرح في شجر الجنة، فغير مستحي أن يصور هذا الجرة حائواً، أو يجعل في جوف صائر وفي فتايل تحت العرش، وغير ذلك مما يريه الله عز وجل.

قال القاضي: وقد اختلف الناس في لروح ما هي اختلاف لا يكاد يحصر: فقل كثير من أرباب المعتزلي وعدم الباطن المتكلمين: لا نعرف حقيقة ولا يصح وصفه، وهو ما جهل «عباد علمه» واستدلوا بقوله تعالى: «فَلِالْأَرْوَاحِ مِنْ أَمْرِ رَبِّي»<sup>(٧)</sup> الآية ١٥، وعلمت الفلاسفة فقالت بقدوم<sup>(٨)</sup> الروح. وقال جمهور الأطباء: هو البخار اللطيف لساري في البدن. وقال كثيرون من شيوخنا: هو الحية.

(١) أخرجه ابن ماجه: ٢٨٠١

(٢) أخرجه لطبيسي: ٢٨٩، والناصري: ٢٤٥٤

(٣) تقدم قريباً.

(٤) في (ص) و(ق) صورة. ولعلبت «وقول لما في» إكمال المعلم: (٣٠٧/٦) وكذلك أخرجه ابن عسار في «زهد» (٤٢/٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه موقفاً. أخرجه عن قتادة، البهري في «المجالسة» ١٣٩٢ بفظ، في طير يصر.

(٥) في (ص) و(ق) يتألم. والمعيت «وقول لما في» إكمال المعلم.

(٦) في (ص) و(ق) و(ع) بضم، وهي غير موجودة في (ج) ولعلبت «وقول لما في» إكمال المعلم: (٣٠٨/٦) «بمعاني»



فَاطْلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ أَطْلَاعَةً فَقَالَ: هَلْ تَسْتَهْوُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيُّ شَيْءٍ تَسْتَهْوِي وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا؟! فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يَتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنَّ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تَرُكُوا.<sup>(١)</sup>

وقال آخرون: هي أجسام لطيفة مشابهة<sup>(٢)</sup> للجسم، يحيا لحياته، أجرى الله لعادة يموت الجسم عند فراقه وقيل هو بعض الجسم، ولهذا وصف بالحروج، وتقبض ويلبغ الخلفوم، وهذه صفة الأجسام لا المعاني. وقال بعض متقدمي كثرته: هو جسم لطيف متصور حتى صورة الإنسان داخل الجسم. وقال بعض متدين وغيرهم: به النفس الداخل ويخرج<sup>(٣)</sup>. وقال آخرون: هو الدم.

هذا ما نقله القاضي، ولا يصح عند أصحابنا أن الروح أجسام لطيفة متخللة في البدن، فإن وفاته مات، قال القاضي: وختلفوا في نفس والروح، فقيل: هما بمعنى، وهذا لفظان لنفس واحد، وقيل: إن النفس هي النفس الداخل والخارج. وقيل: هي الدم. وقيل: هي الحياة. والله أعلم.

قال القاضي: وقد تعلق بحديث هذا وشبهه بعض الملاحدة القائلين بالتناسخ، ونقل الأرواح وتنعيمها في تصور الجسد المرفقة، وتعذيبها في تصور القبيحة المسخرة، وزعموا أن هذا هو الثواب والعقاب. وهذا ضلال بين، وبطلان لما جاءت به شرائع من الحشر<sup>(٤)</sup> والنشر والجنة والنار، ولهذا قال في الحديث: «حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه» يعني يوم يحيي جميع جسده<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فقال لهم الله تعالى: هل تستهونون شيئا؟» الخ. هنا مبالغة في إكرامهم وتعظيمهم، إذ قد أعظمهم ما لا يخطر على قلب بشر، ثم رغبهم في سؤال الزيادة، فلم يجدوا مزيداً على ما أعطاهم، فسألوه حين رأوا<sup>(٦)</sup> أنه لا بد من سؤال أن يرجع أرواحهم إلى أجسادهم؛ ليجاهدوا ويبدلوا أنفسهم في سبيل الله تعالى ويستأنسوا بالقتل في سبيله.

(١) تصحلت في إكمال المسلم إلى: عشرة.

(٢) وهذه مقول عن أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى

(٣) في (ج) والحشر.

(٤) في (ص) و(هـ)، جميع يخلق. وسقطت هذه اللفظ من إكمال المعصوم وفي المتن في شرح المعصوم، (٣١/٢) يريد

أن يحيا جميع الجسد بإعادة الروح إلى يكون يوم البعث

(٥) في (ص) و(هـ) وأرو.

### ٣٤ - [باب فضل الجهاد والرباط]

[٤٨٨٦] ١٢٢ - (١٨٨٨) حَدَّثَنَا مَعْنُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، عَنْ مُعَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الرَّيِّسِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَقَّاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يَعْبُدُ اللَّهَ رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ».

[أحمد ١١١٢٥، والبخاري ٢٧٨٦].

### باب فضل الجهاد والرباط

قوله: (أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «رَجُلٌ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ»): هذا عامٌّ مخصوص، وتفسيره: هذا من أفضل الناس، وإلا فاعلموا: أفضل، وكذا الصديقون كما جاءت به الأحاديث<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: «انم مؤمن في شعب من الشعاب يعبد ربه ويدع الناس من شره»

فيه دليل لمن قال بتفصيل عزلة على الاختلاط، وهي ذك حلاف مشهور، فمذهب شافعي وكثير العلماء أن لا اختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتنة، ومذهب طوائف أن لا اعتزال أفضل، وأجذب الجمهور عن هذا الحديث بأنه معمول على الاعتزال في زمن الفتنة وحروب، أو هو فيمن لا يسلم الناس منه ولا يصبر عليهم، أو هو في ذلك من الخصوص، وقد كانت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وحدهم أصحابية والتابعين والعلماء ولزقده مختنطين، فيحضون منافع الاختلاط، كشهود الجماعة والجماعة والحدائق وعبادة المرضى وجنح الذكر وغير ذلك

وأما (الشعب) فهو ما تخرج بين جبلين، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً، بل المراد الانفراد والاعتزال، وذكر الشعب مثلاً لأنه يحال عن الناس عديداً.

وهذا الحديث نحو الحديث الآخر حين سئل ﷺ عن النجاة فقال: «أسميت عليك لسانك» ولينسبك بك، وأبى على خطبتك<sup>(٢)</sup>.

(١) في كتابه في تفسيره: (١/٤٦٠)

(٢) أخرجه الترمذي ٢٥٦٩، وأحمد ٢٢٢٣٥ من حديث طيبة من عامر بن محمد بن عبد الله بن أبيه عنك.

[ ٤٨٨٧ ] ١٢٣ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَكَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَكَ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ يُعْبُدُ رَبَّهُ وَيَدَّعِ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ» . (الجمعة: ١٣٣٢ هـ / ١٤٨٨ هـ).

[ ٤٨٨٨ ] ١٢٤ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَكَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، يَهْدِيهِ الْإِسْنَدُ، فَقَالَ: «وَرَجُلٌ فِي شُعْبٍ وَلَمْ يَقُلْ: «ثُمَّ رَجُلٌ»» . (الجمعة: ١١٨٤٠ هـ / ١٤٨٤ هـ).

[ ٤٨٨٩ ] ١٢٥ - ( ١٨٨٩ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّبْرُكِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ التَّوَّابِ بْنُ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْجَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ رَجُلٌ مُمْسِكٌ عَنَّا قَرْمِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يُطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فِرْعَةً، طَارَ عَلَيْهِ يَبْتَغِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ نَظَاهَةً، أَوْ رَجُلٌ فِي عُيْمَةٍ فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشُّعَفِ، أَوْ بَطْنٍ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيُعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ، لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ» . (الجمعة: ١٤٨٩١ هـ).

قوله ﷺ: «من خير معاش الناس لهم رجل ممسك عن قمره» (المعاش) هو القيش، وهو العبد، وتقديره: «والله أعلم: من خير أحوال عبيدهم رجل ممسك».

قوله ﷺ: «يطير على متنه» كلما سمع هَيْعَةً أَوْ فِرْعَةً، طار على متنه يبتغي «القتل والموت مظانه» معناه: يسارع على ظهوره وهو «شده».

«كلما سمع هَيْعَةً» وهي الصوت عند حضور العدو، وهي يستح «الهاء» وسكون الياء (و) (الفِرْعَةُ) يسكنان الزاي: «التهوض إلى العدو».

ومعنى «يبتغي لقتل مظانه» يطلبه في موطنه لئلا يرجى فيها لشدة رغبته في الشهادة.

وفي هذا الحديث فضيلة الجهاد والرياء والحرص على الشهادة.

قوله ﷺ: «أو رجل في عُيْمَةٍ في رأس شَعْفَةٍ» (العُيْمَةُ) بضم العين: تصغير لُعْمَةٍ، أي: قطعة منها.

و(الشَعْفَةُ) يفتح الشين والسين: أعلى الجبل.

[ ٤٨٩٠ ] ١٢٦ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ وَيَعْقُوبُ - يَغْنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - بِإِسْنَادٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلَهُ. وَقَالَ: عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ، وَقَالَ: «فِي شُعْبٍ مِنْ هَذِهِ الشُّعَابِ» خِلَافَ دَوَائِدِ رَحْنِي

[ نظر ٤٨٩١ ]

[ ٤٨٩١ ] ١٢٧ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوْفِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ بَعْجَةَ، وَقَالَ: «فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ». (المعجم: ١٩٧٢).



٣٥- [باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر

فَيَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ]

[ ٤٨٩٢ ] ١٢٨ - ( ١٨٩٠ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يُضْحِكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» فَقَالُوا : كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : «يَقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ فَيَسْتَشْهِدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْلِمَ، فَيَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ فَيَسْتَشْهِدُ» .

[أحمد، ١٧٤٦، و. بخاري، ١٧٤٦،]

[٤٨٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزَيْدُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا  
وَكَيْعٌ، عَنْ سُمَيَّانَ، عَنْ أَبِي الزُّوَدِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [راجع ١٩٧٦] [راجع ١٨٩٧].

[ ٤٨٩٤ ] ١٢٩ - ( ٥٠ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى : عَنْ  
يَحْيَى بْنِ مُتَيْبٍ قَالَ : هَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَحَدِيْثَ مِنْهَا : وَقَالَ

## باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر

## بَدْخْلَانِ الْجَنَّةِ

قوله ﷺ: «يُضْحِكُ اللَّهُ لِي رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يَقَابِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيُشْتِهِدُ، ثُمَّ يَنْوِيهِ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْلِمُ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيُشْتِهِدُ».

قال القاضي: **نُضِجَتْ** ههنا استعارَةٌ في حقِّ الله تعالى؛ لأنَّه لا يجوز عليه سبحانه وتعالى **النَّضِجُ** المعروف في حقِّه، لأنَّه إنَّما يصحُّ من الأجسام. وممَّنْ يجوز عليه تغيُّر الحالات، والله تعالى سَوَّاهُ عن ذلك، وإنَّما الحُرْدُ به الرُّضَا بفعلهم، والثوابُ عليه وحمدُ فعلهم، ومجيئُه، وتلقِّي رسلِ الله لهما بذلك؛ لأنَّ الطبيعيَّ من أحدٍ إنَّما يكون عند موافقهِ<sup>(١)</sup> بما يرضاه ويسوره به وبرِّه لئِنْ يَمْدَه.

(۱) فی (حصہ) و (مکتبہ مولانا محمد رفیع الدین) مولانا محمد رفیع الدین کی تصانیف: (۳۱۲ / ۶).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُضْحَكُ اللَّهُ لِرَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» قَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يُقْتَلُ هَذَا قَبْلَ الْآخَرِ فَيَلْبِغُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْآخَرِ فَيَهْدِيهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، ثُمَّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُسْتَشْهِدُ». [أحمد: ٨٧٧٤] [واسط: ٤٨٩٢]

قال: ويحتمل أن يكون المراد من ضحك ملائكة الله تعالى الذين يوجههم لقض روجه ودخاله الجنة، كما يدل؛ قتل السوطي قاتلاً، أي: أمر بقتله.





## ٣٦- [باب من قتل كافراً ثم سدد]

[٤٨٩٥] ١٣٠ - (١٨٩١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَغَيْرُهُمْ عَنْ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا». [احمد ١٩١٦٣].

[٤٨٩٦] ١٣١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْغَزَّارِيُّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ شُهَيْبِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعاً يَضُرُّ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ» قِيلَ: مَنْ هُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ» [احمد ٢٩١٨٦].

## باب من قتل كافراً ثم سدد

قوله ﷺ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا» وهي رواية: «(لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعاً يَضُرُّ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ» قِيلَ: مَنْ هُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ قَتَلَ كَافِرًا ثُمَّ سَدَّدَ».

قال القاضي في الرواية الأولى: يحتمل أن هذا مختص بمن قتل كافراً في جهاد، فيكون ذلك مكفراً للثوبه، حتى لا يعاقب عيبه، أو يكون بيعة مخصصة، أو حابة محصورة. ويحتمل أن يكون عقابه إن عوقب بغير انذار، كالحبس في الأعراف عن دخول الجنة أولاً، ولا يدخل النار. أو يكون إن عوقب بها في غير موضع عقاب الكفار، ولا يجتمعان في أدراكها.

قال: وأما قوله في الرواية الثانية: «اجتماعاً يضر أحدهما الآخر» فيدل على أنه اجتماع مخصوص؛ قال: وهو مشكل المعنى، وأوجه ما فيه أن يكون معناه ما أشرنا إليه أنهم لا يجتمعان في وقت إن استحق لعقاب فبغيره بدخوله معه وأنه لم ينفعه إيمانه وقتله إليه، وقد جاء مثل هذا في بعض الآثار<sup>(١)</sup>، لكن قوله في هذه الحديث: «مؤمن قتل كافراً ثم سدد» مشكل؛ لأن المؤمن إذ سدد ومعه: «استقدم على الطريقة المشلى ولم يخلط - ثم يدخل النار أصلاً» سواء قتل كافراً أو لم يقتله.

١، في (ص) و(ج): لمحيث، والمشتبه موافق لما في إجماع المعجم: (٣١٣/٦).

قال القاضي: ووجهه عندي أن يكون قوله: «ثم سُدَّ» حائداً على الكافر القاتل، ويكون بمعنى الحديث السابق «يُضْحِكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ».

ورأى بعضهم<sup>(١)</sup> أن هذا سَعَفٌ تَغْيِيرٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَأَنْ صَوَابِهِ: (مَوْسَى قَتَلَهُ كَافِرٌ ثُمَّ سُدَّ) ويكون معنى قوله: «لَا يَجْتَمِعُونَ فِي نَارِ اجْتِمَاعٍ يَضْرُؤُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» أي: لَا يَدْخُلَانِهَا لِلْعِقَابِ، وَيَكُونُ هَذَا اسْتِثْنَاءً مِنْ جَمْعِ الْوَرُودِ وَتَخَصُّصِهِمْ عَلَى جَسَرِ جَهَنَّمَ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي.



(١) هو البخاري كما في الإكمال «لجسم».

### ٣٧- [باب فضل الصدقة في سبيل الله وتضعيفها]

[٤٨٩٧] ١٣٢ - (١٨٩٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لِحَنْظَلِي أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو لَسْيَانِي، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ فَقَالَ: هَلِيهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ». [٤٨٩٨] - [٤٨٩٩] -

[٤٨٩٨] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَمَةَ، عَنْ زَائِدَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا سَعْبَةُ، كَلَّا هَمْدٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أحمد ١٧٠٩١.

### باب فضل الصدقة في سبيل الله وتضعيفها

قوله: (جاء رجل بناقة مخطومة فقال: هله في سبيل الله. فقال رسول الله ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ») معنى «مَخْطُومَةٌ»، أي: فِيهِ نِطْعٌ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْقَرْمَدِ، وَسَبَقَ شَرْحُهُ مَرَّاتٍ.

قيل: يَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ أَحْرُسُ مِائَةِ نَاقَةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ضَاهِرِهِ، وَيَكُونُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ بِهَا سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِثْلِهِنَّ مَخْطُومَةٌ، يَرْكَبُهُنَّ حَيْثُ شَاءَ لِمَتَمَرُّهُ، كَمَا جَاءَ فِي تَحْقِيقِ الْجَنَّةِ وَتَضَعِيفِهَا<sup>(١)</sup>، وَهَذَا الْأَحْتِمَالُ أَظْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرج الترمذي ٢٧١٨، وأحمد ٢٢٩٨٢ من طريق الصنعوني، عن عثمة بن مرثد، عن مسجع بن يزيد، عن بريدة الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ فِي الْجَنَّةِ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «لَنْ أَسْأَلَ أَحَدًاكَ بَعْضَ، فَلَا تَسْأَلُ أَدَّ تَحْمِلُ فِيهَا عَنِ فَرْسٍ مِنْ بِاقُوَّةِ حِمَارٍ، بِطِيرٍ بِكَ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ تَشَاءُ» قَالَ: وَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ فِي الْجَنَّةِ مِنْ يَبَلٍ؟ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ خَالِهِ لَصَاحِبِهِ» قَالَ: لَنْ يَلْصِقَكَ لَدُنَّ الْجَنَّةِ، يَكُونُ لَكَ فِيهَا مِنْ الشَّيْءِ عَسَتْ وَبَدَتْ عَيْشَتُكَ» لَمْ أَخْرِجْهُ لِلتِّرْمِذِيِّ ٢٧١٩ مِنْ صَرِيحِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَثْمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مَرْثَدُ بْنُ رَفٍّ، وَهَذَا أَضَحُّ مِنْ حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا ٢٧٢٠ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَلَّى عَلَى رَأْسِهِ.

### ٣٨. [باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمرحوب وغيره،

#### وخلافته في أهله بخير]

[٤٨٩٩] ١٣٣. (١٨٩٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وابن أبي عمير - واللفظ لأبي كريب - قالوا - حدثنا أبو معاوية - عن الأعمش، عن أبي عمرو الشيباني، عن أبي مسعود الأنصاري قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني ألدغ بني فاحولني، فقال: «ما عني» فقال رجل: يا رسول الله، أنا أدله على من يحميه، فقال رسول الله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله». (أحمد ١٢٣٩٩)

[٤٩٠٠] (١٠٠٠) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم: أخبرنا عيسى بن يونس (ح). وحدثني بشر بن خالد: أخبرنا محمد بن جعفر، عن شعنة (ح). وحدثني محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا سفيان، ثكلهم عن الأعمش بهذا الإسناد. (أحمد ١٧٠٨٦)

### باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمرحوب وغيره.

#### وخلافته في أهله بخير

قوله: (ألدغ بي) هو بصم الهمة، وفي بعض نسخ: (لدغ بي) بفتح الهمزة وتشديد الدال، وقوله: (الفحصي عن جمهور روة ميسم، قل - ولاؤل هو لصوات ومعروف البعة<sup>(١)</sup>، وكذا روه أبو داود وأحمدون<sup>(٢)</sup> بالألف. ومعناه: هلكك عاتيك وهي مركوبي.

قوله ﷺ: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» فيه فصيحة الدلالة على الخير والتشجيع عليه والمساعدة لفاعله. وفيه فضيلة تعميم لعدم ووظائف بعده، لا سيما لمن يعمل بها من المتحدين وغيرهم.

ولم أر ذلك من آخر فاعله: أن له ثواباً بذلك لفعل كما أن للمدفع ثواباً، ولا يبرم أن يكون قسراً أو إكراهاً سواءً.

(١) في (ص) و(ل) في البعة. والشيء هو الذي له في الإكمال المعصم ٢١٦/٦.

(٢) أبو داود ٥١٢٩، وأحمد ١٧٠٨٦، وأحمد ١٧٠٨٦.

[٤٩٠١] ١٣٤ - (١٨٩٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ح) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ تَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ فَتًى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ لِعَزْوٍ وَأَنْتَ مَعِيَ مَا أَتَجَهَّزُ، قَالَ: «إِنِّ لَكُنَّا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَجَهَّزَ فَمَرَضَ» فَأَنَّهُ فَقَدْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُفَرِّئُكَ لِسْلَامٍ وَيَقُولُ: أُعْطِيَ الْيَدِ تَجَهَّزْتُ بِهِ، قَالَ: يَا فَلَانَةُ، أُعْطِيَ الْيَدِ تَجَهَّزْتُ بِهِ وَلَا تُحْسِبِي عَنْهُ شَيْئًا، قَوْلُ اللَّهِ لَا تُحْسِبِي بِهِ شَيْئًا فَيُبَارِكَ لَكَ فِيهِ الْحَمْدُ ١١٣١٦٠.

[٤٩٠٢] ١٣٥ - (١٨٩٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الطَّاهِرِ، قَدْ أَبُو الطَّاهِرِ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، وَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ يَكْرِ بْنِ الْأَشْح، عَنْ سُرِّ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ عَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ عَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ عَزَا» ١١٧٠٣٩ [أحمد] ١٢٩٠٣ - [٤٩٠٣] ١٣٦ - (٢٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرُّمَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُرِّ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ عَازِيًا فَقَدْ عَزَا، وَمَنْ خَلَفَ عَازِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ عَزَا» ١١٧٠٤٥ [أحمد] ١٢٨٤٣، [الساجي] ١٢٨٤٣.

قوله: «إِنْ فَتًى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ لِعَزْوٍ وَأَنْتَ مَعِيَ مَا أَتَجَهَّزُ، قَالَ: «إِنِّ لَكُنَّا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَجَهَّزَ فَمَرَضَ» فَأَنَّهُ فَقَدْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُفَرِّئُكَ لِسْلَامٍ وَيَقُولُ: أُعْطِيَ الْيَدِ تَجَهَّزْتُ بِهِ، قَالَ: يَا فَلَانَةُ، أُعْطِيَ الْيَدِ تَجَهَّزْتُ بِهِ وَلَا تُحْسِبِي عَنْهُ شَيْئًا، قَوْلُ اللَّهِ لَا تُحْسِبِي بِهِ شَيْئًا فَيُبَارِكَ لَكَ فِيهِ الْحَمْدُ ١١٣١٦٠.

وفيه أن ما نرى الإنسان صرفه في جهةٍ يُرْتَعَبُ عَلَيْهِ تَمَتُّ الجبهة؛ يُسْتَحَبُّ لَهُ بِذَلِكَ فِي جِهَةٍ أُخْرَى مِنَ الْبِرَّةِ وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ مَا تَمَّ يَلْتَزِمُهُ بِذَلِكَ.

قوله ﷺ: «مَنْ جَهَّزَ عَازِيًا فَقَدْ عَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ عَزَا، أَي: حَصَلَ لَهُ أَجْرٌ سَبَبُ لِعَزْوٍ، وَهَذَا لَا جُرْ يُحْصَلُ بِكُلِّ جِهَادٍ، وَسَوْفَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَلَكُلِّ حَالِفٍ لَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ، مِنْ قَضَاءِ حَاقِلِهِمْ، أَوْ تَفَاقٍ عَلَيْهِمْ أَوْ ذُبِّ عَلَيْهِمْ، أَوْ مَسْأَلَتِهِمْ فِي أَمْرِهِمْ، وَيَخْتَلَفُ قَدْرُ الثَّوَابِ بِقَدْرِ ذَلِكَ وَكَثْرَتِهِ.

وفي هذا الحديث البحث على الإحسان إلى من فعلن مصدقة للمسلمين أو قام بأمر

[٤٩٠٤] ١٣٧ - (١٨٩٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّي، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا إِلَى نَتِي لِحَيَّانَ بْنِ هَذِيلٍ، فَقَالَ «لِيَبْعَثَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا وَالْأُخْرُ بَيْنَهُمَا». [أحمد ١١٨٦٧ مسو ١٧].

[٤٩٠٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمُصَدِّدِ - يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّي: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا، يَبْعَثُهُ (١) قَار ١٩٠١.

قوله: (أن رسول الله ﷺ بعث بعثاً إلى نتي لحيان من هذيل، فقال: «لينبعث من كل رجلين أحدهما والأخر بينهما»).

أما (بني لحيان) فكسر بلام وفتحها، وكسر أمهر. وقد تلقى العلماء على أن بني لحيان كانوا في ذلك الوقت كفاراً، فبعث إليهم بعثاً يفرزولهم، وقال لذلك لبعث: لينخرج من كل قبيلة نصف عدده، وهو المراد بقوله: «من كل رجلين أحدهما» وأما كود الأجر بينهما، فهو محمود، على ما إذا خلقت المقيم لغزلي في أهله بخبر، كما شرحه قريباً وكما صرح به في باقي الأحاديث.

قوله في إسناد هذا الحديث: (أبو سعيد مولى المهري) هو بالراء، واسمه سالم بن عبد الله أبو عبد الله النصيري - بالنون المديني - مولى شفاء بن لهذ، ويقال: مولى مالك<sup>(١)</sup> بن أوس من لحداث، ويقال: مولى دوس، ويقال له: سالم<sup>(٢)</sup> سبلان<sup>(٣)</sup>، بالسبب لمهمة ولواء لموحدة المفتوحتين، وهو سالم لترات<sup>(٤)</sup>، بالراء وآخره داء، وهو سالم مولى النصيرين، بالنون، وهو أبو عبد الله مولى شفاء، وهو سالم أبو عبد الله المديني<sup>(٥)</sup>، وهو سالم مولى مالك بن أوس، وهو سالم مولى المهري<sup>(٦)</sup>، وهو سالم مولى دوس، وهو سالم أبو عبد الله الشوسي.

(١) في (ج)، مولى بن مالك. وهو خطأ.

(٢) في (ج): مولى سالم. وهو خطأ.

(٣) تصحفت في (ج) إلى: سبلات.

(٤) في (س) و(هـ) البراء. وهو خطأ.

(٥) في (س) و(هـ) المديني. والمثبت موافق لما في «التفريسة»: ٢٦٧٧.

(٦) في (س) و(هـ) الموهريين.



[٤٩٠٦] (٠٠٠) وحدثني إسحاق بن منصور: أخبرنا عبيد الله - يعني ابن موسى - عن شيبان بن يحيى، بهذا الإسناد مثله. [المر: ٤٩٠٦].

[٤٩٠٧] ١٣٨ - (٠٠٠) وحدثنا سعيد بن منصور: حدثنا عبد الله بن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن يزيد بن أبي سعيد مولى المهري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ بعث إلى بني لحيان: «الخرج من كل رجلين رجل» ثم قال ليقاميد: «أنتكم خلقت الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل نصف أجرة الخارج». [احمد: ١١١١].

ولسالم هذا تظاير في هذا، وهو أن يكون للإنسان أسماء أو صفات وتعريفات يعرفه كل إنسان بواحد منها، وصنف الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري في هذا كتاباً حسناً، وصنف فيه غيره.



### ٣٩- [بَابُ حُرْمَةِ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ

#### وَأَتَمُّ مَنْ خَانَهُمْ فِيهِنَّ]

[٤٩٠٨] ١٣٩- (١٨٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِبِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِبِينَ يَغْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيُخَوِّنُهُ فِيهِمْ، إِلَّا وَفَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنُّكُمْ؟» [حد ١٧٢٩٧٧].

[٤٩٠٩] (٥٥٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا وَشَيْعَرٌ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ، يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ. [نظر ٤٩٠٨].

[٤٩١٠] ١٤٠- (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُبْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَعْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَيَأْخُذُ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ» فَانْتَفَتْ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «فَمَا ظَنُّكُمْ؟» [نظر ٤٩٠٨].

### بَابُ حُرْمَةِ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ

#### وَأَتَمُّ مَنْ خَانَهُمْ فِيهِنَّ

قوله ﷺ: «حرمة نساء المجاهدين على القاعبين كحرمة أمهاتهم» هذا في شيئين:

أحدهما: تحريمُ التعرضِ لهن بريبة، من نهرٍ محرّمٍ وخسوةٍ وحديثٍ محرّمٍ وغير ذلك.

والثاني: لي برّ من الإحسان إليهن، ولصداق حوائجهن التي لا يتولّى عليها<sup>(١)</sup> مفسدة ولا يتوكلن بها إلى ريبة ونحوها.

قوله ﷺ في لئلي يحون المجاهد في أهله: «إن المجاهد يأخذ يوم القيامة من حسنة ما شاء، فما ظنكم؟»

معناه: ما تظنون في رغبته في أخذ حسنة ولا استكثارٍ منها في ذلك المقدم؟ أي لا يُغني منها شيئاً من أمكنة، والله أعلم.

(١) في (ج): عيبن

## ٤٠- [باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين]

[٤٩١١] ١٤١- (١٨٩٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: (لَا يَسْتَوِي السَّاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدًا فَجَاءَ بِكِتَابٍ يَكْتُبُهُ، فَشَكَا إِلَيْهِ بَنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] - [تجدد: ١٨٤٨٥] [ونظر: ٤٩١٢].

## باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين

قوله: (فجاء بكتف يكتبها) فيه جواز كتيبة القرآني لأبوح والأكتاف، وفيه طهارة عظم، لعذكي وجواز الانشاع به.

قوله تعالى: (﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾) الآية. فيه دليل لسقوط الجهاد عن المعذورين، ولكن لا يكون ثوابهم لواب المجاهدين، بل لهم أو بئ منهم إن كان لهم بنة صالحة، كما قدل ﷺ. «ولكن جهاد رتبة»<sup>(١)</sup>.

وفيه أن الجهاد فرض كفاية ليس بفرض عين.

وفيه رد على من يقول إنه كان في زمن النبي ﷺ فرض عين وبعده فرض كفاية، ولصحيح أنه لم يز فرض كفاية من حين شرع، وهذه الآية ظاهرة في ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

وقوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ قرئ «غير» بنصب لرفع ورفعها، فمرعان مشهورتان في السبع، فقرأ نافع وابن عمر وكسبتي بنصبها، والباقيون برفعها، وقرئ في أشد بجرها<sup>(٢)</sup>؛ فمن نصب فعلى الاستثناء، ومن رفع فوصف بلق عدين، أو بدت منهم، ومن جر فوصف للمؤمنين، أو بدت منهم.

قوله: (فشكا إليه بن أم مكتوم ضرارته) أي: عذاه، حكاه هو في جميع نسخ بلائ. (ضرارته)

(١) تقدم برقم ٤٨٢٩

(٢) نسخة بن عيسى في «محرر جيزا» (٩٧/٢)، أبو جازي «سحر المحيط»: (٣٥، ٤) للأعمش، أو حقه

قَالَ شُعْبَةُ: وَأَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٥٠- ١٩٥] بِمِثْلِ حَدِيثِ الْبَرَاءِ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ فِي رَوَايَتِهِ: سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. (المصنف: ٦٦١٠٦، رقم: ١٩٨٣٧).

[٤٩١٢] ١٤٢- (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، عَنْ يَسْعَرَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، كَلَّمَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَنَزَلَتْ: ﴿فَإِذَا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [١٩٨٣٦] (المتن: ١٩٨٣٦، رقم: ٤٩١٢).

بفتح الضاد، وحكى صاحب «المشارك» والمطالع عن بعض الرواة أنه ضبطه: (ضَرَرٌ<sup>(١)</sup>) به والصواب الأول.



(١) في (خ) صرّ وهي رواية ثالثة ذكرها صاحب «المعالم» (٣٣٤/٤) ولم يذكرها صاحب «المشارك» (٥٧/٢).

## ٤١- [باب ثبوت الجنة للشهيد]

[٤٩١٣] ١٤٣- (١٨٩٩) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَسْعَدِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَجُلٌ: أَيْنَ أَدَايَا رَسُولِ اللَّهِ إِذَا قُتِلَ؟ قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ» فَأَلْقَى ثَمَرَاتٍ كُنْ فِي يَدِهِ ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ. وَفِي حَدِيثِ سُؤْدَةَ: قَالَ رَجُلٌ لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ. [حمد ١٤٣١، البخاري ٤٠١٦]

[٤٩١٤] ١٤٤- (١٩٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَدَّابٍ الْمَصْبُيَّي: حَدَّثَنَا عِيْسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ - فَبِيلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ عَبْدُكَ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَمِلَ هَذَا بَسِيرًا وَأُجِرَ كَثِيرًا» [أحمد ١٨٥٦٥، راجع في ٢٨١٨].

[٤٩١٥] ١٤٥- (١٩٠١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ بْنُ أَبِي النَّظْرِ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَأَلْفَظُهُمْ مَقَارِبَةً - قَالُوا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا

## باب ثبوت الجنة للشهيد

قوله: (قال راجع: أين أديا رسول الله إن قتل؟ قال «في الجنة» فألقى ثمرات كثر في يده ثم قاتل حتى قتل) فيه ثبوت الجنة للشهيد.

وفيه المبالغة بالخير، وأنه لا يُشغل عنه بحظوظ النفوس.

قوله: (وحدثنا أحمد بن جَدَّابٍ المصبيي) بالجم والتون. وأم (المصبيي) بكسر الميم والصاد المشددة، ويقال بفتح الميم وتخفيف الصاد، وجهان معروفان، الأول أشهر، منسوب إلى المصبيصة المدينة المعروفة.

قوله: (جاء رجل من بني النبيت) هو بنو مفتوحة ثم جاء موأنة مكسورة ثم مشاة تحت ساكنة ثم مشاة فوق، وهم قبيل من الأنصار كما ذكر في الكتاب.

سَلَفَانُ - وَهُوَ ابْنُ الْمُجِيرَةِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُسَيْمَةَ عَيْنًا يَنْظُرُ مَا صَنَعَتْ عَيْرُ أَبِي سَعْيَانَ، فَجَاءَ وَمَا فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: لَا أَذْرِي مَا اسْتَلْنِي بَعْضُ سِدَائِهِ - قَالَ: فَحَدَّثَهُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَخَرَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَكَلَّمَ فَقَالَ: «إِنَّ لَنَا ظَلِيَّةً، فَمَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا فَلْيَرْكَبْ مَعَنَا» فَجَعَلَ رِجَالٌ يَسْتَأْذِنُونَهُ فِي ظَهْرِ نَهْمٍ

قوله: (بعث رسول الله ﷺ بسيسة عيناً) هكذا هو في جميع النسخ: (بسيسة) بياء مؤخدة مضمومة وبسيتين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء مشددة تحت ساكنة

قد قرأ القاضي: هكذا هو في جميع النسخ، قال: وكذا رواه أبو داود<sup>(١)</sup> وأصحح الحديث، قال: والمعروف في كتب السيرة: (انسيس) بياءين مؤخدتين مفتوحتين بينهما سين ساكنة، وهو يسير بن عمرو، ويقال ابن بشر، من الأنصار من الخزرج، ويقال: حنيف لهم. قلت: يجوز أن يكون أحد اللفظين اسماً له والآخر لقباً.

وقوله: (عيناً) أي: متجسساً ورقيباً.

قوله: (ما صنعت عير أبي سفيان) هي الدواب التي تحمل الطعام وغيره من الامتعة، قال في المشدق: العير - هي الإبل ولدوب تحمل الطعام وغيره من التجارات؛ قال: ولا تسمى عيراً إلا إذا كانت كذلك<sup>(٢)</sup> وقال الجوهري في «الصحاح»: لعير: الإبل تحمل لبشرة، وجمعها عييرات، بكسر العين وفتح الياء<sup>(٣)</sup>.

قوله ﷺ: «إِنَّ لَنَا ظَلِيَّةً، فَمَنْ كَانَ ظَهْرُهُ حَاضِرًا فَلْيَرْكَبْ» هي بفتح الظاء وكسر اللام، أي: شيئاً نطلبه.

و(الظهر): الدواب التي تتركب.

قوله: (فجعل رجال يستأذنونهم في ظهرانهم) هو بضم الظاء واسكان الهمزة، أي: مركوباتهم.

في هذا استحباب الثورة في الحرب، والآية بين الإمام جهة إثارته وإغارة سراياه؛ مثلاً يشيع ذلك فيحذرونهم لعدوه.

(١) في نسخة: ٢٦١٨

(٢) «مشدق الأنوار»: (١٠٧/٢)

(٣) في «الصحاح»: (عير)، ويجوز أنه نجمه عن عييرات.



في جلي لمدينة، فقال: «لا، إلا من كان ظهره حاضراً» فأطلق رسول الله ﷺ وأصحابه حتى سبّحوا المشركين إلى بدر، وجاء المشركون، فقال رسول الله ﷺ: «لا يتقدم أحد منكم إلى شيء حتى أكون أنا دونه» فمك المشركون، فقال رسول الله ﷺ: «قوموا إلى جنة عرضها السماوات والأرض» قال: يقول عُمير بن الحُصم الأَنْصَارِيُّ: يا رسول الله، جنة عرضها السماوات والأرض؟ قال: «نعم» قال: يخ يخ، فقال رسول الله ﷺ: «ما يحملك على قولك: يخ يخ» قال: لا والله يا رسول الله إلا رجاء أن أكون من أهلها، قال: «فإنك من أهلها» فأخرج ثمرات من قريه فجعل يأكل منهن، ثم قال: لئن أن حبيث حتى أكل ثمراتي هذه إنها لحياة طويلة. قال: فرمى بما كان معه من الثمر ثم قاتلهم حتى قُتل.

أحمد ١١٣٩٨.

قوله: (في جلي المدينة) بضم العين وكسر هاء.

قوله ﷺ: «لا يتقدم أحد منكم إلى شيء حتى أكون أنا دونه» أي قدّمه متقدماً في ذلك الشيء، لئلا يموت شيء من المصلح لئلا لا تعلمونه.

قوله: (عُمير بن الحُصم) بضم الحاء المهملة وتحفيف الميم.

قوله: (يخ يخ) فيه ختان، إسكان الحاء، وكسر هاء مؤنّ، وهي كلمة تصاق لتخيم الأمر وتعصيه في الخير.

قوله: (لا والله يا رسول الله إلا رجاء أن أكون من أهلها) هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة: (رجاءة) بالهمزة ونصب الدال، وفي بعضها: (رجاءة) بلا تنوين، وفي بعضها بالتثنية، سمدودان يحذف الدال، وكذا صحيح معروف في لغة؛ ومعناه: والله ما فعلت شيء، لا لرجاء أن أكون من أهلها.

قوله: (فأخرج ثمرات من قريته) هو بفتح وراء مفتوحين ثم ثوب، أي، جنته الشريف. ووقع في بعض نسخ المغاربة فيه تصحيف.

قوله: (لئن أنا حبيث حتى أكل ثمراتي هذه إنها حياة طويلة). فرمى بما كان معه من الثمر ثم قاتلهم حتى قُتل، فيه جواز التعمير في الكفر ولتعريض للشهادة، وهو جواز بلا كراهة فيه عند جمهور العلماء.

[٤٩١٦] ١٤٦ - (١٩٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْبِيُّ وَفَتِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ فُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْحَوَنِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي وَهُوَ بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» فَقَدِمَ رَجُلٌ رُكَّ الْهَيْئَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى، أَنْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقُلْ: أَقْرَأُ عَلَيْكُمْ لِسْلَامًا، ثُمَّ كَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِهِ إِلَى الْعَدُوِّ، فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ. (المعجم ١٩٥٣٩).

[٤٩١٧] ١٤٧ - (٦٧٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ: أَخْبَرَنَا ذُبَيْثُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا أَيْنَ ابْنُ مَعْدٍ رَجُلًا يُعَلِّمُونَا الْقُرْآنَ وَالشُّعْرَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُمْ: الْقُرَّاءُ، فِيهِمْ حَاطِي حَرَامٌ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَذَكَّرُونَ بِالنَّبِيلِ يَتَعَلَّمُونَ، وَكَانُوا بِالنَّهَارِ يَحِيطُونَ بِالْمَاءِ فَيَضَعُونَهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَحْتَطِبُونَ فَيَبِيعُونَهُ وَيَشْتَرُونَ بِهِ الطَّعَامَ لِأَهْلِ الصُّفَّةِ وَيُلْقُوا، فَبَعَثَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ

قوله: (وهو بحضرة العدو) هو بفتح الحاء وضمهم وكسرها، ثلاث لغات: ويقال أيضاً: (بحضر) بفتح الحاء وانضاد بحذف الهاء.

قوله ﷺ: «إِنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ» قل العبد: معناه: إن الجهاد وحضور معركة القتال طريق الجنة وسبب لدخولها.

قوله: (كسر جفن سيفه) هو بفتح الجيم وسكانه الفاء ويدنون، وهو عمله

قوله: (وكانوا بالنهار يحيطون بالماء فيضعونه في المسجد) معناه: يضعونه في المسجد مُسَلَّلاً لمن أراد استعماله لطهارة أو شرب أو غيره.

ولم يجدوا رصبعه في المسجد، وقد كانوا يضعون أيضاً أعتاق لئلا يفسد في المسجد في زمن النبي ﷺ ولا خلاف في جواز هذا وفصله.

وَبَيْنَهُمْ، فَعَرَضُوا لَهُمْ فَتَقَالُوا قَبْلَ أَنْ يَبْعُوا الْمَكَانَ، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ وَرَضِيتَ عَنَّا، قَالَ: وَأَنْتَى رَجُلٌ حَرَامًا خَالَ أَنَسٍ مِنْ خَلْفِهِ فَطَعَنَهُ بِرُمَحٍ حَتَّى أَنْقَذَهُ، فَقَالَ حَرَامٌ: فُزْتُ وَرَبِّ الْكُعْبَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «إِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ قُتِلُوا، وَإِنَّهُمْ قَالُوا: اللَّهُمَّ بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ وَرَضِيتَ عَنَّا». [مكرر: ١٥٤٤]

[أحمد: ١٣٨٥٤، والبخاري: ٣٠٦٤، مسنداً]

[٤٩١٨] ١٤٨ - (١٩٠٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: عَمِّي الَّذِي سَمِعْتُ بِهِ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتْرَأُ، قَالَ: فَشَقَّ عَلَيْهِ، قَالَ: أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غِيْثُ عَنْهُ، وَإِنْ أَوَانِي اللَّهُ مَشْهَدًا فِيمَا بَعْدُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبَرَأَنِي اللَّهُ مَا أَصْنَعُ، .....

الذين كانوا بأروا إلى مسجد النبي ﷺ، وكانت لهم في آخره ضفة، وهو مكان مقطوع<sup>(١)</sup> من المسجد مظلل عليه يبيتون فيه، قاله إبراهيم الحربي والقفطي. وأصله من ضفة لبيت، وهي شيء يظلمة قسمة.

فيه فضيلة<sup>(٢)</sup>، والصدقة<sup>(٣)</sup>، الأكسب من الحلال لها.

وفيه جواز الضفة في المسجد، وحوز لميب فيه بلا كراهة، وهو مذهب الجمهور.

قوله: «اللهم بَلِّغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ وَرَضِيتَ عَنَّا» فيه قضية ظاهرة للشهداء، وثبوت لرضيت منهم ولهم، وهو موافق لقوله تعالى: «رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ» [البقرة: ١٩١] قال العلماء: أي: رضي عنهم بطاعتهم ورضوا عنه بما أكرههم به وأعطاهم إياه من الخير.

والمراد من الله تعالى إفاضة الخير والإحسان والرحمة، فيكون من صفات الأفعال، وهو أيضاً بمعنى إزائته، فيكون من صفات الذات.

قوله: (لبرأي الله ما أصنع) هكذا هو في أكثر النسخ: (لبرأيي) بدالاف، وهو صحيح، ويكون (ما

(١) في (ص) و(هـ): مقطوع. والمثبت موافق لما في «الكنز» (معجم: ٣٢٥/٦).

(٢) في (ع): فضيل،

قَالَ: فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا، قَالَ: فَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ  
 سَعْدُ بْنُ مُعَدٍ، فَقَالَ لَهُ أَسْنُ: يَا أَبَ عَمْرٍو أَيْنَ؟ فَقَالَ: وَاهَا لِي رِيحُ الْجَنَّةِ! أَجِدُهُ دُونَ أُحُدٍ،  
 قَالَ: فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ، قَالَ: فَوُجِدَ فِي جَنْبِهِ بِضْعُ وَفُتَانُونَ مِنْ نِسْبِ ضَرْبَةٍ وَطُعْنَةٍ وَزَمَانَةٍ،  
 قَالَ: فَقَاتَلَتْهُنَّ عَمَّتِي الرُّبَيْعُ بِنْتُ النَّضْرِ -: قَدْ عَرَفْتُ أُجِييَ إِلَّا بَنَاتِي، وَنَزَلَتْ فِيهِ  
 الْآيَةُ: ﴿وَيَعَالٍ حَذَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَيَنْهَضُوا مِنْهُمْ مَنْ قَضَى لَنُفُسِهِمْ وَفِي ذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ  
 الْأَمْرَ﴾ [٢٢] قَالَ: فَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ وَفِي أَصْحَابِهِ. [اصحح: ١٣٠١٥، بالحاوي: ٢٨٠٥].

اصنع بدلاً من الضمير في (اراني) أي: أئزى لله ما اصنع، ووقع فيه بعض النسخ: (سيرى لله) بياء  
 بعد الراء ثم نون مشددة، وهكذا وقع في «صحيح البخاري» وعلى هذا ضبطوه بوجهين،  
 أحدهما: لِيَرْبِي، بفتح الراء والراء، أي: يراه الله وإعلاء بوزن  
 ولثاني: لِيَرْبِي، بضم الراء وكسر الراء، ومعناه: يربى الله الناس ما أصنعه ويبرزه الله تعالى لهم  
 قوله: (فهاب أن يقول غيرها) معناه أنه اقتصر على هذه اللفظة لمبهمة، وهي قوله (ليربي لله ما  
 اصنع) مضافة إلى ما جهل الله على غيرها فبجزم عنه، أو لضعف نيته عنه، أو نحو ذلك، وليكون المراد به  
 من التحول والقوة.

قوله: (واهأ لريح الجنة! أجده دون أجد) قال العلماء: (واهأ) كلمة فحش وتبذير.  
 قوله: (أجده دون أجد) محمول على ظاهره، وإن الله تعالى أوجده ريحها من موضع المعركة، وقد  
 ثبتت الأحاديث أن ريحها توجده من مسيرة خمسين مثلاً صاعاً<sup>(١)</sup>.



(١) جرد ذلك في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن عائشة: ٢٩١١، وحديث أبي بكر رضي الله عنه عند النسائي في ١ بكبرى: ٨٦٩١، وأحمد: ١٥٠٦ لا (من وجادات يده عبد الله) وحديث أبي هريرة رضي الله عنه مائل في (البحر): ١٧٥٠  
 وورد في أحاديث أخر مائلة في بعض، فمن ذلك ما رواه البخاري: ٣١٦٦. وأحمد: ٦٧٤٥ من حديث عبد الله بن  
 عمرو رضي الله عنه مسيرة أربعين عاماً، وفي رواية أخرى لأحمد: ٦٥٩٤ أنها مسيرة سبعين عاماً.  
 وعلى كل حال فمعنى لا يفهم له، فيصالح أن الريح تأتي من المأثور في الأحاديث، فلا يعارض ذلك ما في حديثه.

## ٤٢- [باب: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا»

## فهو في سبيل الله]

[٤٩١٩] ١٤٩- (١٩٠٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَسْرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَنَّ رَجُلًا أُعْرِيَتْ أُنْثَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِنَفْسِهِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِذِكْرِكَ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَدُهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ أَعْلَى، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [احمد ١٩٥٩٦، والبيهقي ٤٢١٢٦].

[٤٩٢٠] ١٥٠- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُسَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ اخْرُجَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَنِي الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، أَيْ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [احمد ١٩٥٤٣، وابن ماجة ٤٩١٩].

[٤٩٢١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُقَاتِلُ مِنَّا شَجَاعَةً، فَلَذَكَرَ وَثَلَّةً. [البيهقي ٤٩١٩].

## باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا،

## فهو في سبيل الله

قوله ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله» فيه بيان أن الأفعال إنما تُحسب بالنيات لصدقة، وأن الفضل الذي ورد في المحدثين في سبيل الله تعالى يختص بمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

[ ٤٩٢٢ ] ١٥١ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَافِيلَ : أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَحْلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَنِ الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ فَقَالَ : الرَّجُلُ يُقَاتِلُ حَفِيبًا ، وَيُقَاتِلُ حَوِيَّةً ، قَالَ : فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ وَمَا رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَاتِمًا - فَقَالَ : «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» . ١ - ١٩٥٥٣ .

ويعاوي : ١٩٥٣ .

قوله : (الرجل يقاتل للذكر) أي : ليذكره الناس بالشجاعة ، وهو بكسر الهمزة.

قوله : (ويقاتل حمية) هي الأئمة والغيرة والجماعة من عشيرته

قوله : «رفع رأسه إليه ، وما رفع رأسه إليه إلا أنه كان قائمًا» فيه أنه لا بأس أن يكون المستفتي واقعًا إذا كان هناك عذر من حبيب مكان أو غيره . وكذلك طالب الحاجة .  
وفي إقبال المتكلم عني من يخاطبه .





## ٤٣ - [باب: من قاتل للرياء والسمعة

## استحق النار]

[٤٩٢٣] ١٥٢ - (١٩٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِسَارٍ قَالَ: تَفَرَّقَ لَنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَائِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ، حَدَّثَنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْيَوْمِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَّفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَّفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَّفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلِ نَحْبٍ أَنْ يَنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ». (المع: ٤٩٢٤).

## باب من قاتل للرياء والسمعة

## استحق النار

قوله: (تفرق الناس عن أبي هريرة، فقال له نائل أهل الشام أيها الشيخ) وفي الرواية الأخرى: (فقال له نائل الشامي) هو يسنون في أوله وبعد الألف ثمانية فوق، وهو نائل بن قيس الجرمي الشامي، من أهل فلسطين، وهو تابعي، وكان أبوه صحابياً، وكان نائل كبير قومه.

قوله ﷺ في الغزوي والعنبي والجواد وعندهم على فعلهم ذنب لغير الله ويدخلهم النار، دليل على تعليل تحريم الرياء وشدة عقوبته، وعلى الحث على وجوب الإخلاص في الأعمال، كما قال الله تعالى: «وَمَا أَرْوَا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ دِينَهُمْ» الآية ١٥.

[ ٤٩٢٤ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا عَمِيءُ بْنُ خَمْرَمٍ: أَكْبَرُ الْحَجَّاجِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّجَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ أَلَمْ تَقُلْ الشَّامِيُّ، وَتُنَصَّ الْحَدِيثَ بِهَذَا خَلِيفَةُ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ. (الحدود: ١٨٧٧)

وفيه أن العمومات نورية في فصل الجهاد إنما هي لمن أراد الله تعالى بذلك مخلصاً، وكذلك الشاء على العمام وعلى المنفقين في وجوه الخيرات؛ كُله محمود على من فعل ذلك لله تعالى مخلصاً.

قوله: (تفرج<sup>(١)</sup> الناس عن أبي هريرة) أي: تفرقوا بعد اجتماعهم



(١) هي (خج): تفرق.

## ٤٤- [باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم]

[٤٩٢٥] ١٥٣- (١٩٠٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي هَالِيٍّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ». [احمد ٢٦٥٢٧].

[٤٩٢٦] ١٥٤- (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَالِيٍّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُلِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْوَرِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تُخَفِقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجْوَرُهُمْ» [مسند ٤٩٢٥].

## باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم

قوله ﷺ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ» وفي الرواية لثنية: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تَغْزُو فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْوَرِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تُخَفِقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجْوَرُهُمْ» قد أهلك اللغة. لإخفاي أن يغزوا فلا يعمرو شيئا، وكللت كل طالب حرجا إن لم تحصل فقد أخفق، ومنه: أخفق الصائد، «لما لم يقع له صيد».

وأم معنى الحديث، فله صوت لذي لا يجوز غيره أن العزة إذا سيمو ولحموا<sup>(١)</sup>، يكون أجورهم أقل من أجر من لم يسلم. أو سيم ولم يعم، وأن العيسة هي في مقدمة جزاء من أجر غزوهم، وإذا حصلت لهم فقد تعجلوا ثلثي أجورهم المترتب على لغزو، وتكون هذه لعينة من جملة الأجر، وهذا موافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة، كقوله<sup>(٢)</sup>: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَأْكُلُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا،

(١) في (ص)؛ ولها: أو حموا. وهو خطأ.

(٢) قاله غياث بن الأرقم ﷺ، أخرجه عنه البخاري ١١٢٧٦، ومسلم ٢١١٧٧. وهو في نسخة أحمد

ومما من أبلغت له ثمرته فهو يهديها أي يجتنبها فهذا الذي ذكرنا هو لضواب، وهو ضارٌ للحديث. وم يأت حديث صحيح يحذف هذا، فتعين حملُه على ما ذكرنا.

وقد اختار لقاضي عياض معنى هذا الذي ذكرناه بعد حكايته في تفسيره أقول لأفادة، منها قول من زعم أن هذا الحديث ليس بصحيح، ولا يجوز أن تُقص ثوابهم بالغنمية، كما لم ينقص ثواب أهل بدر، وهم أفضل مسجاهدين وهي أفضل غنمة قال. وزعم بعض هؤلاء أن أبا هانئ جُمِعَ بين هانئ<sup>(١)</sup> رواه مجهول، ورُجِّحوا الحديث السابق<sup>(٢)</sup> في أن المسجدين يرجع بهما نال من أجر وغنمة فرُجِّحوا على هذا الحديث لشهرته وشهرة رجلاه، ولأنه في «المصحيحين» وهذا في «المستدرج» خاصة.

وهذا لقول «طل من أوجه» فإنه لا تعارض بينه وبين هذا الحديث المذكور؛ فإن الذي في الحديث لسابق رجوعه وما نال من أجر وغنمة، ولم يقل أن الغنمة تُنقص الأجر أم لا، ولا قال: أجره كالأجر من لم يَنتم فهو «طلق» وهذا «مقيّد» فوجب حملُه عليه.

وأما قولهم: أبو هانئ مجهول، فنسب قد حش، بل هو ثقة مشهور، روى عنه البيهقي بن سعد وخزيه وابن وهب وخلائق من الأئمة، ويكتفي في توثيقه احتجاج مسند به في «صحيحه».

وأما قولهم: إنه ليس في «مصححين» فليس لازماً في صحة الحديث كونه في «مصححين» ولا في أحدهما. وأما قولهم في غنمة بدر، فليس في غنمة بدر نص أنهم لو لم يَنتموا لكان أجرهم على قدر أجرهم، وقد غنموا فقط، وكونهم مغفور لهم قرصت عنهم ومن أهل الجنة لا يَنتم منه إلا تكون وراء هذه مرتبة أخرى هي أفضل منه، مع أنه شديد فصل عظيم لِقَدْر.

ومن لأقوال البصاة، ما حكاه القاضي<sup>(٣)</sup> عن بعضهم أنه قال: بعض الذي تعجل ثلثي أجره إنما هو في غنمة أخذت على غيب وجهها. وهذا غلط فاحش؛ إذ لو كانت على خلاف وجهها لم يكن ثلث الأجر.

وزعم بعضهم أن المراد أن التي أخفقت يكون لها أجر بالأسف على ما لانتها من الغنمة، يصاعف ثوابها كما يصاعف لمن أصيب في ماله وأهله. وهذا القول فاسدٌ مبنيٌّ لصريح الحديث.

وزعم بعضهم أن الحديث محمولٌ على من خرج بنية لغزو وغنمة معاً، فنقص ثوابه. وهذا أيضاً ضعيف، والصواب ما تقدم، والله أعلم.

(١) في الإكمال المستدرج: (٩/ ٢٣٠) أبو حنيفة بن هانئ، وهو خطأ.

(٢) برقم: ٤٨٨٩

(٣) المصدر السابق.

٤٥- [باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»

وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال]

[٤٩٢٧ - ١٥٥] (١٩٠٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ قُتَيْبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَرَاهِيمٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، .....»

باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»

وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال

قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» الحديث.

أجمع المسلمون على عظم موقع هذا الحديث، وكثرة فوائد، وصحته؛ قال الشافعي وآخرون: هو ثلث للإسلام، وقال لشافعي: يدخل في سبعين باباً من الفقه، وقال آخرون: هو رُبُّع الإسلام، وقال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: ينفي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث، تنبيهاً للمطالب على تصحيح النية، ونقل الخطأ في هذا عن الأئمة مطلقاً، وقد فعل ذلك البخاري وغيره، فابتدؤا به قبل كل شيء، وذكره البخاري في مبعده هو وضع من كتابه.

قال الخطاط: لم يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن محمد إلا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري. وعن يحيى انتشار، فرواه عنه أكثر من مئتي نفس<sup>(١)</sup>، أكثرهم أئمة، ولهذا قال الأئمة: ليس هو متواتراً وإن كان مشهوراً عند الخاصة والعامة؛ لأنه فقد شرط التواتر في أوله.

وفيه طرفة من طواف الأئمة؛ فإنه رواه ثلاثة تاسعون بعضهم عن بعض: يحيى ومحمد وعلقمة.

قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة «إنما» موضوعة للحصر، تثبت المذكور وتنفي ما سواه.

(١) في (ص) و(هـ): إنسان

وَأِنَّمَا لِأَمْرٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوُّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» [الحاشي ٥٤]

(المط. ١٤٢٨هـ)

تقديم هذا الحديث أن الأعمال تُحسب إذا كانت لله. ولا تُحسب إذا كانت بلا نية وفيه دليل على أن العهدة - وهي الوضوء والغسل والتيمم - لا تصح بلا نية، وكذلك الصلاة والزكاة والصوم والحج والاعتكاف وسائر العبادات.

وأما برائة النجاسة، فالمشهور عند أهلنا لا تقتضي نية، لأنهم من باب التبرؤ، والتبرؤ لا يحتاج إلى نية، وقد نقلوا الإجماع فيها، وشذ بعض أصحابنا بأوجبها، وهو باطل.

وتدخل النية في الطلاق والعتاق والقذف، ومعنى دخولها أنها إذا فارت كناية صارت كالصريح، وإن أتى بصريح الصلح ونوى طفتين أو ثلاثاً، وقع ما نوى، وإن نوى الصريح غير مقصده، فبطل فيه بطله وبين الله تعالى، ولا يقبل منه في الظاهر.

قوله (ع) : «وَأِنَّمَا لِأَمْرٍ مَا نَوَى» قالوا : فائدة ذكره بعد «إِنَّمَا» الأعمال بالنية بيان أن تعيين النوى شرط، فلو كان على إنسان صلاة مقصية، لا يكفيه أن ينوي الصلاة لعاقبة، بل يشترط أن ينوي كونه ظهراً أو غيرها، ولولا لمطابقة الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين، أو أوهم ذلك.

قوله (ع) : «لَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» معناه : من قصد بهجرته وجه الله وقع أجره على الله، ومن قصد بها دنيا أو امرأة، فهي حقه<sup>(١)</sup>، ولا نصيب له في الآخرة بسبب هذه الهجرة. وأصل للهجرة «بشرك، والبراءة هنا ترك الوطن».

وذكر الحرافة مع الدنية يحتمل وجهين :

أحدهما : أنه جاء أن سبب هذا الحديث أن رجلاً هاجر ليتزوج امرأة يقال لها : أم نيس، فقيل له : هاجر أم نيس<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ع) : جقد.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير ٨٥٤٠ عن عبد الله بن مسعود (ع) : «قد لعنني في تحريج (جاء يومئذ)» (٣٦٣/٤) بسنده جيد. ولما بن حجر في فتح الباري ١ : (٢٩٠/١) : «لكن ليس فيه ألفاظ حديث «الأعداء»» بل في رواية «أم نيس» وأم نيس هي من الحرق ما يقتضي التعبير بذلك.



[ ٤٩٢٨ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ : أَخْبَرَنَا الثَّيْتُ (ح) ، وَحَدَّثَنَا أَبُو تَرْبِيعٍ  
 الْعَتَكِيُّ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ح) ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَابٍ ، يَعْنِي  
 الثَّقَفِيَّ (ح) ، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ سُبَيْمَنُ بْنُ حَبَانَ (ح) .  
 وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُمَيَّرٍ : حَدَّثَنَا حَفْصُ - يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ - وَزَيْدُ بْنُ هَارُونَ (ح) .  
 وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ : حَدَّثَنَا شُ لَمْبَارَكُ (ح) . وَحَدَّثَنَا بْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا  
 سُفْيَانُ ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِإِسْنَادٍ مَالِكٍ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ : وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ ، سَمِعْتُ  
 عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الْوُثْبِيِّ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . (لأحمد: ١٦٨ و ٣٠١ ، والبخاري: ١ و ٣٨٩٨ و ١٦٦٧٩) .

والثاني: أنه للثبته على زيادة التحديد من ذلك، وهو من باب ذكر المخبر بعد العام، تنبيها على  
 مزيجته والله أعلم.



### ٤٦- [باب استحباب طلب الشهادة

#### في سبيل الله تعالى]

[٤٩٢٩] ١٥٦ - (١٩٠٨) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا وَلَوْ لَمْ تُصِبه».

[٤٩٣٠] ١٥٧ - (١٩٠٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ، أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْتَبٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاقِهِ» وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَلِيلِهِ: «بِصِدْقٍ».

### باب استحباب طلب الشهادة

#### في سبيل الله تعالى

قوله ﷺ: «مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا وَلَوْ لَمْ تُصِبه» وفي لرواية لأخرى: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاقِهِ».

معنى الرواية الأولى مفسر من الرواية الثانية، ومعناها جميعاً أنه إذا سأل الشهادة بصديق، أُعْطِيَ من ثواب الشهداء وإن كان على فراقه.  
وله استحباب سؤال الشهادة واستحباب بقاء الخير.



## ٤٧- [باب ذم من مات ولم يغز]

## ولم يحدث نفسه بالغزو]

[٤٩٣١] ١٥٨ - (١٩١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْبٍ الرَّحْمَنِيُّ بْنُ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ الْمَكِّي، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَحْدِثْ بِوَلَدِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ لِقَافٍ» قَالَ ابْنُ سَهْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [احمد ٢٨٨٦٥].

## باب ذم من مات ولم يغز

## ولم يحدث نفسه بالغزو

قوله ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَحْدِثْ بِوَلَدِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ لِقَافٍ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَتَرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

قوله: (تَرَى) بضم نون، أي: تَقَرَّرْ. وهذا الذي قاله ابنُ المبارك محتج به، وقد قدس غيره - إنه عدم، وأصرَّ أن من فعل هذا فقد أشبه بمنافقين المتحسين عن الجهاد في هذا الوصف، فإن ترك الجهاد أحد شعب اللقاف.

وهي هذا الحديث أن من نوى فعل عبادة وصات قبل فعلها، لا يتوجه عليه من الذم ما يتوجه على من مات ولم ينوها؛ وقد اختلف أصحابنا فيمن تمكن من الصلاة في أول وقتها وأخبرها بنية أن يفعلها في آتائه، فمات قبل فعلها، أو أخر الحج بعد التمكن إلى سنة أخرى، فمات قبل فعله، هل يائمه أم لا؟ والأصح عندهم أنه يائمه في الحج دون الصلاة، لأن مدة الصلاة قريبة، فلا تُنسب إلى تعريض بالتأخير، بخلاف الحج، وقيل: يائمه فيهما، وقيل: لا يائمه فيهما، وقيل: يائمه في الحج شيخ دون الشاب، والله أعلم.



## ٤٨- [باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض

### أو عذر آخر]

[٤٩٣٢] ١٥٩- (١٩١١) حَدَّثَنَا هُثَيْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ حَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ فَقَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا يَمُوتُونَ مَسِيرًا وَلَا قَطْعَتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ». (الطبر ٤٩٣٢).

[٤٩٣٣] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُبَيْرُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: «إِلَّا شَرِكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ». (المجلد ٤٩٣٣).

## باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض

### أو عذر آخر

قوله ﷺ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالًا مَا يَمُوتُونَ مَسِيرًا وَلَا قَطْعَتُمْ وَادِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ» وفي رواية: «إِلَّا شَرِكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ».

لذلك أهل اللغة: شَرِكُهُ: بَكَسَرَ يَرْكُؤُ، بمعنى: شاركه.

وفي هذا الحديث فضيلة لتبعية في الخبر، وأن من نوى الغزو أو غيره من الطاعات فغرض له عذر متعذر، حصل له ثواب بجهته، وأنه كلما أكثر من التمسك على قوته فسلك وتبعته كونه مع الغزاة وسدوره: كثر ثوابه، والله أعلم.



## ٤٩- [باب فضل الغزو في البحر]

[ ٤٩٣٤ ] ١٦٠ - ( ١٩١٢ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أُمَّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتُضْعِمُهُ ، وَكَانَتْ أُمَّ حَرَامٍ تَحْتِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَا تَأْطَعُمُهُ ، ثُمَّ جَلَسَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ ، فَتَنَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ : فَقُلْتُ : مَا يَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَاسٌ مِنْ أُمَّيِّ عَرَضُوا عَلَيَّ عُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ ،

## باب فضل الغزو في البحر

قوله : ( أن النبي ﷺ كان يدخل على أم حرام بنت ملحان ، فتطعمه وتقلي رأسه وينام عندها ) اتفق العلماء على أنها كانت محرمة له ﷺ ، واختصوا في كيفية ذلك ، فقال ابن عبد البر<sup>(١)</sup> وغيره : كانت إحدى خالاته من الرضاة ، وقال آخرون : بل كانت حائلة لأبيه أو لجدّه ، لأن عبد المطلب كانت أمه من بني لُحَاجِر .

وقوله : ( تَقْلِي رَأْسَهُ ) يَتَّبِعُ النَّسَاءَ وَإِسْكَانَ الْفَاءِ : فِيهِ جَوْرٌ قَلْبِي الرَّأْسِ وَقَتْلُ الْمُقْتَبِرِ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ . قَالَ أَصْحَابُنَا : قَتْلُ الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْذِيَّاتِ مَسْتَحَبٌّ .

وفيه جَوْرٌ مَلَاسِيَةِ الْمَحْرَمِ فِي الرَّأْسِ وَغَيْرِهِ مِنْ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ ، وَجَوَارِزُ الْحَيَاةِ بِالْمَحْرَمِ وَانْتِزَاعُ عُنْدِهَا ، وَهَذَا كُلُّهُ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ .

وفيه جَوْرٌ أَكَلِ الضَّيْفِ عِنْدَ الْمَرْأَةِ الْمُزَوَّجَةِ مِنْ قَدَمَتِهِ نَهْيٌ ، لَا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفُرُهُ أَكَلُهُ مِنْ طَعْمِهِ .

قوله : ( فَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ) هَذَا ابْتِغَاءٌ لِرَحْمَةٍ أَوْ لِيُكُونَ أَمْتُهُ تَقْبَلُ بَعْدَهُ مَتَّظَةً بِأَمُورِ الْإِسْلَامِ فَالْمُجَاهِدُ حَتَّى فِي الْبَحْرِ .

(١) في «الاستبصار» (١/١٢٥) ، و«المجموع» : (١/٢٢٦ - ٢٢٧)

يَرْكَبُونَ بَيْعَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ» - يَشْكُ أَيُّهُمَا قَالَ -  
 قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمْ، قَدْعًا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ، ثُمَّ  
 اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أَقْبَتِي عُرِضُوا  
 عَلَيَّ عُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ فِي الْأُولَى، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمْ  
 مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتَ مِنَ الْأَوَّلِينَ» فَرَكِبْتُ أُمَّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ الْبَحْرِي فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ، فَصُرِعْتُ  
 عَنْ دَابَّتِي، جِئْتُ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَكْتُ. - أحمد: ١٣٥٢٠، وليجاري: ٢٧٨٨-٢٧٨٩ -

قوله ﷺ: «يركبون بيع هذا البحر» (البيع) بشاء مثناة ثم باء مؤنحلة مفتوحين ثم جيم، وهو ظهره  
 ووضعه. وفي الرواية الأخرى: «يركبون ظهر البحر».

قوله ﷺ: «كالمملك على الأسيرة» حين: هو صلة لهم في الآخرة إذا دسجوا لجنه، والأصح أنه صفة  
 لهم في الدنيا، أي: يركبون مراكب المملك لسعة حالهم وشفقة أمرهم وكثرة عيهم.  
 قوله في لمرّة لثانية: «ادع الله أن يجعلني منهم» وكان دعائها بي لأولى فقال «أنت من  
 الأولين» هذا دليل على أن روايه الثانية غير لأولى، وأنه عرّض فيها غير الأولين.

وفيه معجزة لنبي ﷺ، منها: (خبره ببقاء أمته بعده، وأنه تكون لهم شركة وقوة وعدد، وأنهم  
 ينفرون، وأنهم يركبون لبحر، وأن أم حرام تعيش إلى ذلك زمان، وأنّها تكون معهم، وقد وجد بحمد  
 الله تعالى كل ذلك.

وفيه فضيلة لتلك الجيوش، وأنهم غنّة في سبيل الله تعالى.

واختلف العلماء متى جرت المعجزة التي توفيت فيها أم حرام في البحر، وقد ذكر في هذه الرواية في  
 «مسلم» أنها ركبت البحر في زمان معاوية فصُرعت عن دابّتها فهلكت قال القاضي: قال أكثر أهل  
 النسخ والأخبار أن ذلك كان في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأن فيها ركبت أم حرام وزوجها إس  
 قيرم، فصُرعت عن دابّتها هناك، فتوفيت وكفنت هناك، وعسى هذا يكون قوله: (في زمان معاوية)  
 معناه: في زمان غزوه في البحر، لا في أيام خلافته؛ قال: وقيل: بل كان ذلك في خلافته؛ قال: وهو  
 أظهر في دلالة قوله: في زمانه<sup>(١)</sup>.



[ ٤٩٣٥ ] ١٦١ - ( ١٩١٢ ) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِسْحَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أُمِّ حَرَامٍ - وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ - قَالَتْ: أَتَانِ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ صِدِّيقٌ، فَاسْتَيْقِظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا أَبِي أَنْتُ وَأُمِّي، قَالَ: «أَرَيْتَ قَوْمًا مِنْ أُمَّي يَرْكَبُونَ ظَهَرَ الْبَحْرِ كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَمْرِ؟» قُلْتُ: أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «لَئِنْكَ مِنْهُمْ» قَالَتْ: ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقِظَ أَيْضًا وَهُوَ يَضْحَكُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ وَمَنْ مَقَالِيهِ، فَقُلْتُ: أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ».

وفي هذا الحديث جوار ركوب البحر لرجل رائس، وكذا قال الجمهور، وكرد مالك ركوبه للنساء؛ لأنه لا يمكنهن علماً التستر فيه، ولا غطى البصر عن المتصرفين فيه، ولا يؤمن اكشاف عوراتهن في تصرفهن، لا سيما فيما صغر من السن، مع صرورهن إلى قضاء الحاجة بحضرة الرجل.

قال القاضي: وروي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز منع ركوبه، وقيل: إنما منعه العمران لتجارة وطلب الذهب، لا لبطايات. وقد روي عن ابن عمر<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ النهي عن ركوب البحر إلا لحاج أو معتمر أو غزير. وضعف أمود وهذا الحديث وقال: رواه مجهولون<sup>(٢)</sup>.

واستدل بعض العلماء بهذا الحديث على أن قتال في سبيل الله تعالى والموت فيه سواء في الأجر، لأن أم حرام ماتت ولم تقتل؛ ولا دلالة فيه لذلك؛ لأنه ﷺ لم يقل: إنهم شهداء. إنما يغزون في سبيل الله تعالى، ولكن قد ذكر مسلم في الحديث الذي بعد هذا بقليل<sup>(٣)</sup> حديث زهير بن حرب من رواية أبي هريرة: «من قُتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد» وهو موافق لمعنى قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

(١) في النسخ ثلاث. صو. وأثبت من «إكمال المعجم». (٣٤٠/٦) وكذلك أخرجه من حديثه أبو داود ٢٤٨٩ وأخرجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: ١٦٦٨ (كتاب الأيمان) وهو ضعيف أيضاً.

(٢) كلامه هذا ليس في المطبوع من نسخة ولا خلاص في ضعف الحديث.

(٣) رقم: ٤٩٤٦.

قَالَ: فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ بَنِي الصَّامِتِ بَعْدَ، فَعَمَّرَا فِي الْبَحْرِ فَحَمَلَتْهَا مَعَهُ، فَلَمَّا أُنْجِزَتْ جَاءَتْ فَوَضَعَتْ لَهَا بَعْلَةً، فَزَكَّيْنَهَا، فَصَرَغَتْهَا فَلَدَقَتْ عَنْقَهَا. [المعجم: ٢٧٣٧٨. والبغاري: ٢٨٩٤ - ٢٨٩٥].

[٤٩٣٦] ١٦٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بِنِ لَمَهْ جِرِّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ خَالَتِهِ أُمِّ حَزَامٍ بِنْتِ وَلِحَانَ أَنَّهَا قَالَتْ: نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَتَبَسَّمُ، قَالَتْ فَقُنْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَضْحَكُكَ؟ قَالَ: إِنَّمَا مِنْ أُمَّتِي عَرَضُوا عَلَيَّ بِرُكُوبٍ ظَهَرَ هَذَا الْبَحْرِ الْأَخْضَرُ، ثُمَّ ذَكَرَ تَحْوِ حَلِيبِثَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. [المعجم: ٢٧٠٣٢. والبغاري: ٢٧٩٩ - ٢٨٠٠].

[٤٩٣٧] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَةُ وَلِحَانَ خَدَةَ أَنَسٍ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عِنْدَها، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَشُعْبَةَ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ. [المعجم: ١٢٧٩٠. وظهر ٤٩٣٥].

قوله في الرواية الأولى: (وكانت أم حُرْمٍ تحت عبادة بن الصامت، فدخل عليها رسول الله ﷺ فاطمته) وقال في الرواية الأخرى: (فتزوجها عبادة بن الصامت بعد).

فظاهر الرواية الأولى أنها كانت زوجة لعبادة حين دخول النبي ﷺ إليها، وبكسر الواو الثانية صريحة في أنه إنما تزوجها بعد ذلك، فتحمل الأولى على موافقة الثانية، ويكون قد أخبر عنه صدر حالاً لها بعد ذلك.

قوله: (وحدثناه محمد بن رُمح بن المهاجر - أخبرنا الليث، عن يحيى بن سعيد) هكذا هو في نسخ بلايت، ونقل لقاضي<sup>(١)</sup> عن بعض نسخهم: (حدثنا محمد بن رُمح ويحيى بن يحيى: أخبرنا الليث) فزاد يحيى بن يحيى مع محمد بن رُمح.



## ٥٠ - [باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل]

[٤٩٣٨] ١٦٣ - (١٩١٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَهْرَمٍ اسْدَارِمِي. حَدَّثَنَا أَبُو الْوَيْثِيقُ الطَّبَائِسيُّ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ - يَعْنِي مَنْ سَعْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ شَرْحِبِيلِ بْنِ السَّمُطِ، عَنْ سَلَمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَتِمُّهُ، وَأُجِرِيَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأُمِنَ الْقَتْلَانِ». (أحمد، ٢٣٧٣٨).

## باب فضل الرباط في سبيل الله تعالى

قوله: (عبد الرحمن بن يهرام) بفتح الهمزة وكسر هاء<sup>(١)</sup>.

قوله: (شرحبيل بن السمط) يقد بفتح السين وكسر الميم، ويقال بكسر السين وإسكان الميم.

قوله ﷺ: «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعملُهُ هذه فضيلة فذمة لدماربط، وجري عمل عليه بعد موته فضيلة مختصة به لا يشركه فيها أحد، وقد جاء صريحاً في غير المسند: «كُلُّ مَيِّتٍ يُنْخَمَ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرَبِّطُ؛ فَإِنَّهُ يُنَمَّى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٢)</sup>.

قوله ﷺ: «وأُجِرِيَ عليه رزقه» موافق لقول الله تعالى في الشهداء: «لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»<sup>(٣)</sup>.

قوله ﷺ: «وأُمِنَ القَتْلَانِ» ضبطوا «أمن» بوجهين:

أحدهما: «أمن» بفتح الهمزة وكسر الميم من غير و. والثاني: «أمن» بضم الهمزة وياء.

(١) المشهور فتحه.

(٢) أبو داود، ٢٥١٠، وترمذي، ١٧١٥، وأحمد، ٢٣٩٥١ من حديث فضالة بن عبيد ﷺ قال ترمذي حسن.

صحح.

(٣) انظر حديث: ٤٨٨٥ وشرحه.

[ ٤٩٣٩ ] ( ٠٠٠ ) حَسَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَقِيفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عُقَيْبَةَ، عَنْ شَرَحْبِيلَ بْنِ السَّنْطِ، عَنْ سَلْمَانَ الْخَيْوَرِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ الثَّيِّبِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى [ ط ١٤٩٨ ].

وأما «الفَتَّان» فقد انقضى: رواية الأكثرين بِهَسْمِ النِّعَامِ، جمع فَاتِن، قال: ورواه لطيفي «الفتح» وفي رواية أبي داود في «سننه»: «وَأَمِينَ مِنْ فَتَّانِي الْقَبْرِ»<sup>(١)</sup> والله أعلم.



(١) «إكمال المعجم»: (٣٤٢/٦) وهذا نسخة من حديث «سالف قريباً»، ونسخته لي مطبوع لأبي داود، «ابن أبي عمير»

وعند ترمذي وأحمد «وياس فتنة القبر» واللفظ المذكور أخرجه لطيفي في «شرح مشكاة»

## ٥١ - [باب بيان الشهداء]

[٤٩٤٠] ١٦٤ - (١٩١٤) حَدَّثَكَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَّرَهُ، فَشَكَرَ اللَّهَ لَهُ فَعَفَّرَ لَهُ» وَقَالَ: «الشَّهْدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْمُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْعَرِقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﷻ» . [مكرر: ٦٦٦٩] [أحمد: ١٠٨٩٧]

و١٠٨٩٧. وانصاري ٦٥٧ و٦٥٣.

[٤٩٤١] ١٦٥ - (١٩١٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهِيلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَعْدُونَ الشَّهِيدَ فِيكُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. قَالَ: «إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَا لَقِيلَ» قَالُوا: فَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْمَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي

## باب بيان الشهداء

قوله ﷺ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَّرَهُ. فَشَكَرَ اللَّهَ لَهُ فَعَفَّرَ لَهُ» فيه فضيلة إطاعة لأذى عن الصديق، وهو كل مؤيد. وهذه الإمامة أدنى شعب الإيمان كما سبق في الحديث<sup>(١)</sup>

قوله ﷺ: «الشَّهْدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْمُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْعَرِقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وفي رواية مالم في «الموطأ»<sup>(٢)</sup> من حديث جابر بن عتيك<sup>(٣)</sup>: «الشَّهْدَاءُ سَبْعَةٌ سِوَى الْقَتْلَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فَذَكَرَ الْمَطْمُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْعَرِقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ، وَالْعَرِقُ، وَالْعَرَاةُ ثَمَوْتِ بِجَمْعٍ.

وفي رواية لمسلم: «الْمَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

(١) برفق: ١٥٣.

(٢) برفق: ٥٦٥. ومن طريقه أخرجه «إروا» ٣١١١، والمسنون ١٨٤٦، وأحمد: ٢٣٧٥٣.

(٣) أي (خ): عبد الله، وهو شاعر.

الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ» قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ فِي هَذَا الْحَبِيبِ أَنَّهُ قَالَ: «وَالْعَرِيقُ شَهِيدٌ». [أحمد ٨٠٩٦، رواه الألباني].

[٤٩٤٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ سَدِّى الْوَاسِعِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ سُهِيلٍ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ سُهِيلٌ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَخِيكَ أَنَّهُ رَدَّ فِي هَذَا الْحَبِيبِ: «وَمَنْ عَرِقَ فَهُوَ شَهِيدٌ». [دار ١٩٤١].

[٤٩٤٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْرٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا سُهِيلٌ، بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، وَفِي حَدِيثِهِ: قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مِقْسَمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَزَادَ فِيهِ: «وَالْعَرِيقُ شَهِيدٌ». [أحمد ٤٩٤١].

[٤٩٤٤] ١٦٦ - (١٩١٦) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ لُبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا حَاصِمٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سَمِيرَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: بِسْمِ مَا تَبِىحِي بِنْتُ أَبِي عَفْرَةَ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: بِالطَّاعُونَ، قَالَتْ: فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ». [أحمد ١٧٣٣٥، البحري ٥٧٧٧].

وهذا الحديث الذي رواه مالكٌ صحيحٌ بلا خلاف، وإن كان البحري ومسلم لم يُعرجاه.

فأمّا «المطعون» فهو الذي يموت في الطاعون، كما في الرواية الأخرى: «الطَّاعُونَ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».

وأمّا «الميصون» فهو صاحب داء لمطن، وهو لاسهون. قال لقاضي: وقيل: هو الذي به الاستسقاء. وتنفخ البطن، وقيل: هو الذي يشتكي بطنه<sup>(١)</sup>، وقيل: هو الذي يموت بناءً بطنه مُظْلَقًا.

وأمّا «العريق» فهو الذي يموت غرقاً في الماء، وصاحبٌ لهدم، هو الذي يموت تحته. و«صاحبُ الجنب» معروف، وهي فرحة تكون في الجنب باطلاً. و«الخرق»<sup>(٢)</sup> هو الذي يموت بحريق شر.

(١) إكمال المعلم: (٦/ ٣٤٤).

(٢) في (ص): بحريق، وهو خطأ.



[ ٤٩٤٥ ] ( ٠٠٠ ) وحديثه الوليد بن شجاع: حدثنا علي بن مسهر، عن عاصم، في هذا الإسناد بطله. [الط: ٤٩٤٥].

وأما «المرأة تموت بجمع» فهو بضم السين وفتح الجيم وكسب الهمزة، والمصنف أشهر قيل: نبي تموت حاملاً جامعة ولذا في بطنه، وقيل: هي البكر، ولصحيح الأوز

وأما قوله وَمِنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ فمعناه: بأي صفة مات، وقد سبق بيته<sup>(١)</sup>.

قال العمدة: وإنما كانت هذه المراتب شهادة بنفسه لله تعالى بسبب شهادته وكثرة ألمه. وقد جاء في حديث آخر في «الصحيح»: «من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون أهله فهو شهيد»<sup>(٢)</sup> وسبق بيته في كتاب الإيمان<sup>(٣)</sup>. وفي حديث آخر صحيح: «ومن قُتل دون دينه»<sup>(٤)</sup> فهو شهيد.

قال العلماء: المراد شهادة هؤلاء كلهم غير المقتول في سبيل الله أنهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء، وأم في النيب فيغسلون ويصلى عليهم، وقد سبق في كتاب الإيمان في بيان هذا<sup>(٥)</sup>، وأن لشهادة ثلاثة أقسام:

شهادة في الدنيا والآخرة، وهو المقتول في حرب الكفار،

وشهادة في الآخرة دون أحكام الدنيا، وهم هؤلاء المذكورون من

وشهادة في الدنيا دون الآخرة، وهو من عُدَّ في الغلبة أو قُتل مذبذباً.

قوله في حديث عبد الحميد بن بيان: (قال عبيد الله بن مقسم أشهد على أخيك أنه زاد في هذا

الحديث: «ومن عُرِقَ فهو شهيد») مكذ، وقع في أكثر نسخ بلادنا بالخاء، وفي بعضها: (على أبيك)

نائب، وهذا هو الضواب؛ قال القاضي: وقع في رواية بن مهران: (على أبيك) وهو لصواب، وفي

(١) قول تذيب سابق.

(٢) شرطه الأول في «الصحيح البخاري» ٢٤٨١، و«صحيح مسلم»: ٣٦١ من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وهو بتمامه عند أبي ذر: ٤٧٧٢، وشمس: ١٤٨١، وكنز: ٤١٩٥، وأحمد: ١٦٥٢ من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه وصححه ترمذي.

(٣) (٥٥٨/١)

(٤) تصحيفت لي (س) إلى - سيقه، وهي ساقطة من (ج) وهو جزء من حديث سعيد بن زيد السابق.

(٥) (٥٥٨/٦)

رواية الجلودي (على أخيك) وهو خطأ، والصواب: (على أمك) كما سبق في رواية رهبر، وإنما قاله ابن مقسم لسهيل بن أبي صالح، وكذا ذكره أيضاً في الرواية التي بعده <sup>(١)</sup>، والله أعلم.



## ٥٢- [باب فضل الرمي والحث عليه،

### وذكّر من علمه ثم نسيه]

[٤٩٤٦] ١٦٧- (١٩١٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَبِيٍّ ثُمَامَةَ بْنِ شُعَيْبٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ». (الحديث ١٧٤٤٢).

[٤٩٤٧] ١٦٨- (١٩١٨) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَبِيٍّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُفِّتِجْ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْهُمِهِ». (الحديث ١٧٤٣٢).

[٤٩٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مِزْرَةَ، عَنْ عَمْرُو بْنِ

## باب فضل الرمي والحث عليه،

### وذكّر من علمه ثم نسيه

قوله: (ثُمَامَةُ بْنُ شُعَيْبٍ) هو بشين معجمة مضمومة لم فاء مفتوحة ثم ياء مشددة.

قوله ﷺ في تفسير قوله تعالى: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ» قلها ثلاثاً، هذا تصريح بتفسيرها، وردّها لما يحكيه المفسرون من الأقوال سوى هذا.

وفيهِ وفي الأحاديث بعده فضيلة الرمي ولما شبهوا والاعتد به بذلك بيته لجهاذ في سبيل الله تعالى، وكذلك المتأقفة<sup>(١)</sup> وسائر أنواع استعمال السلاح، ركذا المسابقة بالخيول وغيرها كما سبق في باب<sup>(٢)</sup>. وللمراد بهذا كله لتمرن على القتال والتدريب والتحذق فيه، ورياضة الأعضاء بذلك.

قوله ﷺ: «سُفِّتِجْ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُلْهَوْ بِأَسْهُمِهِ» (الأرضون)

(١) في (ص): المشاجمة والمتأقفة الملاعبة بالسلاح

(٢) عن ٣٢٧.

الحديث، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ لِهَمْدَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِسْمِ اللَّهِ.

[المقر. ١٤٩٧]

[٤٩٤٩] ١٦٩- (١٩١٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَمْعٍ بِسْمِ اللَّهِ جِرْ. أَخْبَرَنَا الْمَيْثُ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ أَنَّ فُقَيْمَ اللَّحْيِيِّ قَالَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: تَحْتَلِفُ بَيْنَ خَلْتَيْنِ لِعَرَضَيْنِ وَأَنْتَ كَبِيرُ بَشُقْ عَلَيْكَ، قَالَ عُقْبَةُ: لَوْلَا كَلَامٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ أُعَانِدَ. قَالَ الْحَارِثُ: فَقُلْتُ لِابْنِ شِمَاسَةَ: وَمَا ذَٰلِكَ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى». [أحمد ١٧٣٣٦، بحر ١].

بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهري<sup>(١)</sup> لغة شاذة يسكنونها. و«يعجز» بكسر الجيم على المشهور، ويفتح في لغة، ومعناه التذنب إلى الرمي. قوله: (ابن شماسه) بضم، لشين وفتحها<sup>(٢)</sup>. قوله: (لم أعانته) هكذا هو في معظم النسخ. (لم أعانته) ببناء، وفي بعضها: (لم أعانته) بفتحها، وهو الصحيح. والأول لغة معروفة سبق بيانها جرات. قوله ﷺ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا، أَوْ قَدْ عَصَى» هذا تشديد عظيم في نسب الرمي بعد عمله، وهو مكررة كراهة شديدة لمن تركه بلا علم. وسبق تفسير لفليس منه في كتاب الإيمان<sup>(٣)</sup>.



(١) في «المصباح»: (أرفق).

(٢) كذا ضبطه صاحب «المطالع»: (٩٥/٦) وقد تقدموا: (شيس) ضبطه بن حجر في «الحقير»: ٣٨٩٥، و«الفتح».

(٣) (٨٠/٤) ولجني في عمله خاري: (١٩٤/١٦) والعزرجي في «خلاصة ذهب الهميم»: ص ٢٢٨ بكر لشين.

(٤) (٤١٤/١)

## ٥٣ - إِبَابُ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ

لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ»

[ ٤٩٥٠ ] ١٧٠ - ( ١٩٢٠ ) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ» وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ فُتَيْبَةَ: وَهُمْ كَذَلِكَ. [مسند ١٧٢٤٠٢].

## باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق

لا يضرهم من خالفهم»

قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».

هَذَا الْحَدِيثُ سَقَّ شَرْحَهُ مَعَ مَا يُشَبِّهُهُ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْإِيمَانِ<sup>(١)</sup>، وَذَكَرَ هُنَاكَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ لَوُرِدَتْ فِي هَذِهِ الْمَعْنَى، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» هُوَ الرِّيحُ الَّتِي تَدْفِي فِتْنَةَ رُوحِ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِرَوَايَةِ مَنْ رَوَى: «حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ أَيْ: تَقْرُبَ السَّاعَةُ، وَهُوَ خُرُوجُ الرِّيحِ».

وَأَمَّا هَذِهِ الطَّائِفَةُ، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُمُ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ الْجَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشُ<sup>(٢)</sup>: إِنَّمَا أَرَادَ أَحْمَدُ أَهْلَ لِسَانِهِ وَالْجَمَاعَةَ وَمَنْ يَعْتَقِدُ مَذْهَبَ أَهْلِ الْجَدِيثِ.

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ مَفْرُوقَةٌ بَيْنَ<sup>(٣)</sup> أَنْوَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْهُمْ شُجْعَانٌ مَقَاتِلُونَ، وَمِنْهُمْ فَقَهَاءٌ، وَمِنْهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَمِنْهُمْ زُهَادٌ وَأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمِنْهُمْ أَهْلُ الْوَجْهِ الْخَرِيفِ مِنَ الْخَيْرِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونُوا مُحْتَمِلِينَ، كُلُّ قَدٍّ يَكُونُوا مُتَمَرِّقِينَ هِيَ أَقْطَارُ الْأَرْضِ

(١) ٥١٩/١ - وَمَا بَعْدَهَا

(٢) فِي «كَمَالِ الصُّلَحِ»: (٣٥٠/٦).

(٣) فِي (خ): مِنْ

[٤٩٥١] ١٧١ - (١٩٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَغَبِيئَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ وَشَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي الْقَزَائِنِي - عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ ثَيْسٍ، عَنِ الْمُفِيرَةِ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ» [أحمد: ١٨١٢٢، مسند: ١٧٣١].

[٤٩٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، عَنْ ثَيْسٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ الْمُفِيرَةَ مِنْ شُعْبَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَرْوَانَ سَوَاءً. [الطبر: ٤٩٥١].

[٤٩٥٣] ١٧٢ - (١٩٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تُقُومَ السَّاعَةُ» [أحمد: ٢١٩٨٥].

[٤٩٥٤] ١٧٣ - (١٩٢٣) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» [أحمد: ١٩٢٢٢].

وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة؛ من هذا الوصف ما زال بحمد الله تعالى من زمن النبي ﷺ إلى الآن، ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث.

وفيه دليل لكون الإجماع حجة، وهو أصح ما استدل به له من الحديث، وأما حديث «لا تجتمع أئمتي على ضلالة» فضعيف<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

(١) أخرجه الترمذي ٢٣١٥ من حديث ابن عمر ؓ وأخرجه بن ماجه ٣٩٥١ من حديث أبي إسحق. وأخرجه أبو داود ٤٢٥٣ من حديث أبي مسعود الأشعري ؓ. وبعد: فإن الله أحاركم من ثلاث حلال ألا يدعو صبيكم بكم فتهمكم جميعاً، ولا يظهر أهل ساحل حس أمر الحق، ولا تجتمع على ضلالة. وأخرجه أحمد ٢٧٢٢٤ من حديث أبي بصير ؓ. لعديري ؓ. بلفظ: «سألت ربي عز وجل أن يرسل، فأهبطني ثلاثاً ونحسني وحده سأل الله عز وجل ألا يجمع أئمتي على ضلالة فأعطاها...» وفيه شواهد أخرى.



[٤٩٥٥] ١٧٤ - (١٠٣٧) حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ غَابِرٍ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ - أَوْ: خَالَفَهُمْ - حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ». [مسك: ٢٣٨٩]

[الحديث: ١١٦٩٣٦، رواه البخاري: ١٣٦٤١]

[٤٩٥٦] ١٧٥ - (١٠٣٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - أَخْبَرَنَا كَثِيرٌ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ - وَهُوَ ابْنُ بُرْقَانَ -: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَنِ الْمُنْبَرِ ﷺ، لَمْ أَسْمَعْهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَثَرَةٍ حَدِيثًا غَيْرَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَلَا تَزَالُ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَاهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [الحديث: ١١٦٨٤٩، رواه البخاري: ١٧١]

[٤٩٥٧] ١٧٦ - (١٩٢٤) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شِمَاسَةَ الْمُهَرِّي قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَةَ بْنِ مَخْلَدٍ وَجَدْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرُو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ، هُمْ شَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَدْعُونَ اللَّهَ بِشَيْءٍ إِلَّا رَدَّهُ عَلَيْهِمْ، فَيُتِمُّهُمْ هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عَقْبَةً بْنُ غَابِرٍ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عَقْبَةُ، أَسْمَعُ مَا يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَ عَقْبَةُ: هُوَ أَعْلَمُ، وَأَنَا أَتُفَسِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ عَصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ ظَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ» فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَجَلٌ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا كَرِيحِ الْبُوسَلَةِ،

قوله ﷺ: «ظاهرين على من ناوَاهم» هو بهمزة بعد الواو، أي: عاداهم، وهو مأخوذ من ناء<sup>(١)</sup> إليهم، وناووا<sup>(٢)</sup> إليه، أي: نهضوا لقتله.

قوله: (مسلمة بن مخلد) يضم الميم وفتح الحاء وتشديد اللام.

(١) في (بخ) و(ص) نأى، وهو خطأ.

(٢) في (خ) و(ص) ناوا، وهو خطأ.

مَنْهَا مَسَّ الْحَرِيءَ، فَلَا تَشْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَتَقَى شِرَارُ النَّاسِ، عَلَيْهِمْ ثَقُومُ السَّاعَةِ.

[ ٤٩٥٨ ] ١٧٧ - ( ١٩٢٥ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ - عَنْ حَاوِذَ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

قوله ﷺ: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

قال علي بن الحسين - إمرأؤ بأهل الغرب لحرب، قال: في سمر دُبالغرب (سُتُور الكبيرة) (١) لا يختص بهم بها غالباً. وقال آخرون: إمرأؤ به الغرب من الأرض - وقال معاذ (٢). هم بالشام. وجاء في حديث آخر: هم بيت المقدس (٣) وقيل: هم أهل الشام وهم وراء قلت. قال القاضي: وقيل: إمرأؤ بأهل غرب أهل الشدة والجلد، وغرب كل شيء خده (٤). والله أعلم.



(١) في (خ) و(ص): لكبير. وأصله مؤنثه، وقد تكرر كما في (المصنف)، (ن). (٢)

(٣) هو معاذ بن جبل عليه السلام. وكلامه منكر في رواية البخاري: ٣٦٤١.

(٤) في (ص) نسخة أحمد: ٢٢٣٢٠ (من وجباته) به عبد الله بن حبيب أبي أمامة عليه السلام.

(٤) إكمال لمعلم: (٣٤٨/٦).

## ٥٤- [باب مراعاة مصلحة الدواب في السير،

## والنهي عن التعريس في الطريق]

[٤٩٥٩] ١٧٨ - (١٩٢٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَأَسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ بِاللَّيْلِ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ» ٩. [احمد، ٨٤٤٢].

[٤٩٦٠] (٥٥٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ

## باب مراعاة مصلحة الدواب في السير،

## والنهي عن التعريس في الطريق

قوله ﷺ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا يَقْبِهَا».

«لِخُصْبٍ» بكسر الخاء، وهو كثرة لعشب ولسرعى، وهو ضدٌ خَلْبٍ. والمراد به «سنة» ههنا القحط، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسَّيِّئَاتِ﴾ [الأعراف: ١٧٣] أي: بالقحط. و«يقبها» بكسر التاء وسكان القاف، وهو الضمخ.

ومعنى الحديث: انحث على السرفق بالدواب ومراعاة مصحتها، فإن سافروا في لخصب، قَدَلُوا السير وتركوها ترعى في بعض النهار وفي أثناء السير، فتأخذ حشيتها من الأرض ما ترعه منها، وإن سافروا في القحط، فحَلَلُوا السير؛ ليصلوا المقصد وفيها قِيَّةٌ من قَوْنِها. ولا يقْدَلُوا لسيْرِ فيسحقها ضُرُّها لأنها لا تجد ما ترعى، فتضعف ويذهب بقيتها، وربما كلت ووقفت؛ وقد جاء في أول الحديث في رواية مالك في «لموطأ»<sup>(١)</sup>: «إِنَّ اللَّهَ رَافِقٌ بِحَبِّ الرَّفْقِ».

(١) يرقم: ١٨٩٥. وهو عن موسى بن أحمد بن سعدان وجماعة، به إجماع.

حَظَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا نَفْسَهَا، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ فَأَجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْهُوَامِّ بِاللَّيْلِ». أحمد ٢٨٩١٨.

قوله **﴿﴾** «وإذا عرستم فاجتنبوا الطريق»<sup>(١)</sup>، فإنها طرق الدوابِّ ومأوى الهوامِّ بالليل». قال ابنُ لغة: «تعرس: النزولُ في أوخر الليلِ سَئِومَ والراحَة، هذا قولُ الخليل»<sup>(٢)</sup> والأكثرين، وقال أبو زيد: هو النزولُ أيَّ وقتٍ كان من ليلٍ أو نهار، والمرادُ بهدِّ حديثٍ هو الأول. وهذا أدبٌ من أدب السير والنزولِ أرشد إليه النبي **﴿﴾**؛ لأنَّ لحشراتِ ودوابِّ الأرض من دواتِ الشَّجَرِ ولشَّيخٍ وغيرِها تمشي في السَّيلِ على الطُّرُقِ لسهولتها، ولأنَّها تمتنعُ منها ما يسقط من مأكولٍ ونحوه، وما تجدُ فيها من رَمَّةٍ ونحوها، فإذا عرَّس الإنسانُ في الطريق، ربما مرَّ به منها ما يؤذيه، فينبغي أن يتباعدَ عن الطريق، والله أعلم.



(١) في (ج) لطف.

(٢) في (العين): ٢٨٩/١٦.

## ٥٥ - [باب: «السفر قطعة من العذاب» واستحباب تعجيل المسافر

إلى أهله بعد قضاء شغله]

[١٩٦١] ١٧٩ - (١٩٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَبُو مُضَيْبٍ الزَّهْرِيُّ وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُرَاجِمٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُتِبَ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ سُمَيُّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَفَرَادَتَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَلْيَتَعَجَّلْ إِلَى أَهْلِهِ» قَالَ: نَعَمْ. (احمد: ٧١٢٥).

والسجدي ٢٨١٩.

## باب: «السفر قطعة من العذاب» واستحباب تعجيل المسافر

إلى أهله بعد قضاء شغله

قوله ﷺ: «السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرايه» معناه: يمنعه كمالها ولذيتها؛ لما فيه من المشقة والتعب، ومقاساة لحرِّ والبرد، والشَّرى والخوف، ومفارقة الأهل والأصحاب، واختلال العيش.

قوله ﷺ: «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَلْيَتَعَجَّلْ إِلَى أَهْلِهِ» (لِئِمَّة) يفتح التَّوْنِ وإسكان الهاء هي الحاجة.

واسمقصود في هذا الحديث استحباب تعجيل الرجوع إلى الأهل بعد قضاء شغله، ولا يتأخر به ليس له بهمهم، والله أعلم.



## ٥٦- [باب كراهة الطروق،

## وهو الدخول ليلاً لمن ورد من سفر]

[٤٩٦٢] ١٨٠- (١٩٢٨) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ مَعْمَرٍ. عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا، وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غُدُوَّةً أَوْ عَشِيَّةً. [أحمد: ١٣١١٩، والبخاري: ١١٨١].

[٤٩٦٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّحِيدِ بْنُ عَمْرِو الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ لَا يَدْخُلُ. [أحمد: ١٩٢٦٣، أبو داود: ٤٩٦٢].

## باب كراهة الطروق،

## وهو الدخول ليلاً لمن ورد من سفر

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا، وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غُدُوَّةً أَوْ عَشِيَّةً) وفي رواية: «إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلًا فَلَا يَأْتِيَنَّ أَهْلَهُ طُرُقًا، حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُؤَمِّيَّةَ وَتَمْتَشِطَ الشَّعْلَةَ» وفي الرواية الأخرى (نَهَى) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَطْلَعَ الرَّجُلَ النِّجْيَةَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُقًا) وفي الرواية الأخرى: (نَهَى أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا، يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَطْلُبُ عَثَرَتَهُمْ).

أما قوله ﷺ في الأخيرة: (يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا يَتَخَوَّنُهُمْ) فهو يفتح اللام واسكن الهمزة (١)، أي: في الليل، و(الطروق) يضم الطاء، وهو الإتيان في الليل، وكلُّ آتٍ في الليل فهو طروق.

ومعنى «تَسْتَحِدُّ الْمُؤَمِّيَّةَ» أي: تُزَيِّنُ شَعْرَ عَذَّتَيْهَا، وَ«الشَّعْلَةَ» التي تَقَابُ زُجُجُهَا، وَ«الاستحِدُّ» الاستعداد من استعداد الحديد، وهي لِمُوسَى، وَاسْمُ رَأْسِهِ كَيْفَ كَانَ.

ومعنى (يَتَخَوَّنُهُمْ) يَطْلُبُ خِيائِنَهُمْ وَيَكْشِفُ أَسْرَارَهُمْ، وَيَكْشِفُ عَنْ بَخْوَانِهِمْ أَمْ لَا؟

ومعنى هذه الروايات كلها: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِمَنْ طَلَعَ سَفَرُهُ أَنْ يَتَلَمَّحَ عَلَى إِمْرَأَتِهِ لَيْلًا بَغْتَةً، قَامًا مَنْ كَانَ

(١) ضبطه حتى لا يفسد إلى: اللام يظنونهم. وقد تسبعت في تصنيف ابن أبي شيبة ٣٤٢٠٧ (مكتبة الرشد -

ناشرون).



[٤٩٦٤] ١٨١ - (٧١٥) حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْلَمٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ (ج)، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا قُدِمَتِ الْمَدِينَةُ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ، فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيْ: عِشَاءً - كَيْ تَمْتَسِطَ الشَّيْئَةُ وَتَسْتَحْدَ الْمُغِيبَةُ». [تكرار: ١٦٥٦]. [أحمد: ١٩٦٤٨، والبخاري: ٥٠٧٩، مطبوعاً].

[٤٩٦٥] ١٨٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلًا فَلَا بَأْسَ أَهْلُهُ طُرُوقًا، حَتَّى تَسْتَحْدَ الْمُغِيبَةُ وَتَمْتَسِطَ الشَّيْئَةُ». [بهر: ١٩٦٦].

[٤٩٦٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِثَلَاثَةٍ. [نظر: ٤٩٦٤].

[٤٩٦٧] ١٨٣ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَطْلَلَ الرَّجُلُ الْعِيبَةَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُوقًا. [أحمد: ١٩٦٧٤، والبخاري: ٥٠٧٤٤].

[٤٩٦٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [نظر: ٤٩٦٧].

سفره قريباً تتوقع امرأته ليلةً. فلا بأس، كما قال في إحدى هذه الرويات: (إذا أطل الرجل المرأة الغيب).

وإذا كان في قفرك عظيم أو عسكري ونحوهم؛ وشققت قلوبهم ووصولهم، وعملت امرأته وأهلها أنه قد تم معهم وأنهم الآن داخلون، فلا بأس بقائهم حتى شاءوا لزوال المعنى الذي نهي بسببه، فهنا لم يرد أن يتكلموا، وقد حصل ذلك، ولم يقدم بغتة، ويؤيد ما ذكرناه من جاء في حديث الآخر: «أمهلوا حتى تدخل ليلًا - أي: عشاءً - كي تمتسط الشئمة، وتستحد المغيبة» فهذا صريح فيما قلناه، وهو مفروض في

[ ٤٩٦٩ ] ١٨٤ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَارِبٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا ، يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثْرَاتِهِمْ . [ أحمد : ١٢٤٧٣٧ ، و. القزويني : ١٤٩٦٤ ] .

[ ٤٩٧٠ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : قَالَ سُفْيَانُ : لَا أَدْرِي هَذَا فِي الْحَبِيثِ أَمْ لَا ، يَنْهَى أَنْ يَتَخَوَّنَهُمْ أَوْ يَلْتَمِسَ عَثْرَاتِهِمْ . [ الطبري : ١٤٩٦٤ ] .

[ ٤٩٧١ ] ١٨٥ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ( ح ) ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ جَمِيعًا - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَارِبٍ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِكَرَاهَةِ اضْطِرَاقِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثْرَاتِهِمْ . [ أحمد : ١٤٩٦١ ] .

[ مسجدي : ٥٦٢٣ ] .

أَنَّهُمْ أَرَادُوا الْمَدْحُونَةَ فِي أَوَائِلِ النَّهَارِ بِغَتَّةٍ ، فَأَمَرَهُمْ بِالضَّيْرِ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ ، لِيَبْتَغَ قُدُومُهُمْ إِلَى الْمَدِينَةِ وَتَتَأَمَّبَ النِّسَاءُ وَغَيْرُهُنَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٤ - [كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان]

## ١ - [باب الصيد بالكلاب المصممة]

[٤٩٧٢] ١ - (١٩٢٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَبْرِ، عَنْ سَنُصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمْدٍ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ هُدَيْيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ، فَيَمْسِكُنَّ عَلَيَّ، وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ» قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «وَأِنْ قَتَلَنِي، مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا» .....

## كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان

## باب الصيد بالكلاب المصممة، والرمي

قوله: (إني أرسل كلابي<sup>(١)</sup> المصممة) إلى آخره، مع لأحدديث المذكورة في الاصطیاد، فيها كلها إباحة الاصطیاد، وقد أجمع المسلمون عليه، وتطاهرت عليه دلائل الكتب راسخة وإجماع. قال القاضي عياض: هو مباح من اصطاد بلاكتماس والحاجة ولا تضر به بالأكل وشملوه. قال: وختلفوا بين اصطاد لئله، ولكن قصد تذكيره ولا تضر به، فكرهه مالك، وأجازوه الأئمة وإبى عبد الحكيم قال: فإن فعله بغير نية التذكير، فهو حرم، لأنه مسد في الأرض وإتلاف نفس عبثاً<sup>(٢)</sup>.

قوله ﷺ: («إذا أرسلت كلبك المعلم، وذكر اسم الله، فكل» قُلْتُ: وإن قتلني؟ قال: «وإن قتلني، ما لم يشرکها كلب ليس معها»)، وفي رواية: «فلما سميت على كلبك، ولم تسم على غيره».

في هذا الأمر بالتسمية على إرسال الصيد، وقد أجمع المسلمون على تسمية عند الإرسال على

(١) هي مصممة من الصمغ مسمة: الكلابية.

(٢) (كم: مصم: ٣٥٦/٦) (٣٥٧)

الصَّيْدِ، وَعِنْدَ الذَّبْحِ وَالتَّحْرِ. وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ وَاجِبٌ أَمْ سَمَةٌ، فَمِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَطَائِفَةٌ أَنَّهَُا سَمَةٌ، فَلَوْ تَرَكَهَا سَهْوًا أَوْ عَمْدًا حَلَّ الصَّيْدَ وَلِلصَّيْحَةِ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ وَاحِدٌ.

وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: إِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا لَمْ يَحِلَّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ فِي صَيْدِ الْجَوَارِحِ، وَهُوَ مَرْسُومٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي ثَوْرٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَجَمَاهِرُ بَعْضِهِمْ: إِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا حَلَّتِ الصَّيْحَةُ وَالصَّيْدُ، وَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا فَلَا.

وَعَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا يُكْرَهُ تَرَكَهَا، وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ، بَلْ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَالصَّحِيحُ الْكِرَاهَةُ وَاحْتِجَاجٌ مِنْ أَوْجِبِهِمْ يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا دَلَّ عَلَيْكَ الْقَوْلُ إِنَّهُ لَمِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ،

وَاحْتِجَاجُ أَصْحَابِنَا يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿حَزَمْتُ عَلَيْكُمْ النَّبَيْتَةَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا مَا ذُكِّيَتْ﴾ [سورة: ٢٣]، فَذَبْحُ النَّبَيْتَةِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ التَّسْمِيَةِ وَلَا رَحْوِيٍّ، فَبِإِنْ قِيلَ: لِلذُّكْيَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالتَّسْمِيَةِ قُلْنَا: هِيَ فِي النَّبَيْتَةِ: الشَّقُّ وَالنَّعْجُ. وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْعَهُمُ الْوَلَدَيْنِ أَنْ يُكَلِّبَا الْكَلْبَ حِينَ لَكَ﴾ [المائدة: ١٠] وَهُمْ لَا يُسَمُّونَ، وَبِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَهَمُّ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ قَوْمًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ، يَأْتُونَ بِحِمَارٍ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا أَمْ لَمْ يَذَكَرُوا، فَنَأْكُلُ مِنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَمُّوا وَكَلِّبُوا» رَوَاهُ الْحَاكِمِيُّ<sup>(١)</sup>، فَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ هِيَ الْمَعْرُوفُ بِهَا عِنْدَ أَكْلِ كُلِّ طَعْمٍ، وَشَرِبِ كُلِّ شَرَابٍ.

وَأَجَبُوا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا دَلَّ عَلَيْكَ الْقَوْلُ إِنَّهُ لَمِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾. أَنَّ الْإِرَادَةَ مَا ذُبِحَ لِلْأَصْنَامِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ أُخْرَى: (وَمَا ذُبِحَ عَلَى لُحُوبٍ وَمَا أُجِنَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup> [سورة: ٢٣]، وَلَئِنْ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَكُمْ لُحُوبٌ﴾، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكَلَ مِنْ تَرْوِكِ التَّسْمِيَةِ بَسَّ بِفَاسِقٍ، فَوَحَّحَ حَمَلُهَا عَلَى مَا ذُكِّرْنَا، لِتُجْمَعَ بِهِمْ وَبَيْنَ الْآيَاتِ سَنَاقَاتٍ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ وَحَمَلُهَا بِغَضِّ أَصْحَابِ عَلَى كِرَاهَةِ الشَّرْبِ، وَاجْتِبَاءِ عَنْ الْأَحَادِيثِ فِي تَسْمِيَةِ أَمَّا لِلْإِسْتِحْبَابِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُ الْمَعْلَمِ» فِي إِطْلَاقِهِ دَلِيلٌ لِإِبَاحَةِ صَيْدِ جَمِيعِ<sup>(٣)</sup> الْكَلَابِ السَّعْتَمَةِ، مِنْ

(١) يَرْقُومُ: ٧٣٩٨.

(٢) كَمَا رُفِعَتْ آيَةُ فِي الْمَسْحِ الثَّلَاثِ، وَصَرَّحَ: «حَزَمْتُ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ وَأَكَلَكُمْ بِكُلِّ الْخَيْرِ وَمَا أُجِنَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ بِهِ». وَالْمَسْحُ وَالْمَسْحُورَةُ وَالْمَسْحُورَةُ وَالْمَسْحُورَةُ وَمَا أَكَلُ النَّحْلُ وَلَا مَا دَخَلَتْهُمَا وَمَا دَخَلَ مِنْ الصَّبِ.

(٣) فِي (ص) وَ(هـ): الصَّيْدُ وَجَمِيعُ.

قُتِلَ لَهُ: فَإِنِّي رَمِيْتُ بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ، فَأَصِيبُ، فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرِّقْ فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضٍ فَلَا تَأْكُلْهُ» . [أحمد: ٨٨٢٦٩، والبيهقي: ٤٥٤٧٧].

[٤٩٧٣] ٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَالٍ، عَنْ بَسْمِ بْنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهَذِهِ الْكِلَابِ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعْلَمَةُ وَذَكَرْتَ سَمَ اللَّهِ عَلَيْهَا، فَكُلْ مِنْهَا أَمْسَكَرَ عَلَيْكَ وَإِنْ قَتَلْتَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَهْمَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ» . [أحمد: ١٨٢٧٠، (ر. ط. ٤٩٧٤)].

[٤٩٧٤] ٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: «إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضٍ لَقَتَلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ» .

لأسود وغيره، وبه قال مالك ولفظي وأبو حنيفة وجمدهم وعلماء. وقال الحسن البصري: «المنحعي وقيدة وأحمد وسعدى، لا يحل صيد الكلب الأسود، لأنه شيطان».

قوله ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمُعْلَمَةُ» فيه أنه يشترط في جعل ما قتله الكلب المرسل كونه كلباً معلماً، وأنه يشترط لإرساله، فهو أرسل غير معلّم، أو سترس لمعلّم بلا رسالة، ثم يحل ما قتله، فما غير المعلّم فمجمع عليه، وأما المعلّم إذا استرسل، فلا يحل ما قتله عندنا وعند العبداء كافة، إلا ما حكى عن الأصم من إباحته، وإلا ما حكاه ابن حنبل عن عطاء بن رباح أنه يحل ما كان صاحبه أخرجه للإحصاء.

قوله ﷺ: «مَا لَمْ يَتْرَكْهَا كِلَابٌ لَيْسَ مَعَهَا» فيه تصريح بأنه لا يحل إذا شاركه كلب آخر، ولم يرد كلب آخر استرسل بنفسه، أو أرسله من يس من أهل الدكاة، أو شككت في ذلك، فلا يحل أكله في كل هذه الظروف، فإن تحققنا أنه إنما شاركه كلب أرسله من هو من أهل الدكاة على ذئب لصيد، حلّ.

قوله: (قُلْتُ: إِنِّي أَرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ، فَأَصِيبُ، فَقَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرِّقْ فَكُلْهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضٍ فَلَا تَأْكُلْهُ»)، وفي رواية لأخرى: «مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضٍ فَهُوَ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ».

وَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَلْبِ، فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ».....

(المعراجي) بكسر الميم وبالعين المهملة: وهي حبة ثقيلة، أو عصاً في طرفها حديدية، وقد تكون بغير حديد، هذا هو الصحيح في تفسيره، وقال الهروي: هو سهم لا ريش فيه ولا نعل<sup>(١)</sup>، وقال ابن قويد: هو سهم طويل له أربع فُؤد رفاق، فإذا رُمي به عثر<sup>(٢)</sup>، وقال اسحاق كقول الهروي، ونحوه عن الأصمعي، وقيل: هو عود رقيق لطرفين غليظ الوسط، إذا رُمي به ذهب مسترياً.

وأما «حزق»، فهو بالخاء المعجمة والزاي، ومعناه: نَعْد. (الوَيْد) (الموقود): هو الذي يُقتل بغير محدد، من عصاً أو حجر وغيرهما.

ومذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والجمهور أنه إذا صطد بالبعير ض فقُتِر الضيب بحده، حل: وإن قتل بعرضه لم يحل، لهذا لحديث: قال مكحول وأوزاعي وغيرهما من فقهاء الشام: يحل مطبقاً، وكذا قال هؤلاء وأبو أبي ليلى. إنه يحل ما قصه بالْبُتَّة، وحكي أيضاً عن سعيد بن المسيب.

وقال الجمهور: لا يحل صيد البُتَّة مبيحاً، لحديث البعير ض، لأنه كله رَضٌ ووَقْدٌ، وهو معنى الرواية الأخرى: «لأنه وقيد» أي: «مقتول بغير محدد»، والموقود: المقتولة بالعصا ولحواه، وأصله من لكسر والرض.

قوله ﷺ: «إِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ» هذا الحديث من رواية غدي من حاتم، وهو صريح في منع أكل ما أكلت منه لجارحه، وجاء في «مسند أبي داود وغيره» بإسناد حسن عن أبي ثعلبة أن النبي ﷺ قال له: «كُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ لَكَلْب»<sup>(٣)</sup>، واختلف العلماء فيه، فقال الشافعي في أصح قولي: إذا قتلته لجارحه المعلوم من كلاب السباع، وأكلت منه، فهو حرم، وبه قال أكثر العلماء، منهم ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وسعيد بن جبير والحسن والشعبي والشافعي وعكرمة وقتادة وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وداود.

(١) «يعرجون في المواقف والحديث»: (عرض).

(٢) «جمهرة اللغة»: (٧٤٨/٣) وقيد: رفاق، سد رفاق، وسُد جمع فُلَّة، وهي ريش نسيم.

(٣) أبو داود: ٢٨٥٢.



قَائِلُهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ قُلْتُ: قَبْلَ وَجَدْتُ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا آخَرَ، فَلَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمِيتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ». [المحاذي ١١٧٥، ونظر ١٤٩٧٦].

[٤٩٧٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الشَّافِعِ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ حَاثِمٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَغْرَاضِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ. [نظر ١٤٩٧٦، ١٤٩٧٥].

[٤٩٧٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الشَّافِعِ، وَعَنْ نَاسٍ ذَكَرَ شُعْبَةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ حَاثِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَغْرَاضِ بِمِثْلِ ذَلِكَ. [نظر ١٤٩٧٦].

[٤٩٧٧] ٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ

وَقَدْ سَعَدَ بِنُ أَبِي وَقْدَسٍ وَاسْلَمَانُ الْفَارِسِيُّ وَبْنُ عَمْرٍ وَمَالِكٌ: بِجُلٍّ. وَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ لِلشَّافِعِيِّ. وَاجْتَمَعَ هَؤُلَاءُ بِحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ، وَحَمَلُوا حَدِيثَ عَبْدِيٍّ عَلَى كَرَاهَةِ التَّزْيِيدِ.

وَاجْتَمَعَ الْأَوَّلُونَ بِحَدِيثِ عَدِيٍّ، وَهُوَ فِي «الْمُصَحِّحِينَ»، مَعَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَلَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وَهَذَا مِمَّا لَمْ يُسَمِّ عَلَيْنَا، بَلْ أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَتَدَمَّوْا هَذَا عَلَى حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ، لِأَنَّهُ أَصَحُّ. وَمَعَهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ حَدِيثَ أَبِي ثَعْلَبَةَ عَلَى مَا إِذَا أَكَلَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ قَتَلَهُ وَخَلَّاهُ وَفَارَقَهُ، ثُمَّ عَدَّ تَأْكُلَ مِنْهُ، فَهَذَا لَا يَقْبَلُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا جَوَارِحُ الظَّيْرِ إِذَا أَكَلَتْ مِمَّا صَدَقَتْ، فَلَا أَصَحَّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَالرَّاجِعُ مِنْ قَوْلِ «الشَّافِعِيِّ» تَحْرِيمُهُ، وَقَالَ سَائِرُ الْمَذَاهِبِ بِإِبَاحَتِهِ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَعْلِيمُهُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الشُّبُعِ، وَأَصْحَابُهَا يَسْتَعِينُونَ هَذَا الدَّلِيلَ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» مَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدِمَ، ﴿لَقَدْ كَلَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فَبِمَا إِبَاحَتِهِ بِشَرَطِ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ أَمْسَكَ عَيْنَهُ، وَإِذَا أَكَلَ مِنْهُ لَمْ نَعْلَمْ أَمْسَكَ (٢) لَمْ أَمْ لِنَفْسِهِ، فَلَمْ يَوْجَدْ شَرْطَ إِبَاحَتِهِ، وَلَا أَصْلَ تَحْرِيمِهِ.

(١) فِي (نَحْ): قَوْلِي

(٢) فِي (بَص): وَفِي (أَمْسَكَ)

صمير، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدٍ لِمَعْرَاضٍ، فَقَالَ: «مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ». وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ، فَقَالَ: «مَا أَتَمَسَكَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، فَإِنْ ذَكَرْتَهُ أَخَذَهُ، فَإِنْ وَجَدْتَ مِنْهُ كَلْبًا آخَرَ فَخَبِثْ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ وَقَدْ تَنَلَّهُ فَلَا تَأْكُلْ، إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ».

[أحمد: ١٨٦٤٥، والبيهقي: ٥٤٧٥].

[٤٩٧٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُوْنُسَ: حَدَّثَنَا زُكْرِيَاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، [الطبر: ٤٩٧٧].

[٤٩٧٩] ٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُؤْلُيَةَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ - وَكَانَ لَنَا جَارًا وَذَخِيلاً وَرَبِيبًا بِالنَّهْرَيْنِ - أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «أُزِمِلْ كَلْبِي فَأَجِدْ مَعَ كَلْبِي كَلْبًا قَدْ أَخَذَ، لَا أَفْرِي أُبْهِمَا أَخَذَ، قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمِيتُ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ»». [أحمد: ١٨٦٥٥، والطبر: ٤٩٧٤].

[٤٩٨٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ [أحمد: ١٨٦٥٦، والطبر: ٤٩٧٤].

قوله ﷺ: «وإذا أصاب بعرضه» هو بفتح العين، أي: بغير لمحد منه.

قوله ﷺ: «فإن ذكاته أخذه» معناه: إن أخذ الكلب الضيعة وقتله إياها، ذكاه شرعية بمنزلة ذبح الحيوان الإنسي. وهذا مجمع عليه، ولو لم يقتله الكلب، لكن تركه، ولم يبق فيه حياة مستقرة، أو بقيت ولم يبق زمان يمكن صاحبه لحاقه وذبحه، قدمت، حل لهذا الحديث، فإن ذكاته أخذه.

قوله: (سمعت عبد بن حاتم، وكان لنا جاراً وذخياً وربيباً بالنهرين) قال أهل اللغة (الذخيل) (والذخال) - الذي يدخل الإنسان ويخلطه في أموره. و(الربوب) هنا بمعنى المرابط<sup>(١)</sup>، وهو لملازم، و(لرباط: الملازمة) قالوا - والمراد هو: ربط نفسه على العبادة، وعن الدنيا.

(١) غني (ج): رباط.

[ ٤٩٨١ ] ٦ - ( ١٠٠ ) حَدَّثَنِي الزَّيْلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ الشُّكُونِيُّ: حَدَّثْتُ عَلِيَّ بْنَ مُسْهِرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْكُرْهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَدْرَكَتْهُ قَدْ قُتِلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قُتِلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتْ سَهْمَكَ فَأَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ، فَكُلْ إِنْ بَشَيْتَ، .....»

قوله ﷺ: «فَإِنْ أَمْسَكَ صَبَّحَ فَأَذْكُرْهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ»، هذا تصريح بأنه إذا أدرك ذكاته وجب ذبحه، ولم يجز إلا بالذكاة، وهو مجمع عليه، وقد نقل عن الحسن والشَّعْبِيِّ خلافاً، فباطلٌ. لا أصلٌ يصحُّ عنهما.

وأما إذا أدركه ولم يبق فيه حياة مستقرة، بأن كان قد قطع حلقه ومريئه، أو أجهله<sup>(١)</sup>، أو خرق أمعاءه وأخرج<sup>(٢)</sup> جشتره<sup>(٣)</sup>، فيحِلُّ من غير ذكاة بالإجماع، قال أصحابنا وغيرهم، ويستحبُّ إمرار السَّكِينِ على حلقه ليريدحه.

قوله ﷺ: «وَإِنْ وَجَدَتْ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قُتِلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ» فيه بيان قاعدة مهمة، وهي أنه إذا حصل الشكُّ في الذكاة المشيئة للحيوان لم يحِلُّ، لأنَّ لأصل تحريره، وهذا لا خلاف فيه.

وفيه تنبيه عبي أن لا يوجده حياً وفيه حياة مستقرة فذكاه حلًّا، ولا يضرُّ كونه اشترك في إمساكه كذب وكنب غيره، لأنَّ الاعتماد حينئذٍ في الإباحة على تلكية الأدمي، لا على إمساك الكذب، وإنما يقع الإباحة بإمساك الكذب إذا قتله، وحسنه إذا كان معه كذب آخر لم يحلَّ إلا أن يكون أرسله من هو من أهل الذكاة، كما أوضحناه قريباً.

قوله ﷺ: «وَإِنْ رَمَيْتْ سَهْمَكَ فَأَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ»، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك، فكل إن شئت هذا قليل ممن يقول: إذ جرحه<sup>(٤)</sup> فغاب عنه فوجده ميتاً وليس فيه أثر غير سهمه، حلٌّ.

(١) أي: يعضه عضنة يعضه بجره.

(٢) في (ص) و(هـ) أو أخرج.

(٣) الخشوة بكسر الخاء وضمها: الأمعاء.

(٤) في (ص) و(هـ): ثم جرحه.

وَأَنَّ وَجَدْتَهُ عَرِيقًا فِي الْمَاءِ، فَلَا تَأْكُلْ». [أحمد: ١٩٣٨٨، والبيهقي: ٤٦٨٤].

[٤٩٨٢] ٧- (٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَارِثٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّبِيِّ، قَالَ: «إِنَّا رَمَيْتُ سَهْمَكَ فَأَذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ، إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي الْمَاءَ فَقُلْ أَوْ سَهْمَكَ». [مسند: ٤٩٨١].

[٤٩٨٣] ٨- (١٩٣٠) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ لَسْرِي: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَيْوَةَ بْنِ شَرِيحٍ قَالَ: سَمِعْتُ رِبْعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَدَدَةُ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْعُصَيْنِيَّ يَقُولُ: أُنِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ، وَأَرْضُ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَأَصِيدُ بِكِنْيِي الْمَعْلَمِ، أَوْ بِكَلْبِي الْمُبَيِّ لَيْسَ بِمَعْلَمٍ، فَأَخْبِرْنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنْكُمْ بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، تَأْكُلُونَ فِي آيَتِهِمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا ثُمَّ كُلُوا فِيهَا. وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ، فَمَا أَصَبْتَ بِقَوْسِكَ فَأَذْكَرَ اسْمَ اللَّهِ

وهو أحد اقوال<sup>(١)</sup> الشافعي ومات في الصيد والسم، والثاني، بحرم، وهو الأصح عند أكثر أصحابنا، والثالث، يحرم في الكسب دون السم، والأول أقوى وأقرب إلى الأحاديث لطبيحة. وأم الأحاديث، المخالفة له فضحية ومحمولة على كراهة اشتريه، وكذا لأثر عن ابن عباس: كل ما أضمت، وذبح ما أنميت<sup>(٢)</sup>. أي: كل ما لم يثبت عنك دون ما غاب.

قوله ﷺ: «وإن وجدته عريقاً في الماء، فلا تأكل» هذا متفق على تحريمه<sup>(٣)</sup>.

فونه في حديث أبي ثعلبة: (إنا بأرض قوم من أهل الكتاب نأكل في آيتهم... فقال النبي ﷺ: «إن وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها، وإن لم تجدوا فاغسلوها ثم كلوا») هكذا روى هذا الحديث

(١) في (ص) و(هـ) قومي

(٢) أخرجه عبد بن ربه: ٨٤٥٥، وابن أبي شيبة: ١٩٦٨١، والطبراني: ١٧٣٧٠، والبيهقي: (٢٤١/٩).

(٣) قاله ابن حجر في الفتح: (٦١١/٩) قد صرح الرافعي بأن محله ما سم به، لصيد بئس البحر، حذ إلى حركة لم يلزم، فإن شئنا إليها نقطع الحقوق مثلاً، فقد تمت دكانه، ويرويه قوله في: «رواية مسلم» لأنك لا تذري اسمه فيه أو سهرته. قدل على أنه إذا علم أن سمه هو الذي قطع أنه يضر.

ثُمَّ كُلْ، وَمَا أَصَبَتْ بِكَ الْمُعْلَمُ فَأَذْكُرِ اسْمَهُ لَمْ كُلْ، وَمَا أَصَبَتْ بِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْلَمٍ فَأَذْكُرَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْ». [الطاهر: ١٤٩٨٤].

[٤٩٨٤] (•••) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - حَدَّثَنَا الْمُفَرِّجُ، كَلَّاهُمَا عَنْ حَيَّوَةَ بِنْتِ الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: صَبَدَ الْقَوْسَ، [مسند: ١٧٧٥٢، والبخاري: ٢٥١٧٨].

البخاري ومسلم. وفي رواية أبي داود قال: إنَّ مجاور أهل الكتب، وهم يطبخون في قدورهم الخنزير، ويشربون في آنيةهم الخمر، فقل رسول الله ﷺ: «إن وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا. وإن لم تجدوا غيرها فارخصوها بالماء واكلوا واشربوا»<sup>(١)</sup>

قد يقال: هذا الحديث مخالف لما يقول الفقهاء. فمنهم يقولون: إنه يجوز استعمال أواني المشركين إذا عُبِلت، ولا كراهة فيها بعد غسل، سواء وجد غيرها أم لا، وهذا الحديث يقتضي كراهة استعمالها إن وجد غيرها، ولا يكفي غسلها في نفي الكراهة، وإنما يغسلها ويستعملها إذا لم يوجد غيرها.

والجواب: أن المراد لثبوت الأكل في آنيةهم التي كانوا يطبخون فيها لحم خنزير، ويشربون فيها الخمر، كما صرح به في رواية أبي داود. وإنما نهى عن الأكل فيها بعد الغسل للاستئذان وكونها معتدة للنجاسة، كما يكره الأكل في المصحفة لمغسولة. وأم انفقهاء فمرهم: مطلق آنية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسات، فهذه يكره استعمالها قبل غسلها، فإذا غُسلت فلا كراهة فيها، لأنها طاهرة، وليس فيها استئذان، ولم يُؤيدوا لهي الكراهة عن آنيةهم المستعملة في سحرير وغيره من النجاسات، والله أعلم.

قوله ﷺ: «وما أصبت بكبك الذي ليس بمُعْلَمٍ فأذرك ذَكَاتَهُ فَكُلْ» هذا مجمع عليه أنه لا بطل إلا بدكة.



## ٢- [بَابُ: إِذَا غَابَ عَنْهُ الصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ]

[٤٩٨٥] ٩- (١٩٣١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ الْحَدَّادُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَغَابَ عَنْكَ فَأَدْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ مَا لَمْ يَتَيْنِ». [١٧٧٤٤].

[٤٩٨٦] ١٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ. حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى. حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي يُدْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ: «كُلْهُ مَا لَمْ يَتَيْنِ». [٩٩٨٥].

[٤٩٨٧] ١١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ لَعْلَاءَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثُهُ فِي الصَّيْدِ. ثُمَّ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ وَأَبِي لُزَاهِرَةَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ بِمِثْلِ حَدِيثِ لَعْلَاءَ، عَنِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ثَوْنَهُ، وَقَالَ فِي الْكَلْبِ: «كُلْهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ إِلَّا أَنْ يَتَيْنَ قَدْعُهُ». [١٧٧٣٣].

## بَابُ: إِذَا غَابَ عَنْهُ الصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَ. حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ الْحَدَّادُ) هذا الحديث هو أول عود سماع إبراهيم بن سيف بن مسلم، والذي قبله هو آخر رواة الثابت. ولم يبق له في الكتاب فوات بعد هذا، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَغَابَ عَنْكَ فَأَدْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ مَا لَمْ يَتَيْنِ»، وفي رواية فيمن يدرك صيده بعد ثلاث: «فَكُلْهُ مَا لَمْ يَتَيْنِ» هذا انتهى عن أئمة لئس محمود على التبريد لا على التحريم. وقد سافر اللحوم ولا طعمة الممتنة يكره أكلها ولا يحرم، إلا أن يخاف منها الضرر<sup>(١)</sup> خوفا معتدلا<sup>(٢)</sup>، وقال بعض أصحابنا: يحرم اللحم المتين، وهو ضعيف، والله أعلم.

(١) في (ج) لقدر

(٢) قال ابن حجر في «فتح بازي»: (٦٦٩/٩) هذا الجواب على ما ذكره، ولكن المالكية جهلوا على التحريم مطلقا، وغير الظاهر، والله أعلم.



### ٣- [باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير]

[٤٩٨٨] ١٢- (١٩٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْاَحْوَانُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمِيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ. رَوَاهُ إِسْحَاقُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثَيْهِمَا: قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ نَسْمَعْ بِهِذَا حَتَّى قَدِمْتُ الشَّامَ. [أحمد: ١٧٧٤١، وسبع: ١٥٧٨١].

[٤٩٨٩] ١٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيَّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ نَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْ عُلَمَائِنَا بِالْحِجَازِ حَتَّى حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ، وَكَانَ مِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الشَّامِ. [الترمذ: ١١٩٨٩].

[٤٩٩٠] ١٤- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي دُرُودٌ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو - يَعْنِي بَنَ الْحَارِثِ - أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ. [مسند: ٤٩٩١].

### باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير)، وفي رواية: «أكل ذي ناب من السباع فأكله حرام» (المخلب) يكسر الميم وفتح اللام، قال أهل اللغة: بمخلب للطير والنسب بمنزلة الطير للأنسان.

في هذه الأحاديث دلالة لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود ولجمهور أنه يحرم أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير. وقد مالت يكره ولا يحرم قد أصححنا: العماد بندي الدب قد يتقوى به ويصطاد.

و، حشمت مالت بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]

[٤٩٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَأَبْنُ أَبِي ذُئْبٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَغَيْرُهُمْ (ج). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِجٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الْمَاجِشُونِ (ج). وَحَدَّثَنَا الْحُلَوِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، كُلُّهُمْ عَنْ لُؤْهَرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ وَهَمِرُو، كُلُّهُمْ ذَكَرَ الْأَكْلَ وَلَا صَالِحًا وَيُونُسُ، فَإِنْ حَدِيثُهُمَا نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ [أحمد ١٧٧٣٨].

ويعتبر في ٥٥٣٠، ومما يعينه بجرم بعد ٥٥٣٧.

[٤٩٩٢] ١٥ - (١٩٣٣) وَحَدَّثَنِي دُعَيْمُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَيْسَةَ بْنِ سَقِينٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ فَأَكُلُهُ حَرَامٌ» [أحمد ١٧٢٦٤].

[٤٩٩٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد ٤٩٩٢].

[٤٩٩٤] ١٦ - (١٩٣٤) وَحَدَّثَنَا غُنْدُافُ بْنُ سَعَادٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ قُتَيْبِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ قَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. [أحمد ١٢٦١٩].

[٤٩٩٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد ٤٩٩٤].

[٤٩٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَبَسٍ: حَدَّثَنَا سَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ.

هذه الأحاديث، دلوا: ولاية ليس فيها، لا لإخبار بأنه لم يجد في ذلك الوقت محرماً إلا المذكور في الآية، ثم أوحى إليه بتحريم كل ذي ناب من السباع، فوجب قبوله والعمل به.

قوله: (عن قتيبة بن سفيان) هو يفتح العين كسر الباء.

حَدَّثَنَا الْحَكَمُ وَأَبُو بَشِيرٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ. [أحد ٢١٩٢].

[٤٩٩٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ أَبُو بَشِيرٍ أَخْبَرَنَا عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ.

[أحد ٢٧٤٧].

قوله. (عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس) هكذا ذكره مسلم من هذه الطرق، وهو صحيح، وقد صحح سماع ميمون من<sup>(١)</sup> ابن عباس، ولا تغتر به قد يخالف هذا.



## ٤- [باب إباحة ميثات البحر]

[٤٩٩٨] ١٧ - (١٩٣٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَثِيمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ عَلَيْنَا أَنْ نَعْبُدَهُ، نَتَلَقَى عَيْرًا لِقْرِيشٍ، وَزَوَدَنَا جِرَابًا مِنْ تَمَرٍ أَمْ يَجِدُ لَنَا عَيْرَهُ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِينَا تَمْرَةً تَمْرَةً، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ بِهَا؟ قَالَ: نَمَضُّهَا كَمَا يَمَضُّ الصَّبِيُّ، ثُمَّ نَشْرَبُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ، فَتَكْفِينَا يَوْمَنَا إِلَى اللَّيْلِ، وَكَأَنَّ نَضْرِبُ بِعَصِينَا الْخَبْطَ، ثُمَّ نَبْلُهُ بِالْمَاءِ فَكُلُّهُ، قَالَ: وَانْطَلَقْنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ، فَرَفَعْنَا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ

## باب إباحة ميثات البحر

قوله: (بعثنا رسول الله ﷺ، وأمر علينا أبا عبيدة) فيه أنَّ أنجيوش لا بدُّ لها من أمير يضبطها، ويقعدون لأمره وبهيته، وأنه<sup>(١)</sup> يسعى لهم أن يكون لأمير أفضنهم، أو من أفضنهم، قالوا: 'وَيَسْتَحِبُّ لِرُفْقَةِ مِنَ النَّاسِ مَنْ قُلُوْا أَنْ يُؤْمَرُوا بِمَعْصِيَةٍ عَلَيْهِمْ وَيَنْقُدُوا لَهُ'.

قوله: (نتلقى عيرا لقريش) قد سبق أنَّ العير هي الإبلُ التي تحمل الضعم وغيره. وفي هذا حديث جوازِ رصد أهل الحرب واعتيرهم، والخروج لأخذ ما لهم واغتنامه.

قوله: (وزودنا جراباً من تمر لم يجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا تمرّة تمرّة ممضها كما يمض الصبي، ثم نشرب عليها من الماء، فتكفينا يومنا إلى الليل) أمّا (الجراب) فبكسر الجيم وفتحها، لكسر الفصح، وسبق بيانه مرّة<sup>(٢)</sup> (ونمضها) بفتح الميم وضمها، لفتح أفصح وأشهر، وسبق بيانه لغالبه في كتاب الإيمان<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا بيان ما كان لصحابة عليه من الزهد في السبب، والتقليل منها، والضرب على جوع وحشونة العيش، وإلقاء بهم على القرو مع هذا الحال.

قوله: (وزودنا جراباً لم يجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا تمرّة تمرّة)، وفي روايه من هـ

(١) في (ح). وألهم.

(٢) نظر سن ١٣٥. من هـ سجد.

(٣) نظر ١/ ٣٢٢ ٣٢٣

## كَهَيْفَةِ الْكُتُبِ الضَّخْمِ .....

الحديث: (ونحن نحمل أروادنا على رقائنا)، وفي رواية: (لفني زادهم، فجمع أبو عبيدة زادهم في يزود، فكان يُقَوَّنَا، حتى كان يُصبينا كل يوم تمرّة)، وفي «لموطأ»: (لفني زادهم - وكان يزوّدي تمر، وكان يُقَوَّنَت حتى كان يُصبِن كل يوم تمرّة)<sup>(١)</sup>، وفي الرواية الأخرى لمسلم: (كان يُعطينا قبضة قبضة، ثم أَعْطَانَا تمرّة تمرّة).

قد الباضي: الجمع بين هذه روايات أن يكون النبي ﷺ زوّدهم اليزود زئداً على ما كان معهم من الزاد من أموالهم وغيره مما أساهم به أصحابه، ولقد قد. ونحن نحمل أروادنا، فإن. ويحتمل أنه لم يكن في زودهم تمر غير هذا الجرس، وكان معهم غيره من الزاد. وأما عطاء أبي عبيدة يثاهم تمرّة تمرّة، فإنما كان في الحال الثاني، بعد أن فني زودهم وطلال لبثهم كما فسره في الرواية الأخيرة، فالرواية الأولى معناه: (خسار عن آخر الأمر لا عن أوجه، ولظاهره أنه قوله: (تمرّة تمرّة) إنما كان بعد أن قُسم عليهم قبضة قبضة، فلما قل تمرهم قسّمه تمرّة تمرّة، ثم قرع ولقدوا للتمرّة، ووجدوا الماء بفقده، واكلوا الخبث، إلى أن فتح الله عليهم بانعش<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فجمع أبو عبيدة زادهم<sup>(٣)</sup> في يزود، فكذلك يُقَوَّنَت) هذا محمول على أنه جمعه برضاهم، وخطه ليبارك لهم كما فعل النبي ﷺ ذلك في موطن<sup>(٤)</sup>، وكما كان لأشعريون يفعلونه، وأثنى عليهم النبي ﷺ بذلك<sup>(٥)</sup>، وقد قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: يُستحبُّ سرفقه من المسافر من حفظ أروادهم، ليكون أربك لهم وأحسن في العشرة، وألا يختص بعضهم بأكثر دون بعض، والله أعلم.

قوله: (كهيفة الكتّيب الضخم) هو بادئاً امثلة، وهو الرّمل المستعمل المخلووب،

(١) «لموطأ»: ١٧٨٦، وخطه: (في الزاد، فأمر أبو عبيدة ساراً بذلك جيش، فجمع ذلك ك، فكان يزود، وكان يزود تمر، قال، فكان يُقَوَّنَا كل يوم ثوباً قليلاً، حتى فني، ولم تصبنا إلا تمرّة تمرّة).

(٢) «كمعن مسلم»: ١/٦، (٣٧١).

(٣) «في (ن) و(هـ)»: زاد.

(٤) «نظر حديث أبي هريرة أنس بن مالك يومئذ: ١٣٨».

(٥) أخرجه بخري: ٧٤٨٦، ومسلم: ٦٤٠٨ من أبي موسى لأشعري: «أن النبي ﷺ قال: «إن لأشعريين زاداً أرملوا في خزوة أو قلّ طعام عيالهم في المدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم قسّموه بينهم في زياد وخذلوا بؤية، فبهم مني وإن ملهم».

فَأَتَيْنَاهُ فَإِذَا هِيَ دَابَّةٌ تُدْعَى الْعَبْرَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَيْتَةٌ، ثُمَّ قَالَ: لَا، بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَدْ اضْطُرِرْتُمْ فَكُلُوا، قَالَ: فَأَقَمْتُ عَلَيْهِ شَهْرًا، وَنَحْنُ ثَلَاثٌ مَيْتَةٌ حَتَّى سَمِينًا، قَالَ: وَلَقَدْ زَأَيْنَا نَعْرِفَ مِنْ وَقَبِ عَيْمٍ بِالْقِلَابِ الدُّهْنِ، وَتَفْطَلُ مِنْهُ لِفَسْرَ كَالثَّوْرِ - أَوْ: كَقَدْرِ الثَّوْرِ - فَلَقَدْ أَخَذَ مِنَّا أَبُو عُبَيْدَةَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فَأَقْعَلَهُمْ فِي وَقَبِ عَيْمٍ، وَأَخَذَ ضِمْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَأَقْعَلَهَا، ثُمَّ رَحِلَ أَغْظَمَ نَعِيرٍ مَعْنَا، فَمَرَّ مِنْ نَحْيَيْهَا، وَتَرَوْنَا مِنْ لَحْمِهِ وَشَافِقِي، قَدَمًا قَدِمْنَا الْمَيْيْتَةَ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَبِكَ لَهُ، فَقَالَ: «هُوَ رِزْقٌ أَخْرَجَهُ اللَّهُ لَكُمْ، قَهْلَ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ فَتُطْعَمُونَ؟» قَالَ: فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَكَلَهُ. [أحمد ١٤٢٣٨] [واسط ٤٩٩٩]

قوله: «فَإِذَا هِيَ دَابَّةٌ تُدْعَى الْعَبْرَ» قَالَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَيْتَةٌ، ثُمَّ قَالَ: بَلْ نَحْنُ رُسُلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَقَدْ اضْطُرِرْتُمْ فَكُلُوا، فَأَقَمْتُ عَلَيْهِ شَهْرًا، وَنَحْنُ ثَلَاثٌ مَيْتَةٌ حَتَّى سَمِينًا) وذكر في آخر الحديث أنهم تزودوا منه، وَأَنَّ الشَّيْءَ ﷺ قَالَ لَهُمْ حِينَ رَجَعُوا: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٍ فَتُطْعَمُونَ؟» قَالَ: فَأَرْسَلْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ فَأَكَلَهُ.

معنى الحديث: أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَوَّلًا بِاجْتِهَادٍ: «إِنَّ هَذِهِ مَيْتَةٌ، وَالْمَيْتَةُ حَرَامٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَكْلِهَا، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، فَقَالَ: بَلْ هُوَ حَلَالٌ لَكُمْ وَإِنْ كَانَ مَيْتَةً، لِأَنَّكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ اضْطُرِرْتُمْ، وَقَدْ أَسَّحَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَيْتَةَ لِمَنْ كَانَ مُضْطَرًّا غَيْرَ بَاغٍ وَلَا هَادٍ، فَكُلُوا، فَأَكَلُوا مِنْهُ.

وَأَمَّا طَبْتُ الشَّيْءِ ﷺ مِنْ لَحْمِهِ وَأَكَلَهُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ أَرَادَ مِنْهُ لِمَا لَغَا فِي تَصْيِيبِ نَفْسِهِ فِي جَنَّتِهِ، وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي يَاحْتَهُ، وَأَنَّهُ يَرْضِيهِ نَفْسُهُ، أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ الْبَرَكَةَ بِهِ، كَوْنُهُ «طُعْمَةً» مِنَ اللَّهِ تَعَالَى خِدْقَةً لِلْعَادَةِ أَكْرَمَهُمْ اللَّهُ بِهَا، وَهِيَ هَذِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِسُؤَالِ الْإِنْسَانِ مِنْ مَا فِي صَاحِبِهِ وَمَتَاعِهِ بِدَلَالَةٍ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ السُّؤَالِ أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ، بَلْ هُوَ دَالٌّ فِي حَقِّ الْأَجْنَبِيِّ لِمَتَمُّوْهُ وَحَوِّهِ، وَأَمَّا هَذَا فَلِلسُّؤَالَةِ وَالْمَلَاظِفَةِ وَالْإِدْلَالِ.

وَفِيهِ جَوَازُ اجْتِهَادٍ فِي أَحْكَامِ مِمَّا رَمَى لَنَبِيِّ ﷺ كَمَا يَجُوزُ بَعْدَهُ، وَهِيَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلصَّغِيرَةِ أَنْ

(١) فِي لَحْمِهِ وَلَقَدْ اجْتِهَادُهُ

(٢) فِي لَحْمِهِ وَلَقَدْ كَوْنُهُ



يتعاضى بعض المباحات التي يشتد فيها المستمى، إذ لم يكن فيه مشقة على المفتي، وقد ركد فيه جمائنا بالمستفتي.

وفيه إجابة ميثات البحر عنها، سواء هي ذلك ما مات بنفسه أو باصطيد، وقد أجمع المسمون على إجابة السمت. قال أصحاب: ويحرم الضمير للحديث في النهي عن قتلها<sup>(١)</sup>، قالوا: وفيما سوى ذلك ثلاثة أوجه. أصحها: يحل جميعه نهذا<sup>(٢)</sup> الحديث، والثاني: لا يحل، والثالث: يحل ما له نظير ما كره في الترتيب، دون ما لا يؤكد نظيره، فعلى هذا يؤكد خيل البحر وعظمه وبذره، دون كذبه وحزيره وجماده.

قال أصحاب: وانحدر من كان في ليو منه ما كوى وغيره، لكن لغالب غير ما كوى، هذا تفصيل مذهب، ومن قال بإباحة جميع حيوانات<sup>(٣)</sup> البحر، لا الضمير أبو بكر الصديق وعمرو وعثمان وابن عباس رضي الله عنهم، وأباح مالك للضفد والجمع، وهذا أبو حنيفة: لا يحل غير السم،

وأما استمك الخدفي، وهو الذي يسمون في البحر بلا سبب، فمذهبنا إباحته، وقد قال حماد بن العلماء من الضحانة ممن بعدهم، منهم أبو بكر الصديق وأبو أيوب وعطاء ومكحول ونخعي ومالك وأحمد وأبو ثور وداود وغيرهم. وقال جابر بن عبد الله وجابر بن زيد وضروس وأبو حنيفة: لا يحل.

ذلك قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦]، قال ابن عباس والجمهور: صيده ما صيدتموه، وطعامه ما قبضه وبخبر جابر هذا، وبخبر: وهو الظهور ماؤه، الجمل ميثته<sup>(٤)</sup>، وهو حديث صحيح، وبأشياء مشهورة غير ما ذكرنا.

وأما الحديث لمروي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «ما ألقاه البحر أو جزر منه فكلوه»، وما مات فيه

(١) أخرجه أبو داود: ٣٨٧٩، بن حبان: ٤٢٥٥، وأحمد: ١٤٢٥٧ من حديث عبد الرحمن بن عثمان رضي الله عنه، ورواه صحيح.

وأخرجه ابن ماجه: ٣٢٢٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (ج) يهد.

(٣) في (ج) حيوان.

(٤) أخرجه أبو داود: ٨٣، بن حبان: ٦٩، والنسائي: ٥٩، وابن ماجه: ٣٨٦، وأحمد: ٨٧٣٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

[ ٤٩٩٩ ] ١٨ - ( ١٠٠ ) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ السَّيِّدِ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ : سَمِعَ عُمَرُ بْنُ جَابِرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثٌ مِثْرٌ وَآكِبٌ ، وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الصَّرَّاحِ ، نَزَعُوا صَبْرًا لِقُرَيْشٍ ، فَأَقَمْنَا بِالسَّاحِلِ بَضْعَ شَهْرٍ ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ مُدَوِّدٌ حَتَّى كُنَّا لَحِيطَ ، فَسَمِيَ جَيْشُ الْخَبِيطِ ، فَأَمَلَى لَنَا ابْنُ خَزَالَةَ يُدْعَى لَهَا الْعَنْبَرُ ، فَأَكَلْتُ مِنْهَا بَضْعَ شَهْرٍ ،

فقطاً فلا تأكلوه<sup>(١)</sup> ، فحديث ضعيف بائناق ائمة الحديث ، لا يحزر الاحتجاج به لو لم يعارضه شيء ، كيف وهو معارض بمذكوره ، وقد أوضحنا ضعف رجاله<sup>(٢)</sup> في «شرح لمهذب» في باب الأطعمة<sup>(٣)</sup> .

لأن قيل : لا حجة في حديث التثبير ، لأنهم كانوا مضطرين ، فلما احتجنا بأكلي الشيء ﷺ فيه في المدينة من غير ضرورة .

قوله : ( ولقد رأيتنا نغترف من وقب عيه بالقلان الذهن ، ونقطع منه القندر كالثور ، أو كقندر الثور ) أم ( الوقب ) ففتح لواو وسكان مقاف ودباء ، الموحدة ، وهو داخل عيه ونقترته ( والقلان ) بكسر القاف جمع قلة بصمها ، وهي سجرة الكبيرة التي يُلْهَى الرُّجُلُ بين يديه ، أي يحبسها . ( والقندر ) بكسر ناء وفتح لدال : هي القطع . وقوله : ( كقندر ثور ) رويته بوجهين مشهورين في نسخ ملائذ :

أحدهما : بقاف مفتوحة ثم دال مائلة ، أي : يشل الثور .

والثاني : ( كقندر ) بقاء مكسورة ثم دال مفتوحة ، جمع قندرة .

و لأول أصح ، و دعى لقاصي أنه تصحيف<sup>(٤)</sup> ، وإن الثاني هو الصواب ، وليس كما قال .

قوله : ( ثم راح أعظم بعير ) هو بفتح الحاء أي : جعل عليه زحلاً قوته ( ونروؤنا من لحمه وشائق ) هو بالشين المعجمة والقاف ، قال أبو عبيد . هو اللحم يؤخذ فيغلى بغلاء ولا يَضْحُج ، ويحس في الأسفار ، يقال : وشقت ، شحم فاشق ، وانشقة أنو حدة منه ، وجمع وشائق ، وقيل : الرشقة القبيد<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه أبو داود : ٣٨١٥ ، ابن ماجه : ٣٢٤٧ . ومعنى جرير : انكشف عنه اللهاء وقعبه .

(٢) في (خ) : شبعه وحاله ، قلت : ضعف رجاله .

(٣) انظر المجموع شرح لمهذب : ( ٣٤ / ٩ ) .

(٤) انكشف المعظم : ( ٣٧٦ / ٩ ) .

(٥) انظر الترمذي لمهذب : ( ٣٣ / ٣ ) .

وَأَذَهْدَ مِنْ وَدَّعِهَا حَتَّى ثَابَتَ أَجْسَامُهَا، قَالَ: فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعاً مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَضَبَهُ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى أَطْوَلِ رَحْلِ فِي لَحْيَيْهِ، وَأَطْوَلِ جَمَلٍ فَحَمَلَهُ عَلَيْهِ، فَمَرَّ تَحْتَهُ، قَالَ: وَجَلَسَ فِي حِجَاجٍ عَيْنَيْهِ نَفَرٌ، قَالَ: وَأَخْرَجْنَا مِنْ رَقَبِ عَيْنٍ كَدًّا وَكَذَا قُدَّةً وَدَلِيًّا، قَالَ: وَكَانَ مَعَنَا حَوَاتٍ مِنْ نَفَرٍ، فَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يُعْطِي كُلَّ رَجُلٍ مِنْ قُبْضَةٍ قُبْضَةً، ثُمَّ أَعْطَانَا تَمْرَةً تَمْرَةً، فَمِمَّا فِينِي وَجَدْنَا قُدَّةً. المسند، ١٤٣: ١، والطحاوي، ١٤٣٦١.

[٥٩٠٠] ١٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا عِنْدَ الْجَبْرِ بْنِ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَجَعَ عُمَرُو جَابِرًا يَقُولُ فِي جَيْشٍ لَحْظِي، إِنَّ رَجُلًا نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرٍ، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ. المطر، ٤٩٩٩.

قوله (ثَابَتَ أَجْسَامُهَا) أي: رجعت إلى القوة. قوله: (فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعاً مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَضَبَهُ) كل هو في النسخ: (فَنَضَبَهُ)، وفي الرواية الأولى: (فَأَقَامَهَا) فَأَشْبَاهَا، وهو المعروف، ووجه تذكير أنه أراد به النضوض.

قوله: (وَجَلَسَ فِي حِجَاجٍ عَيْنَيْهِ نَفَرٌ) هو بجاء ثم حيه مخففة، والحاء مكسورة ومفتوحة، لفنان، مشهورتان، وهو بمعنى (وَقَبَّ عَيْنَهُ) لعلك في الرواية السابقة، وقد شرحناه.

قوله: (إِنَّ رَجُلًا نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرٍ، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ) هذا الرجل الذي نحر الجزائر هو قيس بن سعد بن عُبَادَةَ رضي الله عنه.

قوله في الرواية لأولى: (فَأَقَامْنَا عَلَيْهِ شَهْرًا)، وفي الرواية الثانية: (فَأَكَلْنَا مِنْهَا نِصْفَ شَهْرٍ)، وفي الثالثة: (فَأَكَلْنَا مِنْهَا الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً<sup>(١)</sup>)

طريق انجم بين الروايات أن من روى: (شهر) هو الأصل ومعه زيادة علم، ومن روى دونه لم ينسب الزيادة، ولو نُسبَ قُدُمُ الثبوت، وقد قُدِّمَتِ مَرَاتٍ أَنْ لَمْ يَشْهَرِ، فَصَحِّحَ عِنْدَ الْأَصْحَابِ أَنَّ مَقْهُومَ الْعِدَدِ لَا حَكْمَ لَهُ، فَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الزِّيَادَةِ لَوْ<sup>(٢)</sup> لَمْ يُعَارِضْهُ ثَبُوتُ الزِّيَادَةِ، كَيْفَ وَقَدْ عَارِضَهُ دُجُوبُ قَوْلِ الزِّيَادَةِ

(١) أي (خ) يوماً.

(٢) أي (خ) دوماً.

[٥٠٠١] ٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ ثَلَاثٌ مَكَّةَ نَحْمِلُ أَرْوَاقَنَا عَلَى رِقَابِنَا. (البيهقي ٢٩٨٣ [وسط] ٥٠١٢).

[٥٠٠٢] ٢١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي تُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، ثَلَاثَ مِائَةٍ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ أَنَّ عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، فَتَنِي زَادَهُمْ، فَجَمَعَ أَبُو عُبَيْدَةَ زَادَهُمْ فِي مِرْوَدٍ، فَكَانَ يُقَوِّمُنَا حَتَّى كُنَّا يُصِيبُنَا كُلُّ يَوْمٍ نَمْرَةٌ. (الحديث ١١٢٨١، والبيهقي ٧٤٨٣ كلاماً معولاً).

[٥٠٠٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْدُ - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ - قَالَ: سَمِعْتُ وَهَبَ بْنَ كَيْسَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً أَنَّ فِيهِمْ إِلَى سَيْفِ الْبَحْرِ، وَسَقَوْا جَمِيعًا بَقِيَّةَ لَحَائِثِ كُنُحُو حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ وَأَبِي لُرُسْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ: فَأَكَلْنَا مِنْهَا الْخَيْشَ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً. (س ٥٠١٢).

[٥٠٠٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَدْرِ الْقُرَازِيُّ، كَلَّاهُمْ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

وَجَمَعَ الْقَاضِي بَتُّهُمُ بِأَنَّ مِنْ قَبْلِ: (نصف شهر) أَرَادَ: أَكَلُوا مِنْهُ تِلْكَ الْمُدَّةَ طَرِيقًا وَهِيَ قَالِد - (شهرًا) أَرَادَ أَنَّهُمْ قَدَّوهُ فَأَكَلُوا مِنْهُ بَقِيَّةَ شَهْرٍ تَبِيْدًا<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَوْلُهُ: (سَيْفُ الْبَحْرِ) هُوَ يَكْسِرُ الْمُسَيْنَ وَرَسَاوُ الْمُنْتَدَةِ تَحْتَهُ، وَهُوَ مَبَاحِلُهُ كَمَا قَالَ فِي التَّوَابِيثِ قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ (وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ) وَذَكَرَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ (حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَدْرِ الْقُرَازِيُّ) هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ نُسَخِ بِلَادِ (الْقُرَازُ) مَبْقُوفٌ وَفِي أَكْثَرِهَا: (الْبُرَّازُ) مَالِئَةٌ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَيْضًا اخْتِلَافَ

يُقَسِّمُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثًا إِلَى أَرْضِ جُهَيْنَةَ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا، وَنَاقَ الْحَدِيثَ بِخَوِّ حَدِيثِهِمْ. [أحمد: ١٤٢٥٦] روى عنه ٤٩٩٩.

الرُّوَّةُ<sup>(١)</sup> فيه، والأشهر ساقف<sup>(٢)</sup>، وهو الذي ذكره لسمعاني في «الأنساب»<sup>(٣)</sup> وآخرون، وذكره خلف الواسطي في «الأطراف»<sup>(٤)</sup> بلباء عن رواية مسلم، لكن عليه تضييب، فلعله يقاب بانو جهين، فالحق أن يواز.

و(أبو المنذر) هذا اسمه إسماعيل بن عمر بن حسين بن العنقي<sup>(٥)</sup>، كذا سماه أحمد بن حنبل فيما ذكره ابن أبي حاتم في «الكتابه»، واقتصر لجمهور على أنه إسماعيل بن عمر<sup>(٥)</sup>، قال أبو حاتم: هو صدوق، وأمر أحمد بن حنبل بالمكتوبة عنه وهو من أفراد مسلم.



(١) في (خ): برواية.

(٢) «كتاب الجمع»: (٣٧٢/٦).

(٣) روى (٤٠٧/١٠).

(٤) في (ص): (وهو): إسماعيل بن عمر بن حسين بن العنقي.

(٥) وكللت هو في كتاب من أبي حاتم، سرح والعميد: (١٨٩/٢) وفيه عن أحمد بن منصور لمروزي قال: قلت لأحمد بن حنبل عن أئمة من فضيلة؟ قال: أبو أحمد، إسماعيل بن عمر وجهين بن العنقي. A. وليس بسوي دعي. B. في نسخة التي ذكرها المحقق في «المشتر»، وفيها: إسماعيل بن عمر بن حنبل بن العنقي. والله أعلم.

### ٥- [باب تحريم أكل لحم الحُمُرِ الإنسيَّة]

[٥٠٠٥] ٢٢- (١٤٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ خَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. (المكرر ٢٤٣١) (البحري ٤٢١٦) [ونظر ٥١٠٦].

[٥٠٠٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الظَّاهِرِ وَحَرَمَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا بَرْ وَقَبْ أَخْبَرَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَا عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَدِ. وَفِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَعَنْ أَكْثَلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. (الحمد ٥٩٢، ١٢٠٤، والبحري ٥١١٥، ٦٩٦١).

[٥٠٠٧] ٢٣- (١٩٣٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ لَحْلُؤَانِي وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. (الحمد ١٧٧٤٧، والبحري ٥٥٢٧)

[٥٠٠٨] ٢٤- (٥٦١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ:

### باب تحريم أكل لحم الحُمُرِ الإنسيَّة

قوله. (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ) أمَّا (الإنسيَّة) فهي سكران أسود مع كسر الهمة، ويفتحهما<sup>(١)</sup>، لغتان مشهورتان سبق ياءهما، وسبق ياء حكم نكاح المتعة وشرح أحاديثه في كتاب النكاح<sup>(٢)</sup>.

وأما (لحُمُرِ الإنسيَّة)، فقد وقع في أكثر الروايات أَنَّ لَمْ يَنْهَى ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِهَا، وَفِي رَوَايَةٍ (حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ)، وَفِي رَوَايَاتٍ: (أَنَّهُ ﷺ وَجَدَ الْقُدُورَ تَغْلِي بِلَحْمِهَا،

(١) في نسخ الثلاث بعضها. وهو خطأ. وقد سبق بيان هاتين المعين في (٢٨/٥) وص ٢١٧، من هذا الجزء.

(٢) النظر (١٥/٥) - وبمطالعها.



حَدَّثَنِي نَافِعٌ وَسَالِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ

(المعجم: ١٢٤٨/١ أحمد ٧٦٠، ١٢٩١، وسنن أبي داود: ٤٢١٨).

[٥٠٠٩] ٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ

جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ (ح)، وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَمَعْنُ بْنُ

عِيْسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ

الْجِمَارِ الْأَهْلِيِّ يَوْمَ خَيْبَرٍ، وَكَانَ النَّاسُ اخْتَدَجُوا بِهَا. (المعجم: ٥٠٠٨).

[٥٠١٠] ٢٦ - (١٩٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَسْعُودٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ

قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: أَضَابَتْنَا مَجَاعَةٌ يَوْمَ خَيْبَرٍ

وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ أَصَبْنَا الْقُرْمَ حُمْرًا خَارِجَةً مِنَ الْمَدِينَةِ، فَتَحَرَّاهَا، فَإِنْ قُدِّرَ

لَتَعْلِيٍّ إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ اكْفُؤُوا الْقُدُورَ، وَلَا تَطْعَمُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ شَيْئًا،

فَقُلْتُ: حَرَمَهَا تَحْرِيمَ مَا؟ قَالَ: تَحَدَّثْنَا بَيْنَهُ فَقُنَّا: حَرَمَهَا الْبَيْتُ، وَحَرَمَهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ

يُحْمَسْ. (أحمد ١٩١٣٠، المعجم: ٣٦٥٥).

[٥٠١١] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ

زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: أَضَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لَيْلَةَ

خَيْبَرٍ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرٍ وَقَعْنَا فِي الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ فَاتَّحَرَّاهَا، فَلَمَّا عَلَتْ بِهَا الْقُدُورُ، نَادَى

مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ اكْفُؤُوا الْقُدُورَ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمُرِ شَيْئًا. قَالَ: فَقَالَ نَاسٌ:

إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهَا لَمْ تُحْمَسْ، وَقَالَ آخَرُونَ: نَهَى عَنْهَا الْبَيْتُ. (المعجم: ٥٠١١).

[٥٠١٢] ٢٨ - (١٩٣٨) حَدَّثَنَا حَبِيبُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ

- وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولَانِ: أَضَابَنَا حُمْرًا

فَطَبَخْنَاهَا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اكْفُؤُوا الْقُدُورَ. (أحمد ١٩١٦٦، والبخاري: ١٢٧٢٢، ١٢٧٢٣).

[٥٠١٣] ٢٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا

شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ الْبَرَاءُ: أَصَبَ يَوْمَ خَيْبَرٍ حُمْرًا، فَنَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أَنْ اكْفُؤُوا الْقُدُورَ. (أحمد ١٩٥٧٣، [المعجم: ٥٠٦٥]).

[ ٥٠١٤ ] ٣٠ - ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ ، عَنْ مَسْعُورٍ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُثَيْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ : لَهَيْتَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ . (نظر: ٥٠١٥) .

[ ٥٠١٥ ] ٣١ - ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتْنِي لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ بَيْتَةً وَنَضِيجَةً ، ثُمَّ نَمَّ بِأَمْرِنَا بِأَكْلِهَا . (الحديث: ١٨٦٢٣ ، والبدوي: ٤٢٢٦) .

[ ٥٠١٦ ] ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ : حَدَّثَنَا حَفْصٌ - يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ - عَنْ عَاصِمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ . (٥١١٥ - ٥١١٦) .

[ ٥٠١٧ ] ٣٢ - ( ١٩٣٩ ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَا أَقْدِي ، إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حَمُولَةً النَّاسِ ، فَكَيْفَ أَنْ تُلْغَبَ حَمُولَتُهُمْ ، أَوْ حَرَمَهُ فِي يَوْمٍ خَيْرٍ ، لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ . (سماوي: ١٢٢٩) .

[ ٥٠١٨ ] ٣٣ - ( ١٨٠٢ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ الْيَوْمَ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ ، أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَا هِيَ النَّيْرَانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تُوقِدُونَ؟» قَالُوا : عَلَى لَحْمٍ ، قَالَ : «عَلَى أَيِّ لَحْمٍ؟» قَالُوا : عَلَى لَحْمِ حُمُرٍ إِسْيَوءَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَهْرِيقُوهَا وَاعْمِرُوهَا» فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْ نَهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا ، قَالَ : «أَوْ ذَاكَ» . (سماوي: ١٦٨٨) .

[سماوي: ١٤٩٦ موطأ (نظر: ٥١١٩) .

[ ٥٠١٩ ] ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعُودَةَ وَصَفْوَنُ بْنُ

رواية: «أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «أَهْرِيقُوهَا وَاعْمِرُوهَا» . فقال رجل يا رسول الله ، أَوْ نَهْرِيقُهَا وَنَغْسِلُهَا ،

فقال «أَوْ ذَاكَ» . وفي رواية: (نادى منادى النبي ﷺ) أَلَا إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَهَيِّئُ

عيسى (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، كُتِبَ عَنْ يَرِيدَ بْنِ أَبِي عَمِيْرٍ  
بِهَذَا لِإِسْنَادِهِ. [أحمد ١٦٥١٢/١] [وطر ٥٠١٨].

[٥٠٢٠] ٣٤ - (١٩٤٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ  
أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، أَصْبَتْ حُمْرًا خَارِجًا مِنَ الْقَرْيَةِ، فَعَطَبْنَا مِنْهَا، فَتَدَى  
مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْهَا، فَإِنَّهَا رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ،  
فَأَكْفَيْتَ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا، وَإِنَّهَا لَتَنُورُ بِمَا فِيهَا. [أحمد ١٦٥٨٩، والنسري: ٤١٩٨ كلاهما مطبوعاً].

[٥٠٢١] ٣٥ - (١٠١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْزَبٍ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا  
يَعْقُوبُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ جَاءَ جَاءُ  
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكَلْتُ الْحُمْرَ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْيَيْتَ لِحُمْرٍ، فَأَمَرَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَتَدَى: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ أَوْ  
نَجِسٌ، قَالَ: فَأَكْفَيْتَ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا. [أحمد ١٦١٤٠] [وطر ٥٠٢١].

من عمل الشيطان)، وفي رواية: (ينهيكم عن لحوم الخمر، فإنها رجس أو نجس، فأكفيت القدور بما فيها).

واختلف العلماء في المسألة، فقال الجمهور من الصحابة والتابعين فمن بعدهم بتحريم لحومها،  
لهذه الأحاديث الصحيحة الضريحة. وقال ابن عباس: ليست بحرام. وعن مالك ثلاث روایات،  
أشهرها: أنها مكروهة كراهة تنزيه شديدة. وأثنى حرام. والثالثة: مباح. والضوابط التحريم كما  
قوله الجمهور للأحاديث الضريحة.

وما الحديث المذكور في «سنن أبي داود» عن عاصم بن أبي نجر قال: أصبت سنة، فسمي يكنى هي مالي  
شيء أطعم أهلي إلا شيء من خمر، وقد كان رسول الله ﷺ حرم لحوم الحمر الأهلية، فأبيت النبي ﷺ  
فقلت: يا رسول الله، أصابت السنة، ولم يكن في مالي ما<sup>(١)</sup> أطعم أهلي، لا سبأ خمر، ولت حرمت  
لحوم بحمر لأهلي، فقال: «أطعم أهلك من سمين حمرتك، فإما حرمتها من أجل جوار القرية»<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ج). شيء، بدل: ما.

(٢) ابن داود: ٢٨٠٩.

يعني بالحيوان التي تأكل الحيلة، وهي التبايرة، فهذا الحديث مضطرب، مخالفاً للإمام شافعي باختلافه، ولو صح حمل على الأكل منها في حال الاضطراب، والله أعلم.

قوله (نادى أن اكفروا القُدُور) قال لُقْطَضِي<sup>(١)</sup>: ضببته بأنف لوصل وفتح الباء، من كفأت، ثلاثي، ومعناه قلت، قل: ريصح قطع ألف وكسر الباء من أكفأت، رماشي. وهذا لغتان بمعنى عند كثيرين من أهل اللغة، موم الخليل والكسائي وابن سَكَيْت<sup>(٢)</sup> وابن قتيبة<sup>(٣)</sup> وغيرهم، وقال الأصمعي: يقول كفأت، ولا يقال: أكفأت، بالألف.

قوله: (لحوم الحمر الأهلية نُسْءٌ ونَفْسِجَةٌ) هو بكسر التثنية وبالهزة، أي: غير مضبوخة.

قوة. (كان حَمُولَةً النَّاسِ) هو بفتح الحاء، أي: الذي يحسن متاعهم.

قوله: (أَنَّ النَّسِيَّ ﷺ قال في قُدُورِ لَحُومِ الْحَمْرِ الْأَعْيَةِ: دَاهِرُ بَقُوعِهَا وَكَسْرُوهَا، فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ نَهَرُ بَقُوعِهَا وَنَهْلُهَا، قَالَ: «أَوْ دَاك») هذا صريح في نجاستها وتحريمها، ويؤيده الرواية الأخرى (فإنها رَجَسٌ)، وفي الأخرى: (رَجَسٌ أَوْ لَوْجَسٌ).

وفيه وجوب غسل ما أصابته نجاسة، وأن الإماء النجس بغير غسل مرة واحدة، ولا يحتاج إلى سبع إذا كانت غير نجاسة النكس والتحريم، وما تؤخذ من أحدهما، وهذا مذهب الجمهور، وعند أحمد يجب سبع في الجميع على أشهر الروايتين عنه. وموضع الدلالة أن النبي ﷺ أهدق لأمر بالنفس، ويصدق ذلك على مرة، ولو وجبت الزيادة لبينها. فإن في المحظيين من هو قريب لعهد بالإسلام، ومن في معناه ممن لا يفهم من الأمر بالنفس، لا مقتضاه عند الإطلاق وهو مرة.

وأما أمره ﷺ أولاً بكسرها. فيحتمل أنه كان يوحى أو بإجهاده ثم نُسخ ونعني غسل، ولا يجوز اليوم الكسر لأنه إقلال مال.

وفيه دليل على أنه إذا غسل الإماء النجس فلا بأس باستعماله، والله أعلم.



(١) الإكمال للمصنف (٦/٣٨٠)

(٢) (إصلاح معاني) (١/١٥٧) وذكر فيه ثلاثي ثم قل: لا أعلم ابن لأمر، في أدراكه لغة.

(٣) (أدب الكاتب) من ٣٦٦-٤٤٣.

## ٦- [بَابُ فِي أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ]

[٥٠٢٢] ٣٦- (١٩١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَهَيْثَمُ بْنُ سَعِيدٍ - وَلَقِظْتُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. وَأُذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ. [أحمد ١٤٨٩٠، وموطأ ٢٢١٩].

[٥٠٢٣] ٣٧- (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَدَّادٍ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَكَلْتُ زَمَنَ خَيْبَرَ لَحْمَ وَحْمَرٍ وَالْوَحْشِ، وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ. [أحمد ١٤٨٨٠] [واضع ٥٠٢٢].

[٥٠٢٤] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا أَبُو وَهَبٍ (ح)، وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْبُؤْلَيْيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. [س ٥٠٢٢].

[٥٠٢٥] ٣٨- (١٩٤٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَاضِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: نَحَرْتُ فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ. [أحمد ٢٦٩٣٧، وسنن ٥٥١٠].

## باب إباحة أكل لحوم الخيل

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأُذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ)، وفي رواية: قال جابر: (أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْحَيْلَ وَحُمُرَ الْوَحْشِ، وَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ)، وفي حديث أسماء قالت: (نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْنَاهُ).

خُتِلَفَ فِي إِبَاحَةِ لُحُومِ الْخَيْلِ، بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ مِنَ السُّنَنِ وَالْخِصْفِ لَهُ مُدِيحٌ لَا كَرِهَةَ فِيهِ، وَهُوَ فَدَاكُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَرِّكِ وَفَضْلَةُ بْنُ عُثَيْدٍ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَأَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَسُوَيْدُ بْنُ غَفْلَةَ وَعَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ وَعَطَاءُ وَشُرَيْحٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالْحَمْسِيُّ وَبَصْرِيُّ وَبُرَيْهَمٌ

[ ٥٠٢٦ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ( ح ) ، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ :

حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ . رَأَيْتُ : ١٧٦٩١٩ ( أواخر - ١٥٠٢٥ ) .

أَبِي سَيْدَان<sup>(١)</sup> وَأَحْمَدُ وَاسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو يَرْسَفٍ وَمُحَمَّدُ وَدُوْدٌ وَجَمَاهِيرُ الْمُحَضِّثِينَ وَغَيْرُهُمْ .

وَكُوهِي . طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَسَاسُ الْحَكْمِ وَمَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَةَ ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَأْتِمُ بِأَكْبَرِهِ ، وَلَا يُسَيِّرُ حَرَامًا ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْقَيْلُ وَالْيَعْلَ وَالْحَبِيرَ لِرَكْبُوهَا وَرِيَّةٌ ﴾ [النحل : ٨٠] ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَكْلَ ، وَذَكَرَ الْأَكْلَ مِنَ الْأَنْعَامِ فِي لَأْيَةِ لَنِي قَدِيمَةٍ ، وَبَحْثُ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ خَدَّاهُ بْنِ الْوَلِيدِ - نَبِيِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ خَيْلٍ وَلِفَالٍ وَالْحَبِيرِ ، وَكُلُّ دِيْنٍ مِنَ الشَّعْبِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ بَقِيَّةِ بْنِ لُؤَيْدٍ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى<sup>(٢)</sup> ، وَتَقَبَّلَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَلِيَّةِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ مَسْخُوحٌ .

رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ وَالبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِمْ عَنْ مُوسَى بْنِ هَارُونَ الْحَجَلِ - بِالْحَدَّثِ - بِالْحَدَّثِ ، وَبِالْحَدَّثِ قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، قَالَ : وَلَا يُعْرَفُ صَالِحُ بْنُ يَحْيَى وَلَا أَبُوهُ<sup>(٣)</sup> . وَقَالَ لِيَخَارِي : هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ نَظَرٌ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : هَذَا إِسْنَادٌ مُضْطَرَبٌ . وَقَالَ الْخَطَائِيُّ : فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ ، قَالَ : وَصَالِحُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لَا يُعْرَفُ سَمَاعُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ<sup>(٥)</sup> . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا الْحَدِيثُ مَسْخُوحٌ . وَقَالَ لُؤَيْدِيُّ : حَدِيثٌ إِذَا بَاحَ أَصْبَحَ ، وَيُشَبَّهُ إِنْ كَانَ هَذَا صَحِيحًا أَنْ يَكُونَ مَسْخُوحًا<sup>(٦)</sup> .

وَحَتَّجَ الْجَمْهُورُ بِأَحَدِثِ الْإِبَاحَةِ لَنِي ذَكَرَهَا مَسْمُوعٌ وَغَيْرُهُ ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ ، وَبِأَحَادِيثٍ أُخْرَى صَحِيحَةٌ حَدَّثَتْ بِالإِبَاحَةِ ، وَلَمْ يُثَبَّتْ فِي أَهْلِ حَدِيثٍ .

وَأَمَّا لَأْيَةُ فَاجِدِيو عَنْهَا بِأَنَّ ذَكَرَ لِرُكُوبِ وَرِيَّةٍ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَفْعَلَهَا<sup>(٧)</sup> مَخْفُضَةٌ بِذَلِكَ ، قَدْ بَدَأَ خَصَّ هَذَيْنِ مَا ذَكَرَهُ ، لِأَنَّ هَذَا مَعْظَمُ الْمَقْصُودِ مِنَ الْخَبَرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَكَأْلَهُمْ وَلَمْ

(١) فِي ( هـ ) وَ( هـ ) : حَبَادِينٌ مَسِيئَاتُهَا ، وَهُوَ نَحْوُ .

(٢) أَبُو دَاوُدَ : ٣٧٩٠ ، وَالتَّسَائِيُّ : ٤٣٣٢ ، وَابْنُ مَاجَةَ : ٣١٩٨ ، وَمَا يَبِينُ بِمَعْرِفَتِي مِنْهَا . وَهِيَ فِي ( سَنَدِ أَحْمَدَ ) : ١٦٨١٧ .

(٣) الدَّارَقُطْنِيُّ بِأَثَرِ الْحَدِيثِ : ٤٧٧٠ ، وَالبَيْهَقِيُّ : ( ٥٥٠ / ٩ ) .

(٤) التَّحْرِيحُ الْكَبِيرُ : ( ٤ / ٤٩٢ - ٢٩٤ ) .

(٥) الْمَعَالِمُ الشَّيْخِيَّةُ : ( ٣ / ٤٤٣ ) .

(٦) السَّنَنُ الْكَبِيرُ : بِأَثَرِ الْخَفَضَةِ : ٤٨٧٤ .

(٧) فِي ( خ ) وَ( هـ ) : مَفْعَلَتُهَا ، وَهُوَ نَحْوُ .



الجوع <sup>(١)</sup> المسألة ٣ . فذكر اللحم لأنه معظم المقصود، وقد أجمع المسلمون على تحريم شحمه ودمه وسائر أجزائه، ولهذا سكّت عن ذكر حمل الأثقال على الخيل مع قوته تعالى في الأثقال: ﴿وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ﴾، ولم يلزم من هذا تحريم حمل الأثقال على الخيل، والله أعلم.

قولها: انحرنا فرساً. وفي رواية ليخاري: (ذبحنا فرساً)<sup>(٢)</sup>، وفي رواية له: (انحرنا)<sup>(٣)</sup> كما ذكر مسلم، فيجمع بين الروایتين بأنهما قضيتان: فمرة نحرود. ومرة ذبحوها. ويجوز أن تكون قضية واحدة، ويكون أحد الثقلين سجاراً، والصحيح الأول، لأنه لا يقصر إلى استجاز إلا إذا تعلّدت الحقيقة، والحقيقة عند غير متعذرة، بل في الحمل على الحقيقة فائدة سهمة، وهي أنه يجوز ذبح المنحور، ونحر المذبوح، وهو مجمع عليه، وإن كان له عليه مخالفاً لأفصل (والفرس) يُطلق على الذكر والأنثى، والله أعلم.



(١) البخاري ٥٥١١.

(٢) البخاري: ٥٥١٠.

## ٧- [بَابُ إِبَاحَةِ الضَّبِّ]

[٥٠٢٧] ٣٩- (١٩٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ نَحْيٍ وَنَحْيَى بْنُ أَنُوبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ  
 رُسْتَمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ زَيْدٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ زَيْدٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْنَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ  
 ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الضَّبِّ <sup>(١)</sup>، فَقَالَ: لَسْتُ بِأَكْلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ. [إسناده: صحيح، ١٥٥٣٦].

[٥٠٢٨] ٤٠- (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا نَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ:  
 أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ زُحْرٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ،  
 فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحَرَّمُهُ». [إسناده: صحيح، ٥٠٢٧].

[٥٠٢٩] ٤١- (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ  
 عَزْرِ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ زُجَلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ عَنْ أَكْلِ الضَّبِّ،  
 فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحَرَّمُهُ». [إسناده: صحيح، ٥٠٢٧].

[٥٠٣٠] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِهِ فِي هَذَا  
 [إسناده: صحيح، ٤٦١٩] [وإنظر: ٤٦١٧].

[٥٠٣١] (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ  
 حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوْبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا  
 مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا بَنُو جَرِيحٍ  
 (ح). وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الزُّلَيْفِ قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ عَقْبَةَ (ح).

## بَابُ إِبَاحَةِ الضَّبِّ

ثبتت هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره أنه النبي ﷺ قال في الضَّبِّ: «لَسْتُ بِأَكْلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ»،  
 وفي روايات: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحَرَّمُهُ»، وفي رواية أنه ﷺ قال: «كلوا، فإنه حلال، ولكنه ليس

(\*) هو حيوان من الزحافات، يشبه بالجرذ، فيه كثير لعدا

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا بَنُو وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَمَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الضَّبِّ، بِسَمْعِي حَدِيثَ الثَّيْبِ عَنْ نَافِعٍ، غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ أَيُّوبَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ، فَلَمْ يَأْكُلْهُ وَلَمْ يَحْرَمْهُ. وَفِي حَدِيثِ أَسَمَةَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَثْبَرِ [حد: ٤٤٩٧، ٥١٠٤] [والنظر: ٥١٢٧].

[٥٠٣٢] ٤٢ - (١٩٤٤) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ، سَمِعَ الشَّعْبِيَّ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ سَعْدٌ، وَأَنُوبًا يَلْحَمُ فُتً، فَتَدَبَّ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهُ لَحُمٌ ضَبٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ، وَكِتْمَةُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي» [النظر: ٥٠٣٣].

[٥٠٣٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَوْبَةَ الْعَنْبَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي الشَّعْبِيُّ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدَعَدْتُ ابْنَ عُمَرَ قَرِيبًا مِنْ مَسْتَنِينَ أَوْ سَنَةٍ وَنَضِيفٍ، فَلَمْ أَسْمَعْهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرَ هَذَا، قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمْ سَعْدٌ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ [حد: ٥٥٦٥، واليهجري: ١٧٢٦].

[٥٠٣٤] ٤٣ - (١٩٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنْ وَحَايِدُ بْنُ لَوْلِيدٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَيْتَ مَيْمُونَةٍ، فَأَتَى بِضَبٍّ مَخْنُودٍ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَقَالَ بَعْضُ النَّسَوَةِ الْأَلَاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةٍ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَمَ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا»، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَصَافُهُ، قَالَ خَالِدٌ: فَأَجَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ. [حد: ١٦٨١٣، وسجادة: ٥٥٣٧].

[٥٠٣٥] ٤٤ - (١٩٤٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ وَحَرَمَلَةُ، جَمِيعًا عَنْ بَنِي وَهْبٍ - قَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا بَنُو وَهْبٍ -: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ:

من طعامي. وفي رواية: أنه ﷺ رفع يده منه، فقليل: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي، فأجذني أضافه، فأكلوه بحضرته وهو ينظر ﷺ).

الأنصاري، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: سَيْفُ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَوَجَدَ بَيْنَهُمَا خَدًّا مَحْسُودًا، فَلَبِثَتْ بِهِ أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ تَجْدٍ. فَقَدَّسَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَكَانَ قَلَمًا يُقَدَّمُ إِلَيْهِ طَعَامٌ حَتَّى يَحْدُثَ بِهِ وَيُسَمَّى لَهُ، فَأَمَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ كَرَاهَتِهِ، وَإِلَّا مَا حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَّاشٌ عَنْ قَوْمٍ أَنَّهُمْ قَالُوا: هُوَ حَرَامٌ<sup>(١)</sup>. وَمَا أَظُنُّهُ يَصُحُّ عَنْ أَحَدٍ، وَإِنْ صَحَّ فَسُحْجُوحٌ بِالتَّصَوُّصِ وَاجْتِمَاعِ مَنْ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (خُبْرٌ مَحْسُودٌ) أي: مشوي. وقيل: المشوي على الرُطْف، وهي لحجارة مُسْحَاة.

قوله: (أَنَّ خَالِدًا أَخَذَ اللَّحْمَ فَأَكَلَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانٍ)<sup>(٣)</sup> هذا من باب الإدلال والأكل من بيت المقرب والمصدق الذي لا نكره ذلك، وخالدٌ أكل هذا في بيت خالته ميمونة، وببيت صديقه رسول الله ﷺ، فلا يحتاج إلى استئذان، لا سيما والمهدية خاتمه، ولعله أراد بذلك جبر قلب خالته أم حُفَيْدَةَ المهدية.

قوله في ميمونة: (وهي خالته وخاتمة ابن عباس) يعني خاتمة خالد بن الوليد وخاتمة ابن عباس، وأم خالد، لبنة للصغرى، وأم ابن عباس: لبنة الكبرى، وميمونة وأم حفيد، كلهن أخوات، والدهن المدبر.

قوله: (فلبثت به أختها حُفَيْدَةُ)، وفي الرواية الأخرى: (أم حُفَيْدَ)، وفي بعض النسخ: (أم حُفَيْدَةَ) بالهاء، وفي بعضها في رواية أبي بكر بن النضر: (أم حُمَيْدُ)<sup>(٤)</sup>، وفي بعضها: (حميدة)، وكله يضم الجاء مصغراً. قال القاضى وغيره: والأصوب والأشهر<sup>(٥)</sup>: أم حُفَيْدَ، بلا هاء، واسمها غريبة. وكذا ذكرها ابن عديم وغيره في الصحابة<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

(١) إسناده المعلق: (٢٦٩/٦)

(٢) قال ابن حجر في التلخيص: (٢٦٥/٩): قد نقله ابن المنذر عن علي بن أبي حمزة، فأي إجماع يكون مع مخالفة؟ ونظر لترتيب كراهته مع بعض أهل العلم، وقال النجاشي في التلخيص: كره قوم أكل اللحم، منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن.

(٣) ذكر النووي هذه القطعة في المتن والمعنى، وإلا فليس هذا لفظ مسلم.

(٤) في (ج): أم حفيد، وهو خطأ.

(٥) في (ج): الأشهر.

(٦) الاستيعاب: (١، ١٩٢٠، ١٩٣١)، ودرر المعجم: (٣٨٨/٦)، ووقع في مصوغه حذيفة

يَدُهُ إِلَى الصَّبِّ، فَقَالَتْ: مُرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحَضُورِ: أَحْبَرُنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا قَدَفْتُمْ لَهُ، قَالَ: هُوَ الصَّبُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقَالَ: خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَحَرَامُ الصَّبِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَاظُهُ» قَالَ خَالِدُ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَكَلَّمْتُهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ، فَلَمْ يَنْهَيْ. [أحمد: ١٦٨١٥، وبيهقي: ٥٣٩١].

[٥٠٣٦] ٤٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ضَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ بِنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، وَبِئْسَ حَائِثُهُ، فَقُدِّمَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَعْنُ صَبٍّ، جَاءَتْ بِهِ أُمُّ حُفَيفَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ نَجْدٍ، وَكَانَتْ تَعْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي جَعْفَرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا حَتَّى يَعْلَمَ مَا هُوَ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَحَدَّثَهُ ابْنُ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ، وَكَانَ فِي حَجْرِهَا. [أحمد: ١٦٨١٢، وبيهقي: ٥٣٩٥].

[٥٠٣٧] (١٩٤٥) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ لَوْزَاقٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو، عَنْ الرَّهْزِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَكُنْتُ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ بِضَبِّينِ مَسْمُومَيْنِ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ. [البيهقي: ٥٣٩١، وبيهقي: ٥٣٩٥].

[٥٠٣٨] (١٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَدِينِ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ ابْنِ لُثَيْمٍ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلِ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ وَعِنْدَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ يَلْعَنُ صَبًّا، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ الرَّهْزِيِّ. [بيهقي: ٥٣٩٤].

[٥٠٣٩] ٤٦ - (١٩٤٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ دَافِعٍ، قَالَ بِنِ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَغْدَتِ خَالَتِي أُمُّ حُفَيفَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَمْنًا وَأَقِطًا وَأَضْبًا، فَأَكَلَلِ مِنَ السَّمْنِ وَالْأَقِطِ، وَتَرَكَ

قوله: (فقات امرأة من النسوة الحضور) كلها هي في جميع النسخ: لتسوة الحضر

الضَّبَّ ثَمْدُورًا، وَأَكَلَ عَلَى مَا نَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَكَلَ عَلَى مَا نَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ٣١٦٣، وإسحاق: ٢٩٧٥]

[٤٧- (١٩٤٨) ] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: دَعَانَا عَرُوسٌ بِالْمَدِينَةِ، فَقَرَّبَ إِلَيْنَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ ضَبًّا، فَأَكَلْنَا وَتَارَكْنَا، فَلَقِيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ مِنَ الْقَدِ فَأَخْبَرْتُهُ، فَأَكْثَرَ الْقَوْمُ حَوْلَهُ، حَتَّى قَامَ بَعْضُهُمْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُهُ، وَلَا أَنَهَى عَنْهُ وَلَا أَحَرَّمَهُ». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَنْسَى مَا قُمْتُمْ، مَا بُعِثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مُجَلًّا وَمُحَرَّمًا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ وَعِنْدَهُ لِقَضِي بْنُ عَبَّاسٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَامْرَأَةٌ أُخْرَى، إِذْ قُرِبَ إِلَيْهِمْ جَوْذٌ عَلَيْهِ لَحْمٌ، فَلَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ، قَالَتْ لَهُ مَيْمُونَةُ: إِنَّهُ لَحْمٌ ضَبٍّ، فَكَفَّ يَدَهُ وَقَالَ: «هَذَا لَحْمٌ لَمْ أَكُلْهُ قَطُّ» وَقَالَ لَهُمْ: «كُلُوا» فَأَكَلَ مِنْهُ الْقَضِيُّ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَامْرَأَةٌ. وَقَالَتْ مَيْمُونَةُ: لَا أَكُلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ يَأْكُلُ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ١٢٦٨١، وموطأ: ٥٠٢٤].

[٤٨- (١٩٤٩) ] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ وَغَيْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ جُوَيْج: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِضَبٍّ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، وَقَالَ: «لَا أَذْرِي، لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي مُسَخَّتْ». [أحمد: ١٤٤٦٠].

[٤٩- (١٩٥٠) ] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْوَيْنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ: لَا تَطْعَمُوهُ، وَقَدْرُهُ، وَقَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَرِّمْهُ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، فَإِنَّمَا طَعَامُ عَامَّةِ الرِّعَاءِ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي طَيْمُونَةٌ. [أحمد: ١٤٦٨١، وموطأ: ٥٠٢٤].

قوله (ولو كان حراماً ما أكل على ما ندد رسول الله ﷺ) هذا تصريح بما تفق عليه العلماء، وهو إقرار النبي ﷺ بالشيء وسكوته عليه إذ فعل بحضرته يكون دليلاً لإباحته، ويكون بمعنى قوله 'أذننت فيه وإباحته، لأنه<sup>(١)</sup> لا يسكت على باطل، ولا يقر مكرراً، والله أعلم

(١) في (ص) و(هـ): غله.



[٥٠٤٣] ٥٠ - (١٩٥١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ السَّقِيِّ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ذُوْدَةَ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضٍ مَضْبِيَّةٍ، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ أَوْ فَمَا تُنْهَيْنَا؟ قَالَ : «ذَكِّرْ لِي أَنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَسِيحَتْ» فَلَمْ يَأْمُرْ وَلَمْ يَنْهَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ عُمَرُ : يَا اللَّهُ لَيْسَ بِي غَيْرُ وَاحِدٍ، وَإِنَّهُ لَطَعَامٌ غَامَّةٌ هَذِهِ لِلرَّعَاءِ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي لَطَعْمُهُ، إِنَّمَا عَافَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (المعجم: ١٩٧١٣).

[٥٠٤٤] ٥١ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَهُزُّ : حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ لَشَّوْرَقِي : حَدَّثَنَا أَبُو نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ عُرَابِيًّا أَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي فِي غَائِطٍ مَضْبِيَّةٍ، وَإِنَّهُ غَامَّةٌ طَعَامٌ أَهْبِي. قَالَ : فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقُلْنَا : عَذِيبَةٌ، فَصَوَّرَهُ فَنَدَّمُ يُجِبْهُ، ثَلَاثًا، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّلَاثَةِ فَقَالَ : «يَا عُرَابِي، إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ - أَوْ : غَضِبَ - عَلَى سَيْطَانٍ مِنْ بَنِي

قوله : (دهاناً عروساً بالملبنة) يعني رجلاً نزوح قريباً، و(العروس) يقع على المرأة وعلى الرجل.

قوله : (القراب إليهم بخوان<sup>(١)</sup>) هو كسر الحاء وصلتها، لغتان. لكسر أفصح، ونجس : أخونة وخجونة. وليس المراد بهل : أخوان ما نقاه في الحديث مشهور في قوله : (ما أكل رسول الله ﷺ على خوان قط، بل شيء من نحو السفرة<sup>(٢)</sup>).

قوله : (إننا بأرض مضبة) فيها لغتان مشهورتان، إحداها : فتح الميم وانضاد، وثانية : ضم نعيم وكسر الضاد، والأول أشهر وأفصح، أي : ذات ضباب كثيرة. قوله : (إني في غائط مضبة) (الغائط) : الأرض المظلمة.

(١) في (ج) : قرب خوان إليهم

(٢) أخرجه بخاري، ٥٣٨٦، وأحمد، ١٢٢٢٥ من حديث أسد ﷺ، قال صاحب «هون معبود» (١٠/٧٣٤) تبعاً على يونس أبي أمامة في مسند أبي ذرٍّ ٣٨٤٩. كان رسول الله ﷺ إذا رعت الملائكة ... قال : لب في الحديث يصحح برواية أسد ﷺ أنه لم يأكل على خوان قط. والظاهر في حوان عبة طعام، فاجاب بعضهم بأن أساء ما رأى ذلك وراء غيره، ونسبت مقدم على سببي «والتحقيق في ذلك أن الملائكة هي التي يسهط طعامهم» سواء كان من نوبه أو جده أو غيره أو حبس أو غير ذلك، فلهذا قدم لها أسد، منها سمرة، ومنها نحو ما وغيره، فنجوان يكون من حبس، وتكون تحت قوائم من كل جانب، والأكل عليه من ذات يمين، فلا يمتد إلى تطاير ولا حياء، فالذي يعني بحديث أنس هو المقوله، ويأتي أثبت هو نحو السفرة وغيره، والله أعلم.

إِسْرَائِيلَ، فَمَسَحَهُمْ دَوَابٌّ يَدْبُونُ فِي الْأَرْضِ، فَلَا أُدْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا، قُلْتُ أَكُلُهَا  
وَلَا أَنْهَى عَنْهَا». [أحمد: ١٥٩٩].

قوله **يَدْبُونُ** «المسحوخهم» دوابٌ يَدْبُونُ في الأرض «تأ» يدبُون، فبكسر اللام. وألف «دواب» هكذا  
وقع في بعض النسخ، ووقع في أكثرها «دواب» بالالف، والأول هو الجاري على المعروف المشهور  
في العربية والله أعلم.



## ٨ - [باب إباحة الجراد]

[٥٠٤٥] ٥٢ - (١٩٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْمَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: عَزَّوَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ عَزَّوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ. [نظر ٥٠٤٧].

[٥٠٤٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رَوَاتِبِهِ: سَبْعَ عَزَّوَاتٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ: سِتٌّ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ. [أحمد ١٩٣٩٨] [الناظر ٥٠٤٧].

[٥٠٤٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: سَبْعَ عَزَّوَاتٍ. [أحمد ١٩١٨٠] [نسخي ٥٤٩٥].

## باب إباحة الجراد

قوله. (عن أبي يعفور) هو بالفاء والراء، وهو أبو يعفور الأصغر، اسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، وأما أبو يعفور الأكبر، فيقال له: واقدة، ويقال: وقد نأ، وسبق بينهما في كتاب الإيمان وكتاب الصلاة<sup>(١)</sup>.

قوله: (عزوات مع رسول الله ﷺ سبع عزوات نأكل الجراد) فيه إباحة الجراد، وأجمع المسلمون على إباحته، ثم قال الثَّاقِفي وأبو حنيفة وأحمد والجمهور: يَجُلُّ، سواء مات مذكرة، أو مصطيد مسلم أو مجوسي، أو مات خنق أنفه، سواء قطع بعضه، أو أحدث فيه سبب، وقال مالك في المشهور عنه وأحمد في رواية: لا يَجُلُّ، لأنه مات بسبب، بأن يقطع بعضه، أو يسلق، أو يُلْفَى في الشَّرْحِ، أو يُشَوَّى، فإن مات خنق أنفه، أو في وهاء، لم يَجُلِّ، والله أعلم.



(١) النظر (٤٤٩/١) و(٥٧٨/٢).

## ٩- [بَابُ إِبَاحَةِ الْأَرْنبِ]

[٥٠٤٨ | ٥٣ - (١٩٥٣)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَرَرْنَا فَاسْتَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، فَسَعَوْا عَلَيْهِ فَلَعَنُوا، قَالَ: فَسَقَيْتُ حَتَّى أَقْرَحْتُهَا. فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَلَذَّبَهَا، فَبَيْتَ بِوَرِكَيْهَا وَفَخَذَّيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ. (أحمد: ١١٢٧٤٧ [وغيره: ٥٠٤٨].

[٥٠٤٩ | (٠٠٠)] وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - كَلَّاهُ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى: بِوَرِكَيْهَا أَوْ فَخَذَيْيَهَا. (المصنف: ٥٤٨٩ [وغيره: ١٠٠٤٨].

## بَابُ إِبَاحَةِ الْأَرْنبِ

قوله (فاستنفجنا أرنبا بمري الظهران، فسعوا عليه فقموا) معنى (استنفج) أترد ونفردنا. (ومري الظهران) فتح لسمه والظدر موضع قريب من مكة. وقومه (فقموا) مر بفتح ميمين ثمجمة في لغة لفصيلة المشهورة، وفي لغة ضعيفة بكسرها، حكاه 'لجوهري' وغيره، وضعفوها أي: أعين.

وأكل الأرنب حلالا عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد والعماء كافة، لا ما حكى من عهد له من عمرو بن العاصي وابن أبي ليلى أنهما كرهاها<sup>(١)</sup>. دليل الجمهور هذا الحديث مع أحاديث مشهورة، ولم يثبت في التلخيص عنها شيء.



(١) المصنف: (تلقب).

(٢) في (ج) كرها.

## ١٠ - [باب إباحة ما يستعان به على الإصطيان والعدو،

## وكراهة الخذف]

[ ٥٠-٥٤ ] ( ١٩٥٤ ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ الْعَبْرِيُّ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا كُثَيْبٌ ، عَنْ  
 ابْنِ بَرِيْدَةَ قَالَ : رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّلِ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ يُخَذِّفُ ، فَقَالَ لَهُ : لَا تُخَذِّفْ ، فَإِنَّ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَذَّابٌ كَرَّهَ ، أَوْ قَالَ : يَنْتَهَى عَنِ الْخَذْفِ ، فَمَنْ لَا يُضْطَرُّ بِهِ الصُّبْدُ وَلَا يَنْكَأُ بِهِ  
 الْعَدُوُّ ، وَلَيْسَ بِكُسْرٍ السَّنَ ، وَيَقْفُ الْعَيْنَ ، ثُمَّ رَأَى بَعْدَ ذَلِكَ يُخَذِّفُ ، فَقَالَ لَهُ : . . . . .

## باب إباحة ما يستعان به على الإصطيان والعدو،

## وكراهة الخذف

ذكر في الباب انتهى عن الخذف، لكونه لا ينكأ العدو، ولا يقتل لصيد، ولكن بفعل العين، ويكسر  
 السن.

أما (الخذف) فبالضاء والدال المعجمتين، وهو رمي الإنسان بحصاة أو حجارة وحجرها، يجعلها<sup>(١)</sup>  
 بين أصبعيه السَّائِتين، أو لإيهامه ولسببه

وقوله: (يَنْكَأُ) بفتح لياء وياء همزة في آخره، هكذا هو في الروايات مشهورة. قال القاضي: كذا  
 روينه، قال: وفي بعض الروايات: (يَنْكِي) بفتح نون، وكسر لكاف غير مهموز، قال القاضي: وهو أوجه  
 هنا، لأن المهموز إنما هو من نكأت المقرحة، وليس هذا موضعه، لا على تحوّل. وبما هدد من النكأ،  
 يقال: نكيت العدو وأنكيت بكاءة، ونكأت بالهمزة لغة فيه، قال فعلى هذه اللمعة تتوجه رواية شيوخنا<sup>(٢)</sup>.

## (ويقف العين) مهموز

في هذا الحديث للهي عن الخذف، لأنه لا مصبحة فيه، ويخاف مفسدته، ويتحقق به كل ما شاركه  
 في هذا، وفيه أن ما كان فيه مصبحة أو حاحة في قتال العدو، أو تحصيل الصيد، فهو حائز، ومن ذلك  
 رمي لطير الكبار بالسحق إذا كان لا يقتلها غيباً، بل تدرك حيّةً وتذكي فهو حائز.

(١) في (ج)، يجمعها.

(٢) الإجماع: ١/ ٣٩٣ - ٣٩٤.

أَحْبَرُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ، أَوْ يَنْهَى عَنِ الْحَذَفِ، ثُمَّ أَرَاكَ تَحْدِثُ لَا أَكَلَمْتَ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا. [أحمد: ٣٠٥٦٦، والبخاري: ١٥٤٧٩].

[٥٠٥١] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو قَاوُذٍ سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ: حَدَّثَنَا حُثَمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا كَهْمَسٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [٥٠٥٠].

[٥٠٥٢] ٥٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَفْصَةَ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَذَفِ، قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَنْكَأُ الْعَدُوَّ، وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَكِنَّهُ يَكْسِرُ السِّنَّ، وَيَقْفَأُ الْعَيْنَ، وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: إِنَّهَا لَا تَنْكَأُ الْعَدُوَّ، وَلَمْ يَذْكُرْ: يَقْفَأُ الْعَيْنَ. [أحمد: ٢٠٥٤١، والبخاري: ١٦٢٧٠].

[٥٠٥٣] ٥٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ قُرَيْبَ بْنَ لَعْبُدٍ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقِلٍ حَدَّثَ، قَالَ: فَتَنَاهُ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَذَفِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَدُوًّا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَقْفَأُ الْعَيْنَ» قَالَ: فَتَعَادَ، فَقَالَ: أَخْبَرْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ ثُمَّ تَحْدِثُ لَا أَكَلَمْتَ أَبَدًا. [أحمد: ٢٠٥٥٦، والبخاري: ٥١٥٠].

[٥٠٥٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. [نظر: ٥٠٥٠].

قوله (أَخْبَرْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَذَفِ، ثُمَّ تَحْدِثُ لَا أَكَلَمْتَ أَبَدًا) فيه هجران أهل البدع والنسوق وتنبذ السنة مع عدم، وأنه يجوز هجرانه دائماً، ولتنبذ عن الهجران فوق ثلاثة أيام إنما هو بمنزلة حظر لحظ نفسه ومعايش لذته، وأم أهل البدع وسحوهم فهجرانهم دائماً<sup>(١)</sup>، وهذا الحديث مما يؤيده مع نظائره، كحديث كعب بن مالك<sup>(٢)</sup> وغيره.

(١) في (نسخ) و(مسند) دائماً

(٢) أخرجه البخاري ٤٤١٨، ومسلم ١٧٠١٦، وأحمد ١٠٥٨٩ في نسخة تختلف بآه هجران عن حروك يقول هو: «بالحجبة»

وأمر النبي ﷺ بهجرانهم، حتى يؤت قوة الله عليهم.



## ١١- [باب الأمر بإحسان الذبح والقتل،

### وتحديد الشفرة]

[٥٠٥٥] ٥٧- (١٩٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: يُنْتَانِ حَفِظَتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، فَلْيُرِخْ ذَيْبَ حَتَمِهِ» [مسند ١٧١١٣].

[٥٠٥٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عُتْدَرٌ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُهَيْبَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَثُورٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ بِإِسْنَادٍ حَدِيثُ بَنِي عُلْبَةَ وَمَعْنَى حَدِيثِهِ. [أحمد ١٧٢٨ و ١٧٠٣٩].

## باب الأمر بإحسان الذبح والقتل،

### وتحديد الشفرة

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَيْبَ حَتَمِهِ».

أَنَّ «الْبُشْمَةَ» بِكسر الباء، وهي نهضة والحالة. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ»، فَيُقْرَأُ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسَخِ أَوْ أَكْثَرِهَا. «فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ» بِفَتْحِ الدَّالِ عِبْرَ هَاءٍ، وَفِي بَعْضِهَا: «الْبُشْمَةُ» بِكسر اللام وَدِيهَاءٍ، كَالْقِتْلَةِ، وَهِيَ النَّهْيَةُ وَالْحَالَةُ أَيْضًا.

قَوْلُهُ ﷺ: «وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ»، يُقْرَأُ: أَحَدُ الشُّكْرِينِ وَحَدَّثَهَا وَاسْتَحْدَهَا، بِمَعْنَى: «وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ» وَنَعْمِينَ إِمْرَاؤَهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَيُسْتَحْبُّ أَلَّا يُحْدِثَ الشُّكْرَيْنِ بِحَضْرَةِ الذَّبِيحَةِ، وَلَا يَذْبَحَ وَاحِدَةً بِحَضْرَةِ أُخْرَى، وَلَا يُجَرِّهَا إِلَى مَذْبَحِهَا.

وقوله **﴿فَأَحْسِرَ الْفِتْنَةَ﴾** عامٌ في كلِّ فتيلٍ من الذبايح، والقتل قصاصاً، وفي حيا، ونحو ذلك.  
وهذا الحديث من الأحاديث الجامعة بقوة، لإسلام، والله أعلم.



١٢- [بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ]

[٥٠٥٧] ٥٨- (١٩٥٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْتٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ زَيْدٍ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ جَدِّي أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ دَارَ الْحَكَمِ بْنِ أَلْيُوبَ ، لَمَّا قَوْمٌ قَدْ نَصَبُوا دُجَاجَةً يَمُونُهَا ، قَالَ : فَقَالَ أَنَسٌ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُصَرَّ الْبَهَائِمُ . (أحمد : ١٢١٧١٦ مطر : ٥٠٥٨).

[٥٠٥٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (ح) . وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ (ح) . وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، كُتِبَ عَنْ شُعْبَةَ بِهِدَ . (إِسْنَادُ . أحمد : ١٢١٦١ ، والبخاري : ٥٥١٣).

[٥٠٥٩] ٥٨ م- (١٩٥٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئاً فِيهِ الرُّوحُ غَرَضاً» . (أحمد : ٢٥٣٩ ، والبخاري : تعليقاً بصيغة الجزم بعد ٥٥١٥).

[٥٠٦٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ تَائِثٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ : عَنْ شُعْبَةَ بِهِدَ . (إِسْنَادُ . أحمد : ٢٥٣٩ ، والبخاري : ٥٥٠٥٩).

[٥٠٦١] ٥٩- (١٩٥٨) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو كَامِلٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِبَنِي قَدْ نَصَبُوا دُجَاجَةً يَتَرَامُونَهَا ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا . (البخاري : ٥٥١٥ [٥٠٦١] ، ومطر : ٥٠٦١).

بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ

وهو حبسها لتقتل برمي ونحوه .

قوله : (نهى رسول الله ﷺ أن تصبر البهائم) وفي رواية : «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» قال العلماء : صبرٌ لبهائم : أن تحبس وهي حيّة لتقتل بالرمي ونحوه ، وهو معنى : «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» أي : لا تتخذوا الحيوان الحي غرضاً لرميهم إليه ، كالغرض من سجدود وغيره ، وهذا النهي للأحريم ، ولهذا قال ﷺ في رواية ابن عمر : (لعن الله من فعل هذا) .

[ ٥٠٦٢ ] ( ٢٠٠ ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ : أَخْبَرَنَا أَبُو يَسْرِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِغَتِّيَانٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ نَضَبُوا طَيْراً وَهُمْ يَرْمُونَهُ ، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلِّ خَاطِطَةٍ مِنْ نَبْلِهِمْ ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئاً فِيهِ الرُّيْحُ غَرَضاً . احمد ٥٥٥٧ [وسط ٢٥٠٦١]

[ ٥٠٦٣ ] ٦٠ - ( ١٩٥٩ ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ خُرَيْجٍ (ح) . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح) . وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ خُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْتَلَّ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ ضَبْرًا . احمد ١٢٢٣٣ [٢٧٤٦٤٦١]

الحيوان ، وإتلاف نفسه ، ونضيب لماله ، وتقويت لذكائه إن كان مدحياً ، ولمنعته إن لم يكن مدحياً .  
قوله (نضبوا طيراً وهم يرمونه) هكذا هو في نسخة (طبر) ، واسم دمه واحد ، والمشهور في اللغة أن الواحد بقول له : صائر ، ونجم طير ، وفي لغة قبيصة إطلاق الطير على أبو حد ، وهذا الحديث جازي على ثلث ألفة .

قوله : (وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاططة من نبلهم) هو بهمز (خاططة) أي : ما لم يحسب المرمى وقوله : (خاططة) لغة ، والأفصح : مخاططة ، يقال لمرم قصد شيئاً فأصاب غيره غلطاً : أخطأ . فهو مخاطط ، وفي لغة قبيصة . خطي فهو خاضع ، وهذا الحديث جاء على اللغة الثانية ، حكاه أبو عبد الله الجوهري<sup>(١)</sup> وغيرهما ، والله أعلم .



(١) «المصباح» (خطا) ، ونسب الجوهري هذا لامة لأبي عبد الله ، وهو في «المعجم» (١/٣١٨ ، ٣٧٦) ، ونسبها

الجوهري لأبي عبيدة .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٥ - [كتاب الأضاحي]

### ١- [باب وقتها]

[٥٠٦٤] ١- (١٩٦٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ (ح).  
وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ: حَدَّثَنِي جُنْدُبُ بْنُ سَفْيَانَ  
قَالَ: شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا بَعْدَ أَنْ صَلَّى وَفَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، سَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ  
يَرَى لَحْمَ أَحْمَدَ جَدِّي قَدْ دُبِحَتْ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ  
يُصَلِّيَ - أَوْ: يُصَلِّيَ - فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ». [نظر ٥٠٦٧].

## كتاب الأضاحي

### باب وقتها

قال الجوهري: قال الأصمعي: فيها أربع لعاب: أضحية وإضحية، يقسم الهمزة وكسرها،  
وجمعهما<sup>(١)</sup> أضاحي، بتشديد الياء وتحفيفها، واللغة لثلاثة: ضحية، وجمعها ضحايا، واللغة  
أضحية بفتح الهمزة، والجمع أضحى، كإرضاء لأرضى، وبها سمي يوم الأضحي<sup>(٢)</sup>. قال القاضي:  
وقيل: سُميت بذلك لأنه يُفعل في الضحى، وهو ارتفاع النهار، وفي الأضحي لغتان: التذكير لغة  
قيس، ولثلاث لغة تميم<sup>(٣)</sup>.

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ - أَوْ: يُصَلِّيَ - فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ  
يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ» وفي رواية: «على اسم الله» قال الكتاب من أهل العربية: إذا قيل: باسم الله،

(١) في (ج) و(ص) وجمعها

(٢) الأضحية - (ضحي).

(٣) (إكمال المعلم): (٣٩٨/٦).

[ ٥٠٦٥ ] ٢ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ نَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ شُعْبَانَ قَالَ: شَهِدْتُ لِأَخِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا

تَعَيَّنَ كَتَبَهُ بِالْأَلِفِ، وَإِنَّمَا تُحْلَفُ الْأَنْفَ إِذَا كُتِبَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، بِكَمَا هِيَ. وَقَوْلُهُ الْفَسْ أَنْ يُصَلِّيَ، أَوْ: نُصَيَّ الْأَوَّلَ بِالْيَاءِ، وَثَانِيًا بِالثُّوْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ شَكَّ مِنَ الرَّأْيِ

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ الْأُصْحِيَّةِ عَلَى الْمُسَوِّرِ، فَقَالَ جَمْعُهُمْ: هِيَ سُنَّةٌ فِي حَقِّهِ. بِمَا تَرَكَهَا مَا لَا عُدْرَ لَمْ يَأْتُمْ، لَمْ يَنْزِمَهُ الْقَضَاءُ، وَمَنْ قَالَ يَهْدِي أَبُو بَكْرٍ نُصَيْدُ بْنُ عَمْرٍاءُ فِي الْخُطَابِ وَبِلَالٌ وَأَبُو مَسْعُودٍ لِنَزِيِّ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعِصْقَةُ وَالْأَسْوَدُ رِطَاءٌ وَمَالِكٌ وَأَبُو أَحْمَدَ وَأَبُو يُونُسَ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَالْجَزَنِيُّ وَابْنُ الْمُنْثَرِ وَدَوْدُ وَغَيْرُهُمْ.

وَقَالَ رِبْعَةُ وَأَبُو عَزِيٍّ وَأَبُو حَنَفَةَ وَالثَّلْثُ: هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُسَوِّرِ. وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْعَالِمِينَ. وَقَالَ النَّخَعِيُّ: وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُسَوِّرِ إِلَّا الْحَارِجُ بِمَنْىَ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: وَاجِبَةٌ عَلَى مَقِيمٍ بِالْأَمْصَارِ وَلَمْ يَشْهَدْ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَمَّا يُوجِبُهَا عَلَى مَقِيمٍ يَمْلِكُ نَصَابَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْأُصْحِيَّةِ، فَمَنْ فِي أَنْ يَدْبِجَ بَعْدَ صَلَاتِهِ مَعَ الْإِمَامِ، وَحَيْثُ تُجْزِئُهُ بِالْإِجْمَاعِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْثَرِ: وَأَجْمَعُوا أَنَّهَا لَا تَجُوزُ قُلْ طَبْعُ لَعَجَرٍ يَوْمَ لُحُرٍ<sup>(١)</sup>.

وَاخْتَلَفُوا لَيْمًا بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَدَوْدُ وَابْنُ الْمُنْثَرِ وَآخَرُونَ: يَدْخُلُ وَلَيْمًا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَمَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَخَصَتَيْنِ، فَمَنْ دَبِجَ بَعْدَ هَذِهِ لَوْ قُتِلَ أَحَدُهُمْ، سَوَاءٌ صَلَّيَ الْإِمَامُ أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ صَلَّيَ الْمَضْبُوعُ<sup>(٢)</sup> أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ أَمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى وَالْبُيُوتِ<sup>(٣)</sup> وَلِمَسَافِرِينَ، وَسَوَاءٌ فَبِجَ الْإِمَامُ أَوْ صَحْبُهُ أَمْ لَا.

وَقَالَ عَطَاءُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَدْخُلُ وَقْتُهَا فِي حَقِّ أَهْلِ الْقُرَى وَالْبُيُوتِ، إِذَا صَبَحَ لَعَجَرُ لُثْنِي، وَلَا يَدْخُلُ فِي حَقِّ أَهْلِ الْأَمْصَارِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ وَيَخْطُبَ، فَمَنْ دَبِجَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ تَجُزْهُ. وَقَالَ مَالِكٌ، لَا يَجُوزُ دَبِجُهَا إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَخُطْبَتِهِ وَدَبِجِهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَجُوزُ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ. وَيَجُوزُ بَعْدَهَا قَبْلَ دَبِجِ الْإِمَامِ وَسَوَاءٌ عِنْدَهُ أَهْلُ الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، وَنَحْوُهُ عَنِ الْحَسَنِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَهْوَيْهَ.

(١) الإجماع، ص ٦٠

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): الْمَضْبُوعُ، وَهُوَ الْعَبْدُ.

(٣) فِي (ج) وَ(هـ): أَوْ الْبُيُوتِ



فَلْيَصِي صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ، نَظَرَ إِلَى عَنَتِهِ قَدْ دُبِحَتْ، فَقَالَ: «مَنْ دُبِحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيَدْبَحْ شَاءَ مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ دُبِحَ، فَلْيَدْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ». (انظر: ٥٠٦٧، ٥٠٦٨).

وقال الثوري: يجوز<sup>(١)</sup> بعد صلاة الإمام لمن خصته وبها أثنائها، وقال ربيعة فبمن لا إمام له، إن دبح قبل طلوع الشمس لا يجزئه، وبعد طلوعها يجزئه.

وأما آخر وقت التضحية، فقال الشافعي: تجوز في يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة بعده، ومن قال بهذا علي بن أبي طالب وجبير بن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن موسى الأسدي فبهم أهل الشام ومكحول ودود الظاهري وغيرهم.

وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: تختص يوم النحر ويومين بعده، وروي هذا عن عمر بن الخطاب وعني<sup>(٢)</sup> وابن عمر<sup>(٣)</sup> أنس.

وقال سعيد بن جبير، تجوز لأهل الأضحية يوم النحر خاصة، ولأهل القرى يوم النحر وأيام التشريق. وقال محمد بن سيرين: لا تجوز لأحد، لا في يوم النحر خاصة.

وحكى نقاضي عياض عن بعض العلماء أنها تجوز في جميع دي الحججة<sup>(٤)</sup>.

واختلفوا في جواز التضحية في<sup>(٥)</sup> باقي أيام اللبح، فقال الشافعي: تجوز ليلاً مع الكراهة، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور ولجمهور، وقال مالك في المشهور عنه وعامة أصحابه ورواية عن أحمد: لا تجزئه في الليل، بل تكون شاة لحم.

قوله **فَلْيَدْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ** هو بمعنى رواية: «فليدبح باسم الله»، أي: قتلًا؛ باسم الله، هذا هو المصحح في معناه، وقال نقاضي: يتحتم أربعة أوجه:

أحدها: أنه يكون معناه: فليدبح لله، والباء بمعنى اللام.

والثاني: معناه: فليدبح بسم الله.

والثالث: بتسمية الله على دبحه، إظهاراً للإسلام، ومخالفة لمن يدبح لغيره، ولعملاً للشيطان.

(١) في (ص) و(هـ) لا يجوز وهو خطأ، وملت من (ح)، وهو الموفق لما في «المجموع شرح مذهب» (٣٨٩/٨)، وفتح الجري: (١٠٠/٢١)، وفتح الأربعة: (٥٠/١٤٧) وغيرها من المصنفين.

(٢) إسناده صحيح: (١٠١/٢١).

(٣) في (ع): من.

الكتاب الذي لا يفسد المروءة

«مَنْ حَضَى قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا ذَبَحَ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَدْ تَمَّ سُكُّهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ» [لحري، ٥٥٥٦] [رطر ٥٠٧٣].

[٥١٧٠] ٥- (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ خَالَةَ أَبَا بُرْدَةَ بِنْتِ دَبْحٍ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمُ السَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ، وَإِنِّي عَجِلْتُ نَسِيكَتِي لِأَطْعِمَ أَهْلِي وَجِيرَانِي وَأَهْلَ دَارِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعِدْ نُسْكَأ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي عَدَقَ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَقَالَ: «هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ، وَلَا تَعْجِزِي جَذْعَةَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» [أحمد ١٠٤٨١] [رطر ٥٠٧٣].

[٥٠٧١] (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَضِلِّي» قَالَ: فَقَالَ خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمُ السَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَبِيبِ هُشَيْمٍ، [أحمد ١٨٦٢٠] [رطر ٥٠٧٣].

«وَلَا تَعْجِزِي جَذْعَةَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» أَمَّ قَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا تَعْجِزِي»، فهو يفتح<sup>(١)</sup>، انتهى. هكذا الرواية به في جميع لطوف والكسب، ومعناه لا تكفي، من نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا يَوْمًا لَا يَخْرُجُ فِيهِ صَ وَفِيهِ نَ جَذْعَةَ الْمَغْزَى<sup>(٢)</sup> لَا تَعْجِزِي فِي الْأُصْحَى، وهذا متفق عليه

قوله: (يا رسول الله، إِنَّ هَذَا يَوْمُ السَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ) فان القاسمي: كذا روياه في مسلم: (مكروه) بالكاف والهاء من طريق السجزي والفراسي، وكذا ذكره الثرمذي<sup>(٣)</sup>، قال: ورويه في مسلم من طريق لغذري: (مَقْرُوم) بالفاء والميم، قال: وصوب بعضهم هذه الرواية، وقال: معناه: يُسْتَهَى فيه النَّحْسُ، وقال: قُرِئَتْ إِلَى النَّحْمِ وَقُرِئَتْ: إِذْ اسْتَهَيْتَهُ، قال: وهي بمعنى قوله في غير مسلم: (عرفت أنه يوم أكل وشرب، فتعجلت وأكثت وأطعمت أهلي وجيرانني)<sup>(٤)</sup>، وكذا جاء في الرواية الأخرى: (إِنَّ هَذَا يَوْمُ يُسْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ)، وكذا رواه البخاري<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ج) فيفتح، بذر، فهو يفتح

(٢) في (ص) و(هـ): أَوْجَر

(٣) برقم: ٦٥٨٥.

(٤) أخرجه البخاري ٨٣٠

(٥) البخاري ٩٥٤ من حديث أبي هريرة، وهو في المسند أحمد: ٩٣١٢٠.

[٥٠٧٢] ٦- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا  
 بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَوَجَّهَ قِبَلَتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَلَا يَنْتَهِجْ حَتَّى يُصَلِّيَ، فَقَالَ  
 خَالِي: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ نَسَكْتُ عَنْ ابْنِ أَبِي، فَقَالَ: «ذَاكَ شَيْءٌ مَجْلُتُهُ لِأَهْلِكَ، فَقَالَ: إِنَّ  
 عِنْدِي شَأءَ خَيْرٍ مِنْ شَاتَيْنِ، قَالَ: «ضَعَّ بِهَا، فَإِنَّهَا خَيْرٌ نَسِيكَةً»<sup>(١)</sup>. [السنن] [٥٠٦٣] [٥٠٧٢].

قال القاضي: وأم رواية: (مكروه) فقال بعض شيوخنا: صوابه: (لأنه فيه مكروه) بفتح الهمزة،  
 أي ترك الفسخ والتفحيط ويقاد أمه فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه (والسَّحْمُ) بفتح الهمزة اشتهاؤ  
 اللحم

قال القاضي: وقال لي الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان: معناه: ذبحه لا يُجزئ في الأصحية من  
 هو لحم، مكروه مخالفة السُّلَّة. هذا آخر ما ذكره القاضي<sup>(١)</sup>.

وقال لحفظ أبو موسى الأصبهاني: معناه: هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه ذبح. وهذا أحسن،  
 والله أعلم.

قوله: (عندي عناق لين) (العناق) بفتح العين، وهي الأنثى من المَعَز إذا قويت ما لم تستكمل سنة،  
 وجمعها أَعْنُقٌ وَعُنُقٌ. وأما قوله: (عناق لين)، فمعناه: صغيرة قريبة مما تَرْضَع

قوله: (عندي عناق لين هي خير من شاتين لحم) أي: أطيب لحمًا وأمع، ليمسها وقد منها. وفيه  
 إشارة إلى أن المقصود في الضحاح طيب اللحم، لا كثرتُه، فشاة لنفسة سعيئة أفضل من شاتين غير  
 سميتين بقيتهما، وقد سبقنا مسألة في كتاب الأيمان<sup>(٢)</sup>، مع الفرق بين لأصحية واعتق<sup>(٣)</sup>،  
 ومختصره: أن تكثير عدد في الاعتق<sup>(٤)</sup> مقصود، فهو أفضل بحلاف الأصحية.

قوله ﷺ: «هي خير نسيكتك» معناه: أنك ذبحت صورة نسيكتين، وهم هذه والتي ذبحتها<sup>(٥)</sup> قبل

(١) التكملة لمصنف: (١/٤٠٤-٤٠٥)، ووقع فيه في هذا الموضع تصحيحات عدة.

(٢) نظر (١/٤٥٣)

(٣) في (ص) و(ع): أعني، وهو خطأ.

(٤) في (ج): لمعد، وفي (ص) و(ع): «معد»، وكلاهما خطأ.

(٥) في (ج) و(ص): فبعضها.

[ ٥٠٧٣ ] ٧ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ أَوَّلَ مَا تَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا ، تُصَلِّي ثُمَّ تَرْجِعُ فَتَنَعَّرُ ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا ، وَمَنْ دَبَحَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَ لِأَهْلِهِ ، لَيْسَ مِنَ السُّنَنِ فِي شَيْءٍ » وَكَانَ أَبُو بَرْدَةَ بْنُ بَيَّارٍ قَدْ دَبَحَ ، فَقَالَ : عِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ عُسَيْبَةٍ ، فَقَالَ : « أَتَبَحُّهَا ، وَلَكِنْ تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بِفَدْلِكَ » . [ أحمد : ١٨٦٩٣ ، وسخري : ١٥٥٤٥ . ]

[ ٥٠٧٤ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَمِيعٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، عَنِ لَسِيِّ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ . [ أحمد : ٢٦٨٥٥٩ ، وبيهقي : ١٩٦١ . ]

[ ٥٠٧٥ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَذَا مِنْ لِسْرِى قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ( ح ) . وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَلْصُورٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : حَظَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ خَمْسِينَ . [ أحمد : ١٨٤٨١ ، وبيهقي : ٩٨٥ . ]

[ ٥٠٧٦ ] ٨ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ ضَخْرِ الدَّارِيمِيِّ : حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَنِ عَزْرَمُ بْنُ الْقُضَيْلِ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - : حَدَّثَنَا عَدِيصُ الْأَحْوَلِ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ : حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ قَالَ : حَظَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ نَحْرِ فَقَالَ : « لَا يُضَحِّجَنَّ أَحَدٌ حَتَّى

الصَّلَاةِ ، وَهَذِهِ أَفْضَلُ ، لِأَنَّ هَذِهِ حَصَصَتْ بِهَا التَّضَحُّجَ ، وَالأُولَى وَقَعَتْ شاةٌ لَحْمٌ ، لَكِنْ لَهُ فِيهَا ثَوَاتٌ ، لَا بِسَبَبِ التَّضَحُّجِ ، لِإِنَّمَا سَمِ تَفْعَ أَصْحَابُهُ ، بَلْ لِكُونِهِ فَصَدَّ بِهَا الْخَيْرُ ، وَأُخْرِجَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلِهَذَا دَخَلَهُمْ أَعْلَى التَّمْضِيرِ ، فَقَالَ : هَذِهِ خَيْرُ الشَّيْئَيْنِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الصِّغَةَ تَتَضَمَّنُ أَنَّ فِيهَا لَاحِظٌ خَيْرٌ أَيْضًا

قوله ﷺ . « وَلَا تَجْزِي جَذَعَةٌ مِنْ أَحَدٍ بِفَدْلِكَ » معناه : جَذَعَةُ الْمُعْزِ ، وَهُوَ مُقْتَضَى سِيَاقِ الْكَلَامِ ، وَالْأَجْزَاءُ لَهَا تَجْزِي .

قوله : ( عِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ سُنَّةٍ ) ( الْمُسْنَدُ ) هِيَ الشَّيْءُ ، وَهِيَ أَكْبَرُ مِنَ الْجَذَعَةِ بِسَلَةِ ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْجَذَعَةُ أَجْوَدَ ، لِطِبِّبِ لَحْمِهَا وَبَيْتِهَا .

يُصَلِّي» قَالَ رَجُلٌ: وَعِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، قَالَ: «فَطَحَّ بِهَا، وَلَا تَحْزِي جَدَّةً عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». [المطهر ٥٠٧٣].

[٥٠٧٧] ٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَمْعَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ الْهَرَاءِ بْنِ عَارِبٍ قَالَ: ذَبَحَ أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْدِلْهَا» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَسِيتُ عِنْدِي إِلَّا حَذَقَةً، قَالَ شُعْبَةُ: وَأُظْلِفُهُ قَالَ: وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَحْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». [المطهر ١٨٦٩١ - سجزي ٥٥٥٧].

[٥٠٧٨] (٥٠٠) وَحَدَّثْتُ ابْنَ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ (ج) - وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّكَّ فِي قَوْلِهِ: هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ. [سجزي ٥٠٧٧].

[٥٠٧٩] ١٠ - (١٩٦٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - وَاللَّفْظُ لِعَمَرُو - قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا يَوْمٌ يُنْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، وَذَكَرَ هَنَةً مِنْ جِيرَانِهِ، كَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَدَّقَهُ، قَالَ: وَعِنْدِي جَدَّةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، أَفَأَذْبَحُهَا؟ قَالَ: فَارْحَصْ لَهُ، فَقَالَ: لَا أَذْرِي أَبْلَعْتُ رُحَصَتَهُ مِنْ سِوَاهُ، أَمْ لَا؟ قَالَ: وَانْكُفَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى كَبْشَيْنِ فَلَذَبَحَهُمَا.....

قوله: (وَذَكَرَ هَنَةً مِنْ جِيرَانِهِ) أي: ساجدة.

قوله في حديث أنس في الذي رخص له في جَدَعِ النَّعْزِ: (لا أدري أبدعت رخصته من سواء، أم لا؟) هذا الشُّكُّ بالنسبة إلى علم أنس عليه السلام، وقد صرح النبي ﷺ في حديث الهراء بن عازب السابق بأنها لا تبلغ غيره، ولا تجزي أحداً بعده.



فَقَامَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ، فَتَوَزَّعُوا، أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّعُوا. [احمد ١٢١٦٠، والبيهقي ٥٥٤٩].

[٥٠٨٠] ١١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعُزْبِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَّابٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحًا، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ. [البخاري ٩٨٤، والبيهقي ٥٠٧٩].

[٥٠٨١] ١٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَنِيُّ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ وَرْدَانَ -: حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى، قَالَ: فَوَجَدَ بَيْعَ لَحْمٍ، فَتَهُمُ أَنْ يَذْبَحُوا، قَالَ: «مَنْ كَانَ ضَحَّى، فَلْيُعِدْ» ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِهِمَا. [البيهقي ٥٠٧٩].

الذَّكَرُ فِي الْأَضْحَى، وَأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَذْبَحَهَا بِنَفْسِهِ، وَهِيَ مُحْتَمَّةٌ عَلَيْهِمَا، وَفِيهِ جَوَازُ التَّضَحِّيَةِ بِحَيَوَانَيْنِ.

قوله: (فَقَامَ النَّاسُ إِلَى غَنِيمَةٍ، فَتَوَزَّعُوا، أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّعُوا) ههنا بمعنى، وَهَدَّ شَتَّى مِنَ الزَّوَايِ هِيَ إِحْدَى اللَّفْظَيْنِ. وقوله: (غَنِيمَةٌ) يضم الغين تصغير الغنم.

قوله في حديث محمد بن عبيد العُزْبِيِّ: (ثم خطب، فأمر من كان ذبح قبل الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحًا) أَمَّا (ذَبْحًا) فَأَتَّعَقُوا عَلَى ضَبْطِهِ بِكسر الدَّالِ، آي: حَيَوَانًا يُذْبَحُ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَذْبَحُهَا لِلْبَيْعِ﴾ [مِائَات ١٠٧]. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَنْ يُعِيدَ)، فَكَذَلِكَ هُوَ فِي بَعْضِ أَصُولِ الْمُعْتَمِدَةِ بِالْيَاءِ مِنَ الْإِعْدَةِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنْهَا: (أَنْ يُعِيدَ) بِحذف ياء، وَلَكِنْ يَشْتَدُّ لُذَالُ مِنَ الْإِعْدَةِ وَهُوَ الثَّابِتَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَا ثُمَّ حُجِرَ مَدِينَتُهُ مِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ بِصَحْبِهِ، عَمَّوْهُ إِذَا شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ لِي لَهْدِي بِهِ - حَاطَبٌ مِنَ الْأَضْحَى - وَاللهُ بِحَيْدٍ

## ٢- [باب سنن الأضحية]

[ ٥٠٨٢ ] ١٣ - (١٩٦٣) - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَانَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، إِلَّا أَنْ يَغْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ . [ جزء ١٢ : ١٢٢ ] .

باب سنن الأضحية<sup>(١)</sup>

قوله ﷺ : لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، إِلَّا أَنْ يَغْسُرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ ، قَالَ عَلَمَاءُ . حُسْنَةُ هِيَ لُثْيَةٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ مِمَّا فَوْقَهَا ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِحْدَعٍ مِنْ غَيْرِ الضَّأْنِ فِي حَوْلٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَهَذَا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ عَلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْقَضَائِي هِيَاض<sup>(٢)</sup> ، وَنَقَلَ الْقَطْرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ الْأَوْزَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : يُجْزئُ لِحْدَعٌ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالضَّأْنِ ، وَتُحْكِي هَذَا عَنْ عَلَمَاءٍ .

وَقَدْ لِحْدَعٌ مِنَ الضَّأْنِ ، عَمَلُهُبُ وَمَذْهَبُ الْعَمَاءِ كَذَلِكَ أَنَّهُ يُجْزئُ ، سِوَاهُ وَجَدَ غَيْرُهُ أَمْ لَا ، وَحَكَاهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ وَالزُّهْرِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا : لَا يُجْزئُ ، وَقَدْ يُحْتَجُّ بِمَا بَعَاهُ هَذَا الْحَدِيثُ .

قَالَ الْجُمْهُورُ : هَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَسْتِحْيَابِ وَالْأَفْضَلِ ، وَتَقْدِيرُهُ : يُسَنُّ لَكُمْ أَلَّا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، فَإِنْ عَجَزْتُمْ<sup>(٣)</sup> فَجَذْعَةً ضَائِنًا ، وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِمَنْعِ جَذْعَةِ الضَّأْنِ ، وَأَنَّهَا لَا تُجْزئُ بِحَالٍ ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، لِأَنَّ الْجُمْهُورَ يُجَوِّزُونَ الْجَذْعَ مِنَ الضَّأْنِ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ ، وَابْنُ عَمَرَ وَالزُّهْرِيُّ يَمْنَعَانِهِ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ وَعَدَمِهِ ، فَتَعَيَّنَ تَأْوِيلُ لِحْدَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَسْتِحْيَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَجْمَعَ الْعَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا تُجْزئُ التَّضْحِيَةُ بِغَيْرِ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ ، لِأَنَّهَا حَكْمٌ بِنِ الْمُنْذَرِ عَنْ

(١) وَابْنُ قَيْنٍ هَذَا (بَابُ فِي (نَحْوِ) : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَبِهِ نُسَخَتَيْنِ

(٢) وَ[إِسْنَادُ] الْمُسْنَدِ : (٤٠٨/٦)

(٣) نَحْوِ (نَحْوِ) : عَجِزَ .

[٥٠٨٣] ١٤ - (١٩٦٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: صَلَّى بِذَا النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَدِينَةِ، فَتَقَدَّمَ رِجَالٌ فَتَحَرَّوْا، وَقَالُوا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ نَحَرَ قَبْلَهُ أَنْ يُعِيدَ يَنْحَرُ آخَرَ، وَلَا يَنْحَرُوا حَتَّى يَنْحَرَ النَّبِيُّ ﷺ. [إحد ١١٤٧١].

لحمين بن صالِح أمه قال: تجوز للإضحية ببقرة ابرحش عن سبعة، ويذبحها عن واحد<sup>(١)</sup>. وبه قول داود في بقرة الوحش، والله أعلم.

والجذع من الضأن. ما به سنة تامة، هذا هو الأصح عند أصحابنا، وهو الأشهر عند<sup>(٢)</sup> أهل اللغة وغيرهم، وقيل: ما له سنة أشهر، وقيل: سبعة، وقيل: ثمانية، وقيل: ابن عشرة، حكاه القاضي<sup>(٣)</sup>، وهو عريب، وقيل: إن كان مثولاً من ثلثين فسنة أشهر، وإن كان من هربين فثمانية أشهر.

ومذهبنا ومذهب الجمهور أن أفضل الأصواع لبدنة، ثم البقرة، ثم الضأن، ثم النحر، وقال مالك. لغنم أفضل، لأنها أطيب حملاً حجة الجمهور أن ليس تجزئ عن سبعة، وكذا البقرة، وأما لشدة فلا تجزئ إلا عن واحد لا تفتق، فلان على تفضيل لسنة والبقرة. وحلف أصحاب مالك فيما بعد الغنم، فقيل: إن كان أفضل من البقر<sup>(٤)</sup>، وقيل: البقرة أفضل من الإبل، وهو الأشهر عندهم.

وأجمع العلماء على استحباب سمينها وطيبها، واختلفو في تسميتها، فمذهبنا ومذهب الجمهور استحبابها، وفي «صحيح البخاري» عن أبي أمامة: كنا نسمي الأضحية، وكان المسلمون يسمونها<sup>(٥)</sup>. وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك كراهة ذلك، لأن لا يشبه باليهود<sup>(٦)</sup>، وهذا قول باطل.

قوله: (فأمرهم ألا ينحروا حتى ينحر النبي ﷺ) هذا مما يحتج به مالك في أنه لا يجزئ الذبح إلا بعد ذبح الإمام كما سبق في مسألة اختلاف العلماء في ذلك، ولجمهور يتأولونه على أن لم يذبحهم

(١) الإضراف: (٤٠٦/٣)

(٢) في (ن) من.

(٣) إكمال المعلم: (٤١٨/٦).

(٤) في (ج) و(ص): البقرة.

(٥) أي: يسمونها قبل الذبح: (٥٥٥٣).

(٦) إكمال المعلم: (٤٠٨/٦).

[ ٥٠٨٤ - ١٥ ] ( ١٩٦٥ ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ حُفَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ نَتَمًا يَفْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَعْفًا، فَبَقِيَ عُثُودٌ، فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «صَحَّ بِوَأَنْتَ»، قَالَ قُتَيْبَةُ: عَلَى صَحَابَتِهِ. [ حمداً ١٧٣٤٦ - والبحري ٢٥١١ ].

[ ٥٠٨٥ - ١٦ ] ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامِ

عَنِ التَّعْجِيلِ الَّذِي قَدْ يُؤْذِي رَأْيَ فَعْلَاهُ فِي الْوَقْتِ، وَلَهُدَّ جَاءَ فِي بَاقِي لِأَحَادِيثِ التَّفْهِيمِ بِالصَّلَاةِ، وَأَنْ مِنْ طَبَعِي بَعْدَهَا أَجْزَاءُ، وَمِنْ لَا غَلَا.

قوله في حديث عُقْبَةَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ عِنْدَمَا يَفْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَعْفًا). فَبَقِيَ عُثُودٌ، فَقَالَ «صَحَّ بِوَأَنْتَ» قَالَ أَهْلُ اللَّفْظِ: الْعُثُودُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَغَزِ حَاصَّةٌ، وَهُوَ مَا رَغَى وَقَوِيَ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَرَهُ. هُوَ مَا بَلَغَ سِنَةً، وَجَمْعُهُ أَعْتِدَةٌ وَعَدْدُكَ يَدْعُومُ اللَّهُ فِي الدَّالِّ<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَسَائِرُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ: كَانَتْ هَذِهِ رَحْصَةً لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، كَمَا كَانَ بِمِثْلِهَا رَحْصَةً لِأَبِي ثَرْوَةَ بْنِ يَسَّارٍ الْمَلَكُورِيِّ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَذْرَبٍ لِسَابِقٍ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ رَوَيْنَا ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ثُمَّ رَوَى ذَلِكَ بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: أَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَمَا أَقْسَمُهَا صَحَابِي بَيْنَ أَصْحَابِي، فَبَقِيَ عُثُودٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «صَحَّ بِهَا» أَنْتَ، وَلَا رَحْصَةَ لِأَحَدٍ فِيهَا بَعْدَكَ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ أَيْضًا مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ خُلْدَةَ قَالَ: فَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَابِهِ فِتْنَةً، فَأَعْطَانِي عُثُودًا نَجْدَةً، فَقَالَ: «صَحَّ بِه» فَقُلْتُ: إِنَّهُ جُدُّعٌ مِنَ الْمَغَزِ، أَصْحَابِي بِهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، صَحَّ بِه» فَفُضِّحَتْ بِهِ. هَذَا كَلَامُ الْبَيْهَقِيِّ<sup>(٣)</sup>.

وهذا لحديث رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ حَسَنٍ<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: (مِنْ مَغَزٍ)، وَلَكِنَّهُ مَعْرُوفٌ مِنْ قَوْلِهِ: عُثُودٌ، وَهَذَا لِتَأْوِيلِ الَّذِي قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مُتَعَبِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «صحيح»، (عند)

(٢) في (نسخ): به.

(٣) «الشيء الكبري»، (٩/ ٤٥٢).

(٤) أبو داود: ٢٧٩٨، وهو في المصنف: حمداً: ٢٦٦٩٥، كبري: ٢٦٦٩٥.

الدُّسْتَوَائِيَّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ بَعْجَةَ لُجْهَنِيٍّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ضَحَيْدًا، فَأَصْدَنِي جَذْعٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَصْدَنِي جَذْعٌ، فَقَالَ: «ضَحُّ يَدٍ» [مسند ١٧٣٠٤، ونبذ، ١: ١٥٤٧].

[٥٠٨٦] (٠٠٠) رَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ حَسَّانَ -: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامَ -: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: أَخْبَرَنِي بَعْجَةُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ ضَحَايَا بَيْنَ أَصْحَابِهِ، بِمِثْلِ مُعَاوَةَ. [المعجم ٥٠٨٥].

قوله: ( عن يحيى بن أبي كثير، عن بعجة) بالياء المروحة مفتوحة.



### ٣ - [باب استخباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل،

#### والتسمية والتكبير]

[٥٠٨٧] ١٧ - (١٩٦٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَرُوثَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَثْنَيْنِ أَمْنَحَيْنِ أَفْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا - (البخاري: ٥٥٦٥) (الموطأ: ٢٥٠٨٨).

### باب استحباب<sup>(١)</sup> الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل،

#### والتسمية والتكبير

قوله: (صلى النبي ﷺ بكثنين أمنيئتين، ذبحهما بيده، وسَمَّى وَكَبَّرَ، ووضع رجله على صِفَاحِهِمَا) قال ابن الأعرابي وغيره: الأصحُّ هو الأبيضُ لخِصِّصِ البَيْضِ. وقد الأصمعيُّ. هو الأبيضُ وتُشَوِّيه شيء من السَّوَادِ<sup>(٢)</sup> وقال أبو حاتم: هو الذي يُخالطُ بياضه حمرة. وقال بعضهم: هو لأسود يعموه حمرة. وقال لكساني: هو الذي يليه بياضٌ وسودٌ وليدٌ أكثر. وقد الحطايي: هو الأبيض الذي في حَمَلِ صوفه طبقاتٌ سود<sup>(٣)</sup> وقال الداوديُّ: هو المتغيرُ للشعر بينَ وسود وفوته: (أقرنين) أي: لكلٍّ واحدٍ منهما قرنٌ حَمَان، قال العلماء: يُسجَّحُ الأقرن

وفي هذا الحديث حوارٌ لضحية الإنسان عدد من الحيوانات، واستحبَّ الأقرن، وأُجمع العلباء على جواز التضحية بالأجَمِّ الذي لم يُخلَقْ له قرنان. واختلفوا في مكسور القرن، فجوزَه المذَقِيُّ وُتُو حنيفَّة وسجْمُورُ، سواء كان يَنْتَمِي أم لا، وكرهه حديث إِبْنِ كَاسٍ وحمله عبيدٌ.

وأجمعوا على استحباب استحسانه واختيار أكملها، وأجمعوا على أن الثوب الأربعة المذكورة في حديث البراء - وهو لمرض والعَجَف<sup>(٤)</sup> ولغوَر ولتَرَج البَيْن - لا تُجزئ التضحية بها، وكلُّ ما كان في معناها أو أُنْبِغ، كالعمى وقطع الرجن وشبهه. وحديث البراء هذا لم يُخرجه البخاري ومسلم في

(١) في (خ) باب استحسانه وفي (هـ)، باب استحباب استحسان

(٢) في (خ) موزون.

(٣) إجماع المسلمين ١/ ٢٦٦.

(٤) العجف، التهرال



[٥٠٨٨] ١٨ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَفْرَئِينَ، قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يَذْبَهُمَا بِيَدِهِ، وَرَأَيْتُهُ وَاقِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا، قَالَ: وَاسْمُي وَكَبِّرْ. [احمد ١٢٨٩٤، والبخاري ٢٥٥٥٨]

[٥٠٨٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَا يَقُولُ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. [نظر ٥١٨٨].

[٥٠٩٠] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَقُولُ: «بِاسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ». [احمد ١٢٧٧٣١، [نظر ٥١٨٨].

[٥٠٩١] ١٩ - (١٩٦٧) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ قَالَ حَيَّوَةُ: أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ هَارِثَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشِ أَفْرَنْ، يَتْلُو فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَيْتُ بِهِ

«صحيحينهما»، ولكنه صحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم<sup>(١)</sup> من أصحاب الستين بأسانيده صحيحه وحسنه، قال أحمد بن حنبل: ما أحسنه من حديث! وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والله أعلم.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَمْلَحَيْنِ)، ففیه استحباب استحسان لون الأضحية، وقد أجمعوا عليه، قال أصحابنا أفضلها البيضاء، ثم الصفراء، ثم القبر، وهي التي لا يذبحونها، ثم البلقاء، وهي التي يذبحونها ببعضها الأبيض وبعضها أسود، ثم السوداء.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: (يَتْلُو فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ) فمعناه: أَنْ قَوَائِمَهُ وَيَطْلَعُ وَمَا حَوْلَ حَنِيئِهِ أَسْوَدًا، وَدَلَّاهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ) فِيهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِنْسَانُ ذَبْحَ أَضْحِيَّتِهِ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُؤْكَلُ فِي ذَبْحِهَا وَلَا

(١) أبو داود: ٢٨٠٢، والترمذي: ١٥٧١، والنسائي: ٤٣٧١، وهو في المسند ابن ماجه: ٣١٤٤، والمسند أحمد: ١٨٥١٠.

لِيُضْحِيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، هَلُمِّي الْمُثَنِّيَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ» فَقَعَلَتْ، ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَبِإِثْنِ أُمِّهِ مُحَمَّدٍ» ثُمَّ ضَحَّى بِهِ. (مسند أحمد ٢: ٤٩١)

لعذر، وحينئذ يستحب أن يشهد ذبحها، وإن سبب فيها مسلماً جاز بلا خلاف، وإن استب كتاباً كره كراهة تنزيه وأجزأه ووفعت التضحية عن محرّك، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا مالكا في إحدى الروايتين عنه، فإنه لم يجوزها.

وجوز أن يستيب صبي أو امرأة حائضاً، لكن يكره توكيل الصبي، وفي كراهة تركيل الحائض وجهان، قال أصحابنا: الحائض أولى بالامتنابة من الصبي، ونصبي أولى من الكتابي، قال أصحابنا: والأفضل لمن وكل أن يوكل مسلماً ففيها باب الذبائح ونضحياً لأنه أعرف بشروطها وسنتها، والله أعلم.

قوله: (وسمى) فيه إثبات التسمية على التضحية وسائر الذبائح، وهذا مجمع عليه، لكن هذا هو شرط أم مستحب؟ فيه خلاف، سبق بيضاؤه في كتاب الصيد<sup>(١)</sup>.

قوله: (وكبر) فيه استحباب التكبير مع التسمية، فيقول: باسم الله والله أكبر.

قوله: (ووضع رجليه على صفاحيهما) أي: ضمعة الخنق، وهي جانيه، وإنما فعل هذا ليكون أثبت له وأمكن، ثملاً تصطرب الذبيحة برأسها فتمنعه من إكمال الذبح أو تؤذيه، وهذا أصح من الحديث الذي جاء بالثبني عن هذا.

قوله: «هَبْصِي الْمُثَنِّيَةَ» أي: هبها، وهي بضم الميم وكسر الهاء وفتحها، وهي السكين.

قوله: «اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ» هو بالسن المعجمة والحاء المهملة لفتحها وباللهم المعجمة، أي: حذّديها، وهذا موافق للحديث السابق في الأمر بحسن القينة والسبح وحدود الشفرة.

قوله: (وأخذ الكبش فأضجعه) ثم ذبحه، ثم قال: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمِّهِ مُحَمَّدٍ» ثم ضحى به (هذا الكلام فيه تقديم وتأخير، وتقديمه: فأضجعه ثم أخذ في ذبحه قائلًا: باسم الله، اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأمه، مضحياً به، ولقطة (ثم) هنا متأولة على ما ذكرته بلا شك).

(١) انظر من ٤٠٨ من هذا الجزء.

وفيه استحباب إجماع المنع في الذبح، وأنها لا تُدفع قائمة ولا يدركه، بل مضجعة، لأنه أرفق بها، وبهذا جاءت الأحاديث، وأجمع المسلمون عليه، وتفق لعلماء وعمل المسلمون على أنَّ إضجاعها يكون على جنبه الأيسر، لأنه أسهل على الذبح في أخذ تسكين باليمين، وإسداد رأسها باليسار.

قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ» فيه دليل لاستحباب قول المضحي حال نذبح مع التسمية والتكبير: (اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي)، قال أصحاب: ويستحب معه: (اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ تَقَبَّلْ مِنِّي)، فهذا مستحب عندنا وعند الحسن وجماعة، وكرهه أبو حنيفة، وكره مالك: (اللَّهُمَّ مِنْكَ وَإِلَيْكَ)، وقيل: هي بدعة.

واستدل بهذا من جوز تصحية الرُجس عنه وعن أهل بيته، واشتركتهم معه في ثوب، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وكرهه الثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وزعم النخعي<sup>(١)</sup> أنَّ هذا الحديث منسوخ أو مخصوص، وعطاه العلماء في ذلك، فإنَّ التسح والتخصيص لا يتبطلان بمجرد مدعوى: والله أعلم



(١) نظر المرح معاني لأشوا: (١٧٨/٤).

## ٤- [باب جواز الذَّبْح بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ

## إِلَّا السِّنَّ وَالْظُّفْرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ]

[٥٠٩٢] ٢٠- (١٩٦٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ: حَدَّثَنَا نَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبَّادِ بْنِ رِقَاعَةَ بْنِ زَائِعٍ بْنِ خَلِيدٍ، عَنْ زَائِعٍ بْنِ خَلِيدٍ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَاقِيَ الْعَدُوَّ عَدُوًّا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى، قَالَ ﷺ: «أَعْجِلْ - أَوْ: أُرْنِي - ...»

## باب جواز الذَّبْح بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ

## إِلَّا السِّنَّ وَالْظُّفْرَ وَسَائِرَ الْعِظَامِ

قوله: (قُلْتُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - إِنْ لَاقِيَ الْعَدُوَّ عَدُوًّا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى، قَالَ: «أَعْجِلْ أَوْ أُرْنِي» أَمْ أَعْجِلْ) فيكسر الجيم.

وَأَمَّا (أُرْنِي) فبفتح الهمزة وكسر لراء وإسكان الثَّوْنِ، وَرُوِيَ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ وَكسر لُؤْنٍ، وَرُوِيَ: (أُرْنِي) بِإِسْكَانِ لُؤْنٍ وَوَدْعِيَّةٍ، وَكَذَا وَقَعَ هَذَا فِي أَكْثَرِ نُسَخٍ

قَالَ لُخَيْمِيُّ: صَوِيَّةُ: (أُرْنِي) عَلَى وَزْنِ عُجِّلَ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ بِحَضْرَةِ، وَهُوَ مِنَ الشَّطِّ وَالْجَفَّةِ، أَيْ: أَعْجَلَ ذَبْحَهَا لِمَا تَمَوَتْ حَنْقًا<sup>(٢)</sup>، قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ (أُرْنِي) عَلَى وَزْنِ أَطْعَمَ، أَيْ: أَهْلَكَهَا ذَبْحًا، مِنْ أَرْنِ الْقَوْمِ، إِذَا هَلَكَتْ مِنْ شَيْبِهِمْ، قَدْ - وَيَكُونُ (أُرْنِي) عَلَى وَزْنِ أَعْطَى، بِمَعْنَى أَدِمَ ابْحَرًا وَلَا تَفْشُرَ، مِنْ قَوْلِهِمْ: رُبُوثٌ رَدَّ أَمْسَتْ لَفْشُرَ، وَلِصَحِيحِ أَنَّ (أُرْنِي) بِمَعْنَى أَعْجَلَ، وَأَنْ هَذَا شَكٌّ مِنْ لُؤْنٍ، هُنَّ قَالَ: أُرْنِي، أَوْ قَالَ: أَعْجِلْ؟

قَالَ لُقْطَايِي عِيَصِي، وَقَدْ رَدَّ بَعْضُهُمْ عَلَى لُخَيْمِيِّ قَوْلَهُ: إِنَّهُ مِنْ أَرَانِ الْقَوْمِ، إِذَا هَلَكَتْ مِنْ شَيْبِهِمْ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَعَدَّى، وَلَمَّا كَوِّرُ فِي أَحَدِهِتِ مَتَعَدٍّ عَلَى مَا فَشَرَهُ، وَرَدَّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلَهُ: إِنَّهُ أَرْنِي<sup>(٣)</sup>، بِذَلِكَ

(١) فِي (ج) وَ(هـ) صَوِيَّةُ (أُرْنِي) عَلَى وَزْنِ أَعْجَلَ، وَكَذَا رَسَمْتُ (أُرْنِي) فِي (ج)، وَتَمَسَّتْ مِنْ غَرِيبِ اسْتِدْرَاجِ سَخَطَايِي، (١/٣٨٦)، وَبَيَّنَّتُهُ هِيَ: أَلْوَدْعِيَّةُ عَلَى وَزْنِ الْحَرْثِ، مِنْ أُرْنِي يَأْرِنُ

(٢) فِي (هـ): حَمًا

(٣) فِي (ص) وَ(هـ): أُرْنِي، وَوَقَعَ رَسْمُهَا فِي (ج) رَأَى، وَلَيْزَ الْكَمَالِ السَّعْمُ؟ (١/٤١٦) أَرْنِي، وَتَمَسَّتْ هُوَ صَوِيَّةُ

وَنَظَرُ التَّعْلِيلِ عَلَى السَّابِقِ

مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ فُكُلٌ، لَيْسَ السِّنُّ وَالطُّفْرُ، وَسَأُحَدِّثُكَ، .....

لا تجتمع ههناك إحداهما سادكة في كلمة واحدة وإنما نقول في هذا: أين بدليها. قال نقاضي: وقد بعضهم: معنى، (أزني) بالياء سيلان دم. وقد يعرض أهل اللغة: صوب اللفظة بالهمز، والمشهور بلا همز، والله أعلم.

قوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل، ليس السن والطفر» أمّا «سن» ولا طفر، فمنصوبان بالاسم «ليس». وأمّا «نهر»، فمعناه: أساله وصبه بكثرة، وهو مشبه بجري الماء في أنهر، يقال: نهر الدم وأنهرته.

قوله ﷺ: «وذكر اسم الله» هكذا هو في النسخ كلها، وفيه محذوف، أي: وذكر اسم الله عليه، أو معه، ووقع في رواية أبي داود وغيره: «وذكر اسم الله عليه»<sup>(١)</sup>.

قال العمدة: ففي هذا الحديث تصريح بأنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري لدم، ولا يكفي رغبها وقبضها بما لا يجري لدم.

قال نقاضي: وذكر الحاشي في شرحه هذا الحديث: «ما أنهر» بالزاي، والنهر بمعنى نفع، قال: وهذا عريب، ومشهور بالراء المهملة، وكذا ذكره يراهم الحريي ولعمدة تدقق بالراء المهملة.

قال بعض العلماء: ولحكمة في اشتراط لئلا ينهار الدم تمييزاً جلا اللحم والشحم من حرامهما، وتنبه على أن التحريم المبني لبقائه فيها<sup>(٢)</sup>.

وهي هذا الحديث نصريح بجواز الذبح بكل محدّد يقطع، إلا سن والطفر وسائر لعطاء، فيدخل في ذلك السيف والسكين والمسدن والحجر والخشب والبرجاج والنقشب والنخرف والشحاس وسائر الأشياء المحدثّة، فكلها تحصى بها الذكاة، إلا الطفر والسن ولعظام كلها.

أمّا (الطفر) فيدخل فيه ظفر لآدمي وغيره من كل الحيوانات. وسواء لم تنقص أو تنقص، انظر في النجس، فكله لا يجوز الذكاة به، للحديث.

(١) أبو داود: ٢٨٢١ وهو في مسند بن ماجه: ٣٦٧٨، ومسند أحمد: ١٥٨١٣، قال ابن حجر في فتح الباري: (٦٢٨/٩) كلام سوي في شرح مسلم يوم أنها تيسر في الحديث، إذ قد (هكذا هو في نسخ كلها) وهو وقع في رواية أبي داود وغيره: وذكر اسم الله عليه. أهـ. لأنّه لما لم يرها في الدلائل من البخاري [٥٩٩٨] أوقفها هوأما لأبي داود: «وذكر اسم الله عليه» من حجر.

(٢) الذكاة المسموعة: (١١٦/٦).

وأما (لُسْنُ) فبدلٌ فيه سُنُّ الآدمي وغيره، الظاهرُ وشَيْخُ، والمتَّصِلُ والمستفصلُ. ويدقق به سائرُ  
العظام من سُنِّ الحيوان، المتَّصِلُ منها والمستفصلُ، الظاهرُ والشَّيْخُ، فكُلُّها لا تجوزُ لَذْكَاءُ بشيٍ منه  
قال أصحابنا: وفهمنا العظام من بيان الشَّيْخِ عليه السلام للعبة في قوله: «أما لُسْنُ فعظم»، أي: نهيتكم عنه  
لكونه عظاماً، فهذا تصريحٌ بأنَّ اللعبة كونه عظاماً، فكلُّ ما صدق عليه اسمُ العظم لا تجوزُ الذِّكَاةُ به،  
ولقد قال الشَّافعي وأصحابه بهذا الحديث في كلِّ ما تضمنته على ما شرحته، وبهذا قال الشَّافعي والحسن  
ابن صالح والليث وأحمد وإسحاق وأبو نूर ودادُ وفقهاء الحديث وجمهورُ العلماء  
وقال أبو حنيفة وصاحبه: لا يجوزُ بالسُّنِّ والعظم المتَّصلين، ويجوزُ بالمتفصلين.

وعن مالكٍ وروياتٍ أشهرُها: جوازُها بالعظم دونِ السُّنِّ كيف كان<sup>(١)</sup>، والدَّيْنَةُ كمنهَبِ الجمهورِ،  
والثَّالِثَةُ كأي حنيفة، والرَّابِعَةُ حكاه عن ابنِ المنذر: يجوزُ بكلِّ شيء، حتى بالسُّنِّ والظُّفْرِ وعن ابنِ  
جُرَيْجٍ جوازُ الذِّكَاةِ بعظمِ الحمارِ دونِ القرد. وهذا مع ما قبله يضلُّان مُتَبَيِّنان لِسُنَّةِ  
قال الشَّافعي وأصحابه وموافقهم: لا تحضُّ لَذْكَاءُ إلا بقطعِ الحلقومِ والمريءِ<sup>(٢)</sup> فكما نهما،  
ويُستحبُّ قطعُ الوُدْجَيْنِ<sup>(٣)</sup> ولا يُشترطُ، وهذا أصحُّ الروايتين عن أحمد.

وقال ابنُ المنذر: أجمع العلماء على أنه إذا قطع الحلقوم والمريءُ وأسالَ الدَّمُ، حصلتِ  
الذِّكَاةُ. قال: واختلفوا في قطعِ بعضِ هذا، فقال الشَّافعي: يُشترطُ قطعُ الحلقومِ والمريءِ، ويُستحبُّ  
الودْجَانِ. وقال الليث وأبو نूर ودادُ وابنُ المنذر: يُشترطُ الجميع. وقد أبو حنيفة إذا قصع ثلاثةً عن  
هذه الأربعة أجزاء<sup>(٤)</sup>.

وقد مالِكٌ: يجبُ فصع الحلقومِ والودْجَيْنِ، ولا يُشترطُ المريءُ، وهذه رواية عن الليث أيضاً  
وعن مالكٍ روايةٌ أنه يكفي قطعُ الوُدْجَيْنِ، وعنه اشترطُ نفعُ الأربعة كما قال الليث وأبو نूर.  
ومن أبي يوسف ثلاثُ روايات: أحدها كأي حنيفة، والدَّيْنَةُ: إن قطع الحلقومَ والثَّيْنِ من ثلاثة

(١) في (ج): كان، وهو خطأ.

(٢) المريء: مجرى الماء، وشراپ: وهو حصص الحلقوم.

(٣) الوُدْجَانِ تسمية «ودج»، وهو حرق في المني.

(٤) لا يُشترطُ على مناهِبِ النعمان: (٣/ ٤٣١-٤٣٢)



أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَسَةِ قَالَ: وَأَصَبْنَا نَهْبَ إِبِلٍ وَعَنَمٍ، فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». أحمد ١٧٢٦١، والبخاري ٥٥١٩.

المافية حلت، ولا فلا. والثالثة: يشترط قطع الحنقوم والمريء وأحد لودجين. وقد محمد بن الحسن: قد قطع من كل واحد من الأربعة أكثره حرًا، وإلا فلا، والله أعلم.

قال بعض العلماء: في قوله ﷺ: «ما أنهر الدم فكل» دليل على جواز ذبح المنحور وبحر المنبوح، وفيه جزؤه سلماء كدقته إلا أنه قد منعهما، وكرهه مالك كراهة تنزيه، وهي رواية كراهة تحريم، وهي رواية عنه بإحالة ذبح المنحور دون نحر المنبوح، وأجمعوا أن السنة هي الإبل النحر، وفي النخع، والبقر كدغنه عندنا وعند الجمهور، وقيل: يتخير بين ذبحه ونحره.

قوله ﷺ: «أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ» معناه: فلا تذبحوا به، فإنه ينتجى بالدم، وقد نهيتهم عن الاستنجاء بالعظام ثلثًا تتجسس، لكونها راذة وخوائكم راجع.

وأما قوله ﷺ: «وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَسَةِ» فمعناه: أنهم كدروا، وقد نهيتهم عن تشبهه بالكفرة، وهذا شعار لهم.

قوله: «وَأَصَبْنَا نَهْبَ إِبِلٍ وَعَنَمٍ، فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا»».

أَمَّا (النَّهْبُ) فهو يفتح نثون، وهو المنهوب، وكان هذا النهب غنيمةً وقوله: (فَتَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ)، أي: شَرَدَ وَهَرَبَ نَهْرًا. (وَالْأَوَابِدُ): سقور والثوحش، وهو جمع أريد بالمد وكسر الماء المنخفضة، ويقال منه: أبست بفتح الميم، فأيد بضمتها، وتأييد بكسر الميم، وتأيدت، ومعناه: نفرت من الإنسان وتوحشت، وفي هذا الحديث دليل لإباحة عقر الحيوان الذي يتد وتعتز عن ذبحه ونحره.

قال أصحابك وغيرهم: الحيوان المأكول الذي لا يحل ميتته ضربان: مقدور على ذبحه، ومتوحش قد مقدور عليه لا يحل إلا بالذبح في الحلق واللثة كما سبق، وهذا مجمع عليه، وسوء في هذا الإنسي والوحشي إذا قدر على ذبحه، بأن أمسك الصيد، أو كد متأسأ، فلا يحل إلا بالذبح في الحلق ولثة.

[٥٠٩٣] ٢١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ  
مُسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِقَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلْدِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلْدِيجٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَيْتِ الْحُفَيْفَةِ وَنَاسٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ.....

وَأَمَّا الْمُتَوَحُّشُ كَالضَّيْدِ، فَجَمِيعُ أَجْرَالِهِ يُدْبَحُ مَا دَامَ مُتَوَحِّشًا، فَإِذَا رَمَاهُ بِحِمِيهِ، أَوْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ  
جَارِحَةٌ فَاصْتَابَ شَيْئًا مِنْهُ وَمَاتَ بِهِ، حُلٌّ بِالْإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا إِذَا تَوَحَّشَ نَسِيٌّ، بَأَن نَدَّ بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ فَرَسٌ، أَوْ شَرَدَتْ شَاةٌ أَوْ غَيْرُهَا، فَهُوَ كَالضَّيْدِ، فَيَحُلُّ  
بِالزَّمِيِّ إِلَى غَيْرِ مُدْبَحِهِ، وَيُزَالُ مِنَ الْكَلْبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْجَوَارِحِ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ تَوَدَّى سَعِيرٌ أَوْ غَيْرُهُ فِي بَشَرٍ،  
وَلَمْ يُمْكِنَ قَطْعُ حَلْفِهِ وَنَزِيَّتِهِ، فَهُوَ كَالْمَيِّتِ لَدَى جِلْدِهِ لَوْ مَيَّ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا، وَفِي جِلْدِهِ بِإِسْأَلِ  
الْكَلْبِ وَجِهَانٍ: أَصْحَابُهُمَا لَا يَحُلُّ<sup>(١)</sup>.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّوَحُّشِ مَجَرَّدُ الْإِفْلَاقِ، بِنِ مَتَى تَبَشَّرَ لِحَوْفِهِ بَعْدَ وَلَوْ بِاسْتِعَانَةٍ<sup>(٢)</sup> بِمَنْ  
يُمْسِكُهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَيَمِيتُ مُتَوَحِّشًا، وَلَا يَحُلُّ حِينَئِذٍ إِلَّا بِدَبْحٍ فِي الْخَلْعِ، وَإِنْ تَحَقَّقَ لِعَجْزِي  
لِحَاظِ جَزْءٍ رَمِيدٍ، وَلَا يُكْنَفُ لِنَصْرِ إِلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَسَوْءَ كَذَلِكَ سَجَرَاةٌ فِي فِجْلِهِ أَوْ حَاصِرَةٌ أَوْ  
غَيْرُهُمَا مِنْ بَشَرَةٍ يَحُلُّ<sup>(٣)</sup> جِلْدُ تَفْصِيلِ مَذْهَبِنَا.

وَمَثَلُ قَالَ بَيْبِ حَةَ عَقَرُ لَمَّا ذَكَرَ عَنِّي بَنُ أَبِي طَلِبٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ  
وَصَاوِسُ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحَسَنُ ابْنُ صَبْرٍ وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادُ وَالشَّخَعِيُّ  
وَالْثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَتِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَالْحَزَنِيُّ وَدَاوُدُ وَالْجَمْهُورُ

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَرَبِيعَةُ وَاللَّيْثُ وَمَالِكٌ: لَا يَحُلُّ لَا بِلُكَاةٍ فِي حَلْفِهِ كَغَيْرِهِ

ذَقِيلُ الْجَمْهُورِ حَدِيثُ رَافِعٍ الْمَذْكُورُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ (كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَيْتِ الْحُفَيْفَةِ مِنْ نِهَامَةٍ) قَالَ الْحَسَنُ: الْحُفَيْفَةُ هَذِهِ مَكَانٌ مِنْ نِهَامَةٍ، بَيْنَ  
حَذَاةٍ<sup>(٤)</sup> وَذَاتِ عِزْقٍ، وَلَيْسَتْ بِبَيْتِ الْحُفَيْفَةِ الَّتِي هِيَ مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، هَكَذَا ذَكَرَهُ الْحَازِمِيُّ فِي كِتَابِهِ

(١) فِي (خ) وَ(هـ): اسْتِمَاعِهِ

(٢) حَذَاةٌ: نَهْدَةٌ عَنْ مَحَاظِلِ الصَّافِقِ (٩٠) كَمْ شَمَانًا.



ثُمَّ حَدَّثَنَا عُثْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِجُزُورٍ، وَذَكَرَ بَقِيَّ الْحَدِيثِ كَنَحْوِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. أحمد ١٧٢١٣.  
[سحاري: ٢٥١٧].

[٥٠٩٤] ٢٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِافِعٍ، عَنْ جَدِّهِ زَافِعٍ، ثُمَّ حَدَّثَنِيهِ عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِافِعٍ، عَنْ زَافِعٍ بْنِ خَبِيبٍ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَا قُوَّةَ لِلْعَدُوِّ عَدَاً، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى، فَتَذَكَّرَ بِاللُّطَى؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَقَالَ: فَتَذَكَّرْتُ نَعِيرَ يَتَّى، فَرَمَيْنَاهُ بِالنَّبْلِ حَتَّى وَهَضَدَهُ. [سحاري: ٥٠٩٢].

[٥٠٩٥] ٢٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ بِهَذَا، إِلَّا سَدَّدَ الْحَدِيثَ إِلَى إِجْرِهِ بِتَمَامِهِ، وَقَالَ فِيهِ: وَلَيْسَتْ مَعَا مَدَى، أَفَتَذَكَّرُ بِالْقَصَبِ؟ [سحاري: ٥٠٩٢].

[٥٠٩٦] ٢٣- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَكِيمِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:

قوله: (ثم هذا عُثْرًا من الغنم بجُزُورٍ) هذا محمول على أن هذه كانت قيمة هذه الغنم والأبل، فكانت الأبل نفيسة دون الغنم، بحيث كانت قيمة البعير عُثْرًا شبيهة، ولا يكون هذا محالاً لقاعدة الشرع في باب الأضحية في إفاضة البعير مقام سبع شياه، لأن هذا هو الغالب في قيمة الأشياء والأبل لمعتدلة، وأم هذه لقسمتها فكانت فضية تُعق فيها ما ذكرناه من نفيسة الأبل دون الغنم. وفيه أن قيمة البعير لا يُشترط فيها قسمته كنز نوح على جده.

قوله: (فتذكر بالليط؟) هو بلام مكسورة ثم ياء مشتقة تحث ساكنة ثم صاء مهملة، وهي فُشُور القصب، وبسط كل شيء: فُشِرُهُ، والواحدة ليططة، وهو معنى قوله في لُزُومَةِ الدَّانِيَةِ: (أفدبغ بالقصب؟)، وفي رواية أبي داود وغيره<sup>(١)</sup>: (أفدبغ بالبروة؟)، وهو محمول على أنهم قالوا هذا، وهذا، فأجابهم عليه بجواب جامع ليد سألوه كله ولغيره نفياً وإثباتاً، فقال: «كُنْ مَا أَنْهَرَ النَّامُ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ فَبُكِّلَ» ليس الشَّنُّ وَالْفُلُوقُ.

قوله: (فرميناها بالنبل حتى وهضدناه) هو بهاء مفتوحة مخففة ثم صاء مهملة ساكنة ثم نون،

(١) أبو داود - طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد، عزوت لـ «مطالع»: ٢٨٢١.

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ شَرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَأَقْوَرَ الْعَدُوِّ عَدَاً، وَلَيْسَ مَعَنَا شُدَى، وَسَاقِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَذْكُرْ: فَعَجَلَ الْقَوْمُ، فَأَعْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ بِهَا فَكُفِّتْ، وَذَكَرَ سَائِرُ الْقِصَّةِ. [أحمد ١٥٨١٣]

[واظروا ٥٠٩٣].

ومعناه: رميها رمياً شديداً، وقيل: أسقطناه إلى لأرض، ووقع في غير مسلم: (رَهَضَتْه) بالراء، أي: حبسته.



٥ - [باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث

في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء]

[٥٠٩٧] ٢٤ - (١٩٦٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُثَيْبٍ قَالَ: شَهِدْتُ اِعْيِدَ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لَحْمٍ نُسَكِّتُ بَعْدَ ثَلَاثٍ. [٥٠٩٨ و ٥٠٩٩].

[٥٠٩٨] ٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَبُو عُثَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ اِعْيِدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ لَحْطَابٍ، قَالَ: ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ لَدُنَّ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحْمَ نُسَكِّكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَلَا تَأْكُلُوا. [٥٠٩٩ و ٥١٠٠].

والنسخ: ٥٠٩٩ و ٥١٠٠.

باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث

في أول الإسلام، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء

قوله: 'حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُثَيْبٍ قَالَ شَهِدْتُ اِعْيِدَ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ﷺ) وَذَكَرَ الْحَدِيثُ

قَالَ الْقَاصِي: لِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رَوَايَةِ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُثَيْبٍ عَمَّا رَوَاهُ، لِأَنَّ لِحْقَاصَ مِنْ أَصْحَابِ سُفْيَانَ لَمْ يَرَوِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يَرَوِهِ لِحَدَّثَنِي مِنْ رَوَايَةِ سُفْيَانَ، وَرَوَاهُ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ.

قَالَ لُأَرْقَطِي: هَذَا مَعْنَاهُ عَمَّا رَوَاهُ عَبْدُ الْحَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، لِأَنَّ صَدِيقَ الْمَدِينِيِّ وَاحِدَ بْنِ حَبَلٍ وَالْقَاصِي وَأَبِي خَيْثَمَةَ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرَهُمْ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ مَوْفُودًا، قَالَ: وَرَفَعَ الْحَدِيثَ عَنْ الزُّهْرِيِّ صَحِيحًا مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ سُفْيَانَ، فَقَدْ رَوَاهُ صَالِحُ رِبُوسٍ وَمَعْمَرُ بْنُ إِدْرِيسٍ وَهَلْثَ مِنْ رَوَايَةِ جَوْثَرِيَّةَ، كُلُّهُمْ رَوَوْهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ مَرْفُوعًا<sup>(١)</sup>. هَذَا كَلَامُ الدُّرَقَطِيِّ، وَالْمَثْنُ صَحِيحٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

فَوْنُهُ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ (ﷺ) أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحْمَ نُسَكِّكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَلَا تَأْكُلُوا. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ مِنْ

(١) [الحسن المعظم] - (٢٦٧/٢٦) ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠



[٥٠٩٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شِهَابٍ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ (أحمد: ٥٨٩، ٨٠٦، والنسائي: ٥٠٩٨).

[٥١٠٠] ٢٦ - (١٩٧٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدٌ مِنْ لَحْمِ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» (النسائي: ٥١٠٢).

[٥١٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْسٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - بِكَذَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ الثَّبُثِ. (أحمد: ٥١٠٣، والنسائي: ٥١٠٢).

[٥١٠٢] ٢٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَدْ قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُؤْكَلَ لَحُومُ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ. قَالَ سَالِمٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: بَعْدَ ثَلَاثٍ. (أحمد: ١٩٠٠، وسنن أبي داود: ٥٥٧١، مسند).

[٥١٠٣] ٢٨ - (١٩٧١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَقِيدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضْحَايَ بَعْدَ ثَلَاثٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ فَقَدْ نَسِيَ: ضَرَفٌ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: «دَفَّ أَهْلُ أَبَيْتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى وَرَمَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفِرُوا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَصَلُّوا بِمَا بَقِيَ» فَلَمَّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام (قال سالم: فكان ابن عمر لا يأكل لحوم الأصاحي بعد ثلاث).

وذكر حديث جابر مثله في نهيه، ثم قال: أكلوا بعد وأدعوا، وتزووا. وحديث عائشة (أله

ذلك ناس من أهل البادية حضرة الأضحى. فقال النبي ﷺ: «ادفروا ثلاثة أيام، ثم

إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ شَجَرِهِمْ وَيَنْجُمُونَ مِنْهَا الْوَدَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: نَهَيْتُ أَنْ تُؤْكَلَ لَحُومُ الْمُضْحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الذَّائِقَةِ الَّتِي دَقَّتْ، فَكُلُوا وَادَّجِرُوا وَتَصَدَّقُوا»<sup>(١)</sup>. الحد: ٧٤٢٢٩، وبني: ٨٥٧ بحرف.

الحديث: «إنما كُتِّ نهيتكم من أجل الذَّائِقَةِ الَّتِي دَقَّتْ، فَكُلُوا وَادَّجِرُوا وَتَصَدَّقُوا».

وذكر معناه من حديث جابر وسلمة بن الأكوع وأبي سعيد ونويرة وبريدة.

قال القاضي: واختلف العلماء في الأخذ بهذه الأحاديث، فقال قوم: يحرم إمساك لحوم الأصاحي ولاكلٍ منها بعد ثلاث، وإنَّ حكم التحريم باقي كما قبله عليّ وابن عمر، وقال جمهير العلماء: يُباح لأكل وإمساك بعد ثلاث، والنهي منسوخ بهذه الأحاديث لمصرحة بالنسخ، لا مبنيًا حديث بُريدة، وهذا من نسخ لثبته بالثبوت، وقال بعضهم: ليس هو نسخ، بل كان التحريم لعلَّة، وعلَّة زالت زال، والحديث سليمة وعائنة.

وقيل: كان النهي الأوَّل للكره لا للتحريم، قال هؤلاء: والكره نافذة إلى اليوم ولكن لا يحرم، قالوا: ولو وقع مثل ذلك لعمَّة اليوم دَقَّتْ ذائِقَةُ وإسماهم الناس، وحملوا على هذا مذهب عليّ وابن عمر<sup>(٢)</sup> والصحيح نسخ النهي مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة، فبُذِخَ اليومَ لا دُخِرَ فوق ثلاثة، ولا أكل إلى متى شاء، بصريح حديث بُريدة وغيره، والله أعلم.

قوله ﷺ: «بعد ثلاث» قال القاضي: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ الثَّلَاثِ مِنْ يَوْمِ ذَبْحِهَا، وَيَحْتَمِلُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وَإِنْ تَأَخَّرَ ذَبْحُهَا إِلَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، قَالَ: وَهَذَا أَظْهَرُ.

قوله ﷺ: «إنما نهيتكم من أجل الذَّائِقَةِ الَّتِي دَقَّتْ» قال أهل اللغة: الذَّائِقَةُ بتشديد الذاء: قومٌ يسبِّرون جميعاً سيراً خفيفاً، ودَقَّتْ يَدُوكُ بِكَسْرِ دَالٍ، ودَاقَةُ الْأَعْرَابِ مَنْ يَرِدُ مِنْهُمْ الْبَصْرَ، وَالْمُرَادُ هُنَا مَنْ وَرَدَ مِنْ ضُحَفَاءِ الْأَعْرَابِ لِلْمُرَاخَاةِ وَالْمُوَاسَاةِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ذِكُّ أَهْلِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةُ الْأَصْحَى) هي بفتح الحاء وضمَّها وكسرها، وَلِضَادٍّ سَدَكْتُهُ فِيهَا كُلُّهَا، وَحَكِي فَضَحَهَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا تُفْتَحُ إِذَا حُدَّتْ إِبْرَاهِيمَ، فَيُقَالُ: حَضَرُ فُلَانٍ،

(١) تكملة المعجم: (٦/٤٧٤)

(٢) عن (ص) و(ع) لعمري، صلاة: يبدون: ليعمل خدمة، والعمري: يبدون.

[٥١٠٤] ٢٩ - (١٩٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى فُلَيْطٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا وَأَذْخِرُوا».

قوله: (إِنَّ النَّاسَ يَشْغَلُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ وَجَمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَّكَ) قوله: (يَجْمَعُونَ) بفتح الهمزة مع كسر الميم وضمه، ويقار. بضم نداء مع كسر الميم، بقول: جَمَعْتُ لِلْهُنْ أَحْمِلَهُ بِكسر الميم، وأَجْمَلُهُ بِضمها، جَمَلًا، وَأَجْمَلْتُهُ أَجْمَلَهُ إِجْمَالًا، أَي: أَتَيْتُهُ، وَهُوَ بِالْجَمِيمِ.

قوله ﷺ: (إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الْغَيِّ ذَلَّتْ، فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَتَصَدَّقُوا) هذا تصريح بربول الشهي عن ادخرها فوق ثلاث. وفيه: (لَا مَرُ مَصَدَقَةٌ مِنْهَا، وَالْأَمْرُ بِالْأَكْلِ).

وَأَمَّا بَصْفَةُ مِنْهَا، إِذَا كَانَتْ صَحِيَّةً تَطْرُحُ، فَوَاجِبَةٌ عَلَى لِصَحِيحٍ عِنْدَ أَصْحَابِنَا بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ مِنْهَا، وَتُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مَعْظَمُهَا، قَالُوا: وَأَدْنَى الْكَمَالِ أَنْ يَأْكُلَ لُثْثُهَا، وَيَتَصَلَّقُ بِالثَّلْثِ، وَيُهْدِي لُثْثُهَا. وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ يَأْكُلُ النِّصْفَ وَيَتَصَلَّقُ بِالنِّصْفِ. وَهَذَا الْخِلَافُ فِي قَدْرِ أَدْنَى الْكَمَالِ فِي الْأَسْتَحْبَابِ، فَأَمَّا لِإِجْزَاءِ فَيَحْرِبُهُ الْبَصْفَةُ بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ لِأَسْمٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلِذَا وَجَّهْنَا أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْبَصْفَةُ بِشَيْءٍ مِنْهَا.

وَأَمَّا لِأَكْلِ مِنْهَا مُسْتَحَبٌّ وَلَا يَجِبُ، هَذَا مَذْهَبُ رِجَالٍ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ لُسْلَفٍ أَنَّهُ أَوْجَبَ لِأَكْلِ مِنْهَا، وَهُوَ غَوْلُ أَبِي انْقِطَابٍ بْنِ سَمَةَ<sup>(١)</sup> مِنْ أَصْحَابِنَا، حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ مَاجَرٍ<sup>(٢)</sup>، فَظَهَرَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْأَمْرِ بِالْأَكْلِ، مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَكُونُوا مِنْهَا﴾ [٤٥] وَحَسْرَ الْجَمْعُ هَذَا الْأَمْرَ عَلَى النَّدْبِ أَوْ الْإِبَاحَةِ، لَا بَيْنَمَا وَقَدْ وَرَدَ بَعْدَ الْحَظَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَادَ حَلَالٌ فَكُلُوا﴾ [الطَّائِفَةُ ٢]، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَصْبَلِيُّونَ وَاسْتَكَلُّوْنَ فِي الْأَمْرِ بِالْوَارِدِ بَعْدَ الْحَظَرِ، فَالْجَمْعُ مِنْ أَصْحَابِ لَا غَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ كَمَا نُوِدَ بِتَدَاوُلِهِ، وَقَدْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مِنْ أَصْحَابِ لَا غَيْرِهِمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ.

(١) أَبُو عَطِيَّةٍ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَةَ بْنِ عَدِيٍّ، كَانَ مَوْصُولًا بِمَرْطَ لَدَاكَ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِهِ، وَقَدْ صَفَّ كَثِيرًا عِنْدَهُ مِنْهُ تَكْفِيرُ بِلَاكٍ صَلَاحًا، وَبِهِ تَكْفِيرُ سِتَةِ ثَمَانِي وَثَلَاثَ مِائَةٍ تَقَرُّرُ طَبِيعَتِهَا بِشَفِيعَةِ لَا بَيْنَ كَثِيرٍ مِنْ ٢٢٣

(٢) الْحَاوِي، لِتَكْوِينِهِ: (١٥/١١٧).

[ ٥١٠٥ ] ٣٠ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي حَبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، بِكَاتَمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ يُدْنِيْنَا فَوْقَ ثَلَاثِ يَتَى، فَأَرْخَصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا وَتَرَوُوهَا». قُلْتُ لِعَطَاءٍ: قَالَ جَابِرٌ: حَتَّى جِئْتَ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ. [أحمد: ٢٤٨١٢، البخاري: ٢١٧٢٩].

[ ٥١٠٦ ] ٣١ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَجَحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا لَا نُمْسِكُ لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَتَرَوُوهَا مِنْهَا، وَتَكُلْ مِنْهَا، يَعْنِي فَوْقَ ثَلَاثِ. [عمر: ٥١٠٥].

[ ٥١٠٧ ] ٣٢ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَتَرَوُوهَا إِلَى الْغَدِيَّةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [أحمد: ١٤٣١٩].

[بخاري: ٢٩٨١]

[ ٥١٠٨ ] ٣٣ - ( ١٩٧٣ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ، لَا تَأْكُلُوا لَحْمَ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

قوله في حديث أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر: (قلت لعطاء: قال جابر حتى جئت المدينة؟ قال: نعم) ووقع في «البحري»: (قال: لا) يدل قوله هذا (نعم)، فيحتمل أنه نسي في وقت فقال: لا، وذكر في وقت فقال: نعم.

قوله: (وحديثنا محمد بن مثنى: حديثنا عبد الأعلى: حديثنا سعيد عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري) هكذا وقع في نسخة بلاد \* (سعيد عن قتادة عن أبي نضرة)، وكذا ذكره أبو علي لعنسي ولقاضي عن نسخة الخنودي ولساني، قال: وفي نسخة ابن مهران:

فَتَكُونُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَهُمْ عِيَالًا وَحَشَمًا وَخَدَمًا. فَقَالَ: «كُلُوا وَأَطِيعُوا وَاحْسِبُوا أَوْ ادَّخِرُوا» قَالَ مَنْ الْحَشَى: شَبَّ عَبْدُ الْأَعْنَى. [أحمد ١١٥٤٣ متروك].

[٥١٠٩] ٣٤ - (١٩٧٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عَنَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُصْبِحَنَّ فِيهِ بَيْتُهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ شَيَئًا» قَسَمًا كَانَ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَفْعَلُ كَمَا فَعَلْتَ عَامَ أَوَّلٍ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنْ ذَلِكَ عَامٌ كَانَ النَّاسُ فِيهِ يَجْهَدُ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَفْشَوْ فِيهِمْ». [بخاري ٥٥٦٩].

من غير ذكر قتادة<sup>(١)</sup>، وكذا ذكره أبو مسعود<sup>(٢)</sup> لُدَّعِي فِي «لَا طَرَفَ» وَخَفَّ لِرَاسِطِي، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَسَاكِيُّ: وَهَذَا هُوَ لَصُوبٌ عَنِّي، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ

قوله في طريق ابن أبي شيبة وأبي مثنى: (عن أبي بصرة. عن أبي سعيد) هذا خلافة عادة مسلم في الاقتصاد، وكان مقتضى عادته حذف أبي سعيد في الطريق الأول، ويقتصر على أبي بصرة، ثم يقول: (رح) ومتحول، فإذن مدار الطريقين على أبي بصرة، ولعبدرة فيهم عن أبي سعيد لخدري، بلفظ واحد، فكان ينبغي تركه في الأولى

قوله: (أَنْ لَهُمْ عِيَالًا وَحَشَمًا وَخَدَمًا) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْحَشَمُ يَفْتَحُ الْحَاءُ وَلِشَيْنِ: هُمُ الثَّلَاثُونَ بِالْإِنْسَانِ، يَحْشَرُونَهُ وَيَقْرَءُونَ بِأَمْرِهِ، وَقَدْ ائْتِيَ بِهِ فِي هَمْزِ الْخَوَاصِرِ. هُمُ حَشَمُ الرَّجُلِ وَمَنْ يَقْصِبُ لَهُ، سَجُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَقْصِبُونَ لَهُ<sup>(٣)</sup>، وَالْحَشَمَةُ: الْغَضَبُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْأَسْتَحْبَاءِ أَيْضًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: فَلَانِ لَا يُحْتَسِمُ، أَيْ لَا يَسْتَحْيِي، وَيُقَالُ: حَشَمَتْهُ وَأَحْشَمَتْهُ: إِذَا أَغْضَبَتْهُ، وَإِذَا أَخْجَلَتْهُ فَاسْتَحْيَا سَخْجَهُ، وَكَأَنَّ الْحَشَمَ أَعْمٌ مِنَ الْخَدَمِ، فَهَذَا جَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْخَاصَرِ بَعْدَ الْعَدَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «إِنْ ذَلِكَ عَامٌ كَانَ النَّاسُ فِيهِ يَجْهَدُ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَفْشَوْ فِيهِمْ» هَكَذَا هُوَ فِي حَمِصِ نَسْخِ مُسْلِمٍ: «يَفْشَوْ بِالْفَاءِ وَالشَّيْنِ، أَيْ: يَنْشِعَ لِحَمْلِ الْأَضْحَاكِ فِي النَّاسِ، وَيَنْتَفِعَ بِهِ الْمُحْتَاحُونَ، وَوَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ: «لَتُفْشَوْ» بِالْعَيْنِ. مِنَ الْإِعَانَةِ. قَالَ الْقَاضِي فِي «إِسْرَاحِ مُسْلِمٍ»: الَّذِي فِي «مُسْلِمٍ» أَشْبَهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) التقييد المجهول. ٨٩٢/٣٦، والإكمال لمسلم. ٤٢٨/٦.

(٢) ٥٠٠ ص ١٠٠ (حاشية)

(٣) الإكمال لمسلم. ٤٢٨/٦.

[٥١١٠] ٣٥- (١٩٧٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: ذَنَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحِيَّتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «يَا ثَوْبَانُ، أَصْلِحْ لَحْمَ هَذِهِ» فَلَمَّ أَرَلُ أَطْعَمَهُ مِنْهَا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ [١٢٣٩١].

[٥١١١] ٣٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ زَيْغٍ قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ (ج) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. [٢٢٢٦١].

[٥١١٢] ٣٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ: حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «أَصْلِحْ هَذَا اللَّحْمَ» قَالَ: فَأَصْلَحْتُهُ، فَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَّى بَلَغَ لَمَدِينَةَ. [٥١١٠].

[٥١١٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَكُنْ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. [٥١١١].

[٥١١٤] ٣٧- (١٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا

وَقَالَ فِي «الْمَشَارِقِ» كَلَامُهُ صَحِيحٌ، وَالَّذِي فِي لِيخاري أَوْجَهُ<sup>(١)</sup>، وَاللهُ أَعْلَمُ.

و(الجهاد) هنا يفتح الجيم، وهو المشقة والفاقة.

قوله: (عن ثوبان قال: ذبح رسول الله ﷺ ضحيته، ثم قال: «يا ثوبان، أصليح لحم هذه» فلم أرل أصومها منها حتى قديم لمدينة) هذا فيه تصريح بجواز ادخار لحم لأضحية بوق ثلاث، وجواز شرؤد منه وفيه أن لا ادخار وشرؤد هي الأسدر لا يقدح في لتؤكل، ولا يخرج صاحبه من لتؤكل.

وفيه أن لأضحية مشروعة للمساقر كما هي مشروعة بمقيم، وهذا مذهبه، وبه قال جماهير العلماء، وقال السحلي وأبو حنيفة: لا أضحية على المسافر، وذوي هذا عن عبي رضي الله تعالى عنه. وقال مالك وجماعة: لا تُشرع للمسافر بمئى ومكة.

(١) المشارق لأثره. (١٠٦/٢).



مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْبٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي سَيَّارٍ، وَقَالَ ابْنُ لُمَيْنٍ: عَنْ ضِرَارِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ ابْنِ بَرْنَدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمْبَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْبٍ: حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ مُرَّةٍ أَبُو سَيَّارٍ، عَنْ مُحَارِبٍ بْنِ دِقَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْنَدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُزُّوْهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لَحْمِ الْأَصْحَابِ قَوْفَى ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيلِ إِلَّا فِي بَقَاءٍ، فَأَشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا». [مكرر ٢٢٦٠] [أحمد ٢٢٩٥٨].

[٥١١٥] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا الصُّحَيْدُ بْنُ مَخْصَدٍ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بَرْنَدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ» فَذَكَرَ بِهَذَا حَدِيثُ أَبِي سَيَّارٍ. [ظ. ٥١١٤].

قوله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَرُزُّوْهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لَحْمِ الْأَصْحَابِ قَوْفَى ثَلَاثٍ. فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيلِ إِلَّا فِي بَقَاءٍ، فَأَشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»

هذا الحديث مما صُرح فيه بالنسخ والنسخ جميعاً، قال العلماء: يُعرف نسخ الحديث تارة بطل كوله، وتارة بإخبار الصحابة، كـ (هناك آخرون لا يرون من رسول الله ﷺ ترك الموضوع مما سنّت النذر)<sup>(١)</sup>، وتارة بالتاريخ إذا تعلّق الجمع، وتارة بالإجماع، كترك قتل شارب الخمر في المرة الثالثة، والإجماع لا ينسخ ولا يُنسخ، لكن يدلّ على وجوده ناسخ. أمّا (زيارة القبور)، فسبق بيّنها في كتاب الجنائز<sup>(٢)</sup>.

وأما (الانتباز في الأسقية)، فسبق شرحه في كتاب الإيمان<sup>(٣)</sup>، وسعّيته غريباً في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى، ونذكر هناك اختلاف ألفاظ هذا الحديث، وتأويل المؤولين منه<sup>(٤)</sup>. وأما (لحم الأصحاب)، فلذكرنا حكمها، والله أعلم.

(١) أخرجه أبو داود: ١٩٢، والنسائي: ١٨٥ من حديث جابر عليه السلام.

(٢) الظر (٣/٥٤٧).

(٣) الظر (١/٢٧١) وقد بحثنا.

(٤) الظر ص ٥١٣ من هذا الجزء.

## ٦- [باب الفرع والعتيرة]

[٥١١٦] ٣٨- (١٩٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الشَّيْمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو الشَّيْقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ الْآخَرُونَ: حَدَّثَكَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَعَنْدُ بْنُ حَمِيدٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ»، رَأَى ابْنُ زَائِعٍ فِي رِوَايَتِهِ وَلَفَرْعُ أَوَّلُ النَّتَاجِ كَانَ يَنْتُجُ لَهُمْ قَيْدَ بَحُونَهُ. [الحمد، ٧٢٥١ و ٧٧٥١، وسنحري ٥٩٧٣، ٥٩٧٤].

## باب الفرع والعتيرة

قوله ﷺ «لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ» والفرع: أول النتاج كان ينتج لهم فيذبحونه، ذل أهل الشعة وغيرهم، الفرع بعد ثم را، مفترحين ثم عبي عتيرة، ويقال فيه القرعة، بالهاء والعتيرة) بعين مهجلة مفتوحة ثم تاء مثناة من فوق، قالوا والعتيرة ذبيحة كانوا يذبحونها في العشر الأول من رجب، ويسمونها لرغبة أيضاً، وأتفق العلماء على تفسير العتيرة بهذا.

وأما الفرع فقد فسر، هنا بأنه أول النتاج كانوا يذبحونه، قال الشافعي وأصحابه وآخرون: هو أول نتاج البهيمة، كانوا يذبحونه ولا يملكونه. رجاء البركة في الأم وكثرة نسبها، وهكذا فسره كثيرون من أهل اللغة وغيرهم. وقال كثيرون منهم: هو أول النتاج كانوا يذبحونه لأنهم، وهي قواغيتهم، وكذا جاء هذا التفسير في «صحيح البخاري» و«سنن أبي داود»<sup>(١)</sup>. وقيل: هو أول نتاج لمن سقت إبله مثاء، يذبحونه. وقد شجر: قال أبو مالك: كان الرجل إذا سقت إبله مثاء، قدم بكرًا فحره لصبه، ويسمونه الفرع.

وقد صحح الأمر بالعتيرة والفرع في هذا الحديث<sup>(٢)</sup>، وجاءت به أحاديث، منها: حديث ثيشة قد.

(١) البخاري: ٥٩٧٣، وأبو داود: ١٩٧٦، الحديث: ٦٨٣٣.

(٢) كلما وقع في (خ) و(ص) و(هـ). وقد صحح الأمر بالعتيرة والفرع في هذا الحديث، وحيث أورد في أمر بهاء، بن علي الجعفي،

بأدى رجل رسول الله ﷺ فقال: **إِنْ كُنَّا نَعْتَرُ عَتِيرَةً فِي لُجَاهِلِيَّةٍ فِي رَجَبٍ، قَالَ: «اذْهَبُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ، وَبُزُّوا لِلَّهِ وَأَطِيعُوا»**، قَالَ: **إِلَّا كُنَّا نَفْرَعُ فَرْعًا فِي لُجَاهِلِيَّةٍ، فَمَا نَأْمُرُنَا؟** قَالَ: **«فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرْعٌ، تَغْذُوهُ مَا شِئْتُمْ، حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ ذُبْحَتَهُ فَتَصَلَّقْتَ بِهِ لَحْمَهُ»** رواه أبو داود وغيره<sup>(١)</sup> بأسانيد صحيحة. قال ابن المنذر: هو حديث صحيح قال أبو قلابة أحد رواة هذا الحديث: **السَّائِمَةُ مَتَةٌ**.

ورواه البيهقي بإسناده الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت: **أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْفَرْعَةِ، مِنْ كُلِّ خَمْسِينَ وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup>**. وفي رواية<sup>(٣)</sup>: **مِنْ كُلِّ خَمْسِينَ شاةً شاةً**. قال ابن المنذر: حديث عائشة صحيح.

وفي «سنن أبي داود» عن عمرو بن شعيب عن أبيه، قال البرقي: **أُرِيَ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: سُمِّلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْفَرْعِ، قَالَ: «الْفَرْعُ حَقٌّ، وَأَنْ تَتْرَكَهُ حَتَّى يَكُونَ بِكَرًّا أَوْ ابْنِ مَخَاضٍ أَوْ ابْنِ كَبُونٍ، فَتُعْطِيَهُ أَرْمَلَةً، أَوْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذْبَحَهُ فَيَلْزُقَ لَحْمَهُ بِوَبْرِهِ<sup>(٤)</sup>، وَتَكْفَأَ إِنْاءَكَ، وَتَوَلَّوْهُ نَاقَتَكَ<sup>(٥)</sup>**.

قال أبو عبيد في تفسيره: **لحديث قال النبي ﷺ: «الْفَرْعُ حَقٌّ» وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا يَذْبَحُونَهُ حِينَ يُولَدُ وَلَا يَسْمَعُ صَوْتَهُ وَهَذَا قَالَ: «تَذْبَحُهُ فَيَلْزُقَ<sup>(٦)</sup> لَحْمَهُ بِوَبْرِهِ»**، وفيه أَنْ ذَهَبَ وَلَدُهَا يَدْفَعُ لِسَهَاءٍ وَلِهَذَا قَالَ: **«خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَكْفَأَ»**، يعني إذا فعلت ذلك مكأئت كماك إِنْاءَكَ وأرقتَه، وأشار به إلى ذهاب اللبن. وفيه أَنَّهُ يَعْجُفُهَا بِلَدْنِهَا، وَلِهَذَا قَالَ: **«وَتَوَلَّوْهُ نَاقَتَكَ»**، فأشار بتركه حتى يكون ابن مخاض، وهو بمنزلة سنة، ثم يُذْبَحُ<sup>(٧)</sup>، وقد طاب لَحْمُهُ، واستمتع بلبن أمه، وَلَا تَشُقُّ عَلَيْهِ مِقَارِقَتَهُ، لِأَنَّهُ يَسْتَعْنِي عَنْهَا هَذَا كَلَامُ أَبِي عُبَيْد<sup>(٨)</sup>.

(١) أبو داود: ٢٨٣٠، وأخرجه النسائي: ٤٢٢٩، ٤٢٣٠، وابن ماجه: ٣١٦٧، وأحمد: ٢٠٧٢٣، ومعه (تغذوه) أي: تنف.

(٢) البيهقي في «السنن الكبرى»: (٣١٢/٩).

(٣) البيهقي: (٣١٢/٩). وهو في «سنن أبي داود»: ٢٨٣٣.

(٤) في (ج). تغذوه بوجه بوبره.

(٥) بوبه رد: ٢٨٤٢. وهو في «سنن نسائي»: ٤٢٢٥.

(٦) في (ج) يلصق.

(٧) في (ج) و (ج) ويلصق.

(٨) انظر «توضيح الحديث»: (٩٤-٩٢/٣).

روى البيهقي بإسناده عن الحارث بن عمرو رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ بعرفت - أو قال: بمتي - وسأله رجل عن الغيبة، فقال: «من شاء غتر، ومن شاء لم يغتر، ومن شاء قرع، ومن شاء لم يقرع» <sup>(١)</sup>.

وعن أبي زبين قال: يا رسول الله، إنك تدبح في الجاهلية دبائح في رجب، فنأكل منها ونطعم، فقال رسول الله ﷺ: «لا بأس بذلك» <sup>(٢)</sup>.

وعن أبي زملة عن مختف بن سليم رضي الله عنه قال: كنا وقفاً مع رسول الله ﷺ بعرفات، فسمعت يقول: «يا أيها الناس، إن على كل أهل بيت في كل عام أضيعةً وغتيرةً، هل تدري ما الغتيرة؟ هي التي تُسَمَّى الرَّجْجِيَّةُ» روى أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم <sup>(٣)</sup>، قال الترمذي: حديث حسن. وقال الخطيب: هذا الحديث ضعيف المخرج، لأن أبا زملة مجهول <sup>(٤)</sup>.

هذا مختصر ما جاء من الأحاديث في الفرع والغتيرة.

قال الشافعي: الفرع شيء كان أهل الجاهلية يطأون به لبركة في أموالهم، فكان أحدهم يدبح بكر تافته أو شدته، فلا يعلوه رجاء لبركة فيما يأتي بعده، فسألو النبي ﷺ عنه، فقال: «فقرعوا إن شئتم» أي: «ذبحوا إن شئتم»، وكانوا يسألونه عما كانوا يصنعونه في الجاهلية خوفاً أن يكره في الإسلام، فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه، وأمرهم استحباباً أن يفعلوه، ثم يحسن عليه في سبيل الله.

قال الشافعي وقوله ﷺ: «الفرع حق» معناه: ليس بباطل، وهو كلام عربي خرج عن جواب السؤال.

قال: وقوله ﷺ: «لا فرع ولا غتيرة»، أي: لا فرع واجب، ولا غتيرة وجبة، قال: والحديث الأخير يدل على هذا المعنى، فإنه أباح له الذبح، «وختوله أن يعطيه أو يملأه أو يحسن عليه في سبيل الله».

قال: وقوله ﷺ هي لغتيرة: «ذبحوا لله في أي شهر كان» أي: «ذبحوا إن شئتم، وجعلوا الذبح لله في أي شهر كان، لا أنها في رجب دون غيره من الشهور».

(١) البيهقي: (٣١٢/٩) وهو في السنن الشافعي: ٤٢٢٩.

(٢) البيهقي: (٣١٢/٩). وهو في سنن النسائي: ٤٢٣٣، ومسنده أحمد: ١٦٢٠٤.

(٣) أبو داود: ٢٧٨٨، والترمذي: ١٥٩٦، وقال حماد بن عمار، والنسائي: ٤٢٢٤، وسماحة: ٣١٢٥، وأحمد: ١٧٨٨٩.

(٤) معالم السنن: (١٦٤/٢).

والصحيح عند أصحابنا - وهو معبر الشافعي - استحباب المزع والعنبرة. وأجابوا عن حديث «لا فرع ولا عنبرة» بثلاثة أرجح - أحدها: جرت لشافعي السابقة أن المراد نفي الرجوب. ولثاني: أن المراد نفي ما كانوا يدبحونه لأصنامهم. وثالث: أنهما ليسا كالأصحية في الاستحباب، أو في ثوب إرفقة الدم.

فأما تعرفه اللحم على المسكين هبة وصدقة، وقد نصّر لشافعي في «سبب خرملة» أنه: إن شمرت كرم شهر كان حسناً. هذا تخصيص حكمها في هبته، وأدعى لقاضي عياض أن جماهير العلماء على نسخ الأمر بالفرع والعنبرة<sup>(١)</sup>، والله أعلم.



(١) «كشف المعلم»: ١٦٩/٦٦.

## ٧ - [باب نهى من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو يريد التضحية

أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً]

١١١٧ هـ - ٣٩٢ (١٩٧٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ شَيْئاً»، قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَرْفَعُهُ، قَالَ: لَكِنِّي أَرْفَعُهُ. [احمد ٢٣٦٤٧٤].

[٥١١٨] ٤٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ تَرْفَعُهُ، قَالَ: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَهَذِهِ أَضْحِيَّةٌ يُرِيدُ أَنْ يَضْحَى، فَلَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا، وَلَا يَقْلِمَنَّ ظُفْرًا». بطر ٥١١٧.

## باب نهى من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو يريد التضحية

أن يأخذ من شعره أو أظفاره شيئاً

قوله ﷺ: «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى، فَلَا يَمَسَّ مِنْ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ شَيْئاً» وفي رواية: «لَا يَأْخُذَنَّ شَعْرًا، وَلَا يَقْلِمَنَّ ظُفْرًا».

اختلف العلماء فيمن دخل عليه عشر ذي الحجة وأراد أن يضحي، فقال سعيد بن المسيب ورويعه وأحمد وإسحاق ودود وبعض أصحاب الشافعي: إنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية وقال الشافعي وأصحابه: هو مكروه كراهة تنزيه، وليس بحرام. وقال أبو حنيفة: لا يكره. وقال مالك في رواية: لا يكره، وفي رواية: يكره، وفي رواية: يحرم في التطوع دون نوحه<sup>(١)</sup>.

واحتج من حرم بهذه الأحاديث، واحتج لشافعي والآخرين بحديث عائشة قالت: كنت أوتر ثلاثاً

(١) في (ج) نوحه.



[ ٥١١٩ ] ٤١١ ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي خَمَّاجُ بْنُ لُشَاعٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ لَعْنُ بَرِيٍّ أَبُو هَشَمٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَصْحَى، فَلْيَتَمَسَّكَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ» (١). (٢٥١٧٠).

[ ٥١٢٠ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ الهَمْدِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ أَوْ عُمَرُ - بْنِ مُسْلِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. (أحمد ٢٦٦٥٤).

هدي رسول الله ﷺ، ثم يُقَسِّد ويبعث به، ولا يحرم عليه شيء أحلله الله له حتى ينحر هديه رواه البخاري ومسلم (٢).

قال الشافعي: لعن بالهدي أكثر من إرادة التضحية، فدل على أنه لا يحرم ذلك. وخمس أحاديث لثني على كراهة الشعر

قال أصحابنا: والمراد بالثني عن أخذ الظفر والشعر لثني عن إزالة الظفر بقلم أو كسر أو غيره، والمنع من إزالة الشعر بخلق أو تقصير أو شق أو حرق أو أخذه (٣) بنزلة أو غير ذلك، وسوء شعور الإبط والشاوب والعدية والنواصير وغير ذلك من شعور بدن.

قال إبراهيم لمروزي (٤) وغيره من أصحابنا: حكم أجزاء البدن كلها حكم لشعر والظفر، ودليله الرواية السابقة فلا يمس من شعره وبشره شيئاً، قال أصحابنا: والحكمة في النهي أن يبقى كامل الأجزاء يعتق من الذر، وقيل: انشئه بالمحرم، قال أصحابنا: هذا غلط، لأنه لا يعتزل النساء، ولا يترتب الطيب والتلبس وغير ذلك منه يتوق (٥) المحرم.

قوله: (عن عمر بن مسلم، عن سعيد بن المسيب) كذا رواه مسلم (عمر) بضم لسين في كل هذه

(١) البخاري ٢٦٦٥٤، ومسلم ٣٧٠٦، وهو في مسند أحمد: ٢٥٤٦٥.

(٢) في (ج) وأخذه.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد مروزي، وحيث أطلق أبو إسحاق في حديثه فهو المروزي. وقد يُقصد به بالمروري. شرح المختصر، ومختلف الأصول، وخرج إلى مصر وتوفي بها سنة أربعين وثلاث مئة. نظر تهذيب الأسماء للذهبي ص ٣٧١.

(٤) في (ج) تركه.

[٥١٢١] ٤٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي هَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو اللَّيْثِيُّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ عَمَارٍ بْنِ أَكْبَمَةَ اللَّيْثِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذِيْبٌ يَذْبَحُهُ، فَإِذَا أَهْلٌ هَلَالٌ فِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يَضْحَى».

[أحمد ٧٦٦٥٥].

[٥١٢٢] (٠٠٠) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوْنِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عَمْرِو اللَّيْثِيِّ قَالَ: كُنَّا فِي الْحَمَامِ قُبُلِ الْأَضْحَى، فَأَطْلَى فِيهِ نَاسٌ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَمَامِ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَكْرَهُ هَذَا - أَوْ: يَنْهَى عَنْهُ - فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَذَمَّرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، هَذَا حَبِيبٌ قَدْ نَسِيتُ وَتَرَكْتُ، حَدَّثَنِي أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو.

[بخاري ٤١٢١].

الظُّوْق، لا طريق حسن بن علي النخواني، ففهم. (عمرو) بفتح لعين، ولا طريق أحمد بن عبد الله بن الحكم، ففهم. (عمر و عمرو)، قال العلماء: الوجهان مقولان في سماع.

قوله: (عمار بن أكبمة الليثي) هو بضم الهزة وفتح كاف واسكان ليام وآخره نداء تكتب هذه قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ ذِيْبٌ يَذْبَحُهُ» هو بكسر الدال، أي - حيوان يُريد ذبحه، فهو فعل بمعنى معمول، كجمل بمعنى معمول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ يُذَبِّحُ عَقِيرًا﴾ [الصافات ١٠٧].

قوله: (كنّا في الحمام قبيل<sup>(١)</sup> الأضحى، فأطلّى فيه ناس) فقال بعض أهل الحمام، إن سعيّد بن المسيّب يكره هذا - أو: ينهى عنه - فلقيت سعيّد بن المسيّب فذكرت ذلك له، فقال: يا ابن أخي، هذا حديث قد نسييت وتركت، حدّثني أمّ سلمة) وذكر حديثها لسبق.

أمّ قولّه. (فأطلّى فيه ناس)، فمعناه. أزالوا شعر لعنة بالثورة. (والحمام) مذكر مشتق من التحميم، وهو الماء الحار.

قوله: (إن سعيّد يكره هذا) يعني: يكره إزاله شعر في عشر ذي الحجة لمن يريد لتضحية، لا أنه

(١) في (ج) - قر.

[ ٥١٢٣ ] ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَخِي ابْنِ وَهَبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي حَبِوَةُ: أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ الْجُنْدِيِّ، أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، [أحمد ٢٦٥٧١].

يكره مجرد الاطلاء، ولبيل ما ذكرناه احتجاجه بحديث أم سلمة، وليس فيه ذكر الاطلاء، لما فيه النهي عن إزالة الشعر وقد نقل ابن عبد البر عن ابن المسيب جواز الاطلاء في عشر الحجة<sup>(١)</sup>، فلو صح هذا عنه فهو محمول على أنه أفتى به ينسأ لا يريد النصحية.

قوله: (عن عمرو<sup>(٢)</sup> بن مسلم الجندي)، وفي لرواية سابقة، (قال الليثي) الجندي بضم الحيم وسكان لتون وفتح الدال وضمة هاء، وجندع بطن من بني ليث، وسبق بيده أول لكتاب<sup>(٣)</sup>.



(١) التمهيد: (١٧/٢٢٤)، والاسطرلاب: (٤/٨٥) و(٥/٢٢٦).

(٢) في (ج) و(ص) ١ عمر، وكلاهما قليل في أصح.

(٣) انظر (١/٤٨٣).

## ٨ - [باب تحريم الذبح لغير الله تعالى،

### ولعن فاعله]

[٥١٢٤] ٤٣ - (١٩٧٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، يَكْلَاهُمَا عَنْ مَرْوَانَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ -: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ حَبَّانَ: حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ عَابِرُ بْنُ وَائِلَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَأَنَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: فَعَصِبَ وَقَالَ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسِرُّ إِلَيَّ شَيْئًا بِكُفْمَةِ النَّاسِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ حَدَّثَنِي بِكَلِمَاتٍ أَزِيعُ، قَالَ: فَقَالَ: مَا هُنَّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ. وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ خَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ».

[ط ٥١٢٥]

[٥١٢٥] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَبَّانَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ أَسْرَهُ إِلَيْكَ وَشَرُّهُ لِلَّهِ ﷻ، فَقَالَ: مَا أَسْرَ إِلَيَّ شَيْئًا كُفْمَةُ النَّاسِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ خَيَّرَ الْمَنَارَ».

[ط ٥١٢٥]

## باب تحريم الذبح لغير الله تعالى،

### ولعن فاعله

قوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ أَوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ خَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ» وفي رواية: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَلَدَهُ».

أما (لعن الولد والوالدة) فمن لكبراء، وسبق ذلك مشروحاً واصحاحاً في كتاب الإيمان<sup>(١)</sup>. والمراد

[٥١٢٦] ٤٥ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْنِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَالْمُظَنُّ لِأَبْنِ الْمُثَنَّى -  
قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ أَبِي بَرْزَةَ يُحَدِّثُ عَنْ  
أَبِي الصُّمَيْلِ قَالَ: سَمِعْتُ عَمِيًّا: أَخْبَصَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
بِشَيْءٍ لَمْ يَنْمُ بِهِ النَّاسُ كَقَوْلِهِ: إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سِنِّي هَذَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَكْتُوبٌ  
فِيهَا: «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ،  
وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُجْرِمًا». (أحمد: ١٩٥٤).

بـ «منار الأرض» يمنع للميم، علامات حدودها، وأما «المُحَدِّث» بكسر الدال، فهو من يأتي بفساد في  
الأرض، ع سبق شرحه في آخر كتاب الحج (١).

وأما (الذبيح لغير الله)، فالمراد به أن يذبح باسم غير الله تعالى، كمن ذبح لنصم أو الصليب أو  
لموسى أو لعيسى صلى الله عليه وسلم، أو للكعبة ونحو ذلك، فكلُّ هذا حرام، ولا تجزئ هذه الذبيحة،  
سواء كان الذابح مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً، يعقل عليه الشافعي، وإنفق عليه أصحابه، فإن قصد مع  
ذلك تعظيم الملبوح له غير الله تعالى والعداء له، كان ذلك كفراً، فلو كان الذابح مسلماً قبل ذلك،  
صار بالذبيح مرتكباً.

وذكر الشيخ يبراهيم لفرزاني من أصحابه أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقريباً إليه، ألقى أهل  
بخارى بتحريمه، لأنه مؤهل لغير الله تعالى، قال الرافعي: هذا بعد يذبحونه شبيهاً بمقدمه،  
فهو كذبح عقيقة لولادة مولود، ومثل هذا لا يوجب التحريم، والله أعلم.

قوله: (إن علياً رضي الله عنه غضب حين قال له رجل: ما كان النبي ﷺ يوسر إليك؟) إلى آخره. فيه إبطال ما  
ترجمه الرافضة ولشيعته والإمامية من الوصية إلى علي، وغير ذلك من اختراعهم وفيه حوار كذبة  
العلماء، وهو مجمّع عليه الآن، وقد قدمت ذكر لمسألة في مواضع.

قوله: (ما خَصَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْمُ بِهِ النَّاسُ كَقَوْلِهِ: إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سِنِّي) هكذا

تُستعمل (كافة) حالاً، وأما ما يقع في كثير من كتب المصنفين من استعمالها مصداقاً وبشعرية،  
 كقولهم: هذا قول كافة العلماء، ومذهب كافة، فهو خطأ معدود في لحن العوام وتحريفهم.  
 وقوله: (زواب سيمي) هو بكسر القاف، وهو وعاء من جلد، أُلطف من لجزاب، يدخل فيه السيف  
 يثبت فيه وما لحق من الآلة، والله أعلم.





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٦ - [ كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ ]

١ - [باب تحريم الخمر، وبيان أنها تكون من عصير العنب،

ومن التمر والنيسر والزبيب وغيرها مما يسكر]

[ ٥١٢٧ ] ١ - (١٩٧٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: أَصَبْتُ شَرْبًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَعْنَمٍ يَوْمَ بَدْرٍ، وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرْبًا أُخْرَى، فَأَتَتْهُمَا يَوْمًا عِنْدَ نَاسٍ مِنْ رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ، وَأَنَا أُبِيدُ أَنَّ أَحَدَهُمَا عَلَيْهِمَا إِذْجَرًا لِأَيُّعَةٍ، وَمَعِيَ صَائِعٌ مِنْ بَنِي قَيْنَقَاعَ، فَأَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى وَلِيمَةٍ قَدِيمَةٍ، وَحُمْرَةٍ مِنْ

## كتاب الأشربة

باب تحريم الخمر، وبيان أنها تكون من عصير العنب،

ومن التمر والنيسر والزبيب وغيرها مما يسكر

قوله: (أصبت شارباً) أي بالشئين المعجمة وبالعاء، وهي الدابة المنيئة، وجمعها شُرَف، بضم لراء

واسكانه

قوله: (أريد أن أحمل عليهما) "إذجراً لأبيعه، ومعني صائغ من بني قَيْنَقَاعَ، فأستعين به على وليمة

فاطمة) أي (قَيْنَقَاعَ) بضم اللون وكسر الهمزة، وهم طائفة من يهود المدينة، فيجوز صرفه على إرادة لحي، وتترك صرفه على إرادة القبيصة أو القذيفة.

(١) في نسخة: ثلاث: عليها.

عَبْدُ الْمُطَّلِبِ يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ لَيْتَ مَعَهُ قَيْمَةٌ تُغْنِيهِ، فَقَالَتْ:

أَلَا يَا خَمْرُ لَشَرْفِ النُّوَاءِ

فَكَافَرُوا بِهَذِهِ بِالْأَيْبِ، فَجَبَّ أَسْرَتَهُنَّ، وَبَقَّرَ خَوَاصِرَهُنَّ. ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَرِهِنَّ.

وهيه التحدُّ، التولية للخرس، سواء في ذلك من له من كثير، ومن دونه، وقد سبقت لمسألة في كتاب الشكاح<sup>(١)</sup>. وفيه جور الاستعانة في الأعمان ولاكمساب بادهدي. وفيه جوار الاحتشاش للشكسب وبهجه، وأنه لا يتقصص المروءة. وفيه جوار بيع الوقود للصغار وغيرهم. وقوله: (معه قَيْمَةٌ تُغْنِيهِ) (لقينة) بفتح القاف الجدية المغنية.

قوله: (أَلَا يَا خَمْرُ لَشَرْفِ النُّوَاءِ) (الشرف) بضم النون ولراء وتسكين راء أيضاً كما سبق، جمع شارف. (والنوء) بكسر النون وتخفيف، لو ووبسند، أي: السمان، جمع نوية بالكسيف، وهي السمينة، وقد نوت لذة تموي، كرمث ترمي، يقال به ذلك إذا سميت، هذا ندي ذكرته في نوء أي: بكسر النون وبسند، هو الصوب المشهور في الروايات في «صحيحين» وغيرهما. ويقع في بعض النسخ: (الثوى) بالياء، وهو تعريض.

وقد انحصرت<sup>(٢)</sup>: روه بن جرير: (ذا الشرف الثوى) بفتح الشين والواء، ويفتح لنون مقصوداً. قال: وهجره لبعده، قال لخصي: وكذا رواء أكثر لمحدثين<sup>(٣)</sup>، قال وهو غلط في الروية والتفسير. وقد جاء في غير «مسند» تمام هذه الشعر:

أَلَا يَا خَمْرُ لَشَرْفِ النُّوَاءِ      وَهَرُ مَعْقَلَاتِ بَانِيَاءِ  
صَحَّ لَسْكَينَ فِي انْلَبَّتْ مَسْهَا      وَضَرْجُهُنَّ حَمَزَةُ بَانِيَاءِ  
وَعَجَّلَ مِنْ أَطَايِبِهَا نَشْرَبُ      قَدِيداً مِنْ ظَبْيِخِ أَوْثِيَاءِ<sup>(٤)</sup>

قوله: (فَجَبَّ أَسْرَتَهُمَا)، وفي الروية الأخرى: (اجبَّتْ)، وفي رواية ليحدري: (أَجَبَّ)<sup>(٥)</sup>، وهذه غريبة في اللغة، ومعناه: قطع. قوله: (وبقَّرَ خَوَاصِرَهُمَا) أي: شقها.

(١) نظر (٦٥/٥)

(٢) نظير الحديث (٦٥٧/١)

(٣) في (ص): «المحققين».

(٤) أروه هذه، لا يثبت، بل قد هي عينه، في «الكمال» معناه: (٤٣٩/٦).

(٥) البخاري: ٣٠٩١.

قُلْتُ لِابْنِ شِهَابٍ: وَمِنْ لَسْتَامٍ؟ قَالَ: قَدْ حَبَّ أَسْمِيَتَهُمْ فَلَهَبَ بِهِ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ

وهذا الفعل الذي جرى من حمرة رضي الله عنه، من شربه الخمر، وقطع أَسْمَةِ الثاقفين، ويقر خواصهما، وأكل لحمهما، وغير ذلك، لا إثم عليه في شيء منه.

أَمَّا أَصْلُ الشُّرْبِ وَالسُّكْرِ، فَكَانَ مَسْحًا، لِأَنَّهُ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَأَمَّا مَا قَدْ يَقُولُهُ بَعْضُ مَنْ لَا تَجْعَلُ بِهِ أَنَّ السُّكْرَ لَمْ يَزَلْ مُحَرَّمًا، فَبِأَصْلٍ لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا يُعْرَفُ أَصْلًا

وَأَمَّا فِي الْأُمُورِ، فَجُوزَتْ مِنْهُ فِي حَالِ عَدَمِ التَّكْلِيفِ، فَلَا إِثْمَ فِيهَا، كَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً لِحَاجَةٍ، فَإِنْ هُوَ عَقِلَهُ أَوْ شَرِبَ شَيْئًا يَظُنُّ خَلًّا، فَكَانَ خَمْرًا، أَوْ أَكْرَهَ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ، فَشَرِبَهَا وَسَكِرَ، هُوَ فِي حَالِ السُّكْرِ غَيْرُ مُكَلَّفٍ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِيمَا يَقَعُ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ بِلَا خِلَافٍ.

وَأَمَّا فَرَمُهُ مَا أَتَلَفَهُ، فَيَحِبُّ فِي مَالِهِ، فَلَعَلَّ عَلَيْهِ وَصِي اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ أَبْرَاهُ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِفِيضِهِ مَا أَتَلَفَهُ، أَوْ أَنَّهُ أَتَلَفَهُ بِبِهِ حِمْرَةً بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ أَنَّ لُبِّي رضي الله عنه أَتَلَفَهُ، لِحُرْمَتِهِ عِنْدَهُ وَكَمَالِ حِلِّهِ، وَمَحَبَّتِهِ إِلَيْهِ وَقَرَامَتِهِ، وَقَدْ جَاءَ فِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ شَيْبَةَ <sup>(١)</sup> مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ غِبَاثٍ أَنَّ لُبِّي رضي الله عنه عَزَمَ حِمْرَةً لِنَاقَتَيْنِ وَقَدْ أَجْمَعَ عَمَمٌ عَلَى أَنَّ مَا أَتَلَفَهُ السُّكْرَانُ مِنَ الْأَسْوَدِ يَسْمُوهُ صِمَامًا، كَالْمَجْنُونِ، فَإِنَّ لُضْمَانًا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ وَلَهُمْ. أَوْجِبَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي قَتْلِ لِحَطَايَا النَّفْسِ وَكَفَّارَتِهِ <sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا هَذَا السُّنَامُ الْمَقْصُوعُ، فَبَيْنَ أَنْ يَكُنْ تَقْدِيمَ مُحَرَّمٍ فَهُوَ حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّ مَا أَبَيَّنَ مِنْ حَيْثُ فَهُوَ مِثْلُ، وَفِيهِ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ فِي كِتَابِ «السُّنَنِ» <sup>(٣)</sup>، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ذُكِّاهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ لُغَتِي لَتِي قَدْ مَتَدَتْ، فَإِنْ كَانَ ذُكِّاهُ، فَلَحْمُهُمْ حَلَالٌ بِإِتِّفَاقِ عَمَمٍ، لِأَنَّ مَا حُكِيَ عَنْ عِكْرَمَةَ وَأَسْحَاقٍ وَدَاوُدَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ دَبِيحَةٌ سَرَقَ أَوْ غَضَبَ أَوْ مَعْنَى <sup>(٤)</sup>، وَالصُّوْبُ لَدِي عَلَيْهِ لِحَبْهُورِ جُنَّةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذُكِّاهُ وَنَبَتْ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهُمَا، فَهُوَ أَكَلٌ فِي حَالَةِ السُّكْرِ الْمُبْرَحِ، وَلَا إِثْمَ فِيهِ كَمَا سَقَى، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) هو أبو زيد عمر بن شَيْبَةَ بْنِ زَيْدٍ الْكُفَيْيُّ بَصْرِيٌّ، الْعَلَمَةُ الْأَعْدَوِيُّ شُخْوِيٌّ، لَهُ الْأَخْبَارُ الْعَمِيَّةُ وَالْأَخْبَارُ الْحَكَّةُ وَغَيْرُهُمَا مَدَنِيَّةٌ لِمَنْ لَتَيْنِ وَبَتَيْنِ وَبَتَيْنِ أَنْظِرَ أَسْوَدَ أَعْلَامَ بَنِي إِدْرِيسَ (٣٩٩/١٤)

(٢) وهو قوله عز وجل «وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا فَكَانَ حَقًّا فَتَجَرُّ وَيُقَرَّرُ يُؤْمَرُ وَبَيَّةٌ تُكَلِّفُهُ ذَلِكَ قَتْلُهُ» (النساء: ٩٢)

(٣) ترجمته أبو داود: ٢٨٥٨، والفراسي: ١٥٤٩، وأحمد: ٢١٩٠٣ من حديث أبي رافع لُبِّي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ما غطى عن لُبِّيَّةٍ وهي حياءٌ فهي ميتة».

وأخرجه ابن ماجه: ٢٢١٦ من حديث ابن عمر رضي الله عنه وأخرجه ابن ماجه: ٣٢١٧ من حديث نعيم بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) أي (أضرب) و(أضرب) متعد.

علي: فَتَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرٍ أَفْطَعَنِي، فَأَثْبِتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبْرَ، فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ، وَنُظِّلْتُ مَعَهُ، فَدَخَلَ عَلَى حَمْزَةَ فَتَعَبَّطَ عَلَيْهِ، فَوَفَّعَ حَمْزَةُ بَصْرَةَ قَدْلٍ: هُنَّ أَنْتُمْ إِلَّا غَيْدٌ لِأَبَانِي؟ فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَهِّقِرُ حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ. (البيهقي: ١٠١٢٨).

[٥١٢٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنِي بَنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. (المصنف: ١١٢٠١، والبيهقي: ٢٣٧٥).

[٥١٢٩] ٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو نُكَيْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا سَمِيعُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ عُفَيْرٍ أَبُو عُثْمَانَ الْبُضْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَرْبُوعٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ بْنُ حُسَيْنٍ بْنُ عَلِيٍّ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: ثَامِتٌ لِي شَارِفٌ مِنْ فَصِيحِي مِنَ الْمُخْتَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَانِي شَارِقًا مِنَ الْحُسَيْنِ يَوْمَئِذٍ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَيْتَنِي بِقَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَعَدْتُ رَجُلًا صَوَّاعًا مِنْ بَنِي قَيْنُقَرٍ يَتَوَسَّلُ مَعِي، فَتَأَنَّى بِإِدْخَالِ أَرَدْتُ أَنْ أَبْعَهُ مِنَ الصَّوَّاعِينَ، فَأَسْتَعِينُ بِهِ فِي وَلِيْمَةٍ عُرْمِي، فَبَيَّتُ أَنْ أَجْمَعَ لِشَارِقِي مَتَاعًا مِنَ الْأَقْدَابِ<sup>(١)</sup> وَالْعَرَائِرِ<sup>(٢)</sup> وَالْجِبَالِ، . . . . .

قوله: (فخرج رسول الله ﷺ يقهقير)، وفي الرواية الأخرى: (فانكص على عقيه القهقري) قال جمهور أهل اللغة وغيرهم: القهقري: الرجوع إلى وراء وجهه إليك إذا ذهب منك. وقال أبو عمرو<sup>(٣)</sup>: هو لإحضار<sup>(٤)</sup> في الرجوع، أي: الإسراع، فعلى هذا معناه: خرج مسرعاً، والأول هو المشهور المعروف. وإنما رجع القهقري خوفاً من أن يبدو من حمزة أمرٌ يكرهه لو ولأه ظهوره، لكونه مغلوباً بالشكر.

قوله: (أردت أن أبعه من الصَّوَّاعِينَ) هكذا هو في جميع نسخ «المسلم» وفي بعض الأبواب من «البيهقي»: من الصَّوَّاعِينَ<sup>(٥)</sup> فيه دليل لصحة استعمال الفقهاء في قولهم: بعث منه نوباً، وورجحت

(١) جمع قَدْلٍ، وهو رَجُلٌ صغير على قَدْلٍ الشَّامِ.

(٢) جمع قَرَارَةٍ، وهي لُجُؤَاتِي، وَالْجُؤَاتِي رِجَالٌ رَعَاءٌ مِنَ الْأَرَعِيَةِ.

(٣) أي: (خ) عمرو، وقد كتبه اللغة عن أبي عبيد عن أبي عمرو. وبعد أبو عمرو شيئا، وهو شيء.

(٤) أي: (س) و(ع) والإضمار وهو خطأ. وهي مهمة في (خ) والمثبت من سديد اللغة.

(٥) البيهقي: ٦٠٨٩.

وَشَارِقَايَ مُنَاخَتَانِ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَجَمَعْتُ حِينَ جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ، فَإِذَا شَارِقَايَ قَدْ اجْتَبَتْ أَسْنِمَتَهُمَا، وَيَقَرَّتْ حَوَاصِرُهُمَا. وَأَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، فَسَمِ أَمْلِكَ عَيْنِي حِينَ رَأَيْتُ ذَلِكَ، لَمَنْطَرٍ مِنْهُمَا، قُلْتُ: مَنْ قَعَلْ هَذَا؟ قَالُوا: فَعَلَهُ حَمْرَةٌ بِنْتُ عُبَيْ لِمَطْلَبٍ، . . . . .

منه، ووهبت منه<sup>(١)</sup> جارية، وثبته ذلك، والفصيح حدثك (من). قول الفعل متعد بنفسه، لكن استعمال (من) في هذا صحيح، وقد كثر ذلك في كلام العرب، وقد جمعت من ذلك نظائر كثيرة في «تهذيب اللغات» في حرف الميم مع النون<sup>(٢)</sup>. وتكون (من) زائدة على مذهب لأخفش ومن وافقه في زيادتها في الواجب.

قوله: (وشارقاي مناختان) هكذا هو في معظم النسخ (مدحان)، وفي بعضها: (مناختان) بزيادة لاء، وكذلك اختلف فيه نسخ «البخاري»، وهذا صحيح، فأنث باعتبار المعنى، وذكر «حيدر الشفط» قوله: (فبيننا أنا أجمع لشارقي متاعاً من الأقباب والقرائر والحال، وشارقاي مدحان إلى جنب حجرة رجل من الأنصار. وجمعت حين جمعت ما جمعت، فإذا شارقي قد اجتبت أسنمتهما) هكذا هو في بعض نسخ بلاد، ونقله القاضي عن أكثر نسخهم<sup>(٣)</sup>، وسقطت لفظة: (وجمعت) التي عقب قوله: (رجل من الأنصار) من أكثر نسخ بلاد، ووقع في بعض النسخ: (حتى جمعت) مكذبة، (حين جمعت).

قوله: (فردا شارقي)<sup>(٤)</sup> قد اجتبت أسنمتهما) هكذا هو في معظم النسخ: (فإذا شارقي)، وفي بعضها: (فإذا شارقاي)، وهذا هو الصحيح، أو يقول: فردا شارقي، إلا أن يقرأ: فردا شارقي بتخفيف لاء على نطق الأفراد، ويكون المراد جنس الشارب، فيدخل فيه الشارقان، والله أعلم.

قوله: (فلما أملك عيني حين رأيت ذلك المنظر منهما) هذا البكاء والحزن الذي أصابه<sup>(٥)</sup> سببه ما خدعه من تفصيله في حق فاطمة عليها السلام وجهدها والاهتمام بأمورها، وتقصيرها أيضاً بذلك في حق النبي ﷺ، ولم يكن لمجرد الشاوقين من حيث هم من متاع الدنيا، بل لما قيمناه، والله أعلم.

(١) أي (خ): بده وهو خطأ في هذا الموضع.

(٢) ص ٧٧٦.

(٣) لا يكاد، المعجم: (٦/ ٤٣٧ - ٤٣٨).

(٤) أي شامخة من الصحيح اسم: «فإذا شارقي».

(٥) أي (خ): أذله.

وَمَوْفِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبِ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَثَّةٌ قَبْلَهُ وَأَصْحَانُهُ، فَقَالَتْ فِي عَدَائِهِ:  
أَلَا يَا حَمْرُ لِمُشْرِفِ النَّوَاءِ

فَقَامَ حَمْرُهُ بِالسَّيْفِ، فَأَحْشَبَ أَسْمِيَهُمَا، وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، فَأَخَذَ مِنَ الْكُنَادِجَمَا، فَقَالَ عَلِيٌّ:  
فَاطَلَقْتُ حَتَّى ادْخُلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِثَّةُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، قَالَ: فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
فِي وَجْهِهِ لَنَبِيٍّ لَقِيتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا زَأَيْتُ  
كَأَيُّومٍ قَطُّ، هَذَا حَمْرُهُ عَلَى نَاقَتِي، فَجَنَّبَ أَسْمِيَهُمَا، وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا، وَمَا هُوَ ذَا فِي بَيْتِ  
مَعَهُ شَرْبٌ، قَالَ: قَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرِدَائِهِ فَارْتَدَاهُ، ثُمَّ انْطَلَقَ بِمِشْيِي، وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ  
حَارِثَةَ، حَتَّى حَاءَ الدَّبِّ لَنَبِيٍّ فِيهِ حَمْرُهُ فَاسْتَأْذَنَ، فَدَخَلُوا لَهُ، فَوَذَا هُمْ شَرْبٌ، فَطَلَقَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُومُ حَمْرَةَ فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا حَمْرُهُ مُنْجَمَرَةٌ عَيْنَاهُ، فَتَنَظَرُ حَمْرُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَتَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ فَتَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ،  
فَقَالَ حَمْرُهُ: وَهَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَيْدٌ لِأَيِّ؟ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نِيرٌ، فَتَكَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
عَلَى عَقِيْبِهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ [نظر ٥١٢٨].

قوله: (في هذا البيت في شرب من الأنصار) والشرب بفتح الشين وسكان الراء، هم جماعة  
الشاربين

قوله: (قدعا رسول الله ﷺ برداءه فارتداه) هكذا هو في نسخ كلها. (فارتداه) وفيه جور لباس  
لرداه، وترجم له لبخاري باب<sup>(١)</sup> وفيه أن الكبير إذا خرج من منزله تجمل بتيده، ولا يقتصر على ما  
يكون عليه في خلوته في بيته، وهذا من المبررات والآداب المحبوبة

قوله: (فطلق يلوم حمزة) أي: جعل يذمها، يقال كسر شفاء وفتحها. حكاه لقاصي<sup>(٢)</sup> وغيره،  
والمشهور لكسر، وبه جاء لقول، قال الله تعالى: ﴿فَطْلَقَ سَاقَ الْكَاثِرِينَ﴾ [من ١٢٣].

قوله: (أنه نير) بفتح ناء لشيء وكسر لميم، أي: سكران.

(١) البحري عن حديث: ٥٧٩٣، وسألتني ترجمته هو بس لأخيه. وذكر فيه حديث علي هذا مختصراً.

(٢) إكمال المعظم: (١٦/٤٤٠)



[٥١٣٠] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُلَمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَبَرِّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [سحري ٣٠٩١ (نظر ٥١٢٨).]  
 [٥١٣١] ٣- (١٩٨٠) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّحِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْبَغْدَادِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ -: أَخْبَرَنَا زَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ يَوْمَ حُرِّمَتِ الْخُمُرُ فِي بَيْتِ أَبِي طَلْحَةَ، وَمَا شَرَابُهُمْ إِلَّا لَفْطِخُ: الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ، فَإِذَا مَنَادَ يَتَدَي، فَقَالَ: الْخُرْجُ فَانْظُرْ،

تور: (وما شرابهم إلا الفطخ: التمر والتمر) قال إبراهيم لحري: لفطخ أن يمتصخ<sup>(١)</sup> لبسر ويضرب عليه أصابعه ويتركه حتى يغلي<sup>(٢)</sup> وقال أبو عبيد: هو ما يفتخ من البسر من غير أن تمسه ياد، فإن كان معه ثمر فهو خبيط<sup>(٣)</sup>.

وفي هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تصريح بتحريم جميع لأهلدة المسكرة، وأنها كلها تسمى خمرًا، وسواء في ذلك الفطخ ونبت التمر والرطب والبسر والزبيب والشعير والذرة والعسل وغيرها، فكلها محرمة وتسمى خمرًا، هذا مذهبنا، وبه قال مالك وأحمد والجمهور من المسنف والمحدث، وقال قوم من أهل لبصرة: إنما يحرم عصير لعنب ونقيع الزبيب الذي، فأما المطبوخ منهم، والليء والمطبوخ من سواهما، فحلال، كما علمنا من كتبهم.

وقال أبو حنيفة: إنما يحرم عصير ثمرات النخل والعنب، قال: فسأله<sup>(٤)</sup> العنب يحرم فليتها وكثيرها، لا أن يفتخ حتى ينقص ثلثها، وأما نقيع التمر والزبيب، يقال: يجر مطبوخهما وإن مشته لثارت شيئًا قليلًا من غير اعتبار لحد كما اعتير في سلافة العنب، قال: وإن شئت منه حرم، قال: ولكنه لا يحد شربه، هذا كله ما لم يشرب ويسكر، فإن سكر فهو حرام بإجماع المسلمين.

وحق الجمهور بالقرآن والسنة، أنما القرآن فهو أن الله تعالى لله على أن علة تحريم الخمر كونها تعبد عن ذكر الله وعن صلاة: وهذه العلة موجودة في جميع للمسكرة، فوجب قلد لحكم في إجماع.

(١) أي بكسر.

(٢) لغريب بحدیث: (٥٥٤/٢)

(٣) أي بحدیث: (١٧٧/٢)

(٤) أي سألته عن المحرم.

فَعَزَّجْتُ فَإِذَا مُدِّ يَدَايَ: أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، قَالَ: فَمَجِزْتُ فِي سِكَكِ الْمَلِيَّةِ فَقَالَ

إِنْ قِيلَ: نَمَا بِحُصْلِ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْإِسْكَارِ، وَدَلَّتْ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ فَلَمَّا - قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ حَصِيرِ الْعَنْبِ وَإِنْ لَمْ يُسَكَّرْ، وَقَدْ عَلَّنَ إِلَيْهِ سَبْحَانَهُ تَحْرِيمَهُ كَمَا سَبَقَ، فَإِذَا كَانَ سِوَاهُ فِي مَعْنَاهُ، وَجِبَ طَرْدُ الْحَكْمِ فِي الْجَمِيعِ، وَيَكُونُ التَّحْرِيمُ سَجْنِ الْمُسَكَّرِ، وَعَلَّنَ بِمَا يَحْصُلُ مِنَ الْجِنْسِ فِي الْعَادَةِ.

قَالَ الْعَدَوِيُّ: هَذَا الِاسْتِدْلَالُ أَكْثَرُ مِنْ كُلِّ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قَالَ: وَلَنَا فِي الِاسْتِدْلَالِ طَرِيقٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: إِذَا شَرِبَ مُلَافَةً الْعَنْبِ عِنْدَ اِهْتِصَارِهَا وَهِيَ حُلُوةٌ لَمْ تُسَكَّرْ، فَهِيَ حَلَالٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنْ اشْتَدَّتْ وَأَسْكُرَتْ حُرِّمَتْ بِالْإِجْمَاعِ، فَإِنْ نَخَلَّتْ مِنْ غَيْرِ تَخْلِيلٍ أَعْمَى حَلَّتْ، فَتَصَرُّوا إِلَى تَبْدِيلِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَتَجَدُّدِهَا عِنْدَ تَجَدُّدِ الصِّفَاتِ وَتَبَدُّلِهَا، فَأَشْعَرَنِي ذَلِكَ بَارْتِبَاطِ هَذِهِ لِأَحْكَامِ بِهِذِهِ الصِّفَةِ. وَفَدَمَ ذَلِكَ مَقَامَ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ بِالنُّطْقِ، فَوَجِبَ جَعْلُ الْجَمِيعِ سِوَاهُ فِي الْحَكْمِ. وَأَنَّ الْإِسْكَارَ هُوَ عِلَّةُ التَّحْرِيمِ، هَذِهِ إِحْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ فِي الِاسْتِدْلَالِ لِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ.

وَالثَّانِيَةُ: الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا مَسْنَدٌ وَغَيْرُهُ، كَقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كُلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ»<sup>(١)</sup>، وَقَوْلِهِ (نَهَى عَنْ كُلِّ مُسَكَّرٍ)<sup>(٢)</sup>، وَحَدِيثُ: «كُلُّ مُسَكَّرٍ خَمْرٌ»<sup>(٣)</sup>، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسْنَدٌ هَذَا فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَشْرِبَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ مُسَكَّرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ»<sup>(٤)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ بِهِ: «كُلُّ مُسَكَّرٍ خَمْرٌ. وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ»<sup>(٥)</sup>، وَحَدِيثُ النَّبِيِّ عَنْ كُلِّ مُسَكَّرٍ أَسْكُرَ عَنِ الصَّلَاةِ<sup>(٦)</sup>، وَهُوَ أَكْثَرُ<sup>(٧)</sup>.

قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ<sup>(٨)</sup> أَنَسٍ: (أَنَّهُمْ أَرَاقُوها) بِخَيْرِ الرَّجُلِ لِوَحْدِهِ، فِيهِ سَعْلٌ بِخَيْرِ لَوْحَدٍ، وَأَنَّ هَذَا كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ. قَوْلُهُ (فَعَزَّجْتُ فِي سِكَكِ الْمَلِيَّةِ) أَي: طَرَفِهَا

(١) مسني برقم: ٥٢٠٨

(٢) سياني برقم: ٥٢١٦

(٣) مسني برقم: ٥٢١٨

(٤) سياني برقم: ٥٢١٨

(٥) سياني برقم: ٥٢٢٦

(٦) سياني برقم: ٥٢١٦

(٧) المجموع، (١٢/٣)

(٨) في (ج)، آحاده.

لِي أَبُو طَلْحَةَ: أَخْرِجْ قَدْرَ قَهْ، فَهَرَفْتُهَا، فَقَالُوا - أَوْ قَالَ نَعَضَهُمْ -: قُتِلَ قُلَانٌ، قُتِلَ قُلَانٌ وَهِيَ فِي بَطْنِهِمْ، قَالَ: فَلَا أَفْرِي هُوَ مِنْ حَلِيبِ أَنَسٍ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَيْسَ عَلَى نَفْسِكَ ءَامَنُؤُا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ إِمَّا طَوَّمُوا وَإِذَا مَا أَنْتَوُا ءَامَنُؤُا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (آل عمران: ١٥١-١٥٢)

[أحمد ١٣٣٧١، والبخاري ١٢٤٦]

[٥١٣٢] ٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَأَلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ الْفَضِيخِ، فَقَالَ: مَا كَانَتْ لَدَى خُمْرٍ غَيْرَ فَضِيخِكُمْ هَذَا الَّذِي تُسَمُّوهُ الْفَضِيخَ، إِنِّي لَقَائِمٌ أَسْقِيهَا أَبَ طَلْحَةَ وَأَبَا أَيُّوبَ وَرَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِنَا، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ بَلَعْتُمْ الْخَبْرَ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنَّ الْخُمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ: يَا أَنَسُ، أَرِ قَهِلِيهِ الْهَلَالَ، قَالَ: فَمَا رَاجِعُوهَا وَلَا سَأَلُوهَا عَنْهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ. [البخاري ٢٤١٧ والنظر ٥١٣١].

[٥١٣٣] ٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا سُليمانُ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: إِنِّي لَقَائِمٌ عَلَى الْحَيِّ عَلَى عُصْمِيِّ، أَسْقِيهِمْ مِنْ فَضِيخِ لَهُمْ، وَأَنَا أَضَعُرُهُمْ سِنًا، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حُرِّمَتِ الْخُمْرُ، فَقَالُوا: أَكْفَيْتُهَا يَا أَنَسُ، فَكَمَا تَنَاهَا، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بُسْرٌ وَرُطْبٌ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ: كَانَتْ خُمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ، قَالَ سُليمانُ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا.

[أحمد ١٢٩٧٣، والبخر ٥١٣٤].

[٥١٣٤] ٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ، يَوْمَئِذٍ حَلِيبُ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَزَّ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ: كَانَ خُمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَأَنَسُ شَاهِدٌ، فَلَمْ يُتَكَّرْ أَنَسُ ذَلِكَ.

وفي هذه الأحاديث أنه لا تظهر بالتحليل، وهو مذهب ومذهب الجمهور، وجوزة أبو حنيفة. وفيه أنه لا يجوز إمساكها، وقد اتفق عليه الجمهور.

قوله: (إني لقائم أسقيهم وأنا أصفرهم) فيه أنه يُسَمِّحُ لصغير السن خدعة الكبار، عند إذا تساوى في الفضل أو تقاربوا.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعِيَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ حُمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ. [أحمد: ١٢٨٨٨، والبخاري: ٥٥٨٣].

[٥١٣٥] ٧١- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَابٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُلَيْفَةَ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا دُجَانَةَ وَمُعَدَّةَ بْنِ جَبْرِ فِي زَهْقٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَدَخَلَ غَيْبَتَا فَدَجَلْنَا فَقَالَ: حَدَّثَ خَبْرٌ، نَزَلَ تَحْرِيمُ الْحُمْرِ، فَاتَّكُنَّا مَا يَوْمَئِذٍ، وَمِنْهُ لَحْلِيطُ الْبُشَيْرِ وَالْثَمَرِ، قَالَ قَتَادَةُ: وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: لَقَدْ حُرِّمَتِ الْحُمْرُ وَكَانَتْ عَامَّةُ حُمْرِهِمْ يَوْمَئِذٍ حَبِيطَ الثَّمَرِ وَالْثَمَرِ. [نظر: ٥١٣٦].

[٥١٣٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةٍ الْمُسَمِّيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَاسْ بِشَارٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا مُعَدَّةُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِنِّي لَأَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا دُجَانَةَ وَسَهْلَ بْنَ بَيْضَاءٍ مِنْ مَرَادَةٍ فِيهَا حَبِيطُ بُشَيْرٍ وَثَمَرٍ، يَنْخَوِ حَدِيثُ سَعِيدٍ. [أحمد: ١٢٢٧٥، والبخاري: ٥٦٠].

[٥١٣٧] ٨- (١٩٨١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مَرْح: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْخَارِثِ، أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ دِقَاسَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُحْلِطَ الثَّمَرُ وَالزَّهْوُ ثُمَّ يُشْرَبَ، وَإِنْ ذَلِكُ كَانَ عَامَّةَ حُمْرِهِمْ يَوْمَ حُرْمَتِ الْحُمْرِ. [أحمد: ١٢٣٧٨، والبخاري: ٥٦٠٠، معناه: ياب: ٥٦٠٠].

[٥١٣٨] ٩- (١٩٨٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ مِنَ الْجَرَّاحِ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا بِنِ كَنْبٍ شَرِبَا مِنْ قُضِيبٍ وَثَمَرٍ، فَأَتَاهُمَا آبُ فَقَالَ: إِنَّ الْحُمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ، قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجَرَّةِ فَاسْكِرْهَا، فَقَعْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا، فَضَرَبْتُهَا بِأَمْغِيقَةٍ حَتَّى تَكْشُرَتْ. [أحمد: ١٢٨٦٩، البخاري: ٥٥٨٢].

قوله: (فَقَعْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا، فَضَرَبْتُهَا بِأَمْغِيقَةٍ حَتَّى تَكْشُرَتْ) (المِهْرَاسُ) بكسر الميم، وهو حجر منقور. وهذا لكسر ميمون على أنهم ظنوا أنه يجب كسره وإلا فلا كما يجب تلافٍ لخبر، ولم<sup>(١)</sup>

[ ٥١٣٩ ] ١٠ ( ١٩٨٢ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ - يَعْنِي - الْحَنَفِيُّ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: لَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ، لَايَةً الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ فِيهَا الْخَمْرَ وَمَا بِالْمَسِيئَةِ شَرِبَ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ. ا ط ١٢١ -

يَكُنْ فِي نَفْسٍ لِأَمْرِ هَذَا وَجَبًا، فَلَمَّا ظَنُّوهُ كَسَرُوهَا، وَلِهَذَا لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ نَبِيُّ ﷺ، وَعَلَّزَّهُمْ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ لِحِكْمِهِ، وَهُوَ عَسَلُهَا مِنْ غَيْرِ كَسَرٍ، وَهَكَذَا احْكُمُوا يَوْمَ فِي أَوَاسِي لَحْمٍ وَجَمِيعِ طَرَوَعِهِ، سِوَاءِ الْمَخَارِ وَالزُّجَاجِ وَالْمُحَاسِ وَالْحَدِيدِ وَالْخَشَبِ وَالْجَنُودِ، فَكُلُّهَا تَطْهَرُ بِالْعَسَلِ، وَلَا يَجُوزُ كَسَرُهَا.



## ٢ - [باب تحريم تخليل الخمر]

[ ٥١٤٠ ] ١١ - (١٩٨٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهَلَّبٍ (ح).  
وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ حَرْبٍ؛ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ السَّيِّدِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ  
عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ الْخَمْرِ تَتَّخَذُ خَلًّا، فَقَالَ: «لَا».

## باب تحريم تخليل الخمر

قوله (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ الْخَمْرِ تَتَّخَذُ خَلًّا، فَقَالَ «لَا»): هذا دبيرُ الشافعي ولجمهور أنه  
لا يجوز تخليل الخمر، ولا تطهر بالتخليل، هذا إذا خللها بحبر أو بصل أو خميرة أو غير ذلك مما  
يُنَقِّسُ فِيهَا، فهي باقية على نجاستها. ويجلس ما أُلْقِيَ فِيهَا، ولا يطهر هذا الخل بعده بدأ، لا يغسل  
ولا بعيره. أمّا إذا نُفِثَتْ مِنْ لُشْمَسٍ إِلَى بَصُرٍ، وَمِنْ لُصْرٍ إِلَى لُشْمَسٍ، فلي طهرتها وجهان  
لأصحابنا: أصحُّهما: تطهر

وهذا الذي ذكرناه من أنها لا تطهر إذا خللت بالفاء شيء فيها، هو مذهب الشافعي وأحمد  
وجمهور، وقد أوردني وليث وأبو حبيبة: تطهر وعن مالك ثلاث رويات. أصحُّها عنه: أَنَّ  
التَّحْلِيلَ حَرَامٌ، فَلَوْ خَلَّلَهَا عَصَى وَهَشْرَتٌ، وَلِثَانِيَّةٌ: حَرَامٌ وَلَا تَطْهَرُ، وَالثَّالِثَةُ: حَلَالٌ وَتَطْهَرُ  
وأجمعوا أنها إذا انقلبت بنفسها خلًّا طهرت، وقد حكى عن سحنون مالكاً أنها لا تطهر، فمن  
صَحَّ عَنْهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ يُوْجَعُ مِنْ قَبِيلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.





### ٣ - [بابُ تحريمِ التداوي بالخمر]

[٥١٤١] ١٢ - (١٩٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَالْفَقُّ لِبْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَمَائِلَ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ وَائِلِ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ الْجُعْفِيَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، فَتَهَا - أَوْ: كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا - فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ» - [١٨٨٦٢] -

### بابُ تحريمِ التداوي بالخمر،

#### وبيان أنها ليست بدواء

قوله: (أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ، فَتَهَا - أَوْ: كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا - فَقَالَ: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ» هذا دليلٌ لتحريم اتِّخَاذِ الْخَمْرِ وَتَحْلِيلِهَا. وفيه التَّصْرِيحُ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ، فَيَحْرُمُ لِقَاءُ رِيِّهَا، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ، فَكَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُهَا بِمَا مَبِيبٌ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِ أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّداوِي بِهَا، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ شَرِبُهَا لِلْعَطَشِ وَأَيَّ إِذَا غَضَّ بِقَمَّةٍ وَلَمْ يَجِدْ مَا يَسِيغُهَا بِهِ لَا خَمْرٌ، فَيُلْزَمُهُ الْإِسَاقَةُ بِهَا، لِأَنَّ حَصُولَ شِفَاءِهَا بِهَا حَيْثُ مَقْطُوعٌ بِهِ، بِخِلَافِ التَّداوِي.



## ٤ - [باب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخل والعنب يسمى خمراً]

[٥١٤٢] ١٣ - (١٩٨٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا  
الْحَبَشِيُّ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ أَبَا كَثِيرٍ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَمْرُ مِنَ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبِ» ١ - ٧٧٩٣

[٥١٤٣] ١٤ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ:  
حَدَّثَنَا أَبُو كَثِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْخَمْرُ مِنَ هَاتَيْنِ  
الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبِ». [الحدود: ١١٠٤٤]

[٥١٤٤] ١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ  
الْأَوْزَاعِيِّ وَعِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَعُقْبَةَ بْنِ الْقُؤَيْمِ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَمْرُ مِنَ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: الْكَرْمَةِ وَالنَّخْلَةِ وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كُرَيْبٍ:  
«الْكَرْمُ وَالنَّخْلُ». [الحدود: ١١٠٨١٩]

## باب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخل والعنب يسمى خمراً

قوله ﷺ: «الْخَمْرُ مِنَ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبِ» وفي رواية: «لِالْكَرْمَةِ وَالنَّخْلَةِ» وفي رواية:  
«الْكَرْمُ وَالنَّخْلُ».

هنا دليل على أن الأنبدة المتخذة من الثمر ولزهره<sup>(١)</sup> والزبيب وغيرها تسمى خمراً، وهي حرام إذا  
كانت مسكرة، وهو منجس لجمهور كما سبق، وليس فيه فني الخمرة عن سبيل الذرة والعسل والشعير  
وغير ذلك، فقد ثبت في تلك الألفاظ حديث صحيح بانها، كلها حرام وحرام.

ورفع في هذا الحديث تسمية العنب كرمًا، وثبت في الصحيح أنه<sup>(٢)</sup>، فنحن أن هذه  
لا استعمال كان قبل النبي، ونحن أنه استعماله بيان للجواز، وأن النبي عنه ليس بتحريم، بل لكرهه  
لثبوته، ونحن أنهم لم يوجبوا به التلفيف، لأنه المعروف في لسانهم، لمالك في استعمالهم

(١) «الزهر» ليس بمراد.

(٢) أخرجه البخاري: ٤٦١٨٦ ومسلم: ٥٨٦٩ عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في المسند: جيد.

## ٥ - [باب كراهة انتباذ الثمر والزبيب مخلوطين]

[٥١٤٥] ١٦ - (١٩٨٦) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ: سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رَافِعٍ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُخْلَطَ الزُّبَيْبُ وَالْثَمَرُ، وَالْبُسْرُ وَالْثَمَرُ. [أحمد: ١٤٢٤٠] [وسط: ٤١٤٧].

[٥١٤٦] ١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الثَّمَرُ وَالزُّبَيْبُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الرُّطَبُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا. [وسط: ٥١٤٧].

[٥١٤٧] ١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءُ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطَبِ وَالْبُسْرِ، وَبَيْنَ الزُّبَيْبِ وَالْثَمَرِ، نَبِيذًا». [أحمد: ١٤١٣٤] ١٤١٩٩، والبخاري: ٥٦٠١.

[٥١٤٨] ١٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ السَّكَنِيِّ مَوْلَى حَكِيمِ بْنِ جَرَّادٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ لَزِيْبُ وَالثَّمَرُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الْبُسْرُ وَالرُّطَبُ جَمِيعًا. [أحمد: ١٥١٧٧] [وسط: ٥١٤٧].

[٥١٤٩] ٢٠ - (١٩٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بَرْزُوقُ بْنُ دُرَيْجٍ، عَنْ الشَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَوِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الثَّمَرِ وَالزُّبَيْبِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا. وَعَنِ الثَّمَرِ وَالْبُسْرِ أَنْ يُخْلَطَ بَيْنَهُمَا. [أحمد: ١٤١٩٩].

## باب كراهة انتباذ الثمر والزبيب مخلوطين

قوله. (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُخْلَطَ الثَّمَرُ وَالزُّبَيْبُ، وَالْبُسْرُ وَالْثَمَرُ).

وفي رواية: (نَهَى أَنْ يُنْبَذَ الثَّمَرُ وَالزُّبَيْبُ جَمِيعًا، وَنَهَى أَنْ يُنْبَذَ الرُّطَبُ وَالْبُسْرُ جَمِيعًا).

وفي رواية: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطَبِ وَالْبُسْرِ، وَبَيْنَ الزُّبَيْبِ وَالْثَمَرِ، نَبِيذًا».

[ ٥١٥٠ ] ٢١- ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَسْلَمَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَخْلُطَ بَيْنَ الزَّبِيبِ وَالشَّرْبِ ، وَأَنْ نَخْبِطَ الشَّرْبَ الشَّمْرَ [ ٥١٤٩ ] .

[ ٥١٥١ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا نَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ : حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مِقْصِرٍ - عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ . [ نظر - ٥١٤٩ ] .

[ ٥١٥٢ ] ٢٢- ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيِّ ، عَنْ أَبِي الْمُثَوِّكِلِ النَّجَّحِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ التَّخَضُّرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَرِبَ الثَّيْلَ مِنْكُمْ ، فَلْيُشْرِبْهُ زَيْباً فَرْدًا ، أَوْ تَمْرًا فَرْدًا ، أَوْ بُسْرًا فَرْدًا » . [ ٥١٤٩ ] .

[ ٥١٥٣ ] ٢٣- ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ : حَدَّثَنَا زَوْحٌ بْنُ عُبَادَةَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَخْلُطَ بُسْرًا بِتَمْرٍ ، أَوْ زَيْبًا بِتَمْرٍ ، أَوْ زَيْبًا بِبُسْرٍ ، وَقَالَ : « مَنْ شَرِبَهُ مِنْكُمْ » ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ . [ ٥١٤٩ ] .

[ ٥١٥٤ ] ٢٤- ( ١٩٨٨ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ : أَخْبَرَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَتَبَذَّرُوا الزُّهُوَّ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا ، وَلَا تَتَبَذَّرُوا لِلزَّبِيبِ وَالشَّمْرِ جَمِيعًا ، وَاتَّبِعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَّتِهِ » . [ أحمد - ٢٣٦٤٦ ، ولباسي - ٥٦١٠٢ ] .

[ ٥١٥٥ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ الْعَبْدِيُّ ، عَنْ حُجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ . [ نظر - ٥١٥٤ ] .

وفي رواية : « من شرب الثَّيْلَ مِنْكُمْ ، فَلْيُشْرِبْهُ زَيْباً فَرْدًا ، أَوْ تَمْرًا فَرْدًا ، أَوْ بُسْرًا فَرْدًا » .

وفي رواية : « لَا تَتَبَذَّرُوا الزُّهُوَّ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا » .

هذا الأحاديث صريحة في النهي عن اختلاط الخليطين وشربهما ، وهما تمر وزبيب ، أو تمر ورطب ، أو تمر وبُسْر ، أو رطب وبُسْر ، أو زهُو واحد من هذه المذكورات وبمعنى ذلك ،

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : سبب لكرهه فيه أن الإسكار يسرع إليه بسبب خلط فيه أن يغير طعمه ، فيظنُّ الشارب أنه ليس مسكرًا ويكون مسكرًا ، ومذهبنا ومذهب الجمهور أن هذا النهي لكرهه التزويج ، ولا يحرم ذلك ما لم يضر مسكرًا . وبهذا قال جمهور العلماء

[٥١٥٦] ٢٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَمْرٍ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ - عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّبِعُوا الرُّهُوَّ وَالرُّطْبَ جَمِيعًا، وَلَا تَتَّبِعُوا الرُّطْبَ وَالرَّيْبَ جَمِيعًا، وَلَكِنْ اتَّبِعُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى جَدِّهِ»، وَزَعَمَ يَحْيَى أَنَّهُ لَقِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ فَقَدَّهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِوَسْطِ هَذَا. [أحمد ٢٢٦١٨] [ونظر ٥١٥٤].

[٥١٥٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا مِنَ الْإِسْنَادَيْنِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «الرُّطْبُ وَالرُّهُوُّ، وَالْثَمَرُ وَالرَّيْبُ». [أحمد ٢٢٦٢٩] [ونظر ٥١٥٤].

[٥١٥٨] ٢٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ الْغَطَارُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ خَبِيطِ الثَّمَرِ وَالنَّسْرِ، وَعَنْ خَبِيطِ الرَّيْبِ وَالثَّمْرِ، وَعَنْ خَبِيطِ الرُّهُوِّ وَالرُّطْبِ، وَقَالَ: «اتَّبِعُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى جَدِّهِ». [أحمد ٢٢٦١٨] [ونظر ٥١٥٤].

وقال بعض المالكية: هو حرام. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية عنه: لا كراهة فيه، ولا بأس به. لأن ما حل مفرداً حل مخلوطاً. وأنكر عليه الجمهور، وقالوا: فيه منبهة لصاحب الشرع، فقد ثبت الأحاديث لصحيفة لضربة في شهية عنه، فإن لم يكن حراماً كان مكروهاً.

وحديث أصحاب مالك في أن لثي هل يختص بالشرب أم يعمه وغيره؟ والأصح التحميم وأما خطمهم لا يبي لانتباه، بل في محجور وغيره، فلا بأس به، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لَا تَتَّبِعُوا الرُّهُوَّ» هو ينسج الرُّي وضمتها، لغتان مشهورتان. قال لحومري. أهل لحجوز يضمون، والرُّهُو هو البسر الممّون الذي يد فيه خمرة أو شفرة وطب؛ وزهت انخل ترهو زهواً، وزهت ترهوي، وأنكر الأصمعي (زهت) بالأسف<sup>(١)</sup>، وأنكر غيره (زهت) بلا ألف، وأنهم لجمهور؛ ورجعوا (زهت) بحلف لألف، وقال ابن الأعرابي: زهت، ظهرت، وأزهت؛ احمرت أو صفرت؛ والأكثر على خلافة.

قوله - (وهو أبو كثير العبدي) بضم العين المعجمة وفتح الموحدة.

(١) «الصحاح» (مع).

[ ٥١٥٩ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي قَنَادَةَ، عَنْ لَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمِثْلِ

هَذَا الْحَدِيثِ. (الترمذ: ٥١٥٩).

[ ٥١٦٠ ] ٢٦١ م - ( ١٩٨٩ ) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَالْمَلْفُظُ زُهَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا

زَكِيْعٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ لَحَنَفِيٍّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الزُّبَيْرِ وَالتَّمْرِ، وَالبُسْرِ وَالتَّمْرِ، وَقَالَ: «يُنْبَذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَّتِهِ». (١٠٠١) (١٩٨٠).

[ ٥١٦١ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ

عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَيْتَةِ وَهُوَ أَبُو كَثِيرٍ الْخُبَرِيُّ -: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. (الترمذ: ٥١٦٠).

[ ٥١٦٢ ] ٢٧ - ( ١٩٩٠ ) وَحَدَّثَنَا أَبُو مُكْرِمٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ

الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُحْطَ السَّمَرُ وَالزُّبَيْرُ جَمِيعًا، وَأَنْ يُحْطَ البُسْرُ وَالتَّمَرُ جَمِيعًا، وَكُتِبَ إِلَى أَهْلِ جَرَشٍ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْ خُلُوطِ التَّمْرِ وَالزُّبَيْرِ. (المعجم: ٢١١٠).

[ ٥١٦٣ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي الصَّحَّانَ - عَنْ الشَّيْبَانِيِّ بِهَذَا

الِإِسْنَادِ، فِي التَّمْرِ وَالزُّبَيْرِ، وَنَمَّ يَذْكُرُ البُسْرَ وَالتَّمَرَ. (المعجم: ٥١٦٣).

[ ٥١٦٤ ] ٢٨ - ( ١٩٩١ ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ:

أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ دَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، قَدْ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ البُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا، وَالتَّمَرُ وَالزُّبَيْرُ جَمِيعًا.

[ ٥١٦٥ ] ٢٩ ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا زَوْجٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ:

أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ دَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ البُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا، وَالتَّمَرُ وَالزُّبَيْرُ جَمِيعًا.

قوله: (كتب إلى أهل جَرَشٍ) نضم لجيم وفتح الراء، وهو بلد بدمشق <sup>(١)</sup>.

(١) جَرَشٌ: هي مدينته عليه كانت تابعة لبلد جَرَشٍ. وهي عهد النبي ﷺ كانت تدعى من دمدق متطورة عسكرياً (رد

جاء أن بعض الصحابة كالأمر بجَرَشٍ أنه حصار بعد ذلك ينسحب على الجبابرة والمعاصين ثم بشرت جَرَشٍ، وتوجد

أشهر اليوم قرب حمص مشيد، وهي معروفة هناك. المعجم لجمال الحضرة ص ٨١.



## ٦ - [باب النهي عن الانتباه في المُرْفَت والدُّبَاء والحنتم والنقير،

وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصِرْ مسكراً]

[٥١٦٦] ٣٠ - (١٩٩٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَوِيْدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْفَتِ أَنْ يُتَدَبَّرَ فِيهِ. [نظر ٥١٦٧].

[٥١٦٧] ٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عُثَيْمٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُرْفَتِ أَنْ يُتَدَبَّرَ فِيهِ. [الحديث ١٩٠٧٩، البخاري ٥٥٨٧].

[٥١٦٨] (١٩٩٣) قَالَ: وَأَخْبَرَهُ أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَتَدَبَّرُوا فِي الدُّبَاءِ وَلَا فِي الْمُرْفَتِ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: «وَاجْتَنِبُوا الْحَنَامَ». [الحديث ١٧٢٨٨].

[٥١٦٩] ٣٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ سُهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُرْفَتِ وَالْحَنَامِ وَالنَّقِيرِ، قَالَ: قِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: مَا الْحَنَامُ؟ قَالَ: الْبَجَرُ وَالْخَضِرُ. [نظر ٥١٦٨].

## باب النهي عن الانتباه في المُرْفَت والدُّبَاء والحنتم والنقير،

وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصِرْ مسكراً

هذا الباب قد سبق شرحه وبين هذه الألفاظ وحكم الانتباه، وذكره أنه منسوخ عندنا وعند جماهير العلماء، وأوضحنا كونه يتعلق به في أول كتاب الإيمان، في حديث وفد عبد القيس<sup>(١)</sup>، ولا نعيد هنا إلا ما يحتاج إليه مع ما لم يسبق هناك، ومختصر القبول فيه أنه كان الانتباه في هذه الأوعية مهيئاً عنه في أول الإسلام، خوفاً من أن يصير مسكراً فيها ولا نعلم به لكنهايفها، فتتلف مالهية، وربما شربه الإنسان ظاناً أنه لم يصِرْ مسكراً، فيصير نذراً لمسكراً، وكان نعهد قريباً بإباحة مسكراً، فلما طان الزمان، واشتهر تحريم المسكرات، وتقرر ذلك في عوسهم، أُسِخ ذلك وأُبيح لهم الانتباه في كل وعاء بشرط ألا يشربوا مسكراً، وهذا هو الصحيح.

(١) [نظر (١/ ٢٧١) وما بعدها]



[٥١٧٢] ٣٥ - (١٩٩٥) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لِالْأَسْوَدِ: هَلْ سَأَلْتَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا يُكْرَهُ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرِينِي عَمَّا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَّبَعَ فِيهِ، قَالَتْ: نَهَانَا - أَهْلُ الْبَيْتِ - أَنْ نَتَّبَعَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَرْقَةِ. قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَمْ ذَكَرْتَ الْحُشْمَ وَالْجَرَّ؟ قَالَ: بَلَى، أَخَذْتُ بِمَا سَمِعْتُ، أَخَذْتُ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟.

[أحمد: ٢٠٤٥٢٩، ولبقري: ٥٥٨٥].

[٥١٧٣] ٣٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ. أَخْبَرَنَا عَنْهُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمَرْقَةِ. [أحمد: ٢٥٠٨٩، ولبقري: ٥١٧٢].

[٥١٧٢].

[٥١٧٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا مَنصُورٌ وَسَالِمَانُ وَحَمْدَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [أحمد: ٢٥٠٦٩، ولبقري: ٥١٧٣].

[٥١٧٥] ٣٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ - يَعْنِي ابْنَ الْقُضَيْلِ -: حَدَّثَنَا

قال إبراهيم الحربي وثابت: هي التي تُقطع رأسها، تصارت كهية الذئب، وأصل الحب القطع، وقيل: هي التي تُصنع رأسها وليست لها عرلا<sup>(١)</sup> من أسننها يتنفس الشراب منها، فيصير شرابها مسكراً ولا يدرى به.

قوله ﷺ: «ولكن اشرب في سلقك وأوكه» قال العلماء: معناه أن السقاء إذا أوكي أمت مفسدة لإسكار، لأنه متى تغير نبيده واشتد وصير مسكراً، شق الجلد الموكي، فمما نهم يشقه لا يكون مسكراً، بخلاف الدباء والحنتم وتمزق المجبوبة والمرق وعيروها من لأوعية الكنيف، فإنه قد يصير فيها مسكراً ولا يعلم.

قوله (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، يَعْنِي ابْنَ الْقُضَيْلِ) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا:

(١) العرلا: عصاة المدة من الراوية ولحقها.

ثُمَّ مَاتَ بِنُ حَزْرٍ الْقُشَيْرِيُّ قَالَ: لَقِيتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنِ النَّبِيِّ، فَحَدَّثَتْنِي أَنَّ وَقَدْ عُنِيَ الْقَيْسُ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ، فَهَاهُمْ أَنْ يَنْتَقِدُوا فِي الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَاتِ وَالْحَنْتَمِ. [٥١٧٦: ١٠١٧٦].

[٥١٧٦] ٣٨- (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا بَنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُرْقَاتِ. [احمد: ٢٤٣٠٤] [رواه: ٥١٧٦].

[٥١٧٧] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ، لَا إِلَهَ جَمَلَ مَكَانَ الْمُرْقَاتِ: النَّقِيرِ. [احمد: ٢٤٣٠٤] [رواه: ٥١٧٧].

[٥١٧٨] ٣٩- (١٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا حَنْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَدِمَ وَقَدْ عُنِيَ الْقَيْسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتَاهُمْ هُنَّ الدُّبَاءُ وَالْحَنْتَمُ وَالنَّقِيرُ وَالْمُرْقَاتُ»، وَفِي حَدِيثٍ حَمَادٍ جَعَلَ مَكَانَ النَّقِيرِ: الْمُرْقَاتِ. [ابن: ١١٥] [احمد: ٢٤٣٠٤] [رواه: ٥١٧٨].

[٥١٧٩] ٤٠- (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ لُثَيْبِ بْنِ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَاتِ وَالنَّقِيرِ (\*). [ابن: ٥١٨٠].

[٥١٨٠] ٤١- (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَصِيلٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَاتِ وَالنَّقِيرِ، وَأَنْ يُحْلَظَ الْبَلَحُ بِالرُّهُو. [احمد: ٢٤٣٠٤].

(الفصل) بغير ميم، وقد منه بقاضي عن معظم نسخ بلادهم. وهو الضَّوَابُ: \* وقع في بعض نسخ

(\*) بعدها في نسخة: وَأَنْ يُحْلَظَ الْبَلَحُ بِالرُّهُو

(١) مشارق الأنوار: (١/١٦٨)، وإكمال المعلم: (١/٤٦٠).

[٥١٨١] ٤٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى الْبَهْرَانِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ (ح) ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمَرْفُتِ. (احمد: ٣١٦٦).

[٥١٨٢] ٤٣ - (١٩٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنِ الثَّيْبِيِّ (ح) . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ : أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَبِي نَصْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَرِّ أَنْ يُبَدَّ فِيهِ. (احمد: ١١٠٦٥).

[٥١٨٣] ٤٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي غَرْوَبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَصْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَقْمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمَرْفُتِ. (احمد: ١١١٧٥).

[٥١٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ : حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ - يَهْدَا لِإِسْنَادٍ - أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَّبَدَّ، فَذَكَرَ بِثَلَاثَةِ. (نظر: ٥١٨٣).

[٥١٨٥] ٤٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَيَّيٍّ الْجَهْضِيُّ : حَدَّثَنِي أَبِي : حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى - يَعْنِي

لِمُعَدَّبَةٍ (الْمُعْضَل) بِالْمِيمِ، وَهُوَ خَطَأٌ صَرِيحٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مَسْمُوعٌ بَعْدَ هَذَا فِي بَابِ لَانْتِبَاهِ لِسَبِيٍّ ﷺ عَلَى الصُّوَابِ بِالتَّحْقِيقِ نُسْخَ الْجَمِيعِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) وَذَكَرَ لِإِسْنَادِ الثَّانِي إِلَى (شُعْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْبَهْرَانِيِّ<sup>(١)</sup>) هَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ نُسَخِ بِلَاغٍ (يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ) بِالنُّكْتَةِ، وَهُوَ الصُّوَابُ، وَذَكَرَ لِنَافِعٍ أَنَّهُ وَقَعَ لَجَمِيعِ شُيُوعِهِمْ: (يَحْيَى بْنُ عُمَرَ) بِالنُّونِ لِنِسْبَتِهِ قَالَ: وَلِبَعْضِهِمْ: (يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ) قَالَ: وَكِلَاهُمَا وَحَقٌّ، وَإِسْنَادُهُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ أَبِي عُمَرَ الْبَهْرَانِيِّ، وَكَدَّ جَاءَ بَعْدَ هَذَا فِي بَابِ لَانْتِبَاهِ لِدُسْبِيٍّ ﷺ عَلَى الصُّوَابِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: (نَهَى عَنِ الْجَرِّ) هُوَ بِمَعْنَى الْجَرِّ، أَلَوْ حَذُّهُ جَرَّةً، وَهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ الْجَرِّ مِنَ الْحَقْمِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مَسْخُوحٌ كُلُّهُ مَسْخُوحٌ.

(١) وَقَعَ فِي نُسَخٍ مِنْ (الْمَعْجَمِ مَسْمُوعٌ) - يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ.

(٢) «لَا تَنْتَبِهْ» (٤٦٠/٦).



ابن سَعِيدٍ - عَنْ أَبِي الْمُثَوَّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ فِي الْحَتَمَةِ  
وَالدَّبَاءِ وَالنَّقِيرِ. (احد: ١٦٨٥٤).

[٥١٨٦] ٤٦ - (١٩٩٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَشُرَيْحُ بْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْعُ لِأَبِي بَكْرٍ -  
قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَنُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ  
وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمَا شَهِدَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدَّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَلَمَرْقَتِ وَالنَّقِيرِ. (احد: ١٧٣٠٠).

[٥١٨٧] ٤٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قَرُوحٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ -: حَدَّثَنَا  
يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ نَيْبِ الْجَرِّ، فَقَالَ: حَرَّمَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْبَ الْجَرِّ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ؟ قَالَ: وَمَا  
يَقُولُ؟ قُلْتُ: قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْبَ الْجَرِّ، فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ عُمَرَ، حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
نَيْبَ الْجَرِّ، فَقُلْتُ: وَآيُ شَيْءٍ نَيْبُ الْجَرِّ؟ فَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يُصْنَعُ مِنَ الْمَتَرِ. (الاحد: ١٩٩١٩).

[٥١٨٨] ٤٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ  
عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَعَارِيزِهِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَسْتُ نَحْوَهُ، فَأَنْصَرَفَ  
قَبْلَ أَنْ أُنْقَضَ، فَسَأَلْتُ: مَاذَا قَالَ؟ قَالُوا: نَهَى أَنْ يُتَبَذَّرَ فِي الدَّبَاءِ وَالشَّرْقَةِ. (احد: ١٥١٨٩).

[٥١٨٩] ٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا  
أَبُو لَرَبِيعٍ وَأَبُو كَرِيمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ،  
جَوَيْدٌ عَنْ أَيُّوبَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ  
الْمُنْثَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا  
بْنُ أَبِي مُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا لُصَمْدُكَ، يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنِي هَارُونُ الْأَيْلِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ  
وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَذْكُرُوا:  
فِي بَعْضِ مَعَارِيزِهِ، إِلَّا مَالِكٌ وَأَسَامَةُ. (احد: ٢٤٥٧٤).

[٥١٩٠] ٥٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ:

قوله: (قلت - يعني لابن عباس - وأي شيء نيب الجر؟ فقال: كل شيء يصنع من المتري) هذا



قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَبِيدِ الْجَرِّ؟ قَالَ: فَقَدْ: قَدْ رَعَمُوا ذَلِكَ، قُلْتُ أَنَّهُ  
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قَدْ رَعَمُوا ذَلِكَ. [احمد ٥٤٢٣]

[٥١٩١] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُلَيْقَةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: عَنْ  
طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَبِيدِ الْجَرِّ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ  
طَاوُسٌ: وَاللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُهُ مِنْهُ. [احمد ٤٨٣٧]

[٥١٩٢] ٥١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ:  
أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ فَقَالَ: أَنَّهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَذَرَّ  
الْجَرَّ وَالذُّبَابَ؟ قَالَ: نَعَمْ. [احمد ٤٩١٣]

[٥١٩٣] ٥٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَلِيمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَرِّ وَالذُّبَابِ. [احمد ٥٧٦٤]

[٥١٩٤] ٥٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو الدُّقْدُقُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: عَنْ إِسْرَاهِيمَ بْنِ  
يَسْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسَ يَقُولُ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، لِمَجَاءَةِ رَجُلٍ فَقَالَ: أَنَّهُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَبِيدِ الْجَرِّ وَالذُّبَابِ وَالْمَرْقَبِ؟ قَالَ: نَعَمْ. [احمد ٥٩٦٠]

[٥١٩٥] ٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْسٍ وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:  
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُخَارِبِ بْنِ دِيَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ  
الْحَتَمِ وَالذُّبَابِ وَالْمَرْقَبِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ. [احمد ٥٠١٥]

[٥١٩٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُمَرَ الْأَشْعَثِيُّ: أَخْبَرَنَا غُبَيْرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ  
مُخَارِبِ بْنِ دِيَّارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. قَالَ: وَأَرَاهُ قَالَ وَالنَّقِيرَ. [احمد ٥١٩٩]

[٥١٩٧] ٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:  
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُقَّةِ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرِّ  
وَالذُّبَابِ وَالْمَرْقَبِ، وَقَالَ: «اتَّبِعُوا فِي الْأَسْقِيَةِ». [احمد ٥٠٣٠]

تصريح من ابن عباس بأن الجَرَّ يدخل فيه جميع أنواع الجرار المتخذة من لمدار لسي هو لشراب.

[٥١٩٨] ٥٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَنْتَمَةِ، فَقُسْتُ: مَا الْحَنْتَمَةُ؟ قَالَ: النَجْرَةُ. (الطبر: ١٠٠٣، ١٠٠٤).

[٥١٩٩] ٥٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ حَدَّثَنِي زَادَانُ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنِي بِمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَشْرِيَةِ يُلْعَنُ، وَفَسْرُهُ بِي يَسْغِيَتَا، فَإِنَّ لَكُمْ لَعْنَةً سِوَى نَعْيَدٍ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَنْتَمِ وَهِيَ الْجَرَّةُ، وَعَنِ الدُّبَامِ وَهِيَ الْقَرَعَةُ، وَعَنِ الْمُرْقُوتِ وَهُوَ الْمُقَيَّرُ، وَعَنِ اسْتَقِيرَ وَهِيَ اسْتَحْلَةُ تُنْسَحُ نَسْحًا، وَتُقَرَّرُ نَقْرًا، وَأَمَرَ أَنْ يُتَّبَعَ فِي الْأَسْقِيَةِ. (احمد: ١٥١٩١).

[٥٢٠٠] ٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. (الطبر: ١٠١٩٤).

[٥٢٠١] ٥٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثْتُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَالِقِ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ عِنْدَ هَذَا الْمُنْبَرِ - وَأَشَارَ إِلَى مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -: قِيمَ وَقَدْ عَنِدَ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَةِ، فَتَهَاهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمُقَيَّرِ وَالْحَنْتَمِ، فَقُسْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، وَالْمُرْقُوتُ؟ وَظَنَّنَا أَنَّهُ نَسِيَهُ، فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يُؤَمِّزُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَقَدْ كَانَ يَكْرَهُ. (احمد: ١٤٩٥).

قوله. (ونهى عن التقير، وهي اللخنة تُنْسَحُ نَسْحًا، وتُقَرَّرُ نَقْرًا) هكذا هو في معظم الروايات والنسخ: تُنْسَحُ - بسين وحاء مهمتين - أي: تُقَشَّرُ ثم تُنْفَرُ، فتصير نقيرًا، ووقع بعض الرواة في بعض النسخ: (تُنْسَحُ) بالعجم، قال ابن قاضي وغيره: هو تصحيف<sup>(١)</sup>، وادّعى بعض المتأخرين أنه وقع في نسخ "صحيح مسلم" وفي "لترمذي"<sup>(٢)</sup> بالعجم، وليس كما قال، بل معظم نسخ "مسلم" بسحاء

قوله. (أخبرنا عبد الحالى بن سلمة) هو بفتح اللام وكسر الهاء، سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح<sup>(٣)</sup>.

(١) مشرق لأبواب: (٢٧/٢)

(٢) الترمذي: ١٩٧٦

(٣) الطبر: (٨٧/١)

[٥٢٠٢] ٥٩ - (١٩٩٨) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ (ح).  
وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَ أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ صَمْرَانَ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّقِيرِ وَالْمَرْقَةِ وَاللُّبَاءِ. [الحمد: ٦٠١٧، ١١٥١٤٣].

[٥٢٠٣] ٦٠ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَ ابْنُ جُرَيْجٍ:  
أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ لَحْرِ وَالذُّبَاءِ  
وَالْمَرْقَةِ. [الحمد: ١١٩١٤].

[٥٢٠٤] (١٠٠٠) قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: وَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ  
الْمَجَرِّ وَالْمَرْقَةِ وَالنَّقِيرِ. [نور: ٥٢٠٣].

[٥٢٠٤] م (١٩٩٩) وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُنْبِذُ لَهُ فِيهِ، يُبْذَلُ فِي تَوْرِ مِنْ  
حِجَارَةٍ، لِلنَّفَرِ. [نور: ٥٢٠٣].

[٥٢٠٥] ٦١ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَ أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ  
جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبْذَلُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ، [الحمد: ١١٩٦٧].

[٥٢٠٦] ٦٢ - (١٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ (ح).  
وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَ أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ يُنْبِذُ  
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ، فَوَإِذَا لَمْ يَجِدُوا سِقَاءً يُبْذَلُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ، فَقَدْ نَعَضَ الْقَوْمُ  
- وَأَنَا أَسْمَعُ - لِأَبِي الزُّبَيْرِ: مَنْ يَرَمُ؟ قَالَ: مَنْ يَرَامُ. [الحمد: ١١٩٩٩].

[٥٢٠٧] ٦٣ - (٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ قَالَا: حَدَّثَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي سِنَانٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: عَنْ ضَمْرَانَ بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ

قوله: (يُنْبَذُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ) هو بالناء المشددة فوق، وفي الرواية الأخرى: (تَوْرِ مِنْ يَرَامٍ) وهو  
سمعى قوله: (من حجارة)، وهو فُلُوحٌ كبير كالقنبر، يُنْخَلُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَدَوْرَةٌ مِنَ النُّجَاسِ وَغَيْرِهِ

قوله في هذه الأحاديث: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبْذَلُ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ) فِيهِ التَّصْرِيحُ بِسَخِّ النَّهْيِ عَنِ  
الابتداء في الأوعية، كالذُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَغَيْرِهَا، لِأَنَّ تَوْرَ الْحِجَارَةِ أَكْثَفُ مِنْ هَذِهِ كُلِّهَا،  
وَأَوْنَى بِالنَّهْيِ مِنْهَا، فَلَمَّا نُسِخَ عَنْهُ ﷺ انْشَدَ لَهُ فِيهِ، ذَلِكَ عَمَلُ النَّاسِ، وَهُوَ مَوْفُوقٌ لِحَدِيثِ بَرِيدَةَ عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ إِلَى آخِرِهِ، وَلَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِي أَوَّلِ لَيْلٍ».

٥٢٠٩ [ ٦٥ ( ١٠٠ ) ] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ وَاصِلٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دَعْرَجٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَكُنْتُ نَهَيْتُكُمْ فِي الْأَشْرَبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ، فَاسْرُبُوا فِي كُلِّ وَغَاءٍ، خَيْرٌ أَلَّا تَسْرُبُوا مُسْكِرًا. [ ٢٥١٨ ] .

قوله: (عن مُعَرَّبِ بْنِ وَاصِلٍ) هُوَ بَكْسَرُ لِرَأْيِ عَلِيِّ الْمَشْهُورِ، وَيُقَالُ لِفَتْحِهِ: حَكَاءٌ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ وَالْمَطْلَعِ<sup>(١)</sup>، وَيُقَالُ فِيمَا يَخْرُوفُ.

(٦) المبتدئ الأول، ١٣٩٧/١، والمعدل الأول، ١٣٩٧/٢.

[٥٢١٠] ٦٦ - (٢٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَالْمُعْظَمُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيدِ فِي الْأَوْعِيَةِ، قَالُوا: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ، فَأَرْخَصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمَرْفُوتِ. [المعجم: ٦٤٩٧، والبخاري: ٥٥٩٣].

قوله: (عن أبي عيَّاض، عن عبد الله بن عمرو قال: لما نهى رسول الله ﷺ عن النبید، الحديث). هكذا هو في النسخ المعتمدة بلادنا ومعظم النسخ. (عن عبد الله بن عمرو) بفتح العين من عمرو، ويروى في الخطه وهو بن عمرو بن العاصي، ووقع في بعضها (بن عمر) بضم العين، يعني ابن الخطيب، وذكر القاضي أنَّ نسخهم أيضاً اختلفت فيه، وأنَّ أبا علي الغساني قال: لمحمود بن عمرو بن العاص، وقد ذكره الحميدي صاحب ابن عيينة وابن أبي شيبة<sup>(١)</sup>، كلاهما عن سفیان بن عيينة في مسند بن عمرو بن العاصي<sup>(٢)</sup>، وكذا ذكره البخاري وأبو داود<sup>(٣)</sup>، وكذا ذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»، ونسبه إلى رواية البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>، وكذا ذكره جمهور المحدثين، وهو لصحيح، والله أعلم.

قوله: (لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبِيدِ فِي الْأَوْعِيَةِ، قَالُوا: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ، فَأَرْخَصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمَرْفُوتِ) هكذا هو في «مسلم»: (عن النبید في لأوعية)، وهو الضوابط، ووقع في غير «مسلم»: (عن النبید في الأسمية)<sup>(٥)</sup>، وهكذا نقله الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» عن رواية صدي [ابن] الحسين، عن سفیان بن عيينة، قال الحميدي: ولعله نقص منه، فيكون: عن النبید إلا في الأسمية، قال: وفي رواية عبد الله بن محمد وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن أبي عمر عن سفیان (عن النبید في الأوعية)<sup>(٦)</sup>.

وأم قوله: (ليس كل الناس يجد)، فمعناه، يحد أسفة لأثم وأما قوله: (فأرخص لهم في الجر غير المرفوت)، فمحمود على أنه رخص فيه أولاً، ثم رخص في جميع لأوعية في حديث بريدة وغيره

(١) «المعجم»: ٦٤٩٧.

(٢) «المعجم»: ٦٤٩٧، والبخاري: ٥٥٩٣، والترمذي: ١١٣٢، والبيهقي: ٤٦١/٦.

(٣) البخاري: ٥٥٩٣، وأبو داود: ٣٧١٠.

(٤) «الجمع بين الصحيحين»: ٢٩٣٩.

(٥) «المعجم»: ٥٥٩٣، ولقد: لما نهى النبي ﷺ عن الأسمية.

(٦) «الجمع بين الصحيحين»: ٢٩٣٩، وقد بين مقولتين أنه





يُونُسَ، عَنْ بِنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». [المطهر: ٥٢١].

[٥٢١٣] ٦٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَمِيعُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ كَثِيرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُتُبُهُمْ عَنْ بِنِ عُمَيْيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْجَلَوَاتِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُتُبُهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَنُتِيسَ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَصَالِحٍ: سُئِلَ عَنِ الْبَيْعِ، وَلَهُ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ، وَفِي حَدِيثِ صَالِحٍ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ شَرَابٍ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» [المطهر: ٥٢١٨].

: [المطهر: ٥٢١٨].

[٥٢١٤] ٧٠ - (١٧٣٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - رَأَيْتُ الْقُتَيْبَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا زَكِيٌّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ وَمُعَاذَ بْنَ جَعْلٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ شَرَابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِهِمْ يَقُولُ لَهُ: لِمَزْرُ، مِنَ الشَّعِيرِ، وَشَرَابٌ يَقُولُ لَهُ: الْبَيْعُ، مِنَ الْعَسَلِ، فَقُلْتُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». [المطهر: ٥٢١٩].

: [المطهر: ٥٢١٩] ومعللاً بحقيقة الحرام: [٧١٧٢].

[٥٢١٥] (٠٠٠) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَدُوٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَتْلُوهُ وَمُعَاذُ بْنُ جَعْلٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُمَا: «بَشْرًا وَشَرًّا»،

قوله: (سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ، فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»): هنا من جوامع كلمه ﷺ وفيه أن يستحب للمفتي إذا رأى بالمشائل حاجة إلى غير ما سألت أن يضمنه في الجواب إلى مسؤول عنه، ونظير هذا حديث حديث. [المطهر: ٥٢١٩].

قوله: (إِنَّ شَرَابًا يَقُولُ لَهُ: الْمَزْرُ، مِنَ الشَّعِيرِ) هو بكسر الميم، ويكون من الذرة، ومن لشعير، ومن الحنطة.

(١) أخرجه أبو داود: ٨٣، والبيهقي: ٦٩، والشافعي: ٥٩، وابن ماجه: ٣٨٦، وأحمد: ٧٢٣٣ من حديث أبي هريرة ؓ.

: وهو حديث صحيح.

وَعَلَمًا وَلَا تُنْفَرًا» وَأَرَاهُ قَالَ: «وَتَطَاوَعَا» قَالَ: فَلَمَّا وَلَّى، رَجَعَ أَبُو مُوسَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَهُمْ شَرَابًا مِنَ الْعَسَلِ يُطْبَخُ حَتَّى يَغْفَدَ، وَلِجُرُودٍ يُضَنَعُ مِنْ لَشَعِيرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ». (المسند، ١٩٧١، وابيحاري، ١١١٤).

[٥٢١٦] ٧١ (١٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَنَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَنْفٍ - وَالثَّقُفِيُّ ابْنُ أَبِي خَنْفٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْزَةَ - حَدَّثَنَا أَبُو بُرْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَخَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «ادْعُوا النَّاسَ، وَيَشْرَوْا وَلَا تُنْفَرًا، وَيَسْرًا وَلَا تُعَسَّرًا» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَيْتَ فِي شَرَابَيْنِ كُنْتُ نَضَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: ابْتِيعَ، وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ يُبَدُّ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَلِجُرُودٍ، وَهُوَ مِنَ الْبُرَّةِ وَالسَّعِيرِ يُبَدُّ حَتَّى يَشْتَدَّ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَابِغَ الْكَلِمِ بِحَوِّثِهِ، فَقَالَ: «أَنْتَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ». (مسند، ٥٧١٥).

[٥٢١٧] ٧٢ (٢٠٠٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي لَدَاؤَزْدِي - عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَرْبَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْزَةَ بِأَوْصِهِمْ مِنَ الْبُرَّةِ يَقَالُ لَهُ: الْجُرُودُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرِبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طَبِيقَةِ الْحَبَالِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا طَبِيقَةُ الْحَبَالِ؟ قَالَ: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ، أَوْ عَصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ». (مسند، ١٢٨٨).

[٥٢١٨] ٧٣ (٢٠٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَمِيلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ:

قوله: (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَابِغَ الْكَلِمِ بِحَوِّثِهِ) أي: إيجاراً، اللفظ مع تناوله المعاني لكثرة جد، وقوله: (بَحَنِي) أي: كأنه يختم على المعاني لكثرة التي تضمنها اللفظ ليسير، فلا يخرج منها شيء عن طبعه ومستطاعه، العذوية لفظه وجزأله.

قوله: «يَطْبَخُ حَتَّى يَغْفَدَ» هو يفتح لاء وكسر القاف، يقال: غَفَدَ لَحْسًا وَنَحْوَهُ، وَأَغْفَدَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ، عَنْ عَمْرٍو، مَعَهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْزَةَ) هذا لاسناد

حَدَّثَنَا أَبُو ثَابِتٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ هُرَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا قَمَاتٌ وَهُوَ يُدْمِنُهَا لَمْ يَشَبْ، لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ». [أحمد: ٥٧٣٠].

[٥٢١٩] ٧٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، كِلَاهُمَا عَنْ زَوْجِ بْنِ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْمَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ هُرَيْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». [أحمد: ٤٨٣٠].

[٥٢٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ضَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ السُّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْرُوفٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْمَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد: ٦١٧٩].

[٥٢٢١] ٧٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْمُقَدَّنُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ هُرَيْرٍ، قَالَ: «لَا أُعَلِّمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». [بخاري: ٥٧١٨].

وفيه إروى عن ابن عيينة<sup>(١)</sup> عن مسعر<sup>(٢)</sup>، وله وثبت<sup>(٣)</sup>، وإمام يخرج له البخاري من رواية ابن عيينة<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.



(١) في (تح): عيينة، وهو مسعود بن عيينة.

(٢) أبو ميثم والنسابة، حر: ١٦٤-١٦٥.

## ٨ - [باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يتب منها

### بمنعه إياها في الآخرة]

[٥٢٢٢] ٧٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى هَدِيثَهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ». [أحمد ٤١٨٠،

والبحاري ٥٥٧٥].

[٥٢٢٣] ٧٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ فَلَمْ يُسْقَهَا» قِيلَ لِمَالِكٍ: رَفَعَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. [الطبر ٥٢٢٢].

[٥٢٢٤] ٧٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (رح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ». [أحمد ٤٧٧٩].

[٥٢٢٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيَّ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ، [أحمد ٤٨٢٣].

## باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يتب منها

### بمنعه إياها في الآخرة

قوله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»، وفي رواية: «حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ» معناه. أنه يُحْرَمُ شَرْبُهَا فِي سَجَّةٍ وَإِنْ دَحَلَهَا، فإِنهَا مِنْ فَخْرٍ شَرِبَ لِحَبِّهِ، فَيُحْبَبُهَا هَذَا الْعَاصِي بِشَرْبِهَا فِي الدُّنْيَا، قِيلَ: إِنَّهُ يَنْسَى شَهْوَتَهَا، لِأَنَّ سَجَّةً فِيهَا كُلُّ مَا يُشْتَهَى، وَقِيلَ: لَا يَشْتَهِيهَا وَإِنْ ذَكَرَهَا، وَيَكُونُ هَذَا تَقْضِي لِعِزِّهِ فِي حَقِّهِ، تَسِيرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِ شَرْبِهَا

وفي هذا الحديث دليلٌ على أَنَّ ثَوْرَةَ الْكُفْرِ لِمَعَاصِي الْكِبَارِ، وَهُوَ سَجَمٌ عَلَيْهِ، وَخُتْمٌ مَتَكَلِّفٌ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي أَنْ تَكْفِيرَهَا قَطْعِيٌّ، أَوْ ضَمْنِيٌّ، وَهُوَ لَا قُوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## ٩ - إِبَاحَةُ النَّبِيذِ الَّذِي لَمْ يَشْتَدَّ

### وَلَمْ يَصِرْ مُسْكِراً

[٥٢٢٦] ٧٩ - (٢٠٠٤) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ أَبِي عُمَرَ الْيَهْرَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبِذُ لَهُ أَوَّلَ لَيْلٍ، فَيُشْرِبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةُ الَّتِي تَحِيءُ، وَالغَدُّ وَاللَّيْلَةُ الْآخَرَى، وَالغَدُّ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ سَقَاهُ الْخَادِمَ، أَوْ أَمَرَ بِهِ قَضَبًا. [احمد، ٢٠٦٨].

[٥٢٢٧] ٨٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

## باب إباحة النبيذ الذي لم يشته

### ولم يصبر مسكراً

فيه حديث ابن عباس قال: (كان رسول الله ﷺ ينْبِذُ له أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَيُشْرِبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةُ الَّتِي تَحِيءُ، وَالغَدُّ وَاللَّيْلَةُ الْآخَرَى، وَالغَدُّ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ، سَقَاهُ الْخَادِمَ، أَوْ أَمَرَ بِهِ قَضَبًا) وَالْأَحَادِيثُ الْبَاقِيَةُ بِمِثْلِهِ.

### التَّوْضِيحُ:

في هذه الأحاديث دلالة على جواز الانتبذ، وجواز شرب النبيذ ما دام خمواً لم يتغير ولم يعمل، وهذا جائز بإجماع الأمة.

وأما سقيه لخدم بعد الثلاث وصبه، فلا بد أن يؤمن بعد الثلاث بتغيره. وكذلك سقي النبيذ يتنزه عنه بعد الثلاث. وقوله: (سقه لخدم أو صبه) معناه تروية يسقيه لخدم، وتروية يصبه، وذلك الاختلاف باختلاف حال<sup>(١)</sup> النبيذ، من كان لم يطهر فيه تغير ونحوه من مبدئ الإسكار، سقه لخدم، ولا يربقه، لأنه من تحريم صبغته، ويترك شربه شرهما، ومن كان قد طهر فيه شيء من مبدئ الإسكار وتغير، أرقه، لأنه إذا أسكر صار خواماً ونجسماً شرفاً، ولا يسقيه لخدم، لأن المسكر لا يجوز سقيه لخدم، كما لا يجوز شربه.

(١) في (ج)، مكان.

يَحْيَى السَّهْرَاتِيُّ قَالَ: ذَكَرُوا لِنَبِيِّهِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْتَبِذُ لَهُ فِي سَبْعَةٍ، هَاجِلَةٌ شُعْبَةٌ: مِنْ نَيْلَةِ الْإِنْتِزِ، فَيُشْرِبُهُ يَوْمَ الْإِنْتِزِ وَالْمَلَأَتُهُ إِلَى لَعَصْرِهِ، فَإِنْ فَضَلَ مِنْهُ فَرَسِيٌّ، سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ مَرْبِيٌّ. [الحدود: ٥٦٥٣]

[٥٢٢٨] ٨١- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَدْ أَخْبَرَنَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَعُ لَهُ الزَّبِيبُ، فَيُشْرِبُهُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ إِلَى مَسَاءِ الثَّلَاثَةِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيَسْقَى أَوْ يَهْرَقُ. [الحدود: ١٩٦٣].

[٥٢٢٩] ٨٢- (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا حَبِيبٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ<sup>(١)</sup>، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبِذُ لَهُ الزَّبِيبُ فِي الْمَسَاءِ فَيُشْرِبُهُ يَوْمَهُ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءُ الثَّلَاثَةِ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ. [الحدود: ٥٢٢٨].

[٥٢٣٠] ٨٣- (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ:

وَمَا شَرِبَهُ ﷺ قَبْلَ الثَّلَاثِ، فَكَانَ حَيْثُ لَا تَعِيزُ وَلَا مَبَادِي تَعِيرُ، وَلَا شَيْءٌ أَصْلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ - (تَنْبِذَهُ عُدْوَةً فَيُشْرِبُهُ عِشَاءً، وَتَنْبِذَهُ عِشَّةً فَيُشْرِبُهُ عُدْوَةً)، فَلَيْسَ مُخَالَفًا لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الشُّرْبِ إِلَى ثَلَاثِ، لِأَنَّ الشُّرْبَ فِي يَوْمٍ لَا يَمْنَعُ<sup>(١)</sup> الزِّيَادَةَ، وَقَدْ بَعْضُهُمْ. لَعَلَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ كَانَ فِي رَمَضَانَ الْحَرِّ، وَحَيْثُ يُحْشَى فَصَادَهُ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى يَوْمٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي زَمَنِ يُؤْمَنُ بِهِ الشُّعْبُ قَبْلَ الثَّلَاثِ، وَقِيلَ: حَدِيثُ عَائِشَةَ مَحْمُولٌ عَلَى نَيْلِ قَلِيلٍ يَفْرُغُ فِي يَوْمِهِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي كَثِيرٍ لَا يَفْرُغُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله - (فإن فضل منه شيء) يقال يفتح لضاد وكسر هاء، وقد سبق بيانه مراراً.

قوله - (إلى مساء الثالثة) يقال بضم لميم وكسر هاء، لغتان، النصب أفصح وأرجح.

(١) ٥٢٢٨، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، وهو يوم، والصواب: يحجب أبي عمر، كما هو في شواهد هذا الحديث: ٥١٨١،

٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠



حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى أَبِي عُمَرَ النَّخَعِيِّ قَالَ: سَأَلَ قَوْمٌ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ سَبِّ  
الْخَمْرِ وَشِرَائِهَا وَالتَّجَارَةِ فِيهَا، فَقَالَ: أَمْسِلُوهُنَّ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ بَيْعُهَا  
وَلَا شِرَاؤها وَلَا التَّجَارَةُ فِيهَا، قَالَ: فَسَأَلُوهُ عَنِ النَّبِيذِ، فَقَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ،  
ثُمَّ رَجَعَ وَقَدْ نَبَذَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي حَنَاتِهِمْ وَنَقِيرِ وَدُبَاءٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَأَهْرِيقَ، ثُمَّ أَمَرَ بِسَفَاءِ  
فَجَعَلَ فِيهِ زَيْبٌ وَمَاءٌ، فَجَعَلَ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْحَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَلَيْلَتَهُ، لِمُسْتَقْبَلَةٍ، وَمِنْ  
الْغَدِ حَتَّى أَمْسَى فَشَرِبَ وَسَقَى، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ فَأَهْرِيقَ، (نهر: ٥٢٢٨).

[ ٥٢٣١ ] ٨٤ - ( ٢٠٠٥ ) حَدَّثَنَا شَيْتَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ - يَحْيَى بْنُ الْمُضَلِّ  
الْحُدَّانِيُّ - : حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ - يَعْنِي ابْنَ حَرْثٍ الْمُشْمِرِيِّ - قَالَ: لَقِيتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنِ النَّبِيذِ،  
فَدَعَتْ عَائِشَةَ جَارِيَةً حَبَشِيَّةً فَقَالَتْ: مَنْ هَذِهِ، قَالَتْ: كَانَتْ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ  
الْحَبَشِيَّةُ: كُنْتُ أَبْدُلُهُ فِي سَفَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَأَوْحِي وَأَعْمَقُهُ، فَيَذَا أَصْبَحَ شَرِبَ مِنْهُ.  
[ أحمد: ٢٥٠٥٨ ].

[ ٥٢٣٢ ] ٨٥ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى لَعَزَوِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهْمَنِ الْقُفَيْي، عَنْ  
يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَاءٍ، يُوَكِّي  
أَعْلَاهُ وَلَهُ عَزْلَاءٌ.....

قوله: (عن زيد، عن يحيى النخعي) (زيد) هو بن أبي أنيسة، (يحيى النخعي) هو يحيى النخعي  
المذكور في الرواية لسابقة، يقال له: لبهرني النخعي الكرمي.

قوله: (حدثنا القاسم، يعني ابن الفضل الحداني) هو بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين، وهو  
مسوَّب إلى بني حنَّان، وقد يكن من أنفسهم، بن كان نزلًا فيهم، وهو من بني لحدر بن مالك.

قولها: (وأوكيه) أي: أشفه بالركاء، وهو الخيط الذي يشد به رأس القربة.

قوله: (عن الحسن، عن أمه) هو الحسن البصري، وأمّه سنها حبرة، وكانت مولاة لأم سمنه زوج  
النبي ﷺ، وروى عنها بنوها الحسن وسعيد.

قولها: (في سقاء يوكي) هذا من رأته يكتب ويضبط عاسداً، وصوابه: (يوكي) أي: غير مهموز، ولا

حاجة إلى ذكر وجوه الفساد التي قد يوجد عليها. قولها: (وله عزلاء) هي يفتح اعيا

نَبَاهُهُ عُدُوَّةَ كَيْشَرْنُهُ عِشَاءً، وَنَبَاهُهُ عِشَاءً كَيْشَرْنُهُ عُدُوَّةً. [وطر ٥٢٣].

[٥٢٣٣] ٨٦ - (٢٠٠٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ - يَغْنِي ابْنُ أَبِي حَزِيمٍ - عَنْ أَبِي حَزِيمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ. فَكَانَتْ مَرَاتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَتَهُمْ، وَهِيَ الْغُرُوسُ، قَالَ سَهْلٌ: تَدْرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعَتْ لَهُ ثَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ. [البحري ٥١٧٦] [وطر ٥٢٣٤].

[٥٢٣٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَغْنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي حَزِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا يَقُولُ: نَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ. فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ. [أحمد ١٦٠٦٢، والبخاري ٥٥٩١]

[٥٢٣٥] ٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا مِنْ أَبِي مَرْيَمَ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَغْنِي أَبَا عَسَاةَ -: حَدَّثَنِي أَبُو حَزِيمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ: فِي تَوْرٍ مِنْ جِجَارَةٍ، فَلَمَّا لَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الطَّعَامِ أَمَاتَتْهُ فَسَقَتْهُ، نَخَصَهُ بِدَيْتِكَ. [البخاري ٥١٨٢] [وطر ٥٢٣٤].

لَزَعَ وَيَبَاهَهُ، وَهِيَ الْفَقْبُ الَّذِي يَكُونُ فِي أَصْفَلِ الْخَزَادَةِ وَالْقِرْبَةِ، قَوْلُهُ - (فَيَشْرَبُهُ عِشَاءً) - هُوَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الثَّوِينِ وَبِالْمَدِّ وَضَبَطِهِ بَعْضُهُمْ: (عَشِيًّا) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الثَّوِينِ وَزِيَادَةِ يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ (أَنْقَعَتْ لَهُ ثَمَرَاتٍ فِي تَوْرٍ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ (أَنْقَعَتْ)، وَهُوَ صَحِيحٌ، يَقُولُ: أَنْقَعْتُ وَنَقَعْتُ، وَأَمَّا (التَّوْرُ) فَهُوَ يَفْتَحُ النَّاءَ الْمُعْتَنَاءَ فَوْقَ، وَهُوَ رِيشٌ مِنْ صُغُرٍ أَوْ حِجَارَةٍ وَلِحْوَمٍ، كَالْجَدَّةِ، وَقَدْ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ.

قَوْلُهُ (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ، لَكَانَتْ أَمْرَاتُهُ يَوْمَئِذٍ خَادِمَتَهُمْ، وَهِيَ الْغُرُوسُ، قَالَ سَهْلٌ: تَدْرُونَ مَا سَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ أَنْقَعَتْ لَهُ ثَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ، فَلَمَّا أَكَلَ سَقَتْهُ إِيَّاهُ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْحَجَابِ. وَيَعُدُّ حَسَنَةً عَلَى أَبِيهِ كَانَتْ مَسْتَوْرَةً الْبَشَرَةَ. (أَبُو أُسَيْدٍ) بِضَمِّ لِهَمْزِهِ وَأَمْتِهِ مَالِكَةُ، تَقْلَبُ ذَكَرَهُ

قَوْلُهُ: (أَمَاتَتْهُ فَسَقَتْهُ، نَخَصَهُ بِدَيْتِكَ) هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ، وَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ بِبِلَادٍ: (أَمَاتَتْهُ) بِمِثْلَةِ ثَمَ

[ ٥٢٣٦ ] ٨٨ - ( ٢٠٠٧ ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ لَتَيْمِي وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَخْبَرَنِي. وَقَالَ بْنُ سَهْلٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْزُومٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ مُطَرِّفٍ - أَبُو عَسَدَانَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَزِيمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: ذَكَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَأَةً مِنْ لَعَرِبٍ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يَرِسَ إِلَيْهَا، فَأَرَسَ إِلَيْهَا فَقَلِمَتْ، فَمَزَلْتُ فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَهُ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا امْرَأَةٌ مُنْكَسَةً رَأْسُهَا، فَلَمَّا كَتَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَإِنْ «لَقَدْ أَعْلَنْتُكَ مِنِّي» فَقَالُوا لَهَا: أَتَذِيرِينَ مِنْ هَذَا؟ فَقَالَتْ: لَا، فَقَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَكَ لِيَخْطُبَكَ، قَالَتْ: أَأَنْ كُنْتُ تُشَقَّى مِنْ ذَلِكَ. قَالَ سَهْلٌ: فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ حَتَّى حَلَسَ فِي سَفِيْفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَسْقِنَا»

مَثْنَةً فَوْقَ، يُقَالُ: مَدَنَهُ وَأَمَدَنَهُ، لِعِثَانٍ مَشْهُورَتَيْنِ، وَقَدْ غَلِغِلَ مِنَ انْكِارِ (أَمَدَنَهُ)، وَمَعْنَاهُ: عَرَّكَهُ وَأَمْتَحَنَهُ حَتَّى قَوَّيْتَهُ رَأْفَاتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَيُّ: لَيْسَتْ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَى نَزَلُ. وَحَكَى الْقَاضِي عَبْدُ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنَّ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ (أَمَدَنَهُ) بِتَكْرِيرِ امْتِدَادٍ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ

وَقَوْلُهُ: (تَخَفُّضُهُ) كَلَامٌ هُوَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: (تَخَفُّضُهُ) مِنْ تَخَفُّضٍ، وَكَذَا رَوَى فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَرَوَاهُ بَعْضُ رَوَاهُ «بُخَارِيٌّ»: (تَخَفُّضُهُ) مِنَ الْإِنْخِفَافِ، وَهُوَ بِمَعْنَى: يُقَادُّ اتَّخَفُّضُهُ بِهِ. بِذَلِكَ حَصَصْتُهُ وَأَطْرَفْتُهُ. وَفِي هَذَا جَوَازُ التَّخَفُّضِ صَاحِبِ لُطْفٍ لِمَعْضٍ لِحَاضِرِينَ بِفَاخِرٍ مِنْ لُطْفِهِمْ وَالتَّشَرُّبِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّرْ بِقَوْلِ لَا يَحِلُّ لَهُمْ لِمَخْضَعِهِ، لَعِنَهُ أَوْ صِلَاحَهُ أَوْ شَرَفَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، كَمَا كَانَ الْحَاضِرُونَ هُنَاكَ يُؤْمِنُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَسْرُونَ بِإِقْرَامِهِ: وَيَفْرَحُونَ بِمَا حَرَى

وَأَمَّا شَرِبُهُ لِسِيٍّ ﷺ لِعَيْنَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: يَكْرُمُ صَاحِبَ لُشْرَبٍ، وَرِجَالُهُ جُنْبَتُهُ لَتِي لَا مَفْسَدَةَ فِيهِ، وَفِي تَرْكِهَا كَسْرٌ قَلْبُهُ، وَاللَّيْنَةُ: يَدُنْ سَجُوزَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ) هُوَ بِغَسَمِ الْهَمْرَةِ وَالْجِيمِ، وَهُوَ الْحَصْنُ، وَجَمْعُهُ أَجْدَمٌ بِاسْمِهِ، كَقَوْلِهِ وَأَعْلَانِي، قَالَ أَهْلُ الْفَلَكِ: «الْأَجْدَامُ الْحَصُونُ»

قَوْلُهُ (فَإِذَا امْرَأَةٌ مُنْكَسَةً رَأْسُهَا) يُقَالُ: نَكَسَ رَأْسَهُ بِالْخَفِيفِ، فَهُوَ لَدَكْسٌ، وَنَكَسَ بِالشَّدِيدِ، فَهُوَ مُنْكَسٌ: إِذَا طَاطَأَهُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ «أَعْلَنْتُكَ مِنِّي» مَعْنَاهُ: تَرَكْتُكَ. وَتَرَكُهُ ﷺ تَرْوَحُهَا لِأَنَّهَا لَمْ تُعْجِبْهُ، إِنَّمَا بِصُورَتِهَا، وَإِنَّمَا تَخَلَّقَهَا، وَإِنَّمَا نَغِيرَ ذَلِكَ رَفِيقَهُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْحَاضِرِ إِلَى مَنْ يَرِيدُ نِكَاحَهَا، وَفِي الْحَدِيثِ

لِسَهْلٍ. قَالَ: فَأَخْرَجْتُ لَهُمْ هَذَا الْقَدَحَ فَأَسْقَيْتُهُمْ بِهِ، قَالَ أَبُو حَزِيمٍ: فَأَخْرَجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحَ، فَشَرَبْنَا فِيهِ، قَالَ: ثُمَّ اسْتَوْهَبَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَوَهَبَهُ لَهُ. وَهِيَ رَوَايَةٌ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِسْحَاقَ قَالَ: «أَسْقَيْنَا يَا سَهْلٌ» [١١] ر. ٥٢٣٧.

[ ٥٢٣٧ ] ٨٩ - (٢٠٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا غَدَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ نَاسِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ قَالَ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحِي هَذَا الشَّرَابَ كُلَّهُ: الْعَسَلُ وَالنَّيْذُ وَالْمَاءُ وَاللَّبَنُ. (أحمد: ٢١٢٥٨).

المشهور أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْبَدُوهُ»<sup>(١)</sup>، فَمَا اسْتَعَاذَتْ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَمْ يَجِدِ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ مِنْ إِعَادَتِهَا وَتَرْكِهَا. ثُمَّ إِذَا تَرَكَ شَيْئًا لَهُ تَعَالَى لَا يَعُودُ فِيهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ قَوْلَهُ.

(فأخرج لنا سهل ذلك القدح، فشرب فيه، قال ثم استوهبه بعد ذلك عمر بن عبد العزيز، فوهبه له) يعني القدح الذي شربه مع رسول الله ﷺ. هذا فيه الشُّكُّ فَأَمَّا النَّبِيُّ ﷺ وَهَبَهُ أَوْ لَيْسَ أَوْ كَانَ مِنْهُ فِيهِ سَبَبٌ، وَهَذَا نَحْوُ مَا احْتَمَعُوا عَلَيْهِ وَأَطْبَقَ السَّلَفُ وَالْحَدِثُ عَلَيْهِ مِنْ لُتْرُكٍ بِإِضْلَافَةٍ فِي مَصْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي لِرُوحَةِ الْكَرِيمَةِ، وَدُخُولِ الْغَرِّ السَّيِّدِ دَخْلَهُ ﷺ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْ هَذَا مَعْنَاهُ ﷺ أَمَا طَلْحَةُ شَعْرَهُ لِيُفَسِّمَهُ بَيْنَ النَّاسِ<sup>(٢)</sup>، وَهَطَاؤُهُ ﷺ حَقْلَهُ لِيُكْفَنَ فِيهِ بَشَّتُهُ ﷺ<sup>(٣)</sup>، وَجَعَلَهُ لِحَرِيدَتَيْنِ عَلَى الْقَبْرِينِ<sup>(٤)</sup>، وَجَمَعَتْ بِنْتُ مِلْحَانَ عَرْفَهُ ﷺ<sup>(٥)</sup>، وَتَمَسَّحُوا بِوُصُوءِهِ ﷺ<sup>(٦)</sup>، وَذَلُّوا وَجْهَهُمْ بِخِدْمَتِهِ ﷺ<sup>(٧)</sup>، وَأَشْيَاءُ هَذِهِ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ فِي الصَّحِيحِ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَضَحٌ لَا شَكَّ فِيهِ.

قوله: (سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحِي هَذَا الشَّرَابَ كُلَّهُ: الْعَسَلُ وَالنَّيْذُ وَالْمَاءُ وَاللَّبَنُ) المرادُ بِالنَّيْذِ هَبَ مَا سَبَقَ تَفْسِيرُهُ فِي أَحَادِيثِ لُبَابٍ، وَهُوَ مَا لَمْ يَنْتَهِ إِلَى حَدِّ الْإِسْكَارِ، وَهَذَا مُتَعَيَّنٌ، لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ: «كُلُّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه أبو ذرر: ٥١٠٩، وسنن أبي داود: ٢٥٦٦، وأحمد: ٥٢٦٥ من حديث ابن عمر ﷺ.

(٢) أخرجه مسلم: ٢١٥٥، وأحمد: ١٣٢٤٢ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري: ١٢٥٣، ومسلم: ٧١٦٨، وأحمد: ٢١٧٩٠ من حديث أم عطية ﷺ.

(٤) أخرجه البخاري: ٢١٦٦، ومسلم: ٦٧٧، وأحمد: ١٩٨٠ من حديث ابن عباس ﷺ.

(٥) أخرجه مسلم: ٦١٥٦، وأحمد: ١٣٣١٠ من حديث أنس بن مالك ﷺ. ويست معجم هو أم أنس.

(٦) أخرجه البخاري: ٤٥١٦، ومسلم: ٤١٢٠، وأحمد: ١٨٧٥٧ من حديث أبي جعفر ﷺ.

(٧) أخرجه البخاري: ٣٧٣٦، وأحمد: ١٨٩٢٨ من حديث العرو بن مسفرة ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ (من المدينة

وفيه: قال: أي عبدة مع مسجود رسول الله ﷺ كفار فريش بنى لبيح ﷺ) فو لله ما لخم وسويا لله ما بغية لا وفية و

كف رجل منهم لذلك وجهه وجلده.

## ١٠ - [باب جواز شرب اللبن]

[٥٢٣٨] ٩٠ - (٢٠٠٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مُغْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَمَّا خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، مَرَرْنَا بِوَرْعٍ وَقَدْ عَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَحَلَبْتُ لَهُ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ. [مكرر: ١٢٧٥٢١/الحارثي ٢٤٩٠٧/الريفي ٥٢٣٩،

## باب جواز شرب اللبن

فيه أبو بكر الصديق عليه السلام قال: (لَمَّا خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، مَرَرْنَا بِوَرْعٍ وَقَدْ عَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَحَلَبْتُ لَهُ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ) وفيه أثر رواية الأخرى، وحديث أبي هريرة.

## الشرح

(كُثْبَةً) بضم الكاف وسكان ثاء الحذقة وسعداء موحدة، وهي شئ قليل. وقوله: (فشرب حتى رَضِيتُ) معناه: شرب حتى سمعت أنه شرب حاجته وكفايته. وقوله: (مررنا برعي) هكذا هو في الأصول: (براعي) بالياء، وهي لغة قبية، والأشهر: (براع).

وأما شره ﷺ من هذا اللبن ونيس صاحبه حاضرًا، لأنه كان راعياً لرجل من أهل المدينة، كما جاء في الرواية الأخرى، وقد ذكرها مسمم في آخر الكتاب<sup>(١)</sup> ولعمراؤ بالمدينة هنا: مكة. وفي رواية: (لرجل من قريش)<sup>(٢)</sup>، فالجواب عنه من أوجه:

أحدها: أن هذا كان رجلاً حريئاً لا أمدن له، فيجوز الاستيلاء على ماله.

والثاني: يَحْتَمَلُ أنه كان رجلاً يَدُلُّ<sup>(٣)</sup> عليه النبي ﷺ، ولا يكره شره ﷺ من لبنه.

والثالث: لعله كان في غرضهم، مما ينساجون به لكل أحد، ويأذنون لمرءتهمه نسقي من يترهم.

والرابع: أنه كان مضطراً.

(١) مستأني هذه الرواية رقم: ٧٥٢١.

(٢) أخرجه الشيخان في ٢٤٣٩، وأحمد، ٣.

(٣) اللبنة: من يَدُلُّ على من به عدوه منزلة، واللبنة: ما يَدُلُّ به على حبيبته.



[٥٢٣٩] ٩١ - (٢٠٠٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَةَ يَقُولُ: لَمَّا أَقْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ. فَأَتَتْهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ حُنَيْمٍ، قَالَ: فَدَعَا عَنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَخَتْ فَرْسُهُ، فَقَالَ: ادْخُلْ إِلَيَّ وَلَا أَصْرُكَ، قَالَ: فَدَعَا اللَّهَ، قَالَ: فَعَطَّشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَرُّوا بِرَاعِي غَنَمٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: فَأَخَذْتُ فِدْحًا فَحَلَلْتُ فِيهِ لِرَسُولِي اللَّهِ ﷺ كُتْبَةً مِنْ لَبَنٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيَ. (١) [١٨٧١] راجع إلى ١٣٩٠٨.

[٥٢٤٠] ٩٢ - (١٦٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَرَّعِيٍّ مِنْ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبْدِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِبِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى لَيْلَةَ أُسْرِي بِهَيْبَةٍ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ، فَظَرَّ إِلَيْهِمَا، فَأَخَذَ اللَّبَنَ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ ﷺ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفُطْرَةِ، لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ عَوْتَ أَمْتِكَ. (٢) راجع إلى ١٦٤٧ و١٤٧٠٩.

قوله. (سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ حُنَيْمٍ) هو بضم الجيم والنسب لمعجمة وسكون العين بينهما، ويقرب منح لشين، حكاه الجوهري في «الصحاح» عن إقراء<sup>(١)</sup>، ولشحيح المشهور صمهم.

قوله: (فَسَخَتْ فَرْسَهُ) هو بالسين المهملة واسخاء لمعجمة، ومعناه: نزلت في الأرض، وقبضها الأرض، وكان في جلد من الأرض، كما جاء في الرواية الأخرى<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فَدَعَا اللَّهَ) ادعوا الله لي ولا أصْرُكَ، فدعا له هكذا وقع في بعض الأصول: (دعوا الله) بفتح الشين لأن النبي ﷺ وأبي بكر، وفي بعضها: (دع) بفتح لوجده، وكلاهما ظاهر وقوله: (فدعا له ثمانية، فانطلق<sup>(٣)</sup>) كما جاء في غير هذه الرواية. وفيه معجزة خادمة لرسول الله ﷺ.

قوله. (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى لَيْلَةَ أُسْرِي بِهَيْبَةٍ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ، فَظَرَّ إِلَيْهِمَا، فَأَخَذَ اللَّبَنَ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَاكَ لِلْفُطْرَةِ، لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ عَوْتَ أَمْتِكَ).

(١) «صحيح» (جعشم).

(٢) سنائي هذه الرواية برقم ٧٥٢١. وأجلد من الأرض: هي الأرض الصلبة.

(٣) كذا في نسخة التلاذ. وقد أتت عن هذه الرواية في «صمهم» ولا في غير.



[ ٥٢٤١ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَقِيلٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: بِإِلْيَانَاءٍ، [نظر: ٥٢٤٠].

قوله (بإيلياء) هو بيت المقدس، وهو بالمد، ويُقال ناقصر، ويقال: (إلياء) بحذف الياء الأولى، وقد سبق بيته (١).

وفي هذه الرواية مخلوطة تقديره: أُمِّي يَقْدَحِينَ، فقليل له حذر أيهما ثبتت، كما جاء مصرحاً به في «البحاري» (٢)، وقد ذكره مسلم في كتابه للإيمان في «أول الكتاب» (٣)، فاللهم الله تعالى اختيار اللبن، بعد إرادته سبحانه وتعالى من توفيق هذه الأمانة واللطف به، فلهذا سجدوا له.

وقول جبريل عليه السلام: «صَبَّتِ الْفَطْرَةُ» قيل في معناه أقول: احتذر منها أن الله تعالى أعدم جبريل لَلنَّبِيِّ ﷺ حذر اللبن كان كذا، وإن احتذر الحمر كان كذا، وأما «لفطرة» فسيرد بها هنا للإسلام والاستقامة، وقد قلنا شرح حد كذا، وبيان الفطرة، وسبب اختيار اللبن، في أول الكتاب، في باب الإسراء من كتابه للإيمان (٤).

وقوله: «نَحْمَدُ اللَّهَ فِيهِ اسْتَحْبَبْتُ حَمْدَ اللَّهِ عِنْدَ تَجَدُّدِ النُّعْمِ» وحصول ما كان لإيمان يتوقع حصوله، والندف ما كان يخاف وقوعه.

وقوله: «عَوَّاتُ أَثْنُكَ» معناه: هبَّتْ وَنَهَيْكَتْ فِي الشَّرِّ (٥).



(١) انظر: (٥٦٨/٢)، (٤٦٦٧).

(٢) رقم: ٢٤٣٧.

(٣) انظر: (٦١٣/٦) وما بعده.

(٤) في (ج): الشبي، وهو مصحف.

## ١١ - [باب في شرب النبيذ وتخمير الإناء]

[٥٢٤٢] ٩٣ - (٢١١٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي صَدْحَمٍ - قَالَ ابْنُ لُمَيْنٍ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّامِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْدَحُ لَبَنٍ مِنَ النَّفِيعِ لَيْسَ مُخَمَّرًا، فَقَالَ: «أَلَا خَمَرْتَهُ، وَلَوْ تَعَرَّضُ هَلَيْدُ عُدَاءٍ» قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: إِنَّمَا أُمِرَ بِالشَّيْءِ أَنْ تَوَكَّأَ لَيْلًا، وَإِلَّا تَوَابَ أَنْ تُعْلَقَ لَيْلًا. [تفسير ١٥٢١٣]

[٥٢٤٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا يَرْفَعُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ وَزَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي

**باب استحباب تخمير الإناء، وهو تفضيلته، وإيكاء السقاء، وإغلاق الأبواب،**

**وذكر اسم الله تعالى عليها، وإطفاء السراج والنار عند النوم،**

**وكف الصبيان والمواشي بعد المغرب**

فيه أبو حميد رضي الله عنه، (أتيت النبي ﷺ يقْدَحُ لبن من النافع ليس مخمَّرًا، فقال: «أَلَا خَمَرْتَهُ، وَلَوْ تَعَرَّضُ عَلَيْهِ عُدَاءٌ» وفيه الأحاديث الباقية بعد ترجمته عليه.

**الشرح:**

قوله: (من نافع) روي بالنون والياء، حكاهم لقاضي عياض<sup>(١)</sup>، والصحيح لأشبهه الذي قاله الخطابي ولا تكرون<sup>(٢)</sup>، وهو موضع يودي استغفر، وهو الذي حمّاه رسول الله ﷺ.

وقوله: (ليس مخمَّرًا) أي: ليس معطرًا، وتخمير الشَّيْءِ العطية، ومنه الخمر. يفضّلها على لعقل، ويحمرُّ المرأة، فتفضيها رأسها.

وقوله رضي الله عنه: «لو تعرّض عليه عُدَاءٌ المشهور في ضبطه: «تعرّض» بفتح التاء وصمّ الراء، وهكذا

(١) الإكمال للمصنف: (٤٧٨/٦)

(٢) تقريب التحقيقات لمصطفى: (٢/٢٦٩)، وقد ذكر ذلك في حديث عمر أنه حمى قرأ النفع. ص ١٠٠

بالنون، وليس يسقي الذي هو مذكور بمولى بالمدينة

أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ لَيْسَ بِمُشَدَّدٍ، قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرْ زَكَرِيَّا قَوْلَ أَبِي حُمَيْدٍ: بِاللَّيْلِ. [أحمد: ١٣٣١٨].

[٥٢٤٤] ٩٤ - (٢٠١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَالنَّفْطُ لِأَبِي كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَسْقِيكَ نَيْدًا؟ فَقَالَ: «بَلَى» قَالَ:

قَالَ: الْأَصْمَعِيُّ وَالْجَمْهُورُ، وَرَوَاهُ أَبُو عَبْدِ كَسْرٍ مَرَّةً، وَالضُّعَيْفُ الْأَوَّلُ، وَمَعَهُ: ثَمَّةٌ عَلَيْهِ غَرَضٌ، أَيْ: خِلَافٌ لَطَوًى، وَهَذَا عِنْدَ عَدَمِ مَا يُغْطِيهِ بِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي لُزَامَةِ بَعْدِهِ: «إِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا إِلَّا أَنْ يَعْزِضَ عَلَى نَائِهِ عَوْدًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ، فَلْيَفْعَلْ»، فَبَلَّ طَاهِرٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْعَوْدِ عِنْدَ عَدَمِ مَا يُغْطِيهِ بِهِ.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ لِلْأَمْرِ بِالتَّغْطِيَةِ فَوَائِدَ. مِنْهَا: الْفَائِدَتَانِ اللَّتَانِ وَرَدَتَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَهُمَا: حَيَاتُهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَكْتَشِفُ غِطَاءَهُ وَلَا يَحُضُّ مِقْدَادَ، وَحَيَاتُهُ مِنَ الزُّبْدِ الَّذِي يَنْزِلُ فِي ثَلَاثَةِ مِنْ لَيْلَةٍ.

وَالْفَائِدَةُ الثَّلَاثَةُ: حَيَاتُهُ مِنَ النَّجَاسَةِ وَالْمَقْدُورَاتِ.

وَالرَّابِعَةُ: حَيَاتُهُ مِنْ لِحْشَاتٍ وَلَهَوِّمْ، فَوَيْدٌ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْهُ فِيهِ، فَشَرِبَهُ وَهُوَ غَدَقٌ، أَوْ فِي النَّبَسِ، فَيَقْتَصِرُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ - وَهُوَ السَّاعِدِيُّ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ - إِنَّمَا أَمَرَ بِالْأَسْفِيَةِ أَنْ تُوَكَّلَ لَيْلًا، وَبِالْأَبْوَابِ أَنْ تُغْلَقَ لَيْلًا) هَذَا أَيْسَى قَوْلُهُ أَبُو حُمَيْدٍ مِنْ تَخْصِيصِهِمْ بِالنَّبِيلِ لَيْسَ فِي لَفْظِهِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَالمِخْتَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ وَحَمِيمٍ لِلَّهِ، أَنَّ تَفْسِيرَ لَصَحَابِيٍّ إِذَا كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِ النَّفْذِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَلَا يَدْرُمُ حِزْزُهُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ مُوَافَقَتَهُ عَلَى تَفْسِيرِهِ، وَهُوَ بِمَا نَمَّ يَكُنْ فِي ظَاهِرِ الْحَدِيثِ مَا يَخَالِفُهُ، بَلَّ كَانَ مُجْمَلًا، فَيَرْجِعُ إِلَى تَأْوِيلِهِ، وَحَبُّ لِحْمِهِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُجْمَلًا، لَا يَحُضُّ لَهُ حِمْمَةٌ عَلَى شَيْءٍ، لَا بِتَوْقِيفٍ وَكَذَا لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْعُمُومِ بِمَذْهَبِ الرَّاوي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْأَكْثَرِينَ، وَالْأَمْرُ بِالتَّغْطِيَةِ الْإِنَاءِ عَدَمٌ، فَلَا يَقْبَلُ تَخْصِيصُهُ بِمَذْهَبِ الرَّاوي، سِوَا تُمَسُّكِ بِالْعُمُومِ.

[ ٥٢٤٥ ] ٩٥ - ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا جَبْرِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَاحٍ مِنْ تَمَرٍ مِنَ النَّخِيلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَصْرَتُهُ، وَلَوْ نَعَرَضَ عَلَيْهِ عُودًا». [ ١٢٩٧ ]

107-0 107-0

وقوله لي حديث جابر (في جاء بفتح جيم) هو محمول على ما سبق في الباب سآبق أنه نبيذ لم يشتد ولم يقصر سكرأ.

قوله: (عن الأعمش، عن أبي سفيان) اسم أبي سفيان طلبة بن نافع، تابعي مشهور، سبق بيانه  
براهن (۶۰).



١٢ - [باب الأمر بتغطية الإناء، وإيكاء السقاء، وإغلاق الأبواب،

وذكر اسم الله عليها، وإطفاء السراج والنار عند النوم،

وكف الصبيان والمواشي بغد المغرب]

[٥٢٤٦] ٩٦ - (٢٠١٢) - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْجٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اعْطُوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السَّقَاءَ، وَأَغْلِقُوا الْبَابَ، وَأُطْفِئُوا السَّرَاجَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحْسُ بِسَقَاءٍ، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا أَنْ يَغْرُضَ عَلَى إِبَالِهِ عُودًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ، فَلْيَفْعَلْ، فَإِنَّ الْقَوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ» وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ: «وَأَغْلِقُوا الْبَابَ».

(إحسان: ١٤٧٢٨) [وَنظَرُ: ٥٢٥٠].

[٥٢٤٧] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ لُثَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَأَكْفُوا الْإِنَاءَ، أَوْ خَمَرُوا الْإِنَاءَ» وَلَمْ يَذْكُرْ تَعْرِيضَ الْعُودِ عَلَى الْإِنَاءِ، الْمَرْثَدِيُّ.

[٥٢٤٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْلِقُوا الْبَابَ» فَذَكَرَ يَمُوتُ حَدِيثَ اللَّيْثِ، عَمَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَاخْمَرُوا الْإِنَاءَ» وَقَالَ: «تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ». [إحسان: ١٥١٤٥] [وَنظَرُ: ٥٢٥٠].

[٥٢٤٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ

قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ الْقَوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ» الْمَرْذُوقَةُ «الْقَوَيْسِقَةُ» الْفَارَسِيَّةُ. وَتُضْرِمُ نَصْمٌ لِنَارٍ، وَاسْكَنْ الْفُتَادَ، أَيْ: تُحْرِقُ سَرِيعةً، قَدْ أَهْلُ لَمْعَةٍ ضَرِمَتْ لِنَارٍ بِكَسْرِ الرَّ، وَتُضْرِمُ وَأُضْرِمَتْ، أَيْ: انْتَهَبَتْ، وَأُضْرِمْتُ، أَيْ: وَضِعْتُهَا.

قَوْلًا مَسْمُومًا رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَمْ يَذْكُرْ تَعْرِيضَ الْعُودِ عَلَى الْإِنَاءِ) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ، وَفِي بَعْضِهَا (تَغْرِضُ)، قَائِمٌ هَذِهِ لِمُضَرَّةٍ، وَأَمَّا (تَعْرِضُ) فَفِيهِ تَسْمِيحٌ فِي الْعِبَادَةِ، وَالْوَجْهُ أَنَّ قَوْلَهُ - وَلَمْ يَذْكُرْ غَرْصَ الْعُودِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَصِدُرْ نَجْدِي عَلَى (تَغْرِضُ)، وَلِلَّهِ أَعْم.

أبي لُزَيْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَقَالَ: «وَالْقُوَّةُ تُضَرِّمُ الْبَيْتَ عَلَى أَهْلِهِ». [بخاري، ٥٧٥٠].

[٥٢٥٠ - ٩٧٢ - (١٠٠)] وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ أَنَّ سَمْعَ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ - أَوْ: أَمْسَيْتُمْ - فَكُفُّوا صِيَّانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَاباً مُغْلَقاً، وَأَوْكُوا قَرَبَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرُوا آيَتَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئاً، وَأَطَقْتُمْ مَصَابِيحَكُمْ». [بخاري، ٩٤٣٤، وأبو داود، ٥٦٢٣].

قوله ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ - أَوْ: أَمْسَيْتُمْ - فَكُفُّوا صِيَّانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَخَلُّوهُمْ، وَأَغْلِقُوا الْبَابَ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَاباً مُغْلَقاً، وَأَوْكُوا قَرَبَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمِّرُوا آيَتَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئاً»

هذا الحديث فيه جمعٌ من أنواع الخير والآداب الجمعة لمصالح الآخرة ولذنبها، فأمر ﷺ بهذه لأدب التي هي سبب سلامة من إيلاء الشيطان، وجعل الله عز وجل هذه لأسباب سبباً لسلامة من إيلائه، فلا يقدر على كنف الإساءة، ولا خلل سببها، ولا إيلاء صبي وغيره، إذا وجدت هذه الأسباب، وهذا كما جاء في الحديث الصحيح: «أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا مَسَى عِنْدَ دُخُولِ بَيْتِهِ، قَالَ: اللَّهُمَّ جَنِّبِ الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا»<sup>(١)</sup>. كان سبباً لسلامة لمولود من ضرر الشيطان، وكذلك ما أشبه<sup>(٢)</sup> هذا مما هو مشهور في الأحاديث الصحيحة.

وفي هذه الحديث بحثٌ على ذكر اسم الله تعالى في هذه المواضع، ويلحق بها ما في معناها، قال أصحابنا: يستحب أن يذكر اسم الله تعالى على كل أمر ذي بركة، وكذلك يحمد الله تعالى في أول كل أمر ذي بركة، لهذا الحديث الحسن المشهور فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن أبي داود، الحديث رقم: ٥٢٦٢.

(٢) أخرجه البخاري: ١٤١، ومسلم: ٣٥٣٣، وأحمد: ١٨٦٧ من حديث زر بن عبيد الله.

(٣) في (معاني) (١): وكذلك غيره.

(٤) سئل بهذا الحديث مع روايته (١) (٩١).



[٥٢٥١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَرْزُوقٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي غَيْرُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَحْوُ مِمَّا أَخْبَرَ عطاء، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُولُ: «ادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ ﷻ». [إسنادي: ٢٣٠٤ (م نظر: ٢٥٢٥٠).

[٥٢٥٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ السُّوفِي: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ عطاء وَغَيْرِ بْنِ يَزِيدَ، ثَرْوَايَةَ رَوْح [س: ٢٦٥٠].

[٥٢٥٣] ٩٨- (٢٠١٣) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُرْسِلُوا قَوَائِمَكُمْ وَصِيَانَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَتَّبِعُ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ»، [أحمد: ١٠٣٥٢] [رسم: ٥٢٥٠].

[٥٢٥٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْحٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ. [نظر: ٥٢٥٠].

قوله: (أخرج الليل) هو بضم الجيم وكسرها، بعد ذلك مشهور، وهو غلامه، ويقال: أجنح نبل، أي: أقبل ظلامه، وأحسن العُصْرُ المَبْلُ.

وقوله ﷺ: «فَكْفُوا صِيَانَكُمْ» أي: امنعواهم من الخروج بعد ذلك الوقت. قوله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَتَّبِعُ» أي: حسن الشيطان ومعه، أنه يُحَافِ على الصَّيَّانِ ذلك الوقت من إذهاب الشَّيْطَانِ، كمرتهم حينئذ، والله أعلم.

قوله ﷺ: «لَا تُرْسِلُوا قَوَائِمَكُمْ وَصِيَانَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ» قال أهل اللغة: القَوَائِمُ: كلُّ شيءٍ منتشرٍ من المَدَى، كالإبل والغنم وسائر لِبَهِمٍ وغيرها، وهي جمع فاشية، لأنها تَحْشُو، أي: تَتَشَوَّرُ في الأرض.

والفحمة العشاء: ظلمتها وسودها، وفُصِّرَ بعضهم من يقبانه وأول ظلامه، وكذا ذكره صاحب «نهاية الغريب»، قال: ويقال للفحمة التي بين صلاتي المغرب والعشاء: الفحمة، والتي بين عشاء والفجر: العنسة<sup>(١)</sup>.

(١) «سنة في غريب حديث والأثر» (محم).

[٥٢٥٥] ٩٩ - (٢٠١٤) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو الشَّافِعِيُّ: حَدَّثَنَا هَارِثُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ

سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَمَةَ بْنِ النَّهْدِ اللَّيْثِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «خُطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السُّدَّةَ، فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ، لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غِطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ، إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءُ». [أحمد ١٤٨٢٩، ومطهر ٥٧٥٠].

[٥٢٥٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّ فِي السَّنَةِ يَوْمًا يَنْزِلُ فِيهِ وَبَاءٌ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: قَالَ اللَّيْثُ: فَالْأَعَاجِمُ عِنْدَنَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ. [أحمد ١٥٢٥١].

[٥٢٥٧] ١٠٠ - (٢٠١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الشَّافِعِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ». [أحمد ١٥٤١٦، وسحري ١٦٢٩٢].

قوله ﷺ: «فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ»، وهي لروايه الأخرى: «يَوْمًا» بدل: «لَيْلَةً». [قال اللَّيْثُ: فَالْأَعَاجِمُ عِنْدَنَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ].

«الوباء» يُمدُّ ويقصر، فكأن حكاهما سجوهري وغيره، ولقصر أشهر، قال الجوهري: جمع لمعصور أوباء، وجمع الممدود أوبئة<sup>(١)</sup>، قالوا: ولوباء مرض عظم يُفصي إلى الموت عالساً. وقوله: «يَقُولُونَ ذَلِكَ» أي: يتوقعونه ويخافونه. (وكانون) غير مصروف، لأنه عظم أعجمي، وهو لشهر المعروف.

وَأَمَّ قَوْله فِي رَوَايَةِ «يَوْمًا» وَهِيَ رَوَايَةُ: «لَيْلَةً» فَلَا مَسَافَةَ بَيْنَهُمَا، بَلْ لَيْسَ فِي أَحَدِهِمَا نَفْيٌ لِأُخْرَى، فَهِيَ ثَابِتَانِ.

وقوله ﷺ: «لَا تَرَكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ» هَذَا عَدَمٌ تَدْخُلُ فِيهِ نَارُ السَّرَاجِ وَغَيْرُهَا وَأَمَّا الْقَادِرُ الْمُعْتَمِدُ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ جِيبَ حَرِيقٍ بِسَبَبِهِ دَخَلَتْ فِي الْأَمْرِ بِالْإِطْفَافِ، وَإِنْ أَمِنَ مِنْهُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ، فَالْقَادِرُ أَنَّهُ لَا يَأْسُ بِهِ، لَا تَقْدَرُ لَعْنَةُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْأَمْرَ

(١) «المصباح»: (وباء).

[٥٢٥٨] ١٠١ - (٢٠١٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُمَيْرٍ وَأَبُو عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَاصِمٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: اخْتَرَقَ بَيْتٌ عَلَى أَهْلِهِ بِالْمَدِينَةِ بَيْنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَأْنِهِمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ النَّارُ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ، فَإِذَا رُمْتُمْ فَأَطْفِئُوهَا عَنْكُمْ». [الميد: ١٩٥٦١، مسجدي: ٦٢٩٢].

بالإضافة في الحديث السابق بأن الفويسقة تصير على أهل البيت بينهم، فإذا انفتحت العلة زاء لمنع قوله: (سعيد بن عمرو الأشعري) تقدم مرأت أنه منسوبة إلى جده الأعلى الأشعث بن قيس<sup>(١)</sup>. قوله: (بريد، عن أبي بردة) تقدم أيضاً مرأت أنه بصم بموعدة، والله أعلم



### ١٣ - باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما

٥٧٥٩٦ [١٠٢] - (٢٠١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ خُثَيْمَةَ، عَنْ أَبِي حُدَيْفَةَ، عَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا، لَمْ نَضَعْ أَيْدِيَنَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَضَعُ يَدَهُ، وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَ مَرَّةٍ طَعَامًا، فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ كَانَتْهَا تَذْفَعُ، فَذَهَبَتْ تَضَعُ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهَا، ثُمَّ جَاءَ أَهْرَابِيٌّ كَانَتْ يَدْفَعُ، فَأَخَذَ يَدَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ أَلَّا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّ جَاءَ بِهِذِهِ الْجَارِيَةُ لَيَسْتَحِلَّ بِهَا، فَأَخَذْتُ يَدَهَا، فَجَاءَ بِهِذَا الْأَهْرَابِيُّ لَيَسْتَحِلَّ بِهِ»

### باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما

قوله: (عن الأعمش، عن خثيمة، عن أبي حذيفة، عن حذيفة ﷺ) قال: كنا إذا حضرنا مع النبي ﷺ طعاماً، لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله ﷺ بوضع يده إلى آخره.

هذا الإسناد فيه ثلاثة تابعيون كوفيون بعضهم عن بعض: الأعمش وخثيمة، وهو خثيمة بن عبد الرحمن بن عبد الصالح، وأبو حذيفة، واسمه سلمة بن ضبيب، وكيل: ابن هبة، وكيل: ابن هبة، وكيل: ابن هبة، وكيل: ابن أبي ضهيرة الهندي الأرحبي، بالحاء المهملة وبالموحدة.

وقوله: (لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله ﷺ) فيه بيان هذا الأدب، وهو أنه يبدأ الكبير والفاضل في غسلي اليد للطعام، وفي الأكل.

قوله: (فجاءت جارية كأنها تذف) وفي الرواية لأخرى: (كانها<sup>(١)</sup> تطرد) يعني لشده سرعتها (فذهبت لتضع يدها في الطعام، فأخذ رسول الله ﷺ يدها، ثم جاء أهرابي كأنها تدفع، فأخذ بيده. فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ لَطْعَامَ أَلَّا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَإِنَّ جَاءَ بِهِذِهِ الْجَارِيَةُ لَيَسْتَحِلَّ<sup>(٢)</sup> بِهَا، فَأَخَذْتُ يَدَهَا، فَجَاءَ بِهِذَا الْأَهْرَابِيُّ لَيَسْتَحِلَّ بِهِ»

(١) أي (خ). كتاب

(٢) وقع في نسخة من صحيح مسلم: كأنها

(٣) وقع في (خ) و(س) ١٢١٥١.

(٤) في (ع): يستحل

فَأَخَذْتُ يَدَيْهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ يَدَهُ فِي يَدِي مَعَ يَدَيْهَا. [الحمد ٢٧٢٢٩].

[ ٥٢٦٠ ] ( ٠٠٠ ) وَخَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خَبِثَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حُدَيْفَةَ الْأَرْحَبِيِّ، عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: كُنْتُ إِذَا دُعِيتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى طَعَامٍ، فَذَكَرْتُ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَقَالَ: «كُنَّا لَمَّا يُطْرَدُ» وَفِي الْجَارِيَةِ: «كُنَّا لَمَّا تُطْرَدُ» وَقَدْ مَجِئَ الْأَعْرَابِيُّ فِي حَدِيثِهِ قَبْلَ مَجِئِ الْجَارِيَةِ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: ثُمَّ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ وَأَكَلَ. [نظر ٥٢٥٩].

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ يَدَهُ فِي يَدِي مَعَ يَدَيْهَا (ثم ذكر اسم الله تعالى وأكل).

في هذا الحديث فوائد: منها: جواز الحلب من غير استحلاب، وقد تقدم بيانه مراراً، وتفصيل الحديث في استحبابه وكرهه<sup>(١)</sup>.

ومنها: استحباب التسمية في بدء الطعام، وهذا مجمع عليه<sup>(٢)</sup>، وهكذا يستحب حمد الله تعالى في آخره كما سيأتي في موضعه إن شاء الله، وكذا تستحب التسمية في أول الشرب، بل في أول كل أمر ذي بار كما ذكرنا قريباً.

قال العلماء: ويستحب أن يجهر بالتسمية يُسمع غيره ويُسْمِعُهَا، ولو ترك التسمية في أول الطعام عامداً أو ناسياً أو جهلاً أو مكرهاً أو عاجزاً لعرض آخر، ثم تمكن في أمه أكله منها، استحباب أن يُسَمِّيَ ويقول: (بسم الله أوله وآخره)، لقوله ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِهِ، فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا<sup>(٣)</sup>، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

والتسمية في شرب الماء والسنن والنس ولفس والتمزق والدواء وسائر مشروبات، كالنسمية على الطعام

(١) انظر (٣١١/١)، (٧٢/٣)، (٦١/٥).

(٢) قال ابن حجر في الفتح الباري: (٩/٥٢٢): في ثلث الإجماع على الاستحباب نظر، إلا إن أريد بالاستحباب أنه واجب ففعل، وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك.

(٣) أبو داود: ٣٧٦٧، والترمذي: ١٩٦٥. وأخرجه الترمذي في «الكبرى»: ١٠٤٠، وابن ماجه: ٣٢٦٤، وأحمد: ٢٥٧٣٣ عن حديث عائشة رضي الله عنها.

في كل ما ذكرناه، وتحتفل التسمية بقوله: (بسم الله)، فإن قال: (بسم الله الرحمن الرحيم)، كما كان حسناً<sup>(١)</sup>، ومواء في استحباب تسمية لجنب وإسعاد نفس وغيرهما.

ومبني أن يُسمى كل واحد من الأكلين، فإن سُمي واحد منهم حصل أصل لسنة، نص عليه الشافعي<sup>(٢)</sup>، ونُستدل له بأن النبي ﷺ أخبر أن الشيطان إنما يتمكن من الطعام إذا لم يذكر اسم الله تعالى عليه، وهو قد ذكر اسم الله تعالى عليه، ولأن<sup>(٣)</sup> المقصود يحضن مواحدة ويؤيده أيضاً ما سيأتي في حديث الذكر عند دخول البيت، وقد أوضحت هذه المسائل وما يتعلق بها في كتاب «الأذكار» في كتاب أذكار الطعام<sup>(٤)</sup>.

وقوله ﷺ: «إن يده في يدي مع يدها» هكذا هو في معظم الأصول. «يده»، وفي بعض «يديهما»، فهذا ظاهر، والثنية تعود إلى الجارية ولأعرابي. ومعناه: إن يدي في يد الشيطان مع يد لجارية والأعرابي. وفي رواية: «يدها» بالإنفراد، فيعود الضمير على الجارية. وقد حكى القاضي عياض أن الوجه الثنية<sup>(٥)</sup>، ولظاهر أن رواية الأفراد أيضاً مستطاعة، فإن ثبت يده لا يعني يد الأعرابي، وإذا صححت الرواية بالإنفراد وجب قبولها وتأويلها على ما ذكرناه، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «إن الشيطان يستحل الطعام ألا يذكر اسم الله عليه» معنى «يستحل» يتمكن من أكله، ومعناه: أنه يتمكن من أكل الطعام إذ شرع به (يسنن) بغير ذكر الله تعالى، وأما إذ لم يشرع فيه أحد، فلا يتمكن من أكله، وإن كانوا جماعة فذكر اسم الله بعضهم دون بعض، ثم يتمكن منه، ثم الطوب الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين أن هذا الحديث

(١) ابن حجر في فتح الباري (٩/٥٢١) وأما قول النووي في أدب الأكل من «الأذكار» صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته. ولأفضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم، فإن قال بسم الله، كما حصلت نسبة، ثم أرل بعد ادعاء من لأفضلية بيلاً خبثاً، وأنه ما ذكره الحارثي في أدب الأكل من «الإحياء» أنه لو قال في كل بقعة بسم الله كان حسناً، وأنه يستحب أن يقول مع الأولى بسم الله، ومع ثلثه: بسم الله الرحمن، ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم، فلم أر لاستحباب ذلك شيئاً.

(٢) في (تح): «وأن».

(٣) الأذكار ٢٩ من ٢٢٨.

(٤) إكمال المعلم: (٦/٤٨٥).



[٥٢٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِ، الْإِسْنَدُ، وَقَدْ مَجِيءُ الْجَارِيَةِ قَبْلَ مَجِيءِ الْأَعْرَابِيِّ. [٢٣٢٧٣].

[٥٢٦٢] ١٠٣ - (٢٠١٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، الْعَنْزِيُّ: حَدَّثَنَا الضُّعْفِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي عَاصِمٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَيْتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ وَالْعَشَاءَ». [٥٢٦٣].

[٥٢٦٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا زَوْجُ بْنُ عُبَادَةَ - حَدَّثَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ، بِهَذَا حَدِيثِ أَبِي عَاصِمٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ طَعَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ دُخُولِهِ». [١٥١٠٨].

[٥٢٦٤] ١٠٤ - (٢٠١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

وَشَيْبَةَ مِنْ، لِأَحَادِيثَ لَوَارِدَةٍ فِي أَكْلِ الشَّيْطَانِ مَحْمُولَةً عَلَى طَوَرِهَا، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ حَقِيقَةً، بِذَلِكَ الْعَقْلُ لَا يُحْيِيهِ، وَالشَّرْحُ لَمْ يُذَكِّرْهُ؛ بَلْ أَتَيْتُهُ، فَوَحِبَ قَوْلَهُ وَاعْتَقَدْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله في الرواية الثانية (وقد مَجِيءُ الْأَعْرَابِيِّ قَبْلَ مَجِيءِ الْجَارِيَةِ) عكسُ الرواية الأولى، ولذا نُقِلَتْ كالأولى، ووجه الجمع بينهما أَنَّ لَمَّا دُفِعَ قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ: (قد مَجِيءُ الْأَعْرَابِيِّ) أَنَّهُ قَدْ مَجِيءُ فِي اللفظِ مَعِ حَرْفِ تَرْتِيبٍ، فَذَكَرُوا بِأَلْوَاوٍ فَقَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، وَجَاءَتْ جَارِيَةٌ، وَالْوَاوُ لَا تَقْضِي تَرْتِيبًا. وَأَمَّا الرُّوَايَةُ الْأُولَى فَصَرَحَتْ فِي التَّرْقِيبِ وَتَقْدِيمِ سَجَارَةٍ، لِأَنَّهُ قَالَ: (لَمَّا جَاءَ أَعْرَابِيٌّ). وَ(لَمَّا) لِلتَّرْتِيبِ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى وَيَعْنِي حَمْلَهُ عَلَى وَاقِعَتَيْنِ.

قوله ﷺ «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ لَا مَيْتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ وَالْعَشَاءَ» مَعْنَاهُ: قَالَ الشَّيْطَانُ لِإِخْوَانِهِ وَأَهْوَانِهِ وَرُغْمَتِهِ. وَهِيَ هَذَا اسْتِعْيَابُهُ ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ دُخُولِ الْبَيْتِ، وَعِنْدَ الطَّعَامِ.

رُمِحَ: أَخْبَرَنَا النَّيْتُ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ» . [أحمد: (١١٥٨٧) -

[٥٢٦٥] ١١٥ - (٢٠٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَنَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُثَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَبْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ قَلْبًا كُنَّ يَمِينُهُ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» . [أحمد: (١٥٣٧) -

[٥٢٦٦] ١١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيهِ قُرِئَ عَلَيْهِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا بَرُّ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ سُفْيَانَ. [أحمد: (١٥٣٧) -

[٥٢٦٧] ١١٦ - (٢٠٢٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ حَزْمَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حَدَّثَهُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِمَالِهِ، وَلَا يَشْرَبَنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِهَا». قَالَ: وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهَا: «وَلَا يَأْخُذُ بِهَا، وَلَا يُعْطَى بِهَا»، وَبِی رِوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ: «لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ». [أحمد: (١٦١٨٤) -

[٥٢٦٨] ١١٧ - (٢٠٢١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ

قوله ﷺ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ» وفي رواية بن عمر ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ قَلْبًا كُنَّ يَمِينُهُ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ»، وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهَا: «وَلَا يَأْخُذُ بِهَا، وَلَا يُعْطَى بِهَا».

فيه استحباب الأكل والشرب باليمين، وكراهتهما بالشمال، وقد زعم نافع الأخذ والإعطاء، وهذا إذا لم يكن عذر، فإن كان عذر يمنع الأكل والشرب باليمين، من مرض أو جرح أو غير ذلك، فلا كراهة في الشمال. وفيه أنه ينبغي اجتناب الأكل الذي تشبه أفعال الشياطين، و

عَمَّارٌ: حَدَّثَنِي يَسَاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، فَقَالَ: «كُلْ يَمِينِكَ» قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتَ» مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ، قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى هَيْهَو. (الأسعد: ١٩٤٩٣).

[٥٢٦٩] ١٠٨ - (٢٠٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، سَمِعَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ يَدِي تُطْبِشُ فِي الصُّحُفَةِ، فَقَالَ لِي: «يَا عَلَامُ، سَمِ اللَّهَ، وَكُلْ يَمِينِكَ» وَكُلْ يَمِينِكَ. (راوند: ١٦٣٣٢، والبيهقي: ٥٣٧٦).

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، فَقَالَ: «كُلْ يَمِينِكَ» قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتَ» مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ، قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى هَيْهَو) هذا الرجل هو بَسْر - بضم الباء وبسرين لمهملة - بن رعي لَعَبْر - بفتح لعين وباء مشددة الأشجعي، كذا ذكره ابن منذر وأبو نعيم (الأصبهاني وابن ماكولا<sup>(١)</sup> وأحرون)، وهو صحابي مشهور عنه هؤلاء وغيرهم في الصحابة.

وأما قول القاضي عياض رحمه الله أن قوله: (بِ مِثْلِهِ إِلَّا الْكِبَرُ) يدل على أنه كان مسافراً<sup>(٢)</sup>، فليس بصحيح، فإن مجرد الكبر والمخالفة لا يقتضي النكاح والكفر، لكنه معصية إن كان الأمر أمرًا بإيجاب.

وفي هذا الحديث جواز الدعاء على من حاله انحكم الشرعي بلا عذر - وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل حال حتى في حال الأكل، واستحباب تعليم الأكل أدب الأكل، إذ لحاقه كما في حديث عمر بن أبي سلمة الذي بعده.

قوله: (عن عمر بن أبي سلمة قال: كنت في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيش في الصُّحُفَةِ، فقال لي: «يا عَلَامُ، سَمِ اللَّهَ، وَكُلْ يَمِينِكَ، وَكُلْ يَمِينِكَ»).

قوله: (تَطْبِشُ) بكسر ثاء وبعدها مثناة تحت ساكنة، أي تتحرك وتشد إلى نوحى الصُّحُفَةِ، ولا تقتصر على موضع واحد، و(الصُّحُفَةُ) دون القُصْعَةِ، وهي ما تسع ما يشبع خمسة، واقصعة تشبع

(١) إسناده صحيح، لا بأس منه من ٢٦٨ - والمعروف صحابة «أبي نعيم» (١/ ٤١٥)، و«الإكمال» (١/ ٢٦٩).

(٢) إكمال المحبة. (١/ ٤٨٧).

[ ٥٢٧٠ ] ١٠٩ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبِيٍّ نَحْلَوَانِي وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ قَدَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خَلْحَلَةَ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَكَلْتُ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلْتُ أَخْذُ مِنْ لَحْمٍ حَزْلٍ الصُّخْفَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ وَمَا يَلِيكَ». [إسنادي: ٥٢٧٧]

[بر: ٥٢٦٤]

[ ٥٢٧١ ] ١١٠ - ( ٢٠٢٣ ) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ اخْتِنَاطِ الْأَسْقِيَةِ. [نحو: ١١٠٢٦] [وهم: ٥٢٧٢]. [ ٥٢٧٢ ] ١١١ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ بَنِي شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاطِ الْأَسْقِيَةِ، أَنْ يُشْرَبَ مِنْ أَقْوَاهَا. [حد: ١١٠٦٢، واحد: ٥٢٧٦]. [ ٥٢٧٣ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ

عشرة، كما قاله نكسائي فيما حكاه لجوهري<sup>(١)</sup> وغيره عنه، وفيه: الصُّخْفَةُ كَالْقَصْعَةِ، وَجَمْعُهَا صُخُفٌ<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه الحديث بيانه ثلاث سنن من سنن الأكل، وهي: التسمية، والأكل باليمين، وقد سبق بينهما، والثالثة: الأكل ممّا يليه، لأن أكله من موضع يد صاحبه سوء عشرة، وقرئ مروه، فقد يقرئ صاحبه، لا سيما هي لأمرق وشبهها، وهذا في شريد والأمرق وشبهها، فإن كان تمرًا أو أجسادًا<sup>(٣)</sup>، فقد فعلوا إباحته ختلاف لا يدي في الضيق وسحوة، والذي يسعي بميمم الشهي، حملاً لتبهي على عموه، حتى يثبت هليل «مختصص».

قوله: (محمد بن عمرو بن خلخلة) هو يفتح الحامين السهلين ورسكدر للام بينهم، والله أعلم.

قوله: (نهى رسول الله ﷺ عن اختنات الأسقية)، قال في الرواية الأخرى: (وختناتها) أن

(١) التلميح: (صحيفة)

(٢) في (خ): أصحلاف، وهو خطأ.

(٣) في (خ): وأجساداً.

بِهَذَا الْإِسْنِدِ وَمِثْلُهُ، ضَمِيرُ أَنَّهُ قَالَ: وَاجْتَنَابُهَا: أَنَّ يُقَلَّبَ رَأْسُهَا ثُمَّ يُشْرَبَ مِنْهُ. (أحمد: ١١٨٨٨)  
[رواه: ٥٢٧٢].

يُقَلَّبَ رَأْسُهَا ثُمَّ يُشْرَبُ مِنْهُ (الاجتناب) معناه معجعة ثم ناعاً ممتعة فوق ثم نون ثم ألف ثم شدة، وقد فسره في الحديث، وأصل هذه الكلمة التَّكْسُرُ والانطواء؛ ومنه سُمِّيَ الرجل المشتهى بالشمع في طبيعه وكلامه وحركاته مُجْتَلِدًا.

وَأُتِفِقُوا عَلَى أَنَّ لَتَهِيَ عَنْ اجْتِنَابِهَا نَهْيٌ نَزْوِيٌّ لَا تَحْرِيمٌ، ثُمَّ قِيلَ: سَبَبُهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي السَّقَاءِ مَا يُؤْذِيهِ، فَيَدْخُلُ فِي جَوْفِهِ وَلَا يَدْرِي، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ عَلَى غَيْرِهِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يُنْتَنَهُ، أَوْ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ.

وقد روى الترمذي وغيره عن كسبة بنت ثابت - وهي أخت حسان بن ثابت - قالت، دخل علي رسول الله ﷺ، فشرب من [في] قربة معنقة قائماً، فقمعت إلى فيها فقطعته. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح (١).

وقطعها لقم القربة فعملته لوجهي. أحدهم. أن تصون موضعاً أصابته قم رسول الله ﷺ عن أن يُبْتَدَلَ وَيَمْسَهُ كُلُّ أَحَدٍ. ولثاني: أن تحفظه لتتبرك به والاستشفاء، والله أعلم. فهذا الحديث يدل على أنَّ التَّهْيِيَّ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) الترمذي: ٢٠٠١ وما بين معقولين منه. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب وهو في المتن ابن ماجه ٣٤٢٣، والمسنود أحمد ٢٧٢٤٨، وليس عنده قمعت إلى فيها فقطعته. ووقع عبد ابن ماجه زيادة: تسمى بركة موضع في رسول الله ﷺ.

### ١٤ - [بَابُ كَرَاهِيَةِ الشَّرْبِ قَائِمًا]

[٥٢٧٤] ١١٢ (٢٠٢٤) حَدَّثَنَا هُنَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمْدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا، (مسند - ١١٣٠٦٤).

[٥٢٧٥] ١١٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا، قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْتُ - فَلَا أَكُلُ؟ فَقَالَ: ذَلِكَ أَشْرُّ أَوْ أَخْبَثُ. (مسند - ١٧٣٣٨).

[٥٢٧٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ قَتَادَةَ. (مسند - ١٧١٨٥).

[٥٢٧٧] ١١٤ - (٢٠٢٥) حَدَّثَنَا هُنَابُ بْنُ خَالِدٍ - حَدَّثَنَا هَمْدٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي عِيْسَى الْأَسْوَارِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَحَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا. (مسند - ١٧٧٨).

[٥٢٧٨] ١١٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَشَّارٍ - وَالْمُعَظَّ لِيُهَمِّيرَ وَإِسْمَاعِيلُ الْمُثَنَّى - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي عِيْسَى الْأَسْوَارِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا. (مسند - ٥٢٧٧).

### بَابُ فِي الشَّرْبِ قَائِمًا

فيه حديث قَتَادَةَ: (عن أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا) وفي رواية: (نهى عن الشرب قائماً، قال قَتَادَةُ: قلنا، فَلَا أَكُلُ؟ قال: أَشْرُّ أَوْ أَخْبَثُ<sup>(١)</sup>)

وفي رواية (عن قَتَادَةَ، عن أَبِي عِيْسَى الْأَسْوَارِيِّ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا) وفي رواية عنهم: (لهم عن الشرب قائماً).

(١) قوله (ج): وأخبث



[ ٥٢٧٩ ] ١١٦ - ( ٢٠٢٦ ) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي الْفَزَارِيَّ - :  
 حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عَطْفَانَ لُحْيِي ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ . قَالَ  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَشْرَبُ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِماً ، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِ » .

وفي رواية (عن عمر بن حمزة قال : أخبرني أبو عطفان لحيي ، أنه سمع أبا هريرة يقول قال  
 رسول الله ﷺ : « لا يشرب أحدكم قائماً ، فمن نسي فليستقي » )



## ١٥ - [باب في الشرب من زمزم قائماً]

[٥٢٨٠] ١١٧٢ - (٢٠٢٧) - وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ [احمد ٢٠٨ وسخري ١١٣٧].

[٥٢٨١] ١١٨ - (٠٠٠) - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ مِنْ دَلْوٍ مِنْهَا وَهُوَ قَائِمٌ. [احمد ١١٠٣ وسخري ٥٩١٧].

وعن ابن عباس: (سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، شَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ) <sup>(١)</sup> وفي الرواية الأخرى: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَهُوَ قَائِمٌ).

وفي «صحيح البخاري» أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي رَافِعٍ شَرِبَ قَائِمًا، وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُ عَوْنِي فَعَلْتُ <sup>(٢)</sup>

علم أَنَّ هذه لأحدتٍ تُشكِّلُ معها عسى بعض العلماء حتى قال فيها أقول لا باطله، وزد حتى نجاس ورم أن يُصَحَّفَ بعضها، ودَّعى فيها دعوى باطله لا عرض لك في ذكرها، ولا وجه لإشاعة الأباطيل والغلط في تفسير السنن، بل تذكرُ لصواب، ويُشار إلى التحذير من الاختراع بما خالفه، وليس في هذه الأحديث - بحمد الله تعالى - إشكال، ولا فيها ضحكت، بل كلها صحيحة، وصوابٌ فيها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فيها محمولٌ على كراهة التنزيه. وأما شربه ﷺ قائماً، فبيدٌ ليجواز، فلا إشكال ولا تعارض، وهذه الذي ذكرناه يحتمل التصحيح إليه.

وأما من زعم نسخاً أو غيره، فقد غلط غلطاً فاحشاً، وكف بصر إلى النسخ مع إمكان تجميع بين الأحديث لو ثبت التاريخ؟ وأما له يثبت والله أعلم.

لأن قيل: كيف يكون لشربه قائماً مكروهاً وقد فعله النبي ﷺ؟ ناجز؟ أَلَمْ يَحْدِثْ ﷺ إِذْ كَانَ بِسَاحِلِ الْجَزِيرَةِ لَا يَكُونُ مَكْرُوهًا، بَلْ لِبَاسٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ ﷺ. فكيف يكون مكروهاً؟ وقد ثبت عنه أنه ﷺ توضأ

(٢) هذه الرواية وثبتت بعدة من الكتب التالية.

(٣) البخاري: ٥٩١٥، وهو في المسند أحمد: ١٠٠٥.

مرّة مرّة، وحذف على يعير، مع أنّ الإجماع على أنّ لوضوء ثلاثاً ثلاثاً وانقواف ما شيئاً أكمل، وبما أنّ هذا غير منحصرة، فكان عليه السلام يُنبّه على حوار النّبيّ «مرّة أو مرّات» ويؤظف على الأفضل منه، وهكذا كان أكثر وضوئه عليه السلام ثلاثاً ثلاثاً، وأكثر طوفه ما شيئاً، وأكثر شربه حائساً، وهذا واضح لا يشكّك فيه من له أهليّ نسبو إلى علمه، والله أعلم.

وأما قوله عليه السلام: «لمن نسي فليستقي»، فمحمول على الاستحباب والتّكديب، فيستحبّ لمن شرب قائماً أن يتقبّاه، لهذا الحديث الصّحيح المصريح، فإنّ الأمر إذا نعتّر حصه على لوجوب، حُص على الاستحباب.

وأما قول لقاضي عياض: لا خلاف بين أهل العلم أنّ من شربه ناسياً لمس عليه أن يتقبّاه<sup>(١)</sup>، وأشار<sup>(٢)</sup> بذلك إلى تضعيف الحديث، فلا يكتفت إلى إشارته، وتكون أهل العلم سمّ يوجبوا الاستقاة، لا يسمع كونها مستحبّة، فإن ادّعى مدّع منع الاستحباب، فهو مجازف لا يكتفت إليه، فمن أين له الإجماع على منع الاستحباب؟ وكيف تترك هذه الشّبهة لمصححة لفرضية بالتّوهّمات وللدّعوى والتّزعمات؟

ثم اعلم أنّه يُستحبّ لاستقاة لمن شرب قائماً، ناسياً أو متعمداً، وذكر النّاسي في الحديث ليس سحره أنّ لعنه يخالفه، بل للتّنبّه به على غيره بصريق الأولى، لأنّه إذا أمر به النّاسي وهو غير مخاصب، فالعبد المحطّ المكلّف أولى، وهذا واضح لا شكّ فيه، لا يبيّم على مذهب الشافعي والجمهور في أنّ لقائن عبداً تلمّز له الكفارة، وأنّ قوله تعالى: «وَمَنْ فَعَلَ خُطْئًا فَتَضَرَّرَ رَقَبَةً فَرَّقْهُ بَيْنَ ذَيْنِ الْحَسَنِ وَالْأَعْيُنِ» لا يسمع وجوبها على العبد، بل للتّنبّه، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأمنيد الباب والفاظه، فقد مسلم: (حدثنا قتّاب بن خالد: حدثنا همام: حدثنا قتادة، عن أنس أن النّبيّ عليه السلام)، قال: (وحدثنا محمد بن مثنى: حدثنا عبد الأعلى: حدثنا سعيد، عن قتادة، عن أنس).

(١) الإكمال لمعجم: (٦/ ٤٩١)

(٢) في (نسخ) و(نسخ): فاشدو

[ ٥٧٨٢ ] ١١٩ - ( ٥٥٠ ) وَحَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يونسَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ : أَخْبَرَنَا عَمَّاسُ بْنُ الْأَحْوَلِ

هَذَانِ الْإِسَادَانِ بِصَرِيحٍ كُلِّهِمَا ، وَنَدَّ سَبْقَ مَرْثِ أَنْ قَدْ بَابًا يُقَالُ فِيهِ : هَدْبَةٌ ، وَأَنْ أَحَدَهُمَا اسْمٌ  
وَالْآخَرُ لَقَبٌ ، وَاخْتَلَفَ فِيهِمَا <sup>(١)</sup> . (وسعيد) هذا هو أبي غريرة .

وقوله : (قال قتادة - قلنا - يعني لاس - لا لاكل؟ قال - أشرف أو أخبث) هكذا وقع في الأصول  
(أشرف) بالالف ، والمعروف في العربية : شرف ، بغير لالفة ، وكذلك خبره ، قال الله تعالى ﴿وَأَصْبَحَ  
النَّصِيُّ بِوَيْهَلٍ عَزَّ شَتَقَرًا﴾ (سورة - ١٢٤) وقال تعالى : ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فَرًّا مَكَاكٍ﴾ (سورة - ١٧٥) ولكن  
هذه اللقطة وقعت مع علي لشك ، فإنه قال : (أشرف أو أخبث) ، فشك قتادة في أن أنس قال : أشرف ، أو  
قال أخبث ، فلا بثبت عن أنس (أشرف) بهذه الرواية ، فإن جاءت هذه اللقطة بلا شك ، وثبتت عن  
أنس ، فهو عربي فصيح ، فهي لغة وإن كنت قليلة الاستعمال . ولهذا نظر من لا يكون معروفاً عند  
التحويين وحديثاً على قواعدهم ، وقد صحت به الأحاديث ، فلا يعني رده إذا ثبت ، بل يقال : هذه لغة  
قليلة الاستعمال ، ونحو هذا من العبارات ، وسببه أن الصحويين لم يحيطوا إحاطة قطعية بجميع كلام  
العرب ، ولهذا يسمع بعضهم ما ينقده غيره عن العرب كما هو معروف ، والله أعلم .

وقوله : (عن أبي عيسى الأنباري) هو بضم لهمزة ، وحكي كسرهما ، والذي ذكره السمعاني  
وصاحب «المشارك» والمصالح <sup>(٢)</sup> هو الضم فقط ، قال أبو علي لُقْطَانِي والسُّمْعَانِي وغيرهما . لا  
يُعرف اسمه <sup>(٣)</sup> . قال الإمام أحمد بن حنبل : لا أعلم أحداً روى عنه غير قتادة <sup>(٤)</sup> . وقال الطبراني : هو  
بصري ثقة ، وهو مسرب إلى الأنبار ، وهو واحد من أسود القُرس . قال الجوهري : قال أبو حنبل  
هم القُرس <sup>(٥)</sup> ، قاله . والأنبار أيضاً قوم من العجم بالبصرة نزحوا قديماً ، كالأحمره بالكوفة <sup>(٦)</sup> .

قوله (أبو عَطْلَانِ الثَّمَرِي) هو بضم لميم وتشديد التاء ، ولا يُعرف اسمه .

وهو (سُريج بن يونس) تقدم مراراً أنه بالهمزة و لعيم <sup>(٧)</sup> .

(١) النظر (٣٢٩/١) .

(٢) «الأنساب» . (١/ ٢٥٠-٢٥١) ، «المشارك لأبي حنبل» (١/ ٧٠) ، «المصالح لأبي حنبل» (١/ ١٤٤) .

(٣) تنقيح المهمات : (١/ ٩٧) .

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» : رواية السريدي : ص ١٩٥ .

(٥) «غريب الحديث» : (١/ ١٥٧) .

(٦) «الصحاح» : (سورة) : وفيه : عيلة ، بفتح عيم .

(٧) «العلل» : (١/ ٨٧) .

(ح). وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدُّورِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي، وَقَدْ يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا عَصِمُ الْأَحْوَلُ وَمُغِيرَةُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَهُوَ قَائِمٌ. [أحمد: 1838].

[٥٢٨٣] ١٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَصِمٍ، سَمِعَ الشَّعْبِيَّ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ قَائِمًا، وَاسْتَسْقَى وَهُوَ عِنْدَ الْبَيْتِ. [نظر: ٥٢٨٠].

[٥٢٨٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كَلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْدَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: فَأَتَيْتُهُ بِسَلْوَى. [أحمد: 2244].

قوله: (واستسقى وهو عند البيت) معناه: طلب وهو عند البيت ما يشربه: ولمرؤ بالبيت الكعبة، زاحوا الله شرفاً.



## ١٦ - [باب كراهة التَّنَفُّسِ فِي نَفْسِ الْإِنَاءِ،

### وَاسْتِحْبَابُ التَّنَفُّسِ ثَلَاثًا خَارِجَ الْإِنَاءِ]

[٥٢٨٥] ١٢١ - (٢٦٧) - حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَبِي بَوَّسٍ، عَنْ يَسْبَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ.

أما ذكره [٦١٢] [أحمد ٢٢٥٢٢، (نظر ٥٢٨٦)].

[٥٢٨٦] ١٢٢ - (٢٠٢٨) - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَزْرَةَ بْنِ دَيْبٍ لَانْصَارِيِّ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا. [أحمد ١٢٠٩٣، (البحاري ٥٦٣١)].

[٥٢٨٧] ١٢٣ - (٠٠٠) - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ (ح)، وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي عَصَامٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ أَرَوَى وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ». قَالَ أَنَسٌ: فَأَنْتَ أَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا [أحمد ١٣٢٠٧، (إمام ٥٢٨٦)].

[٥٢٨٨] (٠٠٠) - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: عَنْ

## باب كراهة التَّنَفُّسِ فِي نَفْسِ الْإِنَاءِ،

### وَاسْتِحْبَابُ التَّنَفُّسِ ثَلَاثًا خَارِجَ الْإِنَاءِ

فيه حديث: (نهى أن يتنفس في الإناء)، وحديث: (كان يتنفس في الإناء ثلاثاً)، وفي رواية: (في الشراب)، ويقول: «إنه أروى وأبرأ وأمرأ».

هذان حديثان محمودان على ما ترجمته لهما، فالأول محمود على أول ترجمته، والثاني على آخرها.

وقوله ﷺ: «أروى» من لري، أي: أكثر رياً. و«أبرأ وأمرأ» مهموزان، ومعنى «أبرأ» أي: أبرأ من ألم عطش، وقيل: أبرأ أي: أسلم من مرض أو أذى يحطس بسبب الشرب في نفس واحد ومعنى «أمرأ» أي: أحسن انسياغاً، والله أعلم.



هشام الدستوائي، عن أبي عصام، عن أنس، عن النبي ﷺ، ومثله، وقال: في الإناء.  
[أحمد: ١٢١٨٦] [رواه: ٥٢٨٦].

قوله: (عن أبي عصام، عن أنس) اسم أبي عصام خالد بن عبيد  
وقوله هي لحديث ثني: (كان يتنفس في الإناء أو في لثواب) معناه: في أثناء شربه من الإناء،  
أو في أثناء شربه المشروب.



## ١٧ - [باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما

### عن يمين المبتدئ]

[٥٢٨٩] ١٢٤ - (٢٠٢٩) - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ - قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَنِي قَدِيبٍ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ، ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ: «الْأَيْمَنُ قَالَا يَمَنُ» . [مسند أحمد ١٢٢٢١ والبخاري ٥٦١٩] .

[٥٢٩٠] ١٢٥ - (٠٠٠) - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو الدَّقْدَقِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُمَيَّرٍ - وَاللَّفْظُ لِيُزْهَرِي - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ لِنُسِيِّ ﷺ لِمَدِينَةٍ وَأَنَا ابْنُ عَشِيرٍ، وَمَاتَ وَأَنَا ابْنُ عَشِيرٍ، وَكُنْتُ مُهَاجِرِي يَحْتَشِنِي عَلَى جِلْدَتِي، فَدَخَلَ عَدِيْنَا دَارَهُ، فَحَلَبَتْ لَهُ مِنْ شَعِي دَاجِنٍ، وَشِيبَ لَهُ مِنْ بَطْرِ فِيهِ الدَّارِ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ - وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ شِمَالِهِ -: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِ أَبَ بَكْرٍ، فَأَعْطَاهُ أَعْرَابِيًّا عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيْمَنُ قَالَا يَمَنُ» . [مسند أحمد ١٢٠٧٧] . [بسط ٥٢٨٩] .

[٥٢٩١] ١٢٦ - (٠٠٠) - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ بْنِ حَرْمٍ أَبِي طَوَالَةَ

## باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما

### عن<sup>(١)</sup> يمين المبتدئ

فيه أنس رضي الله تعالى عنه (أن رسول الله ﷺ أتى بلبن قد شيب ماء، وعن يمينه أعرابي، وعن يساره أبو بكر ﷺ، فشرب، ثم أعطى الأعرابي وقال: «الأيمن قالا يمين»).

وهي الرواية الأخرى: (فقال له عمر - وأبو بكر عن شماله - يا رسول الله، أعط أبا بكر، فأعطاه أعرابياً عن يمينه، وقال رسول الله ﷺ: «الأيمن قالا يمين»).

(١) في (ج) و(ص): علي.

الأنصاري، أنه سمع أنس بن مالك (ح). وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب - واللفظ له -: حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن عبد الله بن عبد الرحمن، أنه سمع أنس بن مالك يحدث قال: أن رسول الله ﷺ في دارنا، فاستسقى، فحلب له شاة، ثم شربه من ماء يشري عليه. قال: فأعطيت رسول الله ﷺ، فشرب رسول الله ﷺ وأبو بكر عن يساره، وعمر وجهه، وأعرابي عن يمينه، فلما فرغ رسول الله ﷺ من شربه، قال عمر: هذا أبو بكر يا رسول الله يشربه إياه - فأعطى رسول الله ﷺ الأعرابي، وترك أبا بكر وعمر، وقال رسول الله ﷺ: «الأيمنون، الأيمنون، الأيمنون» قال أنس: فهي سنة، فهي سنة، فهي سنة. [حد - ١٣٥١٢].

ويعنه: (٢٥٧١).

[٥٢٩٢] ١٢٧ - (٢٠٣٠) حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه، عن أبي حازم، عن سهل بن سعيد الساعدي أن رسول الله ﷺ أتى بشراب، فشرب منه، وعن يمينه غلام، وعن يساره أشباح، فقال للغلام: «أتأذن لي أن أعطيه هؤلاء؟» فقال الغلام: لا، والله لا أوثر بنصيبك منك أحدا. قال: فتلعه رسول الله ﷺ في يده. [حد - ٢٢٨٢٤].

ويعنه: (٢٤٦١).

وفي الرواية لأخرى: (الأيمنون، الأيمنون، الأيمنون) قال أنس: فهي سنة، فهي سنة، فهي سنة.

وفي الرواية لأخرى: (أتى شراب، فشرب منه، وعن يمينه غلام، وعن يساره أشباح، فقال للغلام: «أتأذن لي أن أعطيه هؤلاء؟» فقال الغلام: لا). والله لا أوثر بنصيبك منك أحدا، فتلعه رسول الله ﷺ في يده.

### الشرح:

في هذه الأحاديث بيان هذه السنة الواضحة، وهو موافق لما تظاهرت عليه دلائل الشرح من استحباب الثبوت في كل ما كان من أنواع الإكرام. وفيه أن لا يمس في الشراب ونحوه يدهم وإن كان صغيراً أو مفضولاً، لأن رسول الله ﷺ قدم لأعرابي والغلام عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه.

وأما قوله: «الشيخ حلال وما كان» فهو من قوله: «أبي في أبي الأوردة» وهو: «ثم أضاء» و«أضاء» على الأصل: «النسب في الإضاءة في الصلاة».

وقوله: (شيب) أي: لحبط، وفيه جوهر ذلك، وإنما شيب عن شويه إذ أراد بيعه، لأنه جش. قال العلماء: والحكمة في شويه أن يبرء، أو يكثر، أو للمجسوع.

وقوله: (فقله في يده) أي: وضعه فيها، وقد جاء في «مسند أبي بكر بن أبي شيبة»<sup>(١)</sup> أن هذا الغلام هو عبد الله بن عباس، ومن الأسياف حائل من الوليد وصي الله تعالى عنه. فلما استأذن للغلام دون الأعرابي إلا لآل على الغلام، وهو ابن عباس، وثق بطيب نفسه أصل الاستئذان، لا يبيع ولا يبيع. والأسياف أثاره.

قال القاضي عياض: وفي بعض الروايات: «عَمَّك وابن عمك، أئاذن لي أن أعطيه»<sup>(٢)</sup>، وفعل ذلك أيضاً تألف نقوب الأسياف، وإعلاماً يؤدبهم ويثبث كرمهم، إذا لم تمنع منها سنة، وتضمن ذلك أيضاً بين هذه السنة، وهي أن لا يمن أحق، ولا يسمع إلى غيره، لا يؤذنه<sup>(٣)</sup>، وأنه لا بأس باستئذانه، وأنه لا يلزمه الإذن، ويبغي له أيضاً ألا يأذن، إذا كان فيه نفوذ عضيدة أخروية ومصحة دينية، كهذه لشورة، وقد نصر أصحابنا وغيرهم من العلماء رحمهم الله على أنه لا يؤثر في لقرب، وإنما الإيثار لمحمود ما كان في حفظ النفس دون الطاعة، قالوا: فيكره أن يؤثر غيره بموضعه من لصف الأول، وكذلك نظائره.

وأما الأعرابي فلم يستأذنه مخافة من إيذائه في صرفة إلى أصحابه عليه السلام، ويريد منق إلى قلب ذنب الأعرابي شيء يهت به لقرب عهده بالجهلية وأنفعتها، وعدم تمكنه في معرفته تحقيق رسول الله عليه السلام، وقد نظرت استصوم على تألفه عليه السلام فب من يذهب عليه.

(١) سم أفت عليه في «مسند أبي بكر بن أبي شيبة» وأبو حنيفة نرسي، ٣٧٥٨، وبن ماجه، ٣٤٢٦، وأحمد، ١٩٠٤ عن ابن عباس قال: «فعلت مع رسول الله عليه السلام أن وخالد بن الوليد على صميرة، عذرا يلقه من بين، نقوب رسول الله عليه السلام وأنه من يمس، ويحبه عن شمله»، فقال لي: «الثيرة لعمري، فإذ شئت أكرمت بها، تحدياً غلبه» ما كتبت أوثر على مؤرك أحداً وهذا، فخذ الشريفة.

(٢) سم أفت على هذه الرواية، وهي عند أحمد باللفظ: «أئاذن أن أعطي عيشة».

(٣) فإكمال المعلم: (١/٢٩٧ - ٢٩٨).

وفي هذه الأحاديث أنواع من العلم . ما هو : أنَّ الدعوة باليمين هي لشرب ونحوه سداً ، وهذه مجاً لا خلاف فيه ، ونقل عن مالك رحمه الله تخصيصاً فذلك بالشرب ، قال ابن عبد لمّ وغيره : لا يصح هذا عن مالك ، قد القاضي عياض : يشبه أن يكون قول مالك رحمه الله تعالى أنَّ السنة وردت في الشرب خاصة ، وإنَّ يُقدَّم الأيمن فالأيمن في غيره بالغبس لا بسنة مخصوصة فيه<sup>(١)</sup> ، وكيف كان فاعملوا مثلهون على استحباب التها من في الشرب وأشباهه .

وفيه جوز شرب اللبن المشوب . وفيه أنَّ من سق إلى موضع مباح ، أو سجن العالم والكبير ، فهو أحقُّ به من غيره يعلمه ، والله أعلم .

وقول أنس رضي الله عنه : (وَكُنْ أَهْمَاتِي يَحْتَقِنِي عَلَى خِدْمَتِهِ) المراد بأهماته أمه أم سليم<sup>(٢)</sup> وخالته أم حرم وغيرهما من محارمه ، فاستعمل لفظ لأهات في حقيقته ومعجزة ، وهذا على مذهب الشافعي والقاضي أبي بكر بن الهيثمي وغيرهما ممن يجوز إطلاق اللفظ ، لو حد على حقيقته ومعجزة وقوله : (كُنْ أَهْمَاتِي) على لغة أكيوني البر غيت ، وهي لغة صحيحة وإن كنت قليلة الاستعمال ، وقد تقدَّم يضحى عند قوله رضي الله عنه : «يتعاقبون فيكم ملائكة»<sup>(٣)</sup> «تظاير» والله أعلم .

وقوله : (فلعلنا له من شاء داخراً) هي بكر الجيم ، وهي التي تعصف في البيوت ، يُقَدَّر : دجنت تدجس دحونا ، ويضيق انداجر أيضاً على كل ما باللف التيس من طير وغيره .

وقوله رضي الله عنه : «الأيمن فالأيمن» ضبط بالنصب والرفع ، وهما صحيحان ، النصب على تقدير : أعطى الأيمن ، والرفع على تقدير : الأيمن أحقُّ ، أو نحو ذلك . وفي لروية لأخرى : «الأيمنون» وهو يرجع الرفع .

وقول عمر رضي الله عنه : (يا رسول الله ، أعط أبا بكر) بما قاله لتذكير بأبي بكر رضي الله عنه ، مخالة من نسيانه ، وإعلاماً لتلك الأمراي الذي على اليمين بحالاة أبي بكر رضي الله عنه .

قوله : (عن أبي طولة) هو بضم طاء ، هذا هو الصحيح المشهور ، وحكى صاحب «المطالع»

(١) إسناده صحيح ، (١/٢٩٩)

(٢) في (نسخ) ، أم أمه أم سليم ، وهو خطأ

(٣) ظر (٣/٧٤)

[ ٥٢٩٣ ] ١٢٨ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَارِمٍ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَارِمٍ . عَنْ صَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنِ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُونُسَ ، وَتَمَّ يَقُولَانِ قَتْلَهُ ، وَلَكِنْ فِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ : فَأَنْ : فَأَعْطَاهُ إِثْبَاهُ . (الهارثي ، ٧٣٦٦ ، و نظر ٥٢٩٢ ) .

هَسْبُهَا وَفَتْحُهَا<sup>(١)</sup> ، قَالُوا : وَلَا يُعْرَفُ فِي الْمُحَدِّثِينَ مَنْ يُكْنَى أَبَا قُتْلَةَ عَمْرٍو ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ فِي «الْكُنَى الْمَفْرُودَةِ» .

قوله : (وعمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجاهه) هو بضم الواو وكسرهما ، لغتان ، أي : قُدَامَهُ مُوَاجِهَةً لَهُ .

قوله : (يعقوب بن عبد الرحمن القاري) هو بتشديد الياء ، منسوبٌ إلى القرية لقبيلةٍ معروفةٍ ، وقد سبق بيانه<sup>(٢)</sup> ، والله أعلم



(١) تصحيح الأثر (١/ ٢٢) (٢٠١٠) .

(٢) نظر (١/ ٤٣٤) .



## ١٨ - [باب استحباب لغق الأصابع والقضة، وأكل اللقمة الشاقطة

بغذ مسح ما يصيبها من أذى، وكرهه مسح اليد قبل لغقها]

[٥٢٩٤] ١٢٩ - (٢٠٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْفَيْدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا». [أحمد: ١٩٢٤، وإسناد: ٥٢٩٤].

[٥٢٩٥] ١٣٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَاشِمٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَلِلْعَقْطِ لَهُ -: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا». [أحمد: ٣٢٩٩، وإسناد: ٥٢٩٤].

[٥٢٩٦] ١٣١ - (٢٠٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ مِنَ الطَّعَامِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ حَاتِمٍ: الثَّلَاثَ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي رَوَاتِهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ. [أحمد: ١٦٥٧٧].

## باب استحباب لغق الأصابع والقضة، وأكل اللقمة الشاقطة بعد مسح

ما يصيبها من أذى، وكرهه مسح اليد قبل لغقها، لاحتمال كون بركة

الطعام في ذلك الباقي، وإن الشئ الأكل بثلاث أصابع<sup>(١)</sup>فيه قوله ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا»<sup>(٢)</sup>، فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها<sup>(٣)</sup>.

(١) أي (ص) و(هـ) بثلاثة أصابع، وكلاهما صحيح، والأصابع مؤنث، وقد تذكر، ونقالب ثنائيت مصر: الج لعرور: (٣١٣/٢١).

(٢) «اللقمة» «طعامًا» أي في (ج).

[٥٢٩٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ: وَيَلْمَعُ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْخَهَا. [١- ١١١٢]

[٥٢٩٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ أَخْبَرَا، عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ، فَإِذَا قَرَعَ لِعَقْمَا. [أحمد ١٥٧٤]

[٥٢٩٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ حَدَّثَاهُ، أَوْ أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [أحمد ٥٢٩٨]

[٥٣٠٠] (١٣٣- ٢٠٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ الشَّيْبِ ﷺ أَمَرَ يَلْمَعُ الْأَصَابِعِ وَالصَّخْفَةَ، وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَبِيهِ الْبَرَكَةَ». [أحمد ١١٢٢٤]

[٥٣٠١] (١٣٤- ٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ الشَّيْبِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعْتَ لُقْمَةً أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى، وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ بِالْمُنْزِيلِ حَتَّى يَلْمَعَ أَصَابِعُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ». [أحمد ١٤٥٥٢]

[٥٣٠٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَقَرِيُّ (ح). وَحَدَّثَنِي

وفي الرواية لأخرى (كان رسول الله ﷺ يأكل ثلاث أصابع، ويلمع يده قبل أن يمسحها)، وفي رواية: (يأكل ثلاث أصابع، فإذا قرغ لعقها).

وفي رواية: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ يَلْمَعُ الْأَصَابِعِ وَالصَّخْفَةَ، وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَبِيهِ الْبَرَكَةَ»).

وفي رواية: «إِذَا وَقَعْتَ لُقْمَةً أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى، وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ بِالْمُنْزِيلِ حَتَّى يَلْمَعَ أَصَابِعُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ

مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَرِّزَاقٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ وَثَلَّةٌ. وَفِي حَدِيثِهِمَا: «وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْمِثْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا» وَمَا بَعْدَهُ. [أحمد: ١٤٢٢١]

[٥٣٠٣] ١٣٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ، حَتَّى يَحْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ، فَإِذَا سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمُ اللَّقْمَةُ، فَلْيُطِمْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى، ثُمَّ لْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْفَعْهَا لِلشَّيْطَانِ، فَإِذَا فَرَّغَ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ تَكُونُ الْبِرْكَةُ» [بخاري: ٥٣٠٠].

[٥٣٠٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ أَبُو كُرَيْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي نَعْوَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ» [الطبري: ٥٣٠٠].

[٥٣٠٥] (٠٠٠) وَحَدَّثَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سُوَيْدٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذِكْرِ الْمَلْعِقِ، وَعَنْ أَبِي سُوَيْدٍ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ اللَّقْمَةَ، نَحْوَ حَدِيثِهِمَا. [بخاري: ٥٣٠٠].

[٥٣٠٦] ١٣٦ - (٢٠٣٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ قُلَا: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا شَيْخٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَكَلَ طَعَاماً لَعَقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ. قَالَ: وَقُل: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيُطِمْ عَنْهَا الْأَدَى، وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْفَعْهَا لِلشَّيْطَانِ» وَأَمَرَنِي أَنْ نُسَلِّتَ الْقُبْضَةَ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ الْبِرْكَةُ» [بخاري: ٥٣٠٨].

وفي رواية: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ، حَتَّى يَحْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ، فَإِذَا سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمُ اللَّقْمَةُ، فَلْيُطِمْ، وَذَكَرَ نَحْوَ مَا سَبَقَ.

وفي رواية: (وأمرنا<sup>(١)</sup> أَنْ نُسَلِّتَ الْقُبْضَةَ).

(١) في (بخ): وأمر.

[ ٥٣٠٧ ] ١٣٧ - ( ٢٠٣٥ ) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا بَهْرٌ : حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ : حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي فِي أَيُّهَا الْبَرَكَةُ » . [ ٥٣٠٨ ]

[ ٥٣٠٨ ] ( ١٠٠ ) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ دَوَّادٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَغْيِي بْنُ مَهْدِيٍّ - قَالَ : حَدَّثَنَا حَمْدٌ بِهَذَا الْإِسْنَدِ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « وَلَيْسَلْتُ أَحَدُكُمْ الصَّحْفَةَ » ، وَقَالَ : « فِي أَيِّ صَعَامِكُمْ الْبَرَكَةُ ، أَوْ يَدْرُكُ لَكُمْ » . [ ١٢٨٩ ]

وفي رواية : « وَلَيْسَلْتُ أَحَدُكُمْ الصَّحْفَةَ » .

الشرح :

في هذه الأحاديث أوردت من سنن الأكل : منها : استحباب لعق اليد محافظة على بركة نعم وتظيفاً لها ، واستحباب الأكل ثلاث أصابع ، ولا يضم إليها لراحة والخامسة إلا لعلل ، بأن يكون فرقاً أو غيره من لا يمكن ثلاث ، وغير ذلك من الأعدار ، واستحباب لعق القصعة وغيرها ، واستحباب أكل البقعة نقطة بعد مسح أدى يصبها ، هذا إذا لم تقع على موضع نجس ، فإن وقعت على موضع نجس تنجست ، ولا بد من غسلها إن أمكن . فإن تعلل طعمها حيواناً ، ولا يتركها للشيطان .

ومنها : إثبات الشياطين وأنهم يأكلون . وقد تقدم قريباً إيضاح هذا . ومنها : جواز مسح اليد بالطين ، لكن الشبهة أن يكون بعد لعقها .

وقوله ﷺ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسِيٍّ مِنْ شِدَّتِهِ » فيه التحذير منه ، ولشبهة على ملازمته للإنسان في تصرفاته ، فينبغي أن يتأهب ويحترز منه ، ولا يغتر بما يربيه له .

وقوله ﷺ : « يَلْعَقُهَا أَوْ يَلْعَقُهَا مَعَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ : لَا يَمْسُحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَحَتَّى يَلْعَقَهَا غَيْرَهُ ، مَنْ لَا يَقْدِرُ ذَلِكَ ، كَزَوْجَةٍ وَجَارِيَةٍ وَوَلَدٍ وَخَادِمٍ يُحِبُّونَهُ وَيَسْتَوْدُونَ بِنَدَّتْ وَلَا يَسْتَوْدُونَهُ » ، وكذا من كان في معاشهم ، كلهم يعتقد بركته ، ويؤثرون بركته ، تركه لو ألحقه شاة وحول ، والله أعلم .

(١) في (ص) : يقدره ، وفي (ع) : يقدره .

وقوله **عليه السلام**: «لا بدرون في آية لبركة» معناه والله أعلم: أن لظلم الذي يحضره الإنسان فيه بركة، ولا يدري أن تلك لبركة فيم أكل، أو فم يقي على أصابعه، أو فم يقي في أسفل القطعة، أو في اللقمة الصافطة، فينفي أن يحفظ على هذا كله لتحصل لبركة وأصل البركة لزيادة وثبوت الخير والإمتاع به، والمراد هنا - والله أعلم - ما يحصل به التقوية، وتسم عاقبته من أذى، ويقوى على طاعة الله تعالى، وغير ذلك.

قوله: (أن عيد الرحمن من كعب بن مالك أو عيد الله من كعب أحبر) عن أبيه) هذا قد تقدم مثله مراراً، وذكرنا أنه لا يضرب لثقت في الروي إذا كان لثقت بين فقتين، لأن بني كعب هذين ثقتان.

قوله **عليه السلام**: «فليعط ما كان بها من أذى... ولا يمسح يده بالميدل حتى يلعنها» أما (يوط) فيضم الياء، ومعناه: يزيل ويحكي، قال الجوهري: حكى أبو عبيد: ماطه وأماطه: سحاه. وقال لأصمعي: أماطه لا غير، ومنه ماطة الأذى، ومطت أنا عنه، أي: تنحيت<sup>(١)</sup>. والمراد بالأذى هنا المستفاد من غبار وتواب وقذى وبحو ذلك، فإن كانت لجماعة فقد ذكرنا حكمها.

وأما (المندلين) فمعروف، وهو بكسر الميم، قال ابن فارس في «المعجم»: لعله مأخوذ من النذل وهو لثقل<sup>(٢)</sup> وقال غيره: هو مأخوذ من النذل وهو الوسخ، لأنه يُندل به. قال أهل اللغة: يُقال: تسَلَّلت بالمسبب، قال الجوهري: ويُقال أيضاً: تَمَنَّدلت، قال: وأنكر الكسائي تمنَّدلت<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أحبراً أبو داود الخفري) هو بحاء مهملة وفاء مفتوحتين، واسمه عمر بن سعد، منسوب إلى خفراً موضع بالكوفة.

قوله: (من الأعمش، عن أبي سفيان - عن جابر) سم أبي سفيان طلحة بن لطف، تقدم مراراً<sup>(٤)</sup>. قوله: (وأنمرنا<sup>(٥)</sup> أن نسلت القصعة) هو يفتح لثون وضمة للام، ويعده - تمسحها وتتبع ما بقي فيها من الطعام، ومنه: سلَّمت اللذم عنها.

(١) التصحيح: (يط)، وفيه وحكى أبو عبيد مطط عنه وأماطه إذ تنحيت عنه قال: وكذلك يطم غيره وأماطته.

أي: سحاه. وقال لأصمعي: مطت أنا وأماطت صري أماطه ومنه ماطة لأذى من لطريق.

(٢) المعجم المنة (١/٦٦٢).

(٣) التصحيح: (ند).

(٤) النظر (١/٢٥٩) ومن هذا الجزء.

(٥) في (ن) وأمر.

عوله عليه السلام في الرواية الأخيرة، وهي رواية أبي هريرة: «إذا دخل أحدكم طعاماً فليلق أصابعه، فإنه لا يلوي في أيّهنّ البركة»<sup>(١)</sup> هكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضه: «لا يلوي أيّهنّ»<sup>(٢)</sup>، وكلاهما صحيح، أمّا رواية: «في أيّهنّ» فظاهرة، وأمّا رواية: «لا يلوي أيّهنّ البركة»، فمعناد: أيّهنّ صحّة لبركة، فتخلف المضاف وأقام المضاف به مقدّمه، والله أعلم.



(١) في (ج): لا يلوي أيّهنّ البركة.

(٢) في (ج): لا يلوي أيّهنّ.



## ١٩ - [باب ما يفعل الضيف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام،

### واستجاب إذنه صاحب الطعام للتابع]

[٥٣٠٩] ١٣٨ - (٢٠٣٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُمَرَانُ بْنُ أَبِي شُبَيْبَةَ - وَتَفَارِقَ فِي اللَّفْظِ - قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ عَلَامٌ أَحْمَرٌ، فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَعَرَفَ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ، فَقَالَ لِغُلَامِهِ: وَيْحَكَ، اضْطَعْ لَنَا طَعَامًا لِخَمْسَةِ نَفَرٍ، فَوَيْلٌ لِي أَنْ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، قَالَ: فَصَنَعَ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَعَدَهُ خَامِسَ خَمْسَةٍ، وَاتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا اتَّبَعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذُنَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ رَجَعْ» قَالَ: لَا، بَلْ تَأْذُنْ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. [أحمد: ١٥٢٦٨، والبيهقي: ٢٠٨١].

[٥٣١٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شُبَيْبَةَ وَاسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَاهُ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ كُلْثُمِ بْنِ الْأَعْمَشِ. عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ بِهِذَا الْحَدِيثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِتَحْوِيلِ حَبِيبِ جَرِيرٍ. [البيهقي: ٥٤٣٢] (والنظر: ٥٣٠٩).

## باب ما يفعل الضيف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام،

### واستجاب إذنه صاحب الطعام للتابع

فيه (أن رجلاً من الأنصار يقال له: أبو شعيب، صنع للنبي ﷺ طعاماً، ثم دعاه خامس خمسة، واتبعهم رجل، فلما بلغ الباب قال النبي ﷺ: «إن هذا تبعنا، فإن شئت أن تأذن له، وإن شئت رجع»، قال: لا<sup>(١)</sup> بل آذن له يا رسول الله).

(١) بلفظه (لا) ليست هي (ح).

قَالَ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ فِي رِوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَسَاقِ الْحَدِيثِ. اسناني ١٤٤٦ (دعوى: ٥٣٠٩).  
 [٥٣١١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَّابِ: حَدَّثَنَا عَمَّارٌ - وَهُوَ ابْنُ رَزِيْقٍ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ (ح). وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْوَيْنَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنِ الْأَعْمَشِ: عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ.  
 [اسناني ١٤٩١٦ و ١٦٧٦٧].

[٥٣١٢] ١٣٩ - (٧٠٣٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ جَاراً يَرْسُولُ اللَّهَ ﷺ فَأَرْسَلَهُ كَانَ طَيْبَ الْمَرْقِ، فَصَنَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ: «وَهَلِيْهُ؟» بِعَاشِيَةٍ، فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا». فَعَادَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَلِيْهُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا»، ثُمَّ عَادَ يَدْعُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَهَلِيْهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: بَلَى، فَعَانِ حَتَّى أَتِيَا مَنَزَلَهُ. اسناني ١٢٢٤٣.

ومنه (أَنَّ جَاراً يَرْسُولُ اللَّهَ ﷺ فَأَرْسَلَهُ كَانَ طَيْبَ الْمَرْقِ، فَصَنَعَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعِماً). ثم جاء يدعوه، فقال: «وهله؟» لعائشة، فقال: لا، فقال رسول الله ﷺ: «لا»، فعاد يدعو، فقال رسول الله ﷺ: «وهله؟» لعائشة، قال: لا، قال رسول الله ﷺ: «لا»، ثم عاد يدعوه، فقال رسول الله ﷺ: «وهله؟» قال: نعم، في الثالثة، فقاما يتالمان حتى أتيا منزله).

أما الحديث الأول، ففيه أَنَّ المدعو إِذْ تبعه رجل بغير استدعاء، ينبغي له أَلَّا يَأْذَنَ له وينهاه، وإِذْ تبع باب دار صاحب الطعام، أعلمه به لِيَأْذَنَ له أو يمنعه، وَأَنَّ صاحب الطعام يُسْتَجَبُ له أَنْ يَأْذَنَ له إن لم يترقب على حضوره مفسدةً، بَأَن يُؤْذِيَ الحاضرين، أو يُشيعَ عنهم ما يكرهونه، أو يكون جلوسه معهم مُزْرِئاً بهم، لشهرته بالفسق ونحو ذلك، فإِنْ جِيفَ من حضوره شيء من هذا، له يَأْذَنُ له، ويسعى أَنْ يُلْطَفَ في ردِّه، ونحو أعطه شيئاً من الطعام إن كان يليق به، ليكون ردُّه جليلاً، كان حساً.

وجوب إجابة الدعوة، فكان النبي ﷺ مخيراً بين الإجابة وتركها، فاختر أحد المجتزين، وهو تركها إلا أن يأذن عائشة معه، بما كان بها من الجوع ونحوه، فكره ﷺ الاختصاص بالطعام دونها، وهذا من جميل المعاشرة وحقوق المصاحبة وآداب المجاورة لمؤكدة، فبما أذن لها فحذر النبي ﷺ إجاءة الآخر لتجسد المصلحة، وهو حصول ما كان يريده من إكرام جلسه، وبقاء حق معاشرة، ومواساة فيما يحصل، وقد سبق في باب لوليمة يدين لأعداء في ترك إجابة الدعوة، واختلاف العلماء في وجوب الإجابة، وأن منهم من لم يوجبها هي غير وليمة الحرس، كهذه الصورة<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

قوله: (قدما يتدفعان) معه: يحشي كل واحد منهما في أثر صاحبه، قالوا: ونحن لندرسى إنما لم يدع عائشة ﷺ أولاً، لكون الطعام كان قليلاً، فأراد توقيفه على رسول الله ﷺ وفي هذا الحديث جواز أكل المرق والصبيات، قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

وقوله في الحديث الأول: (كان لأبي شعيب غلام لحام) أي: يبيع اللحم. وفيه دليل على جواز الجزارة وجعل كسبها لله والله أعلم.



٢٠ - [باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك،

ويتحققه تحققاً تاماً، واستحباب الاجتماع على الطعام]

[٥٣١٣ - ١٤٠٢ (٢٠٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ، فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ: «مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بَيْتِكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟» قَالَا: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَأَنَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، قُومُوا» فَقَامُوا مَعَهُ، .....

باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك،

ويتحققه تحققاً تاماً، واستحباب الاجتماع على الطعام

فيه ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة في خروج النبي ﷺ وصاحبه من الجوع، وذهابهم إلى بيت الأنصاري، وإدحار مرأته إياهم، ومعجزة الأنصاري وفرحه بهم، وإكرامه لهم وهذا الأنصاري هو أبو الهيثم بن ليثان، وسمي أبي الهيثم مائلاً.

هذا الحديث مشتمل على أنواع من لفوائد. منه: قوله: (خرج رسول الله ﷺ ذات يوم أو ليلة، وإذا هو بأبي بكر وعمر ﷺ). فقال: «ما أخرجكما من بيوتكما؟» قالا: الجوع يا رسول الله، قال: «فأنا» والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما، قوموا، فقاموا معه، فأتى رجلاً من الأنصار، أبي أنس،

هذا فيه ما كان عليه النبي ﷺ وكبار أصحابه ﷺ من الثقل من اللبس، وما بثلوا به من الجوع وصبرهم على أوقات، وقد زعم بعض الناس أن هذا كان قبل فتح الفتوح والتمري عليهم، وهذا زعم باطل، فإن راوي الحديث أبو هريرة، ومعلوم أنه أسلم بعد فتح خيبر.

فإن قيل: لا يلزم من كونه ربه أن يكون أدرك القضية، فالحل: سمعها من النبي ﷺ أو غيره.

(١) كذا وقع في (خ) «فأنا» بالعاء هنا وفي الموضع الآتية، وسيذكر القوي أنه كذا، في بعض نسخ (ص) «فأنا» بالفاء في هذا الموضع، ويبدو في المواضع الآتية، وقع في (ك) «وأنا» وهو في حديثه مخصوص.

فاجوب: أنَّ هذا خلاف الظاهر، ولا ضرورة فيه، بل الصواب خلافه، فإن رسول الله ﷺ لم يزل يتقشَّب في اليسار ولقطة حتى تولَّى ﷺ، فتارة يُوسر، وتارة يُفد ما عنده، كما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة (خرج رسول الله ﷺ من الشب ولم يشبع من خبر الشعير)<sup>(١)</sup>، وعن عائشة (بشبع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من طعام ثلاث لبال يدعاً حتى قبض)<sup>(٢)</sup>، ولأنَّ ﷺ ودرعاً مرهونة على شعير ستة له لأعده<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك مما هو معروف، فكان ﷺ في وقت يُوسر، ثم بعد قليل ينقذ ما عنده، لإحراجه في طاعة الله من وجوه يبر، ويثار المحتاجين، وغياقة تطارفين، وتجهيز لشرب، وغير ذلك، وهكذا كان خلق صاحبهِ ﷺ، بل أكثر أصحابه.

وكان أهل اليسار من المهاجرين والأنصار ﷺ مع برهم له ﷺ وكرامهم يباد وتحتف به بالظرف وغيره، ربه لم يعرفوا حاجته في بعض الأحيان، لكونهم لا يعرفون فرغ ما كان عنده من القوت ببيئته به، ومن عدم ذلك معهم ربه كان شيق الحال في ذلك الوقت، كما جرى لصاحبه ﷺ، ولا يحسم أحد من الصحابة ﷺ حاجة النبي ﷺ وهو متمكِّن من إزالتها إلا بدر إلى إزالتها، لكن كان ﷺ يكتفهم عنهم إذا رأوا لتحمل المشاقِّ وحملاً عنهم، وقد يادر أبو طلحة حين قل: سمعت صوت رسول الله ﷺ أحرف فيه سجوع، إلى إزاة تلك الحاجة، وكذا حديث حابر، وسنذكرهم بعد هذا إن شاء الله تعالى، وقد حديث أبي شعيب أنصاري الذي سبق في الباب فيه أنه عرف في وجهه ﷺ الجوع، فبدر بصنع<sup>(٤)</sup> لظعم، وأشباهه، كثيرة في «الصحيح» مشهورة، وكذلك كانوا يؤثرون بعضهم بعضاً، ولا يعلم أحد منهم ضرورة صاحبه إلا سعى في إزالتها، وقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بذلك، فقد تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الشعر ٩]، وقال تعالى: ﴿رَحِمَهُمُ اللَّهُ﴾ [التح: ١٢٩].

وأما قولهم ﷺ: (أخرجنا الجوع)، وقوله ﷺ: «فأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكم»، فمعناه: أنهم ﷺ لما كان عليه من مراية الله تعالى وتروم طاعته والاشتغال به، فعرص لهم هذا الجوع الذي يُرعجهما ويُفقيهما ويمنعهما من كمال النشاط للعبادة، وتعمد التندب بها، سعي

(١) أخرجه البخاري: ٥٤١٤، وأحمد: ٩٦١١.

(٢) أخرجه البخاري: ٥٤١٦، ومسلم: ٧٤٤٣، وأحمد: ٢٦٣٦٧.

(٣) أخرجه البخاري: ٢٩١٦، ومسلم: ٤٤١٤، وأحمد: ٢٥٩٩٨.

(٤) في (يس) و(ها) بصنع.

فَأَتَى رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَخْبَاهُ هُوَ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ فَلَمَّا رَأَتْهُ الْمَرْأَةُ قَالَتْ: حَرَجَبٌ وَأَهْلًا، فَقَالَ

في إزالته بالخروج في طلب سبب مباح يلعنه به، وهذا من أكمل الضاعات، وأبلغ أنواع مراقبات، وقد نهي عن الصلاة مع من فعه، لأحسين، وبحسرة طعم تشوق النفس به<sup>(١)</sup>، وفي نوب له أعلام<sup>(٢)</sup>، ومحسرة لاحتلذين<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك مما يشعل قلبه، ونهى القاضي عن القضاء في حان غضبه وجوعه وحمة وشدة فرجه<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك مما يشغل قلبه، ويسند كتمان التوكل، والله أعلم.

وقوله: (من يوتكها) هو بضم باء وكسر ها، لغتان قرئ بهما في الشيع<sup>(٥)</sup>.

وقوله ﷺ: «فإن راسي نفسي بينه لأخرجني الذي أخرجكم» فيه جواز ذكر الإنسان ما يناله من ألم وسوء لا على سبيل التشكي وعدم الرضا، بل سلبية ولتصبر، كفعله ﷺ هذا، والانساس دهاء أو مسامحة على الشئ في إزالة ذلك لدرع، فهذا كنه ليس بمشهور، إنما يلزم من كنه تشكيًا وتسخطًا وتجرعًا.

وقوله ﷺ: «أفأ» هكذا هو في بعض النسخ، «فأأ» بالفاء، وفي بعضها بالواو، وفيه جواز الخلف من غير استعلاء، وقد تقدم قريباً بسط كلام فيه، وتقدم بيانه مراراً.

وقوله ﷺ: («قوموا» فقاموا) هكذا هو في أصول تفسير الجمع، وهو جائز بلا خلاف، لكن الجمهور يقولون: «طلأه على الاثنين مجزئ، وآخرون يقولون: حقيقة.

وقوله: (فأتى رجلاً من الأنصار) هو أبو الهيثم صدق بن التيهان، بفتح امشاة فوق وتشديد لمشة تحت مع كسرها، وفيه جواز الإدلال على صاحب الذي يؤق به كمن ترجمت له، واستباح جماعة من بيته، وفيه منقبة لأبي الهيثم، إذ جعله النبي ﷺ أهلاً لنفسه، وكفى به شرفاً ذلك

وفيه: (فألت مرحباً وأهلاً) كمدان معروفان لعرب، ومعناه: صدقت رجباً ومنقبة وأهلاً ناس

(١) أخرجه مسلم (١٢٤٦)، وأحمد: ٢٤٤٤٩ من حديث عائشة، ر.أه أنه ﷺ قال: «لا صلاة معكم» بضماء، ولا غير مدفعه لأحسين.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٣)، ومسلم (١٨٣٨)، وأحمد: ٢٤٠٨٧ من حديث عائشة.

(٣) أخرجه أبو داود (٦٩٤)، وابن ماجه: ٩٥٩ من حديث ابن عباس، ر.أه أنه ﷺ قال: «لا تصنوا خلفكم ولا تمتدوا» ورجتم صغره ج.

(٤) أخرجه البخاري: ٤٤٩٠، ومسلم: ٤٤٩٠، وأحمد: ٢٠٣٧٨ من حديث أبي بكره، ر.أه أنه ﷺ قال: «لا يقضين حكم بين شين وهو غضبان»

(٥) قرأها بضم ابداء حيث وقعت رؤس وحقق وأبو جعفر ويعقوب. وسامون بكسرة



نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ يَنْفُلَ»<sup>(١)</sup> قَالَتْ: ذَهَبَ يَسْتَعْدِبُ لَنَا مِنَ الْمَاءِ، إِذْ جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ،  
فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا أَحَدُ الْيَوْمِ أَكْرَمَ أَضْيَافاً مِنِّي،  
قَالَ: فَاَنْظُرِي فَجَاءَهُمْ بَعْدِي فِي بَيْتٍ وَتَمَرٌ وَرُطَبٌ، فَقَالَ: كُلُوا مِنْ هَذِهِ.....

بهم وفيه استحباب إكرام الضيف بهذا النور وبهيه، وظهور السرور بقومهم، وجعلهم أهلاً لذلك، كل  
هذا وشبهه إكرام للضيف، وقد قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه»<sup>(٢)</sup>.

وفيه جواز سماع كلام الأجنبية، ومرجعها الكلام للحاجة، وجواز بذل المرأة في دخول منزل  
زوجها لمن علمت علماً محققاً أنه لا يكرهه، بحيث لا يخو به الخلوة المحرمة.

وقولها: (ذهب يستعرب لنا الماء) أي: يأتي ماء عذب، وهو البقرب وهو جوار امتعده  
وتطيبه.

قوله: (الحمد لله، ما أحد اليوم أكرم ضيفاً<sup>(٣)</sup> مني) فيه فوائد، منها: استحباب حمد الله تعالى عند  
حصول نعمة طاهرة، وكذا يستحب عند نافع نعمة كانت متوقعة، وفي غير ذلك من الأحوال، وقد  
جُمِعَتْ في ذلك قطعة ضالحة في كتاب «الأذكار»<sup>(٤)</sup>.

ومنها: استحباب إظهار ابتشار والفرح بالضيف في وجهه، وحمد الله تعالى - وهو يسمع - على  
حصول هذه النعمة، والشدة على ضيفه إن لم يتح عليه فتنة، فإن خاف لم يش عليه في وجهه، وهذا  
طريق لجمع بين الأحاديث الواردة بجواز ذلك ومنعه، وقد جمعتها مع بسط الكلام فيها في كتاب  
«الأذكار»<sup>(٥)</sup>.

وفيه دليل على كمال فضيلة هذا الأنصاري وبلاده وعظيم معرفته، لأن أتى بكلام مختصر يسير في  
الحسين في هذا الميرطن، ﷺ.

قوله: (فانطلق فجاءهم بولق فيه بسر وتمر ورطب، فقال: كلوا من هذه) (الجدق) هذا بكسر العين،  
وهي الكباش، وهي غصن من الخمر، ولما أتى بهذا لولق الملوك، ليكون أطرف، وليجمعوا بين

(١) أخرجه البخاري، ٦٠١٨، ومسلم، ١٧٣، وأحمد، ٧٦٢٦ من حديث أبي هريرة رضى الله عنه، وأخرجه أيضاً البخاري،  
٦٠١٩، ومسلم، ١٧٦، وأحمد، ١١٧٢٦ من حديث أبي شريح رضى الله عنه.

(٢) في نسخة من التصحيح: «أضيافاً»

(٣) انظر من ١٠١ وما بعدها

(٤) انظر من ٤٧٦ وما بعدها

وَأَخَذَ الْمُدِيَّةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ» فَدَبَّحَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ، وَبَرَزَ ذَلِكَ الْعِذْقُ وَشَرِبُوا، فَلَمَّ أَنْ شَبِعُوا وَزَوُّوا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ. لَتَسْأَلُنَّ عَنَ هَذَا الشَّعْبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ الْجُرُجُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَابَكُمْ هَذَا النَّعِيمُ».

كُلُّ الْأَنْوَاعِ، فَقَدْ يُطَبِّعُ لِبَعْضِهِمْ هَذَا، وَبَعْضُهُمْ هَذَا. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْمَاكُوهَةِ عَلَى الْمَحِيزِ وَاللَّحْمِ وَغَيْرِهِمَا.

وَفِيهِ امْتِنَاعٌ بِمَادَّةِ بَنِي لُثَيْفٍ بِمَا نَبَرُوا وَكَرَّمُوا بَعْدَهُ بِطَعَامٍ يَصْنَعُهُ لَهُ، لَا يَبِيدُهُ، إِنْ شَبِعَ عَلَى ظَنِّهِ حَاجَتُهُ فِي الْحَالِ إِلَى الطَّعَامِ، وَقَدْ يَكُونُ شَدِيدَ الْحَاجَةِ إِلَى اتِّعَاجِلِ، وَقَدْ يَشُقُّ عَلَيْهِ انْتِظَارُ مَا يَصْنَعُ لَهُ لَا اسْتِعْجَالَهُ لِلانْتِصَرَفِ.

وَقَدْ كَرِهَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ التَّكْنُفَ لِلضَّيْفِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَشُقُّ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْتِ مَشَقَّةُ ظَاهِرَةٌ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُهُ مِنَ الْإِحْلَاصِ وَكَمَالِ لِسُرُورِ الضَّيْفِ، وَرُبَّمَا صَهَرَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَيَتَأَذَّى بِهِ الضَّيْفُ. وَقَدْ يُحْصَرُ شَيْئاً يَعْرِفُ الضَّيْفُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ لَهُ، فَيَتَأَذَّى الضَّيْفُ لَشَقَقَتِهِ عَلَيْهِ، وَكَرِهَ هَذَا مَخَالِفُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، لِأَنَّ أَكْرَمَ إِقْرَانِهِ إِزَاحَةُ خَطَرِهِ، وَإِظْهَارُ السُّرُورِ بِهِ».

وَأَمَّا مَعْنَى الْأَمْرِ بِرِيِّ وَفَبْحَةِ الشَّاةِ، فَلَيْسَ مَعْنَى يَشُقُّ عَلَيْهِ، بَلْ لَوْ ذَبَحَ غَنَاماً، بَلْ جَمَلاً، وَأَتَقَ أَمْرَآءَ فِي ضَيْفَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ ﷺ، كَانَ مَرُوراً بِذَلِكَ، مَعْبُوطاً فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نَوْه: (وَأَخَذَ الْمُدِيَّةَ) فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. «إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ» (الْمُدِيَّةُ) بِصَمِّ لَمِيمٍ وَكَسْرِهَا، هِيَ السَّكِينُ، وَتَقْدَمُ بَيَانُهَا مَرَّةً ١١. «وَالْحُلُوبَةُ» ذَاتُ اللَّيْنِ، مَعْمُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، كَرَكُوبٌ وَطَائِرُهُ.

قَوْلُهُ (فَلَمَّا أَنْ شَبِعُوا وَزَوُّوا)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ. لَتَسْأَلُنَّ عَنَ هَذَا الشَّعْبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَارِ الشَّعْبِ. وَمَا جَاءَ فِي كَرِهَةِ الشَّعْبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَدَامَةِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ يُقْسَى الْقَتْلُ وَنُفْسِي أَمْرُ الْمُحْتَجِّجِينَ.

[ ٥٣١٤ ] ( ٠٠٠ ) ( وحديثي إسحاق بن منصور: أخبرنا أبو هشام - يعني المغيرة بن سلمة - حدثنا عبد الواحد بن زيد: حدثنا يزيد: حدثنا أبو حازم قال: سمعت أبا هريرة يقول: بينما أبو بكر قد عدّ وعمر سعد إذ أتاهما رسول الله ﷺ فقال: «يا أبا عبدك ما هاتما؟» قالوا: أخرجت الخوارج من بيوتهم والذي بعثك بالحق، ثم ذكر نحو حديث خلف بن خبيقة.

وأما السؤال عن هذا لتعيم، فقام القاضي عياض. المراد السؤال عن قيام بعق شكري<sup>(١)</sup> والذي يعتقد أنه أسنول من سؤال تعدد النعم، وعلا ما بالمتنك بها، ويضاهي تكرامه بيسمعه، لا سؤال توييح وتقرير وبمحاسبة، والله أعلم.

قوله في إسناده بطريق الثاني: (وحديثي إسحاق بن منصور: أخبرنا أبو هشام - يعني المغيرة بن سلمة - حدثنا يزيد: حدثنا أبو حازم قال: سمعت أبا هريرة يقول) هكذا وقع هذا الإسناد في الشيخ ببلاحة: وحكى القاضي عياض أنه وقع هكذا في رواية من مذهب، وفي رواية لرازي من طريق الجلودي، وأنه وقع من رواية السجزي عن محمودي زيادة رجل بين المغيرة بن سلمة وزياد بن كيسان، وهو عبد الواحد بن زيد<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عبيد الجديني: ولا بد من إثبات عبد الواحد، ولا يتصل بالحديث إلا به، قال: وكذلك أخرجه أبو مسعود لدمشقي في «الأطراف» عن مسلم، عن إسحاق، عن مغيرة، عن عبد الواحد، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال الجديني: وما وقع في رواية ابن مهران وغيره من إسناد له خطأ<sup>(٣)</sup>.

قلت. ونقد خلف الواسطي في «الأطراف» بمسقاط عبد الواحد، وأنظاهر الذي يقتضيه حال مغيرة ويريد أنه لا بد من ثبت عبد الواحد كما قلناه الجديني، والله أعلم. هذا ما يتعلق بالحديث الأول.

أما الحديث الثاني، وهو حديث طعم جابر، فقيه أنوع من لفوائد، وجم من القواعد منها: المثلث الظاهر والعسم لباهر من أعلام نبوة رسول الله ﷺ، وقد تظاهرت أحاديث أحد بمثل هذه حتى زاد مجموعها على التواتر، وحصل العلم القطعي بالمعنى الذي اشتركت فيه هذه الأحاد،

(١) الإكمال للمسلم: (٥١٢/٦)

(٢) الإكمال للمسلم: (٥١٢/٦)، وبسخت من الصحيح مسلم، مرفوعة رواية لسجزي عن الجلودي، أي، يزيد بن عبد

الواحد بن زيد في موضح الجلود

(٣) التبيين لمجل: (٨٩٨/٣)

[٥٣١٥] ١٤١ - (٢٠٣٩) حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ مَحَلٍ مِنْ رُقْعَةٍ عَازَضَ لِي بِهَا ثُمَّ قَرَأَهُ عَلَيَّ، قَالَ: أَخْبَرَنَاهُ حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمَّا حُفِرَ الْخَنْزِقُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَصًا، فَانْكَفَأْتُ إِلَى مِرَاتِي، فَكُلْتُ لَهَا: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ فَأَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَصًا شَلِيدًا، فَأَخْرَجَتْ لِي جِرَابًا فِيهِ ضَامٌّ مِنْ شَعِيرٍ، وَلَنَا بِهِمَّةٌ دَاجِنٌ، قَالَ: فَلَبَّيْتُهَا وَفَضَحْتُ،

وهو انخرق العدة بم أتي به ﷺ، من تكثير الطعام للقبيل الكثرة الظاهرة، ونسج لسه ونكشره. وتسح الطعام، وحسن الجذع، وغير ذلك مما هو معروف، وقد جمع ذلك العلماء في كتب دلائل النبوة، كالدلائل للفقيد الشافعي، وصاحبه أبي عبد الله الخليفي، وأبي بكر البيهقي الإمام الحافظ، وغيرهم مما هو مشهور، وأحسنها كتاب البيهقي، فله الحمد على ما أنعم به على بيت ﷺ وعبداء يذكرون ﷺ، وبالله التوفيق.

قوله: (حدثنا سعيد بن ميناء) هو بالمد ونقص، وقد تقدم بيانه مرث<sup>(١)</sup>

قوله: (رأيت بالنبوي<sup>(٢)</sup> حمصاً) هو يفتح لحم والعيم، أي. رأيت ضامراً ابطن من الجوع. قوله: (فانكفأت إلى مراتي) أي: انقلبت ورجعت، ووقع في مسح: (فانكفيت)، وهو خلاف لمعروف في اللغة، بل الصواب: (انكفات) بالهمزة.

قوله: (فأخرجت لي جراباً) هو رعدة من جدد معروف، بكسر الجيم وتحتها، لكسر أشهر. وقد سبق بيانه<sup>(٣)</sup>

قوله: (ولنا بهيمة داجن) هي بصم لباء تصغير بهمة<sup>(٤)</sup>، وهي لصغيرة من أولاد الضأن، قال ابن جرير: وتطلق على الذكر والأنثى<sup>(٥)</sup>، كالشاة والسحلة الضغيرة من أولاد الغنم، وقد سبق قريباً أن الداجن ما ألقى ليذوت.

(١) انظر ٤/ ٢١١.

(٢) في (ص) و(هـ): النبي، وفي نسخة من الصحيح مسلم: رسول الله وحشد من (خ)، وهو لعواقب لما في الصحيح البخاري.

(٣) انظر من ١٣٥، ٤٢٠، من هذا الخبر.

(٤) في (ص): بهيمة، وهو خطأ.

(٥) انصحح: بهمة.

فَقَرَعَتْ إِلَى قَوْمِي، فَفَطَعْتُهَا فِي بُرْمَتِهَا، ثُمَّ وَابَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: لَا تَمْضُخْنِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ، قَالَ: فَجِئْتُه لَسَرُّهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ قَدْ دَبَحْنَا بِهَيْمَةَ لَنَا، وَطَحْنَتْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ كَدُّ عَشْتٍ، فَكَعَالَ أَنْتَ فِي نَفَرٍ مَعَكَ، فَصَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْغَنْدَقِ، إِنْ جَابِراً قَدْ صَنَعَ لَكُمْ سُوراً، فَحَيِّ هَلَا بِكُمْ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْزِلُنَّ بُرْمَتَكُمْ، وَلَا تُخِيرُنَّ عَجِيَّتَكُمْ حَتَّى أَجِيءَ» فَجِئْتُ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَدِّمُ النَّاسَ، حَتَّى جِئْتُ امْرَأَتِي، فَقَالَتْ: بِكَ وَبَيْتٌ، .....  
 قوله: (فجئته فصارته، فقلت، يا رسول الله) فيه جورٌ لمساواة<sup>(١)</sup> بالحاجة محضرة الجماعة، والمأوى أن يتدجى اثنان دون الثالث كما ستوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

قوله ﷺ: «إِنْ جَابِراً قَدْ صَنَعَ لَكُمْ سُوراً، فَحَيِّ هَلَا بِكُمْ» أمّا (السُّور) فيضمّ لسين وإسكان الواو غير مهمور، وهو الطعم الذي يدعى إليه وقيل: الصَّحَام مطلقاً، وهي لفظة فارسية، وقد تظاهرت أحاديث صحيحة بأن رسول الله ﷺ تكلم بأنفاذ غير العربية، فبدل على حواره.

وأمّا الحيّ هلاً فهو يتنوين «هلاً»، وقيل بلا تنوين، على وزن علا، ويقال: حيّ، فمعناه: صبك بكذا أو ادع بكذا، هكذا قاله أبو عبيد<sup>(٣)</sup> وغيره، وقيل: معناه: عجل به، وقال الهروي: معناه: هات وعجل به<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وجاء رسول الله ﷺ يقدم الناس)، ثم فعل هذا لأنه ﷺ دعاهم فجاءوا تبعاً له، كصاحب طعام إذا دعا صائفة يمشي قدمهم، وكذا رسول الله ﷺ في غير هذا الحال لا يتقدمهم، ولا يمتكئهم من وقته عقبيه<sup>(٥)</sup>، وفعله هذا بهذه المصلحة.

قوله: (حتى جئت امرأتي، فقالت: بك وببيت) أي: فمعه ودعت عليه، وقيل: معناه: بك وبالحق المصلحة، وبك يتعنى اللأم، وقيل: معناه: حري هذا برأيك وسوء نظرك وبسببك.

(١) في (جبر) وفيه: المساواة.

(٢) انظر اصطلاح الآتي برقم: ٥٦٩٤

(٣) «التقريب لأحدث»: ١/ ١٨٧.

(٤) «التقريب في أمثال وأخبار الحديث»: (جبر).

(٥) أي لا يترك أحداً يمشي حقه، يعني أنه ﷺ من غاية التواضع لا يتقدم أصحابه في المشي.

فَقُلْتُ: قَدْ فَعَلْتُ الَّذِي قُلْتَ لِي، فَأُخْرِجْتُ لَهُ عَجِينَتًا، فَبَصَقَ فِيهَا وَبَارَكَ، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بُرْمَتِنَا، فَصَقَ فِيهَا وَبَارَكَ، ثُمَّ قَالَ: «ادْعِي خَازِنَةَ فُلْتَحْبِرَ مَعَكَ، وَأَقْدِجِي مِنْ بُرْمَتِكُمْ، وَلَا تُزِلُّوهَا، وَهَمَّ الْفَتْ، فَأَقْسِمَ بِاللَّهِ لَا أَكُلُوا حَتَّى تَرْكُوهُ وَانْحَرِفُوا. وَإِنْ بُرْمَتُنَا لَتَفِطُّ كَمَا هِيَ، وَإِنْ عَجِينَتُنَا - أَوْ كَعْدُ قَالَ الْمُصْحَفُ - لَتَحْبِرُ كَمَا هُوَ. (أحمد ١٥٠٢٨، رجبى ١١٠٢).

[٥٣١٦] ١٤٢ - (٢٠٤٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنِ

قوله: (قَدْ فَعَلْتُ الَّذِي قُلْتَ لِي) معناه: أَنِي أَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا عِنْدِي، فَهُوَ أَحْلَمُ بِالْمَصْلَحَةِ.

قوله: (ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بُرْمَتِنَا، فَصَقَ فِيهَا وَبَارَكَ، ثُمَّ قَالَ «ادْعِي خَازِنَةَ فُلْتَحْبِرَ مَعَكَ») هذه لفظة وهي «ادْعِي» وقعت في بعض الأصوات هكذا: «دعِي» بعين ثم ياء، وهو الصَّحِيحُ الظَّاهِرُ، لأنه خطابٌ لِلْمَرْأَةِ، وبهذا قال «فلتَحْبِرُ مَعَكَ»، وفي بعضها: «دعوني» بوزن ونون، وفي بعضها: «دعني»، وهذا أيضًا صحيحان، وتقديره: اطلبِي واظْلُبِي خَازِنَةَ خَدِيرَةٍ.

وقوله: (عَمَدَ) بفتح الميم. وقوله: (بَصَقَ) هكذا هو في أكثر الأصوات، وفي بعضها: (بَسَقَ)، وهي لغة قليلة، والمشهور: بَصَقَ وبَرَقَ، وحكى جماعة من أهل اللغة: بَسَقَ، لكنها قليلة كما ذكرنا. قوله ﷺ: «وَأَقْدِجِي مِنْ بُرْمَتِكُمْ» أي: اغرفي، ولَبِقْدِجٌ لِبِقْرَةٌ، يقال: قَدَحْتُ لِمَرْقٍ أَقْدَحَهُ بفتح الدال: غَرَقْتَهُ.

قوله: (وَهَمَّ الْفَتْ، فَأَقْسِمَ بِاللَّهِ لَا أَكُلُوا حَتَّى تَرْكُوهُ وَانْحَرِفُوا، وَإِنْ بُرْمَتُنَا لَتَفِطُّ كَمَا هِيَ، وَإِنْ عَجِينَتُنَا<sup>(١)</sup> لَيُخْبِرُ كَمَا هُوَ) قوله: (تَرْكُوهُ وَانْحَرِفُوا)، أي: شِعُوا وَانْصَرَفُوا. وقوله: (لَتَفِطُّ) بكسر فاءين المعجمة وتشديد طاء، أي: تَفْطِي وَيُسَمَّعُ عَلَيْهَا. وقوله: (كَمَا هُوَ) يعود إلى العجين. وقد تضمن هذا الحديث علمين من أعلام النبوة. أحدهما: تكثيرُ الطَّعَامِ القليل، والثاني: علمُه ﷺ بِأَنَّ هَذَا الطَّعَامَ الصَّغِيرَ الَّذِي يَكْفِي فِي أَعْدَادِ خَمْسَةِ أَنْفُسٍ أَوْ نَحْوِهِمْ سَيَكْفِي فِيكَفِي الْفَتْ وَرِيَادَةِ، فَدَعَاهُ الْفَتْ قِيلَ أَنْ يَجْعَلَ إِلَيْهِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ عَجِيْنٌ شَعِيرٌ وَهَيْمَةٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ثَلَاثٍ، وَهُوَ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي طَعَامِ أَبِي طَلْحَةَ، فَفِيهِ أَيْضًا هَذَانِ الْعِلْمَانِ مِنْ أَعْلَامِ النَّبَوَّةِ، وَهِيَ تَكْثِيرُ الْقَلِيلِ، وَعِلْمُهُ ﷺ بِأَنَّ هَذَا الْقَدِيرَ سَيَكْفِيهِ اللَّهُ تَعَالَى، يَكْفِي هَؤُلَاءِ الْمَخْلُقَ الْكَثِيرَ، فَدَعَاهُمْ لَهُ.

(١) في (ص) و(ع) ونسختنا من «صحيح مسلم»: عَجِينَتَا.



إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لِأُمِّ سُلَيْمٍ: قَدْ سَجَعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَغِيفاً، أَغْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَصاً مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخَذَتْ خِصَراً لَهَا، فَلَقَّتِ الْخُبْزَ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ قَسَّمَتْهُ تَحْتَ ثَوْبِي، وَرَدَّتْنِي بِبَعْضِهِ، ثُمَّ أَرْسَلْتَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَدْ هَبْتُ بِهِ، فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ انْتِاسٌ، فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «الْطَّعَامُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَنْ مَعَهُ؟ «قَوْمُوا» قَالَ: فَانْطَلَقَ، وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أبا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمُّ سُلَيْمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَلَهُمْ عِنْدَكَ مَا نُطْعِمُهُمْ، فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلُمِّي مَا عِنْدَكَ يَا أُمُّ سُلَيْمٍ» فَأَنْتَ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُتِلَ، وَعَصَرَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سُلَيْمٍ عُمَةً لَهَا، فَأَذْنَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: «إِذْ لَنْ لِعَصْرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى

وَعَدِمَ أَنْ أَنْسَأَ ﷺ رَوَى هَذَا حَدِيثَيْنِ: الْأَوَّلُ مِنْ طَرِيقٍ، وَالثَّانِي مِنْ حَرَقٍ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا مَقْصِدُ جَزَاءِ قِيَمَتِهِمَا هَذَانِ الْمَعْجَزَتَانِ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمَعْجَزَاتِ.

فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: (أَنَّ أبا طَلْحَةَ وَأُمَّ سُلَيْمٍ ﷺ أَرْسَلَا أَنْسَأَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَقْرَاصِ شَعِيرٍ، قَالَ أَنَسُ: فَذَهَبَتْ فَوَجَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ أَصْحَابُهُ، قُمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلْتُكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «الْطَّعَامُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَنْ مَعَهُ؟ «قَوْمُوا» قَالَ: فَانْطَلَقَ، وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أبا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمُّ سُلَيْمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَلَهُمْ عِنْدَنَا مَا نُطْعِمُهُمْ، فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلُمِّي مَا عِنْدَكَ يَا أُمُّ سُلَيْمٍ» فَأَنْتَ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُتِلَ، وَعَصَرَتْ عَلَيْهِ عُمَةً لَهَا، فَأَذْنَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ قَالَ: «إِذْ لَنْ لِعَصْرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى

(١) فِي (أَنَسٍ) وَ(هَذَا) حَرَقٌ.

(٢) فِي (خ) مَا شَاءَ أَنْ يَقُولَ.

شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ» حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ زَجْلاً أَوْ ثَمَانُونَ.

[ص: ٢٤٦، سورة: راء = ٥، ٢٥٧٨]

شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ» حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ زَجْلاً أَوْ ثَمَانُونَ.

### الشرح:

قوله ﷺ: «أرسلت أبا طلحة؟» فقلت: نعم، وقوله «الطعم؟» فقلت: نعم، هذان غلمان من أعلام النبوة، وذهابه ﷺ يوم علمت ذلك كما سبق، وتكثير لظلم عثم ربح.

وفيه ما تقدم في حديث أبي هريرة وحديث جابر من بتلاء الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم والاعتبار بالجوع وغيره من المشافى، ليسيرو فيعظم أجورهم ومنازلهم. وفيه ما كانوا عليه من كتمان ما بهم. وفيه ما كانت نصيحة ﷺ عليه من الاعتناء بأحوال رسول الله ﷺ.

وفيه استحياء بعض الشهادة وإن كانت قليلة بأشقة إلى مرتبة الميعود إليه، لأنها وإن قلت فهي خير من العدم. وفيه جدوى لعالم لأصحابه يهديهم ويؤدبهم، واستحياء ذلك في المساجد وفيه نطلاق صاحب الطعام بين يدي الضيفان وخروجه ليتفقاهم.

وفيه تنقية لأم سليم ﷺ، ودلالة على عظم فقهها ورُجحان عقلها، لقولها: «الله ورسوله أعلم»، ومعناه: أنه قد عرف الطعام فهو أعلم بالمصلحة، فهو لم يعلمها في مجيء الجمع العظيم لم يفعلها، فلا تحزن من ذلك. وفيه استحياء فث. طعام، واختيار الثريد على الغمس بالقم.

وقوله: (حضرت عليه عكّة) هي بصم العين وتشديد الكف، وهي وعاء صغير من جلد لسمن خاصة. وقوله: (فأقمته) هو بالمد والقصر، لعنان، أقمته وأقمته، أي جعلت فيه إداماً، وإنما أذن لعشرة عشرة ليكون أرفق بهم، فإن القصة التي فث فيها تلك لأقر ص لا يتحلق عليها أكثر من عشرة إلا يفرض بسحقهم ليعدها عنهم، والله أعلم.

(١) وقع بعده في نسخة من «صحيح مسلم»: فأذِنَ لَهُمْ، فأكلوا حتى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ».

[٥٣١٧] ١٤٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَالنَّفْطُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَدْعُوهُ، وَقَدْ جَعَلَ طَعَاماً، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ النَّاسِ، فَنَظَرُ إِلَيَّ. فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقُلْتُ: أَجِبْ أَوْ طَلَحَةُ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «قُومُوا» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا صَنَعْتُ لَكَ شَيْئاً، قَالَ: فَمَسَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدَعَا فِيهَا بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ لِقَرَأٍ مِنْ أَصْحَابِي، عَشْرَةً» وَقَالَ: «كُلُوا»، وَأَخْرَجَ لَهُمْ شَيْئاً مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، فَخَرَجُوا، فَقَالَ: «أَدْخِلْ عَشْرَةً» فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، فَمَا رَأَى يُدْخِلُ عَشْرَةً وَيُخْرِجُ عَشْرَةً حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا ذَكَرَ، فَأَكَى حَتَّى شَبِعَ، ثُمَّ هَيَّأَهَا، فَأَدَا هِيَ مِثْلَهَا جِئْنَ أَكْثَرُ مِنْهَا، (احمد ١٣٢٨٣) [نظر ٥٣١٦].

[٥٣١٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأَمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: «ثُمَّ أَخَذَ مَا بَقِيَ فَجَمَعَهُ، ثُمَّ دَعَا فِيهِ بِالْبَرَكَةِ، قَالَ: فَعَادَ كَمَا كَانَ، فَقَالَ: «وَوَكَّلْتُكُمْ هَذَا»» [نظر ٥٣١٦].

[٥٣١٩] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لُبَيْلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أَمْ سَتَيْمٌ أَنْ تَضَعُ لِسَبِيٍّ ﷺ طَعَاماً لِنَفْسِهِ خَاصَّةً، ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَيْهِ، وَمَدَّقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ وَاسْمَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «الَّذِينَ لِعَشْرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَدَخَلُوا، فَقَالَ: «كُلُوا وَسَمُوا اللَّهَ» فَأَكَلُوا، حَتَّى قَسَ ذَلِكَ بِثَمَانِينَ رَجُلًا، ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ

رَأَى الْحَدِيثَ الْآخَرَ فَفِيهِ أَنْ أَسَأَ قَالَ: (بَعَثَنِي أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَدْعُوهُ، وَقَدْ جَعَلَ طَعَاماً، فَأَقْبَلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ النَّاسِ، فَنَظَرُ إِلَيَّ، فَاسْتَحْيَيْتُ، فَقُلْتُ: أَجِبْ أَوْ طَلَحَةُ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «قُومُوا») وذكر الحديث: (وَأَخْرَجَ لَهُمْ شَيْئاً مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ)

وهذا الحديث مصنفه آخرى بلا شك، وفيها ما سبق في الحديث لأول وزيادة هذا تعلم لاخر من  
علام النبوة، وهو إخراج ذلك الشيء من بين أصابعه، لكرامته ﷺ

بَعْدَ ذَلِكَ وَأَهْلُ الْبَيْتِ، وَتَرَكُوا سُورًا. رُحِمَ [١٣٤٢٧] لَهُ بِعَر ٢٥٣١٦.

[٥٣٢٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، بِهَذَا نَقَصَهُ فِي طَعْمِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ فِيهِ: فَقَدِمَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى الْبَابِ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ، قَالَ: «هَلُمُّهُ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبَرَكَاتِ» رُحِمَ ٢٥٣١٦.

[٥٣٢١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ لِبَجِيئٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ فِيهِ: ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَكَلَ أَهْلُ الْبَيْتِ، وَأَفْضَلُوا مَا أَبْلَغُوا جِيرَانَهُمْ.

[بَعَر ٢٥٣١٦]

[٥٣٢٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا لَحْسَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَنَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَى أَبُو طَلْحَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُصْطَجِعًا فِي الْمَسْجِدِ، يَتَقَلَّبُ ظَهْرُ لِبْطُنٍ، فَأَتَى

وَقَوْلُهُ: (وَتَرَكُوا سُورًا) هِيَ بِلَهْمٍ أَيْ: بَقِيَّةٌ.

وَقَوْلُهُ: (فَقَامَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى الْبَابِ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ. يَا رَسُولَ اللَّهِ. إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ، قَالَ «هَلُمُّهُ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبَرَكَاتِ» أَمَا قَدِمَ أَبِي طَلْحَةَ، فَلَا تَنْتَظِرُ قَدِيمَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ أَهْلُ تَلْقَاءَ.

وَقَوْلُهُ: (إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَ(كَانَ) هُنَا نَمَّةٌ لَا تَحْتَاجُ خَبْرًا. وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ» فِيهِ عِلْمٌ لِلَّهِ بِأَهْلِهِ مِنْ أَعْلَامِ الْبُتُوَّةِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَكَلَ أَهْلُ الْبَيْتِ) بِهِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِصَاحِبِ الطَّعَامِ وَأَهْلِهِ أَنْ يَكُونَ أَكْبَهُمْ بَعْدَ فَوَاحٍ لُطُفَاتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (يَتَقَلَّبُ ظَهْرُ لِبْطُنٍ) وَفِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى: (وَقَدْ عَضَبَ بَعْضُهُ بَعْضًا) لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا، وَاحِدُهُمَا يُبَيِّنُ الْآخَرَ. وَيَقَالُ: عَضَبَ وَعَضَبَ، مَا تَخَفَفَ وَالتَّشَدَّدَ.

أُمُّ سُلَيْمٍ قَالَتْ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعاً فِي الْمَسْجِدِ، يَتَلَبَّسُ ظَهراً لِيَنْظُرَ، وَأُضْهُ جَائِعاً، وَسَقَى الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: لَمْ أَكُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ وَأُمُّ سُلَيْمٍ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَفَقَسْتُ فَضْلَهُ، فَأَلْهَيْتُهُ لِحَبْرَانَا. (مسند: ١٥٣١٦).

[٥٣٢٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ، أَنَّ يَحْقُوبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَآ، فَوَجَدْتُهُ جَالِساً مَعَ أَصْحَابِهِ يُحَدِّثُهُمْ وَقَدْ غَضِبَ بَطْنُهُ بِعَصَايَةٍ - قَالَ أَسَامَةُ: وَأَنَا أَشْتُ: عَلَى خَجَرٍ - فَقُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: لِمَ غَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَطْنَهُ؟ فَقَالُوا: مِنْ الْجُوعِ، فَلَمَعَبْتُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ، وَهُوَ زَوْجُ أُمِّ سُلَيْمٍ بِنْتِ مِلْحَانَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ، قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَضِبَ بَطْنَهُ بِعَصَايَةٍ، فَسَأَلْتُ بَعْضَ أَصْحَابِهِ، فَقَالُوا: مِنْ الْجُوعِ، فَدَخَلَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى أُمِّي فَقَالَ: هَلْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، عِنْدِي كِسْرٌ مِنْ خُبْزٍ وَكُمْرَاتٌ، فَإِنْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَدَهُ أَشْبَعْنَاهُ، وَإِنْ جَاءَ آخَرُ مَعَهُ قُلْ عَنْهُمْ، لَمْ ذَكَرَ سَدِيرَ الْحَدِيثِ بِفَضْلِهِ. (مسند: ١٥٣١٦).

[٥٣٢٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ لُثَيْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي طَعَامِ أَبِي طَلْحَةَ، تَحْرُ حَبْرِيَّتُهُمْ. (مسند: ١٥٣٥٧).

قوله: (للمعبث إلى أبي طَلْحَةَ، وهو زوج أُمِّ سُلَيْمٍ بِنْتِ مِلْحَانَ، لقلت: يا ابتاه) فيه استعمال

المعجزة، لقوله: (يا ابتاه) ومعناه هو زوج أمه وقوله: (بنت مِلْحَانَ) هو بكسر الميم، والله أعلم.





٢١ - [باب جواز أكل المرق، واستحباب أكل اليقطين،

وإيثار أهل المائدة بعضهم بعضاً وإن كانوا ضيفاناً

إذا لم يكره ذلك صاحب الطعام]

[٥٣٢٥] ١٤٤ - (٢٠٤١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ مِنْ أَنَسٍ مِمَّا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خَبِثاً دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبْزاً مِنْ شَعِيرٍ، وَمَرْقاً فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَرِيدٌ، قَالَ أَنَسُ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الْمُبَّاءَ مِنْ حَوَالِي الصُّحُفَةِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْذُ يَوْمَئِذٍ. [سرخي: ١٣٨٠].

[٥٣٢٦] ١٤٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ سُبَيْمَانَ بْنِ الْمُفِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ، فَأَنْظَلْتُ مَعَهُ، فَجِئْتُ بِمَرْقَةٍ فِيهَا دُبَّاءٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ الدُّبَّاءِ وَيُعْجِبُهُ، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَقْبِلُ إِلَيْهِ وَلَا أَطْعُمُهُ، قَالَ: فَقَدْ أَنَسُ. فَمَا زِلْتُ بَعْدُ يُعْجِبُنِي الدُّبَّاءُ.

[الحمد: ١١٣٣٥٩].

باب جواز أكل المرق، واستحباب أكل اليقطين،

وإيثار أهل المائدة بعضهم بعضاً وإن كانوا ضيفاناً

إذا لم يكره ذلك صاحب الطعام

فيه حديث أس (رضي الله عنه)، (أن حديثاً دعا رسول الله ﷺ، فقرَّبَ إليه خبزاً من شعير، ومرقاً فيه دُبَّاءٌ وقَرِيدٌ، قال أس: فرأيتُ رسول الله ﷺ يَتَّبِعُ الْمُبَّاءَ مِنْ حَوَالِي الصُّحُفَةِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْذُ يَوْمَئِذٍ).

وفي رواية: (قال أس: فَمَا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَقْبِلُ إِلَيْهِ وَلَا أَطْعُمُهُ)



[ ٥٣٢٧ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ؛ أَحَبَرَنَا مَعْمَرُهُ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ وَعَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا خِيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَرَأَاهُ. قَالَ ثَابِتٌ: فَسَوَّعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: فَمَا ضَيَّعَ لِي طَعَامَ بَعْدَ أَقْلِيرٍ عَلَى أَنَّ يُضْنَعَ فِيهِ دُبَاءٌ إِلَّا ضَيَّعَ. [مسند ٥٣٢٦].

وله رواية - (قال أنس: فما ضيَّع لي طعام بعد أقْلِيرٍ على أن يُضنع فيه دُبَاءٌ إلا ضيَّع).  
فيه فوائد:

سها. إجابة الدعوة، وإباحة كسب الحياض، وإباحة المرق، وفضيلة أكل الدُّبَاءِ، وأنه يُستحب أن يُحبَّ الدُّبَاءُ، وكذلك كلُّ شيء كان رسول الله ﷺ يُحِبُّهُ، وأنه يُحرَّص على تحصيل ذلك، وأنه يُستحب لأهل الماشقة إيثَارُ بعضهم بعضاً إذ لم يكرهه أحد حب الطعام.

وَأَمَّا (تَشْيِيعُ الدُّبَاءِ مِنْ حَوَالِي الصُّحُفَةِ) فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: من حوَالِي جانبهِ ودُخَيْتِهِ من الصُّحُفَةِ، لا من حوَالِي جميع جوانبها، فقد أمر بالأكل ممَّا يلي الإنسان.

ولثاني: أن يكون من جميع جوانبها، وإنما نهى عن ذلك لئلا يتقلَّده جليسه، ورسول الله ﷺ لا يتقلَّده أحد، بل يتبرَّكون بأثاره ﷺ، فقد كانوا يتبرَّكون ببُصْفِهِ ﷺ ونُخَامَتِهِ، ويدلُّون بذلك وجوههم، وتُشْرِيبُ بعضهم يولاءَهُ، وبعضهم دمه<sup>(١)</sup>، وضرب ذلك ممَّا هو معروف من عظميتهم عندنا، وأثاره ﷺ التي يخالفه فيها غيره.

و(الدُّبَاءُ) هو لِقَظَتَيْنِ، وهو بالمدِّ، هذا هو المشهور، وحكى القاضي عياض في القصر أيضاً، لو حدةً ثمانية أو ثمانية<sup>(٢)</sup>، في الله أعلم.



(١) قد استوفى في المجموع شرح لهذا (١/ ٢٣٤). حديث أبي طيبة وهو حقه النبي ﷺ وشرب دمه - ضعيف.

وحديث شرب المرأة اللبن صحيح، ورواه لنا رُفْعَتِي وَقَدْ، هو حديث صحيح.

(٢) إكمال للمعجم: (٥/ ٥٢٢).

## ٢٢ - [بَابُ اسْتِحْبَابِ وَضْعِ الثَّوِي خَارِجَ الثَّمَرِ،

وَاسْتِحْبَابِ دَعَاءِ الضَّيْفِ لِأَهْلِ الطَّعَامِ، وَطَلْبِ الدُّعَاءِ مِنَ الضَّيْفِ الصَّالِحِ.

### وَإِجَابَتِهِ لِذَلِكَ]

[ ٥٣٢٨ ] ١٤٦ - (٢٠٤٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُفَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ: نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي، قَالَ: فَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ طَعْمًا وَوَطْبَةً، فَأَكَلَ مِنْهَا. ثُمَّ أَتَى بِتَمْرٍ، فَكَانَ يَأْكُلُهُ وَيُلْقِي الثَّوِي بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ، وَيَجْمَعُ السَّبَابَةَ وَالرُّسْطَى - قَالَ شُعْبَةُ: هُوَ ظَنِّي، وَهُوَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: إِلْقَاءُ الثَّوِي بَيْنَ الإِصْبَعَيْنِ ثُمَّ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ، ثُمَّ نَزَلَهُ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ، قَالَ: فَقَالَ أَبِي - وَأَخَذَ بِلِحَافِهِ دَابَّتِهِ - اذْعُ اللَّهُ لَنَا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ، وَاعْفُ رَحْمَتَهُمْ».

[إسناده: ١٩٧٩٥]

[ ٥٣٢٩ ] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح) - وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

## بَابُ اسْتِحْبَابِ وَضْعِ الثَّوِي خَارِجَ الثَّمَرِ،

وَاسْتِحْبَابِ دَعَاءِ الضَّيْفِ لِأَهْلِ الطَّعَامِ، وَطَلْبِ الدُّعَاءِ مِنَ الضَّيْفِ الصَّالِحِ،

### وَإِجَابَتِهِ إِلَى ذَلِكَ

فيه (يزيد بن حنبل، عن عبد الله بن بسر قال: نزل رسول الله ﷺ على أبي، فقربنا له طعامًا ووطبة، فأكل منها، ثم أتى بتمر، فكان يأكله ويلقي الثوي بين إصبعيه، ويجمع السبابه والوسطى - قال شعبة هو ظنني، وهو فيه إن شاء الله إلقاء الثوي بين الإصبعين - ثم أتى بشراب فشربه، ثم ناوله الذي عن يمينه، قال فقال أبي - وأخذ بلحافه دابته - ادع الله لنا، فقال: «اللهم بارك لهم فيما رزقتهم، واغفر لهم وارحمهم»).

المُتَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْإِسْدِ، وَلَمْ يَسْجُا فِي إلقاءِ النَّوَى  
بَيْنَ الْإِصْبَعَيْنِ، (الحديث: ١٧٦٧٥).

وفي الرواية الأخرى ذكره، وقال: (ولم يَسْجُ<sup>(١)</sup> في إلقاء النَّوَى بين الإصبعين).

### الشرح:

(عبد الله بن يسر) بصمّ له. (ويزيد بن حمير) بصمّ الحاء لمعجمة وفتح الحميم.

وقوله: (ووظيفة) هكذا رواية الأكثرين - (وظيفة) بالواو وإسكان لفتح وبعدة باء مؤنثة، وهكذا رواه الثَّعْلَبِيُّ بن شَيْبَلٍ روى هذا الحديث عن شعبة، والنَّصْرُ بِمَامٍ من أئمة اللغة، وفسره الثَّعْلَبِيُّ فقال: لَوْضَعُ الْخَيْسِ، يَجْمَعُ الثَّمَرُ سَرْيًى وَلَافَةً لِمَدَّقٍ وَلِسْمَنْ، وكذا ضبطه أبو مسعود السَّمْعَانِيُّ وأبو بكر البرقاني وخوارج، وهكذا هو عندنا في معظم النسخ، وفي بعضها (رُطْبَةٌ) سواه مصمومة وفتح لظاء، وكذا ذكره حميد بن قيس: هكذا جاء فيه وأبناه من نسخ «مسند»: (رُطْبَةٌ) بالراء، قال: وهو تصحيف من الراوي، وإنما هو بالواو<sup>(٢)</sup>. وهذا لئلا يأتى على نسخ «مسند» هو قيم رآه هو، وإلا فاختاره بالواو، وكذا نقله أبو مسعود والبرقاني والأكثرون عن نسخ «مسند».

ونقل القاضي عياض عن رواية بعضهم في «مسند»: (ووظيفة) بفتح الواو وكسر الظاء وبعدةها حمزة<sup>(٣)</sup>، وأدعى أنه لظوب، وهكذا دعا آخرون، وروطبة بالهمز عند أهل اللغة: صغائر يُتَّخَذُ من لثمر كالحيس، هذا ما ذكره، ولا منافاة بين هذا كله، فيقبل ما صححت به الروايات وهو صحيح في اللغة والله أعلم.

وقوله: (وسقي الثرى بين الإصبعين)، أي: يجعله بينهما لقلته، ولم يثقه في إلقاء الثمر لئلا يختلط بالثمر، وقيل: كان يجمعه على ظهر الإصبعين ثم يرمي به.

وقوله: (قال شعبة: هو طني، وهو فيه من شاء الله: إلقاء الثرى) معناه: أن شعبة قال: لئلا يظن أن إلقاء الثرى المذكور في الحديث، فأشار إلى تركه فيه وشبهه، وفي لطريق لئلا يجرم بإثباته ولم

(١) وقع في (ج) وسخت من «صحيح مسلم» لم يشك، وثبت من (ص) و(هـ)، والفتنير فيه عند علي شعبة كما سبكر ذلك لمصنف.

(٢) أجمع بين الصحيحين: ٣٠٠٨.

(٣) إكمال المعلم: (٥٢٤/٦).

يُشْكُّ، فهو ثابت بهذه الرواية، وأما رواية الشك فلا تضر، سواء تقدمت على هذه أو تأخرت، لأنه  
 يقرن في وقت، وشك في وقت، فاليقين ثابت، ولا يمسحه النسيان في وقت آخر.  
 وقوله: (فشره، ثم ناوله الذي عن يمينه) فيه أن لشراب ونحوه يدار على ليعين كما سبق تقريره  
 في بابه قريباً.  
 وفيه استحباب طمسه للدعاء من الغاضب، ودعاء الشفيف بتوسعة الرزق والمغفرة والرحمة، وقد  
 جمع عليه السلام في هذا الدعاء خيراته القلبية والآخرة، والله أعلم.



## ٢٣ - [باب أكل القثاء بالرطب]

[٥٣٣٠] ١٤٧ - (٢٠٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ لِهَلَالِي، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا إِتْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْقِثَاءَ بِالرُّطَبِ. [أحمد ١٧٤١، وسعدي ٥٤٤٠].

## باب أكل القثاء بالرطب

فيه عبد الله بن جعفر: (رأيت رسول الله ﷺ يأكل القثاء بالرطب) (لقثاء) بكسر القاف هو مشهور، وفيه لغة بضمها، وقد جاء في غير المسمم زيادة. قال: «يكبر حر هذا برد هذا»<sup>(١)</sup> فيه جواز أكلهما معاً، وأكل الطعامين معاً، والتوسيع في الأضمة، ولا خلاف بين العلماء في جواز هذا، ومن نقل عن بعض السلف من خلاف هذا: فمحمول على كراهة اعتدال التوسيع والتحرُّف، والإكثار منه لغير مصلحة دينية، والله أعلم.



١١ أخرجه أبو داود: ٣٨٣٦ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ يأكل القثاء بالرطب، فيلزم: الكسر حر هذا برد هذا، وبرودة هذا بحر هذا، والتوسيع لغة في التخليج.

## ٢٤ - [باب استحباب تواضع الأكل،

## وصفة فعوده]

[٥٣٣١] ١٤٨ - (٢٠٤٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَسْجَمِيُّ، وَكِلَاهُمَا عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ - عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سُلَيْمٍ - حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُقْعِيًا يَأْكُلُ تَمْرًا.

[٥٣٣٢] ١٤٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَمَرٌ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُهُ وَهُوَ مُخْتَفِرٌ، يَأْكُلُ مِنْهُ أَكْلًا ذَرِيعًا. وَفِي رِوَايَةٍ زُهَيْرٍ: أَكْلًا خَنِيئًا.

## باب استحباب تواضع الأكل،

## وصفة فعوده

فيه أنس بن مالك (روایت رسول الله ﷺ مُقْعِيًا يَأْكُلُ تَمْرًا) وفي الرواية الأخرى: (أنبي يتمر، فجعل النبي ﷺ يقسمه وهو مختفر، يأكل منه أكلاً ذريعاً) وفي رواية: (أكلاً خنيئاً).

## المشروح:

قوله: (مُقْعِيًا) أي: جالساً على ألبته، ناصباً ساقه.

وقوله: (مُخْتَفِرٌ) هو الذي يركب، أي: يستعجل مستقر غير متمكن في جلوسه، وهو بمعنى قوله: (مقعيًا)، وهو أيضاً معنى قوله ﷺ في الحديث الآخر في «صحيح البخاري» وغيره: «لَا أَكُلُ مَتَكَّنًا»<sup>(١)</sup> على ما فسره الإمام الخطابي، فإنه قد ورد المتكئ عند هو المتمكن في جلوسه، من الترفع وشبهه. المعطوف على لوطاء تحته، قد ورد لكل من استوى قاعداً على وطء، فهو متكئ، وسنده: لا أكل آكل من يريد الاستكثار من الطعام، ويقعد له متمكناً، بن أفعاء مسوفراً، وآكل قليلاً<sup>(٢)</sup>.

(١) «صحيح بخاري»: ٥٣٩٨، وهو في نسخة أحمد: ١٨٧٥٤.

(٢) «معجم السنن»: (٤٢٩/٧).



وقوله: (أكلًا ذريعاً) و(حثيراً) هما بمعنى، أي: مستعجلاً، وكذا مستعجاله ﷺ لاستيفازه لشعر  
 آخر، فأسرع في الأكل ليقتضي حاجته منه ويردّ الجوعة، ثم يذهب في ذلك شغل،  
 وقوله: (مجمع النّبي ﷺ يتنسيمه) أي: يُفرّقه على من يراه أهلاً بملك، وهذا الثمر كان  
 لرسول الله ﷺ، ونرى بتفريقه ﷺ، فلهذا كان يأكل منه، والله أعلم.



## ٢٥ - [باب نهى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما

في لقمة إلا بإذن أصحابه]

[٥٣٣٣] ١٥٠ (٢٠٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ جَبَلَةَ بْنَ سَحِيمٍ قَالَ : كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرُوقُ الثَّمَرَ ، قَالَ : وَقَدْ كَانَ أَصَابَ النَّاسَ يَوْمَئِذٍ جَهْدٌ ، وَكُنَّا نَأْكُلُ ، فَمَرُّ عَمِيَّةَ بْنِ عُمَرَ وَنَحْنُ نَأْكُلُ ، فَيَقُولُ : لَا تَقَارِبُوا ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ . قَالَ شُعْبَةُ : لَا أَرَى هَذِهِ الْكَلِمَةَ إِلَّا مِنْ كَلِمَةِ ابْنِ عُمَرَ ، يَعْنِي الْإِسْتِذَانَ . (الحدود ٥٠٣٧ والبخاري ٢٤٥٦)

[٥٣٣٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، كَلَّاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْتِذَانِ ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا قَوْلُ شُعْبَةَ ، وَلَا قَوْلُهُ : وَقَدْ كَانَ أَصَابَ النَّاسَ يَوْمَئِذٍ جَهْدٌ . (نظر ١٥٣٣٣)

[٥٣٣٥] ١٥١ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا : حَدَّثَنَا عُثَيْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مُقْبِلٍ ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سَحِيمٍ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْرَنَ الرَّجُلُ بَيْنَ الثَّمَرَتَيْنِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ . (الحدود ٥٢٤٦ ، البخاري ٢٤٨٩)

## باب نهى الأكل مع جماعة عن قران تمرتين ونحوهما في لقمة

إلا بإذن أصحابه

فيه (شعبة) عن جبلة بن سحيم قال : كان ابن الزبير يروق الثمر ، وكان أصاب الناس يومئذ جهد . فكنا نأكل ، فمرر علينا ابن عمر ونحن نأكل ، فيقول : لا تقاربوا ، فإن رسول الله ﷺ نهى عن الإقران ، إلا أن يستأذن الرجل أخاه . قال شعبة : لا أرى هذه الكلمة إلا من كلمة ابن عمر ، يعني الاستئذان . وفي الرواية لأخرى : (عن سفيان ، عن جبلة ، عن ابن عمر نهى رسول الله ﷺ أن يقرن الرجل بين الثمرتين حتى يستأذن أصحابه).

المشرح:

هذا انتهى متفق عليه حتى يستأذنه ، فإذا أذنوا فلا بأس . واختلفوا في أن هذا

أو عسى الكراهة والأدب، فنقل القاضي عياض عن أهل نظرهم أنه للتحريم<sup>(١)</sup>، وعرض غرضهم أنه للكراهة والأدب.

والصواب التفصيل، فإن كان الطعام مشتركاً بينهم، فالقِران حرامٌ إلا برضاهم، وبمحصول الرضا بتصريحهم به، أو بما يقوم مقام التصريح، من قرينة حال، أو إدلال عليهم كلهم، بحيث يعلم يقيناً أو ظناً قوياً أنهم يرضون به، ومتى شك في رضاهم فهو حرام.

وإن كان الطعام بغيرهم، أو لأحدهم، اشترط رضاه وحده، فإن قرن بغير رضاه فحرام، ويستحب أن يستأذن الأكلين معه، ولا يجب.

وإن كان الطعام لنفسه وقد طيَّبهم به، فلا يحرم عليه القِران، ثم إن كان في الطعام غشوة: فعلى ألا يقرن ليسويهم، وإن كان كثيراً بحيث يغفل عنهم فلا بأس بقِرانه، لكن لأدب مطبقاً للتأدب في الأكل، وترك الشره، إلا أن يكون مستعجلاً ويريد الإسراع لشغل آخر كما سبق في الباب قبله.

وقد أخطأ: من: كان هذا في زمنهم، وحين كان الطعام ضيقاً، فأفاد اليوم مع أساع الحال، فلا حاجة إلى الإذن<sup>(٢)</sup>. وليس كما قل، بل لصواب ما ذكرنا من التفصيل، فإن الاعتبار بمحسوم اللفظ لا بخصوص السبب لو ثبت السبب، كيف وهو غير ثابت؟ والله أعلم.

قوله: (أصعب الناس جهداً) يعني قلة وحاجة ومشقة.

وقوله: (يقرب) أي: يجمع، وهو بضم الراء وكسر هاء، لغتان. وقوله: (نهى عن الإفراق) هكذا هو في لأصول، والمعروف في اللغة: القِران، بقاء: قرن بين الشيئين، فالقِران: ولا يقال: أقرن.

وقوله: (قل شعبة) لا أرى هذه لكسمة إلا من كسمة ابن عمر) يعني بالكسمة الكلام، وهذه شائع معروف، وهذا الذي قاله شعبة لا يؤثر في رفع الاستئذان إلى رسول الله ﷺ، لأنه لفاد بظن وحسب، وقد أثبتته سفياً في الرواية الثانية، فثبت، والله أعلم.



(١) إكمال المحرم: (٢٨/٥٢٨).

(٢) المعالم السنن: (٣/٤٥٧).

## ٢٦ - [باب في ادخار الثمر ونحوه من الأقوات للعيال]

[٥٣٣٦] ١٥٢ - (٢٠٤٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمْ التَّمَرُ» [الطبر ١٥٣٣٧].

[٥٣٣٧] ١٥٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَخْلَافٍ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمَرُ فِيهِ جِئَاعُ أَهْلِهِ، يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمَرُ فِيهِ جِئَاعُ أَهْلِهِ، أَوْ جَاعَ أَهْلُهُ» قَالَتْ: مُرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا [الطبر ١٢٥٤٥٨].

## باب في ادخار الثمر ونحوه من الأقوات للعيال

فيه قوله ﷺ: «لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمُ التَّمَرُ» وفي الرواية الأخرى: «بَيْتٌ لَا تَمَرُ فِيهِ جِئَاعُ أَهْلِهِ» قالها مرتين أو ثلاثاً في فصيحة الثمر، وجواز الادخار للعيال، ولحث علي.

وفي إسناده - (عبد الله بن مسلمة، عن يعقوب بن محمد بن طخلاف، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه، عن عائشة) أمّا (طخلاف) فيفتح القاء ويسكن الحاء المهمستين «بالمد». وأمّا (أبو الرجال) فيسبق له، لأنه كان له عشرة أولاد رجال، وأمّه حميرة بنت عبد الرحمن، وهذا الإسناد كله متتابعون.



## ٢٧ - [باب فضل تمر المدينة]

[٥٣٣٨] ١٥٤ - (٢٠٤٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ مَعْلَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَدِمٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ وَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حِينَ يُصْبِحُ، لَمْ يَضُرَّهُ سُمْ حَتَّى يُخْسِي» ٩. [أحمد ٢١٤٤٣ والنظر ٥٣٣٩].

[٥٣٣٩] ١٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِمَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ وَلَا سَحَرٌ». [أحمد ١٥٧٢، والنظر ٥٧٦٩].

[٥٣٤٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَائِيُّ (ج). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ شُعْبَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَثَّقَهُ. وَلَا يَقُولَانِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. [النظر ٥٣٣٩].

[٥٣٤١] ١٥٦ - (٢٠٤٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي ثَيْبٍ وَابْنِ حُجْرٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخِرَانِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ شَرِيكٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي نُمَيْرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَتِيفٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءٌ، أَوْ إِنَّهَا يَرِيأَقُ، أَوَّلُ الْبُكَرَةِ». [أحمد ١٤٧٣٧].

## باب فضل تمر المدينة

فيه قوله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ وَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حِينَ يُصْبِحُ، لَمْ يَضُرَّهُ سُمْ حَتَّى يُخْسِي» وفي الرواية الأخرى: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ وَلَا سَحَرٌ» وفي الرواية الأخرى: «إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ شِفَاءٌ، أَوْ إِنَّهَا يَرِيأَقُ، أَوَّلُ الْبُكَرَةِ».

## الشرح:

(الأتان) هم الحرثان، وتمر دُلاتنا المدينة، وقد سبق بيانهما مرَّات<sup>(١)</sup> و(اتسم) معروف، وهو يفتح السين وضمها وكسرها، وانفتح أفصح، وقد أوصحته في «تهذيب الأسماء واللغات»<sup>(٢)</sup>. و(الترياق) بكسر ثاء وضمها، لقان، ويُقال: دُوياق وطرِياق أيضاً، كُله فصيح وقوله ﷺ: «أَوَّلُ الْبَكْرِ» بتصب «أَوَّل» على «الطرف»، وهو بمعنى الرواية الأخرى: «من تصبَّح» (والعنية) ما كان من لحوائط و«نُرى» والجمارات من جهة المدينة العليا ممَّا يلي نجداً. و(السافة) من الجهة الأخرى ممَّا يلي يهامة. قال القاضي وأخى: «لعالية ثلاثة أميال، وأبعدها ثمانية من المدينة»<sup>(٣)</sup>. و(لعجوة) نوعٌ جيّد من الثمر.

وفي هذه الأحاديث فضيلة تمر سدينة وعجوتها، وفضيلة التَّصْبُح بسبع تفرات منه، وتخصيص حجوة المدينة دون غيرها. وعدد السَّبع من الأمور التي علمها «الشارع»، ولا نعلم نحن حكمتها، فيجب الإيمان بها، واعتقاد فضيلتها والحكمة فيها، وهذا كأعداد الصَّوات، ونُصَبِّ الرُّكُوت وغيرها، فهذا هو الصَّواب في هذا الحديث.

وأما ما ذكره الإمام أبو عبد الله الحارثي والقاضي عيَّاض<sup>(٤)</sup> فيه، فكلامٌ باطل، فلا يُستفت إليه ولا يُعرج عليه، وقصدت بهذا التَّبيين التحذير من الاعتراض به، والله أعلم.



(١) ينظر حديث: ٢٣١٥.

(٢) ص ٦٢٥.

(٣) «كمال المعجم»: (٥٢٩/٦).

(٤) «معجم» (١٢١/٣)، و«كتاب معجم» (٥٢٢/٦).



٢٨ - [باب فضل الكفاة، ومداواة العين بها]

[٥٣٤٢] ١٥٧ - (٢٠٤٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ حَرْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ نُفَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْكَمَاءُ»<sup>(\*)</sup> مِنَ الْمَنِّ. وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». [احمد ١٦٣٦] [المطهر ٥٣٤٣].

[٥٣٤٣] ١٥٨ - (٢٠٥٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرُو بْنَ حَرْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». [احمد ١٦٣٥]، [البخاري ٥٧٠٨].

[٥٣٤٤] (٢٠٥٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرْنِيِّ، عَنْ عُمَرُو بْنِ حَرْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ شُعْبَةُ: لَمَّا حَدَّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ، لَمْ أَكْزُرْهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ. [احمد ١٦٣٦] [المطهر ٥٣٤٣].

باب فضل الكفاة، ومداواة العين بها

فيه قوله ﷺ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ» وفي رواية: «مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ» أَمْ (لِكَمَاءٍ) فَيَفْتَحُ الْكَافَ وَيَسْكَوْنَ الْعَيْنَ وَبَعْدَهَا هَمْزٌ مَفْتُوحَةٌ.

وفي الإسناد: (الحَكَمُ بْنُ عُثَيْبٍ) هُوَ بِلَثَاءِ امْتِنَاءٍ فَوْقَ، وَقَدْ سَبَقَ يَدَانَهُ<sup>(١)</sup>. (وَالْحَسَنُ الْعُرْنِيُّ) مَضْمُونُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحُ الرَّاءِ وَبَعْدَهَا سَوَاءٌ مَشْرُوبٌ إِلَى خُرْقَةٍ.

(١) هي بيت شامية أيضاً شحم الأرض، يوجد في لربيع تحت الأرض، وهو أصغر مستدير، لا سائل له ولا عرق، لونه يحمر إلى الخيرة.  
(٢) انظر (١/١٦٧).

[٥٣٤٥] ١٥٩- (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ مَطْرُفٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قُتَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». - نظر ٥٣٤٣.

[٥٣٤٦] ١٦٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَحْسَنَنَا حَرَسًا، عَنْ مَطْرُفٍ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْغَرِيبِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». - [نظر ٥٣٤٢].

[٥٣٤٧] ١٦١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ لَمِيطِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرٍو بْنَ حُرَيْثٍ يَقُولُ: قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». - [نظر ١٦٢٦].  
[وليحاري: ٤٤٧٨].

[٥٣٤٨] ١٦٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا

وَأَخْتَلَفَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «الْكُمَاةُ مِنَ الْمَنِّ»، فَقَالَ أَبُو حَبِيدٍ<sup>(١)</sup> وَكَثَرُونَ: قِيلَ: شَبَّهَهَا بِالْمَنِّ الَّذِي كَانَ يَنْزِلُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، لِأَنَّهُ كَانَ يَحْصُلُ لَهُمْ بِهَا كَلْعَةٌ وَلَا عِلَاجٌ، وَالْكُمَاةُ تَحْصُلُ بِهَا كَلْعَةٌ وَلَا عِلَاجٌ، وَلَا زَوْجٌ يَزُرُّ، وَلَا سَقْفٌ وَلَا غَيْرُهُ، وَقِيلَ: هِيَ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَقِيقَةً، عَمَلًا بظاهر اللَّفْظِ.

وقوله ﷺ: «وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ» قِيلَ: هُوَ نَفْسُ لِمَاءٍ مَجْرُودَةٍ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنَّ يُحِيطُ مَوْدَاهُ بِمَوْدَةٍ، وَيُعَالِجُ<sup>(٢)</sup> بِهِ الْعَيْنَ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لِبَرْدَةٍ مَا فِي الْعَيْنِ مِنْ حَرَرَةٍ، فَمَاؤُهَا مَجْرُودٌ شِفَاءٌ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ مَمْرُكٌ مَعَ غَيْرِهِ، وَالتَّصَحُّحُ مِنَ الطُّبُوبِ أَنَّ مَاءَهَا مَجْرُودٌ شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ مَطْبَقًا، فَيُعَصَّرُ مَوْدَاهُ، وَيُجْعَلُ فِي الْعَيْنِ مِنْهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّهُ وَغَيْرُهُ فِي زَمَانِنَا مِنْ كَانَ عَمِيٍّ وَذَهَبَ بِصَوْرِهِ حَقِيقَةً، فَكَحَسَ عَيْنَهُ بِمَاءِ الْكُمَاةِ مَجْرُودَةٍ، فَشَفِيَ وَهَدَدَ إِلَيْهِ بِصَوْرِهِ، وَهُوَ الشَّيْخُ الْعَدْلِيُّ الْأَمِينُ الْكَمَلِيُّ

(١) هَرِيبٌ لِحَبِيبٍ، ١/٦٧٣.

(٢) فِي (ج): يُعَالِجُ.

مُحَمَّدُ بْنُ شَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ شَهْرِ بْنِ حَرْشَبٍ، قَسَّالَتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: مَنَقِيْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ، فَخَدَنِي عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْثَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكُفَاةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَا وَهَا شِقْمًا لِلْعَيْنِ»، (المعجم ١٥٣٤).

بن عبد<sup>(١)</sup> الدمشقي، صاحب صلاح ورواية للحديث، وكان مستعماله لاء الكُفَاة اعتقاداً في الحديث<sup>(٢)</sup> وتبركاً به<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.



(١) في (ص) و(هـ) عبد لله، قال ابن حجر في الفتح باري (١٦٥/١٠) كذا العلكوز هو كذا الذين من عبد العزيز بن عبد الحميد بن المصغور يعرف بدين عبد بغير إضافة الجاهلي في الدمشقي، من أصحاب أبي عدهم لخصوعي، جمع عنه جماعة من شيوخ شيوخنا، عاشر ثلاثاً وثمانين سنة، ومئذ سنة اثنين، رسيهن وسب مئة، قبل لمروى بأربع سنين في (ن)؛ للحديث.

(٢) قال ابن حجر في الفتح باري (١٦٥/١٠)، يعني تقييد ذلك من عرفه من مائة قوة اعتقد في صحة حديثه ورجحه به كما يظهر إليه آخر كلامه، وهو يعني قوله أولاً؛ مطلقاً.

## ٢٩ - [باب فضيلة الأسود من الكنات]

[٥٣٤٩] ١٦٣ - (٢٠٥٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَرْ الظَّهْرَانِ وَتَحْنُ الْكِنَاتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ». قَالَ: فُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنْتَ رَغِبْتَ لَعْنَمَ، قَالَ: «نَعَمْ، وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَاهَا» أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنْ الْقُرْبِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ ١٤٤٩٧، إِبْرَاهِيمُ ٥٤٥٣.

### باب فضيلة الأسود من الكنات

عنه (جابر) قال: كنا مع النبي ﷺ بِمَرْ الظَّهْرَانِ وَتَحْنُ الْكِنَاتِ، فقال النبي ﷺ: «عليكم بالأسود منه». قلنا: يا رسول الله، كأنك رَغِبْتَ لَعْنَمَ، قال: «نعم، وهل من نبيٍّ إلا وقد رعاها؟» أو نحو هذا من القول.

#### الشرح:

(الكنات) بنتج لكاف وبعده موحدة محقة ثم ألف ثم مشددة، قال أهل اللغة: هو تضييع من ثمر الأثر، و(مَرْ الظَّهْرَانِ) على دون مرحلة من مكة، معروف، سبق بيانه<sup>(١)</sup>، وهو بفتح القاء المعجمة وإسكان الهمزة.

وفيه فضيلة رعية الغنم، قالوا: والحكمة في رعاية لأنبياء لها، ليأخذوا أنفسهم بالتواضع، رخصي قلوبهم بالخشوة، ويترقوا من ميائتها بالتضيعة إلى سياسة أممهم بالهداية والشفقة، والله أعلم.



(١) ج١ ص ٤٤٤ في هذا الموضع.

## ٣٠ - [باب فضيلة الخل والتأدّم به]

[٥٣٥٠] ١٦٤ - (٢٠٥١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ خُسَّانٍ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غُرَوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ الْأُدْمُ - أَوْ: الْإِدَامُ - الْخَلُّ».

[٥٣٥١] ١٦٥ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ قُرَيْشٍ بْنُ نَافِعِ الثَّوْمِيِّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الرَّحَافِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «نِعْمَ الْأُدْمُ» وَلَمْ يَشْكُ.

[٥٣٥٢] ١٦٦ - (٢٠٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوْنَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأُدْمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَكَ إِلَّا خُلٌّ - قَدْ عَمِيَ بِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ وَيَقُولُ: «نِعْمَ الْأُدْمُ الْخَلُّ، نِعْمَ الْأُدْمُ الْخَلُّ». (١٤٢٥).

## باب فضيلة الخل والتأدّم به

فيه حديث عائشة (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «نِعْمَ الْأُدْمُ - أَوْ: الْإِدَامُ - الْخَلُّ») وفي رواية: «نِعْمَ الْأُدْمُ» بلا شك.

وعن جابر بن عبد الله (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الْأُدْمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَكَ إِلَّا خُلٌّ - قَدْ عَمِيَ بِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ وَيَقُولُ: «نِعْمَ الْأُدْمُ الْخَلُّ، نِعْمَ الْأُدْمُ الْخَلُّ»). وذكره من طرق أخرى بزيادة.

## التشريح:

في الحديث فضيلة الخل، وأنه يُسَمَّى أُدْمًا، وأنه أدم فاضل جيد. قال أهل اللغة: الإدام بكسر الهمزة ما يؤتد به، يقال: أدم نخبز يادومه، بكسر الدال، وجمع لإدام أدم، بضم الهمزة والدال، كإهاب وإهبط، وكتاب وكتب، والأدم بيسكان ندال سدر<sup>(١)</sup>، كالإدام.

وفيه استحباب الحديث على الأكل، تأنيصاً للأكلين.

وأما معنى الحديث، فقال الخطيب والقدسي عيسى: معناه: مدح لاقتصار في المأكل، ومعنى التمس عن ملاقاة الأظعمة، تقديره: التمسوا بالخل وما في معناه من نخف مؤنته، ولا يعجز وجوده،

(١) في (ج) مفرداً

[ ٥٣٥٣ ] ١٦٧ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ عُثَيْبٍ - عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ : حَدَّثَنِي ظَنحَةُ بْنُ نَافِعٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَذَاتَ يَوْمٍ إِلَى مَنْزِلِهِ ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ وَلَقَا مِنْ حُبْرٍ ، فَقَالَ : «مَا مِنْ أَدَمٍ ؟» فَقَالُوا : لَا ، إِلَّا شَيْءٌ مِنْ خَلٍّ ، قَالَ : «فَإِنَّ الْخَلَّ يَغْمُ الْأَدَمُ» . قَالَ جَابِرٌ : فَمَا زِلْتُ أُحِبُّ الْخَلَّ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ . وَقَالَ ظَنحَةُ : مَا زِلْتُ أُحِبُّ الْخَلَّ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ جَابِرٍ . [ أحمد ١٢٢٢٥ ]

[ ٥٣٥٤ ] ١٦٨ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ حَبِيبٍ الْجَهْضِيُّ : حَدَّثَنِي أَبِي : حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ظَنحَةَ بْنِ نَافِعٍ : حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ . يُوَظَّفُ حَدِيثُ ابْنِ عُثَيْبٍ ، إِلَى قَوْلِهِ : «الْفَيْغَمُ الْأَدَمُ الْخَلَّ» وَلَمْ يَسْكَرْ مَا بَعْدَهُ . [ الف ١٥٢٥٣ ]

وَلَا تَنَاقُضُوا فِي الشُّبُهَاتِ ، فَإِنَّهَا مُفْسِلَةٌ لِلدِّينِ ، مُسْتَعْمَلَةٌ لِلدِّينِ . هَذَا كَلَامُ لُخْصِيٍّ وَمِنْ تَابِعِهِ <sup>(١)</sup> .

وَالشُّبُهَاتُ الَّتِي يَتَخَفَى أَنْ يُجْزَمَ بِهِ . أَنَّهُ مَدْخُجٌ لِلْخَلِّ نَفْسَهُ ، وَأَمَّا لَا تَنْصَرُّ فِي الْمَطْعَمِ وَتَرْكُ الشُّبُهَاتِ فَغَيْرُ مَعْلُومٍ مِنْ قَوَائِدِ الْفَرْقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا قَوْلُ جَابِرٍ (فَمَا زِلْتُ أُحِبُّ الْخَلَّ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ) ، فَهُوَ كَقَوْلِ أُسْرِ . (مَا زِلْتُ أُحِبُّ لِدُنَّه) ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ . وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا قُلْنَاهُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ ، أَنَّهُ مَدْخُجٌ لِلْخَلِّ نَفْسَهُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا <sup>(٢)</sup> مَرَّةً أَنَّ تَأْوِيلَ لِرَاوِيٍّ ذَا لَمْ يُحَافِظْ لِقَاضِيٍّ سَمِعَ بِهِ وَاحِدٌ بِهِ عِدَّةٌ مِنْ عَمَمَاءَ مِنْ لَفْتَهَاءِ وَالْأَصُولِيِّينَ ، وَهَذَا كَذَلِكَ ، بِنِ تَأْوِيلِ لِرَاوِيٍّ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ النُّعْطِ ، فَيَتَعَيَّنُ اعْتِمَادُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ : (أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِي) <sup>(٣)</sup> ، قَاضِيٍّ إِلَى قَلْبِهِ مِنْ خَيْرٍ هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ : (فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ قَلْبًا) ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَمَعْنَاهُ : أَخْرَجَ الْقَلْبَ وَخَرَّجَهُ مِنْهُ ، وَهِيَ تَكْسِيرُ .

قَوْلُهُ - (فَأَخَذَ بِيَدِي) فِيهِ جَوَازُ اخْتِلَافِ الْإِنْسَانِ بِيَدِ صَاحِبِهِ فِي تَمَاشِيهِمَا .

(١) - (مقدم سنن) (٤/٤٥٥) ، وَلِكُلِّ مَعْلُومٍ : (٦/٥٣٨) .

(٢) - فِي (ت) : كَرَرُ .

(٣) - فِي (ج) ، يَدِي .



[٥٣٥٥] ١٦٩ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي زَيْتَب: حَدَّثَنِي أَبُو سُهَيْبَانَ خَلْحَلَةُ بْنُ نُدَيْعٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا فِي دَارِي، فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَأَخَذَ يَدَيَّ، وَنَظَرْنَا حَتَّى أَتَى بَعْضُ حُجَرِ نِسَائِهِ، فَدَخَلَ، ثُمَّ أَذِنَ لِي، فَدَخَلْتُ الْحِجَابَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ مِنْ هَذَا؟» فَقَالُوا: نَعَمْ. فَأَتَيْتُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَصَةٍ، فَوَضَعْنِ عَلَى نَبِيٍّ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرْصًا فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ قُرْصًا آخَرَ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيَّ، ثُمَّ أَخَذَ الثَّابِتَ فَكَسَرَهُ بِاِثْنَيْنِ، فَجَعَلَ يَضْفُفُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيَضْفُفُهُ بَيْنَ يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «هَلْ مِنْ أَدَم؟» قَالُوا: لَا، إِلَّا شَيْءٌ مِنْ خَلٍّ، قَالَ: «هَاتُوهُ، فَيَعْمُ الْأَدَمُ هُوَ». [الحديث: ١٥٠٥٨].

قوله: (فَدَخَلْتُ الْحِجَابَ عَلَيْهَا) معناه: دخلت الحجاب إلى الموضع الذي فيه المرأة، وليس فيه أنه رأى بشرتها.

قوله: (فَأَتَيْتُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَصَةٍ، فَوَضَعْنِ عَلَى نَبِيٍّ) هكذا هو في أكثر الأصول: (نَبِيٍّ) نون مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة ثم ياء مثناة تحت مشددة، وتُفسر هذه المثناة من نحووص. ونقل القاضي عياض عن كثير من الرواة أو الأكابر أنه: (نَبِيٍّ) بباء موحدة مفتوحة ثم مثناة فوق مكسورة مشددة ثم باء مثناة من تحت مشددة، وليت كساة من وُبر أو صوف، فلعله يريد أن يضع عليه هذا الطعام، قال: ورواه بعضهم بضم الياء ويعدونها نون مكسورة مشددة، قال: قال القاضي الكناشي: هذا هو لضواب، وهو طبق من نحووص<sup>(١)</sup>.

قوله في الإسناد: (يحيى بن صالح الوُحَاظِي) هو بضم لو وفتح حاء المهملة وادغام الهمزة، منسوب إلى وُحَاظَةٍ، نبتة من حمير، هكذا ضبطه النجاشوري، وقد نقله القاضي عياض عن شيخهم، قال: وقد أبو الوليد الباجي: هو يفتح لو<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثَلَاثَةِ أَقْرَصَةٍ، فَجَعَلَ قُدَامَهُ قُرْصًا، وَقُدَامِي قُرْصًا، وَكَسَرَ الثَّالِثَ، فَوَضَعَ نِصْفَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَنِصْفَهُ بَيْنَ يَدَيَّ) فيه استحباب مودة الصحابين على الطعام، وأنه يستحب جعل خبز ونحوه بين أيديهم بسوية، وأنه لا بأس بوضع الأربعة والأقراص صياحاً غير مكسورة<sup>(٣)</sup>.

(١) الإكمال المجلد ١: (٥٣٩/٦)

(٢) المصدر: إيساب

(٣) في (خ): مكسرة.

### ٣١- [باب إباحة أكل الثوم، وأنه ينبغي لمن أراد خطاب الكبار تركه،

#### وكذا ما في معناه]

[٥٣٥٦] ١٧٠ - (٢٠٥٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَالْمَقْطُ لَا مِنْ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَمَّةَ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بَطْعَمًا، أَكَلَ مِنْهُ وَبَعَثَ بِقُضْلِهِ إِلَيَّ، وَإِنَّهُ بَعَثَ إِلَيَّ يَوْمًا بِقُضْلٍ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا، لِأَنَّهُ فِيهَا ثُومًا، فَسَأَلْتُهُ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ». قَالَ: فَأَنَّى أَكْرَهُهُ مَا كَرِهْتَ. (المعجم: ٢٣٠٢٥).

### باب إباحة أكل الثوم، وأنه ينبغي لمن أراد خطاب الكبار تركه،

#### وكذا ما في معناه

قوله في الثوم: (فأنته: أحرام هو؟ قال: لا، ولكنني أكرهه من أجل ريحه) هذا تصريح بإباحة الثوم، وهو مجمع عليه، لكن يكره لمن أراد حضور المسجد، أو حضور جميع في غير المسجد، أو مخاطبة<sup>(١)</sup> الكبار، ونسحق بالثوم كل ما له رائحة كريهة. وقد سبقت المسألة مستوفدة في كتاب الصلاة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وكان النبي ﷺ يئوئى) معناه: تأتيه الملائكة والوحي، كما جاء في الحديث الآخر: «إني أناجي من لا أناجي»<sup>(٣)</sup>، وإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم»<sup>(٤)</sup>، وكان ﷺ يترك الثوم دماً، لأنه يتوقع مجيء الملائكة والوحي كل ساعة.

وختلف أصحابنا في حكم الثوم في حلقه ﷺ، وكذلك البصل والكراث ونحوها، فقال بعض أصحابنا: هي محرمة عليه، ولاصح عليهم أنها مكروهة كرهة تنزيه، ليست محرمة، لعدم قوله ﷺ: «لا»، في جواب قوله: (أحرام هو؟)، ومن قال بالأول يقول: معنى الحديث: ليس بحرام في حلقكم، والله أعلم.

(١) هي (خ): ومخاطبة

(٢) (٦١٤/٧).

(٣) أخرجه البخاري: ٨٥٥، ومسلم: ١٢٥٣ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٤) أخرجه مسلم: ١٢٥٤، وأحمد: ١٥١٦٩ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

[ ٥٣٥٧ ] ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا لِإِسْنَادٍ . [ حسـ ٢٣٥٣٧ ] .

[ ٥٣٥٨ ] ١٧١ - ( ٠٠٠ ) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ ضَخْرٍ وَأَمْعَطُ وَمُتَمِّمٌ قَرِيبٌ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ - فِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ بْنِ يَزِيدَ : أَبُو زَيْدٍ - لَأَحْوَلُ : حَدَّثَنَا عَدِيصُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَقْلَحَ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ عَلَيْهِ ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّفْلِ ، وَأَبُو أَيُّوبَ فِي الْعُلُوِّ ، قَالَ : فَانْقَضَتْ أَبُو أَيُّوبَ سِلَّةٌ ، فَقَالَ : نَمِشِي فَوْقَ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ! فَتَحَوَّا ، فَبَاتُوا فِي جَدِيبٍ ، ثُمَّ قَالَ لِنَبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «السُّفْلُ أَرْفَقُ» . فَقَالَ : لَا أَغْشُو سَقِيفَةً أَنْتَ تَحْتَهَا ، فَتَحَوَّلَ

قوله : (كان النبي ﷺ إذا أتى بطعام ، أكل منه وبمضه إلي) قال العلماء : في هذا أنه يستحب للأكل والشرب أن يفيض مما يأكل ويشرب فضلة ، ليواسي بها من بعده ، لا سيما إن كان ممن يترك فضيلته ، وكذا إذا كان من الطعام فبه ولهم إليه حاجة ، ويتأكد هذا في حق نبيهم ، لا سيما إن كانت عادة أهل الطعام أن يحرقوا كل ما عندهم ، وتتضرع إليهم الفضلة ، كما يفعل كثير من الناس ، ويقولون أن السيف كانوا يستحبون فضاء هذه الفضلة المذكورة ، وهذا لحديث أصل ذلك كنه

قوله : (نزل النبي ﷺ في السفلى ، وأبو أيوب في العلو) ثم ذكر كراهة أبي أيوب لعلوه ومشي فوق رأس رسول الله ﷺ ، وأن النبي ﷺ تحول إلى العلو .

أما نزوله ﷺ أولاً في السفلى ، فقد صرح بسببه ، وأنه أرفق به وبأصحابه وقاصديه ، وأما كراهة أبي أيوب فمضى الأدب المحبوب لجميعين . وفيه جلال أهل انفسار ، والمصلحة في الأدب معهم .

(والسفل) و(العلو) بكسر أولهما وضمة ، لغتان .

وجه غلبة ظهرة أبي أيوب ، لأنصاري ﷺ من أوجه ، منها نزوله ﷺ ومنها : أنه معه ، منها : موافقته في ترك الثوم .

وقوله : (إني أكره ما تكره) ومن أوصاف المحب الصدق أن يحب ما أحب محبوبه ، ويكره ما

كره

النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَلَأُو وَأَبُو أَيُّوبَ فِي السُّفْلِ، فَكَانَ يَضْنَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ صَعَاماً، فَوَذا جِيءَ بِهِ إِلَيْهِ سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِهِ، فَيَسْتَعِ مَوْضِعَ أَصَابِعِهِ، فَضَنَعَ لَهُ طَعَامَهُ فِيهِ نَوْمٌ، فَلَمَّا رُدَّ إِلَيْهِ سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: لَمْ يَأْكُلْ، فَفَرَعَ وَصَجِدَ بِإِيْدِهِ، فَقَدَّرَ - أَحْرَامَ هُوَ فَقَارَ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ». قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ مَا تَكْرَهُ، أَوْ: مَا كَرِهْتَ قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَاتِي. (الحمد: ١٧/٢٢٣).

قوله: (لَكَانَ يَضْنَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ صَعَاماً، فَوَذا جِيءَ بِهِ إِلَيْهِ سَأَلَ عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِهِ، فَيَسْتَعِ مَوْضِعَ أَصَابِعِهِ) يعني: إذا بعث إليه فأكل منه حاجته ثم رَدَّ الفضلة، أكل أبو أيُّوبَ عن موضع أصابع النبي ﷺ تبرُّكاً، فَبِهِ اشْتَبَهَا بِأَكْلِ أَهْلِ الْخَيْرِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ.

قوله: (فَقِيلَ لَهُ: لَمْ يَأْكُلْ، فَفَرَعَ) يعني: فَرَعَ لَخَوْفِهِ أَنْ يَكُونَ حَدَثٌ مِنْهُ أَمْرٌ أَوْجِبُ الْامْتِنَاعَ مِنْ طَعَامِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَنَاحٌ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ - حَدَّثَنَا ثَابِتٌ - فِي رِوَايَةِ حَنَاحٍ بْنِ بَرِيدٍ - أَخُو رِيْدٍ - الْأَحْوَلُ) هكذا هو في معظم نُسخ بيلادنا: (أخو زيد) بالخاء، وهو غلطٌ يَتَّفِقُ الْحَقَّاقُ وَصَوَابُهُ: (أبو زيد) بالباء<sup>(١)</sup>، كَبَيَّةٌ لثَابِتٍ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ الْقَصَصِ عِيَاضُ عَلَى لُصُوبٍ عَنْ جَمِيعِ<sup>(٢)</sup> شَيْوَحِهِمْ وَنَسَخَ بِلَادِهِمْ - وَأَنَّهُ فِي كُلِّهِ: (أبو زيد) بالباء - قَالَ: وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ. (أخو زيد)، وَهُوَ خَطَأٌ مُعْضًى، وَإِلَهُ هُوَ ثَابِتٌ بْنُ يَزِيدَ، أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَصْرِيُّ الْأَحْوَلُ<sup>(٣)</sup>، وَحَكَى الْبَحَارِيُّ فِي «تَرْخِيصِهِ» عَنْ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ أَنَّهُ قَالَ<sup>(٤)</sup>: ثَابِتٌ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ الْبَحَارِيُّ: وَاصْطَحَّ ثَابِتٌ بْنُ يَزِيدَ، بِإِلْيَاغِهِ أَبُو زَيْدٍ<sup>(٥)</sup>.

وقوله في أصل كتاب مسلم: (الأحول) مرفوعٌ صفةٌ لثَابِتٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ن): جَاءَ.

(٢) وَكَذَلِكَ وَقَعَ فِي نَسَخَاتِهِ مِنْ «تَرْخِيصِ مَسْنَدِهِ» أَبُو، عَلَى تَصَوُّبِ أَهْلِ

(٣) فِي (ن): جَمْعُهُور.

(٤) كَتَبَ مُسْلِمٌ (٦/٥٤١)، وَالْمَشَارِقُ لِأَبِي زَيْدٍ: (١/٦٧)، وَوَقَعَ فِي (ن) ثَابِتٌ بْنُ يَزِيدَ، ثَابِتٌ بْنُ بَرِيدٍ، وَهُوَ خَطَأٌ، لِهِيَ «تَرْخِيصُهُ» ثَابِتٌ بْنُ يَزِيدَ، أَبُو زَيْدٍ الْأَحْوَلُ، وَكَذَلِكَ نَسَخَ رِجَالٌ وَغَيْرُهُ. أَمَّا: وَبِحَبَارِي قَدْ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ بِمُصْنَفِهِ: ثَابِتٌ بْنُ يَزِيدَ.

(٥) فِي (ن): قَالَ.

(٦) ثَابِتٌ بَحْ لَكَبِيرٌ (٢/١٧٢)، وَاقَعَ فِي أَبُو زَيْدٍ، يَدُنْ، أَبُو زَيْدٍ، وَذَكَرَ فِي بَعْضِ مَا وَقَعَ فِيهِ

## ٣٢ - [باب إكرام الضيف، وفضل إيثاره]

[٥٣٥٩] ١٧٢ - (٢٠٥٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ لَحْمِيٍّ، عَنْ فَضْلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي مُجْهَدٌ، فَأَرْسَلْ بِي بَعْضُ نِسَائِهِ. فَقَالَتْ: وَلَدَيَّ بَعَثْتُ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى أُخْرَى، فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى قُلْنَا كُلُّهُنَّ مِثْلَ ذَلِكَ: لَا، وَلَدَيَّ بَعَثْتُ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ، فَقَالَ: «مَنْ يُضَيِّفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَحْلِهِ. ....

## باب إكرام الضيف، وفضل إيثاره

قوله: (إني مجهد) أي: أصابني<sup>(١)</sup> التحيد، وهو المشقة والحاجة وسوء العيش والجوع.  
قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا آتَاهُ هَذَا الْمَجْهَدُ، أَرْسَلَ إِلَى نِسَائِهِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً، فَقَالَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ: وَالَّذِي بَعَثْتُ بِالْحَقِّ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ. فَقَالَ: «مَنْ يُضَيِّفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ) وذكر صنيعه وصنيع امرأته.

هذه الحديثُ مشتمل على فوائد كثيرة:

منها: ما كان عليه نبي ﷺ وأهل بيته من الزهد في الدنيا، والتضرع على الجوع وضيق حاد للرب.  
ومنها: أنه ينبغي لكثير القوم أن يبدأ في مرساة تضييف<sup>(٢)</sup> ومن يطرُقهم بنفسه، فيؤسسه من حبه أولاً ثم ينسرون أمكنه، ثم يطلب له على سبيل التودون على البر والتلوي من أصحابه.  
ومنها: لمراسد في حال شدت ومنها: فضيلة إكرام الضيف وإيثاره. ومنها: منقبة لهذا الأنصاري و امرأته ﷺ. ومنها: لا احتيا في إكرام الضيف إذا كان يمتنع منه وفقاً بأهل المنزل، بقوله: (أطفئي سراجي، وأره أنا ناكس)، فإنه لو رأى قلة الطعام، وإنهم لا ياكلان معه، لا يمتنع من لأكر.  
وقوله: (فانطلق به إلى رحله) أي: منزله، ورحل الإنسان هو منزله، من حجر أو مذكر أو شعراو ويزر.

(١) في (ج): أي إني أصابني.

(٢) في (ج): تضييف.

فَقَالَ لِمَرْأَتِهِ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا، إِلَّا قُوْتُ صَبْيَانِي، قَالَ: فَعَلَيْهِمْ بِشْيٌ، فَإِذَا دَخَلَ صَبِيْنَا فَأَطْفَنِي لِسَرَّحٍ، وَأَرِيوْهُ أَنَا نَاكِرٌ، فَإِذَا أَهْوَى لِأَكْلٍ فَقُومِي إِلَى السَّرَّحِ حَتَّى تَطْفِيهِ، قَالَ: فَفَعَلُوا وَأَكَلَ الصَّبِيُّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «قَدْ صَحِبَ اللَّهُ بَيْنَ صَبِيْعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ».

[٥٣٦٠] ١٧٣ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بَاتَ بِوَصِيفٍ، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا قُوْتُهُ وَقُوْتُ صَبْيَانِهِ، فَقَالَ لِمَرْأَتِهِ: نَوْمِي الصَّبِيَّةَ، وَأَطْفِنِي السَّرَّحَ، وَقُومِي لِلصَّبِيِّ مَا عِنْدَكَ، قَالَ: فَفَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَيَقْرَأُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَكِنْ كَانَ يُوحَى خَصَاصَةً﴾ اسحدر ١٩.

(القول: ٥٣٥٩).

[٥٣٦١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ

قوله: (فَقَالَ لِمَرْأَتِهِ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا، إِلَّا قُوْتُ صَبْيَانِي، قَالَ: فَعَلَيْهِمْ بِشْيٌ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّانَ لَمْ يَكُونَا مُحْتَاجِينَ إِلَى الْأَكْلِ، وَإِنَّمَا نَظَرَهُمَا أَنْفُسُهُمَا عَلَى عَادَةِ الصَّبِيَّانِ مَنْ غَرَّ جَوْعٌ بِضُرِّهِمْ، فَيَهْمُ لَوْ كَانُوا عَلَى حَاجَةٍ بِحَيْثُ يَصْرِفُهُمْ تَرْكُ الْأَكْلِ، لَكَانَ رِصَادُهُمْ وَاجِبًا، وَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الصَّبَاغَةِ، وَقَدْ أَتَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ عَلَى هَذِهِ لَوْحِزَ وَمَرَاتِهِ، فَذَلَّ عَلَى أَسْهَمٍ لَمْ يَتْرَكْ وَاجِبًا: بَلْ أَحْسَنًا وَأَجْمَلَ ﷺ.

وَأَمَّا هُوَ وَمَرَاتُهُ فَاتَّخَذَ عَلَى أَنْفُسِهِمَا بِرِضَاهُمَا، مَعَ حَاجَتِهِمَا وَخَصَصَتْهُمَا، فَمَدَحَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، وَأَنْزَلَ فِيهِمَا: ﴿وَيَقْرَأُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَكِنْ كَانَ يُوحَى خَصَاصَةً﴾ اسحدر ١٩، فِيهِ فَصِيلَةٌ لِأَيُّدٍ وَلِحْثٍ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجْمَعَ سَمْعُكَ عَلَى فَصِيلَةِ الْأَيُّدِ بِالطَّعْدِ وَمَعْوَهُ مِنْ أُمُورِ الشَّبَابِ، وَحِظُوظِ الشُّفُوسِ، وَأَمَّا غُرُوبَاتُ لَا فَضْلَ إِلَّا يُؤْتَرُ بِهِ، لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَاللَّهُ أَحْسَمُ.

قوله ﷺ: «عَجِبَ اللَّهُ مِنْ هَتَمِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ» قَالَ لِقَادِسِي: سَمِعْتُ سَمْعَاجَةَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى رِضَاهُ ذَلِكَ لَشَيْءٍ، وَقِيلَ مَجَازَتُهُ عَلَيْهِ بِالنُّوَابِ، وَقِيلَ تَعْظِيمُهُ ذَلِكَ، قَالَ وَقَدْ يَكُونُ مَرَادُ عَجِبَتِ بِلَا تَكْثَرُ اللَّهُ، وَأَضْمَانُهُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَشْرِيفُهُ (١).

(١) (إسناده صحيح) (١٥٤٤ ٥٤٣/٦)



أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُضِيفَهُ، فَلَمْ يَكُنْ عَنْدهُ مَا يُضِيفُهُ، فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يُضِيفُ هَذَا رَجِمَهُ اللَّهُ؟» فَقَدِمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو ظَلْحَمَةَ، فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحِيبِهِ. وَسَاقِي الْحَدِيثِ بَنُو حَبِيبٍ جَرِيرٌ. وَذَكَرَ فِيهِ نَزُولُ الْآيَةِ كَمَا ذَكَرَهُ وَكَيْعٌ. [الطحاوي ٥٣٦٢] ١٧٤ - (٢٠٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ سَوَّادٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ بْنُ الْمُعْبِرَةِ، عَنْ ذَرِيَّةٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْسَى، عَنِ الْمُقَدَّادِ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَصَاحِبَانِ لِي وَقَدْ ذَهَبَتْ أَسْمَاعُنَا وَابْصَارُنَا مِنَ الْجَهْدِ، فَجَعَلْتُ نَعْرِضُ أَنْفُسَنَا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَقْبَلُنَا، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَاذْطَلَقَ بِنَا إِلَى أَهْبُو، فَإِذَا ثَلَاثَةٌ أُعْزِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «احْتَلِبُوا هَذَا اللَّبَنَ بَيْنَنَا»، قَالَ: فَكُنْتُ لَحْتَلِبُ، فَيَشْرَبُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ نَصِيْبِهِ، وَتَرْفَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَصِيْبُهُ، قَالَ: فَيَجِيءُ مِنَ اللَّبَنِ، فَيُسَلِّمُ تَسْلِيمًا لَا يُوقِظُ نَائِمًا، وَيُسْمِعُ الْبَقِظَانَ، قَالَ: ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَأْتِي شَرَابَهُ فَيَشْرَبُ، فَأَتَانِي الشَّيْطَانُ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَقَدْ شَرِبْتُ نَصِيْبِي، فَقَالَ: مُحَمَّدٌ يَأْتِي الْأَنْصَارَ فَيُنَجِّفُوهُمْ وَيُعِيْبُ عَنْدهُمْ، مَا بِهِ حَاجَةٌ إِلَى هَذِهِ الْجُرْعَةِ، فَأَتَيْتَهَا فَشَرِبْتُهَا، .....

قوله: (أقبلت أنا وصاحبان لي وقد ذهبت أسماعنا وabصارنا من الجهد، فجعلنا نعرض أنفسنا على أصحاب رسول الله ﷺ، فليس أحد يقبلنا، فأتيت النبي ﷺ، فاذطلق بنا)،

أما قوله: (الجهد) فهو بفتح الجيم، وهو الجوع ولمشقة، وقد سبق في أول الباب وقوله: (فليس أحد يقبل) هذا محمول على أن ليس عرضوا أنفسهم عليهم، كانوا يُقْلِنُ ليس عندهم شيء يؤسسون به.

قوله: (أن النبي ﷺ كان يجيء من الليل، فيسلم تسليمًا لا يوقظ نائمًا، ويسمع البقظان) هذا فيه أدب لسلام على الأيقظ في موضع فيه نيام أو من في معانهم، وأنه يكون سلامًا متوسطًا بين الرقع والخافتة بحيث يُسمع لا يوقظ، ولا يُهوش على غيرهم.

قوله: (ما به حاجة إلى هذه الجرعة) هي بضم الجيم وفتحها، حكاهما من السكيت<sup>(١)</sup> وغيره، وهي الحثوة من المشروب، والفعل منه جرعت، بفتح الجيم وكسر التاء.

(١) (إصلاح السطحي)، (١/٤٤).

فَلَمَّا أُنْ وَعَلَتْ بِي بَطْنِي، وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهَا سَبِيلٌ، قَالَ: لَتُسَمِّيَ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: وَيْحَكَ مَا صَنَعْتَ؟ أَشَرِبْتَ شَرَابَ مُحَمَّدٍ، فَيَجِيءُ فَلَا يَحِلُّهُ، فَيَدْعُو عَيْنِكَ فَتَهْبُكُ، فَتَذْهَبُ ذُنُوبُكَ وَأَجْرُكَ؟ وَعَلَيَّ سَمَلَةٌ، وَإِنَّا وَضَعْنَاهَا عَلَى قَدَمَيْ خَرَجَ رَأْسِي خَرَجَ قَدَمَايَ، وَجَعَلَ لَا يَجِئُنِي انْتَرُمٌ، وَأَمَّا صَاحِبَايَ فَنَامَا، وَلَمْ يَضَعَا مَا صَنَعْتَ، قَالَ: فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَسَلَّمَ كَمَا كَانَ يُسَلِّمُ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْحِدَ فَصَنَّى، ثُمَّ أَتَى شَرَاتَهُ فَكَشَفَ عَنْهُ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ شَيْئًا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى لِسْمَاءَ، فَقُلْتُ: لَأَنْ يَدْعُو عَنِّي فَأَهْلِكَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَاسْقِ مَنْ أَسْقَانِي». قَالَ: فَعَمَدْتُ إِلَى الشَّمْلَةِ فَشَدَدْتُهَا عَنِّي، وَأَخَذْتُ الشَّفْرَةَ فَاطْلَعْتُ إِلَى الْأَعْزَى، أَيُّهَا أَسْمُنُ فَأَذْبَحُهَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَإِذَا هِيَ خَافِيَةٌ<sup>(١٠)</sup>، وَإِذَا هُنَّ حُفْلٌ كُلُّهُنَّ. فَعَمَدْتُ إِلَى دَعْوِ لَآلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، مَا كُنُو يَظُنُّونَ أَنَّهُ يَحْتَلِيوْنَ فِيهِ، قَالَ: فَحَلَبْتُ فِيهِ حَتَّى عَدَّتْ رَغْوَةً، فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَشْرَبْتُمْ شَرَابَكُمْ اللَّيْلَةَ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَرِبْتُ، فَشَرِبْتُ دَوْلَتِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشْرَبْتُ، فَشَرِبْتُ ثُمَّ نَاوَيْتِي،

قوله. (وَعَلَتْ بِي بَطْنِي) بالغين المعجمة لمفتوحة، أي: دخلت وتمكنت منه.

قوله: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) دها فقال: «اللَّهُمَّ أَطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، وَاسْقِ مَنْ أَسْقَانِي» فيه الدعاء للمحسن وللخادم وللمس سيفعل خيراً وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من الجحلم والأخلاق القمراضية، والمحمدين المرضية، وكرم النفس، والظفر والإخصاء من حقوقه: فإنه ﷺ لم يسأل عن نصيبه من اللبن.

قوله في الأعزى. (وَإِذَا هُنَّ حُفْلٌ كُلُّهُنَّ) هذه من معجرات النبوة ودور بركته ﷺ.

قوله: (فَحَلَبْتُ فِيهِ حَتَّى عَدَّتْ رَغْوَةً)<sup>(١١)</sup> رغوّة هي زبد اللبن الذي يعود، وهي بفتح الراء وضمة هاء وكسرها، ثلاث لغات مشهورات، ورغوّة بكسر زاء، وحكي ضمها، ورغابة، بالضم، وحكي الكسر، وأوتغيت: شربت الرغوّة.

(١٠) أي: مستعدة لصبر نالين، ولحظ في الأصل لأجمع، يقال: حصل المدة وليس حلاً وحقولاً: إذا اجتمع.

(١١) أي: (زم)، حلتها.

فَلَمَّا عَرَفْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَوَى وَأَصْبَتْ دَعْوَتَهُ، ضَحِكْتُ حَتَّى أَلْقَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ، قَالَ  
 فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِخْدِي سَوَاتِكَ يَا مُقَدَّادُ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَدَّ مِنْ أَمْرِي كَدًا، وَكَدَّ،  
 وَفَعَلْتُ كَدًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذِهِ إِلَّا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ، أَفَلَا كُنْتَ أَذْنَتِي، فَتُوقِفُ صَاحِبِيَّتَنَا  
 فَيُصَيِّمَانِ مِنْهَا؟» قَالَ: فَقُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، مَا أَبَالِي بِذَا أَصْنَتَهَا وَأَصْنَتَهَا نَعَتْ مِنْ  
 أَصَابِهَا مِنَ النَّاسِ، لِيُعْجِبَ: (٥٣٦٣).

[ ٥٣٦٣ ] (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ  
 لُمَيْزَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، ١٥٦٢.

[ ٥٣٦٤ ] ١٧٥ - (٢٠٥٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ وَخَدِيدُ بْنُ خَصَرٍ الْهَكَواريُّ  
 وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، جَمِيعًا عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ  
 -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي عُمَرَ -: وَحَدَّثَنَا أَيْضًا - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ  
 النَّبِيِّ ﷺ فَلَاثِيرَ وَبَيْتَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟» فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ  
 طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ، فَعَجِزَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ بَعَثَ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

قوله: (فَلَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَوَى وَأَصْبَتْ دَعْوَتَهُ، ضَحِكْتُ حَتَّى أَلْقَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ  
 النَّبِيُّ ﷺ: «إِخْدِي سَوَاتِكَ يَا مُقَدَّادُ»).

معناه: أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ حَزَنٌ شَدِيدٌ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَدْعُو عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، لَكُونَهُ أَذْهَبَ نَصِيبَ النَّبِيِّ ﷺ  
 وَنَعَرَضَ لِأَذِهِ، فَتَعَلَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَوَى وَأُجِيبَتْ دَعْوَتُهُ، فَرِحَ وَصَحِكَ حَتَّى سَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ  
 مِنْ كَثَرَةِ ضَحِكِهِ، لَمَّا كَانَ بِهِ مِنَ الْحُزَنِ، وَانْقِلَابِهِ سُرُورًا بِشَرِّبِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاجَابَةِ دَعْوَتِهِ لَمَنْ  
 أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ، وَحِينَئِذٍ دَنَا عَلَى يَدِ الْمُقَدَّادِ، وَظَهَرَ هَذِهِ لِمَعْمُورَةَ، وَلِغَضَبِهِ مِنْ قُبْحِ فِعْلِهِ أَوَّلًا وَخُسُوفِهِ  
 آخِرًا، وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «إِخْدِي سَوَاتِكَ يَا مُقَدَّادُ»، أَيِ: إِنَّكَ فَعَلْتَ مَوْءَةً مِنَ الْفَعْلَاتِ، فَمَا هِيَ؟ فَأَخْبَرَهُ  
 خَبِيرُهُ، فَقَالَ سَيِّئُ ﷺ: «مَا هَذِهِ إِلَّا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى» أَيِ: إِحْدَاثُ هَذَا الْكَيْفِ فِي غَيْرِ وَاقْتَدَارِهِ، وَخِلَافِ  
 عَادَتِهِ، وَإِنْ كَانَ يَجْمَعُ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

قوله: (جاء رجل مشرك مُشْعَانٌ) هو بضم الميم وسكان الشين لمعجمة وتشديد ثون، أي:

مُتَبَشِّرٌ الشَّعْرَ وَجَعَلَهُ

«أَتَيْتُ أُمَّ عَطِيَّةَ» - أَوْ قَالَ: «أُمُّ هَبَّةَ» - فَقَالَ: لَا، بَلْ يَتَّبِعُ. فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً، فَصُنِعَتْ، وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَوَادِ الْبَطْنِ أَنْ يُشَوَّى. قَالَ: وَأَيْمُ اللَّهِ، مَا مِنْ الثَّلَاثِينَ وَمِثْلَهُ إِلَّا حَزَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُزَّةً حُزَّةً مِنْ سَوَادِ بَطْنِهِ، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَهُ. قَالَ: وَجَعَلَ قَصْعَتَيْنِ، فَأَكَلْنَا مِنْهُمَا أَجْمَعُونَ وَشَبَعْنَا، وَفَضَلَ بِي الْقَصْعَتَيْنِ، فَحَمَلْتُهُ عَلَى الْبَعِيرِ. أَوْ كَمَا قَالَ: (أحمد: ١٧١٤ - والحدادي: ٢٥٣٨٢).

[ ٥٣٦٥ ] ١٧٦ - ( ٢٠٥٧ ) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَسْرِيُّ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ ابْنُ كُرَاوَيْيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَهْطِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ لُحَيْثِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ - قَالَ: قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ أَنََّّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ ضُحَبَ الصُّفَّةِ كَانُوا نَدَسًا فَقَرَأَ، وَبَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَرَّةً: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ، فَلْيُذْهِبْ بِثَلَاثَةٍ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ، فَلْيُذْهِبْ بِخَامِسٍ، بِسَادِسٍ» - أَوْ كَمَا قَالَ: .....

قوله - (واسر بسواد البطن أن يشوى) يعني الكبد.

قوله (وايم الله، ما من الثلاثين ومنو إلا سرق له رسول الله ﷺ حُرَّةً حُرَّةً<sup>(١)</sup>) من سواد بطنها، إن كان شاهداً أعطاه، وإن كان غائبا خبا له، وجعل قصعتين، فأكلنا منهما أجمعون وشبعنا. وفصل في القصعتين، فحملته على البعير

(الحُرَّة) بضم الحاء، وهي القطعة من اللحم وغيره. و(أقصعه) بفتح لقاظ. وفي هذا لحديث شعيب بن طاهر قال لرسول الله ﷺ:

إحسانهما: لكثير مؤلف بطن حتى يبيع هذا العدد.

والأخرى: تكثير الصواع ونعم الشاة حتى أشبعهم أجمعين، وفضلت منه فضلة حمدوا لعلم حجة أحد إليها.

وفيه مائة الرقعة فما يعرض لهم من طرفة وعبرها. وأنه يدع بعضهم حتى نصيه.

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ، فَلْيُذْهِبْ بِثَلَاثَةٍ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ أَرْبَعَةٍ، فَلْيُذْهِبْ بِخَامِسٍ، بِسَادِسٍ» هكذا هو في جميع نسخ «صحيح مسلم»: «فلْيُذْهِبْ بِثَلَاثَةٍ»، ووقع في «صحيح

(١) في (أ) و(ح) «حُرَّة» بدل «حُرَّة».

وإن أبا بكر جاء بثلاثة، وانطلق نبي الله ﷺ بعشرة، وأبو بكر بثلاثة، قال فهو وإن<sup>(١)</sup> وأبي وأمي - ولا أدري هل قال: وأمرأتي وخادمي ثين وثين أبي بكر - قال: وإن أبا بكر نعتني عند النبي ﷺ، ثم لبث حتى ضلبت العشاء، ثم رجع قلبت حتى نعت رسول الله ﷺ، فجاء بخدم مضي من الليل ما شاء الله، قالت له امرأته: ما حبستك عن أضيافك؟ أو

البخاري: «فيذهب يثالث»، قال القاضي: هذا الذي ذكره لمحاري هو الصواب، وهو الموافق لسياق باقي الحديث<sup>(٢)</sup>.

قلت: وللدلي في «المسلم» أيضاً وجه، وهو محمول على موافقة «البخاري» وتغييره: فيذهب بمن يتبع ثلاثة، أو بتمم ثلاثة، كما قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ رَفَعَهَا فِي أَيْمَنٍ يَكْبَرُ﴾ (سورة أي - في نعم أربعة، وسبق في كتب الحديث أيضاً هذا، وذكر نفاذ<sup>(٣)</sup>

وفي هذا الحديث فضيلة لا يشر والموسسة، وأنه إذ حضر ضيفد ثلثه فينبغي لجماعة أن يتوزعهم ويأخذ كل واحد منهم من يحتمه، وأنه ينبغي كبير لقوم أن يأمر أصحابه بذلك، ويأخذ هو من يمكنه.

قوله: (وإن أبا بكر جاء بثلاثة، وانطلق سي الله ﷺ بعشرة) هذا مبني لما كان عليه النبي ﷺ من الأخذ بأقصى الأمور، والسبق إلى السجدة والوجود، فإن عبد النبي ﷺ كنز قريب من صد ضيفدته هذه لليلة. فأتى بتصف طعمه أو نحوه، وأتى أبو بكر ﷺ بثلاث ضعمه أو أكثر<sup>(٤)</sup>، وأتى الياقون بدين ظلك، والله أعلم.

قوله: (وإن أبا بكر نعتني عند النبي ﷺ، ثم لبث حتى ضلبت العشاء، ثم رجع قلبت حتى نعت رسول الله ﷺ، فجاء) .

قوله: (نعتني) يفتح العين.

وفي هذا جواز ذهب من عنده صيفان إلى أشغله ومصاحبه إذا كان له من يقوم بأمرهم ويسد

(١) وقعت رواية محاذي وأحمد وغيرهما: فهو أنه يسوق الزور.

(٢) (كتاب نعم) ٥٤٨/٩.

(٣) الطبر (٣/٢٠٤).

(٤) في (ع) وأكثر.

قَالَتْ: صَبِيئِكَ؟ - قَالَ: أَوْ مَا عَشِيَّتِهِمْ؟ قَالَتْ: أَبُو حَتَّى تَجِيءَ، قَدْ عَرَضُوا عَلَيْهِمْ فَعَلَوْهُمْ، قَالَ: قَدْ هَمْتُ أَنَا فَدَحْتُكَ، وَقَالَ: يَا عُثْرُ، فَجَدَّعَ وَسَبَّ، وَقَالَ: كُلُوا، لَا هَيْبَ، وَقَالَ:

مسألة، كما كان لأبي بكر هذا عبد الرحمن رضي الله عنه، وفيه ما كان عليه أبو بكر رضي الله عنه من الحب للنبي صلى الله عليه وسلم والافتقار إليه، وإشهره في بيته وبهارة على الأهل والأولاد والضييف وغيرهم.

قوله في الأضياف (أنهم امنعوا من الأكل حتى يحضر أبو بكر رضي الله عنه) هذا فعلوه أدباً ووفقاً لأبي بكر فيهم ظنوه، لأنهم ظنوا أنه لا يحصل له غشاء من عشاءهم.

قَالَ عَمَاءُ: وَابْتِغَاءُ لِمَصِيفٍ أَلَّا يَمْتَنِعَ مِمَّا أَرَادَهُ لِمَصِيفٍ، مِنْ تَعْجِيلِ طَعْمٍ وَتَكْثِيرِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ، لَا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يَتَكَلَّفُ مَا يُلْقَى عَلَيْهِ حَيَاةً مِنْهُ، فَيَعْتَمِدُ بِرَفْقٍ، وَمَتَى شُكَّ نَهَ يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ، فَقَدْ يَكُونُ لِمَصِيفٍ عَذْرٌ أَوْ عَرَضٌ لِي ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ ظَهَارُهُ، فَلِحَقِّهِ الْمَشَقَّةُ بِمَخَانَقَةِ الْأَصِيفِ كَمَا جَرَى فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه.

قوله عن عبد الرحمن: (قد هبت دحيتك، وقال: يا عُثْرُ، فجَدَّعَ وَسَبَّ) أنه خباياهم فحسوا من حصار أبيه به وشمته إياه. وقوله: (فَجَدَّعَ)، أي: دعا بالجَدَّعِ، وهو قطع الأنف وغيره من الأعضاء. (وَالسَّبُّ): لَتَنَم.

وقوله: (يَا عُثْرُ) بغين معجمة مضبوطة له بون ساكنة له لاء مثناة مفتوحة ومضبوطة، لنتان، هذه هي الرواية المشهورة في ضبطه، قالوا وهو الثَّقِيلُ الْوُجِمُ، وقيل: هو السَّجَمُ، مأخوذ من الثَّغَارَةِ ففتح لغين المعجمة، وهي الجهل، ولتكون فيه زائنة، وقيل: هو السَّفِيهِ، وقيل: هو ثَوْبٌ أَزْرَقُ، وقيل: هو السَّفِيهِ، مأخوذ من الثَّغَرِ وهو الثَّوْمُ.

وحكى القاضي عن بعض الشيوخ أنه قال: إنما هو (عُثْرُ) بفتح غين والشاء، ورواه الخطابي وطائفة: (عُثْرُ) عين مهملة وطاء مثناة متوحيتين، قالوا وهو لَدَبَابٌ، وقيل: هو لَأَرَقٌ منه، شبهه به بتحقيق آية <sup>(١)</sup>.

قوله: (كلوا، لا هيباً) إنما قاله لما حصل له من الحرج والغَيْظِ بتوكهم لعمدته بسببه، وقيل: إنه ليس بذلك، إنما هو خبر، أي: لِمَ تَهَيَّأُوا به في وقتي،

(١) الإكمال للمعجم: (٦/٥٥٠)، والعرب الحديث: (٦/٦).



وَاللَّهُ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا، قَالَ: قَالِمُ اللَّهِ، مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرَ مِنْهُ،  
قَالَ: حَتَّى شَبِعْنَا وَصَدَرَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كُنْتُ قَبْلَ ذَلِكَ فَنَظَرْتُ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ، فَوَدَّأَ هِيَ كَمَا هِيَ أَوْ  
أَكْثَرَ، .....

قوله: (والله لا أطعمه أبداً)، وذكر في الرواية الأخرى (أن الأضياف قالوا: والله لا نطعمه حتى  
نطعمه، ثم اكلوا واكلوا) فيه أن من حلف على يمين، فرأى غيره خيراً منها، فعل ذلك وكثر عن يمينه  
كما جاءت به الأحاديث، صحيحة<sup>(١)</sup>. وفيه حمل الضيف، لمشفقة على نفسه في إكرام ضيفائه، والله  
يذا تعرض جسده وحتهم، حيث نعمة، لأن حقهم عليه أكمل.

وهذا الحديث الأول مختصراً، لوضحة الرواية، الثانية، وثالث ما حذف منه، وما هو مقدم أو مؤخر.  
قوله: (ما كنا نأخذ من لقمة إلا رباً من أسفلها أكثر منها، وأنهم أكلوا منها حتى شبعوا وصارت  
بعد ذلك أكثر مما كانت بثلاث مرار، ثم حملوها إلى النبي ﷺ، فأكل منها الخلق الكثير).

فقوله: (لا رباً من أسفلها أكثر) صححه، بالبناء الموحدة وباللغة المشبهة.  
هذا الحديث فيه كرامة ظاهرة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه. وفيه إثبات كرامات الأولياء، وهو مذهب  
أهل السنة، خلافاً لبعضهم.

قوله: (فنظر إليها أبو بكر، فإذا هي كما هي أو أكثر)، وقوله: (لهي الآن أكثر منها) ضطروها  
أيضاً بالبناء الموحدة وباللغة المشبهة.

قولها: (لا، وقرة عيني لهي الآن أكثر منها) قال أهل اللغة: قرّة العين يُعبر بها عن المسرة، ورؤية  
ما يحبه الإنسان ويوافقه، قيل: إنما قيل ذلك، لأن عينه تفرّ بلوغه أميته، فلا يستشرف شيء، فيكون  
مأخوذاً من قرة وجهه. مأخوذة من القربان، وهو لرد، أي: جبهه بردة لسروره وعدم شغلها،  
فإن الأسمعي وغيره: أقروا الله عينه، أي: أبود دمعته، لأن دمعته، تفرح بدمعة، ودمعة العيون حارّة،  
ولهذا يقال في ضيفه: أسخف الله عينه.

قال صاحب «المطعم»: قال المودي: أرادت بـ(قرّة عينه) لتيّ ﷺ، فاعلمت به<sup>(٢)</sup>.

(١) نظر الحديث لمسلم في صحيحه، ٢٢٦٣ وما بعده.

(٢) المطمع لأبي داود، ٣٢٣/٥.

قَالَ لَا مَرَأِيَهُ يَا أَخْتُ بَنِي فِرَاسٍ، مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا، وَقُرُّوْ عَيْنِي لِهَيْبِي الْآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ بَرَارٍ، قَالَ: فَأَكْلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ - يَعْنِي يَمِينَهُ - ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَضْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ: وَكَانَ يَتَنَدَّى وَيَبْشُرُ قَوْمَ عَقْدُ، فَمَضَى الْأَجَلَ، فَعَرَفْنَا أَنَّ عَشْرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أُنَاسٌ، اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ، إِلَّا أَنَّهُ بَحَثَ مَعَهُمْ، فَأَكْتَبُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ، أَوْ كَمَا قَالَ، [المعجم ١٧١٢، وسجدي ٦٠٢].

وملاحظة: (١) في قولها: (لَا، وَقُرُّوْ عَيْنِي) رائدة، ولها نظائر مشهورة، ويحتمل أنها رافعة، وفيه محذوف، أي: لا شيء غير ما أقول، وهو: وقُرُّوْ عَيْنِي لِهَيْبِي أَكْثَرُ مِنْهَا

قوله: (يَا أَخْتُ بَنِي فِرَاسٍ) هذا خطاب من أبي بكر لامرأته أم رومان، ومعناه: يا من هي من بني مرسان، قال القاضي: فراس هو ابن عثم بن مالك بن جذنة، ولا خلاف في نسب أم رومان إلى عثم بن مالك، واحتملوا في كيفية انتسابها إلى عثم اختلافًا كثيرًا، واختلفوا هل هي من بني فراس بن عثم أم من بني العذرة بن عثم؟ وهذا الحديث يُصحح كقولها من بني فراس بن عثم<sup>(١)</sup>

قوله: (فَعَرَفْنَا أَنَّ عَشْرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أُنَاسٌ) هكذا هو في معظم النسخ: (فَعَرَفْنَا) ينعين وتشديد الراء: أي: جعلنا عُرْفَاءَ، وفي كثير من النسخ: (فَعَرَفْنَا) بالفاء المكررة في قوله وبطلفاء، من التفريق، أي: نجس كل رجل من لائسي عشر مع فرقة، فهم صبيحاء، ولم يذكر القاضي هنا غير الأول<sup>(٢)</sup>

وفي هذا الحديث دليلٌ إيجاز تفريق عُرْفَاءَ على العساكر ونحوها، وفي «مسند أبي داود» «العرفاء حق»<sup>(٣)</sup> لدفعه من مصلحة الناس، ولينشتر ضبط الحيوش ونحوها على الإمام بالتخذ العرفاء، وأما الحديث لآخر: «العرفاء في النار»<sup>(٤)</sup>، فمحمول على العرفاء المقتضرين في بلايتهم، امرتكن فيها ما لا يجوز، كما هو متعدد لكثير منهم، والله أعلم

قوله: (فَعَرَفْنَا أَنَّ عَشْرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أُنَاسٌ) هكذا هو في معظم النسخ، وفي نادر

(١) «ريمان» ص ٦/٥٥٣

(٢) «المصدر السابق» ٦/٥٥٣.

(٣) أبو داود: ٢٩٣٤

(٤) جزء من حديث أبي داود، السابق.

[ ٥٣٦٦ ] ١٧٧ - ( ١٠٠ ) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا سَابِقُ بْنُ نُوحٍ الْعَطَّارُ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ : نَزَلَ عَبْدُ أَصِيَّافَ لَنَا، قَالَ وَكَانَ أَبِي يَتَحَدَّثُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ لَيْلٍ. قَالَ فَأَنْطَلَقَ وَقَالَ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، أفرغ من أَصِيَّافِكَ، قَالَ : فَلَمَّا أَتَيْتُ جِئْتُ بِقَرَاهِمٍ، قَالَ : فَأَبُو. فَقَالُوا : حَتَّى يَجِيءَ أَبُو مَنْزِلِنَا فَيَضَعَهُمْ مَعَنَا، قَالَ : فَقُلْتُ لَهُمْ : إِنَّهُ رَجُلٌ حَدِيدٌ، وَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا خَشْتُ أَنْ يَصِيبَنِي مِنْهُ شَيْءٌ، قَالَ : فَاذْكُوا. فَلَمَّا جَاءَ لَمْ يَبْنِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنْهُمْ، فَقَالَ : أَفَرَعْتُمْ مِنْ أَصِيَّافِكُمْ؟ قَالَ قَالُوا لَا وَاللَّهِ فَرَعْتُ. قَالَ أَلَمْ أَمُرْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ : وَتَنَحَّيْتُ عَنْهُ، فَقَالَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، قَالَ : فَتَنَحَّيْتُ. قَالَ : فَقَالَ : يَا عُمَرُ، أَتَمَسَّطُ عَيْنَكَ إِنْ كُنْتُ تَسْمَعُ ضَرْبِي إِلَّا جِئْتُ، قَالَ : فَجِئْتُ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ مَا بِي ذَنْبٌ، هَؤُلَاءِ أَصِيَّافُكَ فَسَلِّهِمْ، قَدْ أَتَيْتُهُمْ بِقَرَاهِمٍ، فَذْكُوا أَنْ يَضَعُوهَا حَتَّى تَجِيءَ، قَالَ : فَقَالَ : مَا تَكُفُّ، أَلَا تَقْبَلُونَا عِنَّا فِرَاكُمُ؟ قَالَ

منها. (ثني عشر)، وكلامه صحيح، والأول جد على لغة من جعل الشئ بالالف في الرفع والنصب ولجوز، وهي لغة أرفع قبائل من العرب، ومنها قوله تعالى ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ﴾ (١٦٣)، وغير ذلك، وفيه شبهة بالمسألة مراتب (١٧)

قوله : (أفرغ من أَصِيَّافِكَ) أي : عَشْتُهُمْ وقم بحقهم. قوله : (جئناهم بقراهم) هو مكسر مضاف مقصور، وهو ما يصنع لصضيف من مأكل ومشروب. قوله : (حتى يجيء أبو منزلنا) أي : صاحبه قوله : (إنه رجلٌ حَدِيدٌ) أي : فيه قوة وصلابة، ويغضب لأتفهك سخومات و تقصير في حق ضيفه، ونحو ذلك

قوله : (ما لكم، أَلَا تَقْبَلُونَا عِنَّا فِرَاكُمُ؟) قال القاضي عياض : قوله (ألا) هو بتخفيف اللام على التثنية، ويستفتح الكلام، هكذا روى الجمهور، قال : ورواه بعضهم بالتشديد، وفيه : ما لكم لا تقبلون (١٨) فِرَاكُمُ؟ أي : شيء عنكم ذلك وأخرجكم إلى تركه؟!

(١) قول ابن كثير وحسن (ألا) بتخفيف اللام، وبتقوية التشديد، وقول أبو حنيفة (هجر) بفتح، والبالون به لا تفتح، وبن كثير بفتح اللام، وبن كثير بفتحهم، لا يسيرو في بقراءات سبع من ١٥١، والبشر في القراءة عشرة ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢

(٢) انظر من ٧٩ من هذا الجزء.

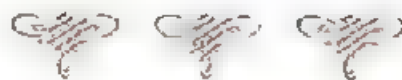
(٣) جي (من) و (منه) و (إكرام) و (الضم) ٥٥٦، ٥٥٧ : ما لكم تقبلون

فَقَدَرَأَبُو بَكْرٍ - فَوَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ الدَّيْنَةَ، قَالَ: فَقَالُوا: فَوَاللَّهِ لَا نَطْعَمُهُ حَتَّى نَطْعَمَهُ، قَالَ: مِمَّا رَأَيْتُ كَالشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ قَطْرًا، وَنِسْكُمْ، مِمَّا نُسْكُمْ، أَلَا تَنْكَلُوا عَنَّا فِرَاحَكُمْ؟<sup>(١)</sup> قُلْتُ: ثُمَّ قَالَ: أَمَّا الْأَوَّلَى فَمِنْ الشَّيْطَانِ، هَلُمُّوا فِرَاحَكُمْ، قَالَ: فَجِئْتُ بِالطَّلْعَمِ، فَسَمِعِي، فَكُلْ وَأَكْلُوا، قَالَ: فَلَمَّا أَحْضَحَ عَنَّا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَرُّوْا وَحَيْثُ، قَالَ: فَأَحْبَرَهُ، فَقَالَ: «بَلْ أَنْتَ أَبْرُهُمْ وَأَخَيْرُهُمْ»، قَالَ: وَلَمْ تَبْلَغِي كَفَّارَةً. أحمد: ١٧٠٢، مسنده والبخاري: ١٥٩، يندرج.

قوله: (أَمَّا الْأَوَّلَى فَمِنْ الشَّيْطَانِ) يعني يمينه، قال اللذهضي: وقيل معناه: الدُّعْمَةُ الْأَوَّلَى فنقطع الشيطان وإرغامه ومخالفته في مراده سليمان، وهو يقاوع لروحشة بيته وبين أصبغ، فأخبره أبو بكر بالجنش الذي هو غير<sup>(٢)</sup>.

قوله: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَرُّوْا وَحَيْثُ<sup>(٣)</sup>، فَقُلْتُ: «بَلْ أَنْتَ أَبْرُهُمْ وَأَخَيْرُهُمْ» - قَالَ: وَلَمْ يَسْمَعْ كَفَّارَةً) معناه: بَرُّوا في إيمانهم، وَحَيْثُ في يميني. فَقَدَرَأَبُو النَّبِيِّ ﷺ: «بَلْ أَنْتَ أَبْرُهُمْ» أي: أَكْثَرُهُمْ طَاعَةً وَأَخَيْرُ<sup>(٤)</sup> منهم، لِأَنَّ حَيْثُ في يميني جِدٌّ ممدود، ليه، محتوفاً عليه، قالت: فَصَلَّ سَلَامَهُ.

وقوله: «وَأَخَيْرُهُمْ» هكذا هو في جميع النسخ: «وَأَخَيْرُهُمْ» بالألف، وهي لغة سقي، بها عُرِّت وأما قوله: (وَلَمْ يَسْمَعْ كَفَّارَةً) يعني: لَمْ يَسْمَعْ أَنَّهُ كَلَّمَ قَبْلَ الْحَيْثُ، فَذَلِكَ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ. بقوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى عَيْرَهَا حَيْرًا مَهَا، فَلْيَاثِ الَّذِي هُوَ حَيْرٌ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ»<sup>(٥)</sup>، وهذا يعني في عهد نساء، مع عموم قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْفُرْ بِالْأَيْمَانِ الَّتِي أَلْفَضْتُمْ﴾ فكفروا، يَطْعَمُ ﷺ رسالة: ٨٩]



(١) «أَكْلُوا» المصنف، (٦) / (٥٥١)

(٢) بعدها في (هـ): «لَا»؛ فأخبرهم،

(٣) في (ج): «حَيْرٌ»

(٤) سبب هذا الحديث برفق ٤٧١ وما عده عن غير واحد من الصحابة.

## ٣٣ - [باب فضيلة المواساة في الطعام القليل،

وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة، ونحو ذلك]

[٥٣٦٧] ١٧٨ - (٢٠٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ». [المجتبى: ٧٣٢٠، والبيهقي: ٥٣٩٢].

[٥٣٦٨] ١٧٩ - (٢٠٥٩) حَدَّثَنَا سُعْدِيُّ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رُوْحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رُوْحُ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ، وَطَعَامُ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي الثَّمَانِيَةَ». [المجتبى: ١٥١٠٤].

وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ: سَمِعْتُ

[٥٣٦٩] (١٠٠٠) حَدَّثَنَا بَنُو مُنِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي لُؤْبَيْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ. [المجتبى: ١٤٢٢٢].

[٥٣٧٠] ١٨٠ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو نَعْرٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، قَالَ أَبُو نَعْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَافُ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ». [المجتبى: ١٤٢٨٩].

## باب فضيلة المواساة في الطعام القليل،

وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة، ونحو ذلك

قوله ﷺ: «طعام الاثنين كافي الثلاثة، وطعام ثلاثة كافي الأربعة» وفي رواية جابر: «طعام الواحد

يكفي لائنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية»

[ ٥٣٧١ ] ( ١٨١ - ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ،  
عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « طَعَامُ الرَّجُلِ يَكْفِيهِ وَجَلِينِ ،  
وَطَعَامُ رَجُلَيْنِ يَكْفِيهِ أَرْبَعَةٌ ، وَطَعَامُ أَرْبَعَةٍ يَكْفِيهِ ثَمَانِيَةٌ » [ المص ١٣٧٠ ]

المراعاة في الطعام؛ وأنه وإن كان قليلاً حصلت منه الكفاية المقصودة، ووقعت فيه مركة نعم  
الحاضرين عليه، والله أعلم.





## ٣٤ - [باب: المؤمن يأكل في معنى واحد،

## والكافر يأكل في سبعة أمعاء]

[٥٣٧٢] ١٨٢ - (٢٠٦٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ شُعَيْبٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقُطْدَانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ، وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ». [احمد ٥٧١٨، والبخاري، ٢٨٣٩٤]

[٥٣٧٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [احمد، ٦٣٢١]

[٥٣٧٤] ١٨٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَافِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا قَالَ: رَأَى ابْنُ عُمَرَ مَسْكِينًا، فَجَعَلَ يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ، قَالَ: فَجَعَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا، قَالَ: فَقَالَ لَا يَدْخُلُ هَذَا عَلَيْكَ، فَوَلَّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ». [احمد ٥١٢٠، وصحاحي ٥٢٩٣]

[٥٣٧٥] ١٨٤ - (٢٠٦١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعْبَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ». [طبر ٥٣٧٦]

## باب: المؤمن يأكل في معنى واحد،

## والكافر يأكل في سبعة أمعاء

قوله ﷺ: «الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ، وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدَةٍ» وفي الروايات المختلفة

[٥٣٧٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الثَّوْبَانِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَ عُمَرَ. [المعجم: ١١٨٤٧].

[٥٣٧٧] ١٨٥ - (٢٠٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. حَدَّثَنَا أَبُو أَسَانَةَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ جَدِّهِ. عَنْ أَبِي مُوسَى. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَعَلَّيْكُمْ يَأْكُلُ فِي رَمَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

[٥٣٧٨] (١٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - فِي الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. [حمد: ٧٤٩٧، - البخاري: ٥٣٩٦ كلامه سحر].

[٥٣٧٩] ١٨٦ - (٢٠٦٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَفَهُ ضَيْفٌ وَهُوَ كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ، فَشَرِبَ جَلَابِهَا، ثُمَّ أُخْرِي فُشِرَتْ، ثُمَّ أُخْرِي فُشِرَتْ، حَتَّى شَرِبَ جَلَابَ مَنَبَعِ شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ

قال هذا الكلام بعد أن صافه كافر<sup>(١)</sup>، فشرب جلاب سبع شياه، ثم أسلم من القدر فشرب جلاب شاة، ولم يستقم جلاب الثانية).

قال القاضي: قيل: إن هذا في رجل بعينه، فحين له<sup>(٢)</sup> على جهة التمثيل وقيل: المراد أن المؤمن يقتصد في أكفه. وقيل: المراد أن المؤمن يستمي الله تعالى عند طعامه، فلا يشركه فيه الشيطان، ولكافر لا يستمي فيشاركه الشيطان فيه. وفي «صحيح مسلم»: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَعِجِلُ<sup>(٣)</sup> الطَّعَامَ أَلَّا يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>».

وقد أهدى العجب: لكل إنسان سعة أمعاء. المعدة، ثم ثلاثة متصلة به، يفاق، ثم ثلاثة غلاظ، فللكافر بشره وعدم تسميته لا يكفي ولا ملوؤه كلها، وسؤمون لاقتصاده وتسميته يشبعه ملء أخذه.

(١) في (ج): ضاف به كافر (وإليه): ضاف كافرًا

(٢) كذا وقع في النسخ ثلاث، وهو كذلك في شرح السهلي على صحيح مسلم وغيره، ووقع في «الفتح المعجم»

(٦/٥٥٥)، و«المعجم» (٣/١٢٠) وقيل: إنه.

(٣) في (ج) يستعجل

(٤) معجم ٥٢٥٩ من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، وهو في نسخة أحمد - ٢٣٢٤٩

فَشَرِبَ جَلَابِهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِأُخْرَى فَلَمْ يَسْتَبْمِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أَعْمَاءٍ» - أحمد، ١٨٧٩، والبخاري ٥٢٩٧ بحرف [أ].

ويحتمل أن تكون هذا في بعض المؤمنين وبعض الكفار وقيل، مراد بالمعينة سبع صعدت: جرس، ولثرة، وطول الأمل، ولطمع، وشوة الطمع، والحسنة والسمن. وقيل المراد بالمؤمن هاتان ثم الإيمان، المعرض عن الشهوات، لم تنس عن سد خلته<sup>(١)</sup>.

والمختار أن معناه: بعض المؤمنين يأكل في معي واحد، وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء، ولا يتم أن كل واحد من السبعة مثل معي المؤمن - والله أعلم.

قال لعلاء: ومقصود الحديث التمسك<sup>(٢)</sup> من الدنيا، والحيث على الرشد فيها، ولقدعة، مع أن قلّة الأكل من مصادم أخلاق الرجال، وكثرة الأكل يضره.

وأما قول ابن عمر في المسكين الذي أكل عنده كثيراً (لا يدخل هذا علي)، فهذا قد هذا لأنه أشبه الكفار، ومن أشبه الكفار كرهت مخالطته لغير حاجة أو ضرورة، ولأنّ لغير الذي يأكله هذا يمكن أن يسبب به خلّة جداعة.

وأما مرجئ لمذكور في الكتاب، الذي شرب جلاب سبع شبيه، فقيل: هو ثمانية بن أثال، وقيل: جبهة سفياري، وقيل: بضرة بن أبي بضرة لغفاري.



(١) «كتاب المعجم»: (١/ ٥٥٥-٥٥٧).

(٢) في (ع) و(هـ): التمسك.

## ٣٥ - [باب: لا يعيب الطعام]

[٥٣٨٠] ١٨٧ - (٢٠٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا وَقَارُ الْأَحْزَانِ: أَخْبَرَنَا حَرِيرٌ، عَنِ الْأَسْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي مُرَّةٍ قَالَ: مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَاماً قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئاً أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ. [طهر، ٢٥٣٨٢].

[٥٣٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يونس: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّة. [طهر، ١٥٣٨٢].

[٥٣٨٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ الْمَلِكُ بْنُ عَمْرٍو وَعُمَرُ بْنُ سُلَيْمٍ - أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ - كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، لَحَوْه. [أحمد ١٠١٤١ وسنن أبي داود ٥٤٠٩].

## باب: لا يعيب الطعام

قوله (ما عاب رسول الله ﷺ طعاماً قط، كان إذا اشتهى شيئاً أكله، وإن كرهه تركه) هذا من آداب لطعم المتأدبة، و(يعيب الطعام) كقوله: ملح، قليل لمليح، حامض، رقيق، غليظ، غير واضح، ولحو ذلك.

وأما حديث ترك أكل الضَّبِّ<sup>(١)</sup>، فليس هو من عيب لطعام، بل هو بخلافه لأن هذا طعام لخاص لا يشهيه.

وذكر مسلم في الباب اختلاف طرق هذا الحديث، فرواه أولاً من رواية الأكثرين عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، ثم رواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى موسى آل جعدة عن أبي هريرة وأبكر عليه الله رخصي هذا الإسناد الذي، وقال: هو معلل<sup>(٢)</sup>.

قد انفصلي وهذا الإسناد عن الأحاديث المحدث في كتاب مسم لتي بين مسم عنها كما وعد في

(١) سنن أبي داود: ٥٠٣٥، وصححه.

(٢) نظر المعجم: ١١/١٩٥، ولا يبر مان والتبع: ص ٢٤٥.

[ ٥٣٨٣ ] ١٨٨ - ( ٠٠٠ ) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَغَيْرُهُمُ النَّاقِلُ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى آلِ جَعْفَرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَابَ طَعَامًا قَطُّ، كَذًا إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِهِ سَكَتَ. [أحمد: ٩٥٠٧].

[ ٥٣٨٤ ] وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [مسند: ٥٣٨٣].

خطبته، وذكر الاختلاف فيه، ولهذا لعلنا لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية، ولا أخرجه من طريقه، بل أخرجه من طريق آخر، وعلى كل حال فالمتن صحيح لا مضمن فيه<sup>(١)</sup>، والله أعلم.







## فهرس الموضوعات

## كتاب الأقضية ..... ٥

باب ليمين على المدعى عليه ..... ٥

باب وجوب الحكم بشاهد ويمين ..... ٨

باب بيان أن حكم لحاكم لا يغير الباطن ..... ٩

باب قضية متد ..... ١٢

باب لبني عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع ومعات، وهو لا امتناع من أداء حق لزمه،

أو طلب بما لا يستحقه ..... ١٦

باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ..... ٢٠

باب كرامة قضاء القاضي وهو عظيم ..... ٢٢

باب نقص لأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ..... ٢٣

باب بيان خير الشهود ..... ٢٤

باب اختلاف المجتهدين ..... ٢٦

باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين ..... ٢٨

## كتاب اللقطة ..... ٢٩

باب تحريم جلب الماشية غير ذن مالكها ..... ٣٩

باب الضيافة ونحوها ..... ٤١

باب استحباب المواساة بقبول المال ..... ٤٥

باب استحباب خلط الأزود إذا تلت والمواساة فيها ..... ٤٦

## كتاب الجهاد ..... ٤٩

باب جواز الإغارة على الكفار الذين ينتهزم دعوة الإسلام من غير تقدم إعلام بالإغارة ..... ٤٩

باب تأخير الإمام الأمراء على بيعوت، ووصيته إياهم بأديا نفرو وغيرها ..... ٥١

باب تحريم القدر ..... ٥٨

باب جواز الخداع لي الحرب ..... ٥٨

- باب كراهة تمني لقاء العدو، والأعر بالصبر عند اللقاء ..... ٦٢
- باب استحباب الدماء بالنصر عند لقاء العدو ..... ٦٥
- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ..... ٦٧
- باب جواز قتل النساء والصبيان في البكات من غير قصد ..... ٦٨
- باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها ..... ٧٠
- باب تحليل العنائم لهذه الأمة خاصة ..... ٧٢
- باب الأنفال ..... ٧٥
- باب استحقاق القاتل سلب القليل ..... ٨٠
- باب التفضل وضاء المسلمين بالأسارى ..... ٩٣
- باب حكم الفيء ..... ٩٥
- باب كلفة قسم الغنمة بين الحاضرين ..... ١١٠
- باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة العنائم ..... ١١٢
- باب ربط الأسير وحبيه، وجوز المس عليه ..... ١١٦
- باب إحلاء اليهود من الحجاز ..... ١٢٠
- باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إزاله أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل المحكم ... ١٢٣
- باب المبادرة بالفرز، وتقديم أهم الأمور المتعارضين ..... ١٢٩
- باب رد المهاجرين إلى الأنصار منافعهم من الثبجر ولهم حين استعتوا عنها بالفتوح ..... ١٣١
- باب جواز الأكل من طعام الغنمة في دار الحرب ..... ١٣٥
- باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل ملك الشام يدعو إلى الإسلام ..... ١٣٧
- باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الإسلام ..... ١٤٨
- باب غزوة حنين ..... ١٥٠
- باب غزوة الطائف ..... ١٦١
- باب غزوة بدر ..... ١٦٣
- باب فتح مكة ..... ١٦٦
- باب صلح الحديبية ..... ١٦٦

١٨٦	باب الوفاء بالعهد
١٨٨	باب غزوة الأحزاب
١٩٠	باب غزوة أحد
١٩٥	باب اشتداد غضب الله تعالى على من قتله رسول الله ﷺ
١٩٦	باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين
٢٠٧	باب قتلى أبي جهل
٢٠٩	باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود
٢١٢	باب غزوة خيبر
٢٢٢	باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق
٢٢٤	باب غزوة ذي قرد وغيرها
٢٣٩	باب قوله تعالى: ﴿وَقَوْمُ الْيَتِيمِ﴾ الآية
٢٤١	باب غزوة النساء مع الرجال
٢٤٤	باب النساء الغازيات يرضعن لهن ولا يسهم، والمهي عن قتل صبيان أهل الحرب
٢٤٩	باب عدد غزوات النبي ﷺ
٢٥٢	باب غزوة ذات الرقاع
٢٥٣	باب كراهة الاستعانة في المزوبكافر إلا لحاجة، أو كونه حسن الرأي في المسلمين
٢٥٥	<b>كتاب الإمارة</b>
٢٥٥	باب: الناس تبع لقريش والخلافة في قريش
٢٦١	باب الاستخلاف وتركه
٢٦٤	باب النهي عن طلب الإمارة وأجره عليها
٢٦٧	باب كراهة الإمارة بغير ضرورة
٢٦٩	باب فضيلة أمير العدل وعقوبة الجائر، والنحت على الرق بالرية، ونهي عن إدخال المشقة عليهم
٢٧٥	باب حظر تحريم الغلول
٢٧٨	باب تحريم هدايا العمال
	باب وحب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية

- باب ٢٩١ ..... الإمام جنة بقاتل من ورثته ويقتل به
- باب ٢٩٢ ..... وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول
- باب ٢٩٨ ..... الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم
- باب ..... وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة  
وفارقة الجماعة ..... ٣٠٠
- باب ٣٠٥ ..... حكم من قرئ أمر المسلمين وهو مجتمع
- باب ٣٠٧ ..... إذا بويع لخليفتين
- باب ٣٠٨ ..... وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع، وترك قتالهم ما صلوا، وتحريم ذلك
- باب ٣١٠ ..... خيار الأئمة وشيوخهم
- باب ٣١٢ ..... استحباب مبايعة الإمام الجيئ عند إرادة القتال، وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة
- باب ٣١٧ ..... تحريم رجوع المهجر إلى استيطان وطنه
- باب ٣١٨ ..... المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير، وبيان معنى: «لا همرة بعد الفتح»
- باب ٣٢١ ..... كفاية بيعة النساء
- باب ٣٢٢ ..... البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع
- باب ٣٢٤ ..... بيان من لبلوغ
- باب ٣٢٥ ..... النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفر إذا خيف وقوعه بأيديهم
- باب ٣٢٧ ..... المسابقة بين الخيل وتضميرها
- باب ٣٣٠ ..... فضيلة الخيل وأن الخير معقود بتواصيها
- باب ٣٣٣ ..... ما يكره من صفات الخيل
- باب ٣٣٥ ..... فضل الجهاد والخروج في سبيل الله
- باب ٣٤٠ ..... فضل الشهادة في سبيل الله تعالى
- باب ٣٤٣ ..... فضل القدوة والبروة في سبيل الله
- باب ٣٤٥ ..... بيان ما أعد الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات
- باب ..... من قتل في سبيل الله كثرت خطايا، إلا الذين

- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون ..... ٣٤٨
- باب فضل الجهاد والرباط ..... ٣٥٢
- باب بين الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة ..... ٣٥٥
- باب من قتل كافراً ثم سُدَّ ..... ٣٥٧
- باب فضل الصلوة في سبيل الله وتضعيفها ..... ٣٥٩
- باب فضل إعانة العازي في سبيل الله بمركوب وعير، وخلافته في أهله بخير ..... ٣٦٠
- باب حرمة نساء المجاهدين وإثم من خاتمتهم فيهن ..... ٣٦٤
- باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين ..... ٣٦٥
- باب ثبوت الجنة للشهيد ..... ٣٦٧
- باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله ..... ٣٧٣
- باب من قاتل للرساء، والسمعة استحق النار ..... ٣٧٥
- باب بيان قدر ثوب من غزا قنم ومن لم يغنم ..... ٣٧٧
- باب قوله ﷺ: «إتما الأعمال بالنية» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال ..... ٣٧٩
- باب استحباب طنب الشهادة في سبيل الله تعالى ..... ٣٨٢
- باب دم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو ..... ٣٨٣
- باب ثوب من حبه من الغزو مرض أو عذر آخر ..... ٣٨٤
- باب فضل الغزو في البحر ..... ٣٨٥
- باب فضل الرباط في سبيل الله تعالى ..... ٣٨٩
- باب بيان الشهداء ..... ٣٩١
- باب فضل الرمي والحث عليه، ودم من غلبه ثم تسميه ..... ٣٩٥
- باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم» ..... ٣٩٧
- باب مراجعة مصحة الذواب في السير، والنهي عن التمريس في الطريق ..... ٤٠١
- باب: «السفر قطعة من العذاب» واستحباب تعجيل المسافرين إلى أهله بعد قضاء شغله ..... ٤٠٣
- باب كراهة الطريق، وهو الدخول لئلا لمن ورد من سفر ..... ٤٠٤

## كتاب الصيد والنَّبَاح وما يُؤْكَل من الحيوان ٤٠٧ .....

بَابُ الصَّيْدِ بِالْكَلاَبِ الْمُعْلَمَةِ، وَالرَّمْيِ ..... ٤٠٧

بَابُ : إِذَا غَابَ عَنْهُ الصَّيْدُ ثُمَّ وَجَدَهُ ..... ٤١٦

بَابُ تَحْرِيمِ أَكْلِ كَمِّ ذِي نَابٍ مِنَ الْبَاعِ، وَكَلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ..... ٤١٧

بَابُ إِباحَةِ مَيْتَاتِ الْبَحْرِ ..... ٤٢٠

بَابُ تَحْرِيمِ أَكْلِ لَحْمِ الْحُمْرِ الْإِلْسِيَّةِ ..... ٤٢٨

بَابُ إِباحَةِ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ ..... ٤٣٣

بَابُ إِباحَةِ الْقَصَبِ .. ..... ٤٣٦

بَابُ إِباحَةِ الْجَرَادِ ..... ٤٤٣

بَابُ إِباحَةِ الْأَرْبِ ..... ٤٤٤

بَابُ إِباحَةِ مَا يُسْتَمَانُ بِهِ عَلَى الْأَصْطِيَادِ وَالْعُدُوِّ، وَكَرَاهَةِ الْخَذَفِ ..... ٤٤٥

بَابُ الْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الذَّبِيعِ وَالْقَتْلِ، وَتَحْدِيدِ الشُّفْرَةِ ..... ٤٤٧

بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْيَهُادِمِ ..... ٤٤٩

## كتاب الأضاحي ٤٥١ .....

بَابُ وَفْتِهَا .. ..... ٤٥١

بَابُ مِنَ الْأَضَحِيَّةِ ..... ٤٦٠

بَابُ اسْتِحْبَابِ الضَّحِيَّةِ وَذَبْحِهَا مَبَاشَرَةً بِلا تَوَكُّلٍ، وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ ..... ٤٦٤

بَابُ جَوَازِ الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ وَسَائِرَ لِعْظَامِ ..... ٤٦٨

بَابُ بَيَانِ مَا كَانَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْأَضَاحِيِّ بَعْدَ ثَلَاثٍ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ،

وَبَيَانِ نَسَخِهِ وَإِبْرَاجِهِ إِلَى هَتَّى شَاءَ ..... ٤٧٦

بَابُ التَّحْرِيمِ وَالتَّيْيِينِ ..... ٤٨٤

بَابُ نَهْيٍ مِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَهُوَ مَرِيدٌ النَّضْحِيَّةِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ أَظْفَارِهِ شَيْئاً .. ٤٨٨

بَابُ تَحْرِيمِ الذَّبْحِ لِتَغْيِيرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِعَنِ فَاعِلَهُ ..... ٤٩٢

كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ .....



- باب تحريم الخمر، ويان أنها تكون من عصير العنب، ومن القمح والبسر والزبيب وغيرها مما يسكر. ٤٩٥.
- باب تحريم تخليص خمر ..... ٥٠٦.
- باب تحريم الشداوي بالخمر، ويان أنها ليست بدواء ..... ٥٠٧.
- باب يان أن جميع ما يُبذ ما يُتخذ من التخل والمعب يُسمى خمرًا ..... ٥٠٨.
- باب كراهة ابتداء الثمر والزبيب مخلوطين ..... ٥٠٩.
- باب النهي عن الابتداء في المرقق والنبياء والمختم والنقيير، ويان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصير مسكرًا ..... ٥١٣.
- باب يان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام ..... ٥٢٤.
- باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يشب منها بسمه إليها في الآخرة ..... ٥٢٨.
- باب إباحة النبيذ الذي لم يشد ولم يصير مسكرًا ..... ٥٢٩.
- باب جواز شرب اللبن ..... ٥٣٥.
- باب استحباب تخمير الإناء، وهو تغطيته، وإيكاء السقاء، وإغلاق الأبواب، وذكر اسم الله تعالى عليها، وإطفاء اسراج والنار عند النوم، وكف الصبيان والمواشي بعد المغرب ..... ٥٣٨.
- باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما ..... ٥٤٦.
- باب في الشرب قائمًا ..... ٥٥٤.
- باب كراهة التفتس في نفس الإناء، واستحباب التفتس ثلاثاً خارج الإناء ..... ٥٦٠.
- باب استحباب إدر الماء واللبن ونحوهما عن يمين المبتدئ ..... ٥٦٢.
- باب استحباب لفق الأصابع والقصعة، وأكل اللقمة الساقطة عند مسح ما يصبها من أدنى، وكراهة مسح اليد قبل لفقها، لاحتمال كون بركة الطعام في ذلك الباقي، وأن الشئ الأكل بثلاث أصابع ..... ٥٦٧.
- باب ما يفعل الضيف إذا تبعه غير من دعاه صاحب الطعام، واستحباب إذن صاحب الطعام للتابع ..... ٥٧٣.
- باب جواز استبدعه غيره إلى دار من يثق برضاه بذلك، ويتحققه تحقّقًا قائمًا، واستحباب الاجتماع على الطعام ..... ٥٧٦.
- باب جواز أكل لمرق، واستحباب أكل البقطين، وإيثار أهل العائدة بعضهم بعضاً، وإن كانوا ضيفاناً إذا لم يكره ذلك صاحب الطعام ..... ٥٧٦.

باب استحباب وضع النوى خارج الثمر، واستحباب دعاء الشيف لأهل الطعام،	٥٩٢
وطلب الدعاء من الشيف الصالح، وإجابته إلى ذلك	٥٩٥
باب أكل الثقل بالرطب	٥٩٦
باب استحباب توضع الأكل، وصفة قعوده	٥٩٨
باب نهى الأكل مع جماعة عن قرآن تمرتين ونحوهما في أكلة إلا يلذن أصحابه	٦٠٠
باب في ادخار الثمر ونحوه من الأقوات للعيال	٦٠١
باب فضل تمر المدينة	٦٠٣
باب فضل الكتاة، ومداواة العين بها	٦٠٦
باب فضيلة الأسود من الكبش	٦٠٧
باب فضيلة لخل والتأثم به	٦١٠
باب إباحة أكل الثوم، وأنه ينبغي لمن أراد خطاب الكبير تركه، وكذا ما في معاء	٦١٣
باب إكرام الضيف، وفضل إثاره	٦٢٥
باب فضيلة العواصة في الطعام القليل، وأن طعم الاثنين يكفي الثلاثة، ونحو ذلك	٦٢٧
باب: المؤمن يأكل في معى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء	٦٣٨
باب: لا يوجب الطعام	٦٣٣
فهرس الموضوعات	

الإخراج الفني

تهاني محمد ماريديني



# الْمَلِكُ

## أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ

تأليف  
الإمام أبي زكريا محيي الدين محمد بن شرف النويري  
٦٧٦ هـ



# تحف الأئمة شرح سنن الترمذي

تأليف  
أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن لب ركنفوري  
١٢٨٣ هـ - ١٣٥٣ هـ





# معجم المصنفين

شرح سنن أبي داود

تأليف  
أبي سليمان حمّاد بن محمد الخطّابي  
ت ٢٨٨ هـ



# عَوْنُ الْمُحِبِّينَ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف

أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي

١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ







